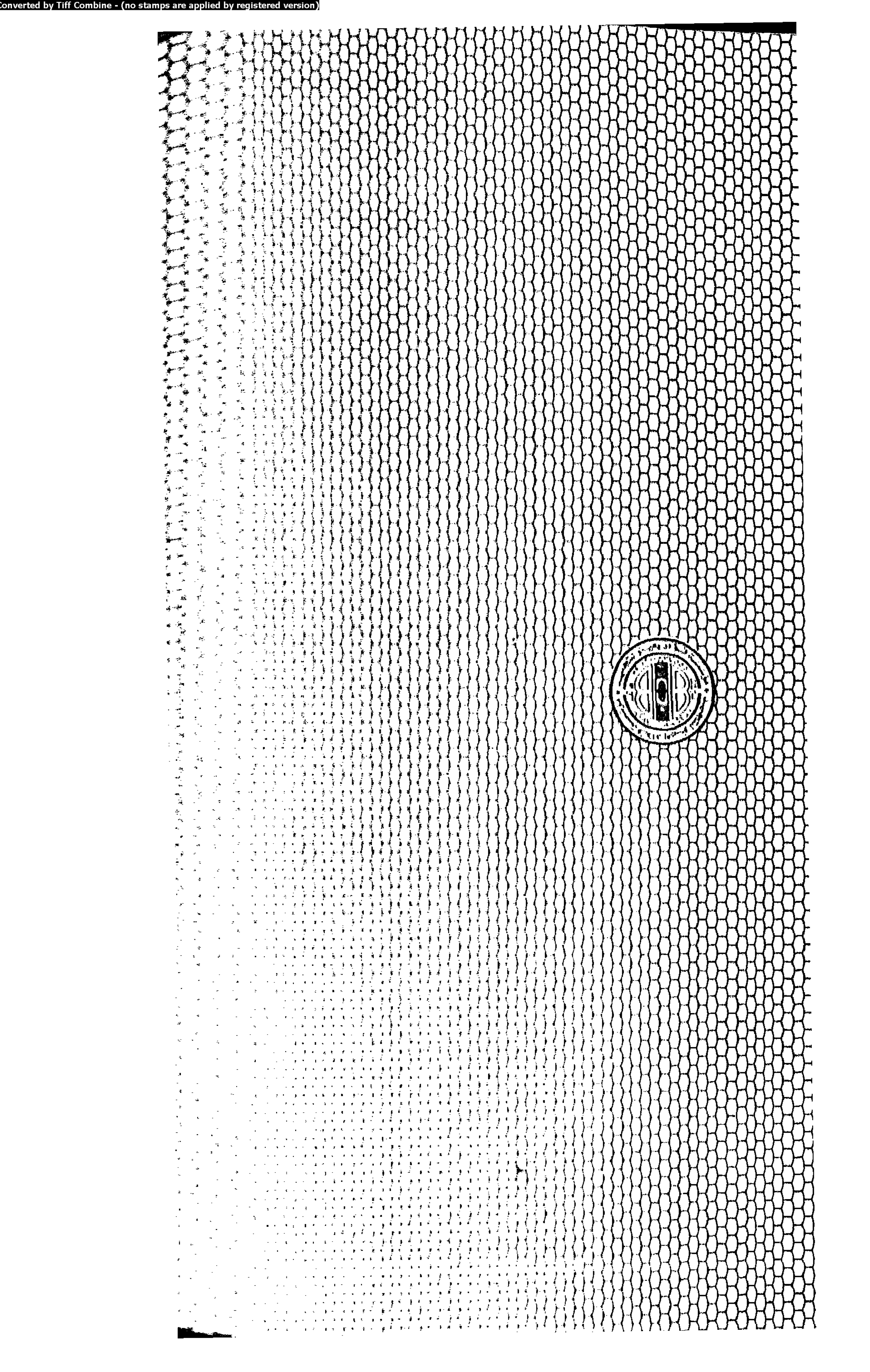
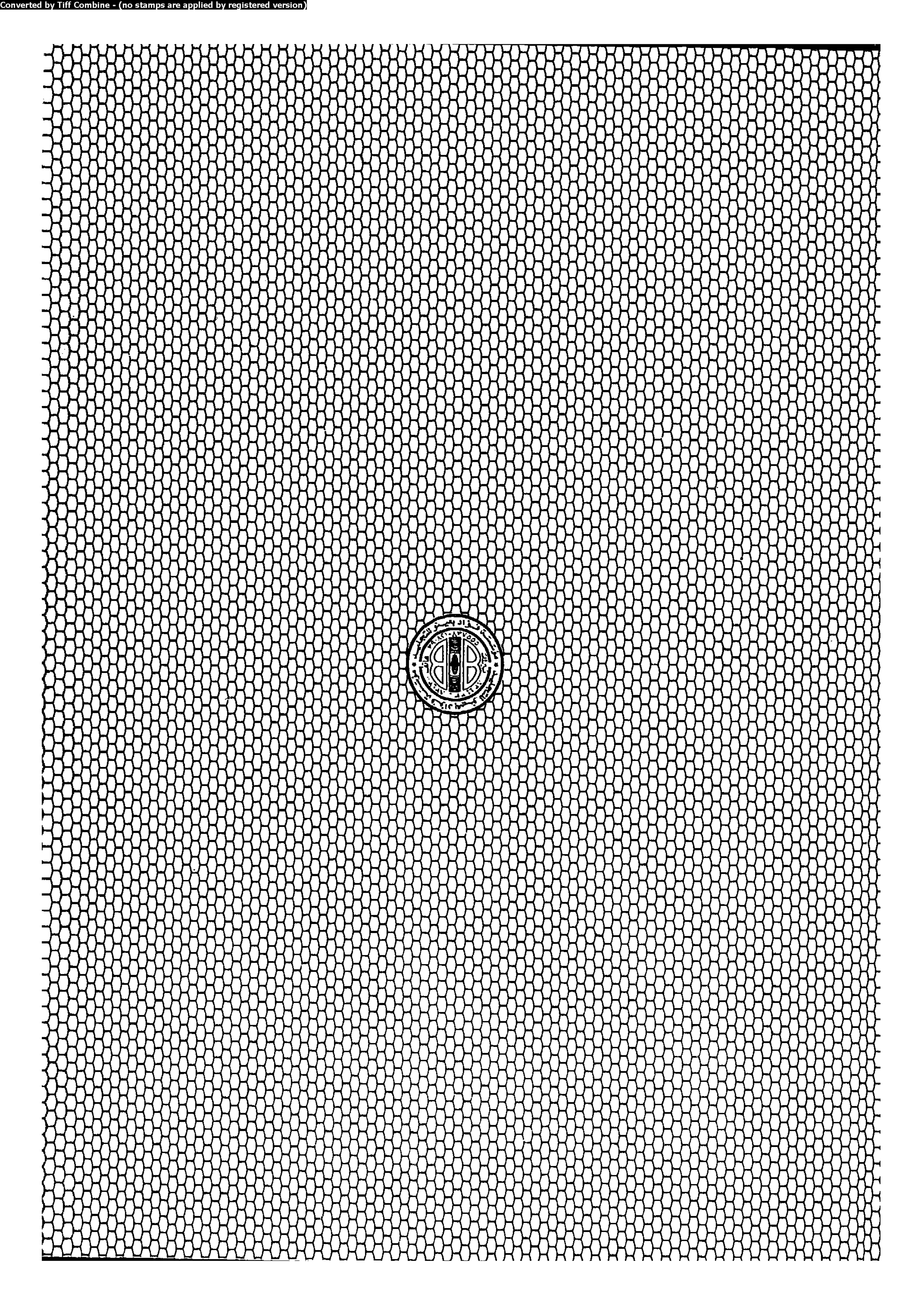
البسيط في شرح جمل الزجاجي

لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله
القرشي الأشبيلي السبتي
"٥٩٩ - ٦٨٨"

تحقيق ودراسة
الدكتور عياد بن عيد الثبيتي













البسيط في شرح جمل الزجاجي

لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله
القرشي الأشبيلي السبتي
" ٥٩٩ - ٦٨٨ "

تحقيق ودراسة
الدكتور عياد بن عيد الثبيتي

السفر الثاني



دار الغرب الإسلامي

الطبعة الاولى

1986 - 1407

دار الغرب الإسلامي

ص. ب: 5787 - 113
بيروت - لبنان

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

هذه الترجمة ردَّها كثيرٌ من النحويين فقالوا : لا يشتغل الفعلُ بالضمير حتّى يرتفعَ المفعول بالابتداء ، وما دام معمولاً للفعل ، فلا سبيلَ لوصول الفعل إلى الضمير ، فإذا قلتَ : زيدٌ ضربتُه ، وجئتَ بالضمير فلم تأتِ به حتّى جعلتَ زيداً مبتدأ ، وأزلتَه عن أن يكون معمولاً للفعل .

وكذلك اعترضوا على قوله : (إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء) [1] بنحوٍ مما ذكرتُه . وهذا الذي ذكروه صحيح . والعذر لأبي القاسم أنَّه أراد : باب اشتغال الفعلِ عما يصِحُّ أَنْ يكونَ مفعولاً به ويكون بمنزلة قوله : « وإذا تقدَّم نعتُ النكرة عليها نُصِبَ على الحال » [2] أي تقدَّم ما يصِحُّ أَنْ يكونَ نعتاً ، وأمَّا النعتُ فلا يمكن تقديمُه ، وهو نَعْتٌ ، ويُوجَد هذا النوع من العبارة لأبي القاسم كثيراً ، وسأُنبِّه عليها في مواضعها .

قوله : (ارتفع بالابتداء ، وصار الفعلُ خَبَرَهُ) [3] .

يريد : في موضع خبره ، وقد تقدَّم أَنَّ أصلَ الخبر أَنْ يكونَ مفرداً ، ومتى جاءت الجملة خبراً فلا بُدَّ أَنْ تكونَ في موضع الخبر ، أو مشبَّهةً بما وُضِعَ موضع الخبر ، وتكـون هي المبتدأ في المعنى وبَيَّنْتُ ذلـك كلَّه

(١) الجمل ص ٥١ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧ .

(٣) المصدر نفسه ص ٥١ .

واستدللتُ على صحته بما ظهر لي [1] .

قوله : (وقد يجوز نصبُه) [2] .

اعلم أنَّ نصبَ هذا الاسم باضمار فعل يُفَسِّرهُ ما بعده خارجٌ عن القياس؛ لأنَّه لا يحذف الشيء حتى يَتقدَّمَ من اللَّفظ، أو من قرائن الحال ما يَدُلُّ على الفعل، وأمَّا أنْ يُحْذَفَ الفعلُ على شريطة التفسير فخارجٌ عن القياس ، وشبَّهَهُ سيبويه بالإضمار على شريطة التفسير [3] ، نحو : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ، وبِئْسَ رجلاً عمروٌ ، ونحو : رُبَّهُ رجلاً ، فكما أنَّ الاضمارَ على شريطة التفسير لا يقال إلّا بالسَّماع ، ولا يُقْدَم عليه بالقياس، لأنَّه خارجٌ عن طريقة الاضمار ، فلَزِمَ أنْ يكونَ الحذفُ على / شريطة التفسير ، يُحْفَظ ولا يقاسُ عليه ، فيجب عما ذكرتُه أن تَضْبِط الموضع الذي ورد فيه : فاعلم أنَّه جاء بسبعة شروط [4] : [١٤٢]

أَحَدُها : أنْ يكونَ مساوياً للضمير أو السَّبب ، فإن كان الضميرُ أو السببُ منصوباً كان الاسم كذلك ، وإن كان الضميرُ [5] مرفوعاً كان الاسم كذلك، فإنْ كان مخفوضاً فتنظر إلى موضِعِه، فإن كان موضِعُه نَصْباً [6] فينصبُ الاسم وإن كان موضِعُه رفعاً [6] فيرفعُ الاسم.

فإن قلتَ : ولم لا يكون الاسمُ مساوياً لضميره أو سببه في الخفض ؟

قلتُ : لو أتوا به مخفوضاً لم يخلُ أنْ يأتوا به بحرف الجر، أو يحذفوا حرف الجر ، فإن حذفوا حرفَ الجرِّ فقالوا : زيدٍ مررتُ به ، دخلوا في باب

---

(١) أنظر ما تقدم ص ٥٥٣ ـ ٥٥٤ .

(٢) الجمل ص ٥١ .

(٣) الكتاب ٨١/١ .

(٤) في الأصل : « تسعة » بمثناة فوقية فسين والشروط التي ذكرها المصنف سبعة فقط . وسيأتي ص قوله : « وبينت أنَّها سبعة » وانظر الشروط مجملة في شرح الجمل لابن الفخار ص ٨٥ .

(٥) في الأصل : « الاسم » والصواب ما أثبت .

(٦) في الأصل « نصب . . . . رفع » وهو خطأ .

ضعيف ، وهو حذفُ حرفِ الجرِّ ، وابقاءُ عمله ، والأكثر في حرف الجر إذا حُذِفَ ألاّ يَبْقى عمله ، فإن أبقوا حرف الجر فقالوا : بزيدٍ مررتُ به ، فليس الكلام مقتضياً للفعل؛ لأنَّه يمكن أنْ يكونَ (بزيد) مُتَعَلِّقاً بـ (مررتُ) ويكون (به) بدلاً من (بزيد) ويكون التقدير : مررتُ بزيدٍ به ، وهو من بدل المضمر من الظاهر، كما تقول : ضربتُ زيداً إيَّاه .

ولا يجوز حذف شيء من الكلام إلاّ بثلاثةِ شروط :

احدها : أنْ يكونَ في الكلام ما يقتضيه .

الثاني : أنْ يكونَ في الكلام ما يدلُّ عليه .

الثالث : أنْ يكونَ إذا ظهر لم يُخِلَّ بالمعنى .

فإذا تقرَّرَ ما ذكرتُه فقد تبين لك أنَّه لا يجوز أنْ تقول : إنْ زيدٌ ضربتُه ويكون على تقدير : إنْ ضُرِبَ زيدٌ ضربتُه، لأنَّ ضميرَه منصوبٌ فلا يكون هو إلاّ كذلك .

الثاني : أن تكون جهةُ النصب واحدةً ، فلا يجوز أنْ تقولَ : زيداً جلستُ عنده لأنَّ زيداً مفعولٌ به و (عندَهُ) منصوب على أنَّه مفعولٌ فيه ، ولا يجوز نصبُه على الاتساع؛ لأنَّه من الظروف التي لا تَتَصَّرف فإن قلتَ : اليومَ مشيتُ فيه ، فيجوز ؛ لأنَّه يجوز لك أنْ تنصِبَ اليوم على المفعول به على الاتساع .

ومن الناس مَنْ أجاز : زيداً جلست عنده . ولم يشترط هذا الشَّرط . والذي يظهر لي أنَّ (زيداً جلستُ عنده) لا يقال بالقياس على قولكِ : زيداً ضربتُ أخَاهُ ؛ لأنَّ هذا الباب خارجٌ عن القياس ؛ فلا يقاس عليه إلاّ ما هو مثله من كلِّ جهة، ولا يتعدى ما سمع من ذلكْ ، وعلى هذا لا يجوز أنْ تقول : زيداً ضربْتُ [ضَرْبَهُ] [1] بالنصب لأنّك لو نصبت لكان التقدير :

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

شابهت [1] زيداً ضربْتُ ضربَه، ولو قلت هذا لكان نصبُ زيد مخالفاً لنصبِ سَبَبِه .

الثالث : ألاَّ يحولَ بين الاسم والفعل بحرف صدر، نحو حروف الاستفهام وحروف الشرط فإذا قلتَ زيدٌ أضربتَه ؟ أو أزيدٌ هلا ضربْتَه [2] ؟ أو : عمرو متى ضربته ؟ ومحمدٌ كيف ضربْتَه ؟ فلا يجوزُ في الاسم المتقدِّم في هذه المسائل كُلِّها إلاَّ الرفعُ، ولا يجوزُ النصبُ باضمار فعل، لأنَّه لا يَصِحُّ أنْ يُفَسِّر في هذا الباب إلاَّ ما يصِحُّ أنْ يعملَ وهذه الحروف لا يَصِحُّ أنْ يَعْمَلَ ما بعدها فيما قبلها، وكذلك لا يعمل ما قبلَها فيما بعدها، فلا يصِحُّ أنْ يُفَسِّر، لأنَّ المفسِّر في هذا الباب نزَّلته العرب منزلَة العامل. وكذلك لا يجوزُ أنْ تقولَ : زيداً ما ضربته لأنَّ (ما) من حروف الصدور لا يعمل ما بعدها فيما قبلها [3] فلا يَصِحُّ أنْ يُفَسِّر فإن قلتَ : زيداً لا أضربُه ، جاز لأنَّ (لا) ليست من حروف الصدور ، تقول : زيداً لا أضربُ، وإنَّما جاز ذلك في (لا)؛ لأنَّ قولك (لا أضربُ زيداً) جوابُ [4] لمن قال : اضربْ زيداً غداً فكما يَتَقَدَّمُ المعمول على العامل في الإيجاب يتقدم في النفي ، فإن قلتَ : واللهِ لا أَضْربُ زيداً ،لم يجز لزيد هنا أنْ يَتَقَدَّمَ على (لا)؛ لأنَّها جواب القسم لأنَّ الموجب (واللهِ لأَضْرِبَنَّ زيداً) فكما لا يتقدَّم المعمولُ هنا لا يتقدم هناك . ويجوز أنْ تقولَ : زيداً لَنْ أضربَهُ ، لأنَّ (لَنْ أضْربَ) جوابٌ لمن قال : (سأضْربُ زيداً) أو (سوفَ اضربُ زيداً)، فكما يجوز : زيداً سأضربُ ، يجوز / : زيداً لَنْ أضربَ ، وكذلك : زيداً لم أضربْهُ؛ لأنَّه يجوز [١٤٣] أنْ تقولَ : زيداً لم أضْرِبْ ، لأنَّه جواب لمَنْ قال : زيداً ضربتَ، وكذلك

---

(١) في الأصل : « شاتمت » تصحيف فتحريف .

(٢) في الأصل : « أزيداً هلا ضربته » وما أثبته نظرت فيه إلى قول المؤلف بعد : « فلا يجوز في الاسم المتقدم في هذه المسائل كلها الا الرفع » .

(٣) في الأصل : « ما قبلها فيما بعدها » ، والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل : « جواباً » .

تقول : زيداً لمّا أضربْهُ ، لأنَّ (لمّا) ليست من حروف الصدور ، لأنَّها جواب لمن قال : قد ضربتَ زيداً . فاضبط هذا كلَّه تعرف به حروف الصدور من غير حروف الصدور وعليه مبنى هذا الباب .

الرابع : ألاَّ يعملَ هذا المحذوف إلاّ في واحد ، نحو قولك : زيداً أعطيتُه درهماً ، وكذلك تقول : زيداً ظننتُهُ شاخصاً ، فزيدٌ منصوبٌ بفعل تقديره : ظننتُ زيداً .

فإن قلتَ : فكيفِ يجوز الاقتصار على أحد المفعولين في ظننت ؟

قلتُ : ليس هنا اقتصار ، لأنَّ (ظَنَنْتُ) الظاهرةَ مفسِّرةٌ لذلك المحذوف ومتى ظهر المحذوف زال هذا الظاهر ، فصارت هذه الظاهرةُ كأنَّها المحذوفةُ . فما ينصبُه الظاهرُ فكأنَّ المحذوف نَصَبَهُ وتعدّى إليه ، لأنَّه مفسِّرٌ ونائبُ منابَه ولا يجوز أنْ تقول : زيداً درهماً أعطيتُهُ إيَّاهُ ، ويكون التقدير : أعطيتُ زيداً درهماً لما ذكرتُه من أنَّ هذا المحذوفَ لا يعمل إلاّ في واحد ، وكذلك لا يجوز أنْ تقولَ : أزيدٌ [1] عَمْراً يضربْهُ على أن يكون زيدٌ مرفوعاً بفعلِ ذلك الفعل ساقط على عمرو ، ويكون التقدير : أيضربُ زيدٌ عَمْراً ؟ لما ذكرتُه من أنَّ المحذوف لا يعمل في اسمين ، وأجازه أبو الحسن الأخفش على هذا . وما ذكرتُه أوَّلاً يُبَيِّن أنَّ هذا البابَ جاء على غير قياس ، فلا يتعدَّى المسموع [2] منه .

وهذه المسألة اختلف النحويون فيها على ثلاثة أقوال :

* فذهب أبو الحسن الأخفش إلى ما ذكرتُه ، من أنَّ المحذوفَ يعمل في المرفوع والمنصوب [3] .

---

(١) في الأصل : « ان زيداً » .

(٢) في الأصل : « المقطوع » تحريف .

(٣) قال الأخفش ـ فيما وجد له : الاستاذ عبد السلام هارون من شروح على حواشي بعض نسخ الكتاب وأثبتها في طبعته ١٠٤/١ : « أنت عبدالله ضربته النصب أجود ، لأن أنت ينبغي أن =

* وذهب سيبويه إلى أنَّ هذه المسألة تجوز [1] على أنْ يكونَ عمروٌ منصوباً باضمار فعل يفسره الفعل الذي بعده، ويكون ذلك الفعل المحذوف مفسِّراً [2] للفعل الرافع لزيدٍ حتَّى يكونَ كُلُّ واحد من الفعلين قد عَمِل في معمول واحد .

فان قلتَ : كيف يفسِّر المحذوفُ محذوفاً ؟

قلتُ : كما يعود الضميرُ على ضمير فيفسِّره؛ لأنَّه قد يفسَّر . ومثال ذلك : الزيدان كانا أبواهما قائمانِ، فأبواهما مبتدأ ، وقائمانِ خبرٌ عن أبويهما، والجملةُ خبرٌ عن كان ، واسم كان الضمير الذي في كان . ولا بُدَّ في خبر كان إذا كان جملةً من ضمير يعود إلى اسم كان فالضمير الذي أُضيف اليه الأبوان عائدٌ على الضمير الذي في كان ، وصَحَّ ذلك لأنَّ الضميرَ الذي في كان قد عاد الى الزيدين . واستبان بذلك حتى صار كأنَّه لم يُضْمَر وكأنك جئتَ بالظاهر؛ فصَحَّ لذلك أنْ يعودَ عليه المضمرُ ويُفَسِّرَهُ . وكذلك إذا قلتَ : أزيد [3] عمراً يضربُه ونصبتَ عَمْراً ولو قلت هذا لكان (يضرب) مفسراً للفعل الرافع لزيد [4] وسيبويه يستحِبُّ الرفع بالابتداء [من عمرو] [5] ؛ لأنَّه لم يدخل عليه ما يُحَسِّن نصبَه؛ لأنَّه قد حيل بينه وبين همزة الاستفهام الطالبة بالفعل ، وأبو الحسن يستحِبُّ في عمرو النصب ؛ لأنَّه عنده منصوب بالفعل الرافع لزيد .

= ترتفع بفعلٍ مضمر إذا كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به أنت ساقطاً على عبدالله » .

(١) في الأصل « يجوز » بالمثناة التحتية .

(٢) لم أجد في الكتاب نصاً في هذا ، وفي هوامشه ١/١٠٥ : « أبو الحسن : ...... وقد قال قوم : لا تقول في زيد إلا الرفع وإن نصبنا الأخ ، لأن الذي يقع على الأخ مضمر ، فيكون تفسيراً لمضمر يقع على زيد ... » .

(٣) في الأصل : « أزيداً » .

(٤) انظر حواشي الكتاب ١/١٠٥ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام ، وانظر الكتاب ١/١٠٥ .

القول الثالث : أنَّ عمراً منصوب بفعل محذوف ، وزيدٌ مرفوع أيضاً بفعل محذوف ، و (يضربه) الظاهرُ مفسِّرٌ للفعلين من غير أَنْ يكونَ الفعلُ الظاهر مفسراً للفعل الناصب لعمرو . والفعل الناصب لعمرو مفسر للفعل الرافع بل فسَّرَ الفعلين من غير تدريج . وهذا القول فيه بُعْدُ الفصلِ ، على حَسَبِ ما أُبَيِّنُهُ.

الشرط الخامس : أنْ يكونَ الفعلُ الظاهر المفسِّر يلي الاسمَ المنصوبَ باضمار فعل، وذلك نحو قولك : أزيداً تضربُه ؟ فإن قلتَ : أزيدٌ [(١)] أنت تضربُه ؟ كان زَيدٌ مرفوعاً ، وأمَّا قولهم : أزيداً أنت ضارِبُه ، فليس من هذا ، لأنَّ ضارباً لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ مُفَسِّراً للفعل الناصب لزيد إلَّا بإسناده لـ (أنت)، وليس كذلك الفعل، ألَا ترى أنَّك لو قلتَ : أزيدٌ ضاربه لم يكن كلاماً . ولو قلتَ : أزيداً تضربه لكان كلاماً مستقلاً ، فيلزم عن هذا الذي ذكرتُه أنَّك إذا قلتَ : أزيداً اليوم تضربُه، أَنْ يكونَ / اليومَ متعلقاً [(٢)] بالفعل الظاهر ، ولا يتعلَّق بالمحذوف . [١٤٤]

فان قلْتَ : فكيف جاز هذا وقد فصلت ؟

قلتُ : الفصلُ بالظرف لا يعتَدُّ به؛ لاتساع العرب في الظروف والمجرورات ، وكذلك إذا قلتَ: اليومَ زيداً تضربُه . فاليوم ظرف متعلِّق بـ (تضربه) ؛ ولا يتعلق بالمحذوف لما ذكرتُه .

فإن قلتَ : فهل يجوز أَنْ يتعلَّقَ اليوم بمحذوف ، على مذهب أبي الحسن الذي يجيز أَنْ يعملَ هذا المحذوف في معمولين [(٣)] .

قلتُ : يظهر لي الفرق بين الموضعين : الذي أجازه أبو الحسن ،

---

(١) في الأصل : « أزيداً » بالنصب .

(٢) في الأصل : « متعلق » .

(٣) انظر ما سبق نقله في كلام الأخفش عن حواشي الكتاب ١/ ١٠٤ .

وهذا الموضع ، وهو أنَّ الفعل الظاهر لم يُشْغَلْ عن الظرف بضميره.ولا بسببه فينقطِع عن عمله فيه ، فَيُحْتَاجُ إلى أن يقدَّرَ له عامل ، وهذا الباب إنما بُني على أَنْ ينقَطِعَ الفعل عن العمل [١] في الاسم الظاهر فيُضْطَرَّ إلى تقدير ما يعملُ في الاسم . ويكون هذا الظاهر الواقع على ضميره وعلى سببه مُفَسِّراً لذلك المقدَّر ،ولو جاز هذا لجاز أَنْ يقالَ في مثل (زيداً ضربتُ) : منصوبٌ بإضمار فعل يُفَسِّره هذا الظاهر وهذا مما لا يصِحُّ أَنْ يقولَه أَحدٌ .

الشرط السادس : ألَّا يدخلَ على الاسم ما يطلُب بالجملة الاسمية ، ولا يَصِحُّ أنْ (تقَعَ) [٢] بعده جملةٌ فعليةٌ نحو قولك : بينما أنا أمشي فإذا زيدٌ يضربُه عمروٌ ، فلا يجوز في هذا إلّا الرفع ، ولا يجوز النصب ويحمل على فعل مقدَّر يُفَسِّره هذا الظاهر ، لأنَّ (إذا) التي للمفاجأة لا يقعُ بعدها إلّا الجملة الاسمية، وتقول [٣] : أَمَّا زيدٌ فاضربْهُ وترفعُ زيداً وتنصبُه لأنَّ (أَمَّا) يكون جزاؤها بالاسمية والفعلية . فمثال الاسمية : أَمَّا زيدٌ فقائمٌ التقدير : مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ [٤] ، وتقول : أمَّا زيداً فاضربْ ، والتقدير : « مهما يكن من شيءٍ فاضربْ زيداً ، ثم حُذِفَتْ (مهما يكنْ من شَيءٍ) فجُعل مكانها (أمَّا) فصار : أمَّا فاضرب زيداً ، وأَمَّا فزيدٌ قائمٌ، فكرِهُوا هذا اللفظ لولاية الفاء الحرفَ الذي يدلُّ على الشَّرط ؛ لأنَّ هذه [٥] الفاءَ طالبةٌ بالجواب ، وحرفُ الشرط طالبٌ ألَّا يقعَ بعده ما يُتَلَقَّى به الشرط فقدَّموا شيئاً من الجملة ليكون اصلاحاً للَّفظ . فقالوا : أَمَّا زيـدٌ فقائمٌ ، وأمّـا زيداً فاضرِبْ ، وكذلك تقول : أمَّا بزيدٍ فامْرُر ، فزيدٌ متعلق بـ (امرر) والتقدير : مهما يكن من شيء فامرر بزيدٍ، ثم جعلوا مكان : مهما يكن من شيء (أَمَّا)

(١) في الأصل : « الفعل » ولا وجه له .
(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .
(٣) في الأصل : « فتقول » ولعل الصواب ما أثبته .
(٤) انظر الكتاب ٢٣٥/٤ ، المقتضب ٢٧/٣ ، همع الهوامع ٣٥٥/٤ .
(٥) في الأصل : هـذا.

فصارت الفاء واليةً حرفَ الشرط، فقَبُح اللفظ فقُدِّم شيء من الجواب ، ليزول القبح .

واختلف النحويون إذا كان معنا ما يَمْنَعُ من التقديم غيرَ الفاء ، فالظاهر من كلام النحويين أنَّ ذلك لا يجوز ، فلا تقول : أمَّا زيدٌ فإنِّي ضاربٌ ؛ لأنَّ (إنَّ) تمنع ما بعدها أنْ يعملَ فيما قبلها، وإنَّما يتقدَّم على الفاء ما لا مانعَ له من التقديم إلَّا الفاء فيتقدَّم إصلاحاً ـ وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه ، لأنَّه استدلَّ بقول العرب : أمَّا العَسَلَ فأنَا شرَّابٌ [1] ، على جواز تقديم (معمول) [2] أمثلة المبالغة عليها ـ وربطوا هذا بأن قالوا : لا يتقدم على الفاء إلَّا ما يصِحُّ أنْ يقع بعد الفاء والياً لها، إذا لم تجعل (أمّا) مكان (مهما يكن من شيء) وأظهرت الأصل .

ومن الناس من أجاز هذا [3] ، وقال : إنّه لما وقع الاتساع بتقديم ما قياسه ألَّا يتقدم لم ينظر إلى كثرة المواقع وقلتها ، والقياس عندي النظر إلى كثرة المواقع ، ولأنَّ التقديم لإصلاح الفاء فلا يَصِحُّ حكمُ غيرها في حقِّها ، والعرب تجعل (أمَّا) مكان ما ذكرته من حروف الشرط وجملتِه مطلقاً ، فإنْ حذفُوا حرفَ الشَّرط والشَّرطَ ، لم يجعلوا مكانَهما شيئاً ، فلا بُدَّ أيضاً أنْ يقدِّمُوا شيئاً من جُمْلَةِ الجَوَابِ على الفاء إصلاحاً للّفظ ، فتقول : زيداً فاضربْ ، والتقدير : مهما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فاضربْ زيداً، فحذَفُوا (مهما يكنْ مِنْ شيءٍ) اكتفاءً عن ذلك بقرينةِ الحالِ ، فَبَقِي : فاضربْ زيداً، فَقَبُحَ اللَّفظُ لوجودِ الفاء أولاً وهي / طالبةٌ أنْ تكونَ ثانياً؛ لأنَّها رابطةُ الجزاءَ بالشرط ؛ [١٤٥]

---

(١) الكتاب ١/١١١ .

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٣) إلى هذا ذهب المبرِّد وابن درستويه واختاره ابن مالك ونقل السيوطي عن ابن ولاد والزجاج أنَّ المبرد رجع عنه الى القول بمذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الفراء إلى أنَّ كل ناسخ يعمل ما بعده فيما قبله مع « أما » انظر / أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٩ ، مغنى اللبيب ص ٨٣ ، همع الهوامع ٤/٣٥٨ ـ ٣٥٩ ، حواشي المقتضب ٣/٢٨ .

فقدموا شيئاً من جملتها عليها إصلاحاً للَّفظ ، فقالوا : زيداً فاضربْ، والدليل على أنَّ زيداً من قولك : زيداً فاضْربْ يجوز أنْ يكونَ منصوباً بـ (اضرب) ويكون على ما ذكرتُهُ من الحَذْف والاختصار وتَقَدُّم شيءٍ من الكلام إصلاحاً للَّفظ ـ قولُهم : وبزيدٍ فامرر، فلا بُدَّ أنْ تقولَ في (بزيد) : إنَّه متعَلِّـقٌ بـ (امرُر) ، والتقدير : مهما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فـامرُرْ بـزيد ، وأمَّـا : زيداً فاضربْ ، فقد يَحْتَمِلُ وجهين :

أَحَدُهما : ما صَحَّ في قولك : بزيدٍ فامْرُرْ.

الثاني : أنْ يكونَ زيدٌ منصوباً بإضمار فعل تقديرُهُ : الزَمْ زيداً فاضرب، وقدَّره سيبويه فقال : عليكَ زيداً فاضْربْ [1] وهذا التقدير راجـعٌ إلى المعنى والذي يجب أنْ يقالَ : الزم زيداً ؛ لأَنَّ الفعلَ يُحْذَفُ ويَعْمَلُ محذوفاً وليس كذلك اسم الفعل .

وحذفُ (مهما يكنْ من شيءٍ) وأَلاَّ يُجْعَلَ مكانَه (أمَّا) إنَّما يكون بشرطين :

أحدهما : أنْ يكونَ الكلام اقتضاءً .

الثاني : أنْ تكونَ الجملةُ اسميةً، فلا تقول : زيدٌ فقائمٌ ويكون على تقدير : مهما يكنْ من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ ، وكذلك لا تقول : زيدٌ فضَرَبْتُ على تقدير : مهما يكنْ من شيءٍ فضَرَبْتُ زيداً ولا بُدَّ هنا من جعل (أمَّا) مكان هذه الجملة الشرطية . هذا مذهب البصريين [2] ولا أعلم لغيرهم في ذلك خلافاً ، ويظهر من بعض الكوفيين إجازة هذا كلِّه ، وحملوا [عليه] [3] قوله

(١) في الكتاب ١٣٨/١ : « فإذا قلت : زيد فاضربه، لم يستقم أن تحمله على الابتداء الا ترى انك لو قلت : زيدٌ فمنطلق لم يستقم فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره كما كان ذلك في الاستفهام وإن شئت على عليك كأنك قلت : عليك زيداً فاقتله » .

(٢) الكتاب ٢٣٥/٤ ، المقتضب ٧/٣ .

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

تعالى: ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما ﴾[1] وقد مضى الكلام في هذه الآية وفي أمثالها بما يغني عن الإعادة[2] إن شاء الله .

مسألة :

أمَّا اليومَ فإنِّي ضاربٌ، صحيح من كلام العرب، واختلف النحويون في تَعَلُّق هذا الظرف :

فمنهم مَن ذهب إلى أنَّه متعلِّق بضارب، وتقدم إصلاحاً للَّفظ وليس هذا بشيء، على حَسَبِ ما ذكرته.

ومنهم من ذهب إلى أنَّه متعلِّق بما في (أمَّا) من معنى الفعل[3]؛ لأن معنى (أمَّا) : مهما يكن من شيء وهذا هو الصحيح لما ذكرتُه .

الشرط السابع: ألَّا يكونَ المفسِّرُ إلَّا فعلاً، أو ما جرى مجرى الفعل فلا تقول : أزيداً أنت أميرٌ عليه ، لأنَّ (أميراً) إنَّما يعمل بما فيه من معنى الفعل ، ومعنى الفعل لا يعمل في المفعول الصحيح فلا يفسِّر ما يعمل فيه ولا يفسِّر إلَّا ما يَصِحُّ أنْ يعمَل . وأمرٌ آخرُ : أنَّ المعنى لا يُفسِّرُ الأَمْثِلَةَ ، والمعنى يَضْعُفُ إذا حُذِفَ .

ومع هذا كلِّه: هذا الباب جاء على غير قياس . فيجب أن يوقف على ما سُمِعَ منه ولا يتعدَّى . وكذلك لا يجوز أنْ تقول : اليومَ أنت أميرٌ فيه ، بالنصب[4] ، ولا بُدَّ من الرفع وإن كان اليومُ منصوباً على الظرف ، لأنَّ المعنى يَضْعُفُ إذا حُذِف مع أنَّه يمكن أنْ يكونَ [ضمير][5] اليومِ ظرفاً يتعلَّق بأمير ، ويكون (فيه) بدلاً منه ، فلا يحتاج إلى تكلُّف الإضمار على شريطة التفسير مع خروج هذا الباب عن القياس .

---

(1) سورة المائدة آية ٣٨ .

(2) انظر ص ٤٤٧ .

(3) انظر الكتاب ١٣٧/٣ .

(4) انظر المصدر نفسه ١١٧/١ .

(5) تكملة يلتئم بها الكلام .

مسألة :

أمَّا زيداً (١) فسقياً له ، ذهب سيبويه في هذه المسألة إلى أنَّ زيداً منصوب بإضمار فعل (٢) وأنَّ (له) متعلِّق بمحذوف ، تقديرُه : له أدعو . فاعْتُرِضَ فقيل : إذا جَعَلَ (له) متعلِّقاً بمحذوف فما الذي يمنع من عمل سَقْيٍ في زيد فقد تكلَّف الإضمار في هذا الباب الخارج عن القياس مع قدرته على أنْ ينصبَ زيداً بسَقْيٍ ، فانفصل الناس عن هذا بوجهين :

أحدهما : أنَّ (سَقْياً) مصدرٌ ، والمصدر لا يعمل فيما قبله ، وهذا الانفصال لا يصحُّ ، ألَا ترى أنَّه لا يفسِّر في هذا الباب إلا ما يصحُّ أنْ يعملَ ، فلولا أنَّ سَقْياً يجوز أنْ يعمَل في زيدٍ مع تَقَدُّمِهِ عليه ما جاز أنْ يفسِّرَ ، فقول هذا المنفصل ، لا يَصِحُّ أنْ يعملَ المصدر فيما قبله ويفسِّر تناقضٌ ، وانَّما المصدر الذي لا يَصِحُّ أنْ يعمَلَ ، المصدرُ النائب مناب أنْ والفعل ، وأمَّا المصدر النائب مناب الفعل فيعمل فيما قبله كما يعمل فيما بعده . فتقول : ضَرْباً زيداً ، و : زيداً ضَرْباً ، لأنَّه ناب مناب (اضربْ) فكما تقول : اضربْ زيداً و : زيداً اضرِبْ ، يجوز ضَرْباً زيداً و : زيداً ضرباً .

فإن قلتَ : اسم الفعل قد ناب مناب الفعل ولا يعمل فيما قبله ، ألا ترى أنَّك تقول : عليك / زيداً ، ولا تقول : زيداً عليك و (عليك) نائبُ [١٤٦] منابَ (الزم) ؛ ولذلك عَمِلَ ويجوز أنْ تقول : الزمْ زيداً ، و : زيداً الزم ، فلَا يلْزَمُ إذا ناب الشيءُ منابَ الفعل أنْ يقوى قوةَ الفعل .

قلتُ: اسمُ الفعل غير مُتْصَرِّفٍ، فَلا يَتصرَّفُ في معموله بالتقديم ،لأنَّه لا يتصرفُ في المعمول بذلك إلَّا ما يَتصرَّفُ في نفسِهِ، والمصدَرُ هو أصلُ التَصرُّفِ ، ومنه تُشتقُ الأفعالُ وغَيرُها ، فلا يَجْري مجرى اسم الفعل ،

(١) في الأصل : « زيد » .
(٢) الكتاب ١٤٢/١ .

ألا ترىٰ أنَّ أسم الفاعل عَمِل بالحَمْلِ على الفعل ، ومَعْمولِه يتقدمُ عليه ، لأنه مُتَصَرِّفٌ في نفسه فَيَتَصَرَّفُ في معمولِهِ، وبلا شك أنَّ المصدرَ أقوىٰ من اسم الفاعلِ ، لأنَّ المصدَرَ يعملُ بمعنىٰ الماضي ، والحال والاستقبال واسم الفاعل لا يعملُ إلّا إذا كان بمعنى الماضي ، فقد صَحَّ أنّ هذا الانفصال ليسَ بشيءٍ .

الانفصالُ الثاني : أنّ (سَقْياً) من قولكَ : سَقْياً له ، نائبٌ منابَ الفعلِ المتعدي للمفعول فـ (سَقْياً) نائبٌ مناب (سقاهُ الله) ، فلما أُنيبت (سقي) مناب (سَقاه الله) انْبَهَمَ المفعول فَفُسِّر بقولك (له) فوجب أنْ يتعلقَ بمحذوف تقديره : له أدعو ، والدليلُ على ذلك أنَّهُ لو كان (سَقْيٌ) نائباً عن الفعل ، مجرداً عن المفعول لقلتُ : زيداً سقيه ، ولم تحتج إلى لزومِ حرفِ الجر ، كما تقولُ : ضرباً زَيْداً ، وسَقْياً عَمْراً أي : إسقِ عمراً ، فالتزام العرب حرف الجر هنا دليلٌ على صحةِ ما ذكرتُهُ.

فإذا تبين لك أنَّ (سَقْياً) من قولكَ : سَقْياً له نائب مناب (سَقاهُ الله) فقد صار (أمّا زيداً فَسقْياً له) بمنزلةِ : أمّا زيداً فَسقاهُ الله ، ولو قلتَ هذا لم يجز أن يكون زيدٌ منصوباً بالفعل ، لأنَّ الفِعلَ قد وصل إلى الضمير فلا يصلُ إلى غيره . وبهذا كان الأستاذ أبو علي ينفصلُ عن هذا المَوضع ، وسمعتُ الأستاذ أبا الحسن الدبّاج [1] ينفصلُ به أيضاً ، وهو عندي صحيح ، وليس في هذا الموضع انفصال غيره ، والله أعلم .

وإذ أكملْتُ الشروطَ المشترطة في هذا الباب ـ وبَيَّنتُ أنها سبعةٌ ـ فنرجع إلى كلام أبي القاسم وتفسير.

قوله : (وإنْ اشتغلَ الفعلُ عنه بضميره تنصبُهُ بفعلٍ مضمرٍ يدلُ عليه

---

(١) مضت ترجمته في المقدمة ص ٣٢.

هذا الظاهر ، فتقولُ : زيداً ضربتُهُ ، والتقديرُ : ضربت زيداً ضربتُهُ ولكنه فعلٌ لا يظهر) [1] .

هكذا قال النحويون كلهُمْ ، وزاد [2] ابنُ الطراوة على النحويين ، وقال : أخطأوا ؛ لأنّ كلَ محذوفٍ يُدَّعى فلا بُدَّ فيه من ثلاثةِ شروط :

أَحَدُها : أنْ يكونَ معنا ما يطلُبُه ، وإنْ لم يكن مَعَنا ما يطلبُهُ من جهةِ اللفظِ ، ولا من جهةِ المعنى فيكونُ قد تكلفَ الاضمار وادعاه بغيرِ دليل .

الثاني : أنْ يكون مَعَنا ما يُفسِّرُهُ ، فإنَّ حذفَ الشيء ـ وليس له مُفَسِّرٌ ـ إخْلال بالكلام .

الثالث : أنْ يكونَ إذا ظَهَرَ لَمْ يُخِلَّ بالمعنى ، فإنَّهُ إذا أَخلَّ بالمعنى المقصود من الكلام كان تقديرُهُ فساداً . وهذه الثلاثةُ لا يمكنُ لأحدٍ أنْ ينكرها ، وقد عُدِمَ منها هنا أمران :

أحدهما : أنْ يكون مَعَنا ما يفسره ، لأنَّ المُفَسَّر من شَرْطه أن يكون موجوداً قبل المحذوف .

الثاني : أنك إذا قلت : زيداً ضربتُهُ ، فـ (ضَربْتُه) هنا مفيدة ، وإذا قلت : [ضَرَبْتُ] [3] زيداً ضربتُهُ ، فـ (ضربتُهُ) هنا مؤكدةٌ ، فما قدر قد أخل بهذا الظاهر ، فلا يَصحُّ تقديره [4].

---

(١) الجمل ص ٥١ ، وليس فيه قوله : « بضميره » ، وجاءت العبارة في (ج) كما أوردها المصنف هنا .

(٢) قوله : « زاد » هو هكذا في الأصل ، ولعله تحريف صوابه « رد » بدال مشددة بعد الراء المهملة .

(٣) تكملة بها يتم الكلام.

(٤) إذا قلت : « زيداً ضربته » فهو عند ابن الطراوة منصوب بعامل معنوي هو القصد ، قال تلميذه السهيلي في نتائج الفكر ص ٧١ « ومما انتصب ، لأنه مقصود إليه بالذكر : « زيداً ضربته » ، في قول النحويين ، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين » ، وانظر شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ل ١١٤ وارتشاف الضرب ص ٤٩٨ .

الجواب : أمّا قولُهُ : إنّ المفسَّرَ من شرطه أن يكون موجوداً قبل الحذف ، فكلام صحيح ، إلاّ أنهُ جاء هنا على حدِ الاضمارِ قبلَ الذكرِ ، فقولُكَ : زيداً ضربتُهُ ، جاءَ على غيرِ قياسٍ حذفِ الفعل الناصبِ لزيدٍ ، على شريطة التفسير ، وكما قالوا : رُبَّهُ رجلاً ، وكما جاء ضميـر الأمر والشأن . هذا كُلُّهُ خارجٌ عن القياسِ ، لكن العربَ فعلتْهُ في هذا الموضع فيحفظُ ولا يتعدى .

فإن قلتَ : فما الذي حَملكم على أن تكلفتم الحذف على شريطة التفسير ، وهَلاّ قُلْتُمْ : إنّ زيداً من قولك : زيداً ضربتُهُ ، منصوبٌ باضمارِ الضمير ، أو قلتُمْ : إنَّهُ منصوبٌ بالمعنى ، أو يقال(١) : إنه منصوب بهذا الظاهر .

قلت : أمّا النصبُ بالمعنى فلا يصحُّ ، لأنَّ المعنى لا يعملُ إلاّ في الظرفِ والمجرور ، وأمّا المفعول الصحيح / فلا يعمل المعنى فيه ، وأمّا أنْ [١٤٧] يقال : إنّ زيداً منصوبٌ بهذا الفعل الظاهر ، مع تعديه إلى مضمره فشيء لا نظير له ، لأنّ الفعل إذا طلب معنى ، فلا يُعطىٰ منه إلاّ لفظٌ واحدٌ ، ولا يعطىٰ منه لفظانِ إلاّ على طريقة التبعية ، فنحن هنا بين ثلاثة أمور :

أحدها : أنْ نقول : المفعولُ الصحيحُ يعملُ فيه المعنى ، وهذا لا نظير له .

الثاني : أنْ نقول : إنّ زيداً انتصبَ بـ (ضربتُ) مع وصوله إلى ضميره ، وهذا أيضاً لا نظير له (٢) .

الثالث : أنْ نقول : إنّ زيداً انتصبَ بإضمار فعلٍ يُفسِّرُهُ هذا الظاهِرُ ، ونجعلُه (٣) بمنزلة ما أضمر على شريطة التفسير ، وإنْ كان جاء قليلاً ، وعلى

---

(١) في الأصل : « ولا يقال » ، والصواب ما أثبت ، بدليل قوله بعد : « وأما أن يقال : إن زيداً منصوب بهذا الفعل الظاهر مع تعديه إلى مضمره فشيء لا نظير له » .

(٢) هذا مذهب الكوفيين / انظر الانصاف ٨٢/١ ، شرح المفصل ٣٠/٢ .

(٣) في الأصل : « يجعله » بالياء التحتية .

غير قياس ، فهذا بلا شَك أولى ؛ لأن الحمل على ما له نظيرٌ ـ وإنْ قَلَّ وخرج عن القياس ـ أولى من قولٍ لا نظير له ، فهذا الذي حمل النحويينَ على أنْ قالوا : إنّ (زَيداً) من قولك : زيداً ضربتُهُ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ يفسِّرهُ ما بعده .

فأمَّا قولُهُ : إنَّ هذا المحذوفَ إذا ذُكِر أَخَلَّ بهذا الظاهر فكلام من لم يضبط قولهم ؛ لأنهم قالوا : إنّ زيداً من قولك : زيداً ضربتُهُ منصوبٌ على شريطةِ التفسيرِ ، ونَزَّلُه سيبويه ـ رحمه الله ـ منزلَةَ : نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ [1] ، وبلا شَكَّ أنكَ إذا أظهرتَ الضمير الذي في (نِعْمَ) وقلتَ : نعم الرجلُ ، زال هذا التفسير ، لأنه لم يؤت به إلاّ عند الإضمار ، فإذا ظهر تَبيَّن ، فلا يُحتاج إلى التفسير ، وكذلك زيداً ضربتُهُ ، الأصل : ضربتُ زيداً ، فلما أضمروا وقالوا : زيداً انْبَهم ، ولم يُعلم فَفُسِّر بقولكَ : ضربتُهُ ، فيلزم عما ذكرتُهُ أنهم إذا أظهروا الفعل زال التفسير ، لأنهم لا يحتاجون إليه . فلا يصح أن يقالَ : ضربتُ زيداً ضربتُهُ ، وإنّما قالوه تقريباً ، ومرادُهُم ما ذكره ، فليس في إظهارِ ذلك الفعل إخلالٌ ، على حَسَبِ ما بَيَّنْتُهُ .

قولُه : (والرفعُ أجود) [2] .

اعلم أنّ الرفعَ أجودُ في هذا الباب ، لأنّ النصبَ فيه إضمار على شريطةِ التفسيرِ ، وليسَ في الرفعِ بالابتداءِ الاّ جعل الجملة مكان الخبر ، وهذا بلا شَكٍّ أيسرُ ، لأنَّ الرفع يتفاضلُ ، فالرفعُ في قولك : زيدٌ مررت بأخيه ، أحسنُ من (الرفع في) [3] قولك : زيدٌ مررتُ به ، و : زيدٌ [4] ضربتُ أخاهُ ، والرفعُ في هذين أحسن من الرفع في قولك : زيدٌ ضربتُهُ ،

(١) الكتاب ٢/١٧٧ .
(٢) الجمل ص ٥١ .
(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .
(٤) في الأصل : « زيداً » والوجه ما أثبته .

وإنّما كان كذلك ؛ لأن النصب في : زيداً مررت بأخيه ، أضعف من النصب في قولك : زيداً مررت به ، وفي قولك : زيداً ضربتُ أخاهُ ، والنصب في هذين أضعفُ من النصب في قولك : زيداً ضربتُه ، لأن التفسير في : زيداً ضربته من اللفظ ، والتفسير في : زيداً مررت به ، و : زيداً ضربت أخاه ، من المعنى ، لأنك تقدرُ : لقيتُ زيداً مَرَرت به ، وأهنت زيداً ضربت أخاه ، وإذا قوي التفسير قَوِيَ النصبُ ، وأمّا إذا قلتَ : زيداً مررتُ بأخيهِ ، فالتقديرُ هنا بعيدٌ وهو أنْ تقولَ : لابَسْــتُ زيـداً مررتُ بأخيهِ ، وهذا تقديرٌ بعيدٌ ، فالنصب بلا شَكٍّ بعيدٌ . ومهما ضَعُفَ النصبُ قَوِيَ الرفعُ ؛ لأنه ليس هنا إلاّ النصب والرفع ، فإذا ضَعُفَ أحدُهُما قَوِيَ الآخر .

قوله : (إلاَّ في الاستفهام والأمر والنَهي والجَحْدِ والعَرْضِ والجزاء فإنّهُ يختار فيه النصب) [1] .

إعلم أنّ الاستفهام على ثلاثةِ أقسامٍ :

أحدها : أنْ يكونَ الاستفهامُ وقع بالاسم الـذي اشتغلَ الفعـلُ عنه بضميره ، نحو : أيُّهم ضربتَهُ ؟ ومَنْ ضربتَهُ ؟ وما ركبتَهُ ؟ ، فهذا يجوز فيه الرفع والنصب ، والرفعُ أحسن ، لأنك إذا رفعتَ أو نصبت [2] فقد وَلِيَ حرفُ الاستفهام الفعل ، فليس مَعَنا [3] ما يحملُنا على تكلف الإضمار والحذف

الثاني : أنْ يكونَ الاستفهام بالهمزة ، فإنْ كان الاسم قبل الهمزة ، فلا يكونُ فيه إلاّ الرفعُ بالابتداء ، ولا يجوز النصبُ بإضمـارِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ هذا الظاهر ، لما ذكرته قبل ، وهو أنه لا يفسر إلاّ ما يَصح أن يعمل ، وما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله . فإنْ كان الاسم بعد الهمـزة جاز الـرفعُ

(١) الجمل ص ٥١ وفيه : « فإنه يختار فيها » وكذا في (س) .

(٢) في الأصل « ونصبت » ، باسقاط الهمزة .

(٣) في الأصل « بمعنى » باقحام الباء .

والنصب، والنصب أحسن فتقولُ: أزيدٌ ضربتَه،وأزيداً ضربتَهُ ، وإنَّما كان النصبُ أحسن ، لأنّ الاستفهامَ مُشَبَّهٌ بحروف الشرط وحروف الشرط لا يقعُ بعدها إلاّ الفِعْلُ ، ووجه الشبه أنها حروف تحدث قبل الجمل ، ؟ فتَتَغَيَّرُ معانيها ـ قد [١٤] يصيرُ معنى الاستفهام إلى الشرطِ / ـ ويجزم جوابها ، فتقولُ ـ أزيدٌ عندك آتِك؟ وأتُكْرِمُ زيداً أكرمْه.

فإنْ قلتَ : أزيدٌ قامَ ؟ فيجوزُ أنْ يكون زيدٌ مرفوعاً بالابتداء ويجوز أنْ يكون مرفوعاً باضمارِ فعلٍ ، والرفعُ باضمارِ فعلٍ أحسنُ لما ذكرته .

وتقولُ : أزيدٌ كان جالساً ؟ . فيجوزُ في زيدٍ وجهان :

أحدُهما : الرفعُ بالابتداء .

الثاني : أنْ يكونَ مرفوعاً بإضمار كان ، التقدير : أكانَ[١] زيدٌ جالساً ؟ وهذا أحسنُ ؛ لأنَّ الاستفهام بالفعل أولى .

الثالث : أنْ يكونَ الاستفهامُ بغير[٢] الهمزة ، وعلى غير الوجه الأول ، نحو : زيدٌ هل ضربتَهُ ؟ ، وعَمرو متى أكرمتَهُ ؟ ، فهذا تَجيءُ فيهِ بالاسم قبل أداةِ الاستفهام ، ويكون مرفوعاً بالابتداء ، لا يجوزُ غيرهُ ، لِما ذكرتُهُ من أنَّ (ما بَعْدَ)[٣] الاستفهامِ لا يعملُ فيما قبله ، ومتى تأخَرَ الاسمُ عن أداةِ الاستفهامِ ، فلا بد من مجيئِه بعد الفعل ، فتقولُ : هل ضربتَ زيداً ؟ ولا يجوز : هل زيداً ضربتَ ؟ ، لأنَّ حروف الاستفهامِ طالبةٌ بالفعل ، فإذا لم يجز : هل زيداً ضربتَ ؟ ، ويلي الاسمُ الاستفهام لم يَجز : هل زيداً ضربتَهُ ؟ وهذا كله في الكلام ، وأمّا في الشعر فيجوزُ ما

---

(١) في الأصل : « كان » بسقوط همزة الاستفهام .
(٢) في الأصل : « بعد » تحريف .
(٣) تكملة بها يتم الكلام وهي مأخوذة مما سبق .

ذكرتُهُ للضَرورة . وكذلك جميعُ أدواتِ الاستفهامِ ما عدا الهمزة ، فتقولُ : أيـنَ ضـربـتَ زيـداً؟ ومـتـى ضـربـتَ عـمـراً؟ ولا يـجـوزُ: أينَ زيداً ضربتَ ؟ ولا : متى عَمراً أكرمتَ ؟ فإذا لم يجز هذا فلا يجوز : متى زيداً ضربتَه ؟ ، ولا : أينَ عَمْراً أكرمته ؟ إلاّ في ضرورة الشعر [1] ، ولا يجوز الرفع بالابتداء في الضرورة إلاّ أنْ يكون الخبر غير فعل ، نحو : متى زَيدٌ قائمٌ ؟ ، وأينَ عمَرو جالس ؟ ، وهل محمدٌ ضاحكٌ ؟ فهذا يجوزُ في الكلام وغيره ، وإنّما جاز في الهمزة : أزيداً ضربتَ ؟ وأزيداً ضربتَهُ ؟ وأزيدٌ ضربتَهُ ؟ بالرفع على الابتداء ، ولم يَجزْ ذلك كُلُّه في غيرها ، لأنَّ الهمزةَ أُمُّ البابِ فاتُّسعَ فيها ما لم يُتَّسَع في غيرها ، كما جاز في (إنْ) الشرطية ما لا يجوز في غيرها من أدواتِ الشرطِ ، لأنها أُمُّ البابِ، فاتُّسِعَ فيها ما لم يُتَّسع في غيرها . وسأذكُرُ ما جاز في (إنْ) مما لم يجز في غيرها .

قَوْلُه : (والأمرُ والنَهْي) [2] .

اعلم أنَّ كلَّ ما يجوزُ من الأحكام في النَهْي والأمر يجري في الدعاء ، والطلب كُلِّه ـ والأمرُ والنَهْيُ يُختارُ فِيهما النصب بإضمار فعل ، ويجوز الرفع على الابتداء ، وإنَّما حَسُنَ النصبُ بإضمار فِعْلٍ ، لأنَّ الابتداء يضعفُ فيها لما ذكرته من أنَّ الخبر أصلُهُ أنْ يكون مفرداً ، وإذا كان جملة ، فالجملة موضوعة موضع المفرد ، وأنت إذا قلت : زَيدٌ اضرِبْهُ ، أو عَمرو لا تُكرِمْه ، فليست هذه الجملة موضوعةً مَوضِع المفرد ، وإنَّما هي شبيهةٌ بما وضِع مَوضع المفرد : لأنك إذا قلتَ : زيدٌ ضربتُهُ ، فأنت قد أخبرتَ عن ضربِ زيدٍ مؤكداً ، وكذلك إذا قلتَ : زيداً اضرِبْه ، فقد أمرت بضربِ زيـد

---

(١) نقل عن الكسائي اجازته وقوع المبتدأ بعد أدوات الاستفهام غير الهمزة / انظر ارتشاف الضرب ص ١١٠٠ ، التصريح ١/٢٩٧ ـ٢٩٨ .

(٢) الجمل ص ٥١ .

مؤكداً ، فلما ضَعُفَ الابتداء لما ذكرتُهُ ، قويَ النصبُ باضمار فعل ؛ لأنه ليسَ معنا حالةٌ ثالثةٌ مع شَغْل الفعلِ بالضمير ، وليس في الأمر تقسيمٌ ، بل كل جملة فيها اقتضاءُ يُخْتار فيها النصب ، إلاّ المُبَرِّد فإنَّه قال : هذا الذي قلتموه صحيح ، إلاّ إذا كان الاسم معرفاً بالألف واللام ، على طريقة الجنس ، نحو قوله سبحانه : ﴿ والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيْديَهُما ﴾ [1] فإن الرفعَ في هذا النوع أحسنُ .

وهذا الذي ذهب إليه المُبَرِّدُ يَرُدُّهُ السماع والقياس ؛ لأنَّ الذي حَسنَ النصب في مثل قولك : زيداً اضربْهُ ، موجودٌ في قولك : السارقُ اقطَعْ يَدَهُ ، والقاتِلُ اقْتُلْهُ ، فإن استدلَ في تفرقتِهِ بالسماع ، واستدلَ بقوله تعالى : ﴿والسارقُ والسارقَةُ فاقطعوا أيديَهما﴾[2] فقد مضى الكلامُ في تأويل هذه الآيةِ وما أشبهها[3]، وهو أن السارق مبتدأ والخبر محذوف تقديره: ومما يُقص عليكم حكمُ السارق، وكذلك قُدِّر[4] في قولِهِ تعالى : ﴿الزانيةُ والزاني فاجلدوا كُلَّ واحدٍ مِنْهُما مائةَ جَلْدةٍ﴾[5] ولا يُرَدُّ القياسُ الصحيح بسماعٍ يقبل التأويل.

قوله : (والجَحْد) [6] .

[١٤٩] الجَحْد هو النفي ، وله / أدواتٌ : لَمْ ، ولَمّا ، ولَنْ ، فيكونُ الاسمُ قبلَها ، ولا يكونُ بعدها فتقولُ : زيداً لم أضْرِبه ، وعَمرو لمّا أكرمْهُ ، وخالدٌ لن أشْتِمَهُ ، فالرفعُ والنصبُ جائزانِ ، والرفعُ أحسن ؛ لما ذكرته من أنَّ هذه

---

(١) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٢) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٣) انظر ص ١٤٧ .

(٤) في الأصل : « وكذلك قوله قدر في قوله » بإقحام كلمة « قوله » قبل « قدر » .

(٥) سورة النور آية ٢ .

(٦) الجمل ص ٥١ .

الثلاثةَ ليست من حروف الصدورِ ، وقد ذكرت عِلَّةَ ذلك .

ولا يجوزُ أن تقولَ : لَمْ زيداً أَضْرِبَهُ، ولا : لَنْ زيداً أَضْرِبَهُ ، ولا : لمَّا زيداً أَضْرِبْهُ ؛ لأنَّ هذه الحروف من الحروف الطالبةِ بالأفعال ، فلا يليها غَيرُها إلاّ أنْ يُضطر الشاعرُ ، وأمّا الرفعُ على الابتداءِ فلا يكونُ في شِعْرٍ ولا غيره .

وأمّا (ما) فيكون الاسم قبلها ، ويكونُ بعدها ، فإذا كان الاسم قَبلَها فيكونُ مرفوعاً بالابتداءِ ، ولا يجوزُ النصبُ بإضمارِ فعلٍ ؛ لأنها حرفُ صدرٍ، فلا يَعْمَلُ ما بعدَها فيما قَبْلَها، فلا يُفسِّر ما بعدها لعامل[1] يعمل فيما قبلها - وإذا كان بعدها فيجوزُ الرفعُ والنصبُ الرفعُ على الابتداء ، والنصبُ على إضمارِ فِعلٍ ، فتقول : ما زيدٌ أضرِبْهُ ، ما زيداً أَضْرِبْهُ ، واختلفوا في الأحسن ، فمنهم من قال : النصبُ أحسن ، ومنهم مَن قال : هما سواء ، وهو الظاهرُ من كلام سيبويه [2] ، وهو عندي أحسن ؛ لأنَّ (ما) النافية تقعُ بعدها الجملةُ الاسمية والجملة الفعليةَ ، والاختيارُ الفعليةَ ، والاختيار راجعٌ إلى شبه لفظي ، فهو أمرٌ قريبٌ ، وفي النصب تكلفُ الإضمار ، فصار الرفعُ يفضلُ من جهة ، والنصب يفضل من جهةٍ أخرى ، والجملتانِ متقاربتان ، والشَبَهُ الذي استحسن بـه النصب: أنَّ (ما) النـافية حـرف دخلت على الجملة ، فغيـرت معناهـا، فأشبهتْ لـذلك حـروف الاستفهام ، وحـروفُ الاستفهام يستحسن فيها وِلايةُ الفعل. فاستُحسن ذلك فيها، وما ذكرتُهُ في (ما) يجري في (إنْ) النافية .

وأمّا (لا) النافية فتنقسم قسمين : أحدُهُما : أنْ تكون جَواباً لمن

---

(١) قوله : « يفسر . . . لعامل » هكذا في الأصل بتعدية « يفسر » بالحرف ، والمعروف أنه يتعدى بنفسه .

(٢) في الكتاب ١ / ١٤٥ - ١٤٦ « وذلك قولك : ما زيداً ضربته ولا زيداً قتلته . . . . . وإن شئت رفعت ، والرفع فيه أقوى . . » .

قال : واللّهِ لأضرِبنَّ ، فتقول : واللّهِ لا أضرِبُ ، فهذه يكون الاسمُ قبلها ، ولا يكونُ الاسم بعدها ، فإذا كان الاسم قبلها فلا يكون فيها إلّا الرفع بالابتداء ، لأنها حرفُ صدْرٍ ، فكانت كذلك ، لأنها جواب لما هو حرف صدر ، فتقول : زيدٌ لم أضرِبْهُ ، ولا يجوز النصب لما ذكرته ، من أنّهُ لا يُفسِّر إلّا ما يصح أن يعمل .

وإذا كان الاسم بعدها فيجوز الرفع والنصب ، والخلافُ هنا كالخلاف في الاسمِ الواقع بعد (ما) النافية ، وظاهرُ كلام سيبويهِ أنهما سواء [1] وقد بينت صحة ذلك .

الثاني : أنْ يكون جواباً لقولِك : يقومُ زيدٌ غَداً ، فهذه يكون الاسم قبلها وبعدها ، فإذا كان الاسمُ قبلها جاز الرفع والنصبُ ، والرفعُ أحسن ، وإنّما جاز النصب في هذه ، لأنها ليست هنا حرف صدر بخلاف (ما) .

قوله : (والعَرْض)[2].

إعلم أنَّ العَرْضَ والتَحضيضَ حروفُهُما واحدةٌ ، واحكامُهُما واحدةٌ ، ولا فرقَ بينَهما إلّا في المعنى ، فالعَرْضُ ، المقصودُ منه : العَرْضُ على مُخاطبكَ ليَنظر فيه ، والتحضيضُ ، المقصودُ منه : حَمْلُ المخاطب على ذلك ، لأنَّه عندك الذي ينبغي أنْ يفعل .

وحروف التحضيض : هَلّا ، ولَولا ، ولَوْما ، وألا ، ومن العرب من يُشدد (ألّا) ، ومن العرب من يخفف (هَلَا) ، والأكثر في كلام العرب تشديد (هَلّا) وتخفيف (ألَا) ، ولعل العكس لم يُسمع إلّا في الشعر[3] ،

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الجمل ص ٥١ .

(٣) يضبط كثير من المحققين « ألا » بالتشديد ، ويعضد ضبطهم ما جاء في كافية ابن الحاجب بشرح الرضى ٣٨٧/٢ « وتُسْتَعمل في ذلك ألا المخففة أيضاً » وهذا يعني أن التشديد هو الأصل وذكر ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٤/٨ أن « ألا » مركبة من « أن » و « لا » =

ويكون ذلك على جهة الضرورة ، ولأجل هذا قال : « والعرض » ، ولم يذكر التحضيض .

فإذا صح ما ذكرتُهُ ، فاعلم أنَّ الاسم يقع قبلَ هذه الحروف ، ويقع بعدها ، فإذا كان قبلها فلا يكونُ فيه إلّا الرفع بالابتداء ، فتقول : زيدٌ هَلاَّ ضربتَهُ ، وعَمرو لولا أكرمتهُ ، ومحمد ألَا عظمتَهُ ، بالرفع ، ولا يجوز النصبُ بإضمارِ فعل ، لأنّ هذه الحروف حروف صدر ، وحروف الصدور لا يَعمل ما قبلها فيما بَعْدها ، فإذا لم يعمل فلا يُفَسِّر . ورأيتُ بعضَ المتأخرين أجاز ذلك [1] ، وهو وهم ، والصوابُ ما أعلمتُكَ . وإذا كان بعدها فلا يكونُ فيه إلّا النصبُ ، ومتى جيءَ بالاسم مرفوعاً فيكونُ مرفوعاً بإضمار فِعلٍ ، ولا يكونُ مرفوعاً بالابتداء ، لأنَّ الابتداء لا يصح مع تقدم الفعل على الاسم وطلبِهِ إياهُ نحو : قامَ زيدٌ / فإذا لم يجز ذلك ، لم يصح الابتداءُ مع حروف [١٥٠] التحضيض ؛ لأنها طالبة بالأفعال ، فإذا تقدمت على الاسم فكأنّ الفعلَ متقدمٌ [2] عليه ، فإذا قُلتَ : هَلاَّ زيدٌ قام ، فكأنّكَ قلت : هَلاَّ قامَ زيدٌ ، ولو قلت هذا لم يكن زيد إلّا فاعلا بالفعل ، فكذلك إذا قلتَ : هَلاَّ

= فالتشديد إذا هو الوجه . هذا وقد عقد المالقي في رصف المباني ص ٧٨ مبحثاً لـ « ألا » المفتوحة المخففة وذكر من مواضعها أن تكون للعرض ، وعقد مبحثاً آخر ص ٨٤ « ألا » المفتوحة المشددة ، وكذا صنع المرادي في الجنى الداني ص ٣٨٢ ، ٥٠٩ ، وابن هشام في مغني اللبيب ص ٩٧ ، ١٠٢ ، ولم يربط أحد بين المخففة والمشددة ، والنفس إلى ما ذهب إليه ابن أبي الربيع أميل لما يلي :

أ ـ ذهب ابن مالك إلى أن « ألا » مركبة من « لا » النافية والهمزة ويعضد هذا أن ابن الخبار نقل أن من الناس من عد العرض استفهاماً ، أنظر الجنى الداني ص ٣٨٢ .

ب ـ لم أجد ـ فيما اطلعت عليه ـ شاهداً على استعمال « ألا » المشددة للعرض والتحضيض ، أما « ألا » المخففة فقد جاءت للعرض والتحضيض في القرآن الكريم ، والشعر الفصيح / انظر مغني اللبيب ص ٩٧ .

(١) لعله يريد الجزولي فقد عزا إليه إجازة ذلك أبو حيان في منهج السالك ص ١٢٠ ، وابن الفخار في شرح الجمل ص ٨٧ ، ونسبه الزنجاني في الكافي ٤٥٤/٢ الى الصنيمري .

(٢) في الأصل « متقدماً » .

زيدٌ قام ، فليس زيد إلاّ فاعلاً به أو بما يتنزلُ منزلتَهُ ، فَيتعذَّرُ أنْ يكونَ فاعلاً به ، لأنَّ الفاعل لا يتقدم ومتى تقدم زال عن أنْ يكونَ فاعِلا به ، فصار فاعلا بمحذوفٍ دَلَّ عليه هذا الظاهر . ومن الناس من أجازَ أنْ يكون فـاعلاً مقدماً[1] . وليس بشيء ، لأنَّ تقدُّمَ الفاعِلِ على الفعل لم يثبت ، وإضمار الفعـل لدلالةِ ما بعده عليه قد تقرر في هذا الباب ، وهو من كلام العرب .

فإنْ (قُلْتَ) [2] : تَقَرر من كلام النحويين أنَّه لا يُفَسِّر في هذا الباب إلاّ ما يصح أنْ يَعْمَل ، فإذا قلت : هَلاّ زيدٌ قام ، فلا يصح لـ (قامَ) أنْ يعمل في زيد ، فلا يصح أنْ يُفَسِّرَ ، ولهذا امتنع أنْ يقالَ :زيداً هلاّ ضربتَهُ ، وامتنع : زيداً ما ضربتَهُ ، وزيداً أضْرَبْتَهُ ؟ لأنّ هذه حروف صدور ، فلا يَعمل ما قبلها فيما بعدها ، فلا يُفَسِّر .

قلتُ: إذا تقدم على الاسم الحرفُ الطالبُ بالفعل، أو الذي هو بالفعل أولى، فكأنَّ الفعل متقدمٌ، ولو تقدم لعمِل. فهذا وإنْ لم يصح أنْ يعملَ، لأنّ الفعل والفاعل قد تنزلا مَنْزِلَةَ الشيءِ الواحدِ؛ لأنّه طالب به بِبِنْيَتِه ـ على حَسَب ما تقدَّم في باب الفاعل[4] ـ، فقد تنزلَ منزلة العامل؛ فصحَ

---

(١) قال الأبدي في شرح الجزولية ١/ ص ٢٥٢ « فقال شيخنا أبو الحسن الدَّباج رحمه الله ، ولا يبعد عندي أن يقال : أن هذا الفعل يصح له العمل في الأول مقدماً عليه ، وذلك مع أداة تطلب بالفعل وذلك أن العامل متصرف في نفسه فكذلك يتصرف في معموله إلا أن يمنع من ذلك مانع ، وذلك المانع في الفاعل هو أنه يلتبس بالمبتدأ في قولك : قام زيد ، وزيد قائم ، فإذا جاء حرف لا يليه الفعل لفظاً أو تقديراً أزال ذلك اللبس فصح أن يكون فاعلاً مقدماً إن قدرت الفعل فارغاً من الضمير ، وفاعلاً بإضمار فعل إنْ قدّرتَ الفعل مشغولاً بضمير ، وهذا الذي قاله الأستاذ إنما هو بناء منه على أن الفاعل لا يقدم لأجل اللبس بالمبتدأ ، فعلى هذا متى زال ذلك اللبس ينبغي أن يقدم ، ونحن نجد اللبس يزول والفاعل مع ذلك لا يتقدم نحو : مررت برجل راكب أبوه ، فلو قلت : مررت برجل أبوه راكب لم يلبس ومع ذلك فهو لا يتقدم ، فما ذلك إلا لأن الفاعل قد تنزل من الفعل كجزء (منه) ».

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في الأصل : « هلا زيداً » ، والصواب ما أثبت .

(٤) أنظر ما تقدم ص ٢٧٢ .

لذلك أن يُفَسَّر، فعلى هذا إذا قلت: زيدٌ قام، لا يصحّ أنْ يكون زيد فاعلاً بفعل مضمر، يدل عليه هذا الظاهر؛ لأنَّ (قام) هنا لا يصحّ أن يعمل، ولم يتنزل منزلة ما يعمل؛ لأنّه لم يتقدم على الاسم حرفٌ لا يصحُ معناه إلاّ في الفعل، ولا تقدم حرف هو بالفعل يطلب.

ومما يجري مجرى هذا كُلُّ ما يُطلبُ بالفعل ، نحو الأمر ، نحو : زيدٌ لِيَقُمْ ، وأنت انظُرْ ، والأمر طالبٌ بالفعل ، والابتداء يَضْعُف لِما ذكرتُهُ من أنَّ أصلَ الخبرِ أنْ يكونَ مفرداً ، فإذا كان جملةً فلا بد أنْ يكون في موضع المفرد ، وإذا جاءتْ الجملةُ غير موضوعةٍ موضعَ المفردِ فهي قد أُجْرِيتْ مجرى ما وضع موضع المفرد ، ومثل هذا يَضْعُفُ ، وإذا ضعفَ قَوِيَ النصبُ باضمارِ فعلٍ ، وسأذكر الكلام في هذا بأبين مما قلته.

قوله : (والجزاء) [٢] .

إعلم أنَّ الجزاء ينقسمُ ثلاثة أقسامٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ الاسم الذي يجازي به هو الذي اشتغل الفعل بضميره أو بسببه ، فهذا يختار فيه الرفع ، ويجوز مع ذلك النصبُ ، ومثالُ ذلك : أيُّهم تُكْرِمْهُ أُكْرِمْهُ ، يجوز في (أيُّهم) الرفع على الابتداء ،ويكـون الخبر فعل الشرط ، ويجوزُ النصب باضمارِ فعل يُفَسِّرُهُ فعل الشرط ، ولا يفسره فعل الجزاء ؛ لأنَّ فعل الجزاء لا يعمل في اسم الشرط ، وما لا يَعمل لا يصح أنْ يُفَسِّر ، وفعل الشرط يصح أن يعمل في الشرط ، فيصح أن يُفَسَّر ، وسيأتي الكلام في باب الجزاء : أنَّ اسم الشرط إذا كان مبتدأ ففعلُ الشرط هو الخبر ، ولا يصحُ أنْ يكون خَبراً الجزاء ، ولا مجموع الجملتين ، وإنَّما كان المختار في مثل قولهم : أيُّهُمْ تُكْرِمه أُكْرِمْهُ الرفع ، لأنك رفعتَ أو نصبتَ فالكلمةُ التي يفهم منها الشرط والية الفِعلَ ؛ فلا فائدةَ في تَكَلُّفِ

---

(١) الجمل ص ٥١

الاضمار ، ويكون تَكَلُّف الإضمار هنا كَتَكَلُّفة في مثل قولك : زيداً [1] ضربتُهُ ، ومن ينصب هنا ينصب في مثل قولك : أيُّهم تُكْرِمْهُ أُكْرِمْهُ ، وكذلك إذا قلتَ : أيَّهُم يُكْرِمْ أخاهُ أُكْرِمْهُ ، فالنصب هنا أضعفُ من النصب هناك ، لما ذكرته في قولك : زيداً ضربت أخاهُ وكذلك : أيهم تَمرُر به أَمْرر به ، وأبعد من هذا كُلِّه : أيَّهم يَمْرُرْ بأخيه أَمْرُرْ به[2] ، وهذا كُلُّه يجري على حَسَب ما تقدَّم في : زيداً ضربتُ أخاه ، وزيداً سررت به وزيداً مررتُ بأخيه[3] .

فإذا تقرّر ما ذكرتُهُ تبيَّن لك أنكَ إذا قلتَ : من يَضْرِبْ أُضربْهُ ، وما تركبْهُ أَركبْهُ فالمختار في (مَنْ) أنْ يكون في موضع رَفعٍ ، وأنَّ النصب جائز، لأنكَ رفعت أو نصبت ، الحرف الذي يُفهم منه الجزاء قد أوليته الفعل .

القسم الثاني : (إنْ) : اعلَمْ أَنّ الاسم يكونُ قبلها ويكونُ بعدها ، فإذا كان قبلها / فلا يجوز فيه إلّا الرفع ، ولا يجوز النصبُ ، لأنك إذا [١٥١] نصبتَ نصبتَ باضمار فعل يُفَسِّره الفعل الذي بَعْد (إنْ) ، و (إنْ) من حروف الصدور ، فلا يَصح لما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها ، فإذا لم يصح أنْ يعملَ فلا يصح أنْ يُفَسِّر ما يعمل ، على حَسَبِ ما قررته في غير موضع .

فإن كان الاسم [بَعْدَها] [4] فلا يكونُ إلّا منصوباً ، وإنْ جاء مرفوعاً فيكون مرفوعاً بإضمار فعل . ويكونُ مرفوعاً إذا كان الضميرُ أو السبب مرفوعاً ، ويكونُ منصوباً إذا كان الضمير أو السبب منصوباً فتقولُ : إنْ زيدٌ قامَ قام عَمرو ، فزيدٌ مرفوع بفعل مضمر يُفَسِّرُ هذا الظاهر ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء ، لأن (إنْ) طالبة بالفعل ، فإذا وجدت قبل الاسم فكأنّ الفِعل قد وُجد قبل الاسم ، ولو قلتَ : إنْ قامَ زيدٌ ، لم يصح أنْ يكون

---

(١) في الأصل : « زيد » بالرفع .
(٢) في الأصل : « أيهم يمرر به » ، والصواب ما أثبت .
(٣) انظر ما تقدم ص ٦٣٠.
(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

الاسم مرفوعاً بالابتداء ؛ لأنّ [العـامل] [١] اللفظي أقوى من الابتداء ، وكذلك إذا قلتَ : إنْ زيدٌ قام ، فتنزَّل منزلةَ ما تقدَّم فيه الفعلُ ، وعمل فيه ، وهذا على حَسَبِ ما تقدَّم في العَرْض [٢] ، قال اللّهُ تعالى : ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركينَ استجارك فأَجْرِهُ حتى يَسمَع كلامَ اللّهِ ﴾ [٣] فأحَدٌ فاعل بفعلٍ مُضمرٍ ، تقديره : وإنْ استجارك أحدٌ ، ولا يكون مرفوعـاً بالابتـداء لما ذكرتُهُ ، ولا يكونُ فاعلاً مقدماً ، لأنّ الفاعل لا يتقدم ، وقد تقدم هذا بما يُغني عن الإعادة[٤].

ولا يكونُ هذا حتى يكونَ الفعل ماضياً ، ولا يجوزُ أنْ تقول : إنْ زيدٌ يُكرِمْكَ أُكرِمْهُ، لأنّ الحرف لمَا ظهر عمله في الفعل قَوِيَ طلبه ، فَلَزِمَ ولايتَهُ ، ولا يَجُوزُ مثل هذا إلّا في الشعر[٥] .

القسم الثالث : ما عدا ما ذكرتُهُ من حروفِ الجزاء.

إعلم أنّ الاسم يقَعُ قبلها ، ولا يقع بعدها والياً لها ، إلّا في الشعر ، كان الفعل ماضياً أو غير ماض.

فإذا كان الاسم قَبلَها فلا بد من رفعه بالابتداء ، نحو : زيدٌ متى تُكرِمهُ أُكْرِمْهُ ، وعَمرو أينَ تضربْهُ أَضربْهُ ، ومحمدٌ كيفما تُكْرِمْهُأُكْرِمْـهُ ؛ ولا يجوز في هذا كُلِّهِ النصبُ بإضمار فعلٍ ، لِما ذكرتُهُ من أنه لا يُفسِّر إلّا ما يصح أنْ يعملَ ، ولا يجوزُ أنْ تقول : متى زيداً أكرمتَهُ أُكْرِمْهُ وأين عمراً ضربتَهُ ضربْتُهُ ؛ إلّا في الشعر ، بخلاف (إنْ) تقولَ: إنْ زيداً أكرمتَهُ، أكرمتُهُ ، لأنّ (إنْ) هي أمُ البابِ ، وكُلُّ شرطٍ إليها ينحل ، ألَا ترى أنَكَ إذا قلتَ : متى

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .
(٢) أنظر ما تقدم ص ٦٣٦ - ٦٣٧.
(٣) سورة التوبة آية ٦
(٤) أنظر ما تقدم ص ٢٦١، ٢٧٢ - ٢٧٣ .
(٥) ذكر ابن الشجري في أماليه ١/٣٣٢ أنه يجوز على ضعف ، وعده ابن عصفور من الضرائر / أنظر ضرائر الشعر ص ٢٠٨ .

تُكْرِمُ زيداً أُكْرِمْهُ ، فالمعنى : إنْ تُكْرِمْ زيداً يومَ الخميسِ أو يومَ الجمعة أُكْرِمْهُ ، فوضعتَ مكان هذا كله (متى) و (أينَ) ، وليس لها معنى في الشرط إلاّ الدلالة على أنّ الفعلَ الذي بعدَها شرط ، وما عدا (إنْ) من كل الشرط تجد لها مفهوماً زائداً على الشرط ، فـ (متى) : يُفهمُ منها الشرط والزمانُ ، و (أيْنَ) : يفهم منها الشرط والمكان ، و (من) يُفهم منها الشرط ومن يعقل و (ما) يفهم منها الشرط وما لا يعقل ، وكذلك جميع كل الشرط عدا (إنْ) يُفهم منها : إذا جئت بها الشرط و (معنى)[1] زائدٌ[2] فعلمنا بذلك أنَّ (إنْ) هي الأصل في باب الشرط ، لأنها لا معنى لها إ ذلك ؛ فاتُّسِعَ فيها لذلك ، وَوَليها الاسم ، ولم يلِ غيرها ، ولم يكن ذلك في (إنْ) إلاّ إذا كان الفعل ماضياً ، على حَسَبِ ما ذكرتُهُ ، وقد جاء في الشعر : متى زيداً أكْرمتَهُ أكرمتُهُ ، بل أشَدُّ من هذا وهو أن تقولَ : متى ز يُكْرِمْكَ أكْرِمْهُ قال :

* أينما الريح تُمَيِّلْهَا تَمِل * [٨٣]

فالريح فاعلٌ بفِعْلٍ مضمر يُفَسِّرهُ «تُمَيِّلْهـا»، وانجزمَ، لأنه ناب مناب فعل الشرط ، وأنشد سيبويه :

١٤٨ ـ ومتى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّوه وتُعطف عليه كأسُ الساقي[3]

التقدير : متى ينبهم واغل .

فقد تَحَصل مما ذكرتُهُ أنَّ من هذه الحروف ما يكون الأحسن م النصب ، وأنّ منها ما يلزم معه النصب ، وأنّ منها ما يستوي فيه الر

---

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٢) في الأصل : « زائداً » بالنصب .

(٣) الكتاب ١١٣/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨٨/٢ ، والبيت لعدي بن زيد العبادي ملحقات ديوانه ص ١٥٦ ، وانظره في المقتضب ٧٤/٢ إعراب القرآن للنحاس ٤٥٧/١ . يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٣ الإنصاف ٦١٧/٢ ، شرح المفصل ١٠/٩ ، ه الهوامع ٣٢٥/٤ خزانة الأدب ٤٥٦/١ ، ٦٣٩/٣ .

والنصب ـ فقولُهُ : (يختارُ فيه النصبُ)[1] يشمل هذا كله ، إلاّ أنّ بعضها يُختار فيه النصب ويجوز فيه الرفع ، وبعضها يختار فيه النصب ولا يجوز غيره ، وقيل هذا : مختار ، لأنه صالح في أنْ يَقَعَ على ما أَلْزَمَتْهُ العرب ؛ لأنهم لو لم يختاروه / ما لزموه ؛ فلكثرة اختيارهم لزموه ، ورأيت الأستاذ أبا [١٥٢ علي يأخذ (يَختار) هنا على هذه الأوجه الثلاثة ، وينفصل به عَمَّن اعترضَ هذا الموضع ، وهو عندي صحيحٌ .

ويقع في بعض النسخ : « والتمني »[2] وليس التمني عند البصريين ممّا يحسن [معه][3] النصب ، لكنه نُقِل عن الكوفيين أُنهم استحسنوا النصب في مثل قولك : ليتَكَ زيداً يُكْرِمُكَ، والمختار عند سيبويه ، وجميع البصريين الرفع في زيدٍ ، ويجوزُ النصب ، ويتنزلُ هذا عندهم منزلة قولك : زيداً أُكْرِمْهُ ، ولا حكم للتمني المتقدم عليه . وهو الذي يقوى عندي .

قوله : (وإنْ كان في صدرِ كلامِكَ فِعْلٌ فعطفت عليه فعلاً آخر كان النصبُ الوَجْهَ)[4] .

اعلم أنّ الذي يجعلُ النصب مختاراً ثلاث :

* تقدم حرف طالب بالفعل لزوماً أو[5] اختياراً ، وقد مضى ذكر هذا الفصل مستوعباً .

الثاني : دخولُ مَعْنى في الجملة ، يطلب ذلك المعنى بالنصب ، وذلك : الأمرُ والنهي . وقد مضى أيضاً ذكر هذا الفصل .

الثالث : المشاكَلَةُ ، وهي تكونُ على ثلاثةِ أقسام :

---

(١) الجمل ص ٥١ .
(٢) ليس هذا في الجمل المطبوع ولا في الخطيتين .
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٤) في الجمل المطبوع ص ٥٢ « أوجه » ، وجاءت العبارة في الخطيتين كما أوردها المصنف .
(٥) في الأصل : و « اختياراً » . .

أحدها : العطفُ ، وهو الذي ذكر أبو القاسم رحمه الله . إعلم أنك إذا قلت : زيداً ضربتُهُ ، أو محمدٌ أكرمتُهُ أو ما اشبههما ، فالرفعُ هو المختار ، ما لم يدخل على الجملةِ حرف عطفٍ ، فإنْ دخل عليها حرف العطف فتنظر الى الذي وقع عليه العطفُ ، فإن كان جملة فعليةً ، فالمختار النصبُ للمشاكَلَةِ، فتقولُ: قامَ زيدٌ ومحمداً أكرمتُهُ ومررتُ بعمرٍو وزيداً ضربتُهُ، المختار في محمد وزيدٍ النصبُ؛ لأنك إذا نصبتَ فتكونُ الجملةُ فعليةً ، وتكون قد عَطفت فِعلية على فعليةٍ ، وهذا هو المختارُ في عطف الجمل ، وإذا رفعتَ فالجملةُ اسميةٌ ، فتكونُ قد عَطفتَ اسميةً على فعليةٍ ، وهذا عندهم يَضْعُفُ ، وإنْ كان جائزاً ؛ لأنهما جُملتان . ومنع ابن الطراوة أن تُعطف الاسميةُ على الفعلية [1] ، والفعليةُ على الاسمية ، لا يَعطف بعضها على بعض [عنده] [2] الا بشرطين :

أحدهما : المساواةُ في المعنى .

الثاني : المساواةُ في النَظْمِ ، ومن الناس من أنكر الشرطين ، وأكثر الناس على إنكار لزوم الشرطِ الواحد ، وهو المساواة في النَظْم ، والتزموا ألّا تعطف الجملة على الجملة حتى يتساويا في المعنى ، فلا يعطفُ الخبر على الاستفهام ، والاستخبارُ على الاقتضاءِ إلّا أنْ ترجِعَ كلُ واحدةٍ منهما إلى صاحِبَتِها فتقول : إيتِ زيداً ، وهل يَمتَنِع من ذلك إلّا من ساء رأيه [3] ؟ استفهام ، وهو في المعنى حاملٌ له على إتيانِ زيدٍ ، فقد صار في المعنى بمنزلة : إيتِ زيداً ، وهذا المذهب الثالث هو الذي يظهر لي ؛ لأن الجملتين إذا تنافرتا في المعنى ، فلا يبقى ما يقع فيه الاشتراكُ ، فلا يصحُ العطف .

وأمّا المساواة في النظم فأمرٌ لفظيٌ لا يُبالى به ، ويجري عندي مجرى

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٨٨ ، تقييد ابن لب ل ١١٥ .
(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .
(٣) جاءت العبارة في الأصل « . . . إلا لمن شار أن » ولعل الصواب ما أثبته .

العطف على الموضع وترك اللفظ ، وذلك نحو : ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعِداً ، المختار الخفضُ ، لكِن جاز النصبُ ؛ لأنَّ الموضِعَ موضع نصبٍ ، ولو قلت : ليس زيدٌ قائماً ، لم ينقلب المعنى ، وقد أنشد سيبويه بيت زهير :

بدا لي أني لَسْتُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائياً [(١)] [٥١]

يخفض (سابقٍ)، لأنه لو قال: لستُ بمدرك، لكان صحيحاً فعطفَ على توهم ذلك ، وكذلك لو قال في (قام زيدٌ): زيدٌ قام ، لم ينقلب المعنى ، فيجوزُ على هذا أنْ تقول : قامَ زيدٌ ومحمداً أكرمتُهُ ، وكذلك كُلُّ جملةٍ فعليةٍ لك أنْ تردها اسميةً ، وبالعكس ، ألا ترى أنك إذا قال : زيد أخوكَ ، هو في معنى : ناسبَك زيدٌ ، فلسان العرب لا يمنع هذا ، وإذا تتبعتَ هذا النوع وجدتَ له نظائر .

وأنا آتي بما استدَلَّ به من أجاز عطفَ الاسميةِ على الفعلية وعَطْفَ الفعليةِ على الاسميةِ ، وأُعقبُه بما انفصل به من منع ، ليتبين ما يثبت من ذلك وما لا يثبت ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وإذا فعلوا فاحشةً قالوا وجدنا عليها آباءنا واللَّهُ/ أمرنا بها ﴾ [(٢)] فبلا شك أَنَّ هذه الجملة وهي قولُه : [١٥٣] ﴿ والله أمرنا بها ﴾ معطوفة على ﴿ وجدنا عليها آباءنا ﴾ والثانية اسمية ، والأولى فعلية . انفصل من منع بأن قال : (اللَّهُ) فاعل بفعلٍ مضمر ، لأنَّ حرف العطف إذا عَطَفَ على الجملة الفعلية صار يقتضي الفعل ، وتَنزلَ في ذلك منزلة الحروف الطالبةِ بالفعلِ ، فتنزلَ هذا منزلةَ قولِه سبحانه : ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركين استجاركَ ﴾ [(٣)] فكما يقال : (أحدٌ) فاعل بفعل مضمر ، يقال في قولِه تعالى : ﴿ واللَّهُ أَمرنا بها ﴾ فاعل بفعل مضمر ، وهو عندي

---

(١) الشاهد في الكتاب ٣٠٦/١ منسوب إلى صرمة الانصاري ، وفي ٢٩/٣ ، ١٠٠ إلى زهير ورواه سيبويه «ولا سابقاً» بالنصب مع نسبته إلى زهير في المصدر نفسه ١٦٥/١ ، ٥١/٣ ، ١٦٠/٤ .

(٢) سورة الأعراف آية ٢٨ .

(٣) سورة التوبة آية ٦ .

انفصال حسن ، ولا تثبت بمثل هذا قاعدةٌ . وكذلك الاستدلالُ بقو
سبحانه: ﴿ آلم. غلبتْ الرومُ. في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم
سَيَغْلِبون ﴾ (١) والاعتراض والانفصال يجريان على حَسَب ما في قو
تعالى : ﴿ وجدنا عليها آباءنا واللَّهُ أمرنا بها ﴾ (٤) ، وكذلك بيت الأفو
الأودى (٣) :

١٤٩ ـ تخلى الجماجمَ والأكفَّ سيوفنا
ورماحُنا بالطَّعْنِ تنتظم الكلى (٤)

فرماحنا فاعل بفعلٍ مضمرٍ تقديره : وتنتظمُ رماحُنا ، على حَسَب م
تقدَّم ومما استدَلُّوا به قولُه تعالى : ﴿ خَتَم الله على قلوبِهِمْ وعلى سمعهم
وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ (٥) ، فقوله سبحانه : ﴿ وعلى أبصارهم غشاوة ﴾
جملة اسمية ، وهي معطوفة على قوله تعالى : ﴿ خَتَم اللهُ على قلوبِهِم وعلى
سمعِهِم ﴾ وهذه فعلية . انفصل من منع ذلك ، فقال (غشاوة) : فاعل
بقوله تعالى : ﴿ وعلى أَبْصارِهِمْ ﴾ .

فإن قلت : المجرورُ والظرفُ والصفةُ لا يعملْنَ إلاّ أن يعتمِدْنَ أو يتقدم
عليهنَّ حرفُ طالب بالفعل وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه .

قلتُ : الواوُ العاطفة على الجملة الفعلية طالبة بالفعل ، وتنزل منزلة

---

(١) سورة الروم آيات : ١ ، ٢ ، ٣ .
(٢) سورة الأعراف آية ٢٨ .
(٣) صلاءة بن عمرو بن مالك الأودي / نسبة إلى أود بن الصعب بن سعد العشيرة ، من مذحج / لُقِّبَ الأفوهَ لغِلظ شفتيه وبروز أسنانه وهو شاعر جاهلي قديم / ترجمته في الشعر والشعراء ٢٢٩/١ والأغاني ١٦٩/١٢ ، جمع له عبد العزيز الميني ديواناً صغيراً نشره ضمن الطرائف الأدبية ، وليس فيه البيت الذي أورده المؤلف .
(٥) انظر البيت في تقييد ابن لب ل ١١٥ .
(٦) سورة البقرة آية ٧ .

حرف الاستفهام وحرف الشرط ، فكما أنك إذا قلت (أ)[1] في الدار زيدٌ ؟ ، فزيد فاعل بـ (في الدار) . من أجل حرف الاستفهام الطالب (بالفعل[2] ، تكون (غشاوة) فاعلة بقوله تعالى : ﴿ وعلى أَبْصَارهم ﴾ ؛ لأن الواو طالبة بالفعل كطلب الهمزة .

فإن قلت : لم لا يكون الوقف عند قوله : ﴿ ختَمَ اللَّهُ على قلوبهم ﴾[3] ، ويكون : ﴿ وعلىٰ سَمْعِهم وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ كلاماً آخر ، وتكون الغشاوةُ على السمع ؟

قلت : يمنَعُ ذلك قوله سبحانه في سورة الجاثية : ﴿ أفرأيتَ من اتَّخَذَ إلـٰهه هواه وأضَلَّهُ اللَّهُ على علمٍ ، وخَتم على سمعهِ وقلبِهِ وجعل على بصرهِ غِشاوة ﴾[4] ، وهذا الانفصال أيضاً عندي حسن . ولا تثبت[5] قاعدة بما يحتمل مثل هذا التأويل .

ومما استدلوا به قوله تعالى : ﴿ إنَّ الذين كفروا بآيتنا سوف نُصْليهم ناراً كلما نَضِجَتْ جُلُودُهُم ﴾ إلى قوله : ﴿ إنّ اللَّهَ كان عَزيزاً حكيماً . والذين آمنوا وعَمِلوا الصالحاتِ ﴾[6] ووجه الاستدلال من هاتين[7] الآيَتين: أنّ ابن الطراوة منع أَنْ يقالَ : زيدٌ سيَضرِبُ ، على الابتداء[8] ، ومنع عطف

---

(١) في الأصل : « في الدار زيد » بسقوط أداة الاستهفام .

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٣) قال أبو بكر بن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٩٤ - ٤٩٥ « والوقف على » (ختم الله) قبيح ، لأن (على) صلة (ختم) ، والوقف على (قلوبهم) حسن وليس بتام ، لأن قوله (على سمعهم) نسق على قوله : (وعلى قلوبهم) / وانظر القطع والائتناف ص ١١٦ .

(٤) سورة الجاثية آية ٢٣ .

(٥) في الأصل : « يثبت » بالمثناة التحتية .

(٦) سورة النساء آية ٥٦ ، ٥٧ ، وبعد قوله جل شأنه ﴿ نضجت جلودهم ﴾ قوله : ﴿ بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب . . ﴾ .

(٧) في الأصل : « هذه » . ولا يجوز مثل هذا الا في ضرورة الشعر .

(٨) انظر نتائج الفكر ص ١٢١ - ١٢٢ ، شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ل ١١٦ ، البحر المحيط ٦/٢٠٧ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٧٤ .

الجملةِ على الجملةِ حتى يتفقا في النظم، فهو في هاتين الآيتين إنْ قال : إنَّ قولَهُ سبحانه : ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات سَيُدْخِلُهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهار ﴾ [1] متبدأٌ وخبرٌ ، فقد نقضَ أصلَهُ في منعه (زيدٌ سيَضْرِبُ) على الابتداء وإنْ قالَ : إنّه فاعل بفعل ، وهو معطوف على : ﴿ إنَّ الذين كفروا بآياتنا ﴾ فقد نقضَ أصلَهُ في عطف الفِعْليةِ على الاسميةِ .

انفصلوا عن هذا بأنْ قالوا : هذهِ الجملةُ الثانيةُ فعليةٌ ، وهي معطوفةٌ على قوله تعالى : ﴿ سَيُدخِلُهم ﴾ ويكونُ هذا بمنزلةِ قولِكَ : زيدٌ ضربْتُهُ ، ومحمداً أكرمته ، يجوزُ أنْ تعطفَ على الجملةِ الصُغْرى وهي (ضربتُهُ) ، ولا يشترطُ فيها ضَميرٌ ، وسيتبيَّنُ هذا بَعدُ ، وهذا الانفصال أيضاً عندي حَسَنٌ ، ولا تَثْبُتُ قاعدةٌ بما يَحتمِل .

استدلوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿ في قلوبِهِمْ مرضٌ فزادهُمْ اللَّهُ مرضاً ولَهُمْ عذابٌ أليم ﴾ [2] فهذه اسميّةٌ معطوفةٌ على فعليةٍ .

انفصلوا عن هذا بأنَّ (عَذابٌ) فاعلٌ بقوله تعالى : ﴿ وَلَهُم ﴾ فهي على هذا فعليةٌ معطوفةٌ على فعليةٍ ، وهذا على مذهب أبي الحسن بَيِّنٌ ؛ لأنَّه لا يشترطُ في إعمالِ المجرور والظرفِ أنْ يعتمِدَ [3] ، ولا أنْ يتقدَّمَ عليهما ما يُقَوي جانبَ الفعلِ ، وأمَّا على مذهبِ سيبويهِ فَتَقَدُّمُ الجملةِ الفعلية [4] يجري مَجرى تقدم الحرفِ المقوي جانبَ الفعلِ ؛ لأنَّ المختارَ إذا تقدمتْ الجملةُ الفعليةُ أنْ يعطفَ عليها مثلها في النَّظْمِ / ، وهذا الانفصالُ جارٍ على طريقةِ الصَنْعةِ ، فلا تَثْبُتُ بما يحتمل مثل هذا قاعدةٌ . [١٥٤]

---

(١) سورة النساء آية ٥٧ ، و « سيدخلهم » بمثناة تحتية ، وهي قراءة ابن وثاب والنخعي كما ذكر ابن عطية في المحرر الوجيز « (طبعة المغرب) » ١٥٥/٤ .

(٢) سورة البقرة آية ١٠ ، وسقط قوله جل شأنه : ﴿ ولهم عذاب أليم ﴾ من الأصل .

(٣) انظر ما مضى ص ٥٨٥.

(٤) في الأصل : « الاسمية » ، والصواب ما أثبته .

وممّا استدلوا به قوله تعالى : ﴿ فمنهم مَنْ آمن بَه ومنهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وكَفَى بجهنَّمَ سَعيراً ﴾[1] ، والذي يظهر لي ما ذَكَرتُهُ ، وهو أَنَّ عطفَ الجملِ لا يشترطُ فيها[2] الاتفاق في النَظم ، وقد بينتُ وجه ذلك ، وإذا تتبعت كلام العرب وجدتَ أمثالَهُ ، وإنْ كان الاحتمالُ يتطرقُ إلى الأكثر ، فلا يتطرقُ إلى الجميعِ . لا فائدةَ في تأويلِ ما يقتضيهِ القياسُ ولسانُ العربِ ، وله نظائرُ في اللسان .

ثم إذا تبيَّنَ لك أنَّ المُختار المشاكَلَةُ ، فاعلم أنكَ إذا عطفتَ على الجملةِ الفعليةِ فالمختارُ النصبُ ، وإنْ عطفتَ على الجملةِ الاسميةِ ، والخبر مفرد أو ظرفٌ أو مجرورٌ ، فيزيدُ الرفعُ بالابتداءِ قوةً ، فإنْ كانَ الخبرُ جملةً فعليةً كان لك لَحْظَانِ : إنْ عطفتَ على الجملةِ الكبرى كان المختارُ الرفعَ ، وإنْ عطفتَ على الجملةِ الصُغْرىٰ كان المختارُ النصبَ ، ومثالُ ذلك : زيدٌ ضربتُهُ ومحمداً أكرمتُهُ ، فإنْ عطفتَ (محمداً أكرمتُهُ) على (زيدٌ ضربتُهُ) كانَ المختارُ الرفعَ بالابتداءِ ، وإنْ عطفتَ على (أكرمتُهُ) كان المختارُ النصبَ ، ويجوزُ أنْ تعطفَ على الصُغرى ، كان في الجملةِ المعطوفة ضميرٌ أو لم يكن ، فتقولُ : زيدٌ أكرمتُهُ ومحمداً عَظَّمْتُهُ ، وتعطِفُ على (أكرمتُهُ) . ومن النّاس من مَنَعَ ذلكَ ، وقالَ : لا يجوزُ أنْ تَعْطفَ (محمداً عظمتُهُ) على (أكرمتُهُ) ، لأنّ المعطوفَ شريكُ المعطوف عليه ، والأُولىٰ خبرٌ عن المبتدأ ، فيلزمُ أنْ تكونَ الثانيةُ خبراً عنهُ ، ولا بدَّ في الجملةِ إذا وقعتْ خبراً من ضميرٍ يعودُ إلى المبتدأ[3] ، وظاهرُ كلامِ سيبويه ما ذكرته أولاً[4] ، واليه ذهبَ أبو علي ، واستَدَل على ذلك بقوله تعالى :

(١) سورة النساء آية ٥٥ .

(٢) هكذا في الاصل « عطف الجمل لا يشترط فيها » فهو جار على منوال قولهم « قطعت بعض أصابعه» .

(٣) ذهب إلى هذا الأخفشي والسيرافي/ المحتسب ٣٠٢/٢، شرح الحمل لابن عصفور ٣٦٧/١، شرح الجزولية للأبذي ١/ ص ٢٥٥ .

(٤) الكتاب ٩١/١ .

﴿ والنجمُ والشَّجَرُ يسجدان ، والسماءَ رفعها ﴾ [1] فهذه الجملةُ معطوفةٌ على (يَسْجدانِ)، ولذلكَ التزمَ القراءُ فيها النصبَ ولم يقرأها أحد بالرفع [2]، وجازَ هذا، لأنَّ المبتدأَ لم يظهرْ لَهُ عملٌ في الخبر، فَصِرْتَ إذا قلتَ: زيدٌ أكْرمتُهُ كأنّكَ قُلْتَ: أكرمتُ زيداً، وهذا الذي ذهبَ إليهِ أبو علي، وهو ظاهرُ كلام سيبويه، ويظهر لي.

الثاني : الجوابُ ، فإذا قيلَ لكَ : أيَّهُمْ ضَربْتَ ، بنصبِ (أيَّهُمْ) قلتَ في الجواب : زيداً ضربتُهُ ، ليكونَ الجوابُ على حدِ السؤال ، وجرىٰ هذا في الجمل مجرى المفرد ، ألا ترى أنَّهُ لو قيلَ لك : مَنْ أخوكَ ؟ لقلتَ : زيدٌ ، بالرفع ، ولو قيل لك : من ضربْتَ ؟ لقلتَ : زيداً بالنصب ، وكذلكَ لو قُلتُ لك : كيفَ ذلك الرجل ؟ قلتَ : صالحٌ ، بالرفع ؛ لأنَّ (كيفَ) في موضع رفعٍ ، ولو كانت (كيفَ) في موضع نصب ، لكانَ المختارُ النصبَ ، لو قيلَ لكَ : كيفَ رأيتَ ذلك الرجل ؟ لكان المختارُ أنْ تقولَ : صالحاً ، وقد نَصّ علىٰ هذا أبو القاسم ، في باب المخاطبةِ [3]، فلو قيل لك : أيُّهُم ضربتَهُ ؟ ، بالرفع ، لكان المختارُ أنْ تقولَ : زيدٌ ضربتُهُ ، بالرفع ؛ لأنَّ جملةَ السؤالِ اسميةٌ ، فيُستَحَبُّ في الجوابِ أنْ تكون اسميةً ، ولا يَستَحْسِنُ سيبويهِ غيرَ ذلكَ [4] ، وأبو الحسن يَسْتَحْسِنُ هنا الرفعَ والنصبَ ، ويكونُ ذلكَ على قَصْدَينِ - على حَسَبِ ما تقدّمَ فيْ العطفِ - فتقولُ : زيداً ضربتُهُ ، وتَنْظُرُ إلى الجملةِ الصُغْرى ، وتقولُ : إنَّ الهاء عائدةٌ على (أيِّهِمْ) المتضمنَة للاستفهامِ ، وأكثرُ النّاسِ على ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنَّ الجوابَ

---

(١) سورة الرحمن آية ٦ ، ٧ .

(٢) نقل ابن جنى في المحتسب ٣٠٢/٢ أن أبا السمال قرأها بالرفع وقراءته من الشواذ ، وانظر البحر المحيط ١٨٩/٨ .

(٣) الجمل ص ٢٦٦ .

(٤) الكتاب ٩٣/١ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إنَّما هو لجملةِ الاستفهامِ ، والاستفهامُ أنَّما فُهم من (أيِّهم) ، فلا يمكنُ أنْ توجَدَ الجملة مُجرَّدةً عن (أيِّهم) ، وليسَ كذلك إذا قلتَ : زيدٌ ضَربتُهُ ، فإنّ (ضَرَبْتُهُ) جملةٌ خبريةُ ، ألَا ترىٰ أنكَ لو قلتَ : ضربتُهُ ، وتكونُ الهاءُ عائدةً على (أيِّهم) قَدْ ذُكِر لكانَ مفيداً ، بخلافِ (ضربتَهُ) من قولك : أيُّهم ضربتَهُ ؟ ، لا يمكن أنْ تأخذَ (ضَربتَهُ) منقطعةً عن (أيِّهم) ، فيفهم منها استفهاماً أبداً . فَتَفطَّنْ بهذا ، فإنَّه فاصلٌ في الموضع . فإنْ قلتَ : أيَّهُمْ ضربتَهُ ؟ بالنصب كان الجوابُ : زيداً ضربْتُهُ في الاختيار . فإنْ قُلتَ : مَنْ ضَربْتَ ؟ فالمختارُ أنْ تقولَ : زَيداً ، وإنْ قُلْتَ : مَنْ ضربتَهُ ؟ فالمختارُ أنْ تقولَ : زيدٌ ضَربْتُهُ ، فإنْ جعلتَ (مَنْ) منصوبةً بإضمار فعلٍ كان المختارُ : زيداً ضربتُهُ ، بالنصبِ ، وكذلك : ما رَكِبْتَ ؟ وما رَكِبتَهُ ؟ يَجريانِ على ما تقرر في : مَنْ ضربْتَ ؟ ومن ضربتَهُ ؟ .

الثالثُ : التفصيلُ ، مثالُ ذلكَ أنْ تقولَ : لا أدري أيُّهم ضَربْتَهُ أزيدٌ / أم عَمرو ؟ ، فإنْ رفعتَ (أيَّهم) كان المختارُ في زيدٍ وعَمرو الرفعَ ، [١٥٥] فإنْ نصبتَ (أيَّهُمْ) ، فقلتَ : لا أدري أيَّهَمْ ضربتَهُ أزيداً أم عمراً ؟ ، كانَ المختارُ النصبَ ، قالَ الشاعرُ :

١٥٠ ـ ألَا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ　　أنَحْبٌ فَيقْضى أَمْ ضلالٌ وباطلُ [(١)]

فـ (ما) مِنْ قوله[(٢)]: ماذا يحاول؟ مرفوعةٌ بالابتداء، و(ذا) خَبرٌ

---

(١) الشاهد مطلع قصيدة للبيد بن ربيعة العامري ـ رضي الله عنه ـ ديوانه ص ٢٥٤ ، وانظر الكتاب ٤١٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤١/٢ ، معاني القرآن ١٣٩/١ ، مجالس ثعلب ٤٦٢/٢ ، الجمل ص ٣٣١ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١٤٦ ، الفصول والجمل ص ٢٣٥ مكرر ، الأزهية ص ٢١٦ ، أمالي ابن الشجري ١٧١/٢ ، ٣٠٥، شرح المفصل ١٤٩/٣ ، ٢٣/٤ ، رصف المباني ص ١٨٨ ، الجنى الداني ص ٢٣٩ ، مُغني اللبيب ص ٢٩٥ ، شرح شواهده ١٥٠/١ ، ٧١١/٢ ، خزانة الأدب ٣٣٩/١ ، ٥٥٦/٢ ، والنحب : النذر .

(٢) في الأصل : « قولك » .

و(يحاولُ) صِلَةٌ لـ (ذا) ، والتقديرُ : ما الذي يحاولُهُ ؟ ، ولَو كانت (ماذا) كُلُّها منصوبةً بـ (يحاولُ) لقالَ : أَنَحْباً فيقضى أمْ ضَلالاً ؛ لأنَّ التفسيرَ ينبغي أنْ يرجع إلى حد المُفَسَّر ، وقد ذكر أبو القاسم هذا في بابِ ماذا [1] :

قوله : (وإنَّما اختيرَ ذلك ، لاعتدالِ الكلام) [2]

يريدُ بقوله : « لاعتدال الكلامْ » ما ذكرتُهُ مِنْ أنّ العطفَ في الجملِ يُسْتَحَسَنُ فيه المشاكَلَةُ على حَسَبِ ما ذكرتُهُ .

ومما يجري مجرى العطف « حتى » إذا كانتْ حرفَ ابتداءٍ .

اعلم أنَّ (حتى) ـ وإنْ كانت حرف ابتداءٍ ـ فلا بُدَّ أنْ يكونَ ما بعدها مردوداً على ما قبلَها ، فيُستَحسَنُ لذلك مشاكَلةُ ما بَعْدها ما قبلَها .

فإذا قلتَ : ضربْتُ القومَ حتى زيداً ضربتُهُ ، فيجوزُ في زيدٍ الرفعُ والنصبُ ، ليكُونَ الذي بعدَها مشاكِلاً ما قبلَها ، فتقولُ : ضربتُ القومَ حتى زيدٌ ضربتُهُ ، ويجوزُ أنْ يكونَ زيداً منصوباً بالعطفِ على القوم ، وهذا أضعَفُ من الرفعِ ، لأنَّ العطفَ يجيءُ قليلاً . والخفضُ على أنْ يكونَ حرفَ جرٍ أيسرُ منه النصبُ على العطفِ .

فقد تحصلَ ممّا ذكرتُهُ أنَّ النصبَ باضمارِ فعلٍ أحسَنُ الوجوهِ الأربعةِ .

الثاني : الرفعُ بالابتداءِ ، وتكونُ الجُملةُ التي بعدها خبراً لها .

الثالثُ : الخفضُ ، وتكونُ الجملةُ التي بعدَ الاسم مؤكّدةً، وإنّما كانَ الرفعُ أحسنَ من الخفضِ ؛ لأنَّ جَعْلَ الجُملةِ مفيدةً أَوْلىٰ من جَعْلِها مؤكِدَةً .

الرابعُ : النصبُ على العطفِ ، وتكونُ الجملةُ مؤكِدَةً ، وهذهِ المسألَةُ

---

(١) الجمل ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٢) في الأصل : « لاعتلال اللام » هنا ، وفي الشرح الآتي ، والتصويب من الجمل ص ٥٢ .

ذكرها أبو القاسم في بابِ حتى [1] . وكذلك (لكِنْ) يُستحبُ أنْ يكونَ ما بعدها ـ وإنْ كانتْ حرفَ ابتداءٍ ـ مناسِباً لِما قبلَها . وكذلكَ (بَلْ) إذا وقعَ بعدَها جُملةٌ ، المختارُ فيما بَعْدَها مناسبَةُ ما قبلها ، ويجوزُ أنْ تكونَ ما بعدَها اسميةً وما قبلها فعليةً ، كما كان ذلكَ في الواوِ وغيرِها منْ حروفِ العطفِ .

مسألة :

قال الله تعالى : ﴿ سواءٌ عليكمْ أدعوتُموهُم أم أنتم صامتون ﴾ [2] ذهبَ ابن جنى إلى أنَّ ﴿ أمْ أنتُمْ صامتون ﴾ في (مكان) [3] صَمتُّمْ ، وجعلَهُ من جَعْلِ الجُمل بعضَها مكانَ بعضٍ .

فإذا ثبتَ هذا بما لا مَدْفَعَ فيه ، تبيَّن لكَ صحةُ ما ذكرتُهُ ، من أنَّ الجُملةَ الاسميةَ تُعطفَ على الفعلية ، والفعليةَ على الاسميةِ ، ويكونُ ذلكَ من وَضْعِ الجُملِ بعضِها مكانَ بعضٍ ، ويبْطُلُ به قولُ من قالَ : المشاكَلَةُ في عطفِ الجُمَل في النَظْمِ لازمةٌ ، وإذا جاء :

١٥١ ـ ونُبئتُ ليلى أرسلتْ بشفاعةٍ ... أليَّ فهلاَّ نفسُ ليلى شَفيعُها [4]

(وهَلاّ)، من الحروف الطالبةِ بالفعلِ، على حَسَبِ ما تَقدم،

---

(١) الجمل ص ٧٩ ـ ٨٠ .

(٢) سورة الأعراف آية ١٩٣ ، وفي الأصل : « عليهم » تحريف .

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٤) الشاهد أول بيتين أنشدهما أبو تمام في الحماسة ص ٣٦٦ « برواية الجواليقي » ولم يعزهما وبعده :

أأكرم من ليلى عليَّ فتبتغي ... به الجاه أم كنت امرءاً لا أطيعها

وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٢/٣ .

ويعزى الشاهد لمجنون بني عامر وهو في ديوانه ص ١٩٥ ، ولابن الدمينة وهو في ديوانه أيضاً ص ٢٠٦ ولابراهيم بن العباس الصولي ، وهو في ملحقات ديوانه (ضمن الطرائف الأدبية ص ١٨٥) وللصمة القشيري / انظر وفيات الأعيان ٤٧/١ ، رصف المباني ص ٤٠٨ ، الجنى الداني ص ٥٠٩ ، ٦١٣ ، مُغني اللبيب ص ١٠٣ ، ٣٥٤ ، ٤٠٤ ، ٧٥٩ ، شرح شواهده ٢٢١/١ ، شرح أبياته ١١٩/٢ ، خزانة الأدب ٤٦٣/١ ، ٥٩٧/٣ ، ٤٩٨/٤ ، ٥٢٤ .

فعطفُ الاسميةِ على الفعليةِ، والفعليةِ على الاسميةِ أيسرُ، وبلا شك أن قوله: (فَهلاَّ نفسُ ليلىٰ شفيعُها) من وضعِ الجملةِ الاسميةِ مكانَ الفعليةِ، ثم أتى بقول الشاعر:

١٥٢ ـ أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا أملِكُ رأسَ البعيرِ إنْ نَفَرا
والذئبَ أخشاهُ إنْ مررْتُ به وَحْدي، وأخْشَىٰ الرياحَ والمطرا(١)

أعلم أنَّ قولَهُ (والذئبَ أَخشاهُ) يَحتَمِلُ أنْ يكونَ معطوفاً على قوله : (لا أحمِلُ السلاحَ) ، ويكونَ خبراً عن أصبحتُ ، كأنَّهُ قالَ : أُصبَحْتُ الذئبَ أخشاهُ ، والضميرُ العائدُ على اسم أُصبحتُ هو المستَتِرُ في (أخشاه) . وكذلكَ (لا أحملُ) الضمير المستتر في (أحمِلُ) هو العائدُ على اسم أصبحتُ ؛ لأنَّ (أَصْبَحْتُ) داخلةٌ على المبتدأ والخبر، ولا بُدَّ للخبرِ إذا كانَ جملةً من ضميرٍ، على حَسَبِ ما تَقَدَّم واشترطتُهُ. ولا يعودُ على المتكلِم إلاَّ ضميرُ متكلِم، وكذلكَ المخاطَبُ لا يعودُ عليه إلاّ مُخاطبٌ ، وكذلكَ الغائبُ لا يعودُ عليه إلاّ غائبٌ . والاسمُ الظاهرُ يجري مجرىٰ الضميرِ الغائبِ .

فإن قُلتَ : قد تقدمَ أنَّهُ يجوزُ أنْ تقولَ : زيدٌ أكرمتُهُ ، ومحمداً عظمتُهُ ويكونُ النصبُ مُختاراً إنْ عَطَفْتَ على الجملةِ الصُغْرىٰ ، وليسَ في المعطوفِ / ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأ ، فهل يجوزُ ذلك في (أصبحت) ؟ ، [١٥٦] فتقولُ : أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ وزيدٌ يَقْدِرُ على حَمْلِهِ ، ويكونُ (زيد يَقْدِرُ) معطوفاً على (لا أحملُ) ، كما كان (محمدٌ عَظَّمتُهُ) معطوفاً على

(١) البيتان للربيع بن ضبع الفزاري (جاهلي عمر طويلاً ترجمته في المعمرين ص ٨ ، أمالي المرتضى ١/٢٥٣ ـ ٢٥٦ ، خزانة الأدب ٣/٣٠٨ ـ ٣٠٩ / أنظر البيتين في الكتاب ١/٨٩ ـ ٩٠ ، النوادر ص ١٥٩ ، الجمل ص ٥٢ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٢ ، الحلل ص ٣٧ ، الفصول والجمل ص ٧٦ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٧٣ ، ٦٠٨ ، المحتسب ٢/٩٩ ، أمالي المرتضى ١/٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، المستقصى ٢/١٩٢ .

(أَكْرمتُهُ) من: زيدٍ أكرمتُهُ، وليسَ فيها ضميرٌ يعودُ على زيدٍ؟

قلتُ: يظهرُ لي أَنَّ ذلكَ لا يجوزُ؛ لأنَّ (أصبحتُ) دخلتْ لمعنىً في الخبرِ، فلا يمكنُ أنْ توجَدَ الجُملةُ التي هي خبرٌ عن (أَصبحْتُ) مقطوعةً عن (أَصْبَحتُ)، كما كان ذلك مُمْكِناً في قولك: (زيدٌ عَظَّمْتُهُ) ألا ترى أنك إذا قلت: عظمته زيداً، كانَ المعنى معنى: زيد عظمتُهُ، وإذا قلتَ: [لا][1] أَحمِلُ السلاحَ، فليس المعنى بمعنى: أَصبحتُ لا أحمِلُ السلاحَ، لأنّ هذا له معنى زائدٌ على ذلكَ، فتنزّلَ هذا منزلةَ قولِكَ: أَنا ضاربُ عمراً ومحمداً أكرمتُهُ ، لا يجوز أَنْ تعطفَ (محمداً أكرمتُهُ)[2] على (ضاربُ عَمراً) حتى يكونَ في الجملةِ ضميرٌ يعود إلى (أنا) لأَنَّ ضارباً قد ظَهَر فيهِ الرفعُ ، ولا يكونُ كلاماً إلاّ بما قبلَهُ ، فلا بُدَّ من ضميرٍ يعودُ إلى (أنا) كما كان في المسألةِ التي ذكرتُ . إذا عَطَفْتَ على ضاربٍ ، فلا يَجوزُ أنْ تقولَ : أنا ضاربُ عَمراً ومحمدٌ يُكرِمُهُ خالدٌ ، ويكونُ (محمدٌ يكرمُهُ خالِدٌ) معطوفاً على ضاربٍ، ولا أعلمُ في هذا خِلافاً، وهو الذي يقتضيه كلام سيبويه[3].

وإذا تَقَرَّرَ هذا في (أَصبَحْتُ) فكذلكَ أخواتُها ، لا تقولُ : كنت أجلِسُ وعمراً أكرمَهُ خالدٌ ، على أنْ يكونَ (عَمراً أكرمَهُ خالدٌ) معطوفاً على (أجلِسُ) ؛ لأنكَ إنْ أخذْتَ (أجلسُ) مقطوعاً عن (كُنْتَ) زالَ المعنى ، فَتَفَطَّنْ لهذا فإنَّهُ صحيحٌ .

الثاني : أنْ يكونَ معطوفاً على (أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ) واختير النصب ، لأَنَّ (أصبحَ) فِعلٌ تَتَّصِلُ به الضمائرُ كما تَتَّصِلُ بالأفعالِ التّامّةِ ، وتلحقُها علامةُ التأنيثِ لتأنيثِ مرفوعِها ، كما كان ذلكَ في سائرِ الأفعالِ ،

---

(١) تكملة بها يتم الكلام وهي في نص الشاهد السابق .

(٢) في الأصل « أكرمه » بسقوط التاء .

(٣) الكتاب ٩٣/١ .

وتتصرفُ ثم إنَّها عَمِلتْ الرفعَ والنصبَ كما عَمِلتها التّامّةُ ، نحو : ضَرَبَ وَقَتَل فَكما أنّكَ إذا عطفت على (ضربَ زيدٌ عمَراً) فالمختارُ النصبُ ، يكونُ المختارُ النصبَ إذا عطفتَ على جملةِ (أصبحَ) ، وكذلكَ سائرُ أخواتِها ، فتقولُ : كنت جالِساً ومحمداً يُكرمُهُ عَمرو ، والمختارُ النَصبُ إذا قصدتَ العطفَ ، وأشدُّ من هذا أنكَ تقول : ليس زيدٌ قائماً ، وعمراً [١] أكْرِمُهُ ، المختارُ النصب ، لأنّ (لَيس) قد جرت مجرى الفعلِ في لَحاق الضمائرِ ، ولحاق علامة التأنيث ، لتأنيثِ ما ارتفع بها ، ورفعت ونصبت [٢] ، ونقصها التصرف . فإذا كان المختار النصبَ في الجملةِ المعطوفةِ على جملةِ (ليس)، فأنْ يُختارَ النصبَ بالعطفِ على جملةِ أصبحتُ وكنتُ ، وما جرى مجراهُما أولى ، لأنّ هذه تزيد على (ليس) بالتصرفِ ، وسيبويه نصَ على اختيارِ النصبِ في هذا [٣] .

وأُجرى قوله : سبحانه [٤] قائماً وعَمراً ضربتُهُ ، مُجرى: أكرمتُ محمداً وخالد أعطيتُهُ ، وأمّا إنْ قلت : إنّ زيداً قائمٌ ، ومحمداً أكرمتُهُ ، فالمختار الرفعُ ، لأن (إنَّ) كلمةٌ داخلة على المبتدأ والخبر ، فكأنك إذا قلتَ: إنَّ زيداً قائمٌ قلت: زيدٌ قائمٌ، وليست (إنَّ) بمنزلةِ كان؛ لأن (إنَّ) لا تتصرف ولا تلحقها ضمائر الرفعِ ، ولا علامةُ التأنيثِ، فلم تلحق بالأفعالِ إلّا بالعمل خاصة ، وهذا القدر ضعيف . ونصَ أيضاً سيبويه على هذا .

ويظهر من سيبويه أنَّ قوله : «والذئبَ أخشاهُ»، معطوف على جملة (أصبحتُ لا أَحْمِلُ السلاح)[٥]، ولم يجعلها معطوفة على (لا أحْمِلُ)،

(١) في الأصل : « عمرو » بالرفع .
(٢) في الأصل : « ونصب » .
(٣) الكتاب ١/٨٩ .
(٤) هكذا في الأصل ، ولم أتبين وجهه .
(٥) المصدر نفسه ١/٩٥ .

وهذا في كلامه ظاهر[1]، وقد يجري كلامه على أنَّ البيتَ يجوز فيه الوجهان، على حَسَبِ ما ذكرتُهُ، وكان الأستاذ أبو علي يرجح ما ظهر من كلام سيبويه : وهو أنَّ (الذئبَ أخشاه) معطوف على (أصبحتُ) ، وليس معطوفاً على (لا أحْمِلُ) ، لأنك إنْ جعلتها معطوفةً على (لا أحمل) كان في البيت تضمينٌ ، لأنهُ يكونُ خبراً لـ (أصبحتُ) ، وإذا عطفت على (أصبحتُ) لم يكن في البيت تضمين ، وهذا فيه عندي بعضُ ترجيح ، وإنْ كان التضمين المَعِيبُ غير هذا ، إنّما يعاب التضمين إذا كان البيت لا يُفْهِمُ معناه إلّا الثاني نحو قول النابغة :

١٥٣ ـ * وهمْ أصحابُ يومِ عُكاظَ إنّي *

/ وصدر البيت الثاني : [١٥٧]

* شَهِدْتُ لهم مواطنَ صادقاتٍ * [2]

ونحو قول عنترة :

١٥٤ ـ فيها الكُماةُ بنو الكُماةِ كأنَّهمْ والخيلُ تَعثُرُ في الوغى بقَنَاها
شُهبٌ بأيدي القابسين إذا بدت بأكُفهمْ بَهَرِ الظلامَ سَناها[3]

وأمّا إذا كان البيتُ الأولُ مستقِلَّ المعنى ، وكان الثاني يحتاجُ في معناهُ إلى الأولِ ، فهو كثيرٌ في أشعار العربِ ، لكن استقلال كل بيت بمعناه ، وعدم احتياجهِ إلى غيرِه أولى حتى يصيرَ كل بيتٍ كأنّه وحدَهُ

---

(١) الكتاب ١/٨٩ ـ ٩٠.

(٢) ديوانه ص ١٢٧ ـ ١٢٨ ، والبيتان بتمامهما:

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ إني
شهدت لهم مواطن صادقات أتيتهم بود الصدر مني

وانظر / القوافي للأخفش ص ٦٦ ـ ٦٧ ، الموشح ص ٤٩ ، الكافي في العروض والقوافي للتبريزي (مجلة معهد المخطوطات / م ١٢ / جـ ١) ص ١٦٦ ، القوافي للتنوخي ص ٧٣ .

(٣) ديوانه ص ٣٠٤ ، وفي الأصل « بقثاها » بثاء مثلثة .

قصيدةً ، وهذا بلا شكٍ أولى ، إلاّ أنّه يَعِزُّ وجوده ، والقبيحُ من التضمين ما ذكرتُهُ .

وإذا عطفتَ (والذئبَ أخشاه) على (لا أحْمِلُ السلاحَ) فليس من القبيحِ ، لأن الأول غير مفتقر في فهم معناه إلى الثاني ، وهو ممّا كثر ، لكنَّ عطفَ (والذئبَ أخشاهُ) على (أصبحتُ) أحسنُ ليكون كلُ بيتٍ مستقلاً بمعناه ، وهذا المأخذُ كان الأستاذ أبو علي يأخذُ .

ثم أتى بقوله سبحانه : ﴿ يُدخلُ من يشاء في رحمتِهِ ، والظالمينَ أعد لهم عذاباً أليماً ﴾ [1] .

[الظالمينَ] [2] منصوب باضمار فعل ؛ لأنّ ضميره مجرور في موضع نصب ، وهو (لَهُم) ، ويُقَدَّرُ الفعل من المعنى ، التقديرُ : ويعذِبُ الظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً [3] ، ولولا العطفُ على قوله تعالى : ﴿ يُدخلُ من يشاءُ في رحمتِهِ ﴾ لكان المختارُ الرفعَ ؛ لأنَّ تقدير الفعل ليس من اللفظ على حَسَبِ ما أخبرتُكُ ، وقد تقدم أنَّ الرفعَ فيما يُقَدرُ الفعل فيه من المعنى أقوى مما يُقَدرُ فيه الفعل من اللفظ ، فقولُك : زيدٌ مررتُ به ، الرفع فيه أقوى من الرفع في قولك : زيدٌ ضربتُهُ .

ومن هـذا أيضاً قـوله تعـالى : ﴿ فريقـاً هدىٰ وفـريقاً حَقَّ عليهمُ الضلَالةُ ﴾ [4] ، قال سيبويه : (فريقاً) منصوب بإضمار فعل تقديره ، وأضَلَّ فريقاً [5] ، وهذا يُقدرُ من المعنى ، وحسُنَ النَصبُ : لعطفِ هذه الجملة على الجملة الفعليةِ ، و (عليهم) في موضع نصبٍ . وقـالَ الفراء :

---

(١) الآية الأخيرة من سورة الانسان ، وأتى بها الزجاجي في الجمل ص ٥٣ .
(٢) تكملة يتم بها الكلام .
(٣) انظر الجمل ص ٥٣ .
(٤) سورة الأعراف آية ٣٠ .
(٥) انظر الكتاب ١/٨٩ .

(فريقاً) منصوب على الحال[1] ، وما ذكره سيبويه أولى ؛ لأن تكثيرَ الجملِ في موضعِ التعظيم أولى .

مسألة :

إذا كا معك في الجملةِ سببان : أحدُهُما مرفوع ، والآخر منصوب ، فأنت بالخيار إنْ شئت رفعتَ الاسم ، وإنْ شئت نصبتَهُ ، فتقول : أَزيدٌ ضربَ أخوهُ غلامَهُ؟ ، وإنْ شئتَ : أزيداً ضربَ أخوه غلامَهُ ؟ ، ولا تبالي بالمتقدم ، لأنَّ المتقدم والمتأخر في هذا سواء[2] ، فإذا صحت الشرُوط المذكورةُ في أولِ الباب ، فإنْ كان في الجملة سبب وضمير منفصل ، فالحكم أيضاً على حَسَبِ ما تقدّم : يجوز أن ترفع الاسم ، ويجوز أن تنصبه .

فتقول : أزيداً لم يضرب أخاه إلا هو؟ ، برفع (زَيدٍ) ونصبِه ، وكذلك إذا قلت : أزيداً لم يضرب أُخوهُ إلاّ إياه ، يكون في (زيدٍ) الرفع والنصب ؛ لأن الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر السببي . فإنْ كان في الجملة ضمير متصل وسبب فتحمل الاسم الأول على حسب الضمير ، ولا تحملُهُ على حسب السببيّ .

فتقولُ : أزيداً لم يضربْهُ إلاّ أُخوه ؟ بنصب (زيدٍ) ، ولا يجوز رفعُهُ؛ لأنك إنْ رفعته ، فكأنه مرتفعٌ بالفعلِ الذي بعده ، لأنه مفسِّر للفعل الرافع له ، والمفسِّر يتنزلُ منزلَة المُفَسَّر ، وإنْ قلت : ألم يَضربْهُ إلاّ زيدٌ ؟ لم يَجُزْ ، لأنه يأتي فعلُ الظاهرِ يتعدى إلى مُضْمَرِهِ ، وليس منفصلاً ، وهذا لا

---

(١) في معاني القرآن ١/٣٧٦ : « ونصب الفريق بتعودون ، وهي في قراءة أبي : تعودون فريقين : فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة . ولو كانا رفعاً كان صواباً ....
وقد يكون الفريق نصباً بوقوع (هدى) عليه ، يكون الثاني منصوباً بما وقع على عائد ذكره من الفعل » وأنظر إعراب القرآن للنحاس ١/٦٠٨ ، مشكل إعراب القرآن ١/٣١١ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٠٣ ، الرد على النحاة ص ٩٩ .

يجوز إلاّ في بابِ ظننت ، فيجوز في باب ظننت أنْ تقولَ : إنّ زيداً لم يَظُنُّه منطلقاً إلاّ أخوه ، برفع (زيدٍ) ونصبه ، لأنه يجوز أنْ تقول : ظَنَّهُ زيدٌ منطلقـاً ، إذا ظنَ نفسَهُ .

فإنْ قلت : أزيدٌ لم يضربْ إلاّ أخاهُ ، فلا يجوز في (زيدٍ) إلاّ الرفعُ ، ولا يجوزُ أنْ تَنْصبَهُ ؛ لأنكَ إنْ نصبتهُ فيصيرُ كأنَّه منصوبٌ بالفعلِ الذي بعدَهُ ، لأنهُ مُفَسِّرٌ على حَسَبِ ما ذكرته قبل .

ولو قلتَ : زيداً ضربَ ، تريدُ : ضَرَبَ زيدٌ نفسَهُ ، لم يَجُزْ ، وكذلك لا يجوزُ هذا في بابٍ من أبوابِ العربية ، لا تقولُ : زيداً ظَنَّ منطلقاً ، فتُعدى فعل المضمرِ إلى ظاهرٍ ، لا يجوز في باب من أبوابِ العربية .

[١٥٨] فإنْ كان في الجملةِ ضَميرانِ مُتَصلانِ / حملتَ الاسم على أيهما شئت ، ولا يكونُ هذا إلاّ في باب ظَنَنتُ ، فتقولُ : أنت حَسِبتَكَ منطلقـاً ، وإياكَ حسبتَ منطلقاً ، يجوز أنْ تأتي بالضمير المنفصل منصوباً ومرفوعاً ، ولا يجوز في غير بابِ ظننتُ(١) ، لا تقولُ : ضربتُني ولا أكرمتَكَ ، وإنّما تقول العرب هنا : أكرمتَ نفسَكَ ، وضربتُ نَفْسي ، وإنّما جاز هذا في باب ظننتُ ، لأنك تقول : ظَنَنْتُني منطَلِقاً ، و (ظننت) لم يؤتَ بها إلاّ للخبر ، ونصبها للأول على جهة التشبيه بالمفعول الأول في باب أعطيت ـ على حَسَبِ ما تقدم (٢) ـ فاضبط هذا كله ، ولا أعلم فيه خلافاً .

---

(١) في الأصل « ولا يجوز غير هذا في باب ظننت » ، وهو خطأ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٣٢ .

باب الحروف التي ترفعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبر

ليست بحروف وإنَّما هي أفعالٌ ، وإنَّما سماها حروفاً [١] لأحد أمرين :

أحدُهُما : أنْ يريدَ بالحروف الكَلِمْ ، فكأنَّهُ قال : بابُ الكلم التي ترفعُ الاسم وتنصبُ الخبرَ ، ويُعبِّرُ النحويون عن الكلمة بالحرفِ ، ويوجدُ هذا في كلام سيبويه [٢] ، ويوجد في كلام أبي القاسم أيضاً، ألا ترى أنَّهُ قال : « باب حروف الخفض » ثم قال : « الذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء » [٣] ، فمعنى : بابُ حروف الخفض : باب الكَلِمْ التي يكون بها الخفض [٤] .

الثاني : أنْ يكونَ سماها حروفاً لضَعْفِها من أمرين :

أحدُهُما : أنَّ كل فعل يستقل بمرفوعه ، وأنت بالخيار في منصوبه ، فتقول : ضربَ زيدٌ عَمراً ، فأنت بالخيار في عَمرو ، إنْ شئت جئت به ،

---

(١) انظر الجمل ص ٥٣ ، وقد لخص ابن الفخار في شرح الجمل ص ٩١ توجيه المؤلف لعبارة الزجاجي في سطرين ونصف .

(٢) انظر الكتاب ١/٥١ .

(٣) الجمل ص ٧٢ وتتمة عبارته : « حروف ، وظروف ، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف » .

(٤) قال ابن السيد في إصلاح الخلل ص ١٣٨ : « وإنما جاز أن تسمى الأصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام حروفاً ، لأنها لما كانت محيطة بالكلام صارت كالحدود له ، والشيء إنما يتحدد بجهاته التي هي حروفه ، فصح بما ذكرناه أن تسمية أبي القاسم لهذه العوامل حروفاً ليس بمستحيل في القياس ، وانظر الكافي شرح الهادي للزنجاني ١/٢٣٣ .

وإنْ شئت لم تأت به ، ولا يجوز أنْ تقول : كانَ زيدٌ ، وتسكتَ ، لا بد أنْ تقول : كانَ زيدٌ منطلقاً ، وتأتي بخبره ، وإنّما كـان ذلك في (كـان) وأخواتِها ، لأنَّها قد تدخل على المبتـدأ والخبر ، تـرفع المبتـدأ تشبيها بالفاعل ، وتنصب الخبرَ تشبيهاً بالمفعولِ ، فكما لا يجوز أنْ تأتي بالمبتدأ دون الخبر ، ولا بالخبر دون المبتدأ لا تأتي باسم (كان) دون خبرها ، ولا بخبرها دون اسمها .

فإنْ قلتَ : فإذا صح أَنَّ (كان) واخواتها إنّما دخلت على الجملةِ الاسمية ، فلم أثرت فيها ؟ والعوامل لا تؤثر في الجملِ ، ألا ترى أنك تقول : وقعَ في سمعي : زيدٌ قائمٌ ، فـ (زيدٌ قائم) هو الفاعل لـ (وَقَع) .

وكذلك تقول : استَقرَّ في سمعي : زيدٌ عالمٌ ، وعلى هذا يجري هذا النوع كله .

قلتُ : (كان) تَتَنزَّل من المبتدأ والخبر منزلَة (ظننتُ) من المبتدأ والخبر ، وذلك أنَّ (كان) إنّما جاءت لتدُلَّ على أنَّ الخبرَ مقيَّدٌ بالزمان الماضي ـ كما[1] أَنَّك إذا قلتَ: ظننتُ زيداً مُنطلِقاً، فإنّما جئتَ بـ (ظننتُ) لتدل على أن الخبر مظنونٌ ، وإنّما جئت بالمبتدأ ليعلم ما المسند إليه الخبرِ ، فصارت (كان) لذلكَ طالبةً بالمبتدأ من وجهين ، فأشبهت الفعلَ المتعدي الذي يطلب فاعلاً ومفعولاً ، لأنك إذا قلت : ضربَ زيدٌ عمراً ، فـ (ضربَ) طالبةٌ لزيدٍ بأنّهُ موقعه ، وطالبةٌ لعَمرو من جهة أنّ الضربَ وقع به ، وإذا قلتَ : كان زيدٌ منطلقاً ، فـ (كان) طالبةٌ بالخبر ، لأنَّ دلالتها على الزمان إنّما كانت فيه ، وطالبةٌ للمبتدأ بأنّ المسند إليه مطلوبُهُ ، وأنّهُ مفتقر إليه ، فرفعت أحدهُما[2] تشبيهاً بالفاعل ، ونصبت الآخر تشبيهاً بالمفعولِ ، فكان رفعُ المبتدأ أولى من جهتين :

(١) في الأصل : كأنك . وبنحو ما أثبت يستقيم الكلام .

(٢) في الأصل : «إحداهما» تحريف .

أحدُهُما : [1] أنَّ مرتبةَ [المبتدأ] [2] الأولى ، ومرتبة الفاعـل هي الأولى أيضاً .

الثاني : أنّ المبتدأ هو المسندُ إليه الخبر ، والفاعل هو المسند إليه الفعل ، وإذا قلتَ : وقعَ في سمعي : زيدٌ يقرأُ فـ (وَقَعَ) طالبةٌ بمجموع الاسمين طلباً واحداً ، وتنزل هذا منزلة : سمعتُ : زيدٌ قائمٌ ، فـ (سمعتُ) طالبةٌ بالجملةِ طلباً واحداً ، وظننت ليست كذلك إنّما تطلب الخبر ، لأنّ معناها إنّما يوجد [3] في الخبرِ ، لأنه المظنون ، وتطلب المبتدأ ليعلم من المسند إليه المظنون ، فـ (ظننتُ) طالبةٌ بالمبتدأ والخبر من جهتين - على حَسَبِ ما تقدم في كان وأخواتِها [4] ، فتنزل (وَقَعَ في سمعي زيدٌ قائمٌ) / [١٥٩] من (كان زيدٌ قائماً) منزلةَ (سمعتُ : زيدٌ قائمٌ) من (ظننتُ زيداً قائماً) ، فكما فرقوا بين ظننتُ وسمعتُ، فأعملوا ظننتُ في المبتدأ والخبر - ولم يُعملوا سمعتُ إذا كانت على الوجه الذي ذكرتُهُ - وأمّا قولك : سمعتُ زيداً قائماً ، فهي في هذه الحالة من أخوات (ظننتُ) ، فعَمِلتْ كما عملت (ظَننتُ) - فرقوا بين (كانَ زيدٌ قائماً) و (وقعَ في سمعي : زيدٌ قائمٌ) ، فأعملوا (كان) وما جرى مجراها ، إذا كانت على الوجه الذي ذكرتُهُ ، فاضبطْ هذا فإنّه الذي يضبط لك عمل الأفعال الداخلة على الجملِ وعدم عَمِلها .

الضَعْفُ الثاني : أنَّ جميع الأفعال تؤكد بالمصدر ، ويتبيّن مصدرها ، فتقولُ : ضربَ زيدٌ عمراً ضرباً ، إذا أردت أن تؤكد المصدر ، وتقول : ضرب زيدٌ عمراً ضرباً شديداً، إذا أردتَ بيانَ النوع، وضربتينِ إذا أردتَ بيان

---

(١) كذا في الأصل ، والوجه «إحداهما».

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) كلمة ليست واضحة في الأصل ، وما أثبت اجتهادي في قراءتها .

(٤) انظر ما تقدم ص ٦٦٢ .

العدد ، وهكذا جميعُ الأفعالِ ، ولا يجوزُ لك ذلك في (كان) الناقصة وأخواتِها ، لا تقولُ : كان زيدٌ قائماً كوناً ، ولا كانَ زيدٌ قائماً كونتين ، وكذلك جميعُ أخواتها ، ولا أعلم في هذا خلافاً .

فَعُلم بما ذكرتُهُ أنّ هذه الأفعال لم يؤت بها للدلالة على المصدر كما أتي بالأفعال التامة ، لأنه لو أُتي بها لذلك ، لجاز أن تؤكد وأنْ تُبَيِّن نوعَهُ وعدده [1] ، كما كان ذلك في الأفعال التامة ، وإنّما جيء بها للدلالةِ على الزمان ، ولذلك قال النحويون : جُرِدَتْ (كان) عن الحدث ، أي : لم يؤت بها للدلالة على الحدث ، وإنّما جيء بها للدلالة على الزمان ، وإنْ كان الحدث مفهوماً من لفظها ، فلم يقصد حين جيء بها الدلالة عليه .

ومن الناس من تَعذَّر عليه فَهْمُ هذا الذي ذكرتُهُ ، فقال : إنّ النحويين يقولون : جردت (كان) عن الحَدَث ، وهذا لا يمكن ، لأن حروفها لا يفارقها الدَّلالة على الحدث ، فكيف تُجرَّدَ عما يقتضيه لفظها بالضرورة [2] ، هذا مستحيل .

يقال له : لم يؤتَ بها للدلالةِ على ما تقتضيه حروفها من الكون والوجود ، وإنّما جيء بها لما تقتضيه بِنْيَتُها من الدلالة على الزمانِ ، ولو لم يكن كذلك لجاز للمصدر أن يؤكد وأن يبيّن [3] ، وهذا بَيِّنٌ واضح في (كان) .

ويُقَوِّي أنّ (كان) إنّما جيء بها للدَّلالة على الزمان ، ولم يؤت بها

---

(١) في الأصل « وعدد » .

(٢) قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٤٤ : « وليست (كان) و (يكون) لمجرد الزمان بدليل قولهم: زيد كان أخاك، وكذلك كون أخاك، جنس لا دلالة فيه على الزمان أيضاً ، وتقع للدوام بلفظ الماضي » / وانظر التوطئة ص ٢١٠ ، همع الهوامع ٧٤/٢ .

(٣) هكذا في الأصل ، والعبارة غير مبينة ، والمراد : جاز أن يأتي منها مصدر مؤكد لها أو مبيِّن للنوع .

للدلالة على الحدث أنك إذا أسقطتها لم يسقط بسقوطها إلاّ الدلالة على الزمان ، ألا ترى أنك إذا قلت : كان زيدٌ قائماً ، فيُفهم أنّ زيداً وجِدَ منه قيام في الزمان الماضي ، فلما أنْ أسقطتَ (كان) فقلت : زيدٌ قائمٌ ، فهم منه وجود القيام من زيد ، ونقص الزمان ، فعلم أنّ (كان) إنّما جيء بها لذلك ، إذ كان الموجود مفهوماً قبل دخولها ، ولم يُستَفد[1] الوجود من دخولها، إنَّما المستفادُ من دخولها الزمان، فللدلالة عليه سيقت، لأنه يوجد بدخولها، ويعدم بعَدَمها، وليس كذلك إذا قلت: ضَرَبَ زيدٌ عَمراً، يُفهم[2] وجود الضرب في الزمان الماضي من [إلا][3] (ضرب)، فعلمنا أنّ (ضَرَب) إنّما جيء به ليَدُلَّ على ذلك ، وكذلك جميع الأفعال إذا سقطت سقط بسقوطها الدلالة على تلك الأشياء ، فعلمنا بذلك أنها إنّما جيء بها للدلالة على تلك الأشياء ، فَتَفَهَّم هذا واضبطه ، فإنّه دليل على صحة قول النحويين : إنْ (كان) جردت عن الحدث ، أي لم يؤت بها ليستفاد ذلك منها .

فإنْ قلت : هذا الذي ذكرتموه صحيح في (كان) لا اشكال فيه وأمّا (أصبح، وأمسى، وظل، وبات[4] فليس كذلك، لأنهنّ يفهم منهن زيادة على الزمان، فلم يَتَجردن للدلالة على الزمان.

قلت : اعلم أنك إذا قلت : ضَـرَب زيدٌ عمراً ، فـ (ضرَبَ) يُفهم منه الضرب ، ووجود الضرب ، والزمان الماضي ، وأنَّما جيء به لُيسنَد إلى موقعه ، ولا بد في كل فعل من هذه الأربعة ، ألا ترى أنك إذا قلت : قامَ زيدٌ ، يُفهم منه القيامُ ، ووجوده ، والزمان الماضي ، وأنه إنّما جِيءَ به ليخبر به عن موقعهِ ، وكذلكَ قَعَد. وإذا اعتبرتَ جميعَ الأفعال التامة وجدت ذلك

(١) في الأصل : « يستبعد » تحريف . تحريف .
(٢) في الأصل : « لم يفهم » باقحام « لم » .
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٤) في الأصل : « وبات وصار » باقحام (صار) معهن .

لازماً فيها، وأنت إذا قلت: أصبحَ زيدٌ عالماً، فأصبح لم يفهم منه إلّا الزمان الماضي والصباحُ، لم يفهم منه حدث ولا وجود وإنّما [١٦٠] ذلك من الجملة / التي بعدها، وهو قولك (زيد عالم)، يفهم من هذا وجود العلم من زيدٍ، فإذا أدخلتَ (أصبح) فُهِم منها أنّ مقتضى الجملة فيما مضى من الزمان في الصباح ، وكذلك إذا قلت : أمسىٰ زيدٌ عالماً ، لم يفهم من (أمسى) العلم ووجوده وإنَّما فُهِم منها الزمان الماضي والمساء ، على حَسَبِ ما تقدم في (أصبح) وإذا قلت : أمسى زيدٌ ، أو قلت : أصبحَ زيدٌ ، فُهِم منه الحدث ووجوده ، والزمان الماضي والصباح والمساء ، وأنَّما جيء بهما ليسندا [١] إلى الفاعل ، فهما في هذه الحالة دالتان على الوجوه الأربعة المفهومَةِ من جميعِ الأفعالِ . فإذا دخلتا على الجملة ، فهما مجردتان عن الحَدثِ ووجودِهِ ، ومجردتان للزمان الماضي والصباح والمساء ، والدليلُ على ذلك أنّه لا يَسقُطُ لسقوطها إلّا ذلك . ويُعَبِّرُ النحويون عن هذا بأنْ يقولوا : استُغني عن دلالتها على الحدث بالخبر [٢] ، وأنّ الخبر قام مقام دلالتها على المصدر . وإذا حُقِقَ ما أرادوه رجع إلى ما ذكرتُهُ من أنهما لم يؤت بهما للدلالة على الحدث .

وأما قولك : ظَلَّ زيدٌ ضاحكاً ، فـ (ظَلَّ) يدل على أنّ مقتضى الجملة وقع بالنهار ، بخلاف : بات زيدٌ ضاحكاً [فهي] [٣] ، تدل على أن مقتضى الجملة وقع بالليل فيما مضى من الزمان ، ولم يُفهم منها غير ذلك ، وإذا قلتَ : ظل زيد ، بمعنى : أقام ، فـ (ظَلَّ) هنا يفهم منها الاقامةُ ووجودها، والزمان الماضي، وإنَّما جيء بها لتُسنَد [٤] إلى الفاعل. وإذا قلت: باتَ زيدٌ، فمعناه نامَ، ونامَ هي التي يُفهم منها هذه

---

(١) في الأصل : « . . . إنما جيء بهما لسند إلى الفاعل » .

(٢) انظر شرح المفصل ٩٠/٧ ، الكافي شرح الهادي ٢٣٣/١ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) في الأصل : « ليسند » بالمثناة التحتية .

الأربعةُ ، على حَسَبِ ما تقرر في جميع الأفعال ، فحين قيل : ظَلَّ زيدٌ ضاحكاً ، جيء بها لما إذا سقطت لم يسقط بسقوطها غيرُهُ ، وإذا قلتَ : زيدٌ ضاحكٌ ، فيُفهم من هذا أنّ الضحك موجود من زيدٍ ، وإذا قلتَ : ظَلَّ زيدٌ ضاحكاً دَلَّ على أَنَّ الضحك موجود بالنهارِ فيما مضى ، فعلى المُضي والنهار دلت (ظَلَّ) خاصةً ، وكذلك إذا قلتَ : زيدٌ ضاحكٌ فُهِمَ من الجملة وجود الضحك .

فإذا أدخلت (بات) فقلتَ : باتَ زيدٌ ضاحكاً ، فُهم منها ذلك وزيادة وهو الزمان الماضي والليل ، فللذي زادَ بدخولها جيءَ بها ، وهذا بيِّنٌ .

وأمّا : صارَ زيدٌ عالماً ، فوجود العلم من زيدٍ كان مفهوماً قبل دخولها ، وإنّما فُهم من دخولها أنّ ذلك في الزمانِ الماضي ، ولم يكن لازماً ذلك له . فلذلك دخلت ، وللدلالةِ عليه وُجِدَتْ .

وإذا قلت : صارَ القومُ إلى فعلِ الخير ، فـ (صارَ) هنا دالة على الحدث ووجوده والزمان الماضي ، وأنها سيقت لتُسنَد إلى الفاعل ، وليست هذه الأربعة موجودة في (صارَ) الناقصةَ ، لأنّ وجود العلم مفهوم من الجملة قبل دخولها ، وإنّما الذي فهم أنّ مُضَمَّنَ الجملةِ في الزمان الماضي من غير لزوم ، ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ عالمٌ ، لاحتمل ذلك أنْ يكونَ العلم ماضياً ، وأنْ يكونَ غير ماضٍ ، وبتقدير أنْ يكون ذلك الوصفُ له ملازماً ، لم يكن قبل ذلك على خلافهِ ، ويمكن أنْ يكون ذلك الوصفُ غيرَ لازم له ، وكان على خلافه ، فإذا دَخَلَتْ (صار) زال ذلك الاحتمالُ كله ، وتحقق أنّ العلم فيما مضى من الزمان ، وأنّ ذلك الوصف لم يكن لازماً .

فقد تحقق مما ذكرتُهُ أنّ هذه الأفعال لم تأت على حَسَبِ ما وُضِعَت الأفعال ، ولا يفهم منها ما يفهم من الأفعال التامة ، من الوجوه الأربعةِ ، وأنّ

الجمل قبل دخولها كانت يفهم منها وجود الحدث. وأنَّ ما فهم منها هي الزمان الماضي ، والصباح ، والمساء ، والليل والنهار ، واللزوم وعدم اللزوم . والذي يُفهم منه اللزوم : ما زال ، وما انفكَّ ، ومافتىءَ ، وما بَرِحَ ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما زال زيدٌ عالماً ، فيفهم منه أنّ العلمَ استحقَّهُ زيدٌ من الوقت الذي يمكنه ذلك ، ويُفهم من : صار زيدٌ عالماً ضد ذلك ، وكلاهما مُستفادٌ من الجملة المفهوم منها وجود/الحَدَث قبل دخولها، ويَدُلك [١٦١] على صحة ما ذكرته أنك لا تجد واحداً من هذه الأفعال أكد بالمصدر ولا بيّن به نوعهُ وعددُه.

قولُهُ : (وصارَ) [١] .

لم يذكر ما هو بمعنى صار ، والذي بمعناه : غدا ، وآض ، وراح ، وعاد ، قال الله تعالى : ﴿ حتى عاد كالعُرجُونِ القديمِ ﴾ [٢] ، وقال طَرفَة :

١٥٥ ـ لـه شَرْبتـانِ بالنهـار وأربـعٌ   من الليلِ حتى آض سُخْداً مورَّما[٣]

فهذِهِ الأربعةُ مطردة، وجاءت (جاءَ) بمعنى (صارَ) في موضع واحد حكى سيبويه : ما جاءت حاجتَك [٤] ، المعنى : ما صارَت حاجتَك ، واسم جاءت مضمر يعود إلى (ما) ، وحاجتُك خبر جاءت ، وعاد الضمير مؤنثاً ، لأنّ (ما) هي الحاجةُ في المعنى ، ولو عادَ الضميرُ على لفظ (ما) لكان : ما جاء حاجتَكَ ، إلاّ أنّ هذا جرى كالمثل ، فلا يغير عن حاله ، وينطق به

(١) الجمل ص ٥٣ .

(٢) سورة يس آية ٣٩ .

(٣) في الأصل : « سجدا » بالجاء المهلمة ، والتصحيح من ديوان طرفة ص ٩٩ والكافي ٢٢٩/١ ، والبيت من مقطوعة يهجو فيها عبد عمرو بن بشر ، وقبله :

تـظل نـسـاء الحـي يعـكفـن حـولـه   يَقُـلْنَ عسـيـب مـن سـرارة مـلهـمـا

قال الأعلم في شرح الشاهد (الديوان ص ١٠٠) ، « وقوله : « حتى آض سخداً » يقول : شرب حتى انتفخ وصار مثل السخد وهو ماء الرحم الذي يخرج مع الولد . شبه جسده في نعمته وترجرجه به والورم : من الورم ، أي كثر لحمه حتى كأنه ورم » .

(٤) الكتاب ١/ ٥٠، ٥١، ٢/ ١٧٩، ٣/ ٢٤٨، وفي همع الهوامع ٢/ ٥٧٠ قيل: «أول مَن قالها الخوارج لابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ حين أرسله علي ـ رضي الله إليهم».

على ما ورد . وحكى : ما جاءت حاجتُك [1] على أن تكون الحاجة اسمَ جاءت . و (ما) من موضع نصب ، وهي خبر جاءت ، وهذا كما تقول : من كانَ أخوك ، ومن كان أخاكَ ، فإذا نصبت أخاك كانت [من] [2] في موضع رفع بالابتداء ، فإذا رفعتَ أخاك كانت في موضع نصب ، ولا أعلم خلافاً أنّ (جاء) لم تُسْتَعمل بمعنى (صارَ) إلاّ في هذا الموضع وحده .

و (قَعَدَ) استُعمِلتْ بمعنى (صارَ) ، حكى سيبويه : شَحَذَ شفرَتَهُ حتى قَعَدتْ كأنّها حَرْبة [3] ، ولم يحكِ سيبويه قَعَد بمعنى صار ، إلاّ في هذا الموضع خاصة . ورأيتُ الزمخشري قد طَرَدَ ذلك فقال في قوله سبحانه : ﴿ فَتَقْعُدَ ملوماً محسوراً ﴾ [4] المعنى : فتصير [5] ، وجعل ملوماً خبر (تَقْعُد) كما كانت (كأنّها حربة) في موضع خبر (قَعَدتْ) ، ولم أر ذلك لغيره ، والذي يَظهر لي أنّ العرب لم تستعمل قعد بمعنى صارَ إلاّ في هذا الموضع خاصة ، كما لم تستعمل جاءَ بمعنى صار إلاّ فيما ذكرته خاصة [6] . ويكونُ قوله تعالى ﴿ فَتَقْعُـدَ ﴾ من القعُود ، والمعنى : ولا تبسطها كل البسط فتقعد أي : لا تقدر على التصرف كما تقول : قد قَعَد فلانٌ ، إذا عجز عن التصرف لضَعْفٍ لحقه أو قلةِ مالٍ ، ويكونُ (مَلُوماً) حالاً من الضمير الذي في (تقعد) [7] ، ولا يبعد عندي ما قـاله . وزاد بعض

---

(1) في الكتاب ٥١/١ : « وزعم يونس أنه سمع رؤبـة يقول : ما جاءت حاجتك ، فيرفع » .

(2) تكملة يلتئم بها الكلام .

(3) لم أجد هذا في كتاب سيبويه المطبـوع ، وفي التاج ٥٨/٩ « قعـد » : (و) عن ابن الاعرابي : « حدد شفرته حتى قعدت كأنها حربة » ، أي (صارت) ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٦/١ .

(4) سورة الإسراء آية ٢٩ ، وفي الأصل : « محصوراً » بالصاد .

(5) الكشاف ٤٤٧/٢ .

(6) قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٤٤ . . « ولا يتعديان هذا الموضع » وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣ .

(7) اقتفى ابن لب في تقييده ل ١٢٥ أثر المؤلف في الكلام على جاء وقعد وحكاية مذهب الزمخشري والرد عليه .

المتأخرين (آلَ) [١] ، تستعمل بمعنى صار .

تقول : آلَ زيدٌ عالماً ، بمعنى صار ، وينبغي أنْ يُربط هذا الباب فإذا قلت : جعل زيدٌ يقرأ ، فهو من هذا الباب ، لأن (جَعَلَ) دلت على أن القراءة أخذ فيها ، ولذلك دخلتْ ، فينبغي أن يقال في زيد : إنه اسم جَعَل ، ويقرأ ، في موضع خبر لها ، لأن الأصلَ : زيد يقرأ ، فزيدٌ مبتدأ ، ويقرأ خبرٌ عن زيد ، وكذلكَ : طفق زيد يقرأ . قال الله تعالى : ﴿ وطَفِقَا يَخْصِفَانِ عليهما من وَرَقِ الجَنَّةِ ﴾ [٢] يقال : خَصَفْتُ النَّعْلَ [٣] .

وكذلك كاد زيد يقرأ ، والأصل مبتدأٌ وخبر ، ودخلتْ (كاد) لمعنًى في الخبر . والدليل على أنَّ (يقرأ) من قولك : كاد زيدٌ يقرأ ، خبر عن (كاد) : قولُ [٤] الله تعالى : ﴿ وإنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا ﴾ [٥] ، وفي موضع آخر ﴿ وإن كادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾ [٦] فهذا بمنزلةِ قوله تعالى : ﴿ وإنْ كانُوا لَيَقُولُونَ ﴾ [٧] ، لأن (إنْ) هذه هي المخَفَّفَةُ من الثقيلة ، و (إنْ) إذا خففْت فلا تدخلُ إلا على المبتدأ والخبر ، ولا تدخلُ على الخبر إلا أن يكون الفعلُ من نواسخ الابتداء ، فلولا أنَّ كاد وأخواتها من نواسخ الابتداء ما دخلت عليها (إنْ) المخففةُ من الثقيلة .

فإن قلتَ : فلم لم يذكر النحويون في هذا الباب : كاد وكَرَبَ وجَعَلَ وما في معناهما ؟

قلتُ : لأن هذه وإن دخلتْ على المبتدأ والخبر ، لا بد أن يكون

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ٢٥٨/١ ، وانظر التسهيل ص ٥٣ ـ ٥٤ .
(٢) سورة الأعراف آية ٢٢ .
(٣) أي خرزتها . .
(٤) في الأصل : « قال الله » .
(٥) سورة الإسراء آية ٧٣ .
(٦) سورة الإسراء آية ٧٦ .
(٧) سورة الصافات آية ١٦٧ ، وفي الاصل : « كادوا » بالدال .

الخبرُ فعلاً مضارعاً بخلاف كان وأخواتها ، فإن الخبر يكون مفرداً وجملة وظرفاً ومجروراً ، على حَسَب ما يتبيَّنُ .

وكذلك (عسى) إذا استُعملتْ بغير (أنْ) هي من نواسخ الابتداء نحو قول الشاعر :

١٥٦ ـ عسى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ[1]

وسيعودُ الكلامُ في : عسى ـ وكاد ، وجَعَلَ ، وما جرى مجراهُن في باب أفعال المقاربة[2] ، وهناك يُستوعَب الكلام فيها .

قوله : (وما زال ، وما انفك ، وما فتىء ، وما برح)[3] .

هذه الأربعة بمعنى واحد ، و (ما) فيها للنفي ، ولما دخلَ النفيُ على زال وما في معنى زال ، صار مقتضاهن الايجاب ، فإذا قلت : ما زال زيدٌ عالماً ، فالمعنى : استقر له العلمُ حين أمكن أنْ / يتصل به وكذلك : ما انفك زيدٌ عالماً ، وما برح زيدٌ عالماً ، وما فتىء زيدٌ عالماً . [١٦٢]

ولا تستعمل هذه الأربعة إلّا بحرف النفي ، ويكون حرف النفي (ما) و(لا) و(لم) و(لمّا) و(إن) فتقول: لا يزال زيدٌ عالماً، قال اللّهُ تعالى : ﴿ تاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[1] المعنى : تالله لا تفتوء تذكر يُوسُفَ، فحذفت (لا)،

---

(١) الشاهد لهدبة بن الخشرم العُذري . (شاعر إسلامي فصيح كان راوية الحطيئة قتل شاباً لقتله زيادة بن زيد العذري / أنظر ترجمته في مقدمة شعره جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري / شعره ص ٥٤ ، الكتاب ١٥٩/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٤٣/٢ ، الجمل ص ٢٠٩ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٣ ، الجلل ص ٢٧١ ، الفصول والجمل ص ١٨٤ ، الايضاح ٨٠/١ ، الواضح ص ١٢٥ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٠٣ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٥٣/٢ ، شرح المفصل ١١٧/٧ ، ١٢١ ، التوطئة ص ٢٧١ ، ضرائر الشعر ص ١٥٣ ، شرح عمدة الحافظ ص ٨١٦ ، مغني اللبيب ص ٢٠٣ ، ٧٥٤ ، شرح شواهده ٤٤٣/١ ، التصريح ٢٠٦/١ ، خزانة الأدب ٨١/٤ .

(٢) في الأصل : « الأفعال المقاربة » وما أثبته عنوان الباب في الجمل ص ٢٠٩ .

(٣) الجمل ص ٥٣ .

لأنَّ (لا) في القسم تحذف، قال الشاعرُ

١٥٧ ـ * تالله يبقى على الأيام ذو حَيَدٍ * [٢]

وتقول : لا زال زيدٌ عالماً ، إذا أردت معنى الدعاء .

وتقول : لن يزالَ زيدٌ عالماً ، ولم يزل زيدٌ عالماً ، ولما يَزَلْ .

فاستعمالها بجميع ما ذكرتُه من حروف النفي جائزٌ ، وأما (ما دام) ، فـ (ما) هنا مصدرية ، ولا تُستعمل وحدَها ، لا بد أن تُقرنَ بغيرها فتقول : لا أكلمك ما دام زيدٌ جالساً ، فـ (ما) مع الفعلِ في تأويلِ المصدر ، والمصدرُ في موضعِ الظرف ، والتقديرُ : لا أكلمك مدة دوامِ زيدٍ جالساً كما تقولُ : لا أكلمُك ما طلعتِ الشمسُ ، المعنى : مدة طلوعِ الشمس .

فقد تحصل مما ذكرتُهُ أن جميع ما اشتُهر من هذه الأفعال الداخلةِ على المبتدأ والخبر ، ترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبر ، ويكون الخبر مفرداً وغيرَ مفردٍ ، تسعةَ عشـرَ ، وهي : كان وأمسى وأصبحَ وأضحى ، وظل وبات

---

(١) سورة يوسف آية ٨٥ .

(٢) تمامة * بمشمخر به الظيان والآس *

واختلف في قائله ، فنسب إلى ابي ذؤيب ، ومالك بن خالد الخناعي ، وأمية بن أبي عائذ ، ونقل ابن السيد أن أبا عمرو يرويه للفضل بن عتبة بن أبي لهب . ورواية السكري في شرح أشعار الهذليين ـ في شعر أبي ذؤيب ، وفي شعر مالك بن خالد الخناعي /

* يامي لا يعجز الأيام ذو حَيَدٍ *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وفي شعر أبي ذؤيب (شرح أشعار الهذليين ٥٦/١ .

تالله يبقى على الأيام مبتقل جون السراه رباع سنه غرد

انظر الكتاب ٤٩٧/٣ ، المقتضب ٣٢٣/٢، شرح أشعار الهذليين ص ٢٢٦ ، ٤٣٩ ، الجمل ص ٨٤ ، شرح أبياته لابن سيده ل ٦٦ ، الحلل ص ٩٦ ، الفصول والجمل ص ١٠٠ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٩/١ ، شرح المفصل ٩٨/٩ ، التوطئة ص ٢٣٨ ، رصف المباني ص ١١٨ ، ١٧١ ، ٢٢١ ، الجنى الداني ص ٩٨ ، مغنى اللبيب ص ٢٨٣ ، همع الهوامع ٢٠١/٤ ، ٢٣٦ ، خزانة الأدب ٢٣١/٤ ، والحيد : الروغان والفرار ، ويعني بذي حَيَد : الوَعْل .

وصار وغدا وراح وآض وعاد ، وجاء ، في قولهم : ما جاءت حاجتك ، وقعد في مثل قولهم : « شَحَذَ شفرته حتى قعدت كأنَّها حربة ، وليس وما زال وما انفك ، وما بَرِح ، وما فَتِيء وما دام .

قوله : (ويجوز تقديمُ أخبارِ هذه الحروفِ عليها وتوسيطها)[1] .

اعلم أن الخبر في جميعها يجوز أن يتوسط ما لم يمنعْ مانعٌ ، فتقول : كان عالماً زيدٌ ، وصار عالماً زيدٌ ، وليس عالماً زيدٌ ، ولم يخالفْ المبرِّدُ في تقدم خبرِ (ليسَ) على اسمها .

فإن قلتَ : ما كان زيدٌ إلا عالماً ، لم يجُزْ لعالم هنا أن يتوسط لأنك ان وسطتَ فقلتَ : ما كان إلا عالماً زيدٌ ، كان معنىً آخر ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : ما كان زيد إلا عالماً ، فالمعنى : ليس لزيدٍ إلا العلمُ ، ليس له غيرُه من صفاتِ الكمال ، وكأن هذا جوابٌ لمن يقولُ : كان زيدٌ عالماً وكريماً وشجاعاً ، فقلت : ما كان زيدٌ إلا عالماً ، أي : ليس له من الصفات كلِّها غيرُ العلم ، ولم يتعرضْ لاتصافِ غيرِه بالعلم . ذلك مسكوتٌ عنه .

فإنْ قلتَ : ما كان عالماً إلّا زيدٌ ، فالمعنى : لم يتصفْ أحدٌ بالعلم إلا زيدٌ ، وكأنه جوابٌ لمن يقول : كان في زماننا علماء ، منهم زيدٌ وعمروٌ وخالد ، فتقول : له : ما كان عالماً إلّا زيد ، ما يُنسبُ من العلم لغيرِ زيدٍ باطلٌ ، ولم يتعرض لاتصاف زيدٍ بغير العلم ، ذلك مسكوتٌ عنه . فقد تبين لك اختلاف المعنيَيْن بتقديم الخبر وتأخيره ، فلا يمكن اذا أردت المعنى الأولَ إلّا أنْ تؤخر الخبر ، وإذا أردتَ المعنى الثاني إلّا أن تقدمَ الخبر .

وأمّا تقديم الخبر عليها فجائز فيها كلِّها أيضاً [ما][2] لم يَعرِضْ فيها

---

(١) في الجمل المطبوع ص ٥٤ : « .. توسطها » ومثله في (ج ، وجاء في (س) : « توسيطها » كما هنا . وفي الأصل : « وتقديم خبر » بالافراد ، وما أثبته سيأتي في كلام المصنف إذ سيعيد هذه الفقرة من كلام الزجاجي .

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

عارضٌ إلاّ (ما دام) ، و (ليس) عند المبرِّد ، وأمّا المتقدمون من النحويين فأجازوا أنْ يُقالَ : عالِماً ليسَ زيد ، وأجرّوها مجرى أخواتها . وأُبيِّن بعد ما استدل به المبرِّد ، وما استدل به المتقدمون وأرجح بما يظهر لي .

وأمّا (ما زال ، وما انفك ، وما فَتىء ، وما بَرِحَ) فتقدم أخبارها عليها إذا لم تقترن بـ (ما) ، واقترنت بما ليس حرف صدر من حروف النفي ، ألا ترى أنك تقول : عالماً لا يَزالُ زيدٌ ، وإنْ كانت (لا) جواباً للقسمِ لم يجز أنْ يتقدَم الخبر ، لا تقول : واللّهِ عالماً لا يزالُ زيدٌ ، وتقولُ : لن يزال زيدٌ عالماً ، وعالماً لن يزالَ زيدٌ ، وكذلك تقول : عالماً لم يزلْ زيدٌ ، لأنَّ (لَنْ) و (لَمْ) ليسا من حروف الصدور ، فالمانعُ ليَس أنفسِ هذه الأفعال ، إنّما المانع من جهة حرف النفي المقرون بها ، وهي في هذا وغيرها سواء ، ألا ترى أنّ (كان) إذا اقترن بها (ما) النافية و (لا) التي تكون جواباً للقسم أو التي للأمر / فلا يتقدم خبرُها عليها . [١٦٣]

فإنْ قلت : لا يكونُ زيدٌ عالماً ، وليس بجواب للقسم ، وإنْ قلتَ : لم يكنْ زيدٌ عالماً ، ثم أردتَ أنْ تُقدم الخبر كانَ ذلك جائزاً ، فتقول : عالماً لا يكونُ زيدٌ ، وعالماً لم يكنْ زيدٌ .

فقد تَحَصَلَّ مما ذكرتُه أنّ أخبار زالَ وانفك وفَتىء وبَرِح تتقدم عليها ما لم يكن هناك مانع ، كما كانت أخبار كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلَّ وباتَ تتقدم عليها ما لم يمنع مانع ، ولا أعلمُ فيما ذكرتُهُ خِلافاً . إلاّ ابن كيسان أجاز (في) [١] : ما زال ، وما انفك ، وما فتىء ، وما بَرِحَ أنْ تتقدم أُخبارُها عليها ، وإنْ كانت مقرونةً بـ (ما) [٢] وجعل (ما) هنا ليست من

---

(١) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٢) ما ذهب إليه ابن كيسان هو مذهب الكوفيين ، وذهب البصريون والفراء إلى المنع / انظر إصلاح الخلل ص ١٣٩ ، الإنصاف ١٥٤/١ شرح المفصل ١١٣/٧ ، التوطئة ص ٢١٤ ، شرح الكافية ٢٩٧/٢ ، همع الهوامع ٨٩/٤ ، ابن كيسان النحوي (للدكتور محمد البنا) ص ١٨١ ـ ١٨٣ .

حروف الصدور ، وتَنَزلَ عنده : ما زالَ زيدٌ عالماً منزلةَ : لَزِمَ زيدٌ العلم ، واستدل بأن (إلاّ) لم تدخل على أَخْبارِها كما دخلت على أخبار غيرها مما تقدم ذكرها إذا قُرن بـ (إلاّ) ، ألا ترى أنك تقول : ما كان زيد إلاّ عالماً ، وتقول : ما أصبح زيد إلاّ شاخصاً ، وممّا استدل به أيضاً : أنك تفصل بين (ما) وكان ، وبين (ما) وأصبحَ ، فتقولُ : ما عالماً كان زيدٌ ، وما عالماً أصبح عمرو ، ولا تفصل بين (ما) وزالَ ، فلا تقولُ : ما زَالَ زيدٌ ، فذلك [1] يَدلُ على أنّ هذِه الأربعة صارت مع حروفِ النفي الداخلةِ عليها كالشيء الواحد.

الجواب : أنك إذا قلتَ : ما كانَ زيدٌ إلاّ عالماً ، فقد نفيت عنه جميع الصفات إلاّ العلم ، وهذا ممكن ، ولو قلتَ : ما زال زيدٌ إلاّ عالماً ، على هذا النحو ، لكنت قد أوجبت له جميع الصفات إلاّ العلم ، كأنك قلت: ما زال متصفاً بكل صفة إلاّ بالعلم ، وهذا بعيد أنْ يوجَدَ وأمر آخر أنّ (زال) لا تَنصب الخبر إلاّ أن يكون منفياً ، وكان تنصب الخبر منفياً وموجباً ، فإذا قلت : ما زال [2] زيد إلا عالماً ، فإنَّما يكون النصب على تقدير : إنّما زالَ زيدٌ عالماً ، وهذا لا يصح لخلوها عن حرف النفي .

وأمَّا قوله : إنك لا تقولُ : ما عالماً زال زيد ، وتقول : ما عالماً كان زيد ، فهذا أيضاً لا يوجبُ تقدم خبر (ما زالَ) على (ما زال) ، لأنها لم تَزُل عن النفي ، وإذا كانَت للنفي فهي حرف صَدْرٍ ، وكأنها فارقت (ما كان) وغيرها ، لأنها لَمّا كانت لا تستعمل إلاّ بحرف النفي ، كَرِهوا الفصل بينَ حرف النفي وبينها .

فقد تحصل مما ذكرته أنّ الصحيح ما ذهب إليه جمهور النحويين ، وهو أنّ خبر (ما زال) لا يتقدم عليها إذا كان حرف النفي حرف صدر ، فإن

---

(١) في الأصل : « فلذلك » بلام مقحمة .

(٢) في الأصل : « ما كان » ، والوجه ما أثبت .

كان غير حرف صدر جاز أنْ يَتَقَدمَ الخبر عليها ، فعلى هذا لا يَصح أنْ يُعترض على أبي القاسم في قوله : « ويجوزُ تقديمُ أخبار هذه الحروف عليها وتوسيطُها لأنها متصرفةٌ » [(١)] بـ (ما زال) ، و (ما انفك) ، و (ما فتىء) ، و (ما بَرِحَ) ، لأنّ المانع ليس من جهة الفعلِ ، وإنّمـا المانع من جهةِ الحرفِ ، وهذا الحرفُ ليس بلازم لها ، قد صارت هذه الأربعة بمنزلة غيرها : أنّ أخبارها تتقدَمُ ما لم يمنع مانع ، وإنّما يصح الاعتراض عليه بقولهم (ما دام) ، فإنّ خَبَر هذه لا يتقدمُ عليها لأنك إذا قلت : لا أكلمُكَ ما دام زيدٌ جالساً ، فـ (ما) مع الفعل في تأويل المصدر ، فـ (ما) على هذا موصولة ، وكل ما كان من الصلة لا يتقدم على الموصول ، والعذر له أنّ (ما دام) توجد في بعض النسخ [(٢)] ، وأكثر النسخ على إسقاطها ، فلعل أبا القاسم لم يذكرها ، وأعادَ قولَهُ : (ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها) إلى ما ذكره ، وقد يريد أنّ المانع أيضاً هنا ليس من جهة الفعل ، إنّما هو من جهة جعلها صلة لما ، ويكون قوله : « ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسيطها، لأنها متصرفة» يريدُ: يجوز في القياس ما لم يكن هناك مانع، ومن الموانع ما لا يلزم.

ـ وأمّا (ليس) فاتفق النحويون على تقديم أخبارها على أسمائها ، ما لم يمنع من ذلك مانع . وأمّا تقديم أخبارَها عليها فالنحويون المتقدمونَ أجازوا ذلك [(٣)] ، واستدل أبو علي لصحةِ قولِهم بقوله تعالى : ﴿ ألا يومَ يَأْتِيهِمْ

(١) الجمل ص ٥٤ .

(٢) ليست « ما دام » موجودة في نسخ الجمل التي اطلعت عليها .

(٣) ذكر الفارسي في الايضاح ١٠١/١ أنه قول المتقدمين من البصريين ، وقال ابن أبي الربيع في الكافي ٢٣٣/١ : « يريد بقوله : المتقدمين سيبويه وأبا عمرو ، وغيرهم ، ولا أعرف من خالف في تقدم خبر ليس عليها إلا المبرد» وقد سبقه إلى عزو الإجازة إلى سيبويه ابن السيد في إصلاح الخلل ص ١٤٠ غير أن عبارته تدل على أن سيبويه لم ينص على ذلك صراحة قال: «والظاهر أن مذهب سيبويه في (ليس) أنه يجوز تقديم خبرها عليها، وقال أبو البركات الأنباري في الإنصاف ١٦٠/١ ـ وقد ذكر أن مذهب البصريين الجواز». «وزعم بعضهم أنه مذهب =

لَيسَ مصروفاً عَنْهم ﴾ [1] ، فإنّ (يومَ يَأْتِيهِم) ، ظرف متعلق بمصروف، ولا يجـوز تقديم المعمـول إلاّ حيث يجوز تقـديم العامـل ، فتقـدم معمول (مصروف) يؤذن بجواز تقدم مصروف على ليس [2] وبنحو من هذا استدل أبو علي أيضاً على جواز تقديم / خبر المبتدأ على المبتدأ ، قال : « الدليل [١٦٤] على جواز تقديم خبر المبتدأ قول الشماخ » [3] :

كـلا يَـومَيْ طُـوالـةَ وَصْـلُ أروىٰ ظَنـونٌ أنَ مُطَّرَحُ الـظَنـونِ [١٣٤]

فـ (وَصْـلُ) مبتـدأ، وخبـره (ظَنـون)، و (كـلا) متعلق بـظَنُـون، فلولا أنّ (ظَنونا) يجوزُ تقديمه على (وَصلٍ) ما جازَ تقـدمُ معموله عليه ، ورأيت نحواً من هذا الاستدلال لابن جنى [4] وهو استدلال صحيح ، إلاّ أنه قد جاء في الظروف والمجرورات في بعض المواضع أن تتقدم حيث لا يجوز لعاملها أنْ يتقدم ، قالوا : إنّ في الدار زيداً جالسٌ ، و (في الدارِ) متعلق بجالس ، وتقدم على اسم (إنّ) ، وإنّ كان عاملها ، وهو جالس لا يتقدم على الاسم ، ونحو من هذا قولهم : إنّ بكَ زيداً مأخوذٌ ، وكذلك : إنّ غداً أخاكَ راحلٌ ، وهو اتساعٌ من العرب في الظروف والمجرورات .

(فإنْ) [5] قلتَ : فلا يقوم بالآية دليل على صحة تَقَدُم خبر ليس على

= سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس في (ذلك نصٌ. وقد وافق البصريين على جواز تقدم خبر ليس عليها الفراء، واختاره الفارسي في الإيضاح وابن برهان وابن عصفور وغيرهم. وذهب الكوفيون والمبرد، وابن السراج، والفارسي في الحلبيات إلى المنع، واختاره أبو البركات الأنباري، والزنجاني، وابن مالك / انظر ـ إضافة إلى المصادر السابقة ـ الأصول/٢/١٠٢، الخصائص ١/١٨٨، التوطئة ص ٢١٤، الكافي في شرح الهادي ١/٢٣٦ ـ ٢٣٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٨ ـ ٣٨٩، التسهيل ص ٥٤، وشرح اللمحة البدرية ٢/١٠، همع الهوامع ٢/٨٨.

(١) سورة هود آية ٨ .

(٢) أنظر ما تقدم ص ٥٧٩ .

(٣) عبارة الايضاح ١/٥٢ : « ويدل على جواز تقديمه قول الشماخ »

(٤) المحتسب ١/٣٢١ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

ليس ، لأنّ (يَومَ يأتيهم) ظرف ، وقد يتسع في الظروف والمجرور ، ما لا يتسع في غيرهما ، فلعل هذا من الاتساع .

قلتُ : القياسُ البقاء مع الأصل ، ولا يُدَّعىٰ الاتساع إلّا بدليل ، ولا دليلَ قام هنا ، وإنّما جاء الدليل في تقدم خبَر إنّ على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، ألا ترى أنك لا تقولُ : في الدار إنّ زيداً جالسٌ ، ولا غداً إنَّ أخاكَ راحلٌ، بالقياس على : إنَّ غداً أخاكَ راحلٌ، لأن هذا[1] خروجٌ عن طريقةِ كلام العرب فلا يُتعدى فيه السماع ، ويبقى غيرُ هذا الموضعِ على الأصلِ : وهو أنّ المعمول لا يتقدَّم إلّا إلى الموضع الذي يجوز عامله أنْ يقَع فيه .

ومِمّا استُدِلَّ به أيضاً على جواز تقدم خبر ليس على ليس أنّ الخَبَرَ تَقَدم على الاسم فقالوا : ليس قائماً زيدٌ ، فبالوجه الذي تقدم على الاسم يتقدمُ الخبر عليها . وهو أنَّ ليس ـ وإنْ كانت غير متصرفةٍ في نفسِها ـ (لها)[2] بعضُ التصرف ، وذلك أنك تنفي بها الماضي والحال والمستقبل فتقولُ : ليس زيدٌ قائماً أمسِ ، وليسَ زيدٌ قائماً الآن ، وليس زيدٌ قائماً غداً ، ولو تصرفت في نفسها لم يكن ذلك لاختلافِ الأزمنة ، لكنّ العرب استغنت عن ذلك بتقييد الخبر بالزمان ، فصارت بذلك كأنّها متصرفة ، فجاز لذلك تَقَدُّمُ الخبر على الاسم ، فبذلك أيضاً يجوز تقدم الخبر عليها[3] . ولا يقدر أبو العباس أن ينكر تقدم الخبر على الاسم ، لأنّ ذلك مسموعٌ عن العرب باتفاق .

فقد صح مما ذكرتُهُ أنّ هذه الأفعال كلها يجوز أنْ تتقدم أخبارها على أسمائها وعليها بالنظرِ اليها ، فإنْ كان امتناع في بعضها فبأمر خارج عنها ،

---

(١) في الأصل : « غدا » تحريف .

(٢) تكملة يلتئم بنحوها الكلام .

(٣) أنظر تقييد ابن لب ل ١٣٩ فتأثره بكلام المصنف بيِّن .

وقد يكون ذلك الأمر لازماً ، وقد يكون غير لازم ، على حَسَب ما ذكرته .

ثم إنّ الخبر يوجد على سبعةِ أقسام :

خبرٌ يلزم التأخيرَ .

وخبر يَلزم التوسيطَ .

وخبرٌ يَلْزَم التقديمَ .

وخبرٌ يلزمُ ألّا يتأخرَ .

وخبر يلزم ألّا يتقدمَ .

وخبرٌ يلزَم ألّا يتوسطَ .

وخبرٌ يتقدم ويتأخر ويتوسط .

فأمّا الذي يلزمُ التأخيرَ فقولُك : ما كان زيدٌ إلّا عالماً ، وما جرى مجراه . والذي يلزم التوسيط : ما كان إلّا عالماً زيدٌ ، وما جرى مجراه .

والذي يلزم التقديم : أيَّهُمْ كان زيدٌ ، وما جرى مجراه .

والذي يلزم ألّا يتقدم : هل كان زيدٌ عالماً ، يجوز أنْ تقولَ : هل كان عالماً زيدٌ ، ولا يجوز أنْ تقول : هل عالماً كان زيدٌ : لأنّ (هل) إذا دخلت على الجملة الفعليةِ فلا يليها إلّا الفعل ، ولا يجوزُ أنْ يليها اسم[1] هو معمول فعلِها ، وقد تقدم ذلك في باب الاشتغال[2] ، ولا تقول : عالماً هل كانَ زيدٌ ؟ لأنَّ الاستفهامَ لا يتقدَّمُ عليه ما كان في خبره .

والذي يلزم ألّا يتأخر قولُهُم : كان على التمرةِ مثلها زُبْداً ، وعلى التمرةِ كان مثلها زبداً ، ولا يجوز أنْ تقول : كان مثلُها زبداً على التمرةِ ، لأنك إنْ قلتَ ذلك : كان الضميرُ متقدماً لفظاً / ومرتَبَةً ، وذلك لا يجوز إلّا [١٦٥] في أبواب أربعة ليس هذا منها ، والأبواب الأربعة ضمير الأمر والشأن ، والضمير الذي في نِعْم وبئس ، والضمير في نحو قولهم : رُبَّـهُ رجلًا ،

---

(١) في الأصل : « أن يلي اسما » ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) انظر ما تقدم ص٦٣٢.

والضمير الذي في باب الإعمال ، إذا أعملت الثاني ، والأول يطلب عمدة ، نحو قولك ، ضربني وضربتُ زيداً ، وسيأتي بيان هذا في بابه مكملاً .

والذي يلزم ألّا يتوسط قولهم : كنتُ قائماً ، وقائماً كنتُ ، ولا يجوز التوسيط ، لأنَّ الضمير المتصل إذا قُدِرَ عليه فلا يؤتى بالمنفصل ، ولو وَسَّطْتَ الخبرَ لزال الاتصال للضمير ، ولَزِمك أنْ تأتي بالضمير منفصلاً وأنت تقدر على الاتصال .

فهذه ستةُ أقسام وجدت لموانع خارجةٍ عن الفعلِ ، فإذا لم تقترن بالفعل ما يَلْزَمُهُ ما ذكرتُهُ : من تَقَدُّم وتأخرٍ وتَوَسُّطٍ، فتقول : كان زيدٌ قائماً ، وكان قائماً زيدٌ ، وقائماً كان زيدٌ ، وهذا على حَسَبِ ما تقدم في المفعول مع الفاعل ، وقد مضى ذلك في باب الفاعل والمفعول به [1] .

قوله : (لأنها متصرفة) [2] .

هذا يدلك على أن (ليس) عنده كأنها مُتَصَرِّفة ، لأنّ خبرها يتقيد بالأزمنةِ ، فأغنى ذلك عن اختلافِ أبنيتها لاختلافِ الأزمنة .

ثُمَّ أتى بقوله تعالى : ﴿ وكان حقاً علينا نصرُ المؤمنينَ ﴾ [3] جعل « حقاً » خبر كان ، و (علينا) متعلقٌ بحقٍ ، و (نَصْرُ المؤمنينَ) اسم كان ، وهذا هو الظاهر في الآيـة، ومن الناس من أخذ الآية على غير هذا ، فقال : (علينا) خبرُ كان ، و (نَصْرُ المؤمنين) اسم كان [4] ويكون التأويل : ويكونُ علينا نصر المؤمنين حقّاً ، ويكون (حقّاً) منصوباً [5] باضمار فعلٍ لا يظهر ، ويجوز في هذا المصدر أنْ يتوسّطَ ، فتقول : زيدٌ حقاً منطلقٌ ، وزيدٌ

---

(١) انظر ما تقدم ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) الجمل ص ٥٤ .

(٣) سورة الروم آية ٤٧ ، وأتى بها الزجاجي في الجمل ص ٥٤ .

(٤) انظر البحر المحيط ١٧٨/٧ .

(٥) في الأصل : « منصوب » .

حقاً عالمٌ ، فتوسط (حقاً) هنا ، وهذا الوجه فيه بُعْدٌ من وَجهينِ :

أحدُهُما : أنك إذا قلت : كانَ عليٌّ نَصْرُكَ ، ولم تأتِ بحقّ ، فالمعنى بلا شكٍّ : كان حقّاً عليٌّ نَصْرُكَ ، فإذا جاء (حقّاً) هنا ، فكيف يجوز أنْ تقطعَه عن المجرور الذي يطلبه ، وهذا بلا شكٍّ تهيئَةٌ للعامل للعمل وقطعه عن العمل .

الثاني : أنَّك لا تقول : حقّاً زيدٌ منطلقٌ ، وإنَّما يوجد هذا المصدر مؤخّراً وموسّطاً ، ولا يوجدُ مُقدَّماً .

فإن قلتَ : فقد تقدمت كان .

قلتُ : كان إنما تدخل على المبتدأ والخبر ، وأنتَ لو قُلتَ : حقّاً علينا نَصرُ المؤمنينَ ، لم يَجُز ، كما لا يجوزُ : حقاً زيدٌ منطلقٌ ، فإذا لم يجز هذا قبل دخول (كان) فلا يجوز بعد دخولها .

وقد يقال : ـ على ضَعْفٍ ـ : لدخول (كان) أثرٌ ، وذلك أنَّك إذا جئتَ بها أولا ، وفي نيتِكَ أنْ تُخْبِرَ عن النصر بأنَّهُ عليك ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ الاسمُ النصرَ ، والخبرُ (عَلَيَّ) ، ويكون هنا إذا جاء بعدها (كان) على حَسَبه إذا توسَّط بين المبتدأ والخبر ، فهذا وإنْ كان ممكناً فيه بُعْدٌ. فقد تَحَصَّل أنَّ الآية إنَّما ينبغي أنْ تؤخذَ على ما ذهب إليه أبو القاسم للأمرين المذكورين .

قوله : (واعلم أنَّ كلَ شيءٍ كان خبراً للمبتدأ فإنّه يكونُ خبرَ هذه الحروف : مِنْ فعلٍ وما اتَّصل به وظرفٍ وجُملةٍ)[1] .

اعترضَ بعضُ النحويين هذا بأنَّ المبتدأ يُخبر عنه بالاستفهام وبالأمر ولا يكون الاستفهام خبراً لهذه الحروفِ، وكذلك الأمر[2]، لا يجوز أنْ تقولَ: كان

(١) الجمل ص ٥٤ .

(٢) انظر اصلاح الخلل ص ١٤٥ .

زيدٌ هل ضربتَهُ ؟ وكان عَمرو اضربْهُ ، لأنّ هذه الأفعال لا معنى لها في الجملة الخبرية : وهي الجملة التي تَحتَملُ الصدقَ والكَذِبَ .

الجواب : قد قَيَّدَ هذا بقوله : « مِنْ فِعْلٍ وما اتَّصل به وظرفٍ وجملة يريد أنّ المبتدأ أخبر عنه بالجملة ، وهذه الأفعال يخبر عنها بالجملة . المبتدأ يخبر عنه بالظرف والمجرور ، وهذه الأفعال يخبرُ عنها بالظرفِ والمجرور ، ولا يلزمُ عن هذا القول : أنَّ كل جُملةٍ يَصِحُ أنْ تقع خبراً للمبتدأ تقع خبراً لهذه الأفعال ، وهذا كما تقول : أكلتُ مما أَكلْتَ منه ، أي : كُل جنسٍ أكلت منه أكلت أنا منه ، وبهذا النحو كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا ، مع أنّ خبر كان إذا كان الفعل الماضي يكون مقترناً بـ (قد) فتقول: كان / زيدٌ قد ضَرَبَ ، وقد تحذف (قد) ، فتقول : كانَ زيدٌ ضَرَبَ ، إلاّ أنّ الأكثر أن تستعمل الفعل الماضي بـ (قد) (١) ، وإنما كان ذلك ، لأن (قد تقرب من الحال ، فكأنك قلت : كان زيد يقوم ، وأمّا إذا قلت : كان زيدٌ قامَ ، وليس على تقدير (قد) فلا معنى لـ (كان) ، لأنّ (كان) يُفْهَمُ منها الزمان الماضي . [١٦٦]

وإذا كان خبر هذه الأفعال الظرف والمجرور ، فلا بُدَّ أنْ يتعلقا بمحذُوفٍ كما أنَّ المبتدأ إذا أُخبر عنه بالظرف والمجرور فلا بد أنْ يتعلَّقا بمحذوف ، وذلك المحذوف لا يظهر ، فتقول : كان زيدٌ في الدارِ ، وكان محمدٌ عندَك التقدير : كانَ زيدٌ ثابتاً عندك أو مستقراً عندك ، وكذلك : كان زيدٌ في الدار ، ولا يجوز أنْ يتعلق المجرور أو الظرف بـ (كان) ، لأنّ (كان) إنّما دخلت على المبتدأ والخبر ، وأنت لو قلت : زيدٌ في الدار ، لم يكن بُدٌ من تقدير متعلق للمجرور محذوف فإذا دخلت كان فيبقى المجرور على حاله ، ولا يختلف إلاّ في الموضع ، فإنّ مَوْضِعَهُ رفعٌ قبلَ دخول (كان) ، وموضعه نصبٌ بَعْدَ دخول (كان) ، وإذا تبيَّن أن هذه

(١) انظر المسألة بتفصيل في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٨٠ - ٣٨٢ .

الأفعال إنّما تدخل على المبتدأ والخبر ، فيصير المبتدأ مرفوعاً ، ويصيرُ الخبر منصوباً بها ، فجميع ما تقدم أنه يشترط في خبر المبتدأ يُشتَرط في خبر كان ، وقد تقدم أنَّ خبر المبتدأ إذا كان جملة فلا بد فيها من ضمير يعود إلى المبتدأ ، أو ما يقومُ مقام الضمير ، فكذلك خبر كان إذا كانَ جملة فلا بد فيها من ضمير يعود إلى اسمها ، أو ما يقوم مقامه .

وقد تقدم أنَّ خبر المبتدأ إذا كان مفرداً مشتقاً فلا بد فيه من ضمير يعود إلى المبتدأ ، فكذلك إذا كان خبرُ كان مُفْرداً مشتقاً ، فلا بد فيه من ضمير يعود إلى اسمها، وتقول: في الدار رجلٌ، ولا يجوز أن تقولَ: رجلٌ في الدار، لأنه لا يبتدأ بالنكرة، فكذلك لا يجوز أن يقال: كان رجلٌ في الدار ، وإنّما تقول هنا : كان في الدارِ رجلٌ ، وتقول : رجلٌ عاقل من بني فلان ، فتقول : كانَ رجلٌ عاقل من بني فلان ، فجميع ما تقدم في المبتدأ والخبر يمشي في هذا الباب .

قوله : (ولا تُؤثرُ هذِه الحروفُ في الجُمَلِ)[1] .

اعلم أنّ هذه الحروف إنّما يظهر نصبها في الخبر إذا كان مفرداً ، فإنْ كان خبرها جُملة أو ظرفاً أو مجروراً فلا تؤثر فيه ، ألا ترى أنَّ المبتدأ لا يؤثر في الخبر إلّا إذا كان مفرداً ، فإنْ كان شيئاً مما ذكرته فيبقى على حاله ، لكن يقال : موضعه نصب ، ومعنى هذا أنك لو وضعت موضعه مفرداً كان منصوباً ، فكذلك يقال في هذه الأشياء إذا وقعت أخباراً لهذه الحروف فإنها في موضع نصب ، ومعنى هذا أنك لو وضعت مكانها مفرداً يظهر فيه الإعراب ، لكان منصوباً . والظرف والمجرور إذا وقعا خَبَرين لـ (كان) فلا بد أنْ يتعلقا بمحذوف ، على حسب ما تقدم ، وذلك المحذوف لا يظهرُ ، ويجوز أن تقديره بـ (مُستَقِرّ) ويجوز أنْ تُقدره بـ (استَقَرَّ) ، فإذا قدرته بـ (مُستَقِرٍّ) كان الظرف والمجرور قد نابا مناب المفرد ، فيصيرُ من قسم

---

(١) الجمل ص ٥٥ .

المفردات ، وإذا قُدِّرَ (استقرّ) كانا نائبين مناب الجملة ، فدخل في قسم الجمل ، وقد جعلهما أبو علي في باب خبر المبتدأ من قسم الجمل [١] ، لأنهما يصلح أنْ يُقدرا بالفعل ، وقدرهما في باب النفي بلا بـ (مُستَقِرّ) ، فهما على هذا من قبيل المفرد [٢] . وعلى هذهِ الطريقة يكونان إذا وقعا خَبرين لـ (كان) ، وخَبرين لـ (إنَّ) ، ومفعولين لـ (ظَنَنْتُ) وخبـريـن لـ (ما)، يجوز أن يقدرا في هذه المواضع كلها بـ (استَقَرَّ) وبـ (مُسْتَقِرّ) فإذا قدراً بـ (مُستَقِرّ) كانا من قَبيل المفرد ، وإذا قدرا بـ (استَقَرّ) كانا من قَبيل الجمل ، وأمّا إذا وقع الظرف والمجرور صلتين للموصول ، فلا بد أنْ يُقدرا بالفعل ، ولا يُقدرا بـ (مُستَقِرٍ) ، وذلك نحو قولك : الذي في الدارِ زيدٌ ، والذي عِنْدَك عمرو ، لا يقـدران نائبين إلاّ مناب الفعل ، ولا يقدران نائبين منابَ (مُستَقِرّ) ، لأنك إذا قلت : الذي قائمٌ في الدار ، كان قبيحاً ، ولم يجز ذلك إلاّ في الشعر ، أو في قليل من الكلام، ولا فرق بَيْنَ : الذي مُستَقِرٌّ في الدار ، والذي قائم في الدار ، فلو قدر : الذي في الدار ، والذي / [١٦٧] عندك بـ (مُستَقِرّ) ، لكانا قبيحين ، وكلام العرب عليهما ، قال الله تعالى : ﴿ وما بكم مِنْ نعمةٍ فَمِنَ الله ﴾ [٣] ، (بكم) صلة (ما) ، وقال الله تعالى : ﴿ ما عندكم يَنْفَدُ وما عِنْدَ اللهِ باقٍ ﴾ [٤] ، وهذا النحو كثير في القرآن ، وفي كلام العرب ، فدل على أنهما في هذا الموضع ليسا نائبين مناب (مُستَقِرٍ)، وإذا لم ينوبا مناب (مُستَقِرّ) صح أنهما نائبان مناب (استقرّ ، والذي قامَ زيدٌ كثيرٌ في كلام العرب ، وجاء في القرآن كثيراً ، قالَ اللّهُ تعالى : ﴿ وَعَدَ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [٥] .

---

(١) الايضاح ١/٤٣ ـ ٤٧ .
(٢) الإيضاح ١/٢٤٧، وانظر ما تقدم ص ٥٤٧ .
(٣) سورة النحل آية ٥٣ .
(٤) سورة النحل آية ٩٦ .
(٥) سورة المائدة آية ٩ .

ويجب أن يُدَّعىٰ أن الضمير الذي كان في (استقر) وهو العائد إلى الموصول ، صار في الظرف والمجرور ، لنيابتهما منابه ، ولا أعلم فيما ذكرته خلافاً لأحد من النحويين ، وحكى الخليل : ما أنا بالذي قائل لكَ سوءاً [١] وكان هذا أقل قُبحاً ، لِما في الكلام من الطول .

قوله : (وإذا وَقَعَ بَعْدَ هذه الحروف حرفُ خفضٍ ، كان ما بعد المخفوضِ مرفوعاً اسماً لها ، وكان المخفوض خبراً لها) [٢] .

يريدُ أنّ كان إذا وقع بعدها مجرورٌ واسمٌ ، وجاء من مجموع الثلاثة كلام ، فينبغي أنْ يكون الاسم مرفوعاً ، ولا يكون منصوباً على أنّهُ خبرُ كان ، ويكون المجرور في موضع اسم لها ، لأن المجرور لا يكون مبتدأ إلاّ أنْ يكون حرفُ الجرِ زائداً ، نحو : بِحَسْبِكَ زيدٌ ، الأصل : حَسْبُكَ زيدٌ ، وتقول : ما في الدارِ من أحدٍ ، الأصل : ما في الدارِ أحدٌ ، و (من) زائدة ، وإنّما لم يكن المجرور مبتدأ ، وحرف الجر غير زائد ، لأنه يطلب متعلقاً ، وحرف الجر يطلب فعلاً يوصله الى الاسم ، فلم يَتَعرَّ عن العوامِلِ ، ومن شَرْطِ المبتدأ أنْ يكون مُعَرى عن العوامل . وإذا كان حرف الجر زائداً فلا يَطْلب متعلقاً ، فلذلك جاز أنْ يكون المجرورُ مبتدأ إذا كان حرف الجر زائداً . قال الله تعالى : ﴿ ما لكم من إلَـٰهٍ غيره ﴾ [٣] ، فـ (من إلَهٍ) في موضع مبتدأ ، و (لكم) في موضع خبر له ، والتقدير : ما لكمُ إلَـهٌ ، و(غيره) يقرأ بالرفع والجر[٤]، فمن قرأ بالجر فهو نعت على اللفظ ، ومن قرأه بالرفع فهو نعت على الموضع .

وأما الظرف فلا يجوز أن يكون في موضع المبتدأ، لأن الظرف لا بدّ له

(١) الكتاب ١٠٨/٢ ، وانظر ما تقدم ص ٥٤٨ .

(٢) الجمل ص ٥٥ .

(٣) سورة الأعراف آية ٥٩ .

(٤) الجر قراءة الكسائي ، والرفع قراءة سائر السبعة / انظر السبعة ص ٢٨٤ ، حجة القراءات ص ٢٨٦ .

من فعل ، أو معنى فِعل يتعلق به ، ويعمل فيه ، ولا يكونُ المبتدأ إلاّ معرى عن العوامل اللفظية ، وإذا لم يصح الظرفُ والمجرور أنْ يكونا في موضع المبتدأ ، فلا يصح أنْ يكونا في موضع اسم كان ، ويكونان في موضع الخبر ، ولا أعلم في هذا خلافاً بين جمهورِ النحويين .

قوله : (فإنْ جئتَ بَعْدَ المرفوعِ بخبرٍ نصبتَهُ ، وكان الخافضُ صلةً له) [1] .

اعلم أنك إذا جئتَ بعد المرفوعِ باسم فتنظر إلى المجرور ، فإنْ كان المجرور غير تام ، فلا يجوز في ذلك الاسم إلاّ أنْ يكون خبراً ، وذلك نحو قولك : كانَ اليومَ زيدٌ منطلقاً ، ولا يجوز في (منطلقٍ) أنْ يكونَ حالاً ، وإنّما يكونُ خبراً لـ (كان)، والظرف متعلقٌ بـ (منطلقٍ)، والتقدير: كان زيدٌ منطلقاً [2] اليومَ ، ثُمَّ قُدِمَ الظرفُ ، وقيل : كان اليومَ زيدٌ منطلقاً ، وجاز ذلك ، وإنْ كنت قد أوليت كان ما ليس باسم لها ولا خبر ، لأنه ظرف .

وكذلك لو كان مجروراً نحو قولكَ : كان بك زيد مأخوذاً ، فلا يجوز أن يكون (مأخوذاً) إلاّ خبراً ، ولا يجوز أنْ يكونَ حالاً ، وإنّما لم يجز أن يكون حالاً في هاتين [3] المسألتين ، لأنَّ الحال لا يكون إلاّ بعد تمام الكلام ، والاستغناء عنها ، وأنت لو قلت : كان اليومَ زيدٌ ، لم يتم الكلام ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجُثَّة ، حسب ما تقدم [4]، وكذلك لو قلت : كانَ بك زيدٌ ، وأنتَ تريدُ هذا المعنى ، لم يتم الكلام ، ولم يكن بُدٌ من الإتيان بـ (مأخوذٍ). وتقول : كان بك زيدٌ ، على معنى الاعتضاد ، فيكون (بك) على هذا الوجه تاماً ، وكذلك لو قلت : كان اليك زيدٌ ذاهباً ،

---

(١) الجمل ص ٥٥ .

(٢) في الأصل « منطلق » .

(٣) في الأصل : « هذه » ، وقد مضى نظيره ص ٦٤٧ - ٦٤٨.

(٤) انظر ما تقدم ص ٦٠٠ فما بعدها.

فلا يجوز أن يكون (ذاهباً) إلاّ خبراً عن كان ، و (اليك) يتعلق به ، ولا يجوز النصب على الحال ، لأنك لو قلت : كان اليك زيد ، وأنت تريد هذا المعنى لم يكن كلاماً . فتدبر هذا فإنّهُ صَحيح .

والاختيار في الظرف والمجرور إذا لم يكونا تامين أنْ يكونا مؤخرين عن الخبر ، ويجوزُ أنْ يكونا مقدمين على الخبر ، ومقدمين على الاسم ، وكلما تأخرا كان أحسن ، ليأتيا بعد مُتَعَلَّقِهما ، وهما له صلتان .

فإنْ كان الظرفُ تاماً كان لك في الاسم ثلاثةُ أوجه : اثنان لا خلاف فيهما، والثالث اختلف / فيه . فأما الوجهان اللذان لا خلاف فيهما : فأَنْ [١٦٨] تجعل الظرفَ خبراً لكان ، ويكون تقديرُ المنصوبِ حالاً، والعامل في الحال الظرف ، لنيابتِهِ مناب مُستَقِر ، وأنْ تجعل الاسم المنصوب خبراً لكان ، ويكون الظرف من صلته ، ومثال ذلك أنْ تقولَ : كانَ عندكَ زيدٌ منطلقاً ، يجوز لك في (منطلق) وجهان :

أحدُهُما : أنْ يكونَ حالاً ، و (عندك) الخبر ، والتقدير : كان زيدٌ مستقِرّاً عندك ، فحذف (مُسْتَقِرّ) وأقيم (عندك) مقامه، فصار فيه الضمير الذي كان في (مُستَقِرّ) ، وعمل في (مُنْطَلِقٍ) ، ولا يجوز أن يتقدم (منطلقٌ) عليه ، لأنّ الحال إذا عمل فيها المعنى ، فلا تكون إلاّ مؤخرة ، ولا يجوز تقديمها ، ويحافظ في الحال على أمرين : أحدُهُما : ألاَّ تَتَقدم على عاملها إذا كان معنى ، ولم يكن فعلاً وما قَوي عمله كاسم الفاعل ، وما هو مثله .

الثاني : ألاّ تتقدم على صاحبها إذا كان مجروراً ، وقد تقدم بيانُ هذا [١] ، والاختيار في (عِنْدَكَ) إذا كان خبراً أن يكون مقدماً ، ويجوز تأخيره عن الاسم جوازاً حسناً ، فتقول : كان زيد عندك منطلقاً ، وهو

---

(١) أنظر ما تقدم ص ٥٢٩ .

الأصل ، لأن أصل الخبر أن يكون مؤخراً ، لكن الأكثر أن يكون مقدماً ، على حَسَبِ ما أعلمتُكَ . وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه [1] ،ومن النحويين من ذهب إلى أنَّ الأحسن أنْ يكون مؤخراً عن تقديم المبتدأ ، لأن المبتدأ أصله أن يكون مقدماً ، والخبر مؤخر عنه . وكلاهما مذهب ، والأول عليه كلام أكثر العرب .

وأمَّا تأخيرُهُ عن منطلق ، فلا يجوز لما ذكرته من أنّ الحال إذا عمل فيها المعنى فلا تتقدم عليه ، فإنْ جعلت منطلقاً هو الخبر ، وجعلت الظرف متعلقاً به كان الاختيار أن يكون الظرف مؤخراً ، فالأحسن أن تقول : كان زيدٌ منطلقاً عندك ، ويجوز أن تقول : كان زيدٌ عندك منطلقاً ، ويجوز : كان عندك زيدٌ منطلقاً ، وهذا اتساع ، لأنَّ (كان) لا يليها إلاّ اسمها أو خبرها، ولا يأتي بعدها معمولُ خَبَرِها، ألا ترى أنك لا تقول: كان طعامك زيدٌ آكلاً، لولايةِ كانَ ما ليس باسم لها ولا خبر، وللفصل بين كان واسمها بأجنبي منهما، على حَسَبِ ما يتبيَّن.

وكيفما كان الأمر ، فأنت إذا قلتَ : كان عندك زيدٌ منطلقاً كان قياسُهُ ألا يجوز ، لأنك أوليتَ كان ما ليس باسم لها ولا خبر ، ولأنك فصلت بـ (عندك) بأجنبيين [2] منها ، لكن العرب أجازت هذا لاتساعها في الظرف .

وجميع ما تقدم في الظرف يجري في المجرور ، فإذا قلت : كان في الدارِ زيدٌ جالساً ، جاز لك في (جالسٌ) وجهان باتفاق :

أحدُهُما : أن يكونَ المجرور خبراً ، و (جالسٌ) حال ، والعامل فيه المجرور لنيابته مناب مُستَقِر ، وهو الأحسن .

---

(١) الكتاب ١/٥٦ .

(٢) هكذا في الأصل ، والعبارة مضطربة كما ترى ، والمراد أنك فصلت وهو (عندك) بين كان وبين اسمها وخبرها ، وهو أجنبي عنهما .

الثاني : أنْ يكون المجرور متعلقاً بجالسٍ ، و (جالسٌ) خبراً [1] .

والوجه الثالث الذي وقع فيه الخلاف : أنْ تجعل الظرف أو المجرور خبراً ، وتجعل الاسم المنصوب خبراً ثانياً . واختلف النحويون في ذلك ، فمنهم من أجازه ، ومنهم من منعَهُ ، وأجازه ابن جنى وأخذ عليه قوله تعالى : ﴿ كونُوا قِردةً خاسئين ﴾ [2] قال : (قِردةً) خبر كان ، و (خاسئينَ) كذلك خبر آخر ، وأنا أذكر توجيه ما ذهب إليه كل واحد منهما [3] .

فالذي أجَازَ أنْ يكونَ لـ (كان) خبران قال : إنَّ (كان) تدخل على المبتدأ والخبر ، فكما يكون للمبتدأ خبرانِ يكون لـ (كان) خبران .

ومن مَنعَ قال : إنّ خبرَ كان مشبَّه بالمفعول ، وأنت إذا قلت : كان زيدٌ منطلقاً ، فإنّما شُبِّه بقولك : ضربَ زيدٌ عَمراً ، فكما لا يكون للفعل إلاّ مفعولٌ واحدٌ ، لا يكون لـ (كان) وأخواتِها إلاّ خبرٌ واحد ، وإنّما لـم يجـز لـ (ضَرَب) [4] أنْ يكون له إلاّ مفعول واحد ، لأن الفعل اذا طلب معنى لم يُعط منه إلا لفظ واحد ، ولا يُعطى منه لفظان ، إلاّ على جهة التبعية ، فتقول : ضربَ زيدٌ عَمراً وخالداً ، ولا يجوز أنْ تقول : ضرب زيدٌ عمراً خالداً إلاّ في الشعر ، وإذا جاء في الشعر كان على حذف حرف العطف . فإذا تبيَّن ما ذكرته في ضَرَبَكَ فيجب أنْ يكون فيما شُبِّهَ به ، فتقول : كان زيدٌ منطلقاً ، ولا يجوز أنْ تأتيَ بخبرٍ آخر إلاّ أنْ يكونَ بدلا أو معطوفاً ، فتقول : كان زيدٌ منطلقاً وضاحكاً ، ومتى جاء بغير حرف عطف ، فهو على

---

(١) في الأصل : « أن يكون الخبر متعلقاً بجالس » ، والصواب ما أثبته بدليل قول المصنف «وجميع ما تقدم في الظرف يجري في المجرور» والذي تقدم في الظرف قوله : « فأما الوجهان اللذان لا خلاف فيهما : فأن تجعل الظرف خبراً لكان ، ويكون تقدير المنصوب حالاً . . . . وأن تجعل الاسم المنصوب خبراً لكان ، ويكون الظرف من صلته » .

(٢) سورة البقرة آية ٦٥ .

(٣) الخصائص ٢/١٥٨ .

(٤) في الأصل : « لضارب » .

[١٦٩] تقديره ، كما كان ذلك في ضربَ ، ولا يَبْعُد أن يكون حذف حرف العطف / في كان وأخواتها ، أقوى من حذف حرف العطف في ضرب ، لأنّ الاتساع في كان إنّما كان لأصل الشَبَه بـ (ضرب) ، ولا يقوى المشبه قوة المشبه به ، ولأنّ كان داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، والمبتدأ يكون له خبران . ومثال البَدَلِ أنْ تقول : كان زيد خارجاً مسروراً ، فسرور بدل من خارج ، لأنّ المعنى واحد ، ويمكن أنْ يكون على هذا قوله تعالى : ﴿ كونـوا قِردةً خاسئينَ ﴾ [١] ، والذي يقوى عندي أنّ كان لا يكون لها خبران ، ومتى جاء لها خبران ، فيقدر حذف حرف العطف ، كما يقدر في (ضرب) [٢] ، وحذف حرف العطف لا يكون في المفردات إلّا في الشعر ، ويكونُ في الجمل . قال :

١٥٨ ـ كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مما   يَغْرِس الوُدَّ في فؤادِ الكـريمِ [٣]

وعلى هذا قول الشماخ :

١٥٩ ـ وتشكو بعين ما أكل ركابُها   وقيل المنادي أصبَحَ القوم أَدْلِجي [٤]

---

(١) البقرة آية ٦٥ ، وفي الأصل : « قرة » .

(٢) لخص ابن الفخار في شرح الجمل ص ٩٣ الأوجة الثلاثة التي ذكرها ثم قال : بعد أن ذكر مذهب ابن جنى : « ومنع ذلك الأستاذ أبو الحسين ، لأن كان مشبهة بنحو ضرب ، ولا ينصب مفعولين إلا بالتشريك ، فالمشبه لا يقوى ألا (كذا) ينصب خبرين الا بالتشريك ، ولا يكون المشبَّه أقوى من المشبّه به أبداً ، وتعلق ابن جنى بأن كان دخلت على مبتدأ له خبران في معنى خبر واحد ، فوجب أن تعمل فيما دخلت عليه ، وهو قول جيد ، وإلا فيلزم ألاَّ تدخل على نحو قولهم : هذا حلو حامض ، ولا يمنع ذلك أحد ، فإذا جوزنا دخولها عليه ، فإما أن تعمل فيهما معاً فيتعين مذهب ابن جني ، وإمَّا أن تعمل في أحدهما دون الآخر وهو باطل قطعاً ، فتأمل ذلك » وانظر إصلاح الخلل ص ١٤٩ ، فقد نسب ما ذهب إليه المصنف إلى ابن درستويه وجماعة ، وذكر حجة المانع والمجيز .

(٣) لم أقف له على نسبة ، وانظره في الخصائص ١/٢٩٠ ، ٢/٢٨٠ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٩ ، أمالي السهيلي ص ١٠٢ ، ضرائر الشعر ص ١٦١ ، البحر المحيط ٢/٣٨٥ ، همع الهوامع ٥/٢٧٤ .

(٤) ديوانه ص ٧٧ ، التهذيب ٤/٢٦٨ ، وأورد محقق الديوان ص ١٠٠ عدداً من المصادر التي ورد فيها البيت فراجعه .

المعنى: أصبحَ القومُ وأدلْجي، لأنّ الادلاجَ السيـرُ في أول الليل فكيف يَصحْ أنْ يقال: أصبحتم أدلجـوا، وإنّما يقـال: أصبحتُمْ أَوِّبُوا التأويبُ: سيرُ النَّهارِ كله[1].

وقوله: (فإنْ جئت بَعْدَ المرفوع بخبرٍ نصبتَهُ، وكان الخافض صلةً له)[2] يظهر منه أنّ النصبَ في قولك: كانَ في الدار زيدٌ جالساً، على الخبر أحسن، وليس الأمر كذلك، لأنك إذا جعلته خبراً فقد أوليتَ كان ما ليس باسم لها ولا خبر، وهذا، وإنْ جازَ لأنَّ العرب اتسعت في الظروف ما لم تتسع في غيرها، (لكن)[3]، أنْ يَليها اسمها وخبرها أولى؛ لأنَّ الاتساع خروج عن القياس ومهما قُدِرَ على ألاّ يدخُلَ فيه فهو أُولى، ولأنك قدمت المعمولَ على العاملِ، واتيان العامل قبل المعمول[4] بلا شك أولى، ما لم يكن هناك مُوجبٌ للتقديم من اعتناءٍ وغير ذلك.

فهذان أمران يقويان[5] أنْ يكون (في الدار) هـو الخبر ويكـون (جالس) حالاً، والعامل ما [في][6] (في الدار) من الاستقرار، ولعل أبا القاسم أخذ هذا الوجه، لأنه المطرد في كل ظرف وفي كل مجرور، لأنّ جعل المجرور خبراً إنّما يكون إذا كان المجرور تاماً، وإذا لم يكن تاماً فليس فيه إلاّ الوجه الذي ذكر، وهو أن تجعله من صلةِ الخبر، ويكونُ قد قُدِّمَ على جهة الاتساع، وقد بيَّنْتُ ذلك كله مكملاً.

---

(١) في التهذيب ١٥/٦٠٨، : « والتأويب في كلام العرب: مسير النهار كله إلى الليل » وانظر اللسان « أوب »، التاج « أوب » ٢/٣٧.

(٢) الجمل ص ٥٥.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: « واتيان المعمول قبل العامل ».

(٥) في الأصل: يقوي بالافراد.

(٦) تكملة يتم بها الكلام.

قوله : (كانَ زيدٌ أبوهُ منطلقٌ) [1] .

إعلم أنّ الأب هنا لا يجوز إلاّ أنْ يكون مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملة خبر كان ، ولا يجوزُ غير ذلك ، لأنّ الأب لا يَصِحُ أنْ يكون بدلاً من زيد إلاّ أنْ تجعله بدل نسيان ، فيكون في منطلق النصبُ لا غير ، كما تقول : كان زيدٌ عمرو منطلقاً ، وكان محمدٌ خالدٌ ضاحكاً ، أردتَ أنْ تقول : كان خالدٌ ضاحكاً فنسيت ، فقلت : كان محمدٌ ، ثم أبدلت خالداً منه ، وهذا كما تقول : مررت برجل حمار ، أردت أن تقول : مررت بحمارٍ فغَلِطتَ ، فقلتَ : مررتُ برجلٍ ، ثمّ أبدلتَ الحمار منه ، وكذلك إذا قلت : كانَ زيدٌ ، على جهة النسيان ، فلما قطعت بزيدٍ تذكـرت أنّ المنطلق أبوه ، فجئتَ به لزوال ذلك ، فليس لك في منطلق على هذا الوجه إلاّ النصب .

وكذلك : كانَ زيدٌ أخوهُ ضاحكاً ، تنصبُ الضاحكَ إذا جئتَ به على جهة النسيان ، فإن لم تأتِ به على جهة النسيان ، فليس لك في الأخ إلاّ الرفعَ بالابتداء ، ويكون ما بعده خبره ، وتكون الجملةُ خبراً لكان ، فتقول : كان زيدٌ منطلق أبوه ، وأمّا إذا قلت : كان زيدٌ منطلقاً أبـوه ، ونصبت منطلقاً ، فليس التقديمُ من تأخيرٍ ، وإنّما يكون ذلك إذا أخبرت عن زيد بانطلاق أبيه ، ويكون (أبوه) على هذا مرفوعاً بأنّهُ فاعلُ بـ (منطلق) ، ويلزم عن هذا ألاّ يُثنى ولا يجمع ، لأنه يتنزل منزلة الفعل ، والفعل إذا رَفع الظاهِرَ فإنّه يبقى على حالةٍ واحدةٍ فتقولُ : قامَ الزيدانِ ، وقامَ الزيدونَ في الاختيار ، ويجوزُ : قاما الزيدان، وقاموا الزيدونَ وعلى هذا جاء :

* يَعْصِرْنَ [2] السَليطَ أقارِبُهُ * [٢٩]

وقولُهُم : أكلوني البراغيث . وهذا بلا شـك لم يقله النحويون إلاّ

---

(١) الجمل ص ٥٥ .

(٢) في الأصل : «ويعصرن» باقحام الواو .

بالسماع من العرب ، وليس بمثال وَضَعُوهُ ، إذ لو كان / كذلك لوضعوه على [١٧٠] القياس ، فقالوا : أكلتني البراغيث ، لأنّ الواو لا تكون إلّا للمذكر العاقل ، والبراغيث ليست كذلك .

فإن قلت : يكون بمنزلة قوله تعالى : ﴿ ادخُلُوا مساكِنَكُمْ ﴾ [١] ، والواو ضمير النمل ، والنمل لا تعقل .

قلت : إنّما جاء (ادخلوا) لأنه سبحانه وصفها بصفة من يعقل لأن الكلام لا يكون إلّا من عاقل ، وليس الأكلُ كذلك ، يكون من عاقل وغير عاقل .

وعلى هذا يجوز أن تُثَنِّيَ منطلقاً وتجمعه ، فتقول : كانَ الزيدان مُنطَلقينِ أبواهُما، وكان الزيدونَ مُنطَلِقينَ آباؤهم، وهي لغةٌ قليلة. فقول أبي القاسم: (فإنْ قدَّمْتَ الخَبَر) [٢] يريد ما يصلح أن يكون خبراً إنْ أخرته ـ وكثيراً ما يفعل هذا، وقد مضى منه بعض ، ومنه ما سيأتي ـ فلو قلت : كان زيد أبوه حسن ، ثم قدمت حسنا على الأب جاز لك فيه وجهان كما كان لك وجهان في قولك : كان زيدٌ منطلقٌ أبوه :

* الرفعُ : على أنّهُ خبرٌ مقدمٌ ، ويُثنى ويُجمع ، فتقول : كان الزيدانِ أبواهما حَسَنانِ، وكان الزيدون آباؤهم حسانٌ ، وكان الزيدون آباؤهم حسان [٣] .

* والنصب على ما ذكرتُهُ ، فتقولُ : كان زيدٌ حسناً أبوه ، ولا يثنى ولا يجمع جمعَ السلامة في الاختيار ، وأمّا جمعُ التكسير فيجوز ، وهو أحسنُ من الافراد ، فتقول : كان الزيدونَ حساناً آباؤهم ، ولا يكون ذلك في منطلقٌ ،

---

(١) سورة النحل آية ١٨ .

(٢) الجمل ص ٥٥ .

(٣) هكذا في الأصل ، ووجه الكلام أن يقول : « كان الزيدان حسنان أبواهما . . . حسنون آباؤهم . . . حسان آباؤهم».

لا يجمع جمع التكسير ، وكذلك تقول : كان الزيدون حُمراً ثيابهم ، وإنّما الذي لا يحسن أنْ يجمع بالواو والنون أو بالألف والتاء ، فلا يَحسُنُ أنْ تقول : كان الزيدونَ كريماتٍ جداتُهم ، ولا تقولُ هذا إلّا على من قال : (أكلوني البراغيث) ، وسيعود الكلام في هذا في باب الصفات .

والاختيار إذا تَقَدَّم (حسنٌ ومنطلقٌ) وما جرى مجراهما أنْ ينصبن على أنهنَّ أخبارٌ لكان ، لأن العامل المتقدم أقوى من العامل المتأخر ، ولأن الصفة إذا اعتمدَتْ وجاء بعدها ما تطلبه من جهة المعنى أو تعمل [1] فيه ، فالاختيار أنْ تعملَ فيه ولا تقطع عنه ، ومنطلقٌ (وَحَسَنٌ) [2] وما جرى مجراهما طالبان الأب وما أشبَهَـهُ من جهة المعنى ، فيجب أنْ يعملا فيه ولا يكونُ بدلاً [3] ، [ومثل] [4] هذا قوله سبحانه : ﴿ فإنَّهُ آثمٌ قلبُهُ ﴾ [5] .

الاختيار أنْ يكون (آثم)خبراً لأنَّ ، و (قلبُهُ) فاعلٌ به ، ويجوز أن يكونَ (آثمٌ) خبراً مقدماً ، (قلبُهُ) مبتدأ ، والجملة خبر إنَّ .

ولا يجوز في قولك : كانَ زيدٌ منطلقٌ أبوهُ ، أنْ يكونَ (منطلقٌ) خبراً والأب فاعل به وسد مسد الخبر ، والجملة خبر كان على مـذهب أبي الحسن ، لأنَّ أبا الحسن لا أذكُرُه أجازَ هذا النوع ، إلّا إذا قلتَ : منطلقٌ زيد [6] ، وأمّا إذا تقدمت (كان) فلا يُجيز ذلك ، لأن (كان) عامل لفظي ، والابتداء عامل معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي .

ويجوزُ في قولك : كان زيد منطلقٌ أبوهُ ، وجهٌ آخر ، وهو أنْ تجعلَ

---

(١) في الأصل : « يطلبه . . . يعمل فيه » بالياء المثناة التحتية فيهما .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في الأصل : « أن يعملا فيهما بدلاً » ولعل الصواب ما أثبته استئناساً بما تقدم ص ٦٩٠ .

(٤) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٥) سورة البقرة آية ٨٣ .

(٦) انظر ص ٥٧٨ .

في كان ضمير الأمر والشأن ، فإذا فعلت ذلك توجه لك فيما بعد (كان) وجهان :

أحدهما : أنْ يكونَ (زيد) مبتدأ ، و (منطلق) خبر عنه ، و (أبوه) رفع به ، ولا يثنى (منطلق) على هذا ، ولا يُجمع في الأعراف ويجوز على لغةِ (أكلوني البراغيث) .

الثاني : أنْ يكون (زيدٌ) مبتدأ ، و (منطلقٌ) خبر مقدم ، و (أبـوه) مبتدأ ، والجملة خبر عن زيد ، والضميرُ العائدُ عليه المضاف إليه الأب وفي (منـطلق) ضمير يعـود إلى الأب ، والجملة خبر كـان ، وتثنى وتجمع (منطلقاً) على هذا ، لأنه لم يَرفع الظاهرُ ، ويجوزُ أنْ تقولَ : كانت زيدٌ منطلقٌ أبوه [(١)] ، وتجعل في كانت ضمير القصة ، وليس ذلك بالأكثر ، والأكثر أنْ تأتي بضمير الأمر والشأنِ مع المُذَّكر ، وتأتي بضمير القصة مع المؤنث . وقد جاء مخالفاً ، وليس بالكثير ، قالوا : إنّه أَمَةُ اللّهِ ذاهبةٌ [(٢)] ، وقرأ ابن عامر : ﴿ أو لم تكنْ لَهُم آيةُ أنْ يَعْلَمَهُ ﴾ [(٣)] ففي (تكن) ، ضمير القصة ، و (أنْ يَعْلَمَهُ) مذكر . وسيأتي الكلام في ضمير الأمر والشأن في آخر هذا الباب مستوفى [(٤)] .

قولُهُ : (وإذا جئْتَ بعد اسم كان باسمٍ ، وهو بعضُ الأول ، كان لك فيه وجهان : إنْ شئت أبدلته ونصبت الخبر ، وإنْ شئت رفعته بالابتداء ، وجعلت ما بعده خبره) [(٥)] .

---

(١) في الأصل : زيداً منطلقاً أبوه . والصـواب ما أثبت .

(٢) أنظر الكتاب ١٤٧/١ .

(٣) سورة الشعراء آية ١٩٧ ، بالتاء المثناة الفوقية في (تكن) ، ورفع (آية) ، وقراءة سائر السبعة بالياء المثناة التحتية ، ونصب (آية) / انظر السبعة ص ٢٧٣ ، حجة القراءات ص ٥٢١ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٥٢/٢ .

(٤) أنظر ص ٧٤٤ فما بعدها.

(٥) الجمل ص ٥٤ ، وفيه (هو بعض) من غير واو ، وكذا في الخطيتين .

[١٧١] اعلم أنك إذا جئت بعد اسم كان باسم ، وليس / خبراً لها ، فإنه يكون على ثلاثة أوجه :

أحدهـا : أنْ يكون بدل شيءٍ من شيءٍ ، وهما لعينٍ واحدةٍ ، أو يكونَ بدل إضرابٍ ، فإنْ كان واحداً منهما لم يجز لك في الثالث إلّا النصب ، وذلك نحو قولك : كانَ زيدٌ أخوكَ ذاهباً ، إذا كانَ الأخ هو زيدٌ ، فإنْ كان الأخُ غير زيد، كان بدل إضراب، ويكون على جهة النسيان، ويكون على جهة الغلط، ولا يجوز الرفع في ذاهب، لأنه لا رافع له إلّا أنْ تجعل في كان ضمير الأمر والشأن، فترفع الذاهب فتقول: كان زيدٌ أخوكَ كما تقول: كانَ زيدٌ ذاهبٌ. قال:

١٦٠ ـ إذا متُّ كان النّاسُ صِنفان شامتٌ
وآخرُ مُثْنٍ بالـذي كنتُ أصنَعُ[١]

وسيأتي الكلام في هذا كلِهِ في آخرِ الباب مستوفى [٢] .

الثاني : أنْ يكون بدل بعض من كل ، أو بدل اشتمال ، فيجوزُ في الثالث من هذين القسمين الرفعُ والنصبُ ، والرفع أحسن ، فإن رفعت كان

---

(١) البيت للعجير السلولي (عمير بن عبدالله ، والعجير لقبه / شاعر مقل من شعراء الدولة الاموية ، جمع شعره الاستاذ محمد نائيف الدليمي ، ونشره في العدد الأول من المجلد الثامن من مجلة المورد العراقية / انظر ترجمته في معجم الشعراء ص ٥٣ ، الأغاني ١٣/٥٨ ، خزانة الأدب ٢/٢٩٨ ، مقدمة شعره في العدد المشار إليه آنفاً من مجلة المورد ص ٢٠٧) .

انظر البيت في / شعره ـ المورد ٨/١/ ص ٢٢٥ ، الكتاب ١/٧١ شرح أبياته لابن السيرافي ١/١٤٤ ، فرحة الأديب ص ١١٨ ، النوادر ص ١٥٦ ، الجمل ص ٦٣ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٤ ، الحلل ص ٦٤ ، الفصول والجمل ص ٨٨ ، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٥٤ ، الافصاح للفارقي ص ٦٣ ، ٢٨١ ، ٣٢٤ ، أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٩ ، شرح المفصل ١/٥٧٧ ، ٣/١١٦ ، ٧/١٠٠ ، همع الهوامع ١/٢٣٥ ، ٢/٦٤ .

(٢) أنظر ص ٧٤٤ فما بعدها .

الثاني مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملةُ خبرُ كان ، وإنْ نصبت كان الثاني بدل اشتمال أو بدل بعض من كل ، وكان الثالث خبر كان ، فمثال بدل البعض من الكل قولك : كانَ زيدٌ وجُهُهُ حَسَنٌ ، ومثال الاشتمال قولك : كان زيدٌ مالُهُ كثيرٌ إنْ جعلتَ الوجْهَ والمال بدلينِ نصبتَ حسناً ، وإن جعلتهما مبتدأين رفعتَ حَسَناً ، وإنّما كان الرفعُ على الابتداء في الوجهِ والمالِ ؛ لأنك إذا جعلتَهُما بدلين كانا على تقدير تكرار العامل ، وإذا جعلتهما مبتدأين فليسا على تقدير وحذفٍ ، والكلام بلا تقدير أولى من كلام بمحذوف وتقدير ، وهذا كُلُّهُ ما لم تجعل في كان ضمير الأمر والشأن ، فإنْ جعلت في كان ضمير الأمر والشأن لم يكن في (حسن) ولا (كثير) إلّا الرفعُ ، جعلتَ الوجْهَ والمالَ بدلين أو مبتدأين ، على حَسَبِ ما تقدَّم في الأول .

وقوله : (وكذلكَ إنْ كان الثاني ممّا يشتَمِلُ عليه المعنى جرى في البدل والقطع هذا المجرى)[1] .

ثم ذكر « كان زيدٌ مالُهُ كثيرٌ »[2] دليل على أنّ الاشتمال عنده لا يشترط فيه أنْ يكون بالمصدر من الاسم ، بل يكون بالاسم من الاسم وبالمصدر من الاسم . ولا أعلمُ في هذا خلافاً ، وقد (مضى)[3] الكلام في بدل الاشتمال[4] .

الثالث : أنْ يكونَ ما لا يَصِحُ فيه بدلٌ من الأبدال الأربعة ، فهذا لا يصح فيه إلّا الرفعُ بالابتداء ، وإذا كان مرفوعاً بالابتداء ، فلا بد فيما بعده أنْ يكون مرفوعاً على أنّهُ خبر المبتدأ ، والجملة خبر كان ، ومثال ذلك : كان

---

(١) الجمل ص ٥٦ .
(٢) المصدر نفسه ص ٥٦.
(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام.
(٤) انظر ما تقدم ص ٣٩٠.

زيدٌ أبوه منطلقٌ ، لا يجوز في منطلق إلاّ الرفع ، وقد مضى الكلامُ في هذا [١] .

فإنْ قلتَ : وَلِمَ لا يكون (أبوه) بدلاً من زيدٍ بدل اشتمال ، ويكون بمنزلة : كان زيدٌ مالُهُ كثيراً.

قُلْتُ : بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل لا يصح في كل شيء ، ألا ترى أنك تقول : قُطِعَ زيدٌ يَدُهُ ، لأنك تقولُ : قُطِعَ زيدٌ ، وأنتَ تُريدُ يَدَهُ ، ولا يجوز أنْ تقولَ : قَطَعَ زيدٌ رأسُهُ ، لأنك لا تقولُ : قُطِعَ زيدٌ وَتَسْكُت إذا قُطِعَ رأسُهُ ، وإنّما يقالُ في هذا : قُتِلَ زيدٌ ، وتقولُ : فُتِحت الدارُ أبوابُها ، لأنك تقول : فُتِحَتِ الدَّارُ ، إذا فُتِحت أبوابُها قال الله تعالى : ﴿ وفُتِحت السماءُ فكانتْ أبواباً ﴾ [٢] . وكذلك تقول : كَثُرَ زَيدٌ ، إذا كَثُرَ مالُهُ ،ولا تقول : انطلق زيد إذا انطلق أبوهُ ، فاضبط هذا وتَفَطَّن له فإنّه الذي يُعتَبَرُ به ما يصِحُّ فيه بدل البعض من الكل ، وما يصح فيه بدل الاشتمال ، وما لا يصح ، ألا ترى أنّ اليدَ والرأس عضوان من الشخص ، وقد تبين لك الفرق بينهما . وترجع في صحة هذا الى ما ذكرتُهُ وقررته .

ثم أتى بقول الشاعر :

١٦١ ـ فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحدٍ ولكنَّه بُنْيانُ قومٍ تَهَدَّمـا [٣]

(هُلْكُهُ) يجوز فيه أنْ يكونَ بدلَ اشتمال ، فيجوز لك في هلك [٤]

---

(١) انظر ما تقدم ص ٦٩٢.

(٢) سورة النبأ آية ١٩.

(٣) الجمل ص ٥٦ ، والبيت لعبدة بن الطبيب السعدي التميمي ـ والطبيب لقب أبيه ، واسمه يزيد ـ (شاعر مخضرم مقل مجيد . أسود من لصوص الرباب أدرك الاسلام فأسلم ، وشارك في فتوحات فارس) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٧٣١ ، الأغاني ٢١/٢٤ ـ ٢٨ ، اللآلىء ١/٦٩) وهو من قصيدة رثى بها قيس بن عاصم المنقري (رضي الله عنه) / انظره في الكتاب ١/١٥٦ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٧٩٢ ، شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٢ ، الحلل ص ٤٣ ، الفصول والجمل ص ٧٨ ، شرح المفصل ٣/٦٥ ، ٨/٥٥ .

(٤) في الأصل : فيه ، والصواب ما أثبت .

وجهان : [الرفعُ والنصبُ] (١) ، والرفع بالابتداء أحسنُ لما ذكرتُه .

وقوله : (تهدما) فعلٌ ماضٍ في موضع الصفة للبنيـانِ.

قوله : (فإذا تقدمَ اسمُ كانَ عليها رُفِعَ بالابتداءِ ، وصارتْ (كان) خَبَره ، وآسْتَتَرَ اِسمُها فيها) (٢) .

قد تَقَدَّم أنَّ كانَ تَدْخُلُ على المبتدأ والخبر : تَرْفع المُبْتَدأ تشبيهاً بالفاعل ، وتَنْصِبُ الخبرَ تَشْبيهاً بالمَفْعولِ ، وقَدْ تَقَدَّمَ أن الفاعِلَ إذا تَقَدَّم ارتَفَعَ بالابتداءِ ، فاسْمُ كانَ إذا تَقَدَّمَ ارتَفَعَ بالابتداءِ ، وفي هذه العبارة مسامحةٌ ، ومعناه على حَسَبِ ما / ذكرتُ لك . وهذه العبارةُ لأبي القاسم [١٧٢] وتوجدُ في كلامِه كثيراً ، وهي نحوُ قوله : « وإذا تقدمَ نعتُ النكرة عليها نُصبَ على الحالِ » (٣) وقدْ مَضىٰ أن هذه مسامحَةٌ (٤) ، ونحو قوله أيضاً : « إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفعَ بالابتداءِ » (٥) يُريدُ : ما يَصِحُ أن يكونَ مَفْعُولاً لولا الضمير وكذلك قولُه في بابِ الجزاءِ : « وإذا دخَلَ علىٰ الاسمِ الذي يجازىٰ بهِ عاملٌ غيرَ الابتداءِ والفعل المجازىٰ بهِ بطل الجزاءُ وارتفعَ الفعِلُ المجازىٰ بهِ » (٦) . لا يَصِحُ أن يتقدَمهُ عامِلٌ لفظي غيرُ حروفِ الجزاءِ ، وإنما يُريدُ : إذا دَخَلَ علىٰ الاسمِ الذي يَصِحُ أن يجازىٰ بهِ ، فاضْبطَهْا ، فإن من النحويينَ من لَمْ يَتَفَطن لهذهِ العبارةِ وَرَدّ على أبي القاسم ولا شَكَ أنها عبارةٌ صحيحة ، لكن فيها مسامَحة .

قوله : (واستَتَر اسمُها فيها) .

---

(١) تكملة بها يتم الكلام .

(٢) في الجمل المطبوع ص ٥٧ « واستقر اسمها » وكذا في (س) ، وجاءت العبارة في (ج) . كما أوردها المصنف .

(٣) الجمل ص ٢٧ .

(٤) انظر ص ٣١٤.

(٥) الجمل ص ٥١ .

(٦) المصدر نفسه ص ٢٥١ .

هذا علىٰ حَسَبِ ما تَقَدمَ في الفاعل ، فيَجبُ أن يَظْهَرَ في التثنيةِ والجمعِ كما يَظْهرُ في التثنيةِ والجمع في الفاعلِ ، فتقول: الزَّيْدَانِ كانا قائمَين، والزيدُون كانوا قائمِينَ، كما تقول: الزيدان ذَهبا والزيدُون ذهبُوا، فإذا قلتَ: زيد كانَ أبوهُ منطلقٌ، فيجوزُ لك فيه وجهانِ:

أحدهما: أن تنصبَ منطلقاً، ولا تجعلُ في كان ضميراً، ويكونُ الأبُ اسم كانَ، والجملة خَبَرُ كانَ، والضميرُ العائدُ علىٰ زيدٍ الهاءُ المضاف[1] إليها الأبُ.

الثاني : أن ترفعَ المنطلِقَ ، فإذا رفعتَ المنطلِقَ ، توجَهَ لـكَ في (كان) ثلاثةُ أوجه :

أحدهـا : ألّا تجعل في كان ضميراً ، وتكون (كان) ملغاةً كما تقولُ : زيدٌ كان منطلقٌ قالَ :

١٦٢ ـ * إنّ الرَّزيةَ كان يومُ ذؤابِ * [2]

فـ (يـومُ ذؤاب) خبرُ إنَّ ، وكان ملغاةٌ ـ على حَسَبِ ما تقدم في ظَنَنْتَ ـ[3] وسيأتي الكلام في كان الملغاة وأنّها لا ترفَعُ ولا تنصِبُ [4] . الثاني : أنْ تَجعلَ في كان ضميراً يعودُ إلى زيدٍ ، والتقدير : زيدٌ كان هو أبوهُ

---

(١) في الأصل : «المضافة».

(٢) صدره ـ كما سيذكر المؤلف بعد ـ :

* ولقد علمت على التجلد والأسى *

وهو لربيعة بن عبيد الأسدي ـ شاعر جاهلي ـ من قصيدة يرثي فيها ابنه ذؤابـاً منها أبيات في الحماسة برواية الجواليقي ص ٢٣٦ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٨٤٣/٢ ، شرحها للتبريزي ٣٢٢/٢ ، وليس فيها الشاهد ، وهو مع أبيات من القصيدة ذاتها في الأمالي ٧٣/٢ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨ .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٧٣٨ .

منطلقٌ ، ويكونُ الضميرُ من قولك (أبوه) عائداً على الضمير الذي في كان ، لأنّ الجملةَ من (أبوهُ منطلقٌ) خبرُ كان ، ولا بد في الخبر إذا كان جُملةً من ضمير يعود إلى اسم كان ، ويكون الضمير العائد على زيدٍ هو المسْتَتِرْ في كان ، لأنّ كان واسمها وخبرها في موضع خَبرِ زيد .

الثالث : أنْ تجعل في كان ضميرَ الأمرِ والشأن ، وتكونُ الجملةُ من قولك (أبوهُ منطلقٌ) خبراً لكان ، والجُملةُ من كان واسمها وخبرها خبرُ عن زيدٍ ، ويكون الضميرُ العائدُ إلى زيد الضمير المضاف إليه الأبُ ، لأنَّ ضميرَ الأمرِ والشأنِ لا يعودُ إليه من خبره ضميرٌ على حَسَبِ ما يتبيَّن في آخر هذا الباب [1] . ويتبيَّنُ لك الفَرْقُ في هاتينِ المسألتينِ في التثنيةِ والجمع ، فتقولُ في تثنيةِ (زيدٌ كان أبوهُ منطلقٌ) وفي كان ضمير يعود إلى زيدٍ : الزيدان كانا أبواهما منطلقانِ، وفي الجَمع: الزيدون كانوا آباؤهم منطلقونَ، وتقولُ في تثنيةِ هذه المسألةِ، وفيها الأمر والشأن: الزيدانِ كان أبواهما منطلقانِ، وفي الجميع: الزيدونَ كان آباؤهم منطلقونَ، لأنّ ضميرَ الأمر والشأنِ لا يُثنى ولا يُجْمَع ، وكذلك تقول في تثنيةِ هذه المسألة وجمعها إذا جعلتَ كان زائدةً ، لأنّ (كان) الزائدةَ ليس فيها ضميرٌ فتُثنى وتجمع ، وقد ذكرتُ هذا كله ، وفي الخبر : « كل مولودٍ يُولدُ على الفِطرةِ حتى يكونَ أبواه هما اللذانِ يهودانهِ أو ينصرانه أو يمجسانه » [2] . يجوز لك نصب

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٧٥٠ فما بعدها.

(٢) هذا من حديث شريف رواه البخاري في صحيحه ٩٧/٢ « كتاب الجنائز / باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه » بلفظ : « ما من مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » ، وكذا في ٦/٢ « كتاب التفسير - سورة الروم » ، ٢١١/٧ « كتاب القدر / باب الله أعلم بما كانوا عاملين ، وهذه الرواية هي المشهورة في الحديث ، ولا شاهد فيه عليها. ورواه الإمام أحمد في مسنده (٣٤٦/٢ «مسند أبي هريرة» ما من مولود يولد إلا يولد على الفطرة حتى يكون أبواه اللذان يهودانه . . . » وانظر المصدر نفسه ٣١٥/٢ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٩/١٦-٢١٠ « باب معنى كل مولود يولد على الفطرة » . وانظر أيضاً الكتاب ٢٩٣/٢ ، الإيضاح ١٠١/١ ، التبصرة للصيمري ٥١٤/١ .

اللذينِ ، ورفع اللذينِ ، فإنْ نصبتَ اللذين كان (أبواه) اسم يكون ، و(اللذان) خبر ليكون ، و(هما) فصل مثل قوله تعالى : ﴿ ولكنْ كانوا هُمُ الظالمين ﴾ (١) .

وسيأتي الكلام في الفصلِ في بابه مستوفى . فإنْ رفعتَ (اللَّذَين) جازَ لك ثلاثةُ أوجه :

أحدُها : ألا تجعلَ في (يكونُ) ضميراً يعودُ إلى المبتدأ وهو « كل مولودٍ يولَد » .

(الثاني : أن تجعل في (يكون) ضميراً) (٢) .

الثالث : أن تجعل في (يكون) ضمير الأمر والشأن .

فإن لم تجعل في (يكون) ضميراً جعلت (أبواه) اسمَ كان و (هما) مبتدأ ، واللذين خبرها ، والجملةُ خبر يكون ، والضميرُ العائد إلى الأبوين هو (هما) ، ويكونُ بمنزلةِ قراءةِ من قرأ : ﴿ ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ (٣) فـ (هم) مبتدأ ، و (الظالمون) خبرٌ ، والجملةُ خبر كان و (هم) هو الضميرُ العائدُ إلى اسم كان ، فإن جعلتَ في كان ضميراً (٤) يعودُ / إلى كلِّ مولود (٥) توجه لك في (هما) وجهان : أحدهما : أن يكون فصلاً ، واللذانِ خبرُ (أبواه) ، و (أبواه) مبتدأ والجملةُ خبرُ يكون ، ويكونُ الضمير من (أبواه) عائداً على اسم يكون ، وهو ضمير (كلِّ مولودٍ) ، وأُضمر مفرداً مراعاةً للفظ ، ولو عاد على المعنى ، لكان جمعاً . ونظيرُ هذا قولُه تعالى : [١٧

(١) سورة الزخرف آية ٨٦ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المتن وعلقه الناسخ في الحاشية .

(٣) في معاني القرآن للفراء ٣/٣٧ «ومن جعلها اسماً رفع، وهي في قراءة عبدالله (ولكن كانوا هم الظالمون)» وفي الأصل «الظالمين».

(٤) تكررت كلمة « ضمير » في الأصل .

(٥) في الأصل : « الى زيد » والصواب ما أثبت .

﴿ انْ كلُّ مَنْ في السمٰواتِ والأرضِ إلا آتي الرحمنَ عبدا ﴾ [1] ، لأن لفظ (كلُّ) مفردٌ وقال تعالى : ﴿ وكلٌ أَتَوه داخِرين ﴾ [2] فعاد الضمير على معنى كل . الثّاني : أن يكون (أبواه) مبتدأ ، و (هما) مبتدأً ثانٍ ، واللذان خبر (هما) ، والجملة خبرُ (أبواه) ، و(أبواه) وخبرُه خبرُ يكون ويكون الضميرُ العائدُ على أبويه هو (هما) ، والضميرُ العائد إلى اسم يكون هو المضاف إليه الأبوان ، وإن جعلت في يكون ضمير الأمر والشأن توجه لـك أيضاً في (هما) وجهانِ : الابتداءُ والفصلُ ، على حَسَبِ ما تقدَّم . وخبرُ (كل مولود) ، على الفطرة ، و (يولد) صفةٌ مؤكدةٌ كما قال تعالى : ﴿ وما مِنْ دابّةٍ في الأرضِ ، ولا طائرٌ يطيرُ بجناحيه الا أممٌ أمثالُكم ﴾ [3] ، ويكون (على الفطرة) متعلقٌ بمحذوف تقديرُه ، كلُّ مولود كائنٌ على الفطرةِ أو ثابتٌ ، أو ما أشبه ذلك ، ولا ينبغي أن تجعلَ (يولد) هو الخبرَ ، ويكون (على الفطرة) متعلقاً بـ (يولد) ، لأنك إن فعلتَ ذلك بقيتْ (حتى) لا متعلّق لها إلا أن تقدر : ويبقى على الفطرة حتى يكون أبواه ، وهذا تكلف ، والصفةُ مؤكَّدةً كثيرةٌ في القرآنِ وفي كلام العرب .

وأتى أبو علي بقول حبيب : [4]

١٦٣ ـ مَنْ كان مَرْعى عزمِهِ وهمومِهِ   روضُ الأماني لم يزل مهـزولاً [5]

---

(١) سورة مريم آية ٩٣ .

(٢) سورة النحل آية ٨٧ .

(٣) سورة الأنعام آية ٣٨ .

(٤) هو أبو تمام : حبيب بن أوس الطائي الشاعر العباسي المشهور .

(٥) الإيضاح ص ١٠٢ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ٢١ ، المصباح ١/ ل ٣٥ ، والبيت في ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٦٧/٣ . وقد أخذ على أبي علي الفارسي استشهاده ببيت أبي تمام ، واعتذر عنه باعتذارات منها ما ذكره المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٣٦ ، من أنه أتى به « لأن النحويين لهم أن يضعوا أمثلة من عندهم لبيان ما تقرر عندهم من قوانين ، فرأى أن يأتي بهذا البيت عوضاً عن مثال من عنده استحساناً لمعناه ولفظه ، وكأنه قال : لو قلت من كان همه بطنه لم يزل ممقوتاً ، لجاز ذلك في (بطنه) الرفع والنصب » ومنها أن « عضد الدولة =

فاعلم أنه يجوز نصبُ (روضُ الأماني) ورفعُه ، فإذا نصبتَ (روض الأماني) فهو خبر كان ، و (مرعى عزمه) اسمُ كان ، والجملةُ خبر (من) ، والضمير العائد على (من) الهاء من قوله (مرعى عزمه) و (من) شرط ، وإذا كان الشرط مبتدأ فلا يكون خبرُه إلا جملةَ الشرط ، ولا حظَّ للمبتدأ في ذلك .

ويبطلُ قولُ من ذهب إلى أن خبرَ (من) قوله : لم يزل مهزولاً .

وكذلك يبطل قول من قال : إنَّ خبرَ (من) الشرطُ والجزاء ، ولا يصح من هذه الأقوال الثلاثة الا القولُ الأولُ ، لأمرين :

أحدهُما : لزومُ الضمير في الجملة الأولى .

والثاني : أن الشرطَ والجزاء لا يكونانِ إلا جملتين ، وسيأتي بيانُ هذا مكملاً في باب الشرط والجزاء .

فإن رفعتَ (روضَ الأماني) توجه لك أمران :

أحدُهما : أن يكون (روضُ) اسمَ كان ، و (مرعى) خبرٌ مقدم ، والجملةُ خبرُ (من) ، والضميرُ ما ذكرته قبل ، على حَسَب ما بيَّنته .

الثاني : أن يكون في كان ضميرٌ يعودُ إلى (مَنْ) وهو اسم كان ، و(مرعى عزمه) مبتدأ ، و (روضُ) خبر أو بالعكس ، والجملة خبر لكان ، والجملة من كان واسمِها وخبرِها خبر لـ (مَنْ) ويكون الضمير من قولِه (مرعى عزمه) عائداً على الضمير الذي في كان على حَسَبِ ما بيّنتُه فيما تقدّم .

وتقولُ : مَنْ كان أخاكَ ؟ ومَنْ كان أخوكَ [١] ؟ ، فإذا قلتَ : من كان

= كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً ، فلهذا استشهد به وفيات الأعيان ٢/٨١ ، وانظر ايضاح شواهد الايضاح ل ٢١ ، حواشي الايضاح ١/١٠٣ .

(١) انظر الكتاب ١/٥٠ ، الإيضاح ١/١٠٣ .

أخاك ؟ جعلتَ في كان ضميراً[1] يعودُ إلى (مَنْ) . وإذا قلتَ : من كان أخوكَ ؟ جعلت (مَنْ) خبراً مقدماً ، وعلى حسب هذا تُوجِّهُ كلَّ ما يأتي من هذا النوع ، ولو جعلت مكان (مَنْ) (أياً) ظهر الاعراب وتبين لك الفرق ، فتقول : أيُّهم كان أخاك ، وأيُّهم كان أخوك .

وسيأتي الكلام في إعرابِ (أي) ، وأن القياسَ كان البناءَ ، بعدُ .

قولُه : (اعلم أنه لا يلي كان وأخواتِها ما انتصبَ بغيرِها)[2] .

اعلم أنَّ كان يأتي بعدها اسمُها ، ويأتي بعدَها خبرُها ، ويأتي بعدَها معمولُ خبرها إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، فتقولُ : كان زيدٌ منطلقاً اليوم، فهذا قد وليها اسمُها، وتقول: كان منطلقاً اليومَ زيدٌ، فهذا وليها خبرُها. وتقول: كان اليومَ زيدٌ منطلقاً، فهذا قد وليَ كان فيه معمولُ خبرِها ، وكان ذلك ، لأن العربَ اتسعتْ في الظرفِ والمجرورِ ما لم تتسعْ في غيره ، وقد مضى من كلام أبي القاسمِ ما يقتضي جوازَ هذهِ المسائِل الثلاثِ[3] ، ولا خلاف في ذلك بين النحويين ، فإن أوليتَ كان وأخواتِها معمولَ خبرِها ، وليس بظرفٍ ولا مجرورٍ ، فهذه تنقسم قسمين :

أحدُهما : أن تُوقِع بعدَ المعمولِ الاسمَ ، وذلك أن تقول : كانَ طعامَك زيدٌ[4]/آكلا، فهذه المسألة لا تجوز باتفاقٍ من النحويين[5]، إلا [١٧٤] أنهم اختلفوا في التعليلِ ، فقال أبو علي : لأنك أوقعتَ (طعامَك) بين أجنبيين، لأنك أوقعته بينَ (كانَ) و(زيدٍ)، وليس معمولاً لواحدٍ منهما[6].

(١) في الأصل : « ضمير » .

(٢) الجمل ص ٥٧ .

(٣) أنظر ما تقدم ص ٦٨٨.

(٤) تكرر « زيد » في الأصل .

(٥) يريد نحاة البصرة أمّا الكوفيون فأجازوا ذلك / انظر الكتاب ١/ ٧٠ - ٧١ ، المقتضب ٤/ ١٠٦ - ١٠٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٣ ، شرح الكافية ، للرضى ٢/ ٣٩٩ ، التصريح ١/ ١٨٩ .

(٦) الايضاح ١/ ١٠٧ .

وقال سيبويه : لأنك أوليتَ (كان) ما ليس باسمٍ لها ولا خبرٍ [١] .

فإن جئت بعد المعمولِ بالخبرِ ، وجئت بعد ذلك بالاسمِ ، فقلتَ : كان طعامكَ آكلاً زيدٌ ، توجه لك الخلاف في المسألةِ ، فمن علل امتناعَ تلك بأنك أوقعت الطعامَ بين أجنبيينِ أجازَ هذه المسألةَ ، لأن الطعامَ ليس أجنبياً من آكل [٢] ، ومن علّل امتناع تلك بأنك أوليتَ (كان) ما ليسَ باسمٍ لها ولا خبر ، منع هذه ، لأنك أوليت ـ هنا ـ (كان). ما ليس باسمٍ لها ولا خبرٍ ، وهذه المسألةُ الخلافُ فيها مشهورٌ ، وقد ذكره [٣] ابن السِّيد في الحُلَلَ [٤] . فمن منع : كانَ طعامَك آكلاً زيدٌ ، راعى شَبَهَ (كان) بالفعلِ المتعدي إلى المفعولِ ، وأنت لا تقول : ضربَ الفرسَ راكبةً زيدٌ ، وأنت تريدُ : ضرب راكبةَ الفرس ، فتقول : ضرب زيد راكبةَ الفرس ، أي امرأة راكبةً الفرسَ ، ومن أجازها راعى الأصل ، فإنَّ (كان) إنّما تدخل على المبتدأ والخبر ، وأنت تقول : طعامَكَ آكلٌ زيدٌ ، بلا خلاف ، فَتدخُلُ كان على هذا ، فتقول : كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ ، ويلزم الذي يقول بهذا أنْ يجيز: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، لأنك تقول: طعامَك زيدٌ آكلٌ[٥]، فالأحسنُ في هذا المنع، وألّا يلي (كان) ما ليس باسمٍ لها ولا خبرٍ، إلّا أنْ يكون ظرفاً أو مجروراً، لاتساع العرب فيهما. وأما قول الشاعر.

---

(١) انظر الكتاب ٧٠/١ .

(٢) الايضاح ١٠٧/١ .

(٣) في الأصل : « ذكر » .

(٤) لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي كتابان أحدهما : « اصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل » .

الثاني : « الحلل في شرح أبيات الجمل » .

وقد طبعا ، وقد سمي أولهما في بعض المصادر بالحلل أيضاً وجاء اسمه على الصفحة الأولى من نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد هكذا : « الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل » وبهذه التسمية حققه ونشره الأستاذ سعيد عبد الكريم سعودي في بغداد ، وما عزاه المؤلف إلى ابن السيد من ذكر الخلاف في المسألة موجود ص ١٧٣ من تلك الطبعة .

(٥) في الأصل : « آكلا » بالنصب ولا وجه له .

١٦٤ - * بما كان إياهُمْ عطيةُ عَوَّدا *(١)

وهو يريد : بما كان عطيةَ عودَهُم ، ثم قَدَّم المفعول ، وانفصل الضمير ، فولى (كان) للضرورة ، والضرائرُ لا ينبغي أنْ يُعَولَ عليها ، ولا يقال بها إلّا بالسماع ، وتُقْصَر حيثُ سمعتْ ، وتحفظُ للنظير ، وأمّا قولُ الشاعر :

١٦٥ - فأصبحوا والنوىٰ عالي مُعَرَّسِهم
وليسَ كُلَّ النوى يُلْقي المساكينُ (٢)

فليس هذا على أنّ المساكين اسم ليس(٣)، و [كلَّ](٤) النوى مفعولُ بـ (يُلْقي) لأمرين : أحدُهما : أنْ (يُلْقيَ) مهيأ للعمل في المساكين ، فلا يجوز أنْ يقطع عنه ، ويؤثر فيه غيره ، ولأنك لا تقول : المساكينُ يُلْقِي ، إنّما يقال : المساكينُ يُلْقونَ ، فلو كان على ذلك لكان يُلْقونَ ، على أنّهُ لو كان يُلْقُونَ لانبغى أنْ تجعل من لغة (أكلوني البراغيث) ، و :

* يَعْصِرْنَ السليطَ أقارِبُهُ *[٢٩]

ولا تجعلُ على أنكَ أوليتَ (كان) ما ليس باسم لها ولا خبر ، لعدم

---

(١) عجز بيت للفرزدق ، صدره في (ديوانه) ١/١٨١.
* قنافذ درامون خلف جحاشهم *

ويروى الصدر في كثير من المصادر :
* قنافذ هدَّاجون حول بيوتهم *

والشاهد في المقتضب ٤/١٠١ ، اصلاح الخلل ص ١٥٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٣ ، المغنى ص ٧٩٥ ، شرح ابن عقيل ١/١٢٢ ، التصريح ١/١٩٠ ، همع الهوامع ٢/٩٢ ، خزانة الأدب ٤/٥٧ .

(٢) البيت لحميد الأرقط شاعر إسلامي مجيد ، (وهو أحد بخلاء العرب الأربعة) ، ترجمته في معجم الأدباء ١١/١٣ - ١٥ ، وانظر الشاهد في الكتاب ١/٧٠ - ١٤٧ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/١٧٥ ، فرحة الأديب ص ٤٣ ، المقتضب ٤/١٠٠ ، اصلاح الخلل ص ١٥٢ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٣ ، خزانة الأدب ٤/٥٨ .

(٣) في الأصل : اسم كان.

(٤) تكملة يتضح بها المراد.

ورود هذا إلاّ فيما لا اعتدادَ به من الشعر . على حَسَبِ ما ذكرتُهُ من قوله [1] :

* بمـا كانَ إياهُـمْ عطيةُ عَـوَّدا * [١٦٤]

والذي ينبغي أنْ يُقالَ في هذا البيت ، أنَّ (ليس) فيها ضميرُ الأمر والشأن ، وهو اسمها ، فقد تنزلَ هذا في الحقيقةِ منزلَة قولك : زيدٌ كان أبوهُ منطلقٌ ، وفي (كان) ضمير يعود إلى زيدٍ هو اسم كانَ ، فلم يلها هنا إلاّ اسمها . ويجوز في (ليس) هنا أنْ تكون قد أجريت مجرى (ما) [2] ، وهو على حَسَبِ ما حكاه سيبويه : (ليس الطيبُ إلاّ المِسْكُ) [3] فـ (ليس) هنا أجريـتْ مجرى (ما) [4] ، لأنَّ العربي الذي حكى عنه أنَّهُ يقول : ما كان الطيبُ إلاّ المِسكَ ينصب المِسكَ على أنَّهُ خبر [5] .

ويمكن وجه ثالث : أنْ يكون (المساكِينُ) فاعلاً بـ (يلقى) ، ويكون في (ليس) ضمير المساكين ، ويكون من باب إعمالِ الثاني ، وكان القياس أنْ يقالَ : لَيْسوا ، لكنه جاء مفرداً كما جاء في قـول الفرزدق :

١٦٦ ـ وهلْ يَرجِعُ التَسليمَ أو يكشفُ العمى ثلاثُ الأثافي والرسومُ البـلاقعُ [6]

---

(١) في الأصل : « قولهم » .

(٢) في الأصل : مجراها تحريف .

(٣) الكتاب ١٤٧/١ ، وانظر مجالس العلماء ص ١ ـ ٤ .

(٤) في الأصل مجراها تحريف .

(٥) ضبط المسك من (ما كان الطيب إلا المسك) في الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ١٤٧/١ بالرفع ، والصواب النصب ، كما قال المؤلف ، ومن قبله السيرافي : إذ قال في شرح الكتاب ٢/ ل ٨ : قال : إلا أن بعضهم قال : ليس الطيب إلا المسك وما كان الطيب إلا المسك ، وكان هذا عنده أقوى من الحجة الأولى ، وذلك أن الذين رفعوا المسك في (ليس) هم الذين نصبوه في (كان) . . . . . ولو جعل في (كان) ضمير الأمر والشأن لرفع المسك أيضاً » ، وانظر غاية الأمل ١/ ص ١٣٩ .

(٦) الشاهد لذي الرمة في ديوانه ص ٤٢٢ ، المقتضب ١٧٦/٢ ، ١٤٤/٤ ، اصلاح المنطق ص

ولم يقل : يرجعون ، وكذلك قول علقمة :

١٦٧ ـ تَعفَّقَ بالأرطى لها وأرادها رجالٌ فبذَّت نُبلهم وكلَيب [1]

ولم يقلْ : تَعفقوا ، وهذا جائزٌ ، وإنْ كان الأولُ أحسن ، لأنك إذا أُعملتَ الثاني ، والأول يطلب عُمدةً ، فلا بد من الإضمار في الأول ، ويجوز أن يظهر في التثنية والجمع ، وهو الأحسن ، ويجوز ألّا يظهر تشبيها بـ (نِعْم) و (بِئْسَ) ، وسيأتي الكلام في هذا مكملاً في باب الإعمال فهذه ثلاثة أوجه أحسنُها أنْ تجعلَ في ليس ضمير الأمر والشأن .

الثاني : أن تكون (ليسَ) أُجريت مجرى (ما) .

الثالث : أنْ يكون على إعمال الثاني .

قال ابن السِّيد في قول أبي القاسم : (واعلم أنه لا يلي كان وأخواتِها / ما انتصبَ بغيرها) [2] : « هذه عبارة فاسدة توجبُ ألّا يجوز : طعامَكَ كانَ زيدٌ آكلاً ، وألّا يجوز : كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ ، وألّا يجوزَ : كان طعامَكَ زيدٌ آكلٌ » [3] . [١٧٥]

الجواب: إنّ هذه العبارة قد وُجِد نحوها لسيبويه قال: «لا يجوز أنْ تقول: ما زيداً عبد الله ضارباً ، وما زيداً أنا قاتِلاً ، لأنه لا يستقيم كما لم يستقم في كان وليس أنْ تُقدم ما يعمل فيه الآخر [4] ، ولا خلاف في

= ٣٠٣ ، شرح ابياته لابن سيده ل ١٢٢ ، الحلل ص ١٧٠ ، الفصول والجمل ص ١٣١ ، شرح المفصل ١٢٢/٢ ، المساعد ٣٩٢/١ ، والشطر الثاني في همع الهوامع ٣١٤/٥ . ولم أجد البيت في ديوان الفرزدق المطبوع ، ولا وجدت أحداً نسبه إليه كما فعل المؤلف .

(١) ديوانه ص ٣٨ ، المفضليات ص ٣٩٣ ، المقرب ٢٥١/١ ، الرد على النحاة ص ٨٧ ، وانظر الديوان ص ١٤٢ ، ففيه مصادر أخرى ، تعفق: استتر ، بذت : سبقت ، الأرطى : شجر .

(٢) الجمل ص ٥٧ .

(٣) اصلاح الخلل ص ١٥١ ، وفي الأصل « آكلا » بالنصب في الأمثلة الثلاثة ، وأثبتُّ (آكل) » بالرفع في المثال اعتماداً على نص ابن السيد ، وعلى ما سيذكره المصنف في رد اعتراضه بعد .

(٤) الكتاب ٧١/١ .

جوازه ، وكذلك إذا قلتَ : كان طعامَك آكلاً زَيدٌ ، فالذي ينفصل به عن سيبويه ، ينفصل به عن أبي القاسم ، بل الانفصال عن أبي القاسم أقرب .

أمّا اعتراضه بقول العرب : طعامَكَ كان زيدٌ آكلاً ، فليس بشيء ، لأنّ اصطلاحهم بأنك لا تُولي كان ما ليس باسم لها ولا خبر إنّما هو إذا جئت بالمعمول بعد كان ، وأمّا إذا جئت بالمعمول قبل كان فعبارتهم في ذلك إنّما هو : تقدم المعمول على كان .

وأما اعتراضه بقول العرب : كان طعامك زيدٌ آكلٌ ، فليس بشيء ، لأنّ الذي ولي كان اسمها ، لأنَّ اسمَها ضميرُ الأمر والشأن ، وهو في النية ، ويجري في هذا مجرى : زيدٌ كان طعامَكَ أبوه آكلٌ ، في أنّ في كان ضميراً[1] يعودُ إلى زيدٍ يظهر في التثنية والجمع ، فلم يل (آكل) كان حقيقة .

وأمّا اعتراضُهُ بـ (كان طعامَك آكلاً زيدٌ)، فهذه المسألة هي التي وقع فيها النزاع ، والنحويون فيها يختلفون ، فمنهم من منع ومنهم من أجاز على حسب ما قررتُهُ ، والذي يظهر منها ، وأنّ ما جاء من ذلك في الشعر فيقصر في موضعه ، ولا يُتعدى ـ ويُضبط ليكون نظيراً لما يرد .

قولُهُ : (وكذلك لَو قلتَ : كانت زيداً تأخُذُ الحُمّى لم يَجز)[2] .

هذه المسألة تجوز على أنْ تجعل في كانت ضميرَ القصة ، ويكون بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ فإنّها لا تَعْمَىٰ الأبصارُ ﴾[3] وتكون[4] (الحُمَّىٰ) فاعلةً بـ (تأخذُ) ، و (زيداً) مفعول بـ (تأخُذُ) ، والجُملة من الفعل والفاعل خبر كانت ، وفي (كانت) ضمير القصة ، ويجوز أيضاً على أنْ

---

(١) في الأصل : « ضمير » .

(٢) الجمل ص ٥٧ .

(٣) سورة الحج آية ٤٦ .

(٤) في الأصل : « يكون الحمى » بالمثناة التحتية .

يكون (١) في كانت ضمير الحُمَّىٰ ، ويكون من باب الاعمال ، والأول أحسن . وإنّما الذي لا يجوز : أنْ تجعل الحُمَّىٰ اسم كانت ، وزيداً مفعولاً بـ (تأخذ) خبر ، لأنك أوليتَ كان ما ليس باسم لها ولا خبر . فهذا نص منه على أنَّهُ لا يجوزُ : كان طعامَكَ آكلًا زيدٌ على حَسَبِ ما ذكرتُهُ .

قوله : (وإذا اجتمع في باب كان نكرةٌ ومعرفةٌ ، فالاسم المعرفة والنكرة الخبر) (٢) .

اعلم أنّ المرفوع بكان هو في الأصل مبتدأٌ ، والمنصوبَ بكان هو في الأصل الخبر للمبتدأ ، وإذا اجتمع لك في باب المبتدأ والخبر معرفة ونكرة ، فالذي تجعله المبتدأ المعرفة ، وتجعل النكرة الخبر ، لأنّ الخبر محل الفائدة ، فيجب أنْ يكون المنكُورَ عند المخاطب ، وأمّا المُخبرُ عنه فالمراد منه تعيين المقصود بالاخبار عنه ، فيجب أنْ يكون معروفاً عند المخاطب ، فتقول : زيدٌ قائمٌ ، وقائمٌ زيدٌ ، فبلا شَّكٍ أنَّ (قائماً) هو محلُ الفائدة ، وليس (زيدٌ) هو محلُ الفائدةِ ، لأنّ زيداً يعرفُهُ مخاطَبُكَ ، كما تعرفه أنت ، وإنّما المستفادُ من القيام هو الذي تعرفه أنت ، ولا يعرفهُ مُخاطَبُكَ ، وكذلك إذا قلتَ : زيدٌ خير من عمرو ، وخير من عمرو زيد ، فالمقصود : الإخبار عن زيدٍ بأنّهُ أفضل من عمرو ، وزيد معلوم عند مخاطبك ، كما هو معلوم عندك . فإن جُعل (خيرٌ من عَمرو) المبتدأ ، وتجعل زيداً خبراً ، فهو من قَبيل الاتساع ، ولا (٣) تفعلُ ذلكَ العربُ بالنكرة التي فيها اختصاص نحو قائمٌ زيدٌ ، إلاّ في الشعر ، وقد تَكون الضرورة راجعةً إلى القوافي وراجعة إلى الوزن ، فأمّا ما يرجع إلى القافية فيكون في الأسماء كلها إلاّ الاسماءَ المنقوصةَ والمقصورةَ ، وأمّا ما يرجعُ إلى الوزن فلا يكون إلاّ في الأسماء

(١) في الأصل : « على أن تكون في كانت ضمير » ، بالمثناة الفوقية في « تكون » .
(٢) الجمل ص ٥٧ .
(٣) في الأصل « قد تفعل » .

المنقوصة ، وهو كل اسم آخره ياء قبلها كسرة نحو : القاضي والغازي ، وما أشْبه ذلك كُلِهِ ، ويتبيَّن بعد .

فتقول : كانَ زيدٌ قائماً ، وتقول : كانَ قائماً زيدٌ ، ولا يجوز : كان قائمٌ زيداً ، إلّا في الضرورة عند القافية ، وكذلك لا تقولُ : كانَ زيداً[1] قاضٍ إلّا في الضرورة للقافية والوزن .

ومما يجري مجرى هذا قولُهُم : قائماً كانَ زيدٌ ، وأشاخصاً كان عَمرو؟ فتنصبُ شاخصاً، وترفَعُ عَمراً، ولا يجوزُ الرفع في شاخصٍ ، والنصب في عمرو / ، لأنك إنْ قلتَ : أشاخصٌ كان عَمرا ، فلا يخـلو أن تجعل شاخصاً اسماً لكان مقدرة بعد الهمزة ، لأنّ الهمزةَ طالبةٌ بالفعل ، وكأنك قُلتَ : أكان شاخص عمراً كما تقول : أزيدٌ ضَرَب عَمراً والتقدير : أضَرَبَ زيدٌ عَمراً ، أو تجعلُ شاخصاً مبتدأ ، واسم كان مضمر فيها يعود على شاخصٍ وعَمرو خبـرُ كان . فإنْ جعلتَ شاخصاً اسم كان وكان محذوفةٌ ، والتقدير : أكان شاخصٌ عَمراً ، فقد أخبرت بالمعرفة عن النكرة ، وهذا لا يكون إلّا في ضرورة الشعر ، فإنْ جعلت شاخصاً مبتدأ ، وجعلتَ عَمراً خبراً عن كان ، فكذلك أيضاً لا يجوز إلّا في الشعر ، لأنك إنّما تستفهم عن شُخُوصِ عَمرو ، كما أنك إذا قلت : شاخصٌ كان عمرو ، فإنّما تريد أنْ تخبر عن شُخُوص عمرو ، فَحقُ الكلام أنْ يكون شاخص منصوباً خبر كان ، وعمرو مرفوعاً اسم كان في الاستخْبارِ والخبَر ، ولا يجوز هذا كلُّهُ إلّا في الشعر للضرورة . على حَسَبِ ما أعلمتك ـ أنشد سيبويه :

١٦٨ ـ أسكرانٌ كان ابن المراغةِ إذْ هجا
تميماً بجوفِ الشام أم مُتساكِـرُ[2]

---

(١) في الأصل : كان زيدٌ .

(٢) البيت للفرزدق كما في الكتاب ٨٩/١ وعنه أثبته عبد الله الصاوي في ملحقات ديوان الفرزدق ص ٤٨١ ، وانظر البيت أيضاً في المقتضب ٩٣/٤ ، الخصائص ٣٧٥/٢ ، شرح الجمل

أنشده برفع سَكران ومتساكرٍ ، وابن المراغَةِ منصوبٌ ، والمطلوبُ ـ بلا شَكٍّ ـ الاستخبار عن ابن المراغة أسكرانٌ كان أم مُتساكرٌ ؟ ، فليس المطلوبُ الإعلامَ بابن المراغة ، إنَّما المطلوبُ الإعلامُ بحالِ ابن المراغة ، فكان القياسُ أنْ يقول : أسكرانَ كان ابنُ المراغةِ أم متساكراً ، وكذلك أنشد على هذا :

١٦٩ ـ فإنَّكَ لا تُبالي بعد حَوْلٍ أظبيٌ كانَ أُمَّكَ أمْ حِمارُ[1]

وهذا كله من باب الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، وهو لا يجوز إلّا في الشعر . ووجه ما جاء من ذلك في الشعر أنّ اسم كان مُشبَّه بالفاعل ، والخبر مُشَبَّه بالمفعول ، والعربُ ترفعُ المفعول وتنصب الفاعل في ضَرورة الشعر إذا فُهم المعنى ، ففعلوا ذلك باسم كان وخبرها ، فقالوا : كان قائمٌ زيداً ، لأنَّ المخاطَبَ يعلمُ بالضَرورة أنَّ زيداً هو المُخبَر عنه وهو الذي يَستَحقُ أنْ يُرفَعَ (قائمٌ) به ، و (قائمٌ) [2] به وقعت الفائدة ، وهو الذي يستحِقُ أنْ يُنصب ، فجرى ذلك مجرى : خَرَق الثوب المسمارَ ، فكما جاز مثل هذا في ضرورة الشِّعر ، لأنَّ المخاطب يعلم أنّ المسمار هو الفاعل ضرورة ، والثوب مفعول ضرورة ، جاز أن ترفَعَ النَكِرةَ ، وتنصب المعرفة في الضرورة ، ويكون هذا من باب القلب كما جاء : أدخلتُ القُلُنْسُوَةَ في رأسي [3] ، وأنشد سيبويه :

= لابن عصفور ٤٠٤/١ مغني اللبيب ص ٦٣٧ ، شرح أبياته ٦٩/٧ ، همع الهوامع ٢٣٣/١ ، خزانة الأدب ٦٥/٤ .

(١) الكتاب ٤٨/١ ، والبيت فيه منسوب إلى خداش بن زهير ، والراجح نسبته إلى ثروان بن فزارة العامري (شاعر مخضرم وفد على رسول الله ﷺ فأسلم، ترجمته في الإصابة ١٩٩/١ ، خزانة الأدب ٢٣١/٣ ، كما ذكر ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٢٢٧/١ ، والأسود الغندجاني في فرحة الأديب ص ٥٣ ، البغدادي في خزانة الأدب ٢٣٠/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٤٣/٧ نقلاً في الكتابين عن كتاب « مختار أشعار القبائل لأبي تمام » ، وانظر الشاهد أيضاً في المقتضب ٩٤/٤ ، الافصاح للفارقي ص ٣٣٣ ، شرح المفصل ٩٤/١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/١ ، مغنى اللبيب ص ٧٦٨ ، شرح شواهده ٩١٨/٢ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في الكتاب ١٨١/١ : « . . . كما قال : أدخلت في رأسي القلنسوة ، (والجيد أدخلت في القلنسوة رأسي » .

١٧٠ ـ * تَرى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِلِّ رَأْسَهُ *[٣]

أراد : مُدْخِلَ رأسِهِ الظل .

قوله : (وإذا اجتمعت معرفتان جعلت أيُّهما شئت الاسم ، والآخر الخبر)[٢] .

(أيُّهما) هنا بمنزلة الذي موصولة ، والتقدير : جعلتَ الذي شئت والضمير العائِدِ على أيِّهما محذوفٌ ، والتقديرُ : جعلتَ أيَّهُما شِئْتَهُ . وهذا الفصلُ ينقسمُ عندي قسمين :

أَحَدُهما : أنْ تكونَ المعرفتانِ لا يختلف المعنى[٣] ، تَجْعلُ أيَّهما شئت مبتدأً والآخرَ خبراً ، وذلك نحو قولِكَ : كان زيدٌ القائمَ ، وكان القائمُ زيداً ، وكذلك كان زيدٌ هذا ، وكان زيداً هذا ، أيُّهما جعلتَ الاسم ورفعتَ لا يختلِفُ المعنى ، إلّا أنَّ المختار أنْ تجعل الأعرف الاسم ومن النحويين من لم يشترط هذا ، ومن هذا قوله تعالى : ﴿ فما كانَ جوابَ قومِهِ إلّا أنْ قالوا ﴾[٤] فـ (أنْ قالوا) في موضع (قولُهم) ، وهو اسم كان ، ويجوز في العربية أنْ ترفعَ الجوابَ ويكونُ اسمَ كان ويكون الخبر (أنْ قالـوا) ، والمعنى واحد . وقال تعالى : ﴿ ثُمَّ لمْ تكنْ فِتْنَتُهُم إلّا أنْ قالوا ﴾[٥] قرىء برفع (فِتْنَتُهُم) ونَصْبها[٦] ، فَمَنْ رفعها جعلها اسماً لتكون ، والخبر (أنْ

---

(١) الكتاب ١/١٨١ وتمامه:

* وسائره باد إلى الشمس أجمع *

ولم أقف للبيت على نسبة ، وانظره في تأويل مشكل القرآن ص ١٤٨ أمالي المرتضى ٢١٦/١ ، درة الغواص ص ٥ .

(٢) الجمل ص ٥٨ .

(٣) هكذا في الأصل : « المعنى » ، والمراد : معناهما والألف واللام تعاقبان الإضافة عند الكوفيين ، فلعل هذا أخذا به .

(٤) سورة العنكبوت آية ٢٤ ، ٢٩ .

(٥) سورة الأنعام آية ٢٣ .

(٦) الرفع قراءة ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم ، والنصب قراءة نافع وأبي عمرو ورواية =

قالوا) ، ومن نصب جعل (أنْ قالوا) اسماً لتكن .

والأكثر في هذا ، وفيما أشبَهُ أنْ تجعل (أنْ) والفعل هو الاسم لأنَّ (أنْ قالوا) معرفةٌ لا يُنعَتُ ، فصارت بذلك شبيهةً بالمضمرات ، والمضمرات أعرفَ المعارف فجعلُها اسماءً أحسنُ من جعلها أخباراً ، وكذلك ما أشبهها ، فيلزمُ عن هذا التعليل أنْ تكونَ إقامةُ الأعرف في هذا الفصل الذي ذكرتُه أولى / بأنْ يجعل اسماً لكان . [١٧٧]

الثاني : أنْ يكونَ المعنى يختلفُ ، فلستَ في هذا النوع بالخيار ، لأنَّ المعنى يتغيَّرُ ، ومثال ذلك : زيدٌ صاحبي ، وصاحبي زيدٌ ، فإنّكَ إذا قُلتَ : زيدٌ صاحبي ، فإنّه لا يقتضي بالظهور أنَّهُ لا صاحبَ لك إلاّ زيد ، لأن اللفظ ليس فيه تعرض لنفي الصحبة عن غير زيدٍ . فإنْ قلت : صاحبي زيدٌ ، فالظاهر من هذا اللفظ أنّهُ لا صاحبَ لك إلاّ زيد ، لأنك إذا قلت : صاحبي زيد ، وجعلت صاحبي مبتدأ وزيداً خبراً ، فالمقصود الاخبار بتعيين صاحبك ، كأنَّ قائلاً قال لك : أُعلمُ أنّ لك صاحباً خاصاً بك ، فعيِّنهُ لي ، فقلتَ : صاحبي زيدٌ ، وعلى هذا تجعلُ (صاحبي) مبتدأ . وأمّا إنْ قلتَ : زيدٌ صاحبي فالقصد الاخبار عن زيد باتصافه بهذا الوصف ، وليسَ فيه تعرضٌ لغيرِه أنَّهُ لا يتصف به ، ومن هذا قوله ﷺ : (تَحريمُ الصلاةِ التكبير ، وتحلِيلها التسليم)[١] فأخذ مالك والشافعي رحمهما اللّهُ من هذا الحديث أنَّه لا تحريم للصلاة غير التكبير، وكذلك لا تحليلَ للصلاة إلاّ

= أبي بكر عن عاصم / أنظر السبعة ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ، حجة القراءات ص ٢٤٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢٦/١ .

(١) رواه الامام أحمد في مسنده ١٢٣/١ « مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه » بلفظ : « مفتاح الصلاة الظهور ، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » ، وأنظر المصدر نفسه ١٢٩/١ ، سنن أبي داود ١٥/١ « كتاب الطهارة ـ باب فرض الوضوء » ، مسند الترمذي ٨/١ ـ ٩ « باب الطهارة ـ باب ما جاء أنّ مفتاح الصلاة الطهور » سنن ابن ماجه ١٥/١ « كتاب الطهارة وسننها ـ باب مفتاح الصلاة الطهور » .

التسليم ، فجعلا التكبيرَ فرضاً به يدخلُ في الصلاة ، وجعلا السلامَ [فرضاً] [١] به يُخرج عن الصلاة .

ومنهم من جَعَلَ المعنى واحداً ، وأنك إذا قُلتَ : صاحبي زيدٌ ، فمعناه معنى : زيدٌ صاحبي ، ولم يجعل قوله ﷺ « تحريمُ الصلاة التكبير، وتحليلُها التسليم » يقتضي [٢] أنّ الصلاة لا يدخل فيها إلّا بالتكبير ، ولا يخرج منها إلّا بالسلام ، وينقل عن أبي حنيفة رحمه الله أن السلام ليس من فروض الصلاة ، والأول عندي هو الأظهر . وكذلك اختلفوا في قول كُثَيِّر :

١٧١ - * . . . شَرُّ النســاءِ البَحاتــر * [٣]

البحاتِرُ : القِصارُ ، فمنهم من قال : اللفظ يقتضي بظهوره أنّ هذا الوصفَ مقصورٌ على البحاتِر ، ومنهم من قال : المعنى واحد [٤] ، وإنّما يقتضي أنّ البحاتر بهذا الوصف [٥] والقول الأول عندي أظهر على حَسَب ما بينته .

وكذلك إذا قلت : عَزْلَتُه عقُوبَتُهُ ، وعُقوبَتُه عَزْلَتُهُ إختَلف النحويون في

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) في الأصل : « بمقتضى » .

(٣) الشاهد بتمامه :

عينت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطى ، شر النسا البحاتر

ديوانه ص ٣٦٩ ، وتخريج البيت ص ٣٧٠ منه ، وانظر المسائل والأجوبة ص ٨٨ ، همع الهوامع ٢/٣٣ .

(٤) ممّن اختلف في بيت كثير جماعة من نحاة سرقسطة فذهب بعضهم إلى أن (البحاتر) مبتدأ و(شر النساء) خبر، وأجاز بعضهم أن يكون (شر النسا) مبتدأ، و(البحاتر) خبره، حكى ذلك عنهم أبو بكر بن الصائغ في مجلس جمعه مع أبي محمد بن السيد البطليوسي، وذكر ابن الصائغ أنه أنكر القول الثاني فخالفه ابن السيد في إنكاره فتنازعا في ذلك ثم افترقا فدون ابن السيد هذه المنازعة واحتج لمذهبه في إحدى مسائله في كتابه الموسوم بـ(المسائل والأجوبة) ص ٨٨، وانظر غاية الأمل ١/١٢٣، الأشباه والنظائر ٣/١١٥، فما بعدها.

(٥) جاء قوله : « وإنما يقتضي أن البحاتر بهذا الوصف » بعد قوله : « مقصور على البحاتر » .

هذا ، فمنهم قال : المعنى واحد ، ومنهم من قال : المعنى مختلف ، فإذا قلت : عَزْلَتُهُ عقُوبتُهُ فاللفظ يقتضي أنّهُ عاقَبَهُ ولم يعزله كأنّ قائلاً قال له : اعزِلْهُ عن هذه الولاية ، لهذه الخيانة ، فقال : لا أعزله ، عَزْلَتُهُ عُقوبتُهُ ، أي : أُعاقِبُه ولا أعزِلُهُ ، فتقومُ له العقوبة مَقام العَزْلة .

وإذا قلت : عُقُوبَتُهُ عَزْلَتُهُ ، فاللفظ يقتضي بظهوره أنه عَزَلَهُ ولم يعاقِبْهُ وكأنّهُ جواب لمن قال : عاقِبْهُ على هذه الخيانةِ ، فقالَ : لا أعاقِبْه بل أَعزِلُهُ ، فعقوبتُهُ عَزْلَتُهُ ، أي : الذي يقوم له مقام العقوبة العَزْلة وهذا القول الثاني وهو الذي يظهر لي ، لكن بالظهور لا أنّه [1] نَصٌّ على المعنى [2] .

فإذا تحصل ما ذكرته فنرجع إلى قول أبي القاسم . فقوله « وإذا اجتمع لك معرفتان جعلتَ أيَّهما شئت الاسم ، والآخرَ الخبر » [3] .

يمكن أنْ يريد أَحَد القسمين ، وهو القسم الذي ذكرتُهُ أولاً ، ويكون لفظُهُ مطلقاً ، وهو مقيَّدٌ بالمثال؛ لأن المُثُلَ التي [4] ذكر هي من القسم الأول : الذي المعنى فيها واحد .

ويمكن أنْ يكون مذهبه أنّ المعنى واحد .

ويمكن أنْ يريد بقوله : « جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر » . بعد المحافظة على المعنى ، أي : لا مانع من اللفظ من جعل أَحَدهما

---

(١) في الأصل : « لأنه » بسقوط همزة (أن) .

(٢) ذهب ابن الطراوة إلى أنه إذا اجتمع في باب كان معرفتان فالمراد إثباته يجعل خبراً ، والذي لا يراد إثباته يجعل اسما ، فإذا قلت : كانت عقوبتك عزلتك كان معزولاً لا معاقباً ، وإذا أردت أنه كان معاقباً قلت : كانت عزلتك عقوبتك . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩/١ ـ شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٩٨ شرح الجزولية للأبذي ١/ ص ٢٦٤ ، ـ ارتشاف الضرب ص ٥٥٣ ، همع الهوامع ٩٤/٢ ، حاشية يسن على التصريح ١٧٢/١ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٥٢ .

(٣) الجمل ص ٥٨ .

(٤) في الأصل : « الذي » .

الاسمَ ، والآخرَ الخبرَ ، لكنّ ذلك مربوط بالمعنى ، على حَسَبِ ما تقدم .

ثم قال : (ورُبما جاء في الشعر الاسمُ نكرةً ، والخبرُ معرفةً)[١].

قد ذكرتَ أنّ هذا يمكن أنْ يكونَ من باب القلب ، وأنّ اعرابَ الاسمِ جُعل في الخبر ، واعرابُ الخَبَرِ جُعِل في الاسم . وأنّ هذا بمنزلة ما تقدَم في نصبِ الفاعل ، ورفع المفعول للضرورة إذا اضطَر الشاعر ، وأنّ هذا بمنزلةِ : أدخلت القلنسوة في رأسي[٢] ، وعلى القلب أخذ المُبَـرِّدُ قوله تعالى : ﴿ ما إنْ مَفاتِحَهُ لتنوءُ بالعُصْبَةِ ﴾[٣] ، لأنّ العُصْبَة هـي التي تنوء بالمفاتيح ، والنَوء : النهوض بالثقل . وجمهور النحويين يذهبون إلى أنّ الباء على معنى الهمزة ، وأنّ المعنى أنّ المفاتيحَ تنوء العصبة ، أي تجعلها تنهضُ بثقلٍ ، وجاء هذا كما جاء : تكلم فلان فما سقط بحرف ، وما أسقط حرفاً[٤] . وهذا هو الأظهر . ثم أتى بقول حسان / . [١٧٨]

١٧٢ ـ كأنَّ سبيئةً من ذاتِ عِرْقٍ   يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ[٥].

الشاهد في قوله : « يكونُ مزاجَهَا عسلَ وماء » ، أنّه نصب مزاجها وجعلها خبراً لـ (يكون) ، وهو معرفةٌ ، لاضافتهِ إلى الضمير ، وعسل نكرة ، وكذلك ماء ، وفعل ذلك للضرورة للقافية ، لأنّ القوافي مرفوعة ، ولم يثبت الاقواء ـ على قُبْحه إلاّ بينَ المرفوع والمخفوضِ ـ نحو قول النابغة :

---

(١) الجمل ص ٥٨.

(٢) انظر ص ٧١٣.

(٣) سورة القصص، آية: ٧٦.

(٤) انظر ما مضى ص ٤١٧.

(٥) ديوانه ص ٧١، الكتاب ٤٩/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٠/١، معاني القرآن ٢١٥/٣، المقتضب ٩٢/٤، الأصول ٩٤/١، الجمل ص ٥٨، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٣، الحلل ص ٤٦، الفصول والجمل ص ٨٣، المحتسب ٢٧٩/١، الإفصاح للفارقي ص ٦٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٦٨، شرح المفصل ٩٣/٧، ضرائر الشعر ص ٢٩٦، مغني اللبيب ص ٥٩١، ٩١١، شرح شواهده ٨٤٩/٢١، خزانة الأدب ٤٠/٤.
ويروى «كأن سبيئة من بيت رأس»، وسيشرح المصنف على هذا قريباً.

١٧٣ ـ * وبذاك خَبَّرَنا الغُرابُ الأسودُ * [1]

والقوافي مخفوضةٌ ، وكذلكَ قولُ أمرىء القيس :

١٧٤ ـ * وكأنّما من عاقلٍ أرقامُ * [2]

والقوافي مخفوضةٌ ، فلم يجىء إلا مجيئاً ضَعيفاً كأنه لا يُعْرف ، فاحتاجَ إلى رفع ماء و (ماء) معطوفةٌ علىٰ عسلٍ ، ولا يعطف المرفوع على المنصوب ، فلم يجد بداً من رَفْعِ العَسلِ ، ونصبُ مِزاجها ، وهو من بابِ القلبِ ، نحو قولهم :

خرقَ الثوبُ المسمارَ ، ونحوَ قول الشاعر :

* أوبلغت سـوآتِـهـم هَـجَـرُ * [٢٧]

فَنَصَب السوآت ، ورفعَ هَجَر ، والسوآتُ هي التي تبلغُ هَجَر ، لكنَّه قَلبَ للضرورةِ وفهم المعنى .

ومنَ النَحويين من قالَ : ليسَ في البيتِ ضرورة ، ولو جاءَ مثلُ هذا في كلامٍ لم يكنْ قبيحاً ، لأن مرادَهُ بـ « (عسلٍ) نوعٌ منه ، لا يريدُ عسلاً مخصوصاً ، فلا يُفَرِّق بين أن يقولَ هنا : عسلٌ أو يقولَ : العسلُ ، فكأنه قال : يكونَ مزاجَها العَسَلُ والماءُ [3] ، فيجري هذا مجرىٰ ، ما يصلُحُ

---

(١) صدره كما في ديوان النابغة ص ٨٩:

* زعم الغراب بأن رحلتنا غداً *

والبيت من قصيدته الدالية التي مطلعها:

أمِنَ آل ميـة رائـح أو مغـتـدي ... عـجـلان ذا زاد وغـيـر مـزود

وانظر البيت في الشعر والشعراء ١/١٦٤، الموضح ص ١١، ٤٥، ٤٦، القوافي للتنوخي ص ١٣٦.

(٢) صدره كما في ديوان امرىء القيس ص ١١٦ :

* وكأنما بدر وصيل كتيفة *

وهو من قصيدة مطلعها:

لِمَن الـديـار غشـيـتـهـا بسُحام ... فـعَـمَـايـتـيـن فـهـضـب ذي أقـدام

وكُتيفة: موضع، وعاقل: جبل، وأرقام: متباعد.

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥١.

بالرجلِ خَيْر منك أنَ يَفْعَل كذا » لما كانت المعرفة هنا تَرادفُ النكرة جاز أن تنطقَ بأحدهما ، وتجعلَ الكلامَ على الآخر ، وينظرُ إلى هذا :

* إن الحوادثَ أودىٰ بها * [٤٩]

فقال أودىٰ ، لأن الحوادثَ ترادفُ الحَدَثان ، ومثله :

* ألمّت بِنا الحَدَثانُ . . . * [٥٠]

فقال : ألمّتْ ، وإن كانَ الحدَثان مذكراً ، لأنه يرادفُ الحوادثَ ، وإذا تتبعتَ هذا في كلام العربِ وجدتَه كثيراً ، وليسَ من قليلِ كلام العربِ ، وإن كان غيره أكثرَ منه . وهذا التأويلُ عندي حسن ، ولا يكونُ من قبيلِ الضرورة .

والسبيئة : الخمرُ المشتراةُ ، تقول : سبأتَ الخمرَ إذا إشْتَرَيْتَها . وبيت رأسٍ [١] : بيتُ الخمارِ . قال [٢] النابغة :

١٧٥ ـ تَمَيّنَ قِلالَهُ من بيتِ رأسٍ   إلى لُقمـانَ في سوقٍ مُقـام

و (من بيتِ رأسٍ) يمكنُ أنْ يكونَ في موضعِ الصفةِ للسبيئة ، وأن يكونَ متعلقاً بسبيئة ، وقولُه : (يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ) في موضعِ الصفةِ وخبر كأن في بيت بَعْدَه [٣] ، ويسمىٰ التَضْمين ، وقد ذُكرتُ من ذلك في بابِ الاشتغال ، وبينتُ الحسنَ منه من القبيحِ [٤] .

(١) ليس لبيت رأس ذكر في بيت حسان رضي الله عنه على الرواية التي سلفت، ويروى «كان سبيئة من بيت رأس».

(٢) في الأصل: «وقال» بواو مقحمة قبل (قال).

ديوانه ص ١٣١ وفيه: «وقوله «انمين قلالة» أي نقلته البخث من مكان إلى مكان. وبيت رأس: موضع بالشام. ولقمان: رجل خمار».

(٣) هو قوله رضي الله عنه:

على أنيابها أو طعم غض   من التفاح هصره اجتناء

انظر ص ٧٢.

(٤) انظر ص ٦٥٧.

ثم أتى بقول القطامي :

قفي قبلَ التفرُّقِ يا ضباعا ولا يَكُ مَوْقِفٌ منكِ الوَداعا[1] [١١٦]

رفعَ موقفاً منكِ ، ونصبَ الوداعَ ، والوداعَ معرفةٌ ، وموقفٌ نكرةٌ ، فكانَ القياسُ أن يقولَ : ولا يَكُ موقفاً منكِ الوداعُ ، لكنّه قلبَ لضرورةِ القافيةِ لأن القوافي منصوبةٌ [1] ، ولا يكونُ الاقواءُ بَيْنَ المنصوبِ والمرفوعِ ، على حَسَبِ ما بيّنتُ ، وأجروا هذا مجرىٰ الرِّدْفِ إذا كانَ بالواو جازَ أن تَقَعَ اليَاءُ معهُ ، ولا يجوزُ أن تقع الألفُ في الموضوعين . وكذلك إذا كان الرِّدْفُ بالألف لا تقع الياء ولا الواو ، وإنما ذلك لما في الألف من طولِ المدِ ، والواو والياءِ يجريانِ في المدِ سواء ، فلما كان الحكمُ في الرِّدْفِ علىٰ حسب ما ذكرتُ لكَ ، والردفُ يلي الروي جَعَلوا حركة الروي كذلك : تَجْري الضمة مع الكسرةِ ، والكسرةُ مع الضمةِ ، ولا تجري الفتحةُ مع واحدٍ منهما .

ومن النحويين من ذهب إلىٰ أن هذا البيت ليسَ في القبحِ بعيداً [2] ، ويجوزُ أن يكونَ مثل هذا في الكلامِ . حكىٰ سيبويه: أن خيراً منك زيدٌ [3] ، بِنَصْبِ خير منكَ ، ورفع زيد ، وجازَ لما في (خير منك) من التخصيص ، بتعلق (منك) به ، و (موقفٌ [4] منك) بمنزلة (خيرٌ منك) ، لأن كل واحدٍ منهما قَدْ تَعلّق بما تعلق به صاحبُه ، وهذا عندي حسن أيضاً ، وهو تنظيرٌ صحيحٌ .

وقولُهُ : (يا ضُباعاً) منادىٰ مَرّخم حذف منه التاء في التَرْخيم ، فالأكثر

---

(١) الجمل ص ٥٩.

(٢) في الأصل: (مرفوعة).

(٣) في الأصل: «بعداً».

(٤) في الكتاب ١٤٢/٢، وتقول: إن قريباً منك زيداً، إذا جعلت قريباً منك موضعه، وإذا جعلت الأول هو الآخر قلت: «إن قريباً منك زيدٌ».

(٥) في الأصل: و «موقفاً منك».

إذا وقفَ عليهِ أنْ تَقِفَ بهاء السَّكْتِ ، فتقولُ في : يا طَلْحُ إذا وقفت : يا طَلْحه ، وجرىٰ هذا عندهم مجرى : إرمه ، واغزه ، ذكر ذلك سيبويه [1] ، لكنّ / هذا الشاعر استغنىٰ بألف الوصلِ عن هاء السَّكْتِ ، لأن المرادَ في [١٧٩] هاء السكت بيان الحركة وهذا حاصلٌ في الألف ، وسيأتي بيان هذا مكملاً في باب الترخيم .

وقوله : (ولا يك) أصله (ولا يكنْ) بسكون النونِ ، كلا تَقُلْ [2] ، ولا تَقُمْ ، والسكونُ علامة الجزمِ ، و (لا) نهيٌ ، لكنّ العربَ تحذف هذه النون ما بقيت على سكونها تخفيفاً ، وليس الحذفُ بلازمٍ ، فإن وليها ساكن من كلمةٍ أخرىٰ ، وجبَ التحريكُ لذلكَ ، فإذا تحركتْ قويتْ بالحركةِ فلم تحذفْ إلا في الشعرِ ، قال الله تعالى : ﴿ لمْ يكنِ الذين كفروا ﴾ [3] وقال تعالى في الحذف ﴿ ولا تَكُ في ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [4] .

وقوله : (وربَّما أُخْبِرَ بالنكرةِ عن النكرةِ إذا كانَ فيهِ فائدةٌ) [5] .

قد تَقَدَّمَ في بابِ الابتداءِ أنّ النكرة لا يبتدأُ بها إلا في مواضعَ معلومةً ـ وقد بينتها[6] ـ، وكان تَدْخُل علىٰ المبتدأ والخبرِ ، ترفعَ المبتدأ وتنصبُ الخبرَ ، فيجبُ ألا يكونَ اسمُها نكرةً إلا أنْ تقعَ في تلك المواضع ، فلا تقولُ: كان رجلٌ شاخصاً ، ولا كان رجلٌ عالماً لأن ذلكَ ليسَ فيه فائدةٌ ، وتقول: كان في الدارِ رَجَلٌ ، لأنك تقول : في الدارِ رَجُلٌ ، وتَقُول : كانَ رجلٌ من

---

(١) المصدر ٢/٢٤٢ .

(٢) في الأصل: «كما تقول».

(٣) سورة البينة/ الآيـة الأولى.

(٤) سورة النمل، آية: ٧٠.

(٥) الجمل ص ٥٨ ، وفيه «على الفكرة إذا كان فيها»، وفي الخطيتين «عن النكرة إذا كان فيها».

(٦) انظر ما تقدم ص٥٣٧ فما بعدها.

بني فلانٍ عالماً ، لأنك تقول في الابتداء : رجلٌ من بني تميم عالمٌ ، لأن هذا مما يحتاجُ المخاطبُ أن يَعْلَمَهُ ، وتقعُ بِه فائدةٌ ، وتقولُ : ما كانَ أحدٌ مجترئاً عليكَ ، لأنك تقول : ما أحدٌ مجترىءٌ عليكَ ، وهكذا تَعْتَبِر هذا البابُ ، تعتبرهُ بالابتداءِ ، فما جازَ في الابتداءِ ، وصَحّ دُخولُ كان عليهِ جازَ في كانَ ، وما لم يَصِحَ في الابتداءِ لَمْ يَصِحَ في كانَ ، وما قَبُحَ في الابتداء قَبُح في كان .

قولُه : (وما كانَ فيها أحدٌ خيرٌ منك)[1] .

يجوزُ في هذهِ المسألةِ أن تَنْصِب (خيراً منك) ، ويجوزُ أن تَرفَعَ (خيراً منكَ) ، فإذا نصبتَ (خيراً مِنْكَ) تَوجّهَ لك في المسألةِ وجهانِ :

أحدُهما : أن يكونَ (خيراً منك) خبراً لكـانَ ، و (فيها) متعلقٌ بخيرٍ ، والتقدير : ما كان أحدٌ خيراً منك فيها ، أي : في هذهِ الخَصْلَة ، أو في هذه الدارِ ، أو في هذهِ البَلْدَة ، أو ما أشْبه ذلك ، كما تقول : ما كان أحدٌ أمامَك فيها ، وما كان أحدٌ متَقَدِّمَك فيها .

الثاني : أن تجعلَ (فيها) هو الخبر ، ويكون (خيراً منك) حالاً ، ويكون التقديرُ : ما كان في الدارِ أحدٌ خيراً منك ، أي في حال أنه خيرٌ منك ، وهذا ضعيف ؛ لأن الحالَ من النكرةِ ضعيفٌ .

فإن قلتَ : أجْعَل الحالَ من الضميرِ الذي في (فيها) ، لأن (فيها) خبرُ كانَ ، ومتىٰ كان الظرف أو المجرورُ خبراً لكان ، فلا بد من ضمير عائدٍ على المبتدأ ، ويكون الضميرُ مستتراً في الظرفِ أو المجرورِ .

قلت : إنما قَبُحت الحالُ من النكرةِ ، لأنك قـادرٌ على أن تأتي بالصفةِ ، فإذا قلت : جاءني رجل ضاحكـاً ، فأنت قـادر على أن تأتي بالصفة ، فأنت قادرٌ على أن تقول : جاءني رجلٌ ضاحكٌ ويعطي ذلك

(١) الجمل ص ٥٩، وفي نسخة الثلاث «أحداً» بالنصب.

المعنى ، فلا فائدةَ في نَصْب الصفةِ هنا على التشبيهِ بالظرف ، لأن نصب الحال ليس على القياس ، وقد ذكرتُ ذلك في باب ما يتعدى إليه الأفعال المتعدية ، وغير المتعدية (١) .

وأنت في قولك : ما كان فيها أحدٌ خيراً منك ، قادر على الصفةِ ، ويعطي من المعنى ما يُعطيه الحال ، فَتَكَلُّفك الحال من الضمير المستتر في الظرفِ وفيه ما فيه من ترك البيِّنِ ، والدخول في المُشْتبه وما جاءَ على غير أصلِه ، بعيدٌ .

وكذلك إذا قلتَ : في الدار رجلٌ ضاحكٌ ، الصفة هنا حَسُنت ، فإن قلتَ : في الدارِ رجلٌ ضاحكاً ، كان قبيحاً ، وإن جعلته حالاً من الضمير الذي في المجرور؛ لأن الذي قَبَّحَ الحال من النكرة موجود هنا ، وإن كان حالاً من المعرفة ، فاضبط هذا ، فإن كلام سيبويه مبنى عليه ، ونصّ سيبويه على أنَّكَ إذا قلتَ : في الدارِ رَجُلٌ ضاحكاً ، كان ضعيفاً (٢) ، لأنهُ حالٌ من النكرةِ ، فاْعتَرضَ عليه الناسُ بأن قالوا : إذا قلتَ : في الدار رجلٌ ضاحكاً ، لا أجْعَلُه حالاً من رجلٍ ، وأجْعَله حالاً من الضمير الذي في المجرورِ، لأنه خَبَر ، فلا بد من ضميرٍ حتى قال بعضهم : إن هذا من سيبويه هنا رجوعٌ لمذهب أبي الحسن ، لأنه قال : رجل من قولك : في الدارِ رجلٌ ، فاعِل ، فإذا كان فاعلاً فليس في المجرور ضميرٌ. وهذا كله عدمُ فَهْم منع الحالِ من النكرةِ ، فإذا فَهِمْت ما ذَكرتُه / تبينَ لكَ أنِ مذهبَ سيبويهِ في رجلٍ ، [١٨٠] من قولك : في الدار رجل ضاحكاً ، الابتداء ، وفي المجرور ضميرٌ ومع هذا كله الحال ضعيفةٌ ، إلا أن (خيراً منك) إذا جعلته خبراً ، والمجرور متعلّق بِهِ فكلما أخَّرْتَ المجرورَ كان أحسنَ ، لأنه فَضْلَةٌ ، ولم يبنَ عليه

---

(١) انظر ما تقدم ص.٥٠٩ ـ ٥١٠.

(٢) في الكتاب ٢١١/٢ «.. وقد يجوز على هذا فيها رجل قائماً، وهو قول الخليل رحمه الله».

الكلام . وإذا جعلت (خيراً منك) [مرفوعاً][1] كـان صفـة لأحـدٍ، و(فيها) خبر ، وكان لك أن تقدم (فيها) وأن توسِّطَها وأن تُؤَخِرَها ، لكن تقديمها أحسن ، وكان لك أيضاً أن تجعلَ في (كان) ضمير الأمْرِ والشأنِ ، ويكون (خيرٌ منك) بالرفعِ خبراً عن أحدٍ ، و (فيها) مجرورٌ متعلقٌ بخير منك ، كما تقول : ما أحدٌ خيرٌ منكَ فيها ، أي ما أحد مُتَقدِّمك فيها ، ويكون (فيها) متعلقاً بخيرٍ منك .

ثم قال : (فأما قولك : ما كانُ مِثلَكَ أحدٌ)[2] .

اعلم أن أحداً اختلفَ النحويونَ فيه .

فمنهم من ذهبَ إلى أنه بمنزلةِ عَالَمٌ .

ومنهم من قالَ : هو بمنزلة إنْسَان ، وأنَّ العربَ تستعملُهـا بهذيْن المَوْضعين[3] ، فتقول : ما في الدارِ أحدٌ ، تريد بذلك : ما في الدار انسانٌ ، وهذا بلا شكٍ المراد ، لا تريد أن الدارَ ليسَ فيها جنٌ ولا انس ، وأما قوله تعالى : ﴿ أيَحْسَبُ أن لم يَرَه أحدٌ ﴾[4] فالظاهر من أحدٍ هنا أن معناهُ : كلُّ من يرىٰ[5] .

وتكون أحدٌ بمعنى واحدٍ مع غَيْرِها ، فتقول : أَحَدَ عَشَر ، وأَحَدَ وعشْرونَ ، وتأتي وحْدَها كذلك ، فإذا كانت بمعنى واحدٍ استعملت في الواجب والنَّفْي ، وفي العام والخاصِ . وأما أحد إذا كانت بمعنى إنسان ،

---

(١) تكملة يتم بها الكلام.

(٢) الجمل ص ٥٩ - ٦٠.

(٣) قال ابن لب في تقييده لـ ١٣١ بعد أن ذكر أن أحداً عند بعض النحاة بمنزلة عاقل وعند بعضهم بمنزلة إنسان، قال ابن أبي الربيع وهذان الإطلاقان صحيحان، ويوجد أحد بمعنى إنسان، ويوجد أحد بمعنى عاقل.

(٤) سورة البلد، آية: ٧.

(٥) في الأصل: «ترى» بالمثناة الفوقية تصحيف.

أو بمعنى عالِم [1] ، فلا تَكُونُ إلا في النَّفْي العام ، نحو ما في الدارِ أحدٌ ، وما عِنْدَك أحدٌ ، ولا يقالُ : عِنْدَك أحدٌ ، إلّا أن يُراد بأحدٍ معنى واحدٌ ، وعلى هذا جرى كلامُ سيبويه [2] ، ولا أعلم له مخالفاً إلّا المبرد ، فإنَّه قال : أحدٌ إذا كانَ بمعنى إنسان لا يستعملُ إلا في العامِ ، ويستعملُ في الواجبِ وفي النفي ، فتقول : ما جاءني أحدٌ ، وتقول : كل أحدٌ يفعلُ هذا ، ولا يستعمل في النفي الخاص ، ولا في الواجبِ الخاصِ ، وهذا الذي ذكره أبو العباس لا أعلمُ له نظيراً . كلُ ما يستعملُ في الواجبِ العامِ يستعملُ في الواجبِ الخاص ، وما ذهب إليه سيبويه له نظائر ، قالوا : ما بها أرمٌ ، وما بها شَفَّرٌ [3] ، ولا يَقُولون : كلُّ شَفْرٍ يَقُول هذا ، ولا يقال : كل أرمٍ يقولُ هذا ، كما تقولُ : كل إنسانٍ يقولُ هذا ، ولما ذكَرْتُه نظائرُ كثيرةٌ ، فيجبُ عما ذكَرْتُه أن يقال : إنَّ أحداً الذي بمعنى إنسان ، إذا صح أنه لا يُستعملُ في الواجبِ الخاصِ ، فلا يُستعمل في الواجبِ العامِ ، ويتأول (كلّ أحدٍ) إذا جاءَ على أن المعنى كل واحدٍ . ومما استدلَ به قوله :

١٧٦ ـ وقَدْ ظَهَرْتَ فلا تَخْفَىٰ علىٰ أحدٍ   إلا علىٰ أحدٍ لا يَعْرِفُ القمرا [4]

فقوله : (على أحدٍ) بلا شكٍ أنه واجبٌ ، وهو هنا بمعنى إنسانٍ ، وهذا كما تقول : لا تَخْفى على إنسانٍ إلا على إنسانٍ لا يعرفُ القَمَرا .

الجواب : ان هذا أتى بِحُكْم المُقَابَلَة ، وقد يأتي بالمقابَلَة ما قياسُهَ أن يأتي وَحْده ، ألا ترىٰ أنهم قالوا : آتيه بالغدايا والعشايا والغدايا جمع غداة ، وغداة لا يجمع غدايا ، وإنما قيل هنا : غدايا ليجري مَجْرى عشايا فيزْدَوجَ

---

(١) في الأصل: «سالم» ولعل الصواب ما أثبته؛ إذ سيأتي نظيره للمصنف بعد.

(٢) انظر الكتاب ١/٥٤ ـ ٥٥، ٢/٣١٨.

(٣) أي: ما بها أحد/ إصلاح المنطق ص ٣٩١، وانظر اللسان «أرم» و«شفر».

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢٦٩، وانظره في التهذيب الأصول ١/٩٦، ٥/١٩٤، ٦/٢٨٦، شرح المفصل ١/١٢١، وصدره في همع الهوامع ٥/٣١٣.

الكلام ، وجمع عشية عشايا على القياس ، لأن عشية فعيلة ، وفعيلة تجمعُ علىٰ فعائل بهمزة، فالقياسُ عشائي، ومتى اعترضت في الجمع همزةً، وجاء بعدها ياءٌ فإن العربَ تقلبُ الكسرة فتحفة، فتقولَ: عشاءَي، لتحرّكُ الياء وقبلَها فتحة فتقلب ألِفاً ، فَتَصِير عشاءاً ، فجاءت الهمزة بين[1] ألفين ، فصار ذلك بمنزلة التقاءِ هَمْزتين فقلبوا الهمزة ياءاً ، فقالوا : عشايا ، كما تقول : في بَرِيةٍ برايا ، ومطيّة مطايا . وهذا الذي ذكرته مطرد لا ينكسر ، وسيأتي بيانه مستوفي في باب التصريفِ . ومن هذا النوع قوله تعالى : ﴿ إنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ . اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِم ﴾[2] ، وكذلك قوله : ﴿ وَيْمكُرُونَ ويمكر اللَّهُ واللَّهُ خيرُ الماكرينَ ﴾[3] ، وهو كثيرٌ من كلامِ العرب .

والذي يثبت في خاطري ما ذهب إليه سيبويه أن أحداً إذا كان بمعنى إنسان أو بمعنى عالَم ، فلا يستعمل إلا في النفي العام ، بمنزلة شَفْرٍ وأَرِم ، وغيرهما مما لَزِم النفي العام ، وقد وَضَع لذلِكَ ابنُ السّكيت في الإِصلاح بابا[4] .

وإذا كانَ أحدٌ بمعنىٰ واحدٍ ، استعمِلَ في العامِ والخاص ، وفي النفي وفي / الايجابِ وأما استعمالُ اللفظ في الايجابِ ، ولا يُستعمل في الواجبِ الخاصِ فلا أعلمُ له نظيراً . والله أعلم . [١٨١]

ثم قال[5] : (فإنه نفىٰ أن يكونَ علىٰ مِثلِه أحدٌ)[6] .

اعلم أنك إذا قلتَ : ما كان مِثْلَك أحدٌ ، بنصب (مِثْلَ) ، فهو من

---

(١) في الأصل بعد، تحريف.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٤، ١٥.

(٣) سورة الأنفال، آية: ٣٠.

(٤) وسماه: (باب ما لا يتكلم فيه إلا بجحد)، إصلاح المنطق ص ٣٨٥ فما بعدها.

(٥) اللّام مطموسة في الأصل.

(٦) الجمل ص ٦٠ وفيه: على مثل حاله، وكذا في ج، وجاءت العبارة في (س) كما أوردها المصنف.

تقديمِ الخبرِ ، والأصلُ : ما كان أحدٌ مثلَك ، والمعنى نفيُ المماثلة عن الناسِ كلِّهم ، والمرادُ أنَّكَ تَفْضُل الخَلْقَ أجْمَعينَ ، وقدَّمْتَ الخَبر ، لأن خَبَر كانَ يتَقدَّمَ على اسْمِها ، ما لَمْ يَمْنَعُ مِنْ ذلك مانِع ، ولا مانعَ هنا ، فإن قلت : ما كان مثلُكَ أحداً ، ورفعتَ (مثلَك) ، ونَصَبْتَ أحداً ، فيفسدُ من جهةِ المعنى ، لأنك أثبت له مماثلاً ، ثم نفيت عنه الأحدية ، وهذا محالٌ ، لأن مماثِل الإنسانَ إنسانٌ..

فإن قُلْتَ : ومِنْ أينَ يلزم إذا رَفَعْتَ (مِثْلَك) ، ونصبتَ أحداً أن تكونَ قد أثْبَتَّ له مماثلاً ، وإذا عَكَسْتَ لم تُثْبِتْ له مماثـلاً؟ .

قلتُ : إنكَ إذا رفَعْتَ (مِثْلَكَ) فقد جَعَلْتَهُ مبتدأ لتُخْبِر عنه ، ولا يُخْبر عن الاسم بنفي صفةٍ ولا باثباتِها حتى يكون موجوداً ، ألا ترى أنكَ إذا قلت : ما كان زيدٌ عالماً : فلا تَعْقِلُ هذا حتىٰ يكونَ زيدٌ موجوداً ولو كان زيدٌ معدوماً لم يصح أن ينفى عنه العلم ، لأنه لم يقبله فكيف ينفى ؟ وإنما ينفى ما يتوهَمُ المخاطَبُ وجودَهُ ، ألا تَرى أنَّك لو قلتَ : ما كان هذا الحجرُ عاقلاً ، لكان خلفاً من الكلام ، لأنه لا يمكن اتصافه به فيخبر عنه بنفيه .

فإذا ثبتَ ما ذكرتُه فنرجع إلى المسألةِ . فإذا قلتَ : ما كان أحدٌ مثلَك ، برفع أحدٌ ، ونصب مثل ، فقد أثبتَّ الناسَ ، ونفيتَ عنهم كلِّهم المماثلةِ ، لأن ذلك مما يُطْلَبُ معرفتُه ، وتَتَشَوَّقُ النفوس إلى معرفته .

فإذا قُلْتَ : ما كان مثْلُك أحداً برفع (مثلك) ونصبِ أحد، فقد أثْبَتَّ له مماثلاً في الوجودِ بقصـدكَ الاخبارَ عنـه ، ثم نفيتَ عن ذلك المماثل الأحديّة ، وهذا مُحال ، لأنه لا يماثِل الإنسانُ إلا إنساناً.

قال أبو القاسم : (الا أنْ يُرادَ بهِ المَثَل على التعظيم لشأنه أو الوضع منه) [1] .

---

(١) الجمل ص ٦٠.

ينبني هذا الكلام منه على ان احدا ـ هنا ـ واقع موقع إنسانٍ ، وبلا شك أنكَ إذا قلتَ : ما كان مثلُكَ إنساناً، وقلته على جهةِ الاتساعِ ، فإنه يكون على وجهين : على المدحِ وعلى الذمِّ.

فأما المدحُ فأن تقولَ : ﴿ ما كانَ مثلُكَ إنساناً ، إنما أمثالُك الملائكةُ ، كما قال الله سبحانه : ﴿ ما هذا بَشَراً إنْ هَذا إلا مَلَكٌ كَريمٌ ﴾[1] ، وكما قال الشاعر :

١٧٧ ـ فَلَسْتَ لأنسيٍ ولكِنْ لَمْلأكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِ السماءِ يَصُوبُ[2]

وهذا بَيّن .

وأما الذَّمُّ : فأنْ تَقول : ما كانَ مثلُكَ انساناً ، وأنتَ تُريدُ : إنما أمثالُك الشَّياطِينُ ، وأمثالُك البهائمُ ، وأمثالُكَ الجمَاداتُ ـ على حَسَبِ ما تُريدُ ـ .

---

(١) سورة يوسف، آية: ٣١.

(٢) قال ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ص ١٩ : «ومنها بيت لعلقمة بن عبده. . . وهو علقمة الفحل من قصيدته التي يقول فيها:

وفي كل حي قد خبطت بنعمة فحق لشأس من نداك ذنوب

وهو آخر القصيدة فيها حكى قطرب، وحكى أبو عبيد (كذا) أنه لرجل من عبد القيس من كلمة يمدح بها النعمان، وحكى السيرافي أنه لأبي وجزة السلمي المعروف بالسعدي من قصيدة يمدح بها عبدالله بن الزبير، وهو:

فلست لأنسي. . . .» البيت.

وأور د البغدادي كلام ابن هشام في شرح شواهد الشافية ص ٢٨٩، وعقب على نسبته إلى علقمة بقوله: «وقد بحثت (عنه فلم أجده فيها من رواية المفضل في المفضليات، وكذلك لم أره في ديوانه».

قلت: البيت ليس في أصل ديوان علقمة، وأورده محققاه في صلته ص ١١٨، وهو في المفضليات ص ٣٩٤، وقال محققاها: «وهذا البيت زيادة من المرزوقي ونسخة فينا، وهامش نسخة المتحف البريطاني، وهو ثابت في اللسان ٢٢/٢ مع ذكر خلاف في نسبته» وهذا يعني أن نسبة البيت متدافعة، غير أن الأرجح نسبته إلى علقمة كما ذكر ابن هشام، وقد نسبه إليه أيضاً أبو بكر بن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٢٦٠، وابن سيده في شرح أبيات الجمل ل ١١٣، وابن السيد في الحلل ص ٥، وانظر الشاهد في الكتاب ٣٨٠/٤، مجاز القرآن ٣٣/١، الجمل ص ٦٠، رسالة الملائكة ص ٦.

فهذا كُلُّه ذَمٌّ ، فكذلك إذا قلتَ : ما كانَ مثلُكَ أحداً ، وأوقعتَ أحداً موقعَ إنسان ، فهو علىٰ المدحِ وعلى الذمِ ، حَسَبَ ما تقدم . وأما إن أوقعْتَ أحداً موقع عالَم ، فلا يقالُ هذا الكلامُ إلا على جهةِ الذمِ ، ولا يقال على جهةِ المدحِ ، ألا تَرىٰ أنك لو قلتَ : ما أمثالُك العُقلاءُ ،إنما أمثـالُك البهائِمُ ، فلا يصِح أن يقال ألا علىٰ جهةِ الذمِ ، فكذلك ما هو مثلُه ، فتفطنْ لهذا فإنه صحيح ، وعلى هذا أخذ سيبويه : ما كان مثلك أحداً [1] ، أخذَه على الذم، ولم يأخُذْه على المدحِ ، فدل على أن أحداً عندَه واقعٌ موقع عالَم.

وجاء من تكلم في صنعة العربيةِ بغير طريقها ، وقال : إن السالبةَ الكليَّةَ تَنْعَكِسُ مثْلَها ، وهذا أمرٌ معقولٌ لا شكَ فيه ، ألا ترى أنَّك إذا قلت لا واحدَ من البيضِ غُرابٌ ، فهذا بلا شكٍ يَنْعكسُ ، ويصحُ معناه ، لأنك لو قلت : لا واحدَ من الغربانِ أبيضُ ، لكانَ صحيحاً ، وكذلك جميعُ ما كان من الكلياتِ المنفياتِ ، تنعكس كليات منفيات ، فقول النحويين على هذا ـ أنه يصح أن يقال : ما كانَ أحدٌ مثْلَك ، ولا يصِحُ أن يُقال : ما كان مثلُك أحداً هو [2] خطأ وكلام لا يُعْقل .

الجواب : أن هذا المعترضَ بما ذكرتُهُ ، لم يَفْهَـم كلامَ أهل الصنعةِ ولا كلام النحويينَ ، إنما تكلمَ أولائِك في الحقيقتينِ إذا نَفَيْتَ إحداهما على [3] الأخرى ، فقد نفيت الأخرى عنها على نحو مما ذكر ، وهذا أمر بينٌ لا شكَ فيه ، والنحويونَ إنما تكلموا في (مثْلك) إذا كان صفةً ، فيجوز أن تنفي / الأحَدين ، فتقولُ : ما كانَ أحدٌ مثلَكَ ، وإن قدمت (مثلَكَ) على [١٨٢] هذا المعنى ، لم يَزُلْ (مثلُك) عن أن يكونَ منصوباً وإذا جعلتَ (مثلَكَ)

(١) الكتاب ص ١/٥٥.

(٢) في الأصل: «وهو» بواو مقحمة.

(٣) هكذا في الأصل، والوجه «عن» كما أتت بعد.

اسماً ، ونفيتَ عنه الأحدَيْن كان محالاً إلا على الاتساع ، على حَسَب ما تَقَدم ، وإن أنتَ أخرْت أحداً ـ على هذا المعنى ـ لم تُزَلِ الاحالةُ ، فتقولُ : ما كان أحداً مثْلُك ، فالاحالةُ ثابتةٌ هنا على حَسَبِ ما كانت في تقديم مثلُك ـ فمثلك إذا جعلته اسماً ، قد جاء على غير طريقتِه إذا كان خبراً ، وأنت إذا قلت : لا واحدَ من الإنسان حَجَرٌ، ولا واحدٌ من الحجر إنسانٌ . فمجيء الحجرِ والإنسانِ في التقديمِ والتأخير على طريقةٍ واحدةٍ ، وهذا بيِّنٌ لمنْ تأمله ، ولم تتخلط عليه العلومُ ، ثم أتىٰ بقول الشاعر :

فلستَ لإنسي ولكنْ لمَـلأكٍ   تَنَزَّلَ من جو السماءِ يَصُوب [1] [١٧٨]

الملَكُ أصلُه مَلأَكٌ بدليل هذا البيتِ ، والملائكةُ جَمْع ملأكٍ بمنزلةِ صَيْقَل وصَياقِل ، ودَخَلتِ التاءُ في ملائكةٍ ، كدخولِها في صياقلةٍ ، لتأنيثِ الكلمة وهذه التاء في هذا الجمْعُ على أربعةِ أوجهٍ :

أحدها : ما ذَكَرْتُه .

الثاني : العُجْمَةُ ، نحو : جورَبٌ وجوارِبَةٌ [2] ، ومُوزَجٌ وموازِجَةٌ [3] .

الثالث : النسبُ ، نحو : المهالِبَةُ والمناذِرَةُ .

الرابعُ : أن تكونَ عِوَضاً ، وذلك نحو : الزنادِقَةُ ، والأصل : زَناديقُ ، فحذفت الياء ، وعوضَ عنها التاءُ . وهذا كله يأتي بيانُهُ .

والأصل في ملك : مألكٍ ، ثم قُدِّمَت العينُ على الفاء ، لأنه من الألوكِ ، وهي الرسالةُ ، ومن هذا قول النابغةِ :

---

(١) الجمل ص ٦٠، وفيه «ولكن ملاكاً».

(٢) في اللسان «جرب»: الجورب: لفافة الرجل معرب، وهو بالفارسية «كـورب»، والجمع «جواربه»وانظر المعرب ص ١٤٩.

(٣) في المعرب ص ٣٥٩ «الموزج»: الخف فارسي معرب. وأصله «موزه»... ويجمع على «موازجة» بالهاء.

١٧٨ ـ * أَلِكْنِي إلى النُّعْمانِ حيثُ لَقِيتَهُ * [١]

معناه : بلِّغ عني ، وأصله : أألكني ، ثم قُدِّمت اللامُ على الهمزةِ ، كما قدمت في الملك : أَلْئِكْني ، ثم سهلتْ الهمزةُ بالقاءِ حركتِها على اللامِ ، وحذفِها ، فصارَ أَلِكْني ، وهذا الذي ذكرتُه هو البيّن في المَلَكِ ، لأن الملائكة رسلُ الله بينَهُ وبين أنبيائِه .

ويمكن أن يكون فِعْلاً من المَلْك ، وهي [٢] الشّـدةُ [٣] ، والميمُ أصليةٌ ، وهي على القولِ الأولِ زائدةٌ [٤] . وقولُك : مألَكٌ بمَنْزلة شَمْألٍ ، الهمزة زائدةٌ ، لأنه من الشِّمال ، وقالوا : شأْمَل [٥] ، إلا أن القَوْل الأول أحسنُ ، لأن زيادةَ الهمزةِ غير أول قليل ، فلا يَدْخُل في القليلِ ما وُجِدَ عنه مَنْدُوحةٌ ، ومعنى يَصُوبُ : يَنْزِلُ ، قال علقمة :

١٧٩ ـ * كأنَّهم صابَتْ عَلَيْهم سَحابَةٌ * [٦]

و (يصوب) في موضعِ الحالِ ، والجُمْلَةُ مِن (تَنَزَّلَ مِنْ جَوِ السماءِ يَصُوبُ) في موضعِ الصفة لملأك ، والعطف في قولِكَ (ولَكِنْ) بالواو ، ولكن ـ هنا ـ مجردَةٌ للاستدراكِ ، وقد مضىٰ الكلامُ في هذا في باب العطفِ بما يغني عن الاعادة [٧] .

---

(١) ديوانه ص ٧١ وتمامه:

* فأهدى له الله الغيوث البواكرا *

(٢) هكذا في الأصل، والوجه «وهو».

(٣) في اللسان/ ملك: «ملك العجين يملكه ملكاً قوي عليه، الجوهري: وملكت العجين أملكه ملكاً بالفتح: إذا شددت عجنه».

(٤) انظر الكتاب ٣٧٩/٤ ـ ٣٨٠، رسالة الملائكة، الحلل ص ٥٥، اللسان «ملك».

(٥) انظر اللسان «شمل».

(٦) تمامه:

* صواعقها لطيرهن دبيب *

انظره في ديوانه ص ٥٦، وتخريجه ص ١٣٩، ١٤٤.

(٧) انظر ما تقدم ص٣٤٠، ٣٤٩.

قوله : (واعلم أن ما انْفَكَّ ، وما فَتِىءَ ، وما بَرِحَ ، وما زالَ لا تدخل على اخبارِها « إلا »)[1] .

لم يَذْكرْ ما دام ، لأن (ما) في (ما)[2] دام مصدرية في موضعِ الظَّرف ، ولذلك يُحْتاجُ في كونها كلاماً إلى ما يَنْضَمُّ إليها ، فتقول : لا أُكلمُك ما دامَ زيدٌ قائماً ، أيْ : لا أُكلمُك دوامِ زيدٍ قائماً ، أي مـدةَ ذلـك ، و(ما) في هذه نافيةٌ ، ويجوزُ أن تَقَعَ إلا بعدَ كلِّ نفي إذا أردتَ أن توجبَ لما بعدَها الفِعْلَ وتنفيهِ عن غيرهِ ، فتقولُ : ما قامَ إلا زيدٌ ، فقد أوجبتَ لزيدٍ[3] القيامَ وحْدَهُ ، ونفيته عن غيره ـ قال الله تعالى : ﴿ ما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِه إلا أسماءً سَمَّيْتُموها ﴾[4]، وتقولُ: لَنْ أُضْرِبَ إلا زيداً، ولَمْ أضرِبْ إلا عمراً، فقد أوجبت لعَمْرو الضربَ دونَ غيرِه، وكذلك إنْ زيدٌ[5] إلا قائمٌك، في معنى: ما زَيْدٌ إلا قائِمٌ، قال الله تعالى: ﴿ إنْ الكافِرونُ إلاّ في غرورٍ ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿ إنْ أنا إلا نَذيرٌ مبين ﴾[7] وهو في القرآن كثير. وأكثر ما توجد (أن) نفيا مع (إلا) نحو ما ذكرتُهُ. ويأتي بغير (إلا)، قال سبحانه: ﴿ ولئن زالَتا إن أمسكَهما من أحدٍ من بعدِهِ ﴾[8]، المعنى لا يَمْسكُهما أحدٌ من بَعْدِه.

فإذا تحصّل لك أنْ (إلا) تقعُ بعدَ كلِّ نفيٍ إذا أَرَدْتَ حَصْرَ الشيءِ على ما بَعْدها ، فَنَرْجع إلى كلامِ أبي القاسم .

اعلم أنْك إذا قُلْتَ : ما زالَ زيدٌ عالماً ، فانت قد أَدْخَلْتَ (ما) على

---

(١) الجمل ص ٦١.
(٢) تكلمة يتم بها الكلام.
(٣) في الأصل: لذلك، تحريف.
(٤) سورة يوسف، آية: ٤٠.
(٥) في الأصل: «إن زيداً».
(٦) سورة الملك، آية: ٢٠.
(٧) سورة الشعراء، آية: ١١٥.
(٨) سورة فاطر، آية: ٤١.

ما زال لنفي مقتضىٰ زال ، و (زال) معناها : زوالُ الشيءِ وعَدَمُه ، ولما نفي ذلك صار إيجاباً ، فصار معنى قولك : ما زالَ زيدٌ عالماً ، أي : زيدٌ عالم من حيث أمكن اتصافُه به ، وكذلك ، ما انفك ، وما فتىء ، وما برح فلما صار قولك : ما زالَ زيداً عالماً بمنزلة : ثَبتَ لزيدٍ العلم / واستقر له ، [١٨٣] و (إلا) لا تقعُ بعد الواجبِ إلا على طريقةِ الاستثناء، وإذا قلت : ما زالَ زيدٌ إلا عالماً، فليسَ قبلَ (إلا) ما يجوزُ أن يكون (عالم) استثناءً منه ، فلم يبقَ إلا أن تكونَ (إلا) ايجاباً ، وهذا لا يصح ، لأن ليسَ قبلَها نفي ، فلا يقالُ : ما زالَ زيد إلا عالماً ولا : ما انفك زيد إلا عالماً ، ولا : ما فتىءَ زيدٌ إلا ضاحكاً ، ولا : ما برحَ زيد إلا راكباً ، لأن هذهِ كلَّها معناها واحدٌ.

قوله : (وتدخلُ على سائر الحروفِ ، فَيَبْقىٰ الخبرُ منصوباً على حاله [١] ، كقولك : ما كان زيدٌ عالماً ، إذا نفيتَ العلمَ عنه ، فإن أوجبتَ لهُ دونَ غيرهِ قلت : ما كانَ زيدٌ إلا عالماً)[٢] .

أخذ يبين مجيءَ الجمل بـ (إلا) و (ما) .

اعلم أنك تقولُ : كان زيدٌ عالماً ، فمعناه إيجابُ العلمِ له ، دون تعرض لغيرهِ . وإذا قُلْتَ : ما كانَ زيدٌ عالماً ، فقد نَفَيْتَ العلمَ عنهُ دونَ تعرض لغيره ، فإذا قلت : ما كان زيد إلا عالماً ، فقد أوجبتَ العلمَ له ، وتعرضْتَ لنفيه عن غيره ، وكذلك إذا قلتَ : ما أصبحَ عمروٌ شاخصاً ، وما أصبحَ عمرو إلا شاخصاً ، ولو قلت : ما زالَ زيدٌ إلا عالماً لكنْتَ قد نفيت عن زيدٍ زوال الصفاتِ كلِّها غيرَ العلمِ ، فقد أوجبتَ له الصفاتِ كلَّها إلا العلمَ ، فكأنك قلتَ : زيدٌ متصفٌ بجميع الصفاتِ إلا بالعلمِ ، وهذا لا يمكن ، لأن ما عدا صفةِ العلمِ من الصفاتِ يقعُ فيها التضادُ ، ألا ترىٰ أن

---

(١) في الأصل: «على أصلك» والتصحيح من الجمل بنسخه الثلاث.

(٢) الجمل ص ٦١ وفيه «على حاله منصوباً»، وجاءت العبارة في الخطيتين كما أوردها المصنف.

الشجاعةَ غيرُ العلمِ ، وكذلك الجبن غير العلم ، فإذا أثبت له الصفات كلها فقد أثبت له الشجاعة والجبن ، وكذلك الصفات كلها لا بد لها من أضدادٍ ، وهذا لا يمكنُ ، لأنه لا يَمْكِنُ اجتماعُ الضّدينِ في المَحل الواحدِ ، بخلاف النفي ، فإنك تنفي عن الشيء الواحد الصفاتِ وأضدادها ، ويصحّ ذلك ، ألا ترى : أنه يجوز أنْ يقالَ : زيدٌ لا شجاع ولا جبان ، ولا كريم ولا بخيل ، ولا يُتَصور أن يقال : زيدٌ شجاعٌ جبان في وقت واحد ، ولا كريم بخيل في وقتٍ واحدٍ ، هذا محالٌ ، وتنفي الصفتان عنه في وقت واحدٍ .

فإذا تبينَ لك هذا ، تبينَ لك أن (إلا) لا يَصِحُ أن تقع بعد هذه الأفعال ، ويمكن عندي أن يقال : امتناعُ دخولِ (إلا) بعد هذه الأفعال بعلةٍ أخرى ، وهي أنك إذا قلت : ما قامَ إلا زيدٌ ، فالمعنى بلا شك : إنما قامَ زيدٌ ، وكذلك إذا قلتَ : ما ضربتُ إلا زيداً ، فالمعنى إنما ضربْتُ زيداً وبهذه الملاحظة جاز أن يرتفعَ زيدٌ في قولك : ما قام إلا زيدٌ ، وينتصبُ عمرو بعدَ إلا بالفعلِ الذي قبلَها ، وإلا فكيف يعمل الفعل المسلط عليه النفي فيما بعد (إلا) وما بعدَ (إلا) موجَبٌ له الفِعْل ، وكذلك إذا قُلْتَ : ما كان زيدٌ إلا عالماً ، لأن لكانَ أن تَنْصِب عالماً ، لأن المعنى : إنما كان زيدٌ عالماً ، فلو قلتَ : ما زال زيدٌ إلا عالماً ، وما انفكَّ محمدٌ إلّا خارجاً ، وهذا ليس من كلامِ العربِ ، فما في تَأْويله لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ من كلامِ العربِ . وأمَّا قولُ الشاعر :

١٨٠ ـ * حراجِيجُ ما تَنْفَكُ إلا مُناخَةً * [1]

---

(١) الشاهد لذي الرمة وتمامه:

* على الخسف أو نرمي بها بلد قفرا *

انظر/ ديوانه ص ٢٤٠ ، الكتاب ٤٨/٣ ، الموشح ص ٢٨٦ ، المحتسب ٣٢٩/١، الإفصاح للفارقي ص ٢١٩، أمالي ابن الشجري ١٢٤/٢، الإنصاف ١٥٦/١، شرح المفصل ١٠٦/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٨/١، ضرائر الشعر ص ٧٥، مغنى اللبيب ص ١٠٢ ، همع الهوامع ٩٧/٢، ٢٧٤/٣، خزانة الأدب ٤٩/٤، وحراجيج: ضُمَّر.

فـ (إلا) هنا زائدة ، ألا ترى أنَّك إذا قُلْتَ : حراجيجُ ما تَنْفَكُ إلا مناخَةً ، فالمعنى معنى : ما تَنْفَكُ مُناخَةً ، وليس الكلامُ في (إلا) التي هي زائدة .

فإن قلت : فَتَقَعُ (إلاَّ) بعد (زال) وأخواتِها ، وتكون زائدةً .

قلت : ليستِ الزيادةُ في الحروفِ بقياسٍ ، وإنّما يقالُ منه ما قالتِ العربُ ولا أعرف هذا جاء إلا في هذا البيتِ .

قوله : (ولو قلت : ما انفك زيدٌ إلا عالماً ، وما زال عبدُ اللّهِ إلا شاخصاً كان خُلْفا من الكلام ، لأنك توجِبُ بقولك (ما انفكَّ) الخبرَ ، وتنفيه بـ (إلاّ) فتصيرُ نافياً موجِباً للخبرِ في حالةٍ واحدةٍ . وذلك محالٌ)[1] .

رأيت بعضَ المتأخرينَ قد رَدَّ هذا التعليلَ على أبي القاسم ، وقال : يَلْزمُه على هذا التعليل ألا يُقالَ : ما كان زيدٌ إلاَّ عالماً لأنَّك تنفي الخبر بما وتوجبه بإلاَّ ، فتصير نافياً موجباً للخبر في حالةٍ واحدة ، وذلك محالٌ ، وهو قد أجازه قبلُ ، ويلزم على تعليله ألاَّ تقع (إلاَّ) بعد النفي ، وهذا في القرآن كثير ، وفي كلام العرب[2] .

قلتُ: هذا الرَّدُّ رَدُّ من لم يفهم كلامه، ولا قَرَأهُ على مَنْ يَشْرَحُهُ . يريد أبو القاسم أنَّ (ما زال)، و(ما انفكَّ)، و (ما فتىء) و (ما بَرِح) تدخل لإثبات الخبر، ألاَ ترى أنك إذا قلت : ما كان[3] زيدٌ عالماً ، فالعِلْمُ منفيٌ ، وكذلك : ما[4] أصبح عمروٌ شاخصاً ، الشخوصُ منفي عن عمرو ، فإذا تَحَصَّلَ أنَّ (إلاَّ) إنَّما تَدْخُلُ على شيءٍ كان قَبْلَ / دخولها منفياً ، فقد صارت بذلك لا تَدُلُّ على أنَّ (ما) قبلها ينفي ، ودخول النفي على (زال) يَقْتَضي أنْ يكونَ [١٨٤]

(١) الجمل ص ٦١.

(٢) أشار ابن الضائع في شرح الجمل ٢/ ل ١٢ إلى هذا الاعتراض.

(٣) في الأصل: ما زال، تحريف.

(٤) في الأصل: «أما» بإقحام الهمزة.

(ما زال) يوجِبُ ، فيصير بدخول (إلاَّ) بعد (زال) ودخول (ما) على زال) نافياً مثبتاً للخبر في حالٍ واحدة ، وذلك محالٌ ، ألاَ تَرَى أنَّ دخولَ (ما) على زال) يقتضي أنْ يكونَ الخبرُ منفياً إذا تعرَّى عن كلِّ شيءٍ ، ودخول (إلا) بعد (ما زال) يَقْتَضِي أنْ يكونَ خبرُ (ما زال) منفياً إذا تعرَّى الخبرُ عن كلِّ شيءٍ ، فهذا تناقضٌ بيِّنٌ وتضادٌ .

قوله : (واعلم أنَّ لكان أربعةَ مواضعَ) [1] .

تَعَرَّضَ أبو القاسم للكلام على كان خاصةً ، وبيانِ مواضعها ، وبعد كلامه أبيِّنُها كلَّها ، ومواضعَها .

قوله : (تكون ناقصة) [2] .

اعلم أنَّ (كان) الناقصة هي التي ذَكَر من أوَّلِ الباب إلى هذا الموضع وهي التي تَدْخُلُ على المبتدأ والخبرِ ، ترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبرَ إن كان مفرداً ، وإنْ كان جملةً أو ظرفاً أو مجروراً بَقِينَ على أحْوَالِهِنَّ ، وكُنَّ في موضع نصبٍ ، وانَّما سُمِّيَتْ ناقصةً ، لأنَّ الأفعالَ كلَّها تكتفي بما يَرْتَفِعُ بها ، وتكونُ في المنصوب بالخيار إلاَّ هذه الأفعالَ ، فإنَّها لا تكتفي بما ترفعُه ، ولا بُدَّ لها من المنصوبِ ، لأنها إنما تدخُلُ على المبتدأ والخبرِ ، فما يصلح أنْ يكونَ مبتدأً فهو المرفوعُ بها ، وما يصلُح أنْ يكونَ خبراً للمبتدأ ، فهو المنصوبُ بها ، فكما لا يجوزُ أنْ يُذْكَرَ المبتدأ دونَ الخبر ، ولا الخبرُ دونَ المبتدأ ، لا يجوزُ أنْ تَذْكُرَ اسمَ كان دونَ خبرِها ، ولا خبرَها دونَ اسمِها ، فصارت لذلك ناقصةً ، لأنَّها لا تكتفي بالمرفوع ، وتَفْتَقِرُ إلى المنصوبِ ، فقد نقصتْ عن درجات الأفعالِ .

ولا تعمل (كان) هذه إلاَّ في المبتدأ والخبر، لا يتعلَّقُ بها مجرورٌ ولا تَنْصِبُ حالاً، لأنَّ خبرَها أغنى في ذلك عنها، ولأنَّ المعنى الذي سِيْقَتْ له (كان) لايَطْلُبُ بشيءٍ مما ذكرتُه، ولأنَّها إنَّما تدخلُ بعد استقلال الجملةِ،

(١) ، (٢) الجمل ص ٦١.

لِتَدُلَّ على أنَّ مقتضاها فيما مضى، فالذي يتعلَّقُ بالمجرور والظروف قبلَ دخولِ كان يتعلَّقُ بعد دخولها وكذلك الذي كان ينصِبُ الحالَ قبلَ دخولِها ينصبُه بعدَ دخولها لأنَّها إنّما تأتي بعد استقلالِ الجملةِ، وإنّما تأتي لمعنى، وهو الدَلالةُ على الزمانِ خاصةً.

قوله : (وتكونُ تَامَةً ، تكتفي باسم واحدٍ لا خبرَ فيه ، وتكونُ بمعنى الحُدوثِ والوُقوع)[1].

اعلم أنَّ (كان) التامَّةَ هي دَالَّةٌ على الحدثِ والزمانِ بمنزلة سائر الأفعال ، فلذلك كانت هذه التامَّةُ تكتفي بمرفوعِها ، كما تكتفي الأفعالُ كلُّها ، فتقولُ : كان الضَرْبُ ، وكان القِتَالُ، أي وَقَعَ ووُجِدَ ، وقد كان هذا الذي تَحْذَرُه[2] ، أي وَقَعَ ووُجِدَ ، فهي مُشْتَقَّةٌ من الكَوْنِ ، لتدلَّ على ما وُجِد له ذلك في الزمانِ الماضي ، وكذلك تقول : يكونُ لهذا المريضِ صِحَّةٌ ، أي يَقَعُ له ذلك ، وهذه تَتَعَلَّقُ بها المجرورات والظروفُ ، وتنصِبُ الحالَ ، لأنَّها فعلٌ ، فتجري على جميعِ حكم الفعل كُلِّها ، فتقول : كان القتالُ أمسِ ، وتجعل أمسِ ظرفاً متعلِّقاً بكان، والمعنى: وَقَعَ القتالُ أمس ، ويَبْعُدُ أنْ تجعلها هنا ناقصة ، لأنَّ كان الناقصة تدخل على الجملة ، لتدلَّ على أنَّ مُضَمَّنَها فيما مضى ، وأنتَ لو قلتَ : القتالُ أمسِ ، لعُلِمَ من هذا المبتدأ والخبر وقوعُ القتالِ فيما مضى ، فأيُّ فائدةٍ لدخول كان ؟ ، فإنَّما تكون (كان) في أمثالِ هذا تامَّةً ، ويكونُ الظرفُ متعَلِّقاً بها ، كما يتعلَّق بسائر الأفعال ، وكذلك لو قلتَ : يكونُ القتالُ غداً ، فيكون هنا تامَّةٌ ، لأنَّكَ إنْ جعلتها ناقصةً تكون قد جئتَ بها لغير معنى ، ألَا ترى أنَّك لو قلتَ : القتالُ غداً ، لكانَ يفهمُ منه الزمان المستقبل ، فأيُّ فائدة لدخول كان الناقصة هنا ؟ ، وإنَّما تكون (يكونُ) في هذا وفي أمثاله[3] تامَّةً .

---

(١) الجمل ص ٦١.

(٢) كلمة غامضة في الأصل.

(٣) في الأصل : «أمثالها».

ثم أتى بقوله تعالى : ﴿ وإنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرةٍ ﴾ [1] كان هنا تـامَّةٌ ، لأنَّك إنْ جعلتَها ناقصةً بقيت بلا خبرٍ ، والتأويل : إنْ حَضَرَ ذُو عُسْرَةٍ ، والفاء جواب الشرط .

و (نَظِرَةٌ) يكونُ فيه عندي وجهانِ :

أحدهما : أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه : فالحكم نَظِرَةٌ إلى مَيْسَرةٍ ، فيكون (نَظِرَةٌ) على هذا خبرَ مبتدأ محذوفٍ (إلى مَيْسَرَةٍ) متعلِّق بنَظِرَةٍ .

الثاني : أنْ تكونَ (نَظِرَةٌ) مبتدأً ، والخبرُ (إلى مَيْسَرَةٍ) ، ويتعلَّقُ بمحذوف ، وابتُدِئَ بالنكرةِ ، لأنَّ فيها معنى الأمْرِ ، والمعنى أُخِّروه إلى مَيْسَرَةٍ . وقرىء مَيْسَرَةِ ومَيْسُرَةٍ بفتحِ / (السِّين) [2] وضمها [3] ، وهما لغتان . [١٨٥]

ثم أتى بقولِ الشاعر ـ وهو الرُّبَيْعُ بن ضَبُع الفَزَاري ـ :

١٨١ ـ إذا كـانَ الشِّتَاءُ فـأدْفِئُـوني ... فَإنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ [4]

كان هنا تامَّةٌ [5] ، والمعنى إذا نزل الشتاء فأدفئوني ، ولا يُمْكِنُ أنْ

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٨٠، وأتى بها الزجاجي في الجمل ص ٦٢، وفي الأصل: «فناظرة».

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الضم قراءة نافع والفتح قراءة سائر السبعة/ انظر السبعة ص ١٩٢ حُجّة القراءات ص ١٤٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع/ ٣١٩/١ وفيه: «وهما لغتان إلا أن الفتح أكثر وأشهر... وبالفتح قرأ علي بن أبي طالب، وابن عمر، والأعرج، وأبو جعفر، وابن جُندُب، والحسن، وقتادة، وأبو رجاء، وبالضم قرأ مجاهد، وابـن محيصـن، وشيبة، وعطاء، وحميد، والحسن، وهي لغة هذيل».

(٤) الجمل ص ٦٢، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٤، الحلل ص ٤٠، ٥٧، الفصول والجمل ص ٨٦، وانظر الشاهد أيضاً في كتاب المعمرين ص ١٠، ذيل الأمالي ص ٢١٥، أمالي المرتضى ٢٥٥/١، الأزهية ص ١٩٤، اللآلىء ٨٠٣/٢، أسرار العربية ص ١٣٥، همع الهوامع ٨٢/٢، خزانة الأدب ٣٠٦/٣.

(٥) في الأصل: «ناقصة»، وهو خطأ.

[لا تكونَ][1] ناقصةً، لأنَّها [لا][2] خبرَ لها، والمعنى طالبٌ بأَنْ تكونَ تامَّةً ، لأنَّ المعنى معنى نَزَلَ ، والفاء من قوله : فأدفئوني ، جـوابُ إذا ، و(إذا) تَتَعَلَّق بجوابها ، والجملةُ التي بعدَها في موضع خفضٍ بها ، والفاء من قوله : (فإنَّ الشَّيخَ) رابطةٌ .

وقوله : (وتكونُ زائدةً) [3] .

اعلم أنَّ الزائدةَ تقعُ بينَ المبتدأ والخبر ، وبعدَ المبتـدأ والخبر ، فتقول : زيدٌ كانَ قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ كان ، وهذا بمنزلة (ظننت) ومتى بُنِيَ الكلامُ عليها وجبَ أَنْ تعملَ ، كما أَنَّ (ظننتُ) متى بُنِي الكلام عليها وجبَ أَنْ تعملَ ، فتَفَطَّنْ لهذا ، فلا يجوز أن تُلْغَى أَوَّلاً ، كما لا تُلْغى (ظننتُ) أَوَّلاً ، ومتى جاءتَ أَوَّلاً ولم تَعْمَلْ ، ففيها ضميرُ الأَمْرِ والشأنِ ، وذلك نحو ما أنشده أبو القاسم [4] بعد هذا :

* إذا مت كان الناس صنفان . . . * [١٦٠]

وأنشد أبو علي :

١٨٢ ـ ولا أنبأنَّ أنَّ وَجْهَكِ شـانَهُ خُمُوشٌ، وإن كانَ الحَميمُ حَمِيْمُ[5]

وليستْ (كان) هنا ملغاةً ، كما أَنّ (ظننتُ) لا تلغى أولاً . وادعى ابن الطَّراوة أنَّك إذا قلت : كان زيدٌ قائمٌ ، فكان هنا ملغاةٌ ، وحمله على هذا أنَّه لم يفهْم ضميرَ الأَمْرِ والشأن ، وسيأتي الكلام معه فيه[6] .

---

(١) ، (٢) تكملة بها يلتئم الكلام.
(٣) الجمل ص ٦٢.
(٤) الجمل ص ٦٣.
(٥) الشاهد لعبد قيس بن خفاف البرجمي ـ شاعر جاهلي. وأنشده أبو علي الفارسي في الإيضاح ١٠٥/١، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ل ٢٢، المصباح ١/ ل ٣٥، نوادر أبي زيد ص ١٥٦، أمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢، وفي الأصل: «ولا نبان».
(٦) انظر ص ٧٥٥.

ومن الزيادة بيت الحماسة [1] :

ولقـد علمتُ على التَجَلُّدِ والأسى   أنَّ الرزيةَ كـان يومُ ذؤَابِ [١٦٢]

فـ (يومُ ذُؤَابِ) خبرٌ لإنَّ ، وكانَ زائدةٌ ، والتقدير : إنَّ الرزيةَ يومُ ذُؤَاب ، وكان ملغاةٌ ، إذ لو كانت ناقصةً لانبغى أنْ يقولَ : إنَّ الرزيةَ كانتَ يوم ذُؤاب .

فإن قلت : على قوله :

* ولا أَرْضَ ابقلَ إبقالَها * [٢٨]

قلتُ : هذا شاذٌ ، لا يقع إلاَّ في الضرورة ، ولا يحمل على الشاذِّ المنْكَسِر ، ما وُجِدَ للحمل على القياس سبيلٌ .

ثم أتى على زيادة كان بقول الفرزدق:

١٨٣ ـ فكيف إذا مررتُ بدار قَوْمٍ   وجيرانٍ لنا كـانوا كـرامِ [2]

فجعل (لنا) صفةً لجيران ، و (كرامِ) صفةٌ أخرى ، وكان ملغاةٌ ، وردَّ المبرد هذا ، وقال : لا يَصِحُّ أنْ تكونَ هنا زائدة ، لأنَّ (كانوا) رفعتِ الضميرَ ، وكان الزائدةُ لا ترفعُ ولا تنصِبُ ، وسيبـويه ذهب إلى زيـادة (كانوا) [3] ، وجعل (لنا) صفة لجيران ، وجعله المبرد خبراً عن كانوا ، والتقدير ـ عنده ـ : كانوا لنا ، ثم قُدِّم الخبر [4] .

ومنع أبو علي في التذكرة أن يكون (لنا) ـ هنا ـ خبرَ (كانوا) [5] ،

(١) تقدم في الشاهد رقم (١٦٢) أن البيت لربيعة بن عبيد الأسدي ولم أجده في الحماسة برواية الجواليقي، ولا في شرحها للمرزوقي، ولا في شرحها للتبريزي.

(٢) الجمل ص ٦٢، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٤، الحلل ص ٥٩، الفصول والجمل ص ٨٧، وانظر البيت في ديوان الفرزدق ص ٨٣٥، الكتاب ١٥٣/٢، مجاز القرآن ٧/٢، ١٤٠، المقتضب ١١٦/٤ الإفصاح للفارقي ص ٣٥٣، اللآلىء ٧٥٨/٢، إصلاح الخلل ص ١٥٦، شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١، التصريح ١٩٢/١، خزانة الأدب ٣٧/٤.

(٣) الكتاب ١٥٣/٢.

(٤) انظر المقتضب ١١٧/٤.

(٥) قال ابن السيد في إصلاح الخلل ص ١٥٨: «وقال أبو علي الفارسي في التذكرة: كان في =

لأنَّ (لنا) وقعتْ في موضعِ الصِّفَةِ لجيرانٍ ، وجيران طالبٌ بذلك فقد وقَعَت موقعَها ، فلا سبيلَ إلى أنْ تُقْطَعَ وتُجْعَلَ خبراً عَمَّا بعدها لما في ذلك من التهيئة والقلع .

وهذا الذي ذكره أبْو علي قَويٌّ ، ألا ترى أنَّك لو أخَّرْتَ هذا ، وقلتَ : كانوا لنا ، لكانت (لنا) طالبةً بجيران ، وإن لم تقدِّر ذلك لم يكن لـ (لنا) معنًى ، فإذا وَقَعَت بعد (جيران) فكيف تُقْطَعُ عنه ويُنْوَى بها غيرُ موضِعها ، وكذلك قال في قولك : زيدٌ في الدَّارِ أبوه ، (أبوه) فاعلٌ بقولك : في الدار ، لأنَّه قد وقع خبراً عن زيد ، وهو في موضعه ، فلا ينبغي أنْ يُنوى به غيرُ موضِعه ، فإن فعلتَ ذلك كان تهيئةً وقطعاً ، وكذلك قال ابن أبي العافية[1] في قوله تعالى : ﴿ فإنَّه آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾[2] قلبه فاعل بآثم ، ولا ينبغي أن يُدَّعي أنَّ آثماً خبرُ مقدَّمُ ، و (قَلْبُ) مبتدأ ، لأنَّه قد تهيأ للعمل في (قلبه) بكونه وقعَ خبراً عن (إنَّه) ، فلا يقطع عن ذلك ، وعلى هذا مشى النحويون في هذا النوع كله، أنَّ الشيء إذا وقع في موضعه، وما هو له أصْلٌ ، فلا ينبغي أنْ يُنوى به غيرُ موضعه ، إلَّا إذا كان اللفظُ يأبى ذلك . نحو : قولك : كان زيدٌ منطلقٌ أبوه ، فدلَّ أنَّه مقَدَّمٌ من تأخير ، فإذا تَبيَّن لك أنَّه لا ينبغي أنْ يُدَّعى في (لنا) إلَّا أنَّه صفةٌ لجيران أو متعلِّقٌ به ، تبيَّنَ لك أنَّ كان ـ هنا ـ زائدةٌ .

= هذا البيت لغو، لأن (لنا) قد جرى صفة على الموصوف الذي هو جيران، فلا يجوز أن يقدر فيه الانتزاع من موضعه . . ».

(١) أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي (٥٠٧ ـ ٥٨٣ هـ) أصله من كتندة من عمل مرسية، وأقام بمالقة مدة ثم انتقل إلى غرناطة، وتوفي بها، أخذ عن أبي بكر بن العربي وأبي بكر بن مسعود الخشني، وأبي عبدالله حفيد مكي بن أبي طالب، وأبي الوليد الدباغ، وأخذ عنه ابنا حوط الله وأبو عمرو بن سالم وأبو القاسم الملاحي. قال ابن عبد الملك: «وكان راوية فقيهاً، متقدماً في علوم اللسان، بارعاً شاعراً مجيداً، كاتباً بليغاً، سري النفس» ترجمته في الذيل والتكملة ٣٤٩/٦، بغية الوعاة ١٥٤/١ .

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٨٣ .

فإن قلت : فهذا الضمير الذي اتَّصل بها .

قلتُ : ذكر أبو علي أنَّه ليس مرتفعاً بكان ، وانَّما هو توكيد للضمير الذي في (لنا) إن جعلته صفة ، وللضمير الذي في (جيران) إن جعلت (لنا) متعلقاً بجيران ، ووقعت كان بين (لنا) والضمير المؤكد ، وكان الأصل : وجيرانٍ لنا هم ، ثم أدخلوا (كان) فصار : جيران لنا كان هم ، فاستقبحوا اللفظ ، وهو مجيء الضمير المنفصل للمنفرد[1] الغائب ، بعد كان ، غير متصل بها ، فوضعوا مكانَه الضميرَ المتَّصل ، فاتَّصل بكان ليزول قُبْحُ اللَّفظِ/ ، ولهذا نظائر كثيرةٌ، قالوا: بزيدٍ فامرر، والأصل: مهما يكنْ من [١٨٦] شيءٍ فامرر بزيدٍ ، ثم حُذِفَ (مهما يكن من شيء) فَبَقِيَ (فامررْ بزيدٍ) ، وهذه الفاء جوابٌ للشَّرط ، والفاء التي هي جواب للشرط لا تقعُ في أوَّلِ الكلام ، فقدَّموا شيئاً من الجملة اصلاحاً للفظِ وكذلك قولهم : أما بزيد فامررْ ، الأصل : مهما يكن من شيء فامررْ بزيدٍ ، فجعلوا مكان (مهما يكنْ من شيءٍ) أمَّا ، فَوَلِيَ الحرفُ الذي يُفْهَمُ منه الشرطُ الحرفَ الذي يرتبطُ به الجزاءُ أو الشَّرطُ ، فقدَّموا من الجملة على الفاء ما يُفْصَلُ به بين حرفِ الشرط والفاءِ ، فقالوا : أمَّا بزيد فامرر ، والعربُ تفعل هذا في كل جملةٍ مربوطة بشرطٍ مقدَّرٍ ، فتقول : أمَّا زيدٌ فقائمٌ ، والتقدير ، مهما يكن من شيء فزيد قائمٌ ثم جعلوا مكان (مهما يكن من شيءٍ) أمّا ، فصار : أما فزيدٌ قائم[2] فكرهوا اللفظ لما ذكرته ، فقدَّموا زيداً فقالوا : أمَّا زيدٌ فقائمٌ ، ويقولون : أما قائمٌ فزيد ، ويقولون : أمَّا بك فزيدٌ مأخوذٌ ، والأصل مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ مأخوذٌ بك ، فقدَّموا (بك) ، وإن كان معمولاً للخبر ، وفعلوا به ليزولَ قُبْحُ اللَّفظ .

---

(١) هكذا بالأصل «للمنفرد» واضحة تماماً، وليس يخفى أن الضمير هنا ضمير جمع.

(٢) في الأصل: «أما زيد فقائم»، وما أثبته هو ما سبق أن ذكره المؤلف في باب الاشتغال ص ٤٩١، ص ٤٩٢.

وتقول : أمَّا بعدُ فإنَّ زيداً قد فعل هذا ، فبعدُ لا يجوز أنْ يتعلَّقَ بما بعد الفاء ، لمكانِ إنَّ . ولا يجوز أنْ يَتَقَدَّم على الفاء لإصلاح اللفظ ؛ إلاَّ ما يجوزُ أنْ يقعَ بعد الفاء والياً لها مع إظهار الشَّرط هذا هو الأصحُّ في هذه المسألة ، وللنحويين فيها خلافٌ (١) .

من إصلاح اللفظ قولهم : أحسِن بزيدٍ ، والأصل : أحسَن زيدٌ ، ثم لمَّا أرادوا التعجبَ غيَّروا اللفظ إلى أفعل ، فصار : أحسِن زيدٌ ، فكرِهُوا اللفظَ فأدخلوا الباء ليزولَ ذلك القُبْحُ ، فصار : أحسِن بزيدٍ ، وسيأتي بيان هذا مستوعباً في باب التعجب .

وما يُفعل مما مَنَعَهُ القياسُ اصلاحاً للفظ ، كثيرٌ ، ومنه قولُهم : مررتُ بكلٍ قائماً ، الأصلُ : بكلِّهم ، ولا يجوزُ أنْ يقالَ : مررت بكلٍ القائمينَ ، لأنَّ كلًّا ، وإن كانت معرفةً ، لأنَّها في تقدير الاضافة ، فلفظُها لفظُ التنكير ، فكرهوا قبح اللفظ ، ولم يقولوا : مررت بكلٍ قائمينَ لأنَّ النكرةَ لا تجري على المعرفةِ صفةً ، و (كلٌّ) معرفةٌ ، لأنَّها في تقدير : كلِّهم ، فاللفظُ مَنَعَ من أنْ يقالَ : مررت بكلٍ القائمينَ ، والمعنى مَنَعَ من أنْ يقولَ : مررت بكلٍ قائمينَ . فالمحافظة على زوال القُبْحِ في هذه الصنعةِ توجد كثيراً ، وسيأتي بيانها في موضعها .

قوله : (والوجه الرابع : أن يكون اسمها مستتراً فيها بمعنى الأمر والشأن ، وتقع بعدها جملة تفسر ذلك المضمر ، لأنه مضمر لا يظهر فلا بد مما يُفَسِّره) (٢) .

اعلم أن كان إذا وقـع بعدها جملة من فعل وفاعل ، كان الفعل ماضياً أو مضارعاً ، ففي كان ضمير الأمر والشأن .

---

(١) انظر ما سبق ص ٦٢٣.

(٢) الجمل ص ٦٣، وفي الأصل: «معنى الأمر» بسقوط الباء.

فتقول : كان قام زيد ، وكان يقوم زيد ، وكذلك إذا وقع بعدها مبتدأ أو خبر ، ولم يؤثر فيهما (كان) نحو : كان زيد قائم ففيها أيضاً ضمير الأمر والشأن ، وكان الأصل في قولك : كان زيد قائم ، هو زيد قائم فلما دخلت كان على هذه الجملة ، فصار : كان هو زيد قائم ، وكان إذا دخلت على المبتدأ والخبر رفعت المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، فيجب أن يرتفع (هو) هنا بكان ، ارتفاع الفعل بالفعل ، فيجب لذلك أن يستتر ، لأنه مفرد غائب ، فيصير بمنزلة قولك : زيد كان قائماً ، الكلام قبل دخول كان : زيدٌ هو قائم ، فدخلت على (هو قائم) ، فارتفع (هو) بكان ، وزال عنه رفع الابتداء فاستتر لأنه مفرد غائب كما يستتر الفاعل إذا كان حقيقة ، نحو قولك : زيد قائم . وهذا بين ، فصار : كان زيد قائم ، وأنشد أبو علي :

* ولا أنــبــأن * [1] . . . . الــبــيــت [١٨٢]

وكذلك كان الأصل في (كان يقوم زيد) : هو يقوم زيد ، فدخلت (كان) على : هو يقوم زيد ، فارتفع هو بكان ، فوجب أن يستتر ، على حَسَبِ ما أعلمتك . وكما يكون هذا الضمير مذكراً [يكون مؤنثاً] [2] .

فتقولَ : كانت هندٌ قائمةٌ ، وكانت تقوم هند ، الأصل : هي هند قائمة ، فدخلت كان ، فارتفعت (هي) المرتفعة ، بكان ، فوجب أن يستتر كما يستتر في قولك : هند كانت قائمة . قبل دخول (كانت) : هند هي قائمة .

والأكثر في هذا الضمير أن يأتي على ما ذكرتـه إذا كان المخبـرُ [عنه] [3] مذكراً كان هو / مذكراً ، وإذا كان المخبر عنه مؤنثاً ، كان هو [١٨٧] مؤنثاً ، وقد يكون الأمر بالعكس ، فتقول : هو هند قائمة ، وهي زيـد

---

(١) في الأصل: «ولا نبأن»، وقد مضى نظيره في البيت ذاته ص.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

قائم[١] ، تريد : القصة زيد قائم ، أي : القصة التي يعول عليها زيد قائم ، والخبر الذي يعول عليه هند قائمة ، حكى سيبويه : إنَّه أمةُ الله ذاهبة [٢] ، كان الأصل قبل دخول (ان) : [٣] هو أمة الله ذاهبة : وقرأ ابن عامر: ﴿أَوَلَم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني اسرائيل﴾ [٤] فـ (أن يعلمه) مبتدأ ، و(آية) خبر عنه ، و (أن يعلمه) في تقدير : علم ، والعلم مذكر ، وأضمر القصة ، لكن الأكثر ما ذكرته من أن يضمر ضمير الخبر إذا كان المخبر عنه مذكراً . ويضمر ضمير القصة إذا كان المخبر عنه مؤنثاً ، قال تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ [٥] ، وقال تعالى في موضع آخر : ﴿ لكنا هو الله ربي ﴾ [٦] فهو ضمير الخبر ، والله مبتدأ ، وربي خبره ، والجملة خبر (هو) ، والجملة كلها خبر (أنا) ، والأصل : لكن أنا ، ثم حذفت الهمزة على غير قياس ، فالتقتِ النونان ، الأولى ساكنة فاندغمت في الثانية [٧] ، لأنه لا فاصل بينهما بحركة ولا وقف . وذهب أبو اسحاق الزجاج إلى أن الأصل : لكن أنا ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون الساكنة ، فصار : لكن نا بنونين : الأولى مفتوحة ، والثانية كذلك ، فأدغمت الأولى في الثانية [٨] ، وفي هذا القول

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٤١١/١: «وزعم أهل الكوفة أن المخبر عنه إذا كان مذكراً فالضمير ضمير أمر وإن كان مؤنثاً فالضمير ضمير قصة، فتقول: كان زيد قائم، وكانت هند قائمة للمشاكلة، ولا يقال عندهم: كانت زيد قائم، ولا كان هند قائمة. وهذا الذي منعوه جائز في القياس، وقد ورد به السماع أيضاً. . . وانظر همع الهوامع ٣٣/١ - ٣٤.

(٢) الكتاب ١٤٧/١.

(٣) تكملة بها يلتئم الكلام.

(٤) سورة الشعراء، آية: ١٩٧، بالتاء المثناة الفوقية، وهي قراءة ابن عامر كما ذكر المؤلف، وقراءة سائر السبعة بالياء المثناة التحتية ونصب (آية)/ انظر ما تقدم ص ٦٩٥، و (علماء/ سقطت من الأصل).

(٥) سورة الإخلاص الآية الأولى.

(٦) سورة الكهف، آية: ٣٨.

(٧) ذكر أبو حيان في البحر المحيط ١٢٨/٦ هذا القول الذي أخذ به المؤلف ولم ينسبه لكنه صدره بصيغة التمريض «قيل».

(٨) نسبه النحاس في إعراب القرآن ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ إلى الكسائي والفراء والمازني، ونقل عن أبي =

بعد ، لأن نقل الحركة من الهمزة إلى الساكن قياس ، وكل ما يفعل على جهة القياس فكأنه موجود ، فلو كان هذا على نقل الحركة إلى الساكن وحذف الهمزة ، لكانت الهمزة ـ وإن كانت محذوفة ـ كأنها موجودة ، ولو كانت موجودة لم يصح إدغام ، فكذلك لا يصح إدغام إذا كانت محذوفة ، وهي في نية الوجود ، ألا ترى أن العرب تقول : هذا قاض ، وتحذف الياء ، لالتقاء الساكنين ؛ ويبقى الإعراب عليها ، لأنها ـ وإن زالت من اللفظ ـ كأنها موجودة ، ولو كانت موجودة لكان الاعراب فيها ، لأنها الطرف ، والإعراب لا يكون فيما قبل الاطراف إلا في الوقف ، نحو : النقر[٤] ، فكذلك إذا كانت في نية الوجود ، وقالوا : يدي ، ودمي ، ثم حذفت الياء على غير قياس فصار الاعراب في الدال من (يد) ، والميم من (دم) ، لأنهما صارا بحذف الياء منهما طرفين[١] .

وإذا تتبعت ما ذكرته في كلام العرب ، وجدته مرعياً كثيراً ، وقال تعالى : ﴿ انه من يأت ربه مجرماً ﴾[٢] ، وقال تعالى : ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾[٣] . وهذا كلام العرب ، ولا يأتي خلافه إلا قليلاً ، على حَسَبِ ما أعلمتك .

ولقائل أن يقول في قوله سبحانه : ﴿ أَوَلَمْ تَكُن لهم آيَةٌ أَنْ يعلَمَهُ ﴾[٤]

إسحاق الزجاج أن إثبات الألف في (لكنا هو الله) في الإدراج جيد، لأنه قد حذفت الألف من (أنا) فجاؤوا بها عوضاً وانظر معاني القرآن ١٤٤/٢، حجة القرآن ص ٤١٧ ـ ٤١٨ .

(١) عندما يحتاج إلى تحريك عين الكلمة فتنقل إليها حركة الإعراب، وينقل سكونها إلى لام الكلمة، انظر الخصائص ٢٨١/١، ٢٥٤/٢، ٢٠٠/٣ .

وقوله: «النقر» منتزع من قول الراجز:

* أنا ابن ماوية إذ جد النقر *

انظره في الكتاب ١٧٣/٤، الجمل ص ٣٠٠، الإنصاف ٧٣٢/٢.

(٢) في الأصل «طرفان».

(٣) سورة طه، آية: ٧٤.

(٤) سورة الحج، آية: ٤٦ .

(٥) سورة الشعراء، آية: ١٩٧، في قراءة ابن عامر كما تقدم.

جاء مؤنثاً ـ وإن كان المخبر عنه العلم ، وهو مذكر ـ لأنه آية في المعنى ، والآية مؤنثة . ويجري هذا مجرى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لم تكن فِتْنَتُهم إلاَّ أن قالوا ﴾ [1] فيمن قرأه بالتاء ، ونَصَبَ (فِتْنَتَهم) [2] ، لأن قولهم هذا تشبيه في المعنى ، ويخرج عن هذا القليل ، وهذا عندي حسن .

وهذا الذي ذكرت في (كان) من ضمير الأمر والشأن يجري في أخواتها كلها ، فتقول : ليس زيد قائم ، الأصل : هو زيد قائم ، فلما دخلت ليس ، رفعت المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، فاستتر الضمير فيها ، لأنه مفرد غائب ، فصار : ليس زيد قائم ، وحكي سيبويه : ليس خلق الله مثله [3] ، في ليس ضمير الأمر والشأن ، والجملة من الفعل والفاعل خبر ليس ، وكذلك تقول : ليس يقوم زيد ، وأجاز سيبويه في : ليس خلق الله مثله ، وفي : ليس زيد قائم ، وجهاً [4] آخرَ ، وهو أنْ يكونَ أجرى (ليس) مجرى (ما) [5] ، فلم تعمل شيئاً ، ودخلت على الفعل والفاعل كما تدخل (ما) ، وكما أجريت (ما) عند أهل الحجاز مجرى (ليس) ، فرفعت ونصبت ، إلا أن الأول أحسن ، وهو أن تجعل فيها ضمير الأمر والشأن ، لأنه الذي يقتضيه القياس والنظائر . وأما تشبيه (ليس) بما فبعيد ، لأن (ليس) قد أجريت مجرى الفعل في اللفظ ، فألحقت من الضمائر ما لا تلحق إلا الفعل ، وألحقت علامة التأنيث ، على حد ما ألحقت الفعل ، وإجراء الفعل مجرى الحرف بعيد ، لكن حمل سيبويه على إجازة ذلك ـ مع أن غيره أحسن منه ـ أنه سئل أعرابي : كيف تقول : ما كان الطيب إلا المسك ، أو ما كان الطيب إلاّ المسك . فقال: أقول: ما كان الطيب

---

(١) سورة الأنعام، آية : ٢٣ .

(٢) هي قراءة نافع، وأبي عمرو، ورواية أبي بكر عن عاصم كما تقدم ص ٧١٤.

(٣) الكتاب ١/٧٠.

(٤) في الأصل: «وجه».

(٥) الكتاب ١/١٤٧.

إلّا المسك، ثم سئل، كيف تقول: ليس الطيب إلّا المسك بالرفع أو بالنصب ، فقال : بالرفع ، فيظهر من هذا أنه لم يجعل في : ليس الطيب إلا المسك ضمير الأمر والشأن ، إذ لو كان مذهبه أن يجعل في (ليس) / ضمير [١٨٨] الأمر والشأن لفعل ذلك في كان ، فنصبه في الواحد ، ورفعه في الآخر دليل على التفرقة في المأخذ[١]، ولا تفرقة إلا التشبيه بما، على حسب ما تقدم.

ومنهم من قال: لا يجوز في : ليس الطيب إلا المسك بالرفع ، إلا أن تكون (ليس) قد أجريت مجرى (ما) [٢] ، لأنها لو لم تجر مجرى (ما) وكان فيها ضمير الأمر والشأن ، لكان : الخبر الطيب إلا المسك ، و (إلا) لا تدخل بين أبعاض الخبر ، ألا ترى أنك لا تقول : ليس زيد أبوه إلا قائم ، وإنما يقال في مثل هذا : ليس زيد إلا أبوه قائم ، ولا يجوز على مذهبه أن يقال : ما كان الطيب إلا المسك ، برفع المسك ، لأن المسك خبر عن الطيب ، والجملة خبر كان ، فكيف يجب أن تدخل (إلا) على الجملة كلها .

انفصل ابن جنى عن هذا بأن قال : يجوز أن يقال : ما كان الطيب إلا المسك ، برفع المسك ، على أن يكون في (كان) ضمير الأمر والشأن ، وكذلك يجوز عنده : ليس الطيب إلا المسك ، برفع المسك ، وفي (ليس) ضمير الأمر والشأن ، ولا يلزم ما ذكره هذا المعترض ، لأن (إلا) أخرت من تقدم ، اصلاحاً للفظ ، وهذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً وما نحن بمُستَيْقِنين ﴾[٣] الأصل: إنْ نحن إلاّ نظنُّ ظناً، فلما حذف (نحن) بقي: إن إلا نظن ظناً، فوليت (إلا) إن. ولا بدّ أن يفصل بينهما

---

(١) انظر ما سبق في الهامش رقم ٥ ص ٧٠٨.

(٢) انظر رصف المباني ص ٣٠٢، وانظر أوجهاً أخر في الجنى الداني ص ٤٩٦، مغنى اللبيب ص ٣٨٧، ٩١٧.

(٣) سورة الجاثية آية ٣٢.

بفاصل ، كقولك : ما في الدار إلا زيد ، فقدم نظن وأخرت إلا ، فصار : إن نظن إلا ظناً .

وهذا الذي ذكره ابن جنى حَسَنٌ في الانفصال ، إلَّا أنَّه يظهر لي أن هذا الاعتراض لا يَرِدُ ، لأنك إذا قلت : هو زيد قائم ، فهو ضمير (زيد قائم) ويتضمنه ، و (زيد قائم) تفسير لما تضمنه (هو) كما أنك إذا قلت : نعم رجلاً زيد ، فرجل تفسير للضمير المستتر في (نعم) ، وكذلك قولهم : رُبَّهُ رجلاً .

فإذا تبين لك أن الجملة التي بعد ضمير الأمر والشأن تفسير للضمير ، ولما تضمنه ، علمت أنك إذا قلت : هو زيدٌ قائم ، فكأنك قلتَ : زيدٌ قائم ، كما أنك إذا قلت : نعم رجلاً ، كأنَّك قلت : نعم الرجل ، فكما يجوز أن يقال : ليس الطيبُ إلّا المسكَ تنصْب المسك إذا لم تأت بضمير الأمر والشأن ، لأنَّك إذا قلت : ليس زيد قائمٌ ، فقد قلت : ليس قائماً ، فكل ما يجوز في : ليس زيد قائماً يجوز في : ليس زيد قائم ، لأن النفي في الموضعين متسلط على نفي القيام عن زيد .

وكذلك تقول : أصبح عمرو قائم ، وأمسى محمد شاخص ، فضمير الأمر والشأن جار فيها كلها ، لأنها كلها داخلة على المبتدأ والخبر ، وكذلك تقول : ما انفك زيد عالم ، والكلام في هذا كله على حَسَبِ ما تقدم في (كان) و (ليس)، فلا فائدة في الاعادة والتكرار .

وأما كونها تامات ، فأصبح توجد تامة . قال سيبويه : هي بمعنى استيقظ [1] ، وهذا اللفظ منه مسامحة ، وتعبير عن الشيء بما يلازمه . وإنما أصبح زيـد : دخل في الصباح ، والغالب أن من دخل في الصباح فقد

---

(١) في الكتاب ٤٦/١ : «... وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان، ومرة بمنزلة قولك: استيقظوا وناموا».

استيقظ ، وكذلك قال : في (أمسى) : هي بمعنى نام [1] وإنما هي في الحقيقة بمعنى دخل في المساء ، لكن لما كان النوم غالباً مع الدخول في المساء قال : هي بمنزلة نام ، وكذلك أضحى هي بمعنى : دخل في الضحى . وأما ظل فتكون بمنزلة أقام ، تقول : ظللت كما تقول : أقمت . وتكون صار بمعنى انتقل ، قال امرؤ القيس :

١٨٤ ـ * وصرنا إلـى الحسـنى * [2]

فمعنى (صرنا إلى الحسنى) انتقلنا ، وكذلك بات الرجل بمعنى نام .

وأما زال ، فيقال : زال الشيء يزول ، وهذه تامة . وأما الناقصة فهي زال يزال ، فيصير عندي في هذه الناقصة وجهان : أحدهما : أن تكون منقولة عن زال يزول ، وهذه تامة ، ولما نقلت غيرت وصيرت : زال يزال ، كما تقول: خاف يخاف، الأصل: خَوِف، فكذلك يقال: الأصل: زَوِل، فتحركت الواو وقبلها فتحة، انقلبت ألفاً.

الثاني : أن تكون مأخوذة من ﴿ زَيَّلْنَا بينهم ﴾ [3] أي : فَرَّقنا ، وهذه من ذوات الياء . ووزن زَيّلنا • فَعّلنا ، ولا يمكن أن يقال : زَيّل : فَيْعَل . والأصل زَيْوَلَ ، اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون ، فانقلبت الواو ياء (فأدغمت الياء في الياء) [4] ، لأنها لو كانت فيعل بمنزلة بيطر [5] لكان المصدر فيعلة ، نحو بيطرة ، وهم قد قالوا في المصدر : تزييلا ،

---

(١) في الكتاب ٤٦/١ : « . . . ، وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان، ومرة بمنزلة قولك: استيقظوا وناموا».

(٢) هذا جزء من صدر بيت لامرىء القيس، والبيت بتمامه:

وصـرنا إلى الحسنى ورق كـلامنا ورضـت فـذلت صعـبة أي إذلال

ديوانه ص ٣٢.

(٣) من قوله تعالى : ﴿ ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا مكانكم أنتم وشركاؤكم فزيلنا بينهم وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا تعبدون ﴾/ سورة يونس، آية : ٣٨.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) عالج الدواب.

بمنزلة كرم تكريماً ، وعلم تعليماً . فصح بما ذكرته أن زيل من ذوات الياء ، فتكون ـ على هذا ـ زال الناقصة ، أصلها : زيل / بكسر الياء ، تحركت الياء [١٨٩] وقبلها فتحة انقلبت ألفاً ، ويزال على هذا أصلها : يَزْيَلُ ، وعلى القول الأول : يزول ، فانقلبت الياء أو الواو ألفاً بعد ما نقلت حركتها إلى ما قبلها ، كما قالوا : يهاب ويخاف . وإلى القول الثاني رأيت أبا علي ذهب . وكلاهما عندي مذهب .

وأما برح ، فيقال : بَرِح الخفاءُ ، إذا انكشف الأمر ، وذهب السر ، وقال القُتَيْبي : كان في البراحِ ، وهو المتسع من الأرض [١] ، فيرجع إلى انكشف، لأنَّه إذا صار في البَراح، ولا شيءَ يستره: انكشف وظهر للرائي إذ لا يستره شيء، وإذا قلت: ما برِح زيدٌ قائماً أي: لم يزل قائماً، أي: القيام له ظاهر بين لا خفاء فيه، فيمكن أن تكون منقولة مما ذكرته.

وكذلك انفك ،

وجميع ما يستعمل تاماً وناقصاً من هذه الأفعال : الأصل فيه أن يكون [٢] تاماً ، والناقصة منقولة منه ، وجردت إلى الزمان [٣] ، على حَسَبِ ما تقدم .

وأما لَيس فذهب أكثر النحويين إلى أنها حرف أجرى مجرى الفعل في لفظه [٤] ، فإذا قلت : ليس زيد قائماً فالمعنى بلا شك : ما زيد قائماً و(ما) حرف باتفاق ، فـ (ليس) كذلك إلا أن العرب أجرت لفظها مجرى الأفعال ، فقالت الزيدان ليسا قائمين ، والزيدون ليسوا قائمين ، وضمائر الرفع المتصلة الظاهرة لا تلحق إلا الأفعال ، ولا تلحق الحروف .

---

(١) انظر أدب الكاتب ص ٥٥ .

(٢) في الأصل: «تكون» بالمثناة الفوقية.

(٣) هكذا في الأصل، والمعنى: جردت للدلالة على الزمان.

(٤) سبق هذا وتخريجه ص ١٦٣ .

واختلفوا في لحاقها أسماء الأفعال ، فمنهم من قال : لا تلحقها ، ومنهم من قال : تلحق أسماء الأفعال قليلاً ، وسيأتي الكلام في هذا في أسماء الأفعال .

فقد صح مما ذكرته أن لفظها لم يبن على ما يقتضيه معناها . وقالوا : ليست هند قائمة ، وليست الشمس طالعة ، وليس الشمس طالعة ، لأن تأنيث الشمس غير حقيقي فهي في هذا بمنزلة : ضربت هند عمراً ، لأن لحاق التاء الكلمة ، لتأنيث ما تسند إليه الكلمة لا يكون إلا في الأفعال ، وفي الأسماء الجارية مجرى الأفعال ، ولا يكون ذلك في غير الأفعال . وجعلوا لفظها على ثلاثة أحرف .

ووزنها فَعِل بكسر العين، وأصلها: لَيِسَ، فكان القياس أن يقال: لاس، لكن لما كانت غير متصرفة، وكانت في معنى (ما) على طريقة الحروف ، خالفوا بلفظها لفظ الأفعال ، فسكَّنُوا الياء ولم يقلبوها ألفاً ، فصار (لَيْس) بمنزلة (ليت ، مع أنهم قد قالوا في عَلِم عَلْم . ويمكن أن يقال في (لات) من (لات مناص)[1]: الأصل: لَيْسَ، فتحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً، فصار لاس ثم أبدلوا من السين التاء، كما قالوا في سدس: سُتٌّ، أبدلوا من السين الأخيرة تاء، ثم أدغموا التاء في الدال[2]، إلا أن هذا لم يعمل إلا مع الحين، ويكون اسمُها مضمراً فيها، وألزموا النصب ما بعدها كما ألزموا النصب بعد (ليس) في الاستثناء، نحو: قام القوم ليس زيداً، وسيأتي الكلام في (لات) بعد، وفي (ليس) في الاستثناء، فعلى هذا القول: لا يمكن أن تكون ليس منقولة من التامة، لأنها حرف في المعنى، فكيف يصحّ أن تكون فعلاً تاماً ثم تجرد عن الحدث.

---

(١) في نحو قوله جلّ شأنه: ﴿ ولات حين مناص ﴾ سورة ص، آية: ٣.

(٢) انظر رأي ابن أبي الربيع هذا في الجني الداني ص ٤٨٥، همع الهوامع ١٨١/٢.

ويظهر من كلام سيبويه في آخر الكتاب أَنَّ لَيْسَ أصلها : لَيِسَ وأَنَّها فعل ، ولما لم تَتَصَرَّف سكنت [1] ، فقد يمكن أن يكون مذهبه أن تكون (ليس) الناقصة منقولة من شيء لم ينطق به ، وكأن الأصل : ليس الشيء إذا انتفى ، ولم يستعمل ، ثم نقلت ، وجردت عن الدلالة على الوجود ، وعلى الزمان ، فصارت بذلك غير متصرفة ، فكرهوا أن يعلوها اعلال الأفعال المتصرفة ، فسكنوا وسطها ، فقالوا : ليس ، كما قالوا : ليت ، وهذا ممكن ، وكيفما كان الأمر فلم تستعمل (ليس) تامة .

وأما الزيادة فلا أعلمها جاءت إلا في (كان) ، وحكى الأخفش : ما أصبحَ أبردها ، وما أمسى أدفأها [2] . قال الجرمي : هذا خطأ . فإن صح ما ذكره الأخفش ، فأصبح ـ هنا ـ وأمسى زائدتان على مذهب أبي علي في كان في قولهم : ما كان أحسن زيداً . وأما على مذهب أبي القاسم في : [3] ما كان أحسن زيداً ، فأصبح أيضاً وأمسى ناقصتان ، وسيأتي الكلام في هذا في باب التعجب [4] .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٠٠، ٤/١٠٩.

(٢) انظر شرح المفصل ٧/١٥١ ـ ١٥٢، ضرائر الشعر ص ٧٩، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٥، وزعم أهل الكوفة أن أمسى وأصبح تزادان ككان، وحكوا: «ما أصبح أبردها وأمسى أدفأها» وانظر المساعد ١/٢٦٨، همع الهوامع ٢/١٠٠، منهج الأخفش الأوسط ص ٢٥٢ .

(٣) في الأصل: «فيما».

(٤) باب التعجب هو بداية السفر الثاني من كتاب البسيط، ولم أعثر منه إلا على السفر الأول، كما ذكرت سابقاً، وانظر ما أشار إليه المؤلف في إملائه ص ١٤٠ وفيه: «واختلف الناس في (كان) من قولهم: ما كان أحسن زيداً، فذهب أبو القاسم إلى أنها «قصة» وجعل اسمها مضمراً فيها، وجعل خبرها (أحسن) وذهب السيرافي إلى أن كان هنا تامة ويلزمه أن يجعل (أحسن زيداً) في موضع الحال، لأنه إن جعلها في موضع الخبر لكان فتكون الناقصة، لأن التامة لا خبر لها، وذهب أبو علي إلى أن كان هنا زائدة بمنزلة كان في قوله:

* إنَّ الرزية كان يوم ذؤاب *

وكان الزائدة وجدت كثيراً، وهذا القول الثالث أقرب الأقوال لأنه ليس فيه فصل بين (ما) التي للتعجب والفعل الذي بنى عليه. . . وأما قول أبي القاسم ففيه أربعة أشياء: الفصل، =

وهذا الذي ذكرته من ضمير الأمر والشأن لا أعلم بين النحويين المتقدمين فيه خلافاً ، وجاء ابن الطراوة وقال : قولهم ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول ، وأما كونه غير معقول فلأمرين :

أحدهما : أنهم قالوا في قول العرب : هو زيد قائم : المعنى الخبر الواقع في الوجود : زيد قائم ، وبلا شك أن الواقع في الوجود ليس (زيد قائم) وإنما الواقع في الوجود : قيام زيد ، وقولك [1] ، زيد قائم ، إخبار عنه / .

[١٩٠]

الثاني : أن الجملة التي وقعت بعد الضمير هي مفسرة عندهم [للضمير] [2] ، وخبر عنه ، وذلك متناقض ، لأنها من حيث هي مفسرة فكأنك لم تأت إلا بواحد ، ألا ترى أنك إذا قلت : نعم رجلاً ، فكأنك قلت : نعم الرجل ، ومن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا شيئين أسند أحدهما إلى الآخر ، يفيد الثاني من المعنى ما لم يفده الأول [3] .

الجواب : أما قوله : الخبر الواقع : قيام زيد ، فصحيح إلا أن الخبر الذي أراده النحويونَ ليس هذا ، انما مرادهم الخبر الذي ينبغي أن يعول

= وجعل (ما) التي للتعجب يخبر عنها بخبر الفعل الذي صيغ للتعجب وجعل أفعل التي للتعجب غير خبراً لما، وجعل الماضي خبراً لكان بغير (قد) لا ظاهرة ولا مضمرة، وأما قول السيرافي ففيه خمسة أشياء: الأربعة المذكورة، وكون الحال قد جاءت قبل تمام الكلام ونقل ابن يعيش في شرح المفصل ١٥٢/٧، وابن عصفور في شرح الجمل ٥٨٥/١ مذهب السيرافي على نحو يختلف عما تقدم، فذكرا أنهما عنده تامة وأن لها فاعلاً منوياً يقدر بالمصدر ولفظ (كان) يدل عليه. وما ذهب إليه الفارسي تبع فيه شيخه أبا بكر بن السراج/ انظر الأصول ١٢٤/١، وشرح المفصل ١٥٢/٧، همع الهوامع، وانظر مذهب الزجاجي في الجمل ص ١١٦ - ١١٧».

(١) تكررت (قولك) في الأصل.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام مأخوذة من كلام المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٣٩.

(٣) انظر الكافي ١/ ص ٢٣٩، وقد وضّح مذهب ابن الطراوة، وذكر الردود عليه وردَّها أبو حيان في التذييل والتكميل - مخطوطة الأسكوريال - ١/ل ١٧٩ فما بعدها، وانظر همع الهوامع ٢٣٢/١ - ٢٣٣، ابن الطراوة النحوي ص ٢٦٢.

عليه ، ويتحدث به : زيد قائم ، فأوقعه في هذا الاشكال اشتراك اللفظ ، وذلك أن الخبر يطلق باطلاقين:

أحدهما : ما ذكره .

الثاني : ما ذكرته ، وهو المتعارف في الصنعة ، وبهذا كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا الاعتراض ، وهو صحيح .

وأما قوله : إنّ التفسير والاخبار يتضادان ، فيظهر لي فيه انفصالان أحدهما : أن الأصل : زيد قائم ، لكنهم أردوا تعظيم الخبر وتحقيقه فأخروه أولاً ، لأن الشيء إذا أرادوا تعظيمه أخروه ، وتارة يبهمونه ، وتارة يعرفونه ، والثلاثة ترجع إلى شيء واحد ـ فقالوا : هو ، و (هو) إضمار للخبر الذي يعظمونه ويريدون الاعلام بتحقيقه ، ثم فسروه : فقالوا : زيد قائم ، فصار : قولك : هو زيد قائم بمنزلة قولك : زيد ضربته ، لأن الأصل : ضربت زيداً ، وإنما قدمت زيداً ، وأخبرت عنه ، لتأتي به ظاهراً ومضمراً ، وفي ذلك من التأكيد ما ليس في قولك : ضربت زيداً ، وزيد من قولك : زيد ضربته مبتدأ ، وما بعده في موضع خبره ، وكان الأصل : زيد مضروب لي ، فجعل في مكان (مضروب) ضربته فلما صار : هو زيد قائم شبيهاً بالمبتدأ والخبر ، قالوا في الجملة خبراً أي هي مشبهة بالخبر . وهي في الحقيقة تفسير ، وكذلك : زيد هل ضربته ؟ وزيد اضربه ، لا يصح أن يقال : أن (هل ضربته ؟) مسند إلى المبتدأ حقيقة ؛ لأن أصل المسند والمسند إليه ألا يستغني أحدهما عن الآخر في إفادة المعنى ، و (هل ضربته ؟) مستقل بالإفادة دون زيد ، ولا يصح أن يقال : أنه في موضع المسند لأنك لا تقدر أن تأتي بمفرد مسند إلى المبتدأ يصح أن تكون هذه الجملة في موضعه فلا بد أن يقال : أن (زيد هل ضربته) جاءت على طريقة : زيد ضربته ، في أن الكلام فيه من التوكيد بالتكرار ما ليس في قولك : هل ضربت زيداً ، أو

ضربت زيداً . ومما يدل على أن (زيد هل ضربته ؟) [1] يكون مقدماً من تأخير طلباً للاعتناء والتوكيد قول العرب : ما أدري زيد أضربته ؟ ، ورفع زيد ، لأنه في المعنى مستفهم عنه ، فكأنك قلت : ما أدري أضـربت زيداً ؟ ، قال كثير :

* لعمرك ما يدري غريم لويته * [٨٥]

وكذلك كان النصب في : زيد اضرِبْهُ ، أحسنَ ، وقد مضى الكلام في هذا في باب الاشتغال [2] .

الثاني : أن يقال : أنك إذا قلت : هو زيد قائم ، فـ (هو) ضمير صالح أن يكون ضمير مفرد ، وصالح أن يكون ضمير الخبر .

فإذا فسر بـ (زيد قائم) على أنه ضمير الخبر . فهو من هذه الجملة تفسير ، وهو من جهة تعيين الخبر خبر ، فيكون تفسيراً من جهة وخبراً من أخرى . ويظهر لي أن أبا علي انفصل بهذا الثاني في بعض كتبه ، وأظنها البغداديات [3] .

فقد صح مما ذكرته أنه معقول ، فلم يبق إلاَّ أن يكونَ منقولاً . قال الله تعالى : ﴿ إنَّه مَنْ يأتِ رَبَّه مجرماً فإن له جهنَمَ ﴾ [4] وقال تعالى : ﴿ فإنَّها لا تَعْمى الأبصار ﴾ [5] ، فهذان ضميران لا يعودان على شيء متقدم ، ولا على ما دل عليه الكلام ، ولا يصح أن يقال فيهما إلا أن الضمير من (إنَّه)

---

(١) في الأصل: «زيداً هل ضربته» بنصب زيد، والصواب رفعه فقد سبق قول المؤلف في باب الاشتغال: «.. نحو: زيد هل ضربته؟، وعمر من أكرمته؟ فهذا تجيء فيه بالاسم قبل أداة الاستفهام، ويكون مرفوعاً بالابتداء، ولا يجوز غيره».

(٢) انظر ما تقدم ص٦٣٣ - ٦٣٤.

(٣) في الكافي ١/٢٣٨ «وأظنها الحلبيات» وانظر الحلبيات ص ١٩٨ - ٢٠١.

(٤) سورة طه، آية: ٧٤.

(٥) سورة الحج، آية: ٤٦.

ضمير الخبر ، والضمير من (فإنها) ضمير القصة .

فإن قلت : جعل الهاء من (إنّه) ، ومن (إنّها) كافتين بمنزلة (ما) في : إنّما زيدٌ قائم ، وهذا مذهب ابن الطراوة [1] . قلت : هذا لا نظير له ، لأنَّ العرب لا تجعل الأسماء كافةً ، وإنما استقرَّ هذا للحروف ، نحو : إنَّما ، و (إنْ) مع (ما) في قوله :

١٨٥ ـ * ومــا إنْ طِبُّنا جُبْنٌ . . * [2]

وما ذكرته من أن الشيء إذا عظم أُبْهِم وأضمر ، له نظائر ، وكذلك الضمير يفسره ما بعده قد جاء له نَظير ، نحو : رُبَّه رجلاً ، وإذا قدرنا على أن يبقى على ما له نظير من كلام العرب ، فهو أولى من أن يحدث في كلام العرب ما لم يثبت له نظير ، فإذا صح ما / ذكرته صح أن (هو) من قوله سبحانه : ﴿ قل هو الله احد ﴾ [3] ضمير الخبر ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ لكنا هو الله ربي ﴾ [4] ، وكل ما جاء من هذا النوع فيحمل على هذا ، [١٩١]

---

(١) انظر التذييل والتكميل ـ مخطوطة الأسكوريال ـ ١/ ل ١٨٠، همع الهوامع ٢/٦٤ ـ ٦٥، ابن الطراوة النحوي ص ٢٦٢ .

(٢) الشاهد لفروة بن مسيك المرادي (صحابي من أشراف مراد وفد على رسول الله ﷺ عام الفتح وأسلم، واستعمله الرسول ﷺ على مراد وزبيد ومذجح كلها واستعمله عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضاً على صدقات مذجح وتوفي بالكوفة/ ترجمته في الإصابة (ترجمة ٦٩٨٣) ٣/٢٠٠ شرح شواهد المغني ١/٨٣، خزانة الأدب ٢/١٢٣).

وهو بتمامه :

ومــا إنْ طِــبُّــنا جُــبْــنٌ ولــكــن   مــنــايــانــا ودولــة آخــريــنــا

انظره في سيرة ابن هشام ٢/٣٤٤، الكتاب ٣/١٥٣ ، ٤/٢٢١ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٠٦، فرحة الأديب ص ٢٠٢ ، المقتضب ١/١٩٠ ، ٢/٣٦١، الخصائص ٣/١٠٨ ، المنصف ٣/١٢٨ والمحتسب ١/٩٢، معاني الحروف ص ١٦٤، الأزهية ص ٤٠، رصف المباني ص ١١٠ ـ ٣١١، الجني الداني ص ٣٢٧، مغني اللبيب ص ٣٨، شرح شواهده ١/٨١، همع الهوامع ٢/١١١، خزانة الأدب ٢/١٢١ .

(٣) سورة الإخلاص، الآية الأولى .

(٤) سورة الكهف، آية: ٣٨ .

فقد صح ما ذكره النحويون من صحة ضمير الأمر والشأن ، ونصروه بما لا ينبغيَ أن يعتقَد خلافه .

وجاء ابن السيد ـ وغيره ـ واعترض كلام أبي القاسم فقال : جعله لكان أربعة أقسام خطأ ، إنما هي ثلاثة أقسام : ناقصة ، وتامة ، وزائدة ، فإن كان فيها ضمير الأمر والشأن فهي ناقصة ، واسمها مستتر فيها ، والجملة التي بعدها خبر لها ، فهي بلا شك ناقصة ، ففي تقسيمه فساد ، وهو المداخلة ، لأن الفساد اللاحق للتقسيم يكون من أربعة أوجه :

أحدها : الزيادة .

الثاني : النقصان .

الثالث : المداخلة ، وهو هذا الذي فعله أبو القاسم .

الرابع : المنافرة[1] .

الجواب : أنه لما قال : إن (كان) زائدة أخذ يبين أنها لا تكون ملغاة ، في أول الكلام قدر قائلاً يقول له : فما تصنع بقولهم : كان زيد قائم ، وكان يقوم زيد ، وليس خلق الله مثله ، وهذا كثير في كلام العرب ، فأخذ ينفصل عن هذا بأن (كان) هنا داخلة على ضمير الأمر والشأن، واستتر على نحو ما ذكرته ، وليست (كان) هنا بملغاة . وابن الطراوة يذهب في أمثال هذا إلى الإلغاء[2] ، وما ذكرته من قوله تعالى : ﴿ فإنَّها لا تعمى الأبصار ﴾[3] ومن قوله تعالى : ﴿ إنَّه مَنْ يأتِ رَبَّه مجرماً ﴾[4] قاطع به .

---

(١) انظر اعتراض ابن السيد في إصلاح الخلل ص ٥٣ وفيه: «ورد عليه ابن بابشاذ في هذا الموضع بنحو ما ذكرنا»، وليس فيه بيان وجه فساد تقسيم الزجاجي، ولا ذكر أوجه فساد التقسيم الأربعة التي ذكرها المؤلف.

(٢) وسبقه إلى ذلك الكسائي/ انظر ارتشاف الضرب ص ٥٦١، منهج السالك ص ٥٩، همع الهوامع ٢/٥٦٥، ابن الطراوة النحوي ص ١٧١.

(٣) سورة الحج، آية: ٤٦.

(٤) سورة طه، آية: ٧٤.

وقد ذكرتُ بطلانَ جَعْلِ الضمير ـ وهو اسم ـ كافّاً .

فإن قلت : فلم جعلها قسماً رابعاً ؟

قلت : إذا قلت : هو زيد قائم ، وأدخلت كان فهي داخلة للمعنى الذي تضمنه الضمير، وقولك: (زيد قائم) تفسيرٌ لذلك الضمير وإذا قلت : كان زيد قائماً ، فكان هنا دخلت لتدل على مُضِي [1] الزمان في قولك : زيد قائم ، وكان في قولك : كان زيد قائماً ، دخلت لتدل على معنى في الخبر ، وهو قائم ، وذكر زيد لأجل الخبر ، وإذا قلت : كان زيد قائم ، فقد دخلت (كان) لتدل على مضي المعنى الذي تضمنه الضمير ، وجيء بقولك : (زيد قائم) تفسيراً لذلك الضمير ، فقد اختلف مقصود (كان) في الموضعين ، فهي في الذي سماها ناقصة جيء بها للخبر ، وهي في الذي سماها الشأنية[2] دخلت للضمير تفسره، وهو الذي ارتفع بها، فلما اختلف المقصودان ـ على حَسَبِ ما ذكرته ـ جعلها قسمين ، فلذلك قال : هي على أربعة أقسام . ثم أتى بقول العجير السلولي :

إذا مت كان الناسُ صنفان شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنت أصنع[3] [١٦٠]

يتصور عندي في (شامت) وجهان :

أحدهما : أن يكون خبر ابتداء مضمر تقديره : أحدهما شامت ، ويكون آخر مبتدأ ، ومثن خبر عن آخر ، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقديره : بالذي كنت أصنعه .

الثاني : أن يكون (شامت) وآخر مثن بدلاً من صنفين ، ويكون التقدير : صنف شامت ، ويكون بمنزلة قول كثير :

* وكنت كذي رجلين * [٤٠]

(١) في الأصل: معنى.

(٢) في الأصل: التامة.

(٣) الجمل ص ٦٣.

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

إعلم أنَّ هذه الحروف حقيقـة ، ولم يطلق عليهـا حروفاً بحكم الاتساع ، كما أطلق على كان وأخواتها حروفاً بحكم الاتساع ، إن أراد بالحروف الكلم على حَسَبِ ما تقـدّم (١) ، لأَنَّ هذه الحروف ليس فيها من أحكام الأفعال شيء ، ألا ترى أنها لا تتصرَّف ، ولا يتصل بها علامةُ التأنيث على حَدٍّ اتصالها بالأفعال ، ولا يتصل بها ضمائر الرفع .

فإن قلتَ : تتصل بها ضمائر النصب ، فتقول : إنَّني كما تقول : ضَرَبَني . قلت : الضمير الياء ، والنون وقايةٌ ، والياء تَتَّصل بالأسماء ، قالوا : هذا الضاربي ، فالياء ضمير نصب ، وأمَّا لحوق نون الوقاية فقد تلحق غير الأفعال ، قالوا : مِنِّي وعَنِّي ، وقالوا : قَدْنِي وقَطْنِي ، قال :

* قَدْنِي من نَصْر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي * [٩٨]

فألحقها ولم يلحقها . فمن ألحقها فإنَّه أراد أن يجري في الكلام على حال واحدة ، ولا تزول عن السكون المتقرِّر لها في كلِّ أحوالها .

ومَنْ لم يُلْحِقها رأى البناء في الأسماء مخالفاً لأصولها ، وانَّما يكون فيها لعارض ، والأكثر والأقيس إلحاق نون الوقاية . تبقى في هذا الموضع على حَسَبِ ما جرت في كلِّ موضع .

---

(١) انظر ما تقدم ص٦٦١ .

وأما (منِّي) و (عنِّي) فالنون لازمةٌ لهما ، لأن السكون فيهما بحكم

[١٩٢] الأصل ، لأنَّهما حرفان ، والحروف لا تكون / إلاَّ مبنيةً . على أنَّ قولَهم : إنَّنِي وكأنَّنِي ، ولَحاق هذه النون مع ضمير النصب تقريبٌ من الفعل ، لأنَّك لا تجد الضمير المنصوب مع نون الوقاية إلاَّ مع الفعل ، ولو جاء في غير الفعل فشاذ لا يُعَوَّلُ عليه .

قوله : (وهي : إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، وكَأَنَّ ، ولَيْتَ ، ولَعَلَّ) [١] .

أمَّا (لكنّ) فأصلها : لكنْ إنَّ ، ثم حُذِفَتِ الهمزةُ طلباً للتخفيف ، وجُعِلَ الحرفان [٢] كحرف واحد ، فالتقت النونات ، فَحُذِفَتْ إحداهما ، فصار لكن فعملت عمل (إنَّ) ، ولأجل ما ذكرته كان فيها ما في إنَّ ولكنْ من الاستدراك والتوكيد ، وسيتكَرَّرُ الكلام في هذا بَعْدُ [٣] .

وأما (كَأَنَّ) فاختلف النحويون فيها :

فمنهم من ذهب إلى أنَّ كاف التشبيه رُكِّبت مع (أنَّ) المفتوحة ، وحدث بالتركيب ما لم يكن ، وذلك أنَّ [أنَّ] [٤] المفتوحة إذا دخلت على الجملة ردتها في تأويل المفرد ، وكأنَّ ليست مع ما بعدها كالاسم المفرد ، فإذا قلتَ : كأن زيداً أسدٌ ، ففي (كأنَّ) التشبيه والتوكيد ، حتى كأنَّك قلتَ : إنَّ زيداً كأسدٍ [٥] ومنهم من قال : إن كاف التشبيه ركبت مع (إنَّ) المكسورة ، ولما كانت كاف التشبيه في الأصل حرفَ جرٍ كَرِهوا دخولها على (إنَّ) المكسورة ، لأنَّ المكسورة لا يدخل عليها حروف الجر . إنما تدخل على المفردات ، وليست (إنَّ) كذلك ، ففتحوا (إنَّ) لِيزولَ قُبْح اللفظ . وكلاهما عندي مذهب ، وله نظير . وكان الأستاذ أبو علي يميل إلى القول

---

(١) الجمل ص ٦٤.

(٢) في الأصل: «الحرفين».

(٣) انظر ما سيأتي ص ٧٦٦.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام مأخوذة من كلام المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٥٧.

(٥) انظر الكتاب ٣/١٦٤.

الثاني ، ويراه أقرب من الأول ، لأن الحمل على اللفظ أولى من الحمل على الحكم .

وأمَّا (لعلَّ) فيقال فيها : لَعَلَّ ، وعَلَّ . قال الله تعالى : ﴿ لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ (١) . وقال العُدَيْل بن الفَرْخ العِجْلِي .

١٨٦ ـ * وعلَّ النوى في الدار يجمعُ بيننا * (٢)

ويمكن أن يقال : أنَّ الأصْل (عَلَّ) ، ودخل عليها اللام ، ويمكن أن يقال : الأصل (لَعَلَّ) ، فأسقطت منها اللام ، واتُّسِع فيها بالإسقاط أو بالإثبات لما فيها من شبه الفعل ، على حَسَبِ ما أُبَيِّنُه بَعْدُ (٣) .

ويقال : (أَنَّ) (٤) بمعنى لعل ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُم أَنَّها إذا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٥) ، وعلى هذا أخذها الخليل ورضيَهُ سيبويه (٦) .

---

(١) سورة غافر، آية: ٣٦.

(٢) تمامه كما ذكر المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٥٥.

* وهل يُجْمع السيفان ويحك في غِمْد *

ولم أقف على البيت في مكان آخر، غير أنَّ في الحماسة ص ٢٠٦، وشرحها للمرزوقي ٧٢٩/٢ قصيدة للعديل بن الفرخ مطلعها:

ألا يا اسلمى ذات الدماليج والعقد   وذات الثنايا الغُرِّ والفاحم الجَعْد

وعن شرح الحماسة للمرزوقي أثبتها الدكتور/ نوري القيسي في شعر العديل (ضمن كتابه/ شعراء أمويون ص ٢٩٥).

والشاهد من وقافية القصيدة المذكورة.

'وممّا ينبغي ذكره هنا أن التبريزي نقل في شرح الحماسة ٢٤٩/٢ عن أبي رياش أن القصيدة لأبي الأخيل العجلي.

والعديل بن الفرخ العجلي/ شاعر أموي هجا الحجاج الثقفي وفرَّ إلى قيصر الروم فهدده الحجاج فأعاد العديل إليه، فاعتذر له فعفا عنه/ ترجمته في الشعر والشعراء ٤٢٠/١، خزانة الأدب ٣٦٧/٢ ـ ٣٦٨، مقدمة شعره المشار إليه آنفاً.

(٣) انظر ما سيأتي ص ٧٦٤.

(٤) في الأصل: «لأنَّ»، وسيأتي قوله بعد: «وتقول: لأنَّك قائمٌ، كما تقول: لعل زيداً قائم.

(٥) سورة الأنعام، آية: ١٠٩، بفتح همزة (إنَّ)، وهي قراءة نافع، وعاصم في رواية حفص، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، وقرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو/ انظر السبعة ص ٢٦٥، حجة القراءات ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٤٤/١.

(٦) الكتاب ١٢٣/٣.

وأجاز أبو علي فيها وجهاً آخر ، وهو أن تكون (لا) زائدة ، والمعنى : وما يشعركم أنَّها إذا جاءت يومنون - بعد ما سلَّم أن الوجه الأول هو البين . وفي زيادة (لا) هنا عندي نظر ، لأنَّ الزيادة لا تُدَّعى إلاّ بدليل ، ولم تثبت زيادة (لا) في الأكثـر إلاّ مع (أنْ) نحـو قولـه تعالى : ﴿ لِئَـلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتابِ ﴾ [1] ونحو قوله تعالى : ﴿ ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [2] . وحكى سيبويه : إئتِ السَّوْقَ ، أنَّك تشتري لنا شيئاً [3] ، والمعنى : لعلك تشتري سويقاً [4] .

وتقول : لأنَّك قائم ، كما تقول : لعلَّ زيداً قائم . قال امـرؤ القيس :

١٨٧ - عَوْجا على الطَّلَلِ القديم لأنَّنا   نبكي الديار كما بكى ابنُ حَرامِ [5]

المعنى : لعلنا ، فهذه الأربعة هي المشاهير ، وقد يقال : لعَنَّ ، وعَنَّ غير معجمة ، ولغَنَّ وغَنَّ بغين معجمة [6] ، وفي الأمالي :

١٨٨ - * لغَنَّا فـي الرِّهَان نُرْسِلُه * [7]

---

(١) سورة الحديد، آية: ٢٩ .

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٢ .

(٣) الكتاب ١٢٣/٣ .

(٤) هكذا في الأصل «سويقا». والسويق: ما يُتَّخَذُ من الحنطة والشعير.

(٥) ديوانه ص ١١٤ ، وروايته «ابن خذام» بالخاء والذال المعجمتين، ويروى: «ابن حذام بمهملة فمعجمة، و«حمام» وفي التوطئة «حزام» ولم أقف على رواية «حرام» بحاء فراء مهملتين عند غير ابن أبي الربيع وانظر الشاهد في شرح المفصل ٧٩/٨، التوطئة ص ٢٢٠، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٦/١، رصف المباني ص ١٢٧ ، همع الهوامع ١٥٤/٢، المزهر ٤٧٦/٢، خزانة الأدب ٢٣٤/٢ .

(٦) ذكر أبو البركات الأنباري لغاتٍ أخر في الإنصاف ٢٢٤/١ - ٢٢٥، وانظر همع الهوامع ١٥٣/٢ - ١٥٤ .

(٧) في الأمالي المطبوع ١٣٤/٢ «قال: وقال عيسى بن عمر: سمعت أبا النجم يقول:

أَغْدُ لَعَلْنا في الرهان نُرْسِلُه

والبيت لأبي النجم العجلي من أرجوزة في العقد الفريد ١٧٢/١، وقبله:

ثم سمعنا برهان نأمله

=

وتقول : إِنَّني فتلحق نون الوقاية ، كما تقول : رَدَّني ، لأَنَّها شبيهةٌ بالأفعال في معانيها وفي أواخرها ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ [1] . ومن العرب من تحذف النون ، لاجتماع النونات ، فتقول : إِنِّي وكذلك تقول : كأَنَّنِي وكَأَنِّي ، ولكِنَّنِي ولكِنِّي ، وإذا كانوا يقولون : الزيدانِ يضربـاني [2] ، ويحذفون النون لاجتماع النونين ، فأَنْ يكرهوا اجتماع ثلاث نونات أُولى . وكذلك تقول : لعلي ولعلَّنِي ، فمن قال : لعلني فعلى الأصل : وهو الحاق نون الوقاية ومن يقل : لعلي بحذف النون ، فلأنَّ اللام قريبةٌ من النون في المخرج ، وهما من حروف الجهر ، وبين الشِّدَّة والرَّخاوة ، وتدغم النون في اللام ، واللام في النون ، إلاَّ أنَّ ادغام اللام في النون ليس بالفصيح ؛ لِعِلَّةٍ أذكرها في الادغام .

وأَمَّا (ليت) ، فتقول : ليتني بإلحاق نون الوقاية ، ولا يجوز حذفها ، لأنَّ الذي أسقطها هناك ما ذكرتُه من اجتماع الأمثال ، واجتماع المتقاربات وليس هنا ذلك . وقد جاء في الشعر أنشد سيبويه :

١٨٩ ـ * كمُنيةِ جابرٍ إذْ قال لَيْتِي أُصادِفُهُ ويذهبُ بَعْضُ مالِي [3]

قَيْدَ له من كل أفْقٍ جَحْفَلُه
فقلت للسائس: قُدْه أَعْجِلُه

وروايته: «لَعَنَّا» وكذا في اللآلىء ١/٣٢٨، ٢/٧٥٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٦، الممتع ١/١٣٤. ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما أورده المؤلف من أجله. وقد رواه (لَغَنَّا) بالغين المعجمة نقلاً عن الأمالي ابن عبد النور المالقي في رصف المباني ص ٣٧٦ كما جاء بهذه الرواية في التوطئة ص ٢٢٠، همع الهوامع ٢/١٥٤.

(١) انظر ما سيأتي ص ٦٣٧.

(٢) في الأصل: «يضربان».

(٣) الكتاب ٢/٣٧٠، والبيت لزيد الخير الطائي [زيد بن مهلهل الطائي] من فرسان طي المشاهير، كان يعرف في الجاهلية بزيد الخيل لأفراس كانت له، قَدِم على النبي ﷺ مع وفد طي سنة تسع للهجرة فأسلم وسمّاه النبي ﷺ زيد الخير، وتوفي في تلك السنة على الأرجح/ ترجمته في الشعر والشعراء ١/٢٩٢، اللآلىء ١/٦٠، الإصابة (ترجمة رقم ٢٩٤١)، خزانة الأدب ٢/٤٤٨.

وكأنَّهم حملوها على أخواتها ، فأسقطوا النون كما أسقطوها من[1] أخواتها ، وإن كان علَّة الإسقاط في ليت معروفة .

قوله : (فأمَّا إنَّ وأنَّ فمجراها في التوكيد واحد)[2] .

لا فرقَ بين (إنَّ) المكسورة ، و(أنَّ) المفتوحة إلَّا أنَّ المفتوحة الهمزة الجملة معها في تقدير المصدر ، فتقول : أعجبني أنّ زيداً قائمٌ ، التقدير : أعجَبني قيامُ زيدٍ ، وكذلك : كرهتُ أنّ زيداً خارج ، التقدير : كرهت خروجَه[3] وسيأتي بيان هذا[4] .

[١٩٣] قوله : (/ ولكن للتوكيد أيضاً)[5] .

قد تقدم الكلام في (لكنَّ) ، وأنَّ الأصل : لكنْ أنَّ ، ثم حذفت الهمزة ، وحذفت إحدى النونين ، وصارا كحرف واحد يعطي الاستدراك والتوكيد . وكذلك (كأنَّ) قد تقدَّم أنَّها مركبة من الكاف وأنَّ ، وقد ذكرت ما فيها من الخلاف ، وأنَّ معناها : التشبيه والتوكيـد وبيَّنتُ بما يغني عن الإعـادة .

قوله : (ولعل : تَرَجٍّ وتوقُّع ، وليت تَمَنٍّ)[6] .

قال سيبويه : « عسى ولعل : طمع وإشفاق »[7] « فـالطَّمـع : هو

= وانظر البيت في النوادر ص ٦٨، المقتضب ١/٣٨٥، مجالس ثعلب ١/١٠٦، الموشح ص ١٥٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٩٧، فرحة الأديب ص ١٠٥، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٤٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٥، ضرائر الشعر ص ١١٣، المقرب ١/١٠٨، خزانة الأدب ٢/٤٤٦ - ٤٤٧.

(١) في الأصل: «في».

(٢) في الجمل المطبوع ص ٦٤ «فمعناها واحد في التوكيد» وفي الخطيتين كما هاهنا.

(٣) في الأصل: «خروجك» والوجه ما أثبت.

(٤) انظر ما سيأتي ص ٨٢٢.

(٥) الجمل ص ٦٤.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) في الكتاب ٢/٢٣٣: «ولعلَّ وعسى طمع وإشفاق».

الرَّجاء ، والإشفاق: هو التَّوَقُّع ، والرجاء [في المحبوبات ، والتوقع في] [1] المحذورات ، فتقول : لعلَّ اللَّهَ يغفر لي ، كما تقول : عسى اللَّهَ أَنْ يغفَر لي ، فهذا تَرَجٍّ ، وتقول : لعلّ زيداً يَشْتِمُني ، وعسى زيداً [2] أَنْ يَشْتِمَني على جهة التَّوقُّع والاشفاق . والفرق بين التوقع والتَّمَنِّي : أَنَّ التمني يكون في الممكن وغير الممكن ، والرجاء لا يكون إلاَّ في الممكن ، وقد يُشْرَبُ أحدهما الآخر ، قال صاحب الكراسة في قوله تعالى : ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ [3] في قراءة عاصم بالنصب : إنَّ (لَعَلَّ) أُشْرِبَتْ معنى التَّمَنِّي ، ولذلك نصب (أَطَّلِعَ) بعد الفاء ، وكان الأستاذ أبو علي لا يحتاج في هذا الموضع إلى هذا ، لأنَّ النصب يكون بعد غير الواجب والرجاء غير واجب ، وسيأتي الكلام في هذا بعد في بابه . ولما كانت لعلَّ وعسى بمعنى واحد جاز أَنْ يُقالَ : لعلك أَنْ تَفْعَلَ ، كأَنَّه إذا نطق بلَعَلَّ نطق بعسى ، ولو نطق بعسى لقال : أَنْ أَفْعَلَ ، فقال ذلك مع لعل ، ونظير هذا :

* إن الحوادث أُودى بها * [٤٨]

لما كان الحوادثُ والحَدَثَان يترادفان على معنى واحد ، صار إذا نطق بالواحد كأَنَّه نطق بالآخر ، ولذلك قال أيضاً :

* أَلَمَّتْ بنا الحَدَثَانُ * [٤٩]

وإذا تتبعت هذا النوع في كلام العرب رأيته فاشياً متَّسِعاً ، وسأُنَبِّهُ عليه في مواضعه .

---

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام، وهي مأخوذة من كلام المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٥٥ .

(٢) في الأصل: «عسى زيد أنْ».

(٣) من قوله جلّ شأنه: ﴿ لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السموات فأَطَّلِعَ إلى إله موسى ﴾ سورة غافر، آية: ٣٧ بالنصب في (اطلع) وهي قراءة عاصم في رواية حفص، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالرفع/ انظر السبعة ص ٥٧٠، حجة القراءات ص ٦٣١، الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٤٤ .

قوله : (هذه الحروف على اختلاف معانيها تنصب الاسم وترفع الخبر) [1] اعلم أنَّ هذه الحروف اختصَّت بالدخول على الجملة الاسمية ، ولا تدخل على الفعل والفاعل ، لأنَّها شبيهة بالأفعال الماضية في معانيها ، وفي العدد ، وفي الأواخر ، ألاَ ترى أنَّك إذا قلتَ : إنَّ ، ففيها معنى : أكَّدَ ، وكذلك (لكنَّ) فيها معنى : استدْرَكَ ، وكذلك (كَأَنَّ) فيها معنى : شَبَّهَ ، و (ليت) فيها معنى : تَمَنَّـى ، و (لَعَلَّ) فيها معنى : تَرَجَّى وتَوَقَّع . وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي ، وعددها كعدد الأفعال ؛ فلزمت لهذا الدخول على المبتدأ والخبر ، فلما اختصت بالدخول على الجملة الاسمية ، وجب لها بالاختصاص العمل ، لأنَّ الاختصاص في الحرف هو الذي يوجب له العمل ، ولا تَجِدُ حرفاً مختصاً غير عامل إلاَّ قليلاً ، وكأنه خرج عن الأصل ، والقياس أو رُوْعِيَ فيه أَصْلُه ، نحو : (هَلاَّ) وما أشبهها من حروف التحضيض ، فإنَّها مختصَّةٌ بالدخول على الجملة الفعليّة ، ولم تعمل ، وسبب ذلك أنَّهـا مركبـةٌ من حرفين كـلُّ واحد منهمـا ليس له اختصاص ، ألاَ ترى أنَّ (هَلاَّ) مركبة من (هَلْ) و (لا) ، و (هَلْ) تدخل على الجملة الاسميَّة ، وتدخل على الجملة الفعليّة ، وكذلك (لا) فلما ركبوها حدث بالتركيب معنى التحضيض ، فطلب بذلك الجملة الفعلية ، لأن التحضيض طالبٌ بالفعل ، فلما كانت (هَلاَّ) مركبةٌ من حرفين غير مؤثرين لعدم اختصاصهما على حَسَبِ ما ذكرتُه لم تؤثر شيئاً[2]، وبقي الفعل بعدها مرفوعاً ، وكذلك (ألاَ) و (لولا) ، و (لوما) ، ألاَ ترى أنَّ (ألاَ) مركبة من : الهمزة و (لا) ، وكلاهما غير مختص ، وأمَّا (لولا) و (لـوما) فمركبتان من : لَوْ ولا ، ولَوْ وما ، و (لا) و (ما) لا تعملان ، لأنَّهما غير مُخْتَصَّين . وأمَّا (لو) فقد تقع بعدها الجملة الاسميَّة ، ألاَ ترى أنَّك تقول لو

(١) الجمل ص ٦٤ .

(٢) في الأصل: هذا، تحريف.

أنَّ زيداً قائم لقمتُ ، فتقع بعدها (أنَّ) وهي وما بعدها في موضع رفع بالابتداء ، ولذلك لم تعمل (لو) . وكذلك كل ما له اختصاص ، ولم يعمل إذا نظرت إليه وجدتَه على حَسَبِ ما ذكرتُ لك ، فإن جاء شيء لا يمكن فيه ما ذكرته فهو مما جاء على غير قياس .

فلما وجَبَ لها العمل في المبتدأ والخبر بالاختصاص رفعتْ ونصبت ، لأنَّ لها شَبَهاً بالفعل الماضي المتعدِّي من أربعة أوجه :

أحدها العدد ، وذلك أنَّ عدَّتها على ثلاثة أحرف وأكثر .

الثاني : أن أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي .

الثالث : أنَّ معانيها كمعاني الأفعال الماضية المتعدية على حَسَبِ ما ذكرته .

الرابع : أنَّها بلزوم الدخول على المبتدأ والخبر صارت طالبة باسمين مفردين [1] ؛ لأنَّ المبتدأ لا يكون إلَّا مفرداً ولا يكون جملة ، والخبر أصله أن يكون مفرداً / وإذا وجدتَ جملة ، فالجملة في موضع المفرد [١٩٤] فرفعت أحد الاسمين تشبيهاً بالفاعل ، ونصبت الآخر تشبيهاً بالمفعول ولَمَّا كانت كان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر جعلوا هذه الحروف بعكس ذلك ، فرفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل ، ونصبت المبتدأ تشبيهاً بالمفعول ، وشبهت بما قُدِّم فيه المفعول على الفاعل ، ولما كان تقديم المفعول ليس بأصْل ، وكانت هذه الحروف في العمل أضعف من كان وأخواتها شبهوا هذه الحروف بالفعل الذي يقدم فيه مفعوله على فاعله ، لِيُنَاسِبوا ، وشبهوا كان وأخواتها لقوتها في العمل بالفعل المتعدِّي من غير نظر إلى لزوم ، فصار خبر كان وأخواتها يتقدم ويتأخَّر كما كان الفاعل والمفعول كذلك .

---

(١) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ٩٧ هذه الأوجه الأربعة وزاد خامساً هو اتصال ضمائر النصب بها، وانظر الجمل ص ٦٥.

قوله : (ويتصل بها ضمائر النصب) [1] .

اعترض الناس هذا فقالوا : إنَّ هذه الحروف لم تتصل بها ضمائر النصب إلَّا بعدما نصبت ، ألَا ترى أنَّها لو لم تَنْصِبِ المبتدأ ما اتَّصل بها ضمائر النصب ، لأنَّ ضمائر النصب لا تَتَّصِل إلَّا بعواملها ، فكيف يجعل سبباً للنصب ما لا يكون إلَّا بعد النصب [2]، ويظهر أنَّه إنما ذكر إتصال ضمائر النصب لتدُلَّ على قُوَّة العمل، وقُوَّة موجبه، ألَا ترى أنَّ كان تنصب ، وإذا كان ضميراً كان في الأكثر منفصلاً ، فتقول : كان زيدٌ إيَّاهُ ، ولا تقول : كانه زيد . قال سيبويه : إلا قليلاً وأنشد عليه :

١٩٠ ـ * فإنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنَّه * [3]

وحكى : عليه رجلاً لَيْسَنِي [4] ، ولو أتى على القياس لقال : ليس إيايَّ ، فقالوا : إنَّ وأخواتها تنصب المبتدأ ، فإذا كان ضميراً لم يكن منفصلاً ، وكان متَّصلاً ، وذلك لقُوَّة العمل ، ولم يكن العمل إلَّا بقوة التشبيه ، فاتصال الضمائر ، وإن لم يكن من الشَّبَه فهو دليل على قُوَّةِ الشَّبَه ، وقد ذكرت وجوه الشبه .

قوله : (فلما ضارعت الأفعال هذه المضارعة عملت عملها) [5] .

---

(١) الجمل ص ٦٥ ، وفي ثلاث النسخ «ويتصل بها المضمر المنصوب».

(٢) عزاه ابن الفخار في شرح الجمل ص ٥٧ إلى السهيلي.

(٣) الكتاب ١/٤٦ وتمامه:

* أخوها غذته أُمُّه بلبانها *

والبيت لأبي الأسود الدؤلي/ انظر ديوانه ص ١٢٨ ، إصلاح المنطق ص ٢٩٧ ، المقتضب ٣/٩٨ ، إيضاح الوقف والابتداء ١/٣١٧ ، الأصول ١/١٠٤ ، الرد على النحاة ص ٩٢ ، الإنصاف ٢/٨٢٣ ، شرح المفصل ٣/١٠٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٧ ، المقرب ١/٩٦ خزانة الأدب ٢/٤٢٦ .

(٤) في الكتاب ٢/٣٥٩ «وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: عليه رجلاً لَيْسنى» ، وانظر شرح المفصل ٣/١٠٧ ، شرح التسهيل ١/١٧١ ، شواهد التوضيح ص ٢٨ .

(٥) الجمل ص ٦٥ .

(هذه) مصدر لضارعت ، والفاعل مضمر في ضارعت ، والتقدير : فلما ضارعت الحروف الأفعال هذه المضارعة عملت عملها ، لأَنَّ الأسماء المبهمة إنَّما يظهر إعرابُها من تابعها ، فإن كان مصدراً أُعْرِبَتْ مصدراً ، وإن كان ظرفاً أُعْرِبت ظرفاً ، فتقول : ضربتُ هنداً هذا الضَرْبَ ، وضربتُ هذا اليومَ ، وضربتُ هذا المكانَ ، وضربت هذا الرَّجُلَ ، فالأول مصدرٌ ، والثاني ظرفُ زمانٍ ، والثالث : ظرفُ مكانٍ ، والرابع مفعول . قال الله تعالى : ﴿ إنَّما تَقْضِي هذِهِ الحياةَ الدُّنيا ﴾[1] يمكن أَنْ تكون (هذه) ظرف زمان ، وتكون الحياة تابعة لهذه ، ويمكن أَن تكون (هذه) مفعولاً لتقضي ، والحياةُ ظرفَ زمانٍ ، والدنيا نعتُ الحياة على الوجهين .

قوله : (إلَّا أَنَّها غير متصرفة ، فلا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ولا عليها)[2] .

اعلم أَنَّ هذه الحروف لا تَتَقَدَّمُ أسماؤها عليها، لأمرين:

أحدهما : أنها حروف صدور ، والحروف الصدور لا يتقدم عليها ما كان في خبرها .

الثاني : أنها غير متصرفة في نفسها ، وكل ما يعمل عملَ الفعل ولا يتصرَّف في نفسه فلا يتصرَّف في معموله ، لأن الأفعال إذا كانت غير متصرِّفة فلا تتصرَّف في معمولها ، وإذا كانت متصرِّفَةً في نفسها تصرَّفت في معمولها .

وأَمَّا أخبارها عليها ، فيمنع من تقديمها[3] ثلاثة أشياء الاثنان المذكوران ، والثالث أَن أخبارها شبيهة بالفاعل[4] ، والفاعل لا يتقدَّم على الفعل، فلذلك لا يجوز تقديم أخبارها عليها، وإن كانت ظروفاً أو مجرورة.

---

(١) سورة طه، آية: ٧٢.

(٢) الجمل ص ٦٥.

(٣) هكذا في الأصل، ووجه الكلام: «وأما أخبارها فيمنع من تقديمها عليها».

(٤) في الأصل: «بالفعل على».

وأما تقديم أخبارها على أسمائها فيمنعه شيء واحد ، وهو أنَّها لا تَتَصَرَّف في نفسها ، فلا تَتَصَّرفُ في معمولاتها ، وتقديم أخبارها على أسمائها تَصَرُّفٌ في المعمولات ، فلما كان الموجب لمنع تقديم الخبر على الاسم فيها من جهة واحدة جاز ذلك إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً ، فقالوا : إنَّ في الدار زيداً ، وإنَّ عندك عمراً . وأمَّا تقديم معمول الخبر على الخبر فجائز فيها كلها ، كان الخبر ظرفاً أو غير ظرف ، فتقول : إن زيداً طعامَك آكلٌ ، كما تقول : إنَّ زيداً اليومَ مأخوذ ، وهذا مما لا خلاف فيه .

وأما تقديم معمول الخبر عليها فلا يجوز باتفاق ، لأنَّها حروف صدور ، ولأنَّ المعمول لا يتقدَّم إلَّا حيث يجوز أَنْ يَتَقَدَّم العامل / فلا تقول : اليومَ إنَّ زيداً جالسٌ . [١٩٥]

وأمَّا تَقْدِيم معمول الخبر على الاسم فلا يجوز إلَّا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، فتقول : إنَّ اليومَ زيداً جالسٌ .

فهكذا أحوال هذه الحروف بالنظر إلى معمولاتها .

قوله : (لا يجوز : إنَّ قائمٌ زيداً ولا زيداً إنَّ قائم)(١) .

رأيت من يعترض هذا الموضع : فيقول(٢) : إنَّما كان ينبغي أَنْ يقولَ : لا يجوز : إنَّ قائمٌ زيداً ، ولا : قائمٌ إنَّ زيداً ، لأنَّ هذين مثالين لقوله : لا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ، ولا عليها ، ويكون قوله : قائمٌ إنَّ زيداً مثالاً لقوله : « ولا عليها » ، وأمَّا زيداً إنَّ قائمٌ فمثال لامتناع تقديم الاسم عليها ، وهذا قانون لم يذكره . ويظهر لي أَنَّ مقصودَه أَنْ يقولَ : لا يجوز أنْ يَتَقَدَّمَ في (إنَّ) وأخواتها ما يجوز أَنْ يَتَقَدَّم في غيرها مما أُعْمِلَ عملَ الفعل ، وذلك أنَّ (إنّ) وأخواتها إذا دخلت على المبتدأ

---

(١) الجمل ص ٦٥.

(٢) في الأصل: «فتقول» بالمثناة الفوقية.

والخبر ، فنصبتِ[1] الاسمَ تشبيهاً بالمفعول ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل ، كما كانت كان وأخواتها ترفع الاسم تشبيهاً بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ، فَتَقَدَّمَ في كان وأخواتها ما يتقدم في الفعل المُشَبَّه به ، والفعل المشبَّه به يتقدَّمُ فيه المفعول على الفاعل ، ويتقدَّمُ فيه المفعول على الفعل ، فقالوا : كان قائماً زيد ، وقائماً كان زيد ، فجرت هذه الأفعال مجرى الفعل المشبَّه هذا به .

وأَمَّا تقديم أَسمائها عليها فلا يجوز ، لأَنَّ الفاعـل لا يَتَقَدَّمُ على الفعل ، فما شُبِّه به أَوْلى أَلَّا يَتَقَدَّم على الفعل ، لأَنَّه لا يكون المشَبَّه أقوى من المشبَّه به ، فيجب على هذا أَنْ لو اتُّسِعَ في إنَّ وأخواتها أَنْ يُقَدَّمَ الاسم عليها ، فيقال : زيداً إنَّ قائمٌ ، كما يقول في كان ، فلذا لم يجز أَنْ يُقَدَّمَ في (إنَّ) ما قُدِّمَ نظيره في (كان) وهو المنصوب على التشبيه بالمفعول ، فكيف يقدم في (إنَّ) ما لا يقدم نظيره في (كان) ، وهو المرفوع على التشبيه بالفاعل ، هذا بعيد ، فلما كان امتناع : زيداً إنَّ قائمٌ يدلّ على امتناع : قائم إنَّ زيداً ذكره ، وكان فيه بيان مثال القانون الذي ذكر ، وبيان قانون ثالث لم يذكره ، وإذا تأملتَه وجدتَه صحيحاً .

قـوله : (لأَنَّ كـان متَصَرِّفَـةٌ ، تقول : كـان يكـون ، فَهـو كـائن ومكون)[2] يريد أَنَّ (كان) متصرِّفة و(إنَّ) ليست[3] متصرفة، وهذا الذي ذكره أبو القاسم ذكره سيبويه قال: «وتقول: كائن ومكـون»[4] فاعتـرض عليه الناس، فقال: كيف يصحّ أَنْ يُقالَ «كائن» وكان الناقصة إنما جِيءَ بها للدلالة على الزمان، وكائن ليس فيه ذلك[5].

(١) هكذا في الأصل: «فنصبت» بالفاء، والوجه حذفها.

(٢) الجمل ص ٦٥.

(٣) في الأصل: «ليس».

(٤) في الكتاب ١/٤٦ « . . . فهو كائن ومكون».

(٥) انظر إصلاح الخلل ص ١٦٠.

الجواب: أَنَّ كائناً يتنزَّلُ منزلة يكون، ويكون تأتي على وجهين:

أحدهما: الاستقبال، فتقول: يكون زيدٌ قائماً، تريد بذلك الاستقبال ولو قلتَ: زيدٌ قائمٌ لم يكن في ذلك دلالة على الاستقبال، بل الظاهر الإخبار عن زيد بقيام في حال حاضرة.

الثاني: الحال المستمرة كما قال حسان:

* كأَنَّ سَبِيْئَةً مِن بَيْتِ رَأس يكونُ مزاجُها عسلٌ وماءُ [١٧٢]

وأَمَّا أَنْ تقول: يكون زيدٌ قائماً على حَدِّ قولك: زيدٌ قائمٌ فلا يثبت؛ لأَنَّه لا معنى ليكون على هذا، وهي إنَّما جِيءَ بها لِتَدُلَّ على معنى زائد على الجملة.

واعترضوا عليه في قوله: مكون[١]، بأن قالوا: إنَّ مكوناً اسم مفعول بمنزلة مضروب، ومضروب[٢] إنما يجري [على][٣] يُضْرَب، فإذا قلت: مررت برجل مَضْروب أَبُوه، فهو بمنزلة: يُضْرَب أبوه، وكذلك: زيدٌ مَقْتُول أَخوه، فإذا لم يصح أَنْ يقال من كان: كِينَ، ولا يُكَانُ، فلا يصح أَنْ يقالَ: مكون.

قلت: انفصل الفراء عن هذا بأنَّ كان تَتَصَرَّفُ، ويستعمل منها جميع ما يستعمل من الأفعال[٤]، فيلزم عن تصرُّفها أَنْ يقال: مَكُونٌ إنْ لم يمنع منه مانعٌ خارج عن التصرُّف، فقوة كان وأخواتها تقتضي أن يقالَ مَكُون، وإذا امتنع فإنَّما امتنع

---

(١) يريد اعترضوا على سيبويه في قوله «فهو كائن ومكون» كما تقول: «ضارب ومضروب» الكتاب ٤٦/١، وانظر إصلاح الخلل ص ١٦٠.
(٢) زيد على الكلمة في الأصل أحرف أغمضتها غير أن ثلاثة حروفها الأخيرة واضحة.
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٤) انظر إصلاح الخلل ص ١٦٢.

لأمر خارج عن التصرّف، وهذا انفصال حَسَنٌ عندي في الموضع وقريب. ومنهم من انفصل عن هذا الاعتراض بأن قال: كان الناقصة أصلها كان لتامّة، وكان التامة تدل على حدث وزمان، فيجوز لكان التَّامَّةِ أنْ تُبْنَى للمفعول[1]، فيصلح أن يُقال: كان القتالُ يوم الخميس، تريد بذلك: وُجِد القتالُ يوم الخميس، وتجعل يوم الخميس متعلقةً بكان، ولا تجعلها متعلقةً بمحذوف، وتجعل كان ناقصة، ولا بالقتال، فيجوز في هذا أنْ تقولَ كِينَ يوم الخميس، كما تقول: مُرَّ بزيد، وإذا ثبت ما ذكرتُه فأقول: إنَّ كان جُرِّدت عن الحَدَث، لأنَّه مفهوم من خبرها، وخبرها منصوب على التشبيه بالمفعول، فإن أردت أنْ تَبْنِيَها[2] / للمفعول فيجب أنْ تَحْذِفَ اسمها، [١٩٦] لأنَّهُ شبيه بالفاعل، فإذا حذفتَ الفاعل وجب حذفُ الخبر: لأنه لا يمكن أنْ يُؤْتى بالخبر بغير مُخْبَرٍ عنه[3]، فإذا حذف الخبر عاد إليها المصدر، فصارت تامّة، فجاز أنْ تُبْنَى للمصدر، فيقال: كِين، وإذا جاز ذلك جاز أنْ يقالَ: مكونٌ، وهذا الإجراء أيضاً ـ عندي صحيح، فكلاهما انفصال في الموضع، والله أعلم.

« واعلم أنَّه إذا كان خبر هذه الحروف حرفَ خفض أو ظرفاً جاز تقديمه على الاسم »[4] ولا يجوز تقديمه عليها، فتقول: إنَّ أمامك زيداً، ولا تقول: أمامَك إنَّ زيداً، وكذلك تقول: إنَّ في الدار عَمْراً، ولا يجوز: في الدارِ إنَّ عمراً، وكذلك يجوز أنْ تُقَدِّمَ معمول الخبر على الاسم إذا كان

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) في الأصل «تثنيها» تحريف.

(٣) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٩٧: «والمسألة فيها خلاف كثير، وأجود ما وجهت به ما قاله الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع أنه إنما أراد بذلك الإعلام بتصرُّف الفعل، وأن مكوناً ليس امتناعه من جهة الفعل، وإنما امتناعه من جهة أخرى وهي ما يلزم عليه من حذف المبتدأ من غير دليل، وإبقاء الخبر على ما تقدم ذكره ولولا ذلك لجاز ذلك، والله أعلم».

(٤) هذه عبارة الجمل ص ٦٥.

حرفاً أو مجروراً فتقول : إنَّ اليوم بكراً شاخِصٌ ، وإنَّ بك زيداً مأخوذٌ ، ولا يجوز تقديمه على إنَّ ـ وإن كان ظرفاً أو مجروراً ـ وأمَّا تقديمه على الخبر فيجوز ، وإن لم يكن ظرفاً ولا مجروراً ، فقد تحصَّل مما ذكرته أنَّ معمول الخبر يكون على ثلاثة أوجه :

أحدها : تقديمه على الخبر ، فهذا جائزٌ في الظرف والمجرور في غيرهما .

الثاني : تقديمه على الاسم ، فهو جائزٌ إن كان ظرفاً أو مجروراً ، وكان القياس ألَّا يجوز ، لأنَّ المعمولَ لا يَتَقَدَّمُ إلَّا حيث يَتَقَدَّمُ العامل ، لكنَّ العرب اتسعت في الظرف والمجرور .

الثالث : تقديمه على (إنَّ) فهذا لا يجوز في الظرف ، ولا غيره ، لأن (إنَّ) حرفُ صدر ، ولأنَّ الاتِّساع لا يَتَعَدَّى ، وإنَّما يوقف فيه مع السَّماع ، ولأنَّ خبر (إنَّ) مشَبَّهٌ بالفاعل ، والفاعل لا يَتَقَدَّمُ على الفعل ، وقد مضى الكلام في هذا كلِّه مستوعباً [1] .

قوله : (فإن أتَيْتَ بخبر مع الظَّرْفِ بعد الاسم ، وكان الظرف تامّاً ، كان لك في الخبر وجهان) [2] .

يريد بقوله : تامّاً: أنْ يَتِمَّ به الكلام مع الاسم ، أي يَصِحُّ أنْ يكونَ خبراً ، فإذا كان كذلك جاز لك في الاسم وجهان :

الرفع على أنَّهُ خبر (إنَّ) ، ويكون الظرف والمجرور من صلته .

والنصب على أن يكونَ حالا ، ويكون الخبر الظرف أو المجرور، ويتعلَّق بمحذوف والعامل في الحال ما في الظرف من معنى الفعل ، ولا

---

(١) انظر ما تقدم ص ٧٧٣.

(٢) في الجمل المطبوع ص ٦٦: «فإن أتيت بالخبر مع الظرف بعد الاسم فكان...» وجاءت العبارة في الخطيتين كما أوردها المصنف.

يجوز للحال أن تَتَقَدَّمَ عليه ، لأنَّ الحال إذا عمل فيها معنى الفعل ، فلا تَتَقَدَّمُ عليه ، فتقول : إن عندك زيداً جالساً ، وإنَّ زيداً عندك جالساً ، ولا تقول : إن زيداً جالساً عندك . واختلف النحويون في الأحْسن ، فيظهر من كلام سيبويه أَنَّ الاختيار أَنْ تجعلَ الظرف إذا تَقَدَّمَ خبراً [1] وتنصب الاسم على الحال ، ويظهر من كلام أبي القاسم أَنَّ الاختيار أَنْ تجعلَ الاسم الخبر فترفعه ، وتجعل الظرف من صلته ، فتقول : إنَّ عندك زيداً جالسٌ ، ويكون تقديم عندك من تأخير ، والأصل : إنَّ زيداً جالس عندك .

قوله : (فإن كان الظرف غير تامٍّ لم يجز إلَّا الرفع) [2] .

لأنَّ الحال لا تكون إلَّا بعد تمام الكلام ، وقد مضت شروط الحال اللازمة ، وشروطه [3] المختارة بما يغني عن الإعادة [4] .

قوله : (واعلم أَنَّ كلَّ شيء كان خبراً للمبتدأ فإنَّه يكون خبر هذه الحروف) [5]

الاعتراض هنا كالاعتراض في باب كان، وهو: المبتدأ يخبر عنه بالجملة إذا كانت استفهاماً ، ونَهْيا ، و (إنَّ) لا يخبر عنها بالجملة حتى تكونَ خبريَّة فتقول : إنَّ زيداً قام أبوه ، وإنَّ عمراً يخرج أخوه ، وكذلك تقول : إنَّ زيداً أبوه قائمٌ ، لأنَّك لو قلت : أبو زيدٌ قائمٌ لكانت خبراً ، ولا تقول : إنَّ زيداً اضْرِبْهُ ، ولا إنَّ زيداً هل ضربتَه ، فليس كل شيء يكون خبراً للمبتدأ يكون خبراً لهذه الحروف [6] .

والجواب : هنا كالجواب في كان ـ وهو : أَنَّ أَبا القاسم قال بعد

---

(١) انظر الكتاب ١٣٢/٢ .

(٢) الجمل ص ٦٦.

(٣) في الأصل «وشروط».

(٤) انظر ما تقدم ص ٥١٣ .

(٥) الجمل ص ٦٦.

(٦) انظر إصلاح الخلل ص ١٦٣ .

هذا : من فعل وما اتصل به من مبتدأ وظرف [1] . يريد بذلك الحقائق ، أي إنَّ المبتدأ يُخْبَر عنه بالجملة ، وهذه الحروفُ يُخْبَر عنها بالجمل ، والمبتدأ يُخْبـر عنه بـالظرف وبـالمجرور ، وهـذه الحروف يُخْبَـر عنها بـالـظرف وبالمجرور ، ويُشْتَرط في الخبر إذا وقع خبراً لإنَّ ما يُشْترط في الخبر إذا كان خبراً للمبتدأ .

قـوله : (واعلم أنـه يدخـل في خبر إنَّ من بين سـائر أخـواتهـا اللام) [2] .

اعلم أنَّ الكلام في هذه اللام في ثلاثة فصول :

الأول : فيما تدخل فيه ، وهي تدخل على اسم (إنَّ) وعلى خبر (إنَّ) ، وعلى معمول خبر (إنَّ) فتدخل في الاسم بشرط واحد ، وهو : أنْ يُفْصَلَ بين (إنَّ) والاسم بظرف أو مجرور / ولا أعلم خلافاً أنَّ الظرف [١٩٧] والمجرور إذا كانا خبرين ، وقُدِّما على الاسم ، فإنَّ اللام تدخل في الاسم ، فتقول : إنَّ في الدار لَزيداً ، وإنَّ عندك لعَمْرا ، قال الله تعالى : ﴿ وإنَّ لِلمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـآبَ ﴾ [3] وقـال تعـالى : ﴿ هَـذَا وإنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَـرَّ مَآبٍ ﴾ [4] ، فإن كان الظرف والمجرور غير خبرين ، ويكونـان متعلقين بالخبر ، نحو قولك إنَّ اليوم لبكراً شاخصٌ ، فيظهر من كلام أبي علي أنَّ اللام تدخل في الاسم هنا ، فإنَّه قال : « ويجوز دخول لام الابتداء على خبر إنَّ ، وعلى اسمها إذا فصل بينهما بظرف » [5] .

هذا الإطلاق يظهر منه جواز هذه المسألة ، وهي : إنَّ اليوم لبكراً

(١) الجمل ص ٦٦ .
(٢) المصدر نفسه ص ٦٧ .
(٣) سورة ص، آية : ٤٩ .
(٤) سورة ص، آية : ٥٥، وفي الأصل : «الظالمين» في موضع «للطاغين» .
(٥) الإيضاح ص ١١٧ وفيه «إذا فصل بينهما ظرف» .

شاخصٌ ، ويظهر لي شيء يمنعه من جهة القياس .

فإنَ قلتَ : الظرف هنا متقدِّم لفظاً ، وهو مؤخَّر في المرتبة .

قلتُ : كذلك الظرف إذا كان خبراً ، نحو قولك : إنَّ في الدار لزيداً ، مرتبته التأخير، وأما دخولها على خَبر (إنَّ) فيكون بشرطين :

أَحدهما : أَنْ يُفْصَل بين (إنَّ) والخبر ، فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً وتقدَّم على الاسم ، فلا يجوز دخول اللام على الخبر لاتصاله بإن .

الثاني : أَنْ يكونَ الخبر اسماً مفرداً أو فعلاً مضارعاً أو ظـرفاً أو مجروراً ، فتقول إنَّ زيداً لقائمٌ ، وإنَّ عمراً ليقوم ، وإن زيداً لفي الدار ، وإنَّ محمداً لعندك فإن كان الخبر ماضياً ، فلا تدخل اللام عليه ، وتقول : إنَّ زيداً قامَ ، ولا يجوز : إنَّ زيداً لقام ، لأَنَّ هذه اللام طالبةٌ بالأسماء، لأَنَّها لام الابتداء ، وأصلها أَنْ تدخلَ على المبتدأ ، فلما تعذَّر دخولها على المبتدأ هنا ، لما أَذكره [1] بعد ، أدخلوها على الخبر إذا كان اسماً ، وإذا كان فعلاً مضارعاً لشَبَه هذا الفعل بالاسم من الوجهين المذكورين في باب الإعراب ، وهما العموم بأَصل الوضع ، والاختصاص بالحرف [2] ، ودخلت على الظرف والمجرور ، لأَنَّهما نائبان منابَ الأَسماء ، فإذا قلتَ : إن زيداً في الدار ، وإنَّ زيداً عندك ، فهما في تقدير : إن زيداً مُسْتَقِرٌّ عندك . ومستقرٌّ في الدار ، لكنّ العرب حذفت مستقراً ، وأنابت الظرف والمجرور منابَهُ ، ودخلت اللام عليهما كما كانت تدخل على مُسْتَقِرّ لو ظهر ، فإن كان الخبر شرطاً وجزاء فلا تدخل اللام ، لا تقول : إنْ زيداً لإنْ تُكْرِمْهُ نُكرِمْهُ ، وإنما يقال : إنَّ زيداً إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ ، وكذلك إن كان الخبـر قسماً وجواباً ، وذلك نحو قولك : إنَّ زيداً ـ والله لأُكْرِمَنَّهُ ، لا تقول إنَّ زيداً لَوَاللّهِ

---

(١) انظر ما سيأتي ص٧٨١ .

(٢) انظر ما تقدم ص٢٢٧ .

لأُكْرِمَنَّهُ ، وتقول : إن زيداً لأَبُوه قائمٌ ، فليست هذه اللام مؤخرة عن المبتدأ ، لمكان (إنَّ) كما كانت في قولك : إنَّ زيداً لقائمٌ ، أَلَا ترى أَنَّهُ يجوز أَنْ تقول : زيدٌ لأبوهُ قائمٌ . ولا تقول : زيدٌ لقائمٌ[1] .

وتدخل اللام على معمول الخبر بشرطين أيضاً :

أحدهما : أَلَّا يَليَ المعمول (إنَّ) .

الثاني : (أَنْ يكونَ المعمول مقدَّماً على الخبر ، فتقول : إنَّ زيداً لطعامكَ آكلٌ ، ويجوز : أَنَّ زيداً طعامَك لآكِلٌ ، قال الله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ ما في القُبُورِ ﴾[2] إلى قولـه : ﴿ إِنَّ رَبَّهم بِهِم يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾[3] ولا يجوز : إن زيداً آكلٌ لطَعَامَك ، لأن هذه اللام أصلها أَنْ تَدْخُلَ على العُمَد ، ولا تدخل على الفضلات ، وعلى ما هو مستغنىً عنه ، وأَمَّا قولهم : إنَّ زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ ، فالأَصْل : إن زيداً لآكلٌ طعامَك ، فَقُدِّمَ الطعامُ على آكلٍ فوليت اللامُ الطعامَ في اللَّفظ، وهي في الحقيقة داخلةٌ على الخبر ، لأَنَّ الطعام في نِيَّةِ التأخير ، ومن قال : إنَّ زيداً طَعَامَكَ لآكِلٌ قدَّم المعمول على اللام ، فإن قلتَ : اللامُ حرف صَدْرٍ ، وحروف الصدور ، لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فكيف عَمِل آكِلٌ في الطعام مع تَقَدُّمِه على اللام ، ووقوع اللام بينهما ، قلتُ : ليس هذا موضع اللام ، وإنما موضع اللام أَنْ تكونَ مُتَقدِّمةً ، ووجودها هنا عارضٌ ، ولموجب يزول بزواله ، فكأنها غير موجودة ، ولو امتنع أَنْ يعملَ آكِلٌ ـ هنا ـ في الطَّعام ، لوقوع اللام بينهما لمُنِعت (إنَّ) من العمل في الاسم والخبر ، أَلَا ترى أَنَّك تقول : إنَّ في الدار لَزيداً ، وإنَّ زيداً لآكِلٌ ، و (إنَّ) بلا شَكٍّ عاملةٌ في زيد

(١) في الأصل: «لقام».

(٢) سورة العاديات ، آية: ٩ .

(٣) سورة العاديات ، آية: ١١ .

النصب ، واللاَّمُ بينهما ، وكذلك (إنَّ) عملت الرفع في آكِل ، واللامُ بينهما ، فكما لم تمنع اللام عمل (إنَّ) المُتَقَدِّمَةِ[1] عليها في الاسم المتأخر عنها لم تمنع عمل الخبر فيما قبلها ، لأن هذا الموضع ليس موضعها . فتأمله فإنه صحيح .

الفصل الثاني : اعلم أَنَّ هذه اللاَّم لا تدخل إلاّ مع (إنَّ) المكسورة، ولا تدخل مع (أَنَّ) المفتوحة، ولا مع لكنَّ، ولا مع كَأَنَّ، ولا ليت، ولا لَعَلَّ، وقد حكيت مع لكنَّ، في الشعر، وأنا أذكر وجه ذلك[2]. ولما امتنعت من الدخول على / [١٩٨] الحروف كلها إلاَّ (إنَّ) المكسورة فاعلم أَنَّ هذه اللام هي لام الابتداء، وهي طالبة بجملة اسميَّة صالحة أَنْ تكونَ جواباً للقسم، فدخلت اللاَّم معها وهي تطلب بَصَدْرِ الكلام، فقياسُها أَنْ تكونَ أوَّلاً ، وكذلك (إنَّ) طالبةٌ أيضاً بَصَدْرِ الكلام، إلاّ أَنَّ تَقَدُّمَ اللام أولى من تقدم (إنَّ)، لأَنَّ (إنَّ) عاملةٌ، فإن أوقعت اللاَّم بعدها وجب أَنْ تَمْنَعَ اللاَّمُ (إنَّ) العمل، ولوجب لها التعليق، والحروف لا يكون فيها تعليق، فلذلك وجب أَنْ تكونَ اللاَّمُ أَوَّلاً ، وتكون (إنَّ) بعدها، فالقياس أَنْ تقولَ: لإنَّ زيداً قائمٌ، ودخلت اللام على (إنَّ) وهي لا تدخل إلاَّ على المبتدأ، لأنَّ (إنَّ) من نواسخ الابتداء، فكما تدخل على الاسم المرتفع بالابتداء، دخلت على الاسم المقرون بناسخ الابتداء فقالوا: لإنَّ زيداً قائم، كأنهم قالوا: لزيدٌ قائمٌ، فاسْتَقْبَحُوا الجمع بين حرفين مؤكدين، فأخروا اللاَّم، ولم يؤخروا (إنَّ) لأنَّها عاملةٌ، فلو أُخَّروها لقدَّموا معمولَها عليها، وهي غيرُ مُتَصَرِّفة في نفسها، وما لا يتصرَّفُ في نفسه لا يتصرَّفُ في معموله، فوجب أَنْ يقولوا: إنَّ زيداً لقائم، وكذلك: إن في الدار لزيداً، الأَصل: لإنَّ في الدار زيداً، واستقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين، على حَسَبِ ما ذكرتُه

---

(١) في الأصل: «المفتوحة» تحريف.

(٢) انظر ما سيأتي ص ٧٨٤.

فأخروا اللام إلى الاسم، فقالوا: إنَّ في الدار لزيداً.

فإن قلتَ: جاز أَنْ يقالَ: لَإِنَّ زيداً قائم. ثم تؤخر اللام لما ذكرته، لأنك تقول: لزيدٌ قائم، وأَمَّا: إِنَّ في الدار لَزيداً فكان ينبغي أَلَّا يجوز؛ لأنك لا تقول: لقائمٌ زيدٌ، وهذه اللام لا تدخل على الخبر أبداً، إلَّا مع (إِنَّ) للعِلَّة التي ذكرتها.

قلتُ: الأَصل في (إِنَّ) أَنْ تدخلَ على المبتدأ، ولا يُفْصَل بينَها وبينَهُ بفاصل، لكنَّ العرب اتَّسَعت في الظرف والمجرور، ففصلت بهما، فكأَنَّهما مؤخران، وكأَنَّك إذا قلتَ: إِنَّ في الدار زيداً قلت: إِنَّ زيداً في الدار، فدخلت اللام، ثم أَخَّروها لَمَّا استقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين.

فإن قلتَ: قد تضمَّن ما ذكرتُه أَنَّ هذه اللام لا تدخل على الخبر، وإنما تدخل على المبتدأ، ومتى دخلت على المبتدأ لزم الخبر التأخير، فتقول: لزيدٌ قائمٌ، ولا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، لأنك إن قدَّمته لزمك أن تقول: لقائمٌ زيدٌ، وهذه اللَّامُ لا تدخل على الخبر، فإن قدَّمته على اللَّام لم يجز أيضاً، لأنَّ اللامَ حرْفُ صَدْرٍ، وحروف الصدور لا يَتَقَدَّمُ عليها ما كان في خبرها، والعرب قد قالت: لَحَقٌّ أَنَّك تقول[1]: كذا ذكره سيبويه، وبلا شك أَنَّها هنا دخلت على الخبر، لأنَّ حقّاً نكرة، (وأَنَّك تقول) معرفةٌ، ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة وإنما كان (أَنَّك تقول) معرفة، لأَنَّه في تقدير: قولك.

قلتُ: يظهر لي أَنَّ العرب إِنَّما أدخلت اللَّام على حَقٍّ على تقدير: الحَقُّ أَنَّك تقول؛ لأنك إذا قلت: لحق أَنَّك تقول، فالمعنى واحد، فصرت

(١) في الكتاب ٣/١٥٧ «وسمعنا فصحاء العرب يقولون: لَحَقٌّ أنّه ذاهبٌ فيضيفون».

إذا نطقت بالواحد كأنك نطقت بالآخر، ويجري هذا مجرى قوله:

* أَلَمَّتْ بنا الحَدَثَانُ * [٥٠]

لأنَّ الحدَثَان والحوادِث يترادفان على المعنى الواحد، فكأنَّه قال: أَلَمَّتْ بنا الحوادث، وبمنزلة قول العرب: ما يصلُح بالرَّجُلِ خيرٍ منك أَنْ يفعل هذا[١]، لأنَّك لو قلت ما يصلُح بَرَجُلٍ خيرٍ منك لكان المعنى واحداً، وكذلك قول العرب: هو أَحْسَنُ الفتيان وأَجْمَلُهُ[٢]، قال أبو علي: إنما قال: وأجمله؛ لأنَّ هذا الكلام في معنى: هو أحسن فتى وأجمله، وذهب سيبويه إلى أنَّ هذا في تقدير: وأجمل من ذكره[٣]، وأما ما حُكِيَ: «نعم النِّساء المهاجرات: أحناه على ولد»[٤] فلا يمكن أَنْ يؤخذَ إلَّا على ما ذهب إليه سيبويه: وهو: أحنى من ذكر، وأمَّا قول الشاعر:

* سائل بَني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ * [٥٢]

فهو بلا شَكٍّ محمول على الضجَّة كأنه قال: ما هذه الضَّجة؟. فإذا تَبَيَّنَ لك، ما ذكرتُه تَبيَّنَ لك أنَّ هذه اللام لا تدخل إلَّا مع (إنَّ)، ولا تدخل مع: كَأَنَّ ولا ليت، ولا لَعَلَّ، لأنَّ هذه الحروف نقلت الخبر[٥] إلى غير

---

(١) في الكتاب ٢/١٣، «ومن الصِّفة قولك: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خير منك أنْ يفعل ذاك» وانظر ما تقدم ص ٥١٦.

(٢) انظر الكتاب ١/٨٠.

(٣) في الكتاب ١/٨٠ «.. فجائز وهو قبيح، أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسنُ الفتيان وأجملهُ... ولا بُدَّ من هذا، لأنَّه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوعٍ من الأسماء، كأنك قلتَ إذا مثَّلته: ضربني مَنْ ثَمَّ وضربت قومك. وتَرْكُ ذلك أجود وأحسن، للتبيان الذي [يجيء] بعده، فأضمر (مَنْ) لذلك...».

(٤) جاء مثل هذا في حديث شريف رواه البخاري في صحيحه ـ كتاب النفقات/ باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده ـ ٦/١٩٣ عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: «خير نساء ركبن الإبل نساء قريش ـ وقال الآخر: صالح نساء قريش: أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده» وانظر مسند الإمام أحمد ٤/٣٣٣ «مسند أبي هريرة».

(٥) في الأصل: «عن غير الخير» والوجه ما أثبت، بقوله: «أمَّا كأنَّ فنقلته إلى...» وقوله بعد =

الخبر، أمَّا (كأنَّ) فنقلته إلى التشبيه، و(لَيْتَ) نقلته إلى التَّمَنِّي، و(لَعَلَّ) نقلته إلى التَّرجِّي أو التوقع، وهذه اللام لا تدخلها إلاَّ على الخبر، فلا تدخل على هذه الجمل، ولأنَّ هذه الجمل لا تكون للقسم، وهذه اللام إنما تدخل على الجملة الصالحة أنْ تكونَ جواباً للقسم، وأمَّا: لكنَّ زيداً قائم، فلا تدخل اللام مع/ لكنَّ، لأنَّك لا تقول: والله لكنَّ زيداً قائم، لأنَّ (لكنَّ) مردودة على كلام متقدِّم، فهي بعض الكلام، والقسم إنما يدخل على الجملة كلها المخبر بها. [١٩٩]

فإن قلتَ: قد تَقَدَّمَ أنَّ (لكنَّ) أصلها لكنْ إنَّ، ثم حذفت الهمزة وحذفت إحدى النونات، وأنت لو قلت: لكنْ إنَّ زيداً قائمٌ، لجاز أنْ تُدْخِلَ اللاَّم فتقول: لكن إنَّ زيداً لقائمٌ، فكان يجب عن هذا أن يجوز: «لكنَّ زيداً لقائمٌ».

قلتُ: قد تقدَّمَ أنَّ اللاَّمَ الداخلة في الخبر أصلها أنْ تَقَعَ قبل (إنَّ)، وأُخِّرت استقباحاً للجمع بين حرفين مؤكدين، و(إنَّ) قد تركبت مع (لكن) حتى صارت معها كالشيء الواحد، فلا يصحُّ وقوع اللاَّم بينهما، فإذا لم يصح وقوع اللاَّم بينهما لم يصح أن تَدْخُلَ اللاَّمُ في الخبر، لأنَّها وإن كانت في الخبر، فهي في الحقيقة قبل (إنَّ) فتأمَّل ما ذكرته، فإنَّه صحيح، وقد جاء في الشعر:

١٩١ ـ * ولكنَّني من حبها لعميد *[1]

= ـ ص ٥٦٣ ـ «... ليت تحدث في الجملة التمني، وتقلب الجملة عن الخبر إلى غير الخبر».

(١) صدره:

* يلومونني في حب ليلى عواذلي *

قائله مجهول، وهو في معاني القرآن ١/٤٦٥، الإنصاف ١/٢٠٩، شرح المفصل ٨/٦٢، ٦٤. شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٠، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦، مغني اللبيب ص ٣٠٧، ٣٨٥، شرح ابن عقيل ١/٣٦٣، همع الهوامع ٢/١٧٦، خزانة الأدب ٤/٤٣٤.

وهو نحو: من قول العرب: في خمسة عشر إذا أرادوا تعريفه: الخمسة العشر[1]، فأدخلوا الألف واللام على الثاني، وإن كان قد صار كاسم واحد مراعاة للأصل، لأنَّ الأصل، خمسة وعشرة، ولو نطقوا بهما هكذا، وأرادوا التعريف لم يجدوا بدّاً من إدخال الألف واللام على الاسمين، كما قالوا الخمسة والعشرون[2] حين أرادوا التعريف، فكذلك هذا، ومما يقوي عندي أنَّ هذه اللام أصلها أن تقع قبل (إن) قول الشاعر:

١٩٣ ـ * لهنك مِنْ بَرْقٍ عليَّ كَرِيمُ *[3]

أراد: لإنَّكَ مِنْ بَرْق عليَّ كريم، ثم أَبْدَل الهمزة هاءً كما قالوا: هراق في أراق، والعرب تبدل الهمزة من الهاء لخفائها، وتبدل الهاء من الهمزة لثِقَلِها مع تقارب مخرجيهما، وسيأتي بيان هذا مكمَّلاً في موضعه. وأَمَّا (أَنَّ) المفتوحة فلا تدخل معها اللاَّم، لأَنَّ المفتوحة إنَّما تقع[4] في مواقع المفردات والجمل المشبَّهةِ بالمفردات، فمثال المفردات قولك: أعجبني أَنَّك جالسٌ، وعجبتُ من أَنَّك قائمٌ، التقدير بلا شَكٍّ عجبت من قيامك، لأَنَّ حروف الجر لا تدخل إلَّا على المفردات، ومثال وقوعها موقع ما أُجري مجرى المفرد قولهم: ظننت أَنَّ زيداً قائم، لو أسقطت (أَنَّ) هنا لقلت: ظننت زيداً قائماً بنصب زيدٍ وقائمٍ، وإن كانا في الأصل مبتدأ وخبراً، لأَنَّهما شُبِّها بالمفعولين في أعطيت، فشبَّه: ظننتُ زيداً قائماً بقولهم: أعطيتُ زيداً

(١) انظر الجمل ص ١٤٣.

(٢) في الأصل: والعشرين.

(٣) صدره: * أَلَا ياسَنَا بَرْق على قُلَل الحِمَى *

وهو لأعرابي يتشوَّق إلى دياره.

انظر مجالس ثعلب ٩٣/١، الأمالي ٢٢٠/١، الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١، مغني اللبيب ص ٣٠٤، شرح شواهده ٦٠٢/٢، همع الهوامع ١٧٩/٢، خزانة الأدب ٣٣٩/٤.

(٤) في الأصل: «تقدم» تحريف.

درهماً، فإذا صح أَنَّ (أَنَّ) المفتوحة لا تقع إلَّا في مواقع المفردات أو ما جرى مجرى المفردات، تبين لك أَنَّ لام الابتداء تُضَادُّ (أَنَّ) لأَنَّ لام الابتداء طالبة بالجمل، وإذا دخلت[1] على الجملة علَّقت ما قبلها فلم يعمل فيما بعدها على التشبيه بأعطيتُ، و(أَنَّ) طالبة بعمل ما قبلها في موضعها، فقد تناقضا، ألَا ترى أَنَّك إذا قلت: ظننتُ أَنَّ زيداً قائم، بفتح (أَنَّ)، فإذا أُدخلت اللام قلت: ظننتَ إنَّ زيداً لقائم، وسيعود الكلام في هذا في الباب الذي بَعْدُ.

الفصل الثالث: في المعنى الذي دخلت له اللاَّم.

اعلم أَنَّك إذا قلتَ: زيدٌ قائم، فإن لتأكيدِ الجملة الواجبة، وتكون جواباً للقسم تقول والله إنَّ زيداً قائمٌ، فإذا أَرَدْتَ النفي قلتَ: ما زيدٌ قائمٌ في لُغَةِ بني تميم، وما زيد قائماً في لغة أهل الحجاز[2]. والدليل على ذلك أَنَّك تقول في القسم: واللّهِ ما زيد قائمٌ وقائماً على اللغتين، فما زيدٌ قائمٌ في النفي في مقابلة: إنّ زيداً قائماً في الإيجاب، فإذا أرادوا زيادة التوكيد في: ما زيدٌ قائماً أدخلوا الباء، فقالوا: ما زيدٌ بقائمٍ وقد كان: إن زيداً قائمٌ في مقابلة: ما زيدٌ قائمٌ، فأدخلوا في الإيجاب حرفاً ليقابلوا به النفي، فقالوا: إنَّ زيداً لقائمٌ، كما قالوا: ما زيدٌ بقائم، وهذا الذي ذكرتُه يقتضيه كلامُ سيبويه، وهو صحيح إذا تأملته. فقد تحصَّل مما ذكرته أَنَّ اللام لتوكيد الإيجاب كما كانت الباء لتوكيد النفي، إذ قولك: ما زيدٌ قائم نفيٌ مؤكَّد؛ لما ذكرته من أَنَّه يقابل الواجب المؤكَّد، وهو: إنَّ زيداً قائمٌ، فإنَّ لتأكيد الجملة، واللام لزيادة تأكيد الجملة. قال أبو علي: «وإنَّما فُصِلَ بينهما كراهية اجتماع حرفين

---

(١) في الأصل: «تلعلت».

(٢) انظر الكتاب ٢/١٣٩.

متفقين في المعنى»[1]، فظاهر هذا الكلام أنَّ اللَّام، وإنَّ دخلتا[2] لتأكيد الجملة على حَسَب ما بيَّنته، وقال أبو القاسم: إنَّ دخلت لتأكيد الجملة، واللَّام دخلت لتأكيد الخبر[3]. وهذا منه مسامحة، لأنه رأى اللام في الخبر، وأمَّا إذا حُقِّق الأمر فكلاهما دخل لتأكيد الخبر على حَسَب ما تقدَّم.

ومن معانيها: التخليص/ للحال، وسواء دخلت على الفعل المضارع [٢٠٠] أمْ على اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، تقول: إنَّ زيداً يقوم، فيكون محتملاً للحال والاستقبال، فإذا أدخلت اللَّام فقلت: إنَّ زيداً لَيَقومُ تَخَلَّصَ للحال. قال سيبويه ـ في الأكثر ـ: وقد تقول العرب إنَّ زيداً ليقوم، وهي تريد الاستقبال. قال الله تعالى: ﴿ وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهم ﴾[4]. وقال أبو علي: إن هذا لما كان مقطوعاً به جرى مجرى الماضي، فحُكِيَ، وهذا عنده بمنزلة قوله تعالى: ﴿ رُبَما يَوَدُّ الذين كَفَرُوا ﴾[5] وهذا الذي ذهب إليه أبو علي حَسَنٌ، ويبقى مع الأكثر.

وكذلك أيضاً تقول: إنَّ زيداً قائمٌ، وإن زيداً مضروبٌ، فيكون محتملاً للحال والاستقبال، وإن كان في الحال أظْهر، فإن أدْخلت اللَّامَ، فقلت: إنَّ زيداً لقائمٌ، وإنَّ زيداً لمضروبٌ تخلّص للحال، فهذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع وعلى اسم الفاعل أو ما جرى مجراه كان فيها معنيان، الزيادة في التوكيد، والتخليص للحال.

وأما: إنَّ زيدٌ لَحَسَنٌ، فليس للَّام هنا إلا معنى واحدٌ، وهو التوكيد لأنَّه

---

(١) الإيضاح ١/١١٩.
(٢) في الأصل: دخلت.
(٣) الجمل ص ٦٧.
(٤) سورة النحل، آية: ١٢٤، وانظر الكتاب ٣/١٠٩.
(٥) سورة الحجر، آية: ٢.

للحال دخلت اللاّم أم لم تدخل، وكذلك إنَّ زيداً في الدار، وإنَّ زيداً لفي الدار، وإنَّ محمداً عندك، وإنّه لعندك، لا معنى لها هنا إلاَّ المبالغة في التوكيد، بخلاف ما ذكرته قبل.

وتقول: إنَّ زيداً ليقومن، فتكون اللاّمُ جوابَ قسم محذوف تقديره: إنَّ زيداً والله ليقومن، وألزمتِ النونُ في القسم، ليفرق بين اللامين، لأَنَّ لام الابتداء تخلِّصُ للحال، على حَسَبِ ما تقدَّم، والتي هي جواب القسم تدخل على المستقبل، فلو لم تدخل النون الشديدة فقلت: إن زيداً ليقوم لالتبس الحال بالمستقبل، فإذا أدخلت السين أو سوف، فقلت: إن زيداً ليقوم أو لسوف يقوم لم تحتج إلى النون الشديدة، لأنَّ هذه لا تكون لام الابتداء، فلا يحتاج إلى النون للتفرقة، وتقول: إنَّ زيداً ـ والله ـ لقد قام، ويجوز حذف قدْ مِنَ القسم، فتقول: إنَّ زيداً والله لقام، وحكى سيبويه: واللّهِ لَكَذَبَ[1]، وقال امرؤ القيس:

١٩٣ ـ * حلفت لها بالله حَلْفَةَ فاجرٍ لَنَامُوا *[2]

أرادَ: لقد ناموا، وقال النابغة:

١٩٤ ـ * لكَلَّفْتَني ذنبَ امرىءٍ وتركتَه *[3]

(١) الكتاب ١٠٥/٣.

(٢) الشاهد من لاميته التي مطلعها.

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يَعِمَنْ من كان في العُصُر الخالي

وهو بتمامه:

حلفتُ لها بالله حلفةَ فاجرٍ لَنَاموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالِ

ديوانه ص ٣٢، الأزهية ص ٤١، إصلاح الخلل ص ١٦٧، شرح المفصل ٢٠/٩، ٩٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٧/١، المقرب ٢٠٥/١، رصف المباني ص ١١٠، مغنى اللبيب ص ٢٢٩، ٨٣٤، شرح أبياته ١٠٢/٤، همع الهوامع ١١٥/٢، ٢٤٨/٤، خزانة الأدب ٢٢١/٤.

(٣) تمامه * كذى العُرِّ يُكوى غيره وهو راتِعُ *

ديوانه ص ٣٧، شرح أبيات مغنى اللبيب ٩٩/١.

وحذف (قد) هنا كثير، وسيأتي بيان هذا مستقصىً في باب القسم[1]، ويجوز حذف القسم إذا كان معناها يقتضيه، فيجوز على هذا أنْ تقولَ: إنَّ زيداً لقد قام، وإنَّ زيداً لقام، فتكون هذه اللام لام القسم، ولا تكون لام الابتداء. فإن قلتَ: وبِمَ يُسْتَدَلُّ على أنَّ هذه الـلاَّم لام القسم، وليست لام الابتداء؟ قلتُ: يستدل على ذلك بأمرين:

أحدهما: أن العربَ تقول: إنَّ زيداً في الدار لَيَضْرِبُ عمراً، ويتعلق (في الدار) بيضرب، ولا تقول: إن زيداً لضَرَبَ، فدلَّك هذا على اختلاف اللاَّمين، وأنَّ هذه اللام الداخلة على الماضي جواب قسم محذوف، فهي حرفُ صَدْر، وحروف الصدور لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا ما بعدها فيما قبلها.

الثاني: أنَّ لام الابتداء مختصَّةٌ بالأسماء، لأنَّها لا تكون داخلةً إلَّا على المبتدأ فأُخِّرت هنا، لأنهم استقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين، على حَسَب ما تقدَّم[2] فيجب أن يؤخَّر إلى الخبر إذا كان اسماً أو مُشْبِهاً للاسم، والفعل الماضي ليس بينه وبين الاسم مشابهةٌ، ألَا ترى أنَّه لم يُعْرَب كما أُعْرِبَ الفعل المضارع، فمتى قـدرنا على ألَّا نَـدَّعِيَ في اللام الـداخلة على الماضي[3] أنَّها لامُ الابتداء، فهذا القياس، ولا يزال عن القياس إلَّا بسماع لا يحتمل التأويل، فتفطَّن لما ذكرته، فإنَّه صحيح.

ثم قال: (وقال بعضهم: إنَّما هذا الكلام يقع جواباً بعد النفي)[4].

وذكر سيبويه هذه الأجوبةَ فقال: إنك إذا قلتَ: ما زيدٌ قائماً، فجوابه: إنَّ زيداً قائم، وإذا قلت: قام زيدٌ فجوابه: لم يقم زيدٌ، وإذا قلتَ: لقد قام

(١) انظر ما سيأتي ص ٩١٤.

(٢) انظر ما تقدم ص ٧٨٦ ـ ٧٨٧.

(٣) في الأصل: «اللام»، وهو خطأ.

(٤) في الجمل المطبوع ص ٦٧، إن هذا.. «وفي الخطيتين كما هنا».

زيدٌ، فجوابه: لَمَّا يقم زيدٌ، وإذا قلت: سوف يقوم زيدٌ، فجوابه في النفي: لَنْ يقَومَ زيدٌ، وإذا قلت: يقوم زيدٌ غداً، فجوابه: لا يقوم زيدٌ غداً، وإذا قلت: واللهِ لَيَقُومَـنَّ زيدٌ، فجوابه: والله لا يقومُ زيدٌ(1).

وإذا فهمتَ ما ذكرتُه علمتَ لم افترقت حروف النفي، فإنَّ فيها ما هو حرف صَدْرٍ/ فما حرف صَدْر، لأن مقابلها من الواجب حرف صَدْر، لأن [٢٠١] مقابل: ما زيدٌ قائمٌ قولهم: إنَّ زيداً قائمٌ، و(إنَّ) من حروف الصَدْرِ، فلزم أنْ تكونَ (ما) كذلك، وكذلك (لا) النافية في مثل قولهم: واللّهِ لا يقوم زيد، لأنَّ مقابل هذا: واللّهِ ليقومن زيدٌ، وهذه اللام التي يُتَلَقَّى بها القسم حَرْفُ صَدْر، فلزم ذلك في مقابلها من النفي، وإذا قلت: لا يقوم زيد غداً، من غير أنْ يكونَ جواب قسم، فليست (لا) فيه من حروف الصدور: لأنَّ مقابل هذه من الواجب: يقومُ زيدٌ غداً، وليس فيه حرف صَدْر، وكذلك (لم) و(لَمَّا) ليستا بحرفي صَدْرٍ يجوز أنْ يَعْمَلَ ما بعدهما فيما قبلهما، تقول: زيداً لَمْ أَضْرِبْ، وعمراً لمَّا أَضْرِبْ، لأنَّ مقابل هذين: قام زيدٌ، وقد قام زيدٌ، و(قد) ليست حرف صدر، تقول: زيدٌ قد ضربت، وكذلك: لَنْ أقومَ حرف نفي، وليست حرف صدر، لأنَّ مقابلها من الواجب: سوف يقوم، وسأقوم، والسين وسوف ليسا بَحرْفَيْ(2) صَدْرٍ، ألَا ترى أنك تقول: زيداً سأضربُ وعمراً سوف أَضْرِبُ، فاضبط هذا كلَّه، فبه يَتَبَيَّنُ لك الذي فَرَّق بين حروف النفي حتى كان بعضها حرف صدر، وبعضها غير حرف صدر، وإلاَّ فكلُّها حروف نفي.

وأمَّا (إنِ) النافية فتجري مجرى (ما) النافية، وليست (ليس) بحرف صدر، لأنها في مقابلة: زيدٌ قائم، فتقول: ليس زيدٌ قائماً، وليست بمنزلة (ما)، والدليل على ذلك أنك تقول: واللّهِ ما زيدٌ قائم، ولا تقول: والله ليس زيدٌ

---

(1) الكتاب ١١٧/٣.

(2) في الأصل: «بحرف صدر».

قائماً. والدليل على أنَّ (ليس) ليست حرف صدر قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾[1]، و(يوم) ظَرْف متعلِّق بمصروف، ولو كانت حرف صدر لم يعمل ما بعدها فيما قبلها، ألَا ترى أنَّك لا تقول: اليوم إنَّ زيداً قائمٌ، لأنَّ (إنَّ) حَرْفُ صَدْرٍ، وتقول: إنَّ اليومَ زيداً جالسٌ، وتُقَدِّم المعمول حيث لا يَتَقَدَّمُ عامله، لأنَّ الظرف والمجرور يُتَّسَعُ فيها هنا.

[قوله][2]: (وإنما لم تدخلِ اللَّامُ على أخبار سائر هذه الحروف، لانقطاعها مما قبلها، وتَضَمُّنِها المعاني التي ذكرناها)[3] بَيِّنٌ.

يريد أنَّ (ليت) تحدث في الجملة التَّمَنِّي، وتقلب الجملة عن الخبر إلى غير الخبر، و(كَأَنَّ) تقلب الخبر إلى التشبيه، و(لَعَلَّ) تقلبها إلى التَّرَجِّي والتَّوقُّع على حَسَبِ ما ذكرتُه[4] ولام الابتداء لا تدخل إلَّا على جملة خبريَّة، فقد تضادَّت هي وهذه الحروف وهذا بَيِّنٌ.

وأَمَّا قوله: «لانقطاعها مما قبلها» فمُشْكِل، ولعله يريد أنّ الجملة قبل دخول هذه الحروف كانت من قبيل الأخبار، فلما دخلت هذه الحروف صارت من قبيل غير الخبر، فهذا هو الانقطاع.

وقوله: (إلَّا أنَّها مُتَضَمِّنَةٌ معنى الاستدراك)[5] يريد أنَّ جملة (لكنَّ) لا بُدَّ أَنْ تكون مردودة على كلام قبلها، ولا يصحُّ أَنْ تكون أولَ الكلام، فلا يصحّ أَنْ تكون جواباً للقسم. في العطف:

فصل: (وتقول إن زيداً قائم وعمرو وعمراً)[6].

---

(١) سورة هود، آية: ٨.

(٢) تكملة بنحوها يلتئم الكلام.

(٣) الجمل ص ٦٧.

(٤) انظر ما تقدم ص ٧٦٧.

(٥) الجمل ص ٦٧.

(٦) في الجمل المطبوع ص ٦٨: «وعمراً وعمرو بالنصب والرفع» وفي الخطيتين كما هنا، وبعده «بالرفع والنصب».

يريد: إذا أردتَ أنْ تُدْخِلَ عمراً فيما دخل فيه زيدٌ، فيجوز لك وجهان: الرفع والنصب، فالنصبُ يكون من وَجْهٍ واحد، وهو العطف على زيد، ويكون الخبر محذوفاً، والتقدير: إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً قائمٌ، فحذفتَ قائماً لدلالة الأَوَّلِ عليه، ويكون هذا بمنزلة: كان زيدٌ قائماً ومحمدٌ عالماً، عطفت الجملة من قولك: محمدٌ عالمٌ، على قولك: زيدٌ قائم، واشتركا في (كان)، فعملت في الثانية عملها في الجملة الأولى، وكذلك: إنَّ زيداً قائـمٌ، (ومحمداً)[1] قاعد، شَرَّكْتَ الجملة من قولك: محمد قاعد مع الجملة التي هي: زيدٌ قائم في (إنَّ)، فَعَمِلَتْ (إنَّ) في الثانية عملها في الأولى، فرفعت الاسمَ ونصبت الخبرَ، وكذلك: ظننتُ زيداً قائماً ومحمداً عالماً، شَرَّكْتَ الجملة الثانية مع الجملة الأولى في (ظننتُ)، فعملت في الثانية عملها في الأولى وعلى حَسَبِ ما ذكرتُ لك يكون الكلام في نواسخ الابتداء.

فإن قلت: ضرب زيدٌ عمراً، ومحمدٌ خالداً، فليس الاسمان معطوفين على الاسمين المتقدمين، ولا يجوز أنْ يقال: إنَّ محمداً معطوف على زيد، وخالد معطوف على عمرو، لأَنَّ عمراً وقع به الفعل الذي صدر من زيد، وخالد وقع به الفعل الذي صدر من محمد، فقد اختلفا.

وإنَّما يجب أنْ يقال: إنَّ محمداً معطوف على زيد، فاشتركا في الفعل فصارت كأنك قلت: ضرب محمدٌ فطلب الضرب اسماً وقع به، فوصل إليه ونصبه، وكذلك تقول في قولك: ضرب زيدٌ اليوم ومحمدٌ أَمْسِ لا يجوز أنْ يقال: إنَّ أَمسِ معطوف على اليوم، لأنَّ اليوم جيءَ به لبيان زمان ضرب زيد، وأمسِ / جيء به لبيان [زمان][2] ضرب محمد، فقد اختلفا، فلا [٢٠٢] يصح العطف، وإنما الفاعل معطوف على الفاعل، فوجب عن ذلك صدور

(١) في الأصل «ومحمد».

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

فعلين[١] من شخصين، وكذلك تقول في المكان، وكذلك يجب أنْ يقال فيما يَتَعَدَّى إلى مفعولين وليس من نواسخ الابتداء نحو قولهم: أَعْطَيْتُ زيداً درهماً ومحمداً ديناراً.

وأمَّا الرفع فيكون من ثلاثة أوجه: اثنان اتفق النحويون عليهما، وواحد اختلفوا فيه. فالاثنان اللذان اتفقوا عليهما:

أنْ يكونَ معطوفاً على الضمير المرفوع المستتر في الخبر، وهذا يَضْعُف حتى يؤكَّدَ، فتقول: إنَّ زيداً قائمٌ هو وعمرو.

وأنْ يكونَ مبتدأً، والخبر محذوفٌ، التقدير: إن زيداً قائم وعمرو قائمٌ وحُذِفَ قائم الثاني لدلالة الأول عليه ويجري هذا مجرى قولك: زيد قائم وعمرو قائم، لك أن تحذفَ قائماً الثاني لدلالة الأول عليه.

وأمَّا الوجه الثالث: وهو الذي وقع فيه الخلاف فأن يكون (وعمرو) معطوفاً على زيد على الموضع: فمن الناس من ذهب إلى منعه، وهو الذي ارتضاه ابن أبي العافية رحمه الله[٢]، فإنَّه قال: العطف على الموضع لا يكون إلّا بشرطين:

أحدهما: أنْ يكونَ الطالبُ بالموضع ظاهراً.

الثاني: أنْ يكونَ مما يجوز أنْ يظهر، فتقول: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً، يجوز النصب باتفاق بالعطف على (بقائم)، لأنّ الشرطين موجودان، لأنَّ (ليس) طالبةٌ بالنصب، ويجوز أنْ يظهر، فتقول: ليس زيد قائماً. وكذلك يجوز أنْ تقولَ: ما زيد بقائم ولا قاعداً، يجوز النصب بالعطف على

(١) «فعلين» ليست واضحة في المصورة.

(٢) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ٩٩ العطف على الموضع ثم قال: «وينبغي أنْ يحقق النظر في هذا الموضع فإن بعض أشياخنا السبتيين، وهو أبو عبدالله بن عبد المنعم رحمة الله عليه يسلك مسلك أبي عبدالله ابن أبي العافية في إنكار العطف على الموضع في هذا الباب وأمثاله...».

الموضع، لأنّ الشرطين موجودان، وكذلك يجوز أنْ تقول: شكرتُ لزيدٍ وعمراً، لأنَّ (شكرتُ) طالبةٌ بالنصبِ ويجوز إسقاط اللام فتقول: شكرت زيداً، وكذلك: نصحتُ لزيد؛ لأنك تقول: نصحت زيداً، وكذلك جميع ما كان من هذا القبيل. فإن قلت: مررت بزيد وعَمْراً، فلا يكون عمرو إلاَّ منصوباً بإضمار فعل تقديره: ولقيتُ عمراً، ولا يكون معطوفاً على (بزَيْد) على الموضع، لأنَّه لا يجوز أنْ يَظْهَر، لا تقول: مررت زيداً، وكذلك ما يَتَعَدَّى بحرف جر ولا يجوز إسقاطه.

لا يجوز العطف فيه على الموضع، لأنَّ الموضع مما لا يجوز أنْ يظهرَ. فإن كان الفعل يَتَعَدَّى بحرف، ويجوز إسقاط ذلك الحرف، فهو من القسم الأول، وقد ذكرت منه مُثُلاً، وكذلك لا يجوز عنده: هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً بالنصب، ويكون معطوفاً على زيد على الموضع، لأنَّ الأَصْلَ: هذا ضاربٌ زيداً، لأنَّ الطالب بالنصب (ضاربٌ) المنوَّن، وأمَّا (ضاربُ) وإذا أُسْقِطَ تنوينُه، فلا يمكن نَصْبُه فالطالب بالموضع قد زال، وإنَّما يجوز هذا على إضمار فعل تقديره: ويضربُ عمراً، ومن هذا إن زيداً قائم وعمرو لا يجوز العطف على الموضع، لأنَّ الطالب بالرفع الابتداء، وقد نُسِخَ بإنَّ، لأنَّها وأخواتها من نواسخ الابتداء.

وكان ابن أبي العافية يذهب إلى أنَّ هذا مذهب سيبويه، ويَسْتَدِلُّ بأنَّه قال في باب اسم الفاعل: (تقول: هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً) إنَّ عمراً منصوب بإضمار فعل، ولم يقل معطوفاً على موضع زيد[1]، لأنَّ الأَصْلَ: هذا ضاربٌ زيداً غداً، وأضيف طلباً للتخفيف، وكذلك قال في المصدر، نحو: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ وعمروٌ[2]: إنَّه مرفوع بإضمار فعل، ولم يجعله معطوفاً على الموضع، ألا ترى أنَّ زيداً فاعل، فهو في موضع رفع، إلاَّ أنَّ

---

(١) انظر الكتاب ١٦٩/١.

(٢) لم أجد هذا في الكتاب المطبوع.

الرفع قد زال، وطالبه كذلك قد زال لأنَّ الطالب بالرفع المصدر المنون.

وهذا الذي ذكره عن سيبويه فيه ظهور لما ذهب إليه، ويُحْتَمل أنْ يكونَ سيبويه في هذين الموضعين، وما أشبههما يجيز وجهين:

أحدهما: الحملُ على الموضع.

والثاني: الحذف، إلَّا أنَّ الحذف عنده أمكن من كلام العرب، ألا ترى أنَّه قال: «اعلم أنَّهم مما يحذفون»[1]، فما هنا مصدرية، والتقدير إنَّهم من الحذف، وحمله على هذا كثرة الحذف منهم، وهذا بمنزلة قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ الإنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[2]، لكثرة العَجَلِ منه، وعدم انفكاكه عنه، فكأنَّه مخلوقٌ منه، وهذا في كلام العرب كثير، فلما كان الحذف عنده أمكن من الحمل على الموضع حمل عليه ما جاء في اسم الفاعل/ وما جاء في المصدر. [٢٠٣]

وفي هذا تنبيه على أنَّ العالم لا يَتَّخذ مذهباً إلا ما ترجَّح لديه، ويترك الوجه [المرجوح][3]، وإن احتَمل أنْ يُحْمَلَ الكلام عليه، لأنَّ الآخر أقوى منه. وقد نص ابن جني على هذا[4]، ولا أعلم خلافاً في أنَّ المرجوح متروكٌ، وإن قيل به في موضع آخر.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ العطفَ يجوز، وإنْ كان الطالب به قد زال على تقدير تَوَجُّهه، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً غدا بالنصب، يعطفه على توهم: هذا ضاربٌ زيداً وعمراً، وكذلك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمر ويجوز العطف على تَوَهُّم: زيدٌ قائم وعمرو، وإذا كانوا يقولون:

---

(١) الكتاب ٢٤/١، وانظر المصدر نفسه ١٥٦/٣، وفهارسه للشيخ عضيمة ـ عليه سحائب الرحمة ـ ص ١٥.

(٢) سورة الأنبياء، آية: ٣٧.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر الخصائص ٤٩١/٢.

* إنَّ الحوادثَ أودى بها * [٤٩]

على تَوَهُّم: الحدثان أودى بها، فكيف هذا؟ وكذلك:

* أَلَمَّتْ بِنَا الحَدَثَانُ * [٥٠]

على تَوَهُّم: الحوادث، لأَنَّهما يترادفان، وإنما كان: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً أولى بالعطف على الموضع، وتوهُّم: هذا ضاربٌ زيداً، لأَنَّه الأصل، والإضافة ثانية طلباً للتخفيف، والمعنى على الانفصال، وعدم الإضافة، لأنَّ الإضافة إلى المعرفة لم توضع إلاَّ للتعريف، واسم الفاعل هذا الذي يعطف فيه على الموضع لا تكون الإضافة فيه مُعَرِّفَةً، فإذا كان المعنى طالباً بالانفصال فكأنَّه موجود، وليس كذلك:

* إنَّ الحوادثَ أودى بِها * [٤٩]

ولا:

* أَلَمَّت بِنَا الحَدَثَانُ * [٥٠]

لأَنَّ كلَّ واحد منهما أصلٌ، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه، فَتَوَهُّمُ أحدهما عند النطق بالآخر أَبْعَدُ من توهُّم النصب في: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً؛ لأنَّ النصب هنا يطلب به المعنى، وأَشَدُّ من هذا قول زهير:

* بدا لي أنِّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً * [٥١]

رواه سيبويه بالخفض، والنَّصبُ لا يكْسِر الشِّعر، فليس الخفض للضرورة، فدلّ على أنه جاء في الكلام، وإنَّما كان هذا أبعد من قولهم:

* أَلَمَّت بِنَا الحَدَثَانُ * [٥٠]

لأَنَّ العطف والخفض على تَوَهُّم الباء، والباء زائدةٌ، فهي إذاً وجدت كأنَّها معدومة، فكيف يعطف على تَوَهُّم وجودها، فإذا كانت العرب تفعل هذا في مثل هذا فإن تفعله في:

* أَلَمَّتْ بِنَا الحَدَثانُ * [٥٠]

أيسر، وإذا جاء:

* أَلَمَّتْ بنا الحَدَثانُ * [٥٠]

بمراعاة الحوادثِ، وليس الحوادث أصلاً للحدثان، فوجوده في مثل: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً قريبٌ وقَويٌّ، وحكى سيبويه: اجتمعت أهل اليمامة[1]، فألحقوا التاء في اجْتَمَعَتْ، وإن كان الفعل مسنداً إلى أَهْل وهو مذكَّر، لأنَّهم يقولون: اجتمعتِ اليمامةُ، وبلا شَكٍّ أَنَّ توَهُّمَ مثلِ هذا أَبْعَدُ من أَنْ يُتَوَهَّمَ فِي (هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً) هذا ضاربُ زيداً وعمراً، وفي (إنَّ زيداً قائمٌ): زيدٌ قائمٌ، لأَنَّ (إنَّ) لم تُحْدِثْ في المعنى شيئاً بل أَكَّدَتْهُ، فكأنَّها معدومة، وقد قُرِئَ ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُم إلاَّ أَنْ قالُوا ﴾[2] بنصب فتنَتهم، وتأنيث (لم تكن)، لأَنَّ القول فتنة في المعنى، وكذلك قُرِئَ في غير السبع ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَة ﴾[3] وقال تعالى: ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِها ﴾[4] والمَثَلُ مُذَكَّرٌ، لأَنَّ أمثالَ الحسناتِ حسناتٌ.

وهذا النوع كثير، فلا يراعى ما ذكره، وإنَّما يراعى أَنْ يكونَ مما يجوز أَنْ يظهر. وهذا المذهب عندي أقوى من الأول، وهو مذهب أبي علي وكلام سيبويه يقتضيه في مواضع عدة من الكتاب[5]. وأما ما ذهب إليه سيبويه في اسم الفاعل، وفي باب المصدر فقد مضى الكلام فيه[6].

المذهب الثالث: أنَّ العطف على الموضع يجوز، وإن كان لا يظهر،

---

(١) الكتاب ١/٥٣.

(٢) سورة الأنعام، آية: ٢٣ بنصب (فتنتهم)، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وقرأ بالنصب أيضاً حمزة والكسائي و«يكن» في قراءتهما بالياء. وقرأ بالرفع ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم/ السبعة ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥، حجة القراءات ص ٢٤٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٢٦.

(٣) سورة يوسف، آية: ١٠، بالتاء المثناة الفوقية في «تلتقطه» وهي قراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة/ إعراب القرآن للنحاس ٢/١٢٦. وقراءة السبعة «يلتقطه» بالمثناة التحتية.

(٤) سورة الأنعام، آية: ١٦٠.

(٥) انظر الإيضاح ص ١١٦، الكتاب ٢/١٤٤.

(٦) انظر ما تقدم ص ٧٩٤ ـ ٧٩٥.

فيجوز في مثل قولك: مررت بزيد وعمراً أنْ يكونَ معطوفاً على موضع (بزيد)، لأنَّ موضعه نصب، وإلى هذا ذهب ابن جني[1]، وفيه عندي بعْدٌ. وأحسن المذاهب عندي في هذه المسألة المذهب الثاني؛ لأنَّهُ يقال لابن جني: إذا قلت: مررت بزيد وعمراً، وعطفت على الموضع فأنت قد شَرَّكْتَ في الفعل، فقد أوصلت (مررت) بغير حرف جر فكأنَّك قلت: مررت عمراً، وهذا لا يجوز.

فإن قال: يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، ويجري مجرى: كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم، فيمن خَفَضَ سَخْلَةً، ألا ترى أنَّك لا تقول: كلُّ سَخْلَتِها، وكذلك: رُبَّ رجلٍ وأخيه، ولا تستطيعُ أنْ تقولَ: رب أخيه[2].

قلتُ: القياس ألَّا يجوز في المعطوف إلَّا ما يجوز في المعطوف عليه، وهذه أبواب خرجت عن القياس فيقتصر على مواضعها، ولا تَتَعَدَّى، فإذا لم تتعدَّ فيلزم ألَّا تقولَ: مررتُ بزيدٍ وعمراً، كما لا تقول: مررتُ عمراً.

وإنْ قلتَ: لمّا[3] قلتَ: مررتُ بزيدٍ عُلِمَ أنَّ هذا الفعلَ لا يَصِل بنفسه وإنَّما يصل بالباء، فلا يحتاج في المعطوف إليه.

[٢٠٤] قلتُ: حين تعطفُ على/ زيد من قولك: مررتُ بزيدٍ، لا يخلو أنْ تكونَ الباء في نفسك أوْ لا تكون، فإن لم تكن فقد لزم أنْ تكونَ قد أوصلت بنفسه ما لا يصل إلَّا بحرف جر.

فإن قلتَ: كان في النفس، وأنَّ الفعل واصل بحرف.

قلت: يلزم على هذا التشريك في الحرف، وهذا القول عندي يضعف، ومن الناس من قال في قولك: مررتُ بزيد وعمراً: إن عمراً معطوف على

(١) انظر الخصائص ١/٣٤١-٣٤٢.

(٢) انظر ما تقدم ص٣١١.

(٣) في الأصل: كما، بالكاف، تحريف.

توهُّم أنَّك نطقت بلقيتُ، لأنَّ قولك: مررت بزيد بمنزلة قولك: لقيت زيداً، وأنت لو قلتَ: هذا لقلتَ: وعَمْراً، فيصير هذا بمنزلة:

* إن الحوادث أودى بها * [٤٩]

وهذا القول له نظائر، إلاّ أنَّ حذف الفعل لدلالة ما قبله عليه أحسن وأكثر في كلام العرب.

فقد صح مما ذكرته أنَّ الرفع في قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ يكون بالعطف على الموضع، وأنَّه لا مانع له، وذكر ذلك سيبويه[1] وإن كان قد جاء: علمت زيداً في الدار هو أمْ في السوق، لأنه في تقدير: علمت أفي الدار زيد أم في السوق، فهذا بلا شكٍّ أولى. [قال كثير][2]:

لعَمْرُكِ ما يَدْري غريمٌ لَوْيتِه   أيَشْتَدُّ إن قاضاكِ أمْ يَتَضَرَّعُ [٨٥]

فرفع غريماً، لأنَّه في تقدير: لعمرك ما يدري أيشتدّ غريم أمْ يَتَضَرَّعُ إذا لويته ونظير هذا العطف قولك: ما زيدٌ بجبان ولا بخيل، بالخفض عطفاً على جبان، وما زيد بجبان ولا بخيلاً بالنصب على موضع الباء. الخفض في هذا المثال نظير النصب في: إنَّ زيداً قائم وعَمْراً، والنصب في قولك: ما زيدٌ بجبان ولا بخيلاً نظير الرفع في: إن زيداً قائمٌ وعمرو على مذهب أهل الحجاز، لأنَّ الباء لو لم تدخل لكان الاسم منصوباً، وأمَّا الرفع فيكون من وجهين:

أحدهما: العطف على الموضع على لغة بني تميم.

الثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، ومن النحويين من منع دخول الباء على لغة بني تميم، وكلام سيبويه يقتضي أن الباء دخلت لتأكيد النفي، فتدخل مع (ما) التميمية، كما تدخل مع (ما) الحجازية وسيعود الكلام في هذا في باب (ما) بأوْعَبَ من هذا.

(١) انظر الكتاب ٢/١٤٤.

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام.

وأمَّا: ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً[1] فيجوز في بخيل الخفض والنصب والرفع. فإن خفضت عطفت على اللفظ، وشرَّكْتَ في الباء، وأمَّا النصب فبالعطف على الموضع، والتشريك في ليس، وأمَّا الرفع فيكون خبر مبتدأ محذوف، ولا يجوز العطف على الموضع بالرفع، لأنَّ الموضع نصب، ألاَ ترى أنَّك تقول: ليس زيدٌ جباناً لا غير، إلاَّ أنَّ سيبويه يظهر منه أن العرب قد تجري ليس مجرى (ما) فتقول: ليس زيدٌ جبان كما تقول: ما زيدٌ جبان، حَكى: ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ، ثم سئل: كيف تقول: ما كانَ الطيبُ إلاَّ المسك، فنطق بالنصب[2]، ففرَّق بينهما، فلو كان قد أضمر في ليس ضمير الأمر والشأن لفعل ذلك في كان فيظهر أنه أجرى (ليس) مجرى (ما)، فعلى هذا يجوز أنْ تقولَ: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٌ، ويكون معطوفاً على (بقائم) على الموضع ويكون بمنزلة ما زيد بقائم ولا قاعـداً[3].

ثم أتى بقول الشاعر:

١٩٥ ـ مُعَاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ   فَلَسْنَا بالجبالِ ولا الحديدا[4]

---

(١) من أمثلة الكتاب ٦٦/١.

(٢) في الكتاب ٤٧/١: «إلاَّ أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال: ليس الطِّيبُ إلا المسكُ، وما كان الطيب إلا المسكُ» وضبطت «المسك» في المثال بضم الكاف، وصواب ضبطها ما ذكره المؤلف، وانظر ما تقدم ص.

(٣) في الأصل: «قاعد».

(٤) الجمل ص ٦٨، والبيت لعُقيبه بن هبيرة الأسدي [شاعر مخضرم فاتك قتل تميم بن الأخثم بِثُنِيَّةِ بنتٍ له كسرت بنتُ تميم ثنيتها، فأُخِذَ فرفع إلى مصعب بن الزبير فقتل بمرأى منه] ترجمته في أسماء المغتالين لابن حبيب/ نوادر المخطوطات المجلد الثاني ص ٢٦٣، خزانة الأدب ٣٤٣/١.

ورواية الزجاجي كرواية سيبويه بنصب (الحديد)، وذهب بعض العلماء إلى أنَّ الشاهد من أبيات مخفوضة القوافي، فروايته بالنصب خطأ، وأجيب عن هذا بأن الشاهد جاء في قصيدتين إحداهما مخفوضة القوافي لعقيبة، ومنها:

أكـلـتـم أرضـنـا فـجـردتـمـوهـا   فـهـل من قـائـم أو من حـصـيـد

والثانية قوافيها منصوبة وهي لعبدالله بن الزبير الأسدي، ومن أبياتها:

رمى الحـدثـان نـسـوه آل حـرب   بـمـقـدار سـمـدن لـه سـمـودا

=

يروى هذا البيت بالنصب والخفض من قصيدتين إحداهما منصوبة، والأخرى مجرورة، فالنصب بالعطف على الموضع والخفض بالعطف على اللفظ، ومعنى اسجح: سهل، أي سهل علينا ولا تطلب[1] منا ما يشق، فلسنا الجبال ولا الحديد.

[قوله][2]: «والوجه الثالث من وجوه الرفع في قولك: إنَّ زيداً قائم وعمرو: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف»[3].

لما ذكر أبو علي هذه المسألة ـ وهي: إن زيداً قائم وعمرو ـ لم يذكر إلا وجهين:

أحدهما: العطف على الضمير المستتر في الخبر.

الثاني: العطف على الموضع «ولم يذكر الرفع على الابتداء»[4]، فجاء بعض المتأخرين وقال: الصحيح ما ذهب إليه أبو علي، وأمَّا ما ذكره أبو القاسم من أنَّ الرفع [من][5] ثلاثة أوجه فلا يصح لأنَّ الوجهين متداخلان

= فـرد شعـورهن الـسـود بيـضـا ... وردّ وجوههن الـبـيض سـودا

قال البغدادي: (ولا يخفى أن هذا البيت ـ الشاهد ـ أجنبي من هذه الأبيات) ويروى بعد الشاهد بيت منصوب هو:

أديـروهـا بـنـي حـرب عـليكـم ... ولا تـرمـوا بهـا الغـرض البعيـدا

انظر/ الكتاب ١/٦٧، ٢/٢٩٢، ٣٤٤، ٣/٩١، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٠٠، معاني القرآن ٢/٣٤٨، المقتضب ٢/٣٣٧، ٤/١١٢، إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٤٠، التصحيف والتحريف ص ٢٠٧، الأمالي ١/٣٦، سر صناعة الإعراب ١/١٤٧، ٢٩٤، اللآلىء ١/١٤٨ ـ ١٤٩، الإفصاح للفارقي ص ١٥٩، الحلل ص ٦٨، الفصول والجمل ص ٩١ الإنصاف ١/٣٣٢، مغني اللبيب ص ٦٢١، شرح شواهده ٢/٨٧٠، خزانة الأدب ١/٣٤٣، ٢/١٤٣، شعر عبدالله بن الزبير الأسدي ص ١٤٥، ١٤٨.

(١) في الأصل: «يطالب» تحريف.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) في الجمل المطبوع ص ٦٩ «ترفعه بالابتداء...» وكذا في (س)، وفي (ج): «أن ترفعه»، وفي الأصل: «من وجوه العطف» والتصويب من الجمل.

(٤) الإيضاح ١/١٦٦.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

لأنّك إذا عطفت على الموضع وقلت: إن زيداً قائم و«عمرو» فكأنك قلت: زيد قائم وعمرو، وأنت إذا قلت هذا فلا بد أن يكون «عمرو» مبتدأ، والخبر محذوف، حذف لدلالة الأول عليه، ولا يصح أنْ يقال إنّ عمراً معطوف على زيد على حد عطف عمرو على زيد في قولك: قام زيد «وعمرو»؛ لأنّ الاسمين قد اشتركا في قام، وتنزّلا منه منزلة واحدة، وإذا قلت: زيد قائم وعمرو، فلا يصح أن تقول: أن عمراً/ قد اشترك مع زيد في قائم، لأن قائماً [٢٠٥] مفرد فلا يصح أن يكون خبراً إلا عن مفرد، فالعطف على الموضع والرفع بالابتداء واحد، فجعلهما قسمين خطأ بيّن.

الجواب: أنّك إذا قلت: إن زيداً قائمٌ وعمرو، فالرفع فيه من ثلاثة أوجه بوجهٍ ما، ومن وجهين بوجه آخر، وأنا أُبيِّن ذلك فأقول: إنّك إذا عطفتَ على الضمير في قائم، فهو من عطف المفردات، لأنَّ عمراً قد اشترك مع الضمير في قائم فهو بمنزلة: قام زيدٌ وعمرو، وقمتُ وخالدٌ[1] الثاني: أن يكون من عطف الجمل، بأنْ تُجْرِيَ: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو مجرى: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ قائمٌ، وكأنَّك نطقتَ بهذا، لأنَّه الأصل وأنت لو قلت: إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ [قائمٌ][2] لم يكن في هذا تَوَقُّف في أنَّه من عطف الجمل لا غير، فكذلك هذا الذي هو محذوف منه.

الثالث: أنْ تجعلَه من عطف المفردات بمسامحةٍ، وذلك أنَّ قائماً لما حُذِفَ لدَلالةِ قائم الأول عليه، فكأنَّ الاسم الثاني والاسم الأول قد اشتركا في قائم الأوَّل، من حيث كان خبراً عن الأول، ومفسِّرَ الخبرِ الثاني، فقد تَنَزَّلَ بهذه الملاحظة منزلة قام زيد وعمرو، والدليل على ذلك أنّ العرب تقول إنَّ زيداً قائمٌ لا عَمْراً، فتعطف بلا، و(لا) إنَّما يعطفُ بها المفردات، وكذلك تقول: إنَّ زيداً قائمٌ لا عمروٌ ولا يُمْكن دخول (لا) على عمرو إلاَّ

---

(١) في الأصل: «خالداً»، والمثال جار على مذهب الكوفيين إذ أجازوا العطف على الضمير المرفوع في السَّعة دون توكيد أو فصل/ انظر الإنصاف ٢/٤٧٤.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

بهذه الملاحظة، لأن (لا) غير العاطفة لا تدخل على الجملة الاسمية والمبتدأ معرفة إلّا مع التكرار.

فقد صارت ثلاثة أوجه بهذه المسامحة، وهي بالحقيقة وجهان: إمَّا مبتدأً والخبر محذوف، وإمَّا معطوف على الضمير المستتر في قائم.

وإنْ قدمتَ (وعمراً) فقلت: إنَّ زيداً وعمراً قائمٌ لم يجر الرفع إلاَّ بالعطف على الموضع، ويكون بالمسامحة المذكورة.

ويكون من تقديم ما قياسه أن يَتَأَخَّرَ، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى مَنْ آمنَ باللَّهِ واليَوْمِ الآخِرِ ﴾[1] فهذا على التقديم. ولا يجوز أن يكون معطوفاً على الضمير لتقدمه عليه، ولا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه، إلّا في ضرورة الشِّعر نحو قوله:

١٩٦ - أَلَا يا نخلةً من ذَاتِ عِرقٍ   عليك ورحمةُ اللَّهِ السَّلَامُ[2]

وهذا بعيد هنا، لأَنَّه يكون فيه ضرورتان:

إحداهما: تقدم المعطوف.

الثانية: العطف على الضمير المرفوع.

ويبعد عندي أَنْ يكون مبتدأ خبره محذوف، ويكون التقدير: إنَّ زيداً

---

(١) سورة المائدة، آية: ٦٩، وانظر أوجهاً أخرى في توجيهها في شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٠ - ٤٥١.

(٢) البيت لمجهول، وقيل للأحوص، ورواية عجزه في مجالس ثعلب ١/١٩٨:

* بَرود الظِّلِّ شاعكم السلام *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وانظره في الجمل ص ١٥٩، شرح أبياته لابن سيده ل ١٢٤، الحلل ص ١٨٩، الفصول والجمل ص ١٤١، الخصائص ٢/٣٨٦، أمالي ابن الشجري ١/١٨٠، مغني اللبيب ص ٤٦٧، ٨٦٦، شرح شواهده ٢/٧٧٧، شرح اللمحة البدرية ٢/١٠٠، ١٥٧، التصريح ١/٣٤٤، همع الهوامع ٣/٢٤٠، خزانة الأدب ١/١٩٢، ٣١٢ وانظره في حواشي ديوان الأحوص ص ١٩٠.

قائم وعمرو قائمٌ، لأنَّك لو قلت: إن زيداً وعمراً قائمٌ لم يكن حَسَناً من الكلام.

فلم يبق إلَّا أنْ يكون معطوفاً على الموضع بملاحظة التشريك في شيءٍ واحدٍ، ويكون على جهة الاتّساع، ويجوز على هذا أنْ تقولَ: إنَّ زيداً وعمراً قائمٌ، على تقدير إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً، ويكون على ما ذكرته.

ثم أتى بقوله سبحانه: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُه ﴾[1] وكذلك جاء سيبويه بهذه الآية[2]، وهذه الآية قرئت بفتح (إنّ) وكسرها إلا أنها لم تقرأ في السبع إلَّا بالفتح، وقرئت في غير السبع بالكسر[3]، فإن كان سيبويه وأبو القاسم جاءا بها على قراءة مَنْ كَسَر، وإن لم يكن في السبع فلا إشكال، وإن كان أتيا بها بالفتح على قراءة الجماعة ففيها إشكالٌ، لأنَّ العطف على الموضع إنّما هو على تَوَهُّم الإسقاط، والإسقاط يتعذر في (أَنَّ) المفتوحة، لأنَّها إذا دخلت صارت الجملة بدخولها في تأويل المصدرة واختلف في (أَنَّ) المفتوحة:

فمنهم من ذهب إلى أنها يجوز فيها العطف على الموضع، وأجراها مجرى (إنَّ) المكسورة، وهو مذهب ابن جني[4].

ومنهم من قال: لا يكون الرفع في (أَنَّ) المفتوحة إلَّا من وجه واحد

---

(١) سورة التوبة، آية: ٣.

(٢) الكتاب ١/٢٣٨، ٢/١٤٤.

(٣) هي قراءة الحسن ومجاهد وابن يعمر/ زاد المسير ٣/٣٩٦، البحر المحيط ٥/٦.

(٤) انظر تقييد ابن لب ل ١٧٨، وقد اختار هذا المذهب ابن مالك في التسهيل ص ٦٦، وفي الألفية إذ قال:

وجائزٌ رفعك معطوفاً على ... منصوب إنَّ بعد أن تستكملا
والحقت بإنَّ لكنّ وأن ... من دون ليت ولعل وكأن

انظر شرح ابن عقيل ١/٣٧٥ - ٣٧٧.

وهو العطف على الضمير المستتر في الخبر، وهو قبيح حتى يؤكَّد كما تقدم[1].

والذي يظهر لي أن يفصَّل، فيقال: إن وقعت (أنَّ) المفتوحة في موضع لا يصح أن تقع فيه (إنَّ) فلا يكون الرفع إلَّا من وجه واحد، وهو العطف على الضمير، وذلك نحو: أعجبني أن زيداً قائم ومحمد، وكرهت أنَّك خارج وعمرو، فيكون محمد وعمرو معطوفين على الضميرين المستترين في الخبر. فإن وقعت (أنَّ) المفتوحة في موضع تقع فيه إنَّ المكسورة ـ فيكون الرفع من ثلاثة أوجه على حَدِّ ما تقدم في (إنَّ) المكسورة.

ومِنْ هذا قوله تعالى: ﴿ وأذانٌ مِنَ اللَّهِ ورَسُولِهِ إلى النَّاسِ يَوْمَ الحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ ورَسُولُه ﴾[2] فإنَّ المكسورة وأنَّ المفتوحة يتفقان في هذا الموضع وما كان مثله، والدليل على ذلك أنَّ الآية قرئت بهما[3]، فيجوز أنْ يُتَوَهَّمَ هنا (إنَّ) المكسورة من حيث كانت صالحة في الموضع، ويجوز ثلاثة الأوجه المذكورة/ في (إنَّ) والله أعلم. وكذلك لكنَّ: [٢٠٦] قد تقدم أنَّ أصلها: لكنْ إنَّ ثم حذفت الهمزة، وحذفت إحدى النونات، فيجوز أن تقول: لكن زيدٌ قائمٌ وعمراً بالنصب والرفع، فإذا نصبت كان معطوفاً على زيد، ويكون على تقدير: لكنَّ زيداً قائم وعمراً قائم فحذف قائم الثاني لدلالة قائم الأول عليه، فصار العطف لذلك كأنَّه من عطف المفردات[4]، ويدلُّك على ذلك أنَّك تعطف بلا، فتقول: لكنَّ زيداً قائمٌ لا عمراً، ويجوز الرفع على الأوجه الثلاثة، فإذا عطفتَ على الموضع عطفتَ على تَوَهُّم تخفيفِ (لكنَّ)، لأنَّك إذا قَدَّرتَ حذف (إنَّ) صارت (لكن) مخففةً.

---

(١) انظر ما تقدم ص ٨٠٤، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٧.

(٢) سورة التوبة، آية: ٣.

(٣) تقدم للمؤلف أنَّ قراءة الكسر ليست سبعية، ومضى تخريجها.

(٤) تكررت العبارة (فصارا العطف... المفردات) في الأصل.

وأمَّا: كأنَّ وليت ولعل، فالرفع فيها من وجه واحد، وهو العطف على الضمير المستتر في الخبر، ويكون فيه قُبْحٌ، فتقول: كأنَّ زيداً قائم هو وعمرو، وليت محمداً خارج هو وخالد، ولا يجوز العطف على الموضع، لأنَّ الموضع قد تغيَّر بدخول هذه الحروف، وانتقل من الخبر إلى غير الخبر، ألَا ترى أنَّك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، صَلُح في جوابه: صَدَق وكَذَب، وإذا قلت: ليت زيداً قائمٌ لم يُقَلْ في مقابلته: صَدَق ولا كَذَب، وكذلك: لعل وكأنَّ، وليست كذلك (إنَّ)، لأنّها تؤكِّدُ المعنى لا غير، فلا فَرْقَ بين قولك: إنَّ زيداً قائم، وقولك: «لَزيدٌ قائمٌ» إلَّا تأثير اللفظ ولاحظَّ له في المعنى وكذلك: لكنَّ زيداً قائم. [إذا قدرت حذف (إنَّ)][1] وقلت: «لكنْ زيدٌ» قائم بتخفيف لكنْ، فالمعنى واحد، فيجوز أنْ تنطق بالواحد وتَتَوَهَّمَ اللفظ الآخر، لكون الحكم لم يَتَغَيَّر، ولا يجوز أنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء، والخبر محذوف، ويكون التقدير: ليت زيداً قائمٌ وعمرو قائم، ولا تجعلُ للثاني حظاً في (لَيْتَ)، لأنَّك إن فعلت ذلك يكون الثاني خبراً معطوفاً على غَيْرِ خبر، فإن جعلت لها حظاً في (ليت) وجب النصب. واختلفوا في عطف الجمل:

فمنهم من ذهب إلى أنَّها لا تعطف بعضها على بعض إلَّا بشرطين:

أحدهما: الاتفاق في المعنى.

[الثاني: الاتفاق في اللفظ][2]. وإلى هذا ذهب ابن الطراوة.

ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ عطف الجمل إنَّما يكون بشرط واحد، وهو الاتفاق في المعنى، وأمَّا الاتفاق في اللفظ فشرطٌ مستحسن، وليس بشرط لازم، وعلى هذا أكثر النحويين، وهو ظاهر سيبويه.

ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ عطف الجمل بعضها على بعض يكون مطلقاً،

(١) تكملة بنحوها يلتئم الكلام.
(٢) تكملة بنحوها يلتئم الكلام.

وإنما هذان الشرطان من الشروط المستحسنة، وليسا من الشروط اللازمة[1].

فإن قلنا بالمذهب الأول، فبلا شك أنَّ الرفع في: لَيْتَ ولعلَّ وكأنَّ على الابتداء، والخبر محذوف، والجملة معطوفة على جملة التَّمَنِّي أو الترجِّي أو التشبيه، [وهذه][2] لا يجوز، لأنك تعطف خبراً على غير خبر.

وإن قلنا بالمذهب الثاني، فكذلك أيضاً لا يجوز لما ذكرته.

وإن قلنا بالمذهب الثالث، فلا يجوز لأمر آخر، وهو أنَّك حذفتَ قائماً الثاني لدلالة قائمٍ الأول عليه، وهما مختلفان، ألَا ترى أنَّك: إذا قلتَ: كأنَّ زيدٌ قائماً، فزيد هنا مُشَبَّهٌ برجل قائم، ولم توجب لزيد القيام، وإذا قلتَ: عمروٌ قائمٌ فقد أَوْجبتَ له القيام، فلا يصحُّ حذف أحدهما لدلالة الآخر عليه، وإنَّما يصحُّ ذلك إذا اتفقا في المساق، نحو قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو قائمٌ، وكذلك لكنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، وأنت في كلٍّ واحدة من الجملتين تثبت القيام لمن أسندته إليه، فاضبط هذا كلَّه فلا أعلم فيه خلافاً. فقد صحَّ بما ذكرته أنَّ الرفع في مثل: لَيْتَ زيداً قائمٌ وعمرو، وكأنَّ زيداً وعمرو لا يجوز إلاَّ من وَجْهٍ واحد، وهو العطف على الضمير الذي في الخبر.

وفيه ضَعْفٌ حتى يؤكَّدَ أو يفصلَ، والعطف بعد التوكيد بالضمير المنفصل أولى من العطف عند الفصل.

فإن قلت: إنَّ زيداً وعمراً قائمان، لم يجز في عمرو إلاَّ النصب، ولا يجوز الرفع، لأنَّ العطف على الموضع لا يكونُ إلاَّ إذا عطفت بعدما أسندتَ إلى الأول ما يدل على أنَّه مُخْبَرٌ عنه، ومبتدأ في الأصل، نحو قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، والعطف هنا قبل الإسناد؛ لأنَّ قائمين لا يصحُّ أَنْ يكونَ مسنداً إلى زيد، وإنَّما هو مسندٌ إلى الاسمين فقد وقع التشريك قبل الإسناد.

(١) انظر ما تقدم ص ٦٤٤.

(٢) تكملة يلتئم بنحوها الكلام.

[٢٠٧] فإن قلتَ: / دخول (إنَّ) يدلُّ على أنَّ زيداً في الأصل مبتدأ، فليعطف على الموضع.

قلتُ: إذا عطف على الموضع فأنت قد توهمت إسقاط (إنَّ) فكيف يجعل دليلاً ما لا يصحّ العطف إلَّا بعد تَوهُّم إسقاطه[١]، بخلاف قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، فإنك إذا توهمت إسقاط إنَّ بقي الإسناد دالاًّ على أنَّ زيداً في الأصل مبتدأ، لأنَّ الإسناد على هذه الطريقة لا يكون إلَّا للمبتدأ، وأمَّا العطف على الضمير، فلا يصحّ لتقدمه، لأنَّ الضمير في قائمين عائد على زيد وعلى عمرو، فتجيء قد عطفت المظهر على الضمير العائد عليه، وهذا تناقض، لأنَّ الضمير يقتضي أنْ يكون ثانياً عن الظاهر، ومتى تقدم عليه فهو مُؤَخَّرٌ في الحقيقة، والعطف يقتضي التأخير، ومتى تقدم فهو مقدَّم من تأخير، فقد وقع التناقض، فقد تبين لك أَنَّ الرفع في مثل قولك: إنَّ زيداً وعمراً قائمان لا يُتَصَوَّرُ في (إنَّ) المكسورة، فإن لا يتصور في (أَنَّ) المفتوحة أُولى. وكذلك (لكنَّ)، لا تقول: لكنَّ زيداً وعَمْراً قائمان لما ذكرتُه في (إنَّ).

وأمَّا: كأَنَّ زيداً وعمراً قائمانِ، وليت زيداً وعمراً قائمانِ، ولعلّ زيداً وعمراً قائمان فالرفع أَبْعَد، إذ كان لا يجوز فيها العطف على الموضع في الموضع الذي يجوز فيه العطف على الموضع في (إنَّ) وهذا بَيِّنٌ، وإذا تَبَيَّنَ لك أَنَّهُ لا يجوز إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان تَبَيَّنَ لك أَنَّهُ لا يجوز النعت على الموضع، فلا تقول: إنَّ زيداً العاقلُ قائمٌ، لأنَّ العاقل لا يُنوى به التأخير، لأنَّ النعت للبيان، وتثبيت المخبر عنه والإخبار إنما يكون بَعْدَ بيان مَنْ يُخْبَر عنه، أَلَا ترى أَنَّك إذا قلت: زيدٌ فقد علمه مخاطبك كما علمتَه أنت، فإن

(١) في الأصل: / فكيف يجعل دليلاً فكيف يصحّ العطف إلا بعد توهم إسقاطه، ووجه الكلام ما أثبته.

كان فيه عند المخاطب إشكالٌ احتجت إلى بيانه بالنعت أو عطف البيان أو البدل، فإذا تبين بذلك، وصار عنده كما هو عندك، قلت: قائمٌ، لتُفيدَه ما لم يعلم، فإذا كان النعت وما جرى مجراه من التوابع إنما يُؤْتَى به قبل الإسناد، فلا يصحّ أنْ يُحْمَلَ على الموضع بَعْد.

فإن قلت: (إنَّ) دالَّةٌ على أنَّ الأصل الابتداء، فليجرِ على تَوَهُّم ذلك.

قلتُ: إذا عُطِفَ على الموضع تَوَهَّمْتَ إسقاطها، فكيف يصحّ توهم إسقاط الدالِّ على الابتداء، وهو ما قد ذكرتُه في العطف، ولولا الدَّلالة على الابتداء ما كان العطف على الموضع، وإذا لم يجز: إنَّ زيداً العاقل قائمٌ بالرفع حملاً على الموضع، فلا يجوز إنَّ زيداً قائمٌ العاقل بالرفع على أنْ يكونَ نعتاً لزيد على الموضع، لأنَّه وإن كان مؤخَّراً فيه نِيَّةُ التقديم، فيمنعه ما يمنعه في التقديم، وهو ما ذكرتُه. وكذلك الكلام في عطف البيان.

وأمَّا البدل فيجوز في العاقل مع التأخير أنْ يكونَ بدلاً من الضمير الذي في الخبر، ولا يكونُ بَدَلاً من زيد على الموضع لما ذكرتُه في النعت من أنَّه مؤخَّر في اللفظ يُنْوى به التقديم، ويجوز الرفع في مثل قولك: إنَّ زيداً قائمٌ العاقلُ على أنْ يكونَ العاقل خبر مبتدأ مضمر. وأما التوكيد بالنفس والعين فلا يجوز مع التقديم، ولا يجوز مع التأخير، فلا يجوز: إنَّ زيداً نفسُه قائمٌ برفع النفس على الموضع لما ذكرته في النعت، وأمَّا مع التأخير، فلا يجوز أنْ يكونَ توكيداً لزيد على الموضع ولا للضمير، فلا تقول: إنَّ زيداً قائمٌ نفسُه بالرفع، لأنَّ الدليل على الابتداء لا يفهم إلَّا منها، ولا يجوز التوكيد على الضمير المرفوع المستتر في الخبر، لأنَّ المرفوع لا يؤكَّدُ بالنفس والعين إلَّا بعد أنْ يؤكَّدَ بالضمير المنفصل، فتقول إن زيداً قائم هو نفسُه، كما لا يجوز أنْ تقول: قمتَ نفسَك. وإن نصبت النفس في التقديم والتأخير جاز على أنْ يكونَ جارياً على زيد. وأمَّا التوكيد بكلٍّ وأجمعَ، فإن قَدَّمْتَ فقلتَ: إنَّ القوم أجمعون قائمون، فلا يجوز لما ذكرتُه في النعت، فلا بُدَّ من النصب، ويكون

جارياً على القوم، فإن قلتَ: إنَّ القوم قائمون أجمعونَ، جاز على وَجْهٍ، ويمتنع على آخرَ، فيمتنع إن جعلتَه توكيداً للقوم على الموضع لما ذكرتُه، ويجوز أَنْ تجعلَه توكيداً للضمير في الخبر، لأَنَّ الضمير المرفوع يؤكد بأجمع ولا يحتاج إلى أَنْ يؤكَّد بالضمير المنفصل وكذلك كلُّهم إذا أَخّرتها فقلت: إنَّ القوم قائمون كلُّهم يجوز على وجهين:

أحدهما: أَنْ يكون توكيداً للضمير المستتر، لأنَّ كُلًّا أجريتها في هذا مجرى أَجْمَعَ.

[٢٠٨] الثاني: أَنْ يكونَ مبتدأ قد أُخِّر، وفي/ هذا ضَعْفٌ. ولا يجوز أَنْ يكونَ توكيداً على الموضع، ويجوز النصب توكيداً للقوم على اللَّفظ. فإن قلت: إنَّ القومَ كلَّهم قائمون جاز النصب، وجاز الرفع على الابتداء، ولا يجوز أن يكون توكيداً على الموضع، فاضبط هذا كله.

فإن قلتَ: قد حكى سيبويه: «إِنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ»(١)، ويجب على ما تقرر أَلَّا يُقال إلَّا بالنصب.

قلتَ: الكلام البَيِّنُ: إِنَّهم أجمعينَ ذاهبونَ بالنصب، وإنَّما جاز الرفع هنا، وإن كان الضمير منصوباً، لأَنَّه لم يظهر فيه الإعراب، وهو مع ذلك مُتَّصِلٌ فكأَنَّه معه كالشيءِ الواحد، فباجتماع هذين الشيئين كان الرفع، فيجوز على هذا: إنك وزيد «ذاهبانِ»، لأنَّ (إنَّ) دخلت لمعنى، وكذلك (ليت) و(لَعَلَّ)، و(أَنَّ) لم يُحْدِث دخولها تَغَيُّراً في المعنى، وكذلك (لكنَّ) لم يحدث تشديدها معنىً لم يكن في التخفيف، فيجوز لكنَّهم أَجمعونَ ذاهبونَ، ولكنَّكَ وزيدُ ذاهبان على قياس ما حُكِي في (إنَّ)، فعلى هذا لا

(١) الكتاب ٢/١٥٥.

يجوز: إنَّ هؤلاء أجمعون ذاهبون، ولا يقال إنَّ هذا وزيد «ذاهبان»، لأنَّ (هذا) اسم قد انفصل عن الأول، وكذلك هؤلاء[1].

(٢) هذا قريب مما ذهب إليه الفرّاء، إذ أجاز رفع المعطوف على اسم (إن وأخواتها) إذا كان الاسم لا تظهر فيه علامة الإعراب متصلاً كان أم منفصلاً/ انظر معاني القرآن ١/٣١٠-٣١١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٢، منهج السالك ص ٨١، المساعد ١/٣٣٦.



باب الفرق بين إنَّ وأنَّ

لما قدَّم أنَّ (إنَّ) المكسورة، و(أنَّ) المفتوحة متفقان في التوكيد ومتفقان في الدخول على المبتدأ والخبر، واتَّفقا في العمل أخذ يُبيِّنُ الفرق بينهما، وأخذ الناس في الفرق بينهما مآخذ:

أحدهما: تبيين مواضع (إنَّ) المكسورة لا غير، وتبيين المواضع التي تُكسر فيها وتُفتح، وما يبقى بعدها فتكون فيه مفتوحة، فقالوا: إنَّ (إنَّ) تُكسر في أربعة مواضع، وتُكسر وتُفتح في أربعة أُخَر، وما عدا هذه المواضع الثمانية تُفتح لا غير.

فالمواضع الأربعة التي تُكسر فيها لا غير:

أن تكون أوَّلَ الكلام، نحو: إن زيداً قائمٌ، وإن عمراً خارج، ولا يجوز أنْ تقولَ: أنَّكَ قائم كرهتُ، وإنَّما يقال: كرهتُ أنَّك قائمٌ، وتقول: عندي أنَّكَ عاقل، ولا تقول: أنَّكَ عاقلٌ عندي، وتقول لأنَّكَ فاضلٌ قَصَدْتُك، لأنَّ (أنَّ) المفتوحة قد اعتمدت على حرف الجَرِّ، ويجوز أنْ تقولَ: أنَّك فاضلٌ قصدتك، لأنَّ المعنى: لأنَّك فاضل. واختلف النحويون في (أنَّ) هذه إذا حُذِفَ منها حرف الجرِّ: فمنهم من ذهب إلى أنَّها في موضع نصب، ومنهم مَن ذهب إلى أنَّها في موضع خفض، وأنَّ حرف الجر حُذِف وبقي عملُه، وهذا مذهب سيبويه[1]، وهو عندي حَسَنٌ، لما ذكرتُه من

---

(١) الكتاب ١٢٨/٣.

أنَّ (أنَّ) المفتوحة لا تقع أوَّلاً، وأنت إذا حذفت حرف الجر ونصبت، فلم تردّه، فتصير أولاً، وهي قد وضعت على غير هذه الطريقة، وإذا حذفتها وبَقَّيْتَها خافضةً فكأنَّها موجودة.

وأمَّا الخليل فذهب إلى أنَّها في موضع نصب، لأنَّ حرف الجر قد زالَ. ويعتذر عن التقديم بأنْ يقولَ: لما كان الأصل: حرف الجر وأنت إذا جئت بحرف الجر جاز أنْ تأتيَ بأنَّ المفتوحة، والإسقاط فرع فجاءوا بها أوَّلاً عند الإسقاط ليجريَ الفرع مجرى الأصل [(١)]، والأوَّل عندي أقوى. فيلزم مما ذكرته أنَّك إذا قلت: قصدتك أنَّك فاضلٌ، أن تكون (أنَّ) في موضع نصب، وجعلها في موضع خفض ليس بالقويِّ، فتكون (أنَّ) المفتوحة الذي أصلها أنْ تُدْخِلَ عليها حرف جر ثم حذف لا يخلو أنْ تأتيَ بها أوَّلاً، أو تأتيَ بها آخراً، فإن جئت بها أوَّلاً فالأقوى أنْ تكونَ في موضع خفض، وإن جئت بها آخراً، فالأقوى أنْ تكونَ في موضع نصب.

الثاني: أن تدخلَ معها اللام، وقد تقدَّم أنَّ هذه اللام تكون في خبرها وبيّنت شروط ذلك وتكون في اسمها وبيّنت شروط ذلك، وتكون في معمول خبرها وبيّنت شروط ذلك بما يُغني عن الإعادة، وكذلك بيّنت لِمَ لَمْ تدخل هذه اللام مع (أنَّ) المفتوحة، ولا مع غيرها من أخوات (إنَّ) بما يُغني عن الإعادة[(٢)].

الثالث: أنْ تقع بعد (حتى) التي هي حرف ابتداء، نحو قولك: قام القوم حتَّى إنَّ زيداً قائمٌ، ولا يجوز الفتح، لأنَّك لو فتحتَ، وقلتَ: قام القوم حتَّى أنَّك قائم[(٣)]، لكان التقدير حتَّى قيامُ زيد، وهذا خَلْفٌ من الكلام، فلو قلت: أعجبني أفعالُك حتَّى أنَّك تتكلَّمُ، لكانت: حتى أنَّك

---

(١) الكتاب ١٢٦/٣/١٢٧.

(٢) انظر ما تقدم ص ٧٨٣ ـ ٧٨٤، ٧٨٦.

(٣) هكذا في الأصل: «حتى أنَّك»، والوجه: حتى أنَّ زيداً.

مفتوحة، وكانت (حتى) هنا حرف جر، لأنَّ التقدير: أعجبتني أفعالُك حتَّى كلامُك، وكذلك أعجبتني أقوالُك حتَّى أنَّك تأمرُ بالحقّ/ أي حتى أمْرُكَ [٢٠٩] بالحقّ. وإنَّما قولك: قام القوم حتى إنَّ زيداً قائمٌ بمنزلة قولك: قام القوم حتى زيدٌ، فكما أنَّ (حتَّى) لا يقع بعدها إلاّ الجملة فكذلك هناك لا تقع بعدها إلا (إنَّ) المكسورة.

الرابع: واو الحال، وذلك نحو قولك: جاء زيدٌ وإنَّه يضحك، فهذه مكسورةٌ، ولا يجوز فتحها، لأنَّ واو الحال لا تدخل على المفرد وإنما تدخل على الجمل الاسميّة، والجمل الفعليّة، بشَرْطِ ألاَّ يكونَ الفعل مضارعاً، فإذا كان الحال بالفعل المضارع نحو: جاء زيد يضحك، لم يجز دخول الواو عليه، لا تقول: جاء زيدٌ ويضحك، إلاَّ في ضرورة الشِّعر، قال:

١٩٧ - * نجوتُ وأرْهَنُهم مالِكاً[1] *

وإنَّما لم تدخل الواو على الفعل المضارع، لأنَّه شبيهٌ باسم الفاعل فكأنَّك إذا قلتَ: جاء زيد يضحك قلت: جاء زيد ضاحكاً، وأنت لا تقول: جاء زيدٌ وضاحكاً، فلا تقول: جاء زيدٌ ويضحك ومتى كانت الجملة عاريةً من ضمير لزمت الواو.

ومتى كانت بضمير يعود إلى صاحب الحال فأنت بالخِيار في إلحاق

---

(١) صدره:

* فلما خشيت أظـــافيرهم *

والبيت لعبد اللّه بن همّام السلولي /شاعر إسلامي فصيح له أخبار مع معاوية بن أبي سفيان وابنه يزيد/ ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٦٥٥، اللآلىء ٢/٦٨٣، خزانة الأدب ٣/٦٣٩.

من قصيدة أوردها البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٢٦٢ - ٢٦٣، وانظر الشاهد في المقرب ١/١٥٥، شرح ابن عقيل ٢/٢٧٩، همع الهوامع ٤/٤٦، خزانة الأدب ٣/٦٣٩.

الواو لأنَّ الربط قد وقع بالضمير[1]، وهذا مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ الجملة الاسميَّة أو الفعليَّة إذا وقعت حالاً فلا بُدَّ من الواو بضمير كانت أو بغير ضمير[2]، إلَّا أنَّ الواو ربما حذفت لموجب كما قال تعالى: ﴿ ويَوْمَ القِيَامَةِ تَرَى الذين كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[3] حذفت الواو لاجتماع الواوين، وقاله الزمخشري في تفسير هذه الآية[4].

والقياس ما ذكرته أوَّلاً، لأنَّ الأَصْل في الحال أَنْ تكونَ بالمفرد، وإذا كانت بالمفرد أو بما هو شَبِيهٌ بالمفرد لم تدخل الواو؛ للزوم الضمير المفرد، فإذا كانت الجملة بضمير فقد وقع الربط بما وقع في المفرد، فلا تحتاجُ إلى رابط ومتى وجدت الواو مع الضمير فإنَّ ذلك يكون على وجهة التوكيد للرَّبْطِ فإذا لم تكن الجملة بضمير فلا بُدَّ من رابط إذ عُدِم منها ما كان الرَّبْطُ به في المفرد، فجعلوا الواوَ الرابطة قال:

١٩٨ ـ * وقد أغتدي والطيرُ في وُكُنَاتِها[5] *

فالجملة في موضع الحال من ضمير المتكلم المستتر في (أغتدي) وليس في الجملة ضمير يعود إلى صاحب الحال، فألْزَمُوا الواو، ولا أعلمها أُسْقِطَتْ في الشِّعْر، ولا يبعد عندي أن توجدَ مُسْقَطَةً في ضرورة الشِّعر، ويكون إسقاطها كإسقاط الفاء من جواب الشرط نحو قوله:

---

(١) في الأصل: «بالواو».

(٢) قال أبو حيان في منهج السالك ص ٢١١/ وذهب الفرّاء وتبعه الزمخشري في أحد قوليه إلى وجوب الواو مطلقاً. . . وذهب الجمهور إلى أنه لا يجب.

(٣) سورة الزمر آية: ٦٠.

(٤) الكشاف ٣/٤٠٦.

(٥) تمامـه:

* بمنجرد قَيْدِ الأوابد هَيْكَل *

والبيت لامرىء القيس من معلقته/ انظره في ديوانه ص ١٩، شرح القصائد السبع ص ٩٢، شرح القصائد التسع ١/١٦٣، الخصائص ٢/٢٢٠، المحتسب ٢/١٦٨، شرح المفصل ٣/٥١، خزانة الأدب ١/٥٠٧، ٢/١٧٩.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٩٩ - * مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يشكرها[1] *

ويمكن عندي أَنْ يقال: إنَّ الحاجة إلى الواو في الحال إذا لم يكن ضميرٌ أَشَدُّ من الحاجة إلى الفاء، وذلك أَنَّ الشَّرط طالبٌ بالجواب، وليس في الكلام الأول ما يطلب بالحال.

فهذه الأربعة لا يكون فيها إلاَّ الكَسْر. وأمَّا الأربعة التي يكون فيها الكسر والفتح:

* فأَنْ تقعَ بعد القَسَم، نحو قولك: أَحْلِفُ باللَّه إنَّ زيداً قائمٌ، ويجوز: أنَّ زيداً قائمٌ بالفتح. واختلف النحويون في هذا.

فمنهم مَنْ ذهب إلى الكسر، ولا يجوز غيره، لأن القسم طالب بجملة خبريَّةٍ، وتكون اسميّة وتكون فعليّةً، فيجب أَنْ تدخلَ (إنَّ) المكسورة، ولا تدخل (أنَّ) المفتوحة، لأن الموضع موضع الجمل، وليس موضع المفردات[2].

ومنهم مَنْ قال: يجوز الكسر، ويجوز الفتح، والكسر أحسن[3]؛ لأنَّه

---

(١) تمامــه:

* والشَّرُّ بالشَّرِّ عند اللَّه مثلان *

والبيت لعبد الرحمن بن حسان، وينسب إلى كعب بن مالك الأنصاري رضي اللَّه عنه وإلى حسان بن ثابت رضي اللَّه عنه/ انظر الشاهد في ديوان عبد الرحمن بن حسان (ضمن المجلد الثالث عشر من مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد) ص ٣٣١، ديوان كعب بن مالك ص ٢٨٨، ص ٣١٢.

وانظر الكتاب ٣/٦٥، ١١٤، النوادر ص ٣١، معاني القرآن ١/٤٧٦، المقتضب ٢/٧٠، مجالس العلماء ص ٣٤٢، الخصائص ٢/٢٨١، المنصف ٣/١١٨، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٩، أمالي ابن الشجري ١/٨٤، ٢٩٠، ٣٧١، شرح المفصل ٩/٣، ضرائر الشعر ص ١٦٠، مغني اللبيب ص ٨٠، ١٣٣، ٢١٨، ٣١١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٨٣٢، ٨٤٩، همع الهوامع ٤/٣٢٨، خزانة الأدب ٣/٦٤٤، ٦٥٥، ٤/٥٤٧.

(٢) نسبه أبو حيان في منهج السالك ص ٧٥، والمرادي في توضيح المقاصد ١/٢٤٢ إلى البصريين، وانظر المقتضب ٤/١٠٧.

(٣) قال الزجاجي في الجمل ص ٧٠ «والكسر أجود وأكثر في كلام العرب» وسيورده المؤلف بعد، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٠، منهج السالك ٧٥.

الأصل لِمَا تقدَّم ذكره، وأمَّا الفتح فبالقياس، ووجه القياس أَنَّ (علمت) قد أُجريت مجرى القسم، فقالوا: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وعلمت إنَّ زيداً لقائم، وعلمتُ ليقومَنَّ زيدٌ، وعلمت إنَّ زيداً لقائم، وعلمتُ ليقومَنَّ زيدٌ، فإذا أجريت (علمت) مُجْرى القسم فتُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القسم، فجرى القسم مَجْرى (علمت) وأخواتها، فكما يقولون: علمتُ أَنَّ زيداً قائمٌ، ويفتحون (أَنَّ) هنا قالوا: واللّه أَنَّ زيداً قائم، ففتحوا (أَنَّ) بعد القسم.

ومنهم مَن أجاز في (إنَّ) بعد القسم الفتح والكسر، والفتح أحسن[1]، وهذا القول عندي أضعف الأقوال. وسأذكر بعد هذا بيان ضعف هذا القول.

الثاني: إذا وقعت بعد القول الذي يصحبه اعتقاد فالعرب فيه على ثلاث لغات: منهم مَنْ يفتحها مطلقاً، ويجريها مجرى الظّن، فيقول: قلت أنَّ زيداً قائمٌ، ويقول زيد أنَّ عمراً خارج، كما يقول: ظننتُ أنَّ عمراً خارج، ويظن زيد أَنَّ عمراً خارج، ما لم تدخل اللام فيرجعون إلى الكسر، كما كان ذلك في الظَّنِّ، نحو: قلت: إنَّ زيداً لقائمٌ، وهؤلاء هم الذين يُعْمِلُون القول مطلقاً، فيقولون: قلت زيداً منطلقاً، ومنهم/ من يكسر (إنَّ) مطلقاً، فيقول: [٢١٠] أتقول: إنّ زيداً منطلق، وقلتُ: إنَّ محمداً خارج، وهؤلاء هم الذين يحكون بعد القول، فيقولون أتقول: زيدٌ منطلق، وقلتُ: عمروٌ خارجٌ.

ومنهم مَن يفتح بعد القول بأربعةِ شروط، وهي:

الأول: أنْ يكون القول فعلاً مضارعاً.

الثاني: أنْ يكونَ بتاء الخطاب.

الثالث: أنْ يتقدَّمَ على الفعل أداة الاستفهام.

الرابع: ألَّا يُفْصَلَ بينهما بأجنبي إلَّا أنْ يكون الأجنبيُّ ظرفاً، وذلك

(١) نقـل ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٢٣٠ عن ابن كيسان أنه مذهب الكوفيين، وانظر منهج السالك ص ٧٥، توضيح المقاصد ٣٤١/١.

نحو: أتقول أنَّ عمراً منطلقٌ، ومتى تقول أنَّ عمراً خارج، وهل تقول أنَّك ضاحك، فإن قلتَ: اليوم تقول أنَّ زيداً منطلق، فتفتح (إنَّ) لأنَّ الظرف متعلِّق بالقول، ولا يجوز أنْ يتعلَّق بخبر (إنَّ)، لأنَّ خبر (إنَّ) لا يتقدَّمُ عليها، وقد مضى الكلام في هـذا[1] . ولو جاز أنْ يتعلق بخبر (إنَّ) لكانت (إنَّ) أيضاً مفتوحةً، على هذه اللُّغة، لأنَّه مجرور والفصل بالظرف والمجرور كلا فصل، فإن قلتَ: أأنت تقول: إنَّ زيداً منطلقٌ لم تَفْتَح وكسرْتَ، لأنَّك فصلتَ. فإن نقص من الشروط الأربعة شرط كسروا ولم يفتحوا، وهذه اللغة هي أفصح اللغات، وهي لغة من أعمل القول بالشروط الأربعة المذكورة، قال:

٢٠٠ ـ * أجهالاً تَقَولُ بَني لُؤَي *[2]

فأعمل ولم ينظر إلى الفصل، لأنَّه فصل بغير أجنبي، لأن (جهالاً) منصوب بتقول، وسيأتي الكلام ـ في باب «الحكايـة بالقـول» ـ في هذا مُسْتَوْعباً، فإذا كان القول باللسان مجرداً عن الاعتقاد فلا بُدَّ من كسر (إنَّ) بعده، فيجب على هذا أنْ تكونَ المواضع التي تكسر فيها (إنَّ) خمسة لا غير: الأربعة المذكورة، والقول إذا لم يصحبه اعتقاد.

الثالث: (إذا) التي للمُفَاجَأةِ، نحو قولك: مشيت فـإذا إنَّ زيداً قائمٌ، يجوز كسر (إنَّ)، وفتحها، لأنَّ (إذا) التي للمفاجَأةِ يقع بعدها المفرد، وتقع بعدها الجملة الاسميَّة والمبتدأ ظاهر وتقع بعدها الجملة الاسميَّة والمبتدأ محذوف، فتقول: «مشيتُ فإذا زيد»، وتقول: «رأيت زيداً» فإذا هو أحْمَقُ. ومتى وقع بعدها الشَّرْط والجزاء فيكونَ على حذف المبتدأ، تقول: رأيتُ

---

(١) انظر ما تقدم ص٧٧١.

(٢) للكميت بن يزيد الأسدي، وتمامه:

* لعَمْرُ أبيك أم متجاهلينا *

انظره في الكتاب ١٢٣/١، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٢/١، المقتضب ٢٤٨/٢، شرح ابن عقيل ٦٠/٢، التصريح ٢٦٣/١، همع الهوامع ٢٤٧/٢، خزانة الأدب ٢٣/٤.

زيداً فـإذا إنْ تكرمْهُ يكرمْكَ، فهذه الجملة في موضع خبر مبتدأ محذوفٍ، والتقدير فإذا هو إنْ تكرمْهُ يكرمْكَ، وإن لم ترد هذا فلا يجوز أنْ يقع الشَّرْطُ والجزاء بعد (إذا) التي للمفاجأة. وتقول: رأيتُ زيداً فإذا مَنْ يكرمُه يكرمُه، برفع الفعلين، والتقدير: فإذا الذي يكرمُه يكرمُه، و(يكرمُه) الأوَّل صلة، و(يكرمُه) الثاني خبر (مَنْ)، فإن جزمتَ فلا يجوز إلاَّ على إضمار المبتدأ، فتقول: رأيتُ زيداً فإذا مَنْ يكرمْه يكرمْه التقدير: فإذا هو من يكرمه يكرمه. نصّ على هذا كلِّه سيبويه[1]، فيلزم عن هذا أنْ يُقالَ: نظرتُ إلى زيد فإذا يكرمُه عمرو، ويكون التقدير: فإذا هو يكرمه عمرو، لأنَّ (إذا) التي للمفاجأة لا يقع بعدها إلاَّ المفرد والجملة الاسمية، وتكون (إذا) هنا بمنزلة الفاء إذا وقعت جواب الشرط، وبعدها فعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً وَلَا رَهَقاً﴾[2]. ولو كان الفعل جواب الشَّرط لانجزم، ولم يَحْتَجْ إلى الفاء. فإذا وقع بعدها المفرد فيكون مرفوعاً بالابتداء، واختلفوا في الخبر فمنهم مَن ذهب إلى أنَّ الخبر محذوف، و(إذا) حرف يدل على المفاجأة[3]، والتقدير: فإذا زيد «موجود»، فحذف لِدَلالة الكلام عليه، ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ (إذا) هي الخبر، وقد انتقلت من ظرف الزمـان فصارت ظـرف مكان، والتقـدير: فبالحضرة زيدٌ، وفي المكان زيد، فإذا قلت: نظرتُ فإذا أنَّ زيداً يضحك، فإنَّ في موضع رفع بالابتداء، والخبر (إذا)، والتقدير: ففي المكان ضَحِكَ زيدٌ، ويقوى بهذا قول من قال: إنَّ الخبر (إذا)، وإنَّها قد انتقلت إلى ظرف المكان، وهذا بمنزلة قولهم: عندي أنَّك عاقل، ومن ذهب إلى أنَّ (إذا) حرفٌ يدل على المفاجأة فله أنْ يقولَ: جاءت (أنَّ) هنا مفتوحة وموضعها رفع

(١) انظر الكتاب ١/١٠٧.

(٢) سورة الجن آية: ١٣.

(٣) قال المرادي في الجنى الداني ص ٣٧٥: «وهو مذهب الكوفيين»، وحكى عن الأخفش، واختاره الشلوبين في أحد قوليه، وإليه ذهب ابن مالك وانظر مغني اللبيب ص ١٢٠.

بالابتداء، كما جاءت في قولك : لولا أنَّ زيداً قائمٌ لأكرمتُك، فاعتمدت على (لولا)، وليست (لولا) خبراً، فكذلك تعتمد (أنَّ) على (إذا)، وإن لم تكن خبراً.

فإن كسرتَ فقلت: : نظرتُ فإذا إنَّ زيداً يضحك قَوِيَ قول مَن قال: إنَّها حرف يـدل على المفاجأةِ، وليست بظرف، لأنك إن جعلتها ظرفاً لم يكن لها متعلَّق، لأنَّك إن علّقتها بيضحك عَمِل ما بعد (إنَّ) فيما قبلها، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لأنها حرف صدر، فله أنْ يقول: يتعلّق بفعل دلَّ عليه هذا/ الكلام، وهما قولان في الموضع، وما ذكرتُه من الفتح يُقَوِّي [٢١١] الظرفيَّة، وما ذكرته من الكسر يُقَوِّي الحرفيَّة.

الرابع: (أَمَا) العرب تقول: أَمَا أَنَّك عاقل، وأَمَا إنَّك عاقل، حكاهما سيبويه بالفتح والكسر[١]، والكسر أكثر وأقيس. وتكون (أَمَا) بمنزلة (أَلَا)، ولا تقع بعد أَلَا [إلّا][٢] المكسورة.

قال تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾[٣]، تقول: أَلَا إنَّك عاقلٌ، فتقول: أَمَا إنَّك عاقل.

وأمَّا مَن فتح فجعل (إنَّ) معتمدةً على الظرف، وكأنه قال: في الحَقِّ أنَّك عاقلٌ، ويكون على أَحَد وجهين:

أَحدهما: أنْ يكونَ (في الحَقِّ) حُذِفَ بعد (أَمَا)، لأنَّ فيها تخفيفاً، ولا تزول عن أَنْ تكونَ حرفاً، لأَنَّه الظاهر فيها. أَوْ تكون العرب قد جعلتها بمنزلة حَقّاً، ولا يُسْتَنْكَرُ في الحرف أنْ يَنْتَقِلَ إلى الاسم أَلَا تَرى أَنَّ (عن) أصلها أَنْ تكونَ حرفاً، وتستعمل اسماً، ويدخل عليها حرف الجرِّ، فتقول: مِنْ عَنْ،

---

(١) في الكتاب ١٢٢/٣: «وتقول: أَمَا إنَّه ذاهب، وأَمَا أنَّه منطلقٌ».

(٢) تكملة يتمّ بها الكلام.

(٣) سورة يونس آية: ٥٥.

وكذلك كاف التشبيه هي حرف، ويدخل عليها حرف الجرِّ، فتقول بكَابْنِ الماء، قال:

* ورُحْنَا بِكَابْنِ الماءِ * [٦٧]

والمعنى بمثل ابن الماء، فأجرى الكاف اسماً بمنزلة مثل، فكذلك (أَمَا) هي حرف في الأصل ثم استُعْمِلَتْ اسماً، فصارت بمنزلة حقّاً، فمن استعملها على أصلها كسر (إنَّ) كما كسر (إنَّ) بعد (أَلاَ)، ومن استعملها بمنزلة حَقّاً فتح (إنَّ) كما تقول: حَقّاً أَنَّك منطلق.

فهذه أربعة مواضع يجوز فيها أَنْ تُكْسَرَ (إنَّ) بعدها وأَنْ تُفْتَحَ، وما عدا هذه المواضع فإنَّ مفتوحة بعدها. فهذه طريقة انضبط بها فتح (إنَّ) وكسرها.

ومن الناس من ضَبَطَ هذا بأَنْ قال: كُلُّ موضع أصله للمفردات فإنَّ فيه مفتوحةٌ، وكُلُّ موضع أصله للجمل فتنظر: فإن عَمِل فيها عاملٌ لفظيٌّ، فإذا وقعت فيه (إنَّ) فهي مفتوحةٌ[1]، فإن كان غير ذلك فهي مكسورة. فقد تحصَّل مما ذكرته: أَنَّها تفتح في ثلاثة مواضع، وتكسر فيما عدا ذلك.

فمثال وقوعها في مواضع المفردات قولك: أعجبني أَنَّك جالسٌ التقدير: أعجبني جلوسُك، لأَنَّه فاعلُ (أعجبني) والفاعل لا يكون إلاَّ مفرداً، و(إنَّ) مع الفعل بتأويل المفرد، وكذلك: عجبتُ من أَنَّك جالسٌ، التقدير: عجبت من جلوسِك، وكذلك: ما رأيته مُذْ أَنَّ اللَّهَ خلقني[2]، لأَنَّه في تقدير: زمان أَنَّ اللَّهَ خلقني، فزمان مضاف، ولا يضاف إلاَّ إلى المفردات ومتى

---

(١) هكذا في الأصل، وسيأتي قريباً قوله: «فقد تحصل مما ذكرته أنها تفتح في ثلاثة مواضع» والمذكور هنا موضعان فقط، ففي الكلام سقط يلتئم بنحو: (وإن لم يعمل فيها عامل لفظيٌّ، ولكن كانت الجملةُ شبيهةً بالمفرد لعدم استقلالها فهي أيضاً مفتوحةٌ) ويشير إلى هذا السقط قوله في الصفحة التالية: «ومثال الثالث».

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١٢٢/٣: وسألته عن قول العرب: ما رأيته مُذْ أَنَّ اللَّه خلقني.. وانظر الإيضاح ص ١٣/١.

أُضيفتِ الأزمنةُ [إلى الجمل][1] فهي في مواضع المفردات.

ومثال الثاني: ظننتُ أَنَّ زيداً قائمٌ، فتفتح (إنَّ) لأنَّها وقعت موقع الجمل، أَلَا ترى أنَّ الجملة قد عَمِل فيها عاملٌ لفظيٌّ أَلَا ترى أَنَّك تقول: ظننتُ زيداً قائماً، وكذلك: حسِبتُ عمراً شاخصاً، فإذا أُدخلت (إنَّ) فتحتها، وإن كانت قد وقعت موقع الجمل، لأنَّها شبيهةٌ بالمفردات في عمل العامل فيها كما يعمل في المفردات.

ومثال الثالث: قولك: لولا أَنَّك جئتَني لأُكْرَمْتُك، ولولا أَنَّك قائمٌ لأُكْرَمْتُك، فإنَّ هنا مفتوحةٌ، لأَنَّ جملة الشَّرطِ شبيهةٌ بالمفرد من حيثُ كانت لا تستقِلُّ بالإفادة إلَّا أنْ تَنْضَمَّ إليها جملةٌ أُخرى، فصارت لذلك بمنزلة المبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ[2] قائمٌ، كلُّ واحد منهما لا يفيد إلَّا بضَمِّه إلى الآخر، فقد صارت كالمفرد فيما ذكرته، فيجب أنْ تُفْتَحَ (إنَّ) إذا وقعت في ذلك كما تُفْتَح إذا وقعت موقع المفردات، فهذه ثلاثة مواضع تكون (إنَّ) فيها مفتوحةً، فإذا وقعت (إنَّ) في غير هذه المواقع الثلاثة فهي مكسورةٌ.

ومنهم مَن قال: إذا وقعت (إنَّ) في موضع المفردات، فهي مفتوحةٌ، أو في موضع يختصُّ بإحدى الجملتين، نحو: لو أَنَّك جئتني لأكرمتُك، ولولا أَنَّك قائمٌ لأكرمتُك، لأَنَّ (لو) لا يقع بعدها إلَّا الجملةُ الفعليةُ، و(لولا) ضدها، فإذا وقعت (إنَّ) في موضع تتعاقب فيه الجملتان الاسميَّة والفعليَّة فهي مكسورةٌ، وذلك بعد القول، أَلَا تَرَى أَنَّك تقول: قلتُ: إنَّ زيداً قائمٌ، وأقول: إنَّ عمراً شاخصٌ؛ لأَنَّك تقول: قلتُ: «قام زيدٌ»، وقلتُ: زَيْدٌ قائمٌ، وكذلك تقول: واللّهِ إنَّ زيداً قائمٌ؛ لأنَّ القسمَ يكون جوابه بالجملة الاسميَّة، وبالجملة الفعلية. وهذه الطريقةُ أخصر ما يوضع في ضبط (إنَّ) و(أنَّ)، فإن

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) رسمت في الأصل هكذا: «أريد».

[٢١٢] قلتَ: قد تقدَّمَ أنَّ (إذا) التي للمفاجأة يحذف بعدها المبتدأ، فيجوز/ أنْ يقع بعدها الجملة الفعليّة، وتكون على حذف المبتدأ[١]، فيجوز أنْ تقول: نظرت إلى زيدٍ فإذا يضربُه عمروٌ، وتقول: فإذا عمروٌ يضربُ زيداً، فقد وقعت الجملتان بعد (إذا) التي للمفاجأة، فإن كانت الفعليّة على تقدير مبتدأ محذوف، فليس اللَّفظُ إلاّ على ما ذكرت لك. وقد يقال: إنَّ (إنَّ) المكسورة إذا وقعت بعد (إذا) التي للمفاجأة فيكون على تقدير مبتدأ محذوف، لأنَّ المبتدأ الواقع بعد (إذا) التي للمفاجأة يجوز أنْ يكونَ مفرداً، ويجوز أنْ يكون جملةً اسميَّةً وفعليَّةً، فنرجع إلى كلام أبي القاسم.

قوله: (وإذا كان في خبرها اللام)[٢].

أُحسنُ من هذا العبارة أنْ يقولَ: إذا كان معَها اللاَّم، وإلاَّ فقد تَقَدَّمَ أنَّ هذه اللام تدخل على الخبر، وتدخل على الاسم، وتدخل على معمول الخبر، وبيّنتُ شروط ذلك بما يُغني عن الإعادة. وإنَّ تُكْسَر مع هذه اللام في هذه المواضع كلها، كما تقول: ظننت إنَّ في الدار لزيداً، وحسبت إنَّ عمراً لطعامَك آكلٌ، فإنَّ هذه اللام أصلها أنْ تكونَ أوَّل الكلام، وداخلة قبل (إنَّ) ولكنْ أُخِّرتْ لما ذكرتُه من استقباح الجمع بين حرفين مؤكدين[٣]، فهذه اللام أينما كانت فهي في الحكم قبل (إنَّ)، ومانعةٌ من عمل العوامل فيما بعدها، ومعلِّقةٌ لما قبلها عمّا بعدها، وإذا كانت كذلك فالموضع موضع (إنَّ) المكسورة، وإنَّما خصَّ الخبر في الذكر، لأنَّها إذا دخلتْ على معمول الخبر فكأنَّها داخلةٌ في الخبر، وقد تقدَّمَ ذلك في الباب المتقدِّم[٤]. ودخولها على الاسم إنَّما يكون إذا فصل بين (إنَّ) واسمها بظرف أو مجرور، والأصل ألاَّ

(١) انظر ما تقدم ص ٨١٩.
(٢) الجمل ص ٧٠.
(٣) انظر ما تقدم ص ٧٨١.
(٤) انظر ما تقدم ص ٧٨٠.

يُفْصلَ، لأنَّها غيرُ متصرِّفة في نفسها فلا تتصرَّفُ في معمولها لكنَّ العرب اتَّسعت في الظرف والمجرور على حَسَبِ ما ذكرتُه.

قوله: (ولا يجوز فتح إنَّ مع هذه اللَّام لأنها لام الابتداء)[1].

يريد أنَّ هذه اللاَّم من حروف الصُّدور فيمتنع أنْ يعملَ ما قبلها فيما بعدها، فيلزم عن هذا ألاَّ تقعَ بعدها إلاَّ الجملةُ الاسمية، ولا يعمل فيها عاملٌ، ومتى وقعت (إنَّ) في هذه المواضع فهي مكسورةٌ، وهذا على حَسَبِ ما قَدَّرته.

قوله: (وتُكْسَرُ إنَّ أيضاً بعد القَسَم)[2].

وقد مضى الكلام في هذا بما يُغني عن الإعادة[3]. ثم أتى بقوله سبحانه: ﴿ والطُّور ﴾[4]، إلى قوله: ﴿ إنَّ عَذَابَ ربِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾[5]. من الناس من اعترض عليه فقال: إنَّما كان ينبغي له أن يأتي بإنَّ بعد القَسَم مكسورة بغير اللام، وإلاَّ فلقائل أنْ يقولَ: إنما كُسِرَتْ هنا من أجل اللام، ألَا ترى أنَّك تقول: علمت أنَّ زيداً قائمٌ، فإذا أُدخلت اللاَّمَ كَسَرْتَ (إنَّ) فقلت: علمت إنَّ زيداً لقائمٌ، فعلى القسم من هذا تقول: واللّهِ أنَّ زيداً قائمٌ بفتح (إنَّ)، فإذا أدخلتَ اللاَّم كسرتها فقلتَ: واللّهِ إنَّ زيداً لقائم، وإنَّما كان ينبغي له أنْ يأتيَ بقوله تعالى: ﴿ حٰمۤ. والكِتَابِ المُبين إنَّا جَعَلْنَاهُ قُرآناً عَرَبِيّاً ﴾[6]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ إنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾[7] فإنَّ (إنَّ)

---

(١) الجمل ص ٧٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) انظر ما تقدم ص ٨١٧.
(٤) سورة الطور الآية الأولى.
(٥) السورة نفسها آية: ٧.
(٦) سورة الزخرف آية: ١ ـ ٣.
(٧) سورة الدخان آية: ٣، وقبلها قوله جلّ شأنه: ﴿ حٰمۤ. والكتاب المبين ﴾.

هنا جواب القسم، وكُسِرَت (إنَّ) هنا وليس معها اللاَّم[1].

الجواب: أنَّ (علمتُ) إنَّما فُتِحَت بعدها (إنَّ)، لأنَّك لو أسقطتها لعَمِلَت (علمتُ) في المبتدأ والخبر ونصبتهما، ولذلك فُتِحَت، وأنت إذا قلتَ: واللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ لو أسقطت (إنَّ) لم تَقُلْ: واللَّهِ زيداً قائماً، وتنصب الاسمين بالقسم، فإذا لم يكن كذلك، والموضع موضع تتعاقب فيه الجملتان وجب أنْ تكون (إنَّ) مكسورةً، وهي هنا بمنزلة اللاَّم، ألَا ترى أنَّك لو لم تأتِ بإنَّ لقلت: واللَّهِ لزيدٌ قائمٌ، ولم تَقُلْ: واللَّه زيد قائمٌ، والموضع موضع اللاَّم، لكنك أسقطتها استغناءً عنها بإنَّ، لأنَّهما يتقاربان، ولا فرق بينهما إلاَّ في العمل في اللفظ، لا فرقَ بينهما في المعنى، وإنْ جئت باللاَّم مع (إنَّ) لأنَّهما الأصل في الموضع وجب أنْ تؤخِّرَ اللامَ كراهية اجتماع حرفين مؤكدين فقد صَحَّ بما ذكرته أنَّ إتيان أبي القاسم بالآية على صِحَّةِ كسر (إنَّ) بعد القسم صحيح.

ولا فرق أنْ يأتيَ بقوله تعالى: ﴿ إنَّ عذابَ رَبِّك لَوَاقِع ﴾ وأنْ يأتيَ بـ ﴿ إنَّا أنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾.

قوله: (وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً كما ذُكِر)[2].

[٢١٣] أمَّا المكسورة فلا إشكالَ فيها ألَا ترى أنَّ كسر/ (إنَّ) بعد القَسَم في القرآن موجود في مواضع عِدَّة، ولا تجد (أنَّ) المفتوحة بعد القَسَم في القرآن، ولا أعرفه في كلام العرب، وإنَّما قاله مَنْ قاله بالقياس، وقد ذكرت وجه القياس في ذلك، وأنَّه بالقياس على (علمت) كما تُقاس (علمت) على

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف ص ٥٧.

(٢) الجمل المطبوع ص ٧٠ ـ ٧١ وفيه «على ما ذكره» وفي (ج) كما هنا، وفي (س) «كما ذكرناه».

القَسَم فيقال: علمت لأُكْرِمَنَّ زيداً.

قوله: (والموضع الرابع الذي تكسر فيه إنَّ هو بعد القول)[1].

قد ذكرتُ أنَّ القول إذا كان باللسان مجرداً عن اعتقاد لم يجز فيه إلَّا الحكاية، فلا تكون (إنَّ) فيه إلَّا مكسورة، وإذا كان يصحبه اعتقاد فالعرب فيه على ثلاث فرق:

منهم مَنْ يحكي مطلقاً.

ومنهم مَنْ يُعْمِل مطلقاً.

ومنهم مَنْ يُفَصِّل، فيعمل بعد القول بشروط أربعة:

أحدها: أن يكون فعلاً مضارعاً.

الثاني: أَنْ يكون بتاء الخطاب.

الثالث: أن يتقدم عليه أداة الاستفهام.

الرابع: أَلَّا يفصلَ بينهما بفاصل أجنبي ما لم يكن الفاصل ظرفاً أو مجروراً ـ ويحكى بعد القول كله ما عدا ما ذكر.

فمن يحكِ مطلقاً يكسرْ (إنَّ)، ومن يُعْمِل مطلقاً يفتح (إنَّ) مطلقاً، ومن يفرِّق يفرِّق على حَسَبِ ما ذكرته[2].

قوله: (وهذا كُلُّه راجع إلى معنى الابتداء)[3].

قد تَبَيَّنَ أَنَّ القول يقع بعد الجملة الاسميّة والفعليّة، لأَنَّك تحكي مبتدئاً، وكذلك القَسَم إنَّما يكون جوابُه جملةً مستأنفةً، لأَنَّ القَسَم إِنَّما جيء به لتوكيد الجملة، أَلَا ترى أَنَّك إذا قلت: واللَّهِ إنَّ زيداً قائم[4]. وقد مضى

---

(١) الجمل ص ٧١.

(٢) انظر ما تقدم ص ٨١٨.

(٣) الجمل ص ٧١.

(٤) هكذا في الأصل، ولم يتمّ الكلام، وكأنَّ المراد: فمعناه: «إن زيداً قائم» فقد ذكر أنّ القسم إنما جيء به لتوكيد الجملة، والجملة بعده مستأنفة.

الكلام في اللاَّم وأنَّها لام الابتداء[1]، فكلُّ موضع كسرت فيه (إنَّ) إذا حققته رجع إلى الابتداء.

قوله: (وقوم من العرب يُجْرُونَ (أتقول) في الاستفهام للمخاطب خاصة مجرى أَتَظُنُّ)[2].

قد ذكرتُ أنها أفصح اللغات، وذكرتُ شروط ذلك بما يغني عن الإعادة[3].

قوله: (وسائر الكلام تفتح فيه إنَّ)[4].

ردَّ بعض الناس هذا الكلام إلى قوله: «إنَّها تكسر في أربعة مواضع» وخَطَّأَهُ بأن قال: تكسر في أكثر من تلك المواضع، ألا ترى أنَّها تكسر بعد واو الحال، وتكسر بعد (حتَّى) إذا جعلت حرف ابتداء، وتكسر بعد (إذا) التي للمفاجأة على حَسَبِ ما ذكرتُه، فهذا الكلام خطأ[5].

وهذا الذي ألزموه[6] يلزم إذا رددت قوله: «وسائر الكلام تفتح فيه إنَّ» إلى المواضع الأربعة، وإنَّما ينبغي أنْ يُرَدَّ قوله: (وسائر الكلام) إلى قوله: «وهذا كلُّه راجع إلى معنى الابتداء»، المعنى إذا وقعت (إنَّ) في موضع الابتداء فهي مكسورةٌ، وإذا وقعت في غيره فهي مفتوحة.

فإن قلتَ: فَلِمَ ذكر الأربعة أوَّلاً؟.

قلت: ذكرها وبيَّن أنَّ (إنَّ) تكسر فيها ثم ذكر العِلَّة التي أوجبت كسرها في تلك المواضع الأربعة، فعُلِمَ أنَّ الكسر مربوط بالابتداء، وأنَّها لم تكسر

---

(١) انظر ما تقدم ص ٧٨١.
(٢) الجمل ص ٧١.
(٣) انظر ما تقدم ص ٨١٩.
(٤) الجمل ص ٧١.
(٥) انظر إصلاح الخطأ ص ١٧٧ فما بعدها.
(٦) في الأصل: «لزموه».

في تلك المواضع الأَربعة إلاَّ لمكان الابتداء، فكلُّ موضع هو للابتداء فيجب أن تُكْسَر فيه، إذ لَوْ وَجَدنا موضع ابتداء و(إنَّ) فيه غير مكسورة لم تكن العِلَّة في الكسر الابتداء، وهذا من كلام العرب، ومن كلام الناس. إنما كان يكون الاعتراض صحيحاً عليه لو قال: إنَّ (إنَّ) لا تكسر إلاَّ في هذه المواضع. ثُمَّ إذا تبيَّن العِلَّة التي أوجبت كسرها في هذه المواضع عرفنا أنها تكسر حيث توجد العِلَّة.

قوله: (وهي وما عملت فيه بتقدير اسم يحكم عليه بالرفع والنصب والخفض)[1]

يريد أنَّ (أَنَّ) المفتوحة تَرُدُّ الجملة الإسميَّة في تأويل المصدر، فهي في ذلك بمنزلة (أَنْ) مع الجملة الفعليّة، فتقول: يعجبني أنَّ زيداً قائم، ويعجبني أَنْ يقومَ زيد، فالتقدير في الموضعين: يعجبني قيامُ زيد.

ورأيت بعض الناس يذكر أنَّ (أَنْ) إنَّما نصبت الفعل المضارع لأَنَّها في الجملة الفعلية نظيرةُ (أَنَّ) في الجملة الاسميَّة، فأعطوها بذلك أَشَدَّ عمل (أَنَّ) فنُصِبَ الفعل، ثم أجريت (كي) و(لَنْ) مجرى (أَنْ) لأنَّ كل واحدة منهما تُخَلِّصُ الفعل الواقع بعدها إلى الاستقبال، وتُحْدِثُ مع ذلك معنىً زائداً، فلَنْ تُحْدِث النفي، و(كي) تُحْدِثُ التعليل، وأَمَّا (إذاً) فلا ينتصب الفعل بعدها حتى يُرادَ فيه الاستقبال، فأَنْ على هذا هي أُمُّ البابِ، فلذلك تعمل ظاهرةً ومحذوفة، ولا يعمل شيءٌ من أخواتها إلا ظاهراً وهذا القول حَسَن[2]، وليس معنا في الصَّنْعة ما يردُّه.

ثم إذا كان خبر (أَنَّ) مشتقّاً فالمصدر الموضوع مكانه (إنَّ) مصدر الخبر، فإن قلت: أعجبني/ أَنَّك خارجٌ، فالتقدير: أَعجبني خروجُك، [٢١٤] وتضيف ذلك المصدر إلى اسم (أَنَّ)، وهذا لا ينكسر، فإن كان الخبر غير

---

(١) الجمل ص ٧١.

(٢) في الأصل: (أحسن).

مشتقٌ نحو: يعجبني أنَّ ذلك الرجلَ زيد، فيقدَّر المصدر الموضوع (إنَّ) مكانه المفهوم من الخبر، وهو الوجـود، ألَا ترى أنَّك إذا قلت: ذلك الرجل زيدٌ، فقد أفدتَ الوجود، وكلٌّ خبر لا يخلو من إفادة ذلك، فتقدِّر هنا: يعجبني وجودُ ذلك الرجل زيداً، وكذلك إذا قلتَ: يعجبني أنَّ زيداً في الدار، فالتقدير: يعجبني كـونُ زيدٍ في الـدار، لأنَّ (في الدار) متعلِّق بمحذوف تقديره: ثابتٌ وموجود، فتأخذ مصدر ذلك المقدَّر[1].وعلى حَسَبِ ما ذكرتُه يجري هذا كلُّه إن شاء اللّه.

وإذا قلتَ: زيدٌ إنّه قائمٌ فتكسِر، لأنَّ المصدر لا يتقدَّر هنا، وإن كنت تقول: إنَّ الجملة في موضع المفرد، لا تقول في تأويل المفرد، فـإنَّ المكسورة لا تكون في تأويل المفرد، وقد تكون في موضع المفرد. فأمَّا قولك: إنَّ زيداً قائمٌ، فليست في تأويل المفرد، وإذا قلتَ: زيد إنَّه قائم ففي موضع المفرد؛ لأنَّ أصل الخبر أنْ يكون مفرداً، وكذلك إذا قلت: جاء زيد وإنَّه يضحك، تقول فإنَّ هنا في موضع المفرد، ولا يصحّ أنْ تقولَ: إنَّ (إنَّ) هنا في تأويل المفرد،فتفطَّن لهذا كلِّه فإنَّه صحيح.

قوله: (فأمَّا إنَّ المكسورة فحرف لا يُحكم على موضعها بشيء من الإعراب)[2].

هذا اللفظ مطلق يراد به التقييد، إنما يـريد أنَّ (إنَّ) المكسـورة لا تكون مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد على حَسَبِ ما أعلمتُك،ودلَّ على ذلك أنَّهُ أتى به في مقابلة قوله: «إن أنَّ المفتوحة في تأويل المفرد» ولا بدّ أنْ يريدَ هذا، وإلَّا فإذا قلتَ: زيدٌ إنَّه يضحك، فالجملة في موضع مفرد مرفوع لأنَّها في موضع الخبر، وكذلك إذا قلتَ: مررت برجلٍ إنَّه مسلمٌ. فالجملة في موضع مخفوض لأنَّه صفة لمخفوض، ثم أتى بالمثال، وما ذكره بيِّن.

---

(١) في الأصل: «المصدر» تحريف.

(٢) الجمل ص ٧١.

قوله: (وظننت أنَّ عبد اللّه خارج)[1].

لا يصح أنْ يقال: إنَّ (أنَّ) هنا في تأويل المصدر، لأنَّ المصدر لا يقع في هذا الموضع، ألَا ترى أنَّك لو قلت: ظننتُ خروجَك لم يَجُز لأنَّ (ظننت) لا يجوز فيها الاقتصار على أَحَدِ المفعولين، وإنما يُقال هنا إنَّ الموضع موضع جملة، فكان يجب لأنَّ أن تُكْسَرَ في هذا الموضع لكنْ لمّا كانت الجملة قد عَمِل فيها عاملٌ، وانتصب الاسمانِ كما ينتصب مفعولاً[2] (أعطيتُ) وهما مفردان فُتِحَت (إنَّ)، وإنْ لم تكن في تأويل المصدر، وكذلك حسبت أنَّ أخاك شاخصٌ، وكلُّ ما يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، ويمكن أنْ يقالَ: إنَّك إذا قلت: يعجبني أنَّ زيداً قائمٌ، وقلتَ: أعجبني قيام زيد، فالمعنى واحد، ولا يكون المعنى واحداً إلَّا بأن تريد في المصدر الحدوث والوجود. ألا ترى أنَّك إذا قلت: أعجبني أنْ يركبَ زيد أو أعجبني أنّ زيداً يركب، فالمعنى: أعجبني إيقاع زيد الركوب وأن يكونَ ممّن يركب، وإن كان ركوبه عندك قبيحاً، وإذا قلتَ: أعجبني ركوب زيد فيقال على معنيين:

أحدهما: المعنى الذي في قولك (أنْ يركبَ) فيكون الذي يعجبك أنْ يكونَ ممّنْ يركب.

الثاني: أنْ يكونَ المعنى: أعجبني ركوب زيد أي: هيئته، وإن كان لا يعجبك أنْ تراه راكباً كما تقول لعدوٍ لك: ما أحسن ركوبَه، ويعجبني ركوبُه، وإن كان مرادك فيه ألَّا يكونَ له مركبُ[3]، ولما تعذّر على ابن الطراوة فهم هذين المعنيين رَدَّ على النحويين قولهم إذا قلت: أعجبني أن يركب زيد[4]

---

(١) المصدر نفسه ص ٧١، وفي الأصل «خارجاً» وهو خطأ، والتصويب من الجمل.

(٢) في الأصل «مفعولي أعطيت».

(٣) الأصل «مركباً».

(٤) هكذا في الأصل، وبيِّن أنَّ في الكلام سقطاً، ولعلّ المراد يتم بنحو «وقلتَ: أعجبني ركوب =

فليس في تقدير المصدر، لأنَّ المصدر معناه مخالف لهذا المعنى، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: أعجبني أنْ يركبَ زيد فالمعنى أعجبني أنْ أراه راكباً، وإذا قلتَ: أعجبني ركوبُه فالذي أعجبك هيئةُ ركوبه، وإن كان لا يعجبك أنْ يكون كذلك، والصحيح ما ذكرته أنَّ كلَّ واحد منهما له معنيان، فإذا قلتَ: أعجبني أنْ يركبَ زيدٌ فقد يُقال على معنى: أعجبني أنْ أراه راكباً، وقد يكون ركوبه عندك قَبيحاً، ويقال على معنى: أعجبتني هيئةُ ركوبِه، إلَّا أنَّ الأظهر في هذا المعنى الأول. وكذلك إذا قلت: أعجبني ركوب زيد، يُقال ذلك على معنيين على حسب ما ذكرتهما إلَّا أنَّ الأظهر في هذا المعنى/ [٢١٥] الأكثر[١].

فقد صَحَّ بما ذكرته أنَّك إذا قلتَ: أعجبني أنْ يركبَ زيدٌ [فهو][٢] في تأويل المصدر وكذلك: (أعجبني أنَّ زيداً راكب) في تأويل المصدر أيضاً على ما أعلمتُك من المعنيين، فإذا صحَّ ما ذكرتُه فأقول: إنَّك إذا قلتَ: ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ، هو في تقدير (قيام زيد) الذي يُراد به ما يُراد بقولك: ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ.

فإنْ قلتَ: فلِمَ لا يُقال: ظننتُ قيامَ زيد؟

قلت: لا يقالُ هذا مراعاةً لقُبْح اللفظ، ودخول (ظننتُ) على المفرد، والعرب قد رفضت ذلك وقالوا: ظننت أنَّ زيداً قائمٌ، لأنَّ في اللفظ مسنداً ومسنداً إليه، وهو مطلوبُ (ظننت)، ولا يُسْتَنْكَر في هذه الصَّنْعَة أن يكونَ الشيء بمعنى الشيء ثم يُرْفَض الواحد وينطق بالآخر، ولا يستنكر في هذه الصَّنْعَة أيضاً مراعاة قبح اللفظ، وسيأتي لهذا نظائرُ كثيرةٌ، وقال سيبويه:

= زيد، فالمعنى واحد. فقال: إذا قلتَ أعجبني أنْ يركب زيد». .
هذا ولم أقف على رأي ابن الطراوة هذا في غير هذا الكتاب.

(١) في الأصل: الأ

(٢) تكملة يتم بها الكلام.

«ظننت أنَّ زيداً قائمٌ» كما تقول: ظننت ذاك[1] فظاهر هذا الكلام ما ذكرته آخِراً.

مســـألة:

أول ما أقولُ إنِّي أحمد اللّه[2] بفتح (إنّ) وبكسـرها من وجهين مختلفين، فإن فتحتَ فالتقدير: أوَّلُ ما أَقولُ حَمْدُ اللّهِ، فأنت قد ذكرتَ أنَّ أوَّلَ ما تقولُ حَمْدُ اللّهِ، ولم تُعَيِّن ما اللَّفْظُ الذي به تحمد؟

و(ما) إذا وَقَعَتْ[3] مع الفعل في تأويل المصدر، فكأنَّك قلت: أوَّلُ قولي حَمْدُ اللّهِ، كما تقول: أوَّل شأني أنِّي خارجٌ، التقدير: أوَّل شأني الخروجُ. وإذا كُسِرت (إنَّ) فيكون ذلك على ثلاثة أوجه فيها كلِّها قد عينتَ ما به تحمد:

الوجه الأول: أنْ يكونَ (إنِّي أحمدُ) كُلُّه خبرَ (أول ما أقول)، كما تقول: قرأتُ الحمدُ للّه ربِّ العالمين، وكان هِجِّيرى[4] أبي بكر لا إلَه إلاّ اللّه، فجئتَ بالكلام الذي كان هِجِّيراه ذاته[5]، وكذلك جئت هنا بالذي به تحمد إذا افتتحت كلاماً، فهذه حكاية ما تقول، و(ما) هنا بمنزلة الذي، والتقدير: أوَّل الذي أقول، والجملة صلة للذي، والضمير العائد على الذي محذوف.

الثاني: أنْ تكون (ما) مع الفعل بتأويل المصْدر، والتقدير: أول قوْلي ويكون (إنِّي أحمد اللّه) مفعولاً لقول محذوف تقديره: أوَّلُ قولي، قولي:

---

(١) في الكتاب ١/١٢٥ ـ ١٢٦: فأمَّا ظننت أنَّه منطلق «فاستغنى بخبر أنَّ وتقول أظنُّ أنَّه فاعل كذا فتستغني» وانظر المصدر نفسه ١/٤٠.

(٢) انظر الكتاب ٣/١٤٣، الإيضاح ١/١٣٠ ـ ١٣١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٤ فما بعدها، شرح الجمل لابن الفخار ص ١٠٤ فما بعدها.

(٣) في الأصل: «فتحت»، ولا معنى له، والوجه ما أثبت.

(٤) في التهذيب ٦/٤٣: وقال أبو عبيد: قال أبو زيد وغيره: «هِجِّيري الرجل: كلامه ودأبه وشأنه».

(٥) في الأصل: «هجيراه وذاته» بإقحام الواو.

إنِّي أحمد اللَّه، والعرب تحذف القول كثيراً. قال اللَّه سبحانه: ﴿ فأمَّا الذين اسوَدَّتْ وُجُوهُهُم أكَفَرْتُم بَعْدَ إيمانِكُم ﴾[1] فالمعنى: فيقالُ لهم: أكفرتم بعد إيمانكم. وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إذِ الظالِمُونَ في غَمَراتِ المَوْتِ والمَلَائِكَةُ باسِطُوا أيْدِيهم أخْرِجوا أنْفُسَكُمُ ﴾[2] المعنى قائلين لهم أخرجوا أنفسكم وحُذِفَ القولُ في القرآن لفهم المعْنى كثيراً. وهذا القولُ حسن، ولكن الأول أحْسن منه لأنَّه لا يحتاج إلى حذف، وكلام بلا حذف أحْسن من كلام بحذْف.

الثالث: ما ذهب إليه أبو علي، وهو أنَّك لما قلْتَ: أوَّلُ ما أقول علم منك ما يعلم لو قلت: أقول أوّل كلامي فقلت: إني أحمد اللَّه بكسر إن - وحملته على أقولُ، واستغنيت به عن خبر المبتدأ[3]، إذْ سدّ مسدّه وفهم منه ما يفهم من قولك: أوَّل ما أقول حمْد اللَّه، إلاَّ أنَّك عيّنت هنا ما تحْمد به، ويصير هذا بمنزلة:

* إنَّ الحوادث أودى بها * [٤٩]

كأنك قلت: إنَّ الحدثان، لأن الحوادث والحدثان يترادفان. و(أنَّ) المفتوحة[4] المشددة لا تقع إلاَّ بعد أفعال التحقيق، ولا تقع بعْد الأفعال التي لغير التحقيق، وكذلك المخفَّفة منها، وسيأتي الكلام في باب مواضع أنَّ المفتوحة مُسْتوفىً إن شاء اللَّه.

مســـألة:

قال اللَّه تعالى: ﴿ إنَّ هذه أُمَّتُكم أُمَّةً واحدةً وأنا رَبُّكم فاعبُدُون ﴾[5]

---

(١) سورة آل عمران آية: ١٠٦.

(٢) الأنعام آية: ٩٣.

(٣) مذهب أبي علي في الإيضاح ١/١٣١ أن (أوّل ما أقول) مبتدأ خبره محذوف والتقدير: أول ما أقول إني أحمد اللّه ثابت أو موجود.

(٤) كررت (وأن المفتوحة) في الأصل.

(٥) سورة الأنبياء آية: ٩٢.

بكسر إنّ، الفاء من قوله: ﴿ فاعبدون ﴾ رابطة بين الجملتين. وقال تعالى: ﴿أَنَّ هذه أُمَّتُكُم أُمَّةً واحدةً وأنا رَبُّكم فاتَّقُون﴾[1] فجاء هذا على تقدير (إنّ) المكسورة لأنَّها صالحة أنْ تَقَعَ في الموضع، ألَا تراها قد وَقَعَتْ مكسورة في الآيـة المتقدّمـة، وإلا فكيْف جاء ﴿ وأنا ربُّكم ﴾، وهذه جملة لا بدّ أنْ تُعْطَفَ على جملة مثلها؛ لأنها ليست في تقدير المفرد، فاضطررنا إلى تقدير ما يصلح في الموضع، ويكون هذا بمنزلة.

* إنَّ الحوادث أودى بها * [٤٩]

و * أَلَمَّتْ بنا الحَدَثانُ * [٥٠]

وتكون الفاء في قوله تعالى: ﴿ فاتَّقُون ﴾ بمنزلتها في قوله سبحانه في الآية المتقدمة: ﴿ فاعْبُدُون ﴾ ولو جاء في الكلام: وأَنَّ هذه أُمتكم أُمة واحدة فاتقون، لكانت هذه الفاء بمنزلة الفاء في قوله تعالى: ﴿ لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ العامِلُونَ ﴾[2] وبمنزلتها في قول العرب: بزيْد فامْرُرْ[3]. التقدير: مهما يكن من شيء فبزيد امْرُرْ، ويكون التقدير: لأن هذه أمتكم واحدة فاتقون. ثم حذفت اللاَّم/ وقد مضى أن (أنَّ) المفتوحة تقع أولاً إذا تقدّمها حرف الجر، [٢١٦] أو يكون في تقدير ذلك، وهذه من هذا القبيل، فعلى هذا يكون قوله: ﴿ وأنَّ هذه أُمَّتُكُم أُمَّةٌ واحدةٌ ﴾ متعلق بمحذوف دلَّ عليه ما بعْده. ومسائل هذا الباب متَّسِعةٌ، وفي ضبط ما ذكرتُه ضَبْطٌ لها أو لأكثرها بحول اللّه تعالى.

---

(١) سورة المؤمنون آية: ٥٢ بفتح الهمزة، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بكسر الهمزة، وقرأ ابن عامر بفتح الهمزة وتخفيف النون/ السبعة ص ٤٤٦، حجّة القراءات ص ٤٨٨، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٢٩، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٢٠.

(٢) سورة الصّافّات آية: ٦١.

(٣) انظر ما تقدم ص ٦٢٢.



باب حروف الخفض

هذه عبارة كوفيّة، وعبارة البصريين في هذا: باب حروف الجَرِّ ولا مشاحة في الألفاظ إذا وقع الاتفاق في المعنى.

وقوله: حروف الجر[1]، يريد به الكَلِم، أي باب الكَلِم التي يُخْفَض بها، والحرف يطلق عندهم بإزاءِ الكلمة، وقد مضى بيان هذا[2] ومنه ما سيأتي إلّا أَنَّ الحرف لا يُطْلَق بإزاء الكلمة عند النحويين إلَّا بقرين يقترن به، لأَنَّ المعروف في إصلاحهم أَنَّ الحرف إنَّما يُطْلَق على ما هو قسيم الاسم والفعل، والذي يدل على أَنَّه أطلق الحرف هنا بمعنى الكلمة قوله بعد هذا: (والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف وظروف وأسماء)[3] فهذه التي أراد بقوله (حروف الخفض) فقد عُلِمَ أَنَّه لم يرد الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل لأَنَّه لمَّا فَصَّل حروف الخفض قال: (حروف وظروف وأسماء) والحروف في هذا التفصيل يريد بها التي هي قسيمة الأسماء والأفعال، وهذه الحروف على ستة أقسام:

* قسيم[4] لا يكون إلّاَ خافضاً، ولا يكون زائداً، ولا يكون إلَّا حرفاً وذلك نحو: (في).

---

(١) هكذا في الأصل، وقد ذكر قبل أَنَّ الزجاجي استعمل عبارة الكوفيين (الخفض) فالوجه: قوله: (حروف الخفض) وقد جاء به بَعْدُ.

(٢) انظر ما تقدم ص ٦٦١.

(٣) الجمل ص ٧٢.

(٤) «قسيم» هكذا في الأصل بياء بين السين والميم. وكذا ما بعده.

* وقسيم لا يكون إلاَّ خافضاً، ولا يكون إلاَّ حرفاً، ويكون زائداً وأصلاً، وذلك نحو: باء الجر.

* وقسيم لا يكون إلاَّ خافضاً، ويكون اسْماً وحرْفاً، ولا يكون زائداً، وذلك نحو: (عَنْ) و(علَى).

* وقسيم لا يكون إلاَّ خافضاً، ويكون حرْفاً واسْماً، ويكون زائداً، وذلك كاف التشبيه.

* وقسيم يكون خافضاً وغير خافض، ولا يكون إلاَّ حرفاً، ولا يكون زائداً، وذلك لام الجر.

* وقسيم يكون حرفاً وغير حرْف، وخافضاً وغيْر خافض، وذلك (مُذْ) و(مُنْذُ)، وهذه كلُّها تتبيَّن بعد. ويقالُ لها: حروف الجَرِّ وحروف الخفض، وحروف الصفات. فقولهم: حروف الجر وحروف الإضافة سواء لأنَّ الجَرَّ هو الإضافة، وسمّوها حروف الصِّفات لأنَّها تدلُّ فيما بعدها على صفة، ألا ترى أنك إذا قلت: جلست في الدار، ففي يدل على أن الدار وعاء الجلوس، وكذلك إذا قلت: جئت من الدار إلى المسجد فمِنْ تقتضي أنَّ الدَّار مبدأ المجيء، و(إلى) دالَّة على أنَّ المسجدَ منتهى المجيء، وكذلك تجدها كلَّها إذا تتبَّعْتَها، وسيتبين لك ذلك بعْد، ولأجْل تلك الصفات دخلَت هذه الحروف، لأنَّك لو قلْتَ جئتُ الدارَ المسجدَ، لم يُفْصل المبدأ من المنتهى. وكذلك لو قلتَ جلستُ الدَّارَ، وأنت تريد في الدار، لم يعلم أنك تريد ذلك. ألا ترى أنَّك تقول: جلَسْتُ على الدَّار، وجلستُ إلى الدَّار، وجلستُ فِي الدار، فَتُفْهمك هذه الحروف معانيَ وتوجِبُ في الدَّار صفاتٍ، فلو لم تجيء بهذه الحروف لم يتبيَّن لمخاطبك ما تريد، وكان الأصل أنْ تكون هذه الأسماءُ منصوبةً، لأنَّ الفعل طالبٌ لها من جهة حَدَثه لا من جهة بنْيَتِهِ، وكلُّ ما يطلب الفعل من جهة حَدَثِه ولا يطْلبُهُ من جهة بنْيَتِه فيجب أنْ يكون منصوباً، لكن لما كان الفعْلُ لا يصل بنفسه وإنَّما يصل بحرفٍ لما ذكرتُه من

الدَّلالة على الصِّفة، صار الحرف طالباً بالخفْض لمكان الإضافة، فصار هذا الاسم قد تعاوره عاملانِ، وهما الحرف والفعل، فأظهروا عملَ الحرف، وأزالوا عمل الفعل، وعلَّقوه عن معموله، لأَنَّ التعليق قد وُجِد في الأفعال، ولم يُوْجَد التعليق في الحروف، ووُجِدَ التعليقُ في الأسماء قليلاً، قالوا: (قطع اللَّه يدَ ورِجْلَ من قالها)[1]، فمن قالها مخفوض بأحد الاسْمين، والآخر معلَّقٌ، ولا يجوز أنْ يقالَ: إنَّه مخفوض بالاسْمين معاً، لأَنَّه لا يعمل عاملانِ في معمول واحد، فقد صحّ مما ذكرته أَنَّ الأفعال تعلّق كثيراً. وأَصل ذلك في ظننت وأخواتها، وقد مضى الكلام في ذلك في باب ظننتُ بما يُغني عن الإعادة[2]، وأنَّ الأَسماء تعلّق قليلاً على حَسَبِ ما ذكرتُه، وأَنَّ الحروف لا تعلق، ولذلك قال أكثر النحويين في قول العرب: / لا أَبَا لزيْد[3]، إنَّ [٢١٧] زيداً مخفوض باللاَّم، وليس مخفوضاً بالأَب، لأنه يصير الحرف معلّقاً وإذا جعلتَ الخفْض للحرف وجعلْت الأب غير خافض في اللَّفظ، جعلتَ الاسم معلّقاً، وهذا له نظير على حَسَبِ ما ذكرتُه، فاضْبط هذا كله، فإن هذه الصَّنْعة مبنيَّةٌ على مراعاة النظائر، وعلى مراعاة أكثرها على حَسَبِ ما تبيَّن، فإذا صحَّ أنّ قولَك: مررتُ بزيد، وجئتُ من الدار، ومشيتُ إلى عمرو، الأسماء فيها وفي نظائرها في موضع نصْب، وأَنَّ الأفعال قد عُلِّقت لأجل عمل حروف الجر، تبين لك أَنَّ هذه الحروف إذا أُسْقِطَت من اللَّفظ وجب ظهور عمل الفعل، لأَنَّ الظاهر أقوى من المحذوف، لكن العرب ربما حذفت وقدَّرت ذلك المحذوف موجوداً فأَبْقت عمل الحرف. حُكِيَ أنَّ رؤبَةَ قيل له: كيف أَصْبحت؟ قال: خيرٍ عافاك اللَّه[4]، أراد بخير، فحذف حرف الجر وأبقى عمله.

---

(١) انظر ما تقدم ص ٤٥٧.

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

(٣) انظر ما تقدم ص ٤٥٨.

(٤) انظر ما تقدم ص ٤٢٠.

قوله: (اعلم أَنَّ الخفض لا يكون إلّا بالإضافة)[1].

تكلّم الناسُ في الخفْض لِمَ لَمْ يدْخل الأفعال؟ على طريقتين:

إحداهما: أَنَّ الخفض لا يكون إلّا بالإضافة، والإضافة لا تُتَصَوَّرُ إلّا في الأَسْماء، فلا يكون الخفض إلَّا في الأَسماء.

الثانية: لِمَ لم يكن الخفْض في الأفعال بغير الإضافة، كما كان الرفع والنصب في الأفعال بغير ما يكونان به في الأسماء؟ والجوابُ عن هذا: أَنَّ الخافض والمخفوض قد تقرَّرا في الأَسْماء أنهما كالشيء الواحد، فلو كان الخفض في الأفعال لكان الفعل مع خافضه كالشيء الواحد، والفعل ثقيل، والثقيل لا يحتمل الزيادة. وقد مضى الكلام في هذا كله بما يُغني عن الإعادة[2]، وقصْده بقوله: «اعلم أن الخفض لا يكون إلَّا بالإضافة وأَنَّ الإضافة لا تكون إلَّا في الأسماء». أَلَا تراه قد قال بعد هذا (وهو خاصٌّ بالأسماء)[3]. يريد أَنَّ موجِبَه خاصٌّ بالأسماء، وهي الإضافة ثمّ إنَّ الإضافة على قسمين:

أحدهما: أَنْ تُضِيفَ الفعل إلى الاسْم، فهذا لا يكون إلَّا بحرف، والحروف أربعة عشر، وهيَ: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبَّ، وحاشا، وخلا، ومُنْذُ، والباء، والكاف، واللام، والواو التي بمعنى ربّ، وحتّى. وسيأتي الكلام فيها مفصَّلاً.

الثاني: إضافة اسْم إلى اسْم، فهذه إنما تكون بإحْلال الثاني من الأول محلَّ تنوينه أو ما يتنزَّلُ منزلةَ التنوين على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ.

قوله: (فالحروف من وإلى)[4].

---

(١) الجمل ص ٧٢.

(٢) انظر ما تقدم ص ١٨٦.

(٣) الجمل ص ٧٢.

(٤) الجمل ص ٧٢.

اعلم أَنَّ (مِنْ) لا تكون إِلّاَ حرفاً، ولا تكون إِلّاَ خافضةً، وتكون زائدة وغير زائدة، فأَمَّا (مِنْ) الزائدةُ فاشترط فيها سيبويه ثلاثة شروط:

أحدها: أَنْ تدخل على نكرة.

الثاني: أَنْ تكون النكرة يرادُ بها استغراق الجنس.

الثالث: أَنْ تكون بعد غير الواجب، وذلك قولك: ما جاءني من أحد، وما رأيت من أحد[1].

قال اللّه تعالى: ﴿ ما لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غيرُهُ ﴾[2] قرىء بالرفع والخفض. الخفض[3] للكسائي، والرفع للجماعة على الموضع، لأَنَّ الأصل ما لكم إِلَهٌ

---

(١) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٨/١٢ ـ ١٣ هذه الشروط الثلاثة، وعزا اشتراطها إلى سيبويه، ونقل ذلك عنه المرادي في الجنى الداني ص ٣١٩. ولم يصرّح سيبويه بشيء من هذه الشروط، لكنه قال (وذلك قولك: ما أتاني من أحد إلّا زيد، الكتاب ٢/٣١٥، وقال: «ما أتاني من رَجُل، وما رأيت من أحد» الكتاب ٤/٢٢٥ والشروط التي ذكرها ابن يعيش والمؤلف متوفرة في هذه الأمثلة.

أمّا قوله (وكذلك: ويحه من رَجُل. . ، وكذلك: لي ملؤه من عَسَل، فسيذكر المؤلف اختلاف الناس في مذهب سيبويه فيه بَعْدُ:

وذكر ابن عصفور في شرح الجمل ١/٤٨٤ أن البصريين يشترطون لزيادتها شرطين: أن تدخل على نكرة، وأَنْ يكون الكلام نفياً، وقال ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٠٦ (واختلف في موضعها على ثلاثة أقوال: أحدها: أَنَّ زيادتها مشروطة بتنكير مجرورها، وكونها في مساق نفي أو نهي أو استفهام هذا مذهب البصريين، وزاد الأستاذ أبو الحسين شرطاً ثالثاً، وهو أَنْ يكون مجرورها مراداً به استغراق الجنس، وظاهره غير مستقيم، لأَنَّ استغراق الجنس مستفاد من زيادة من في أحد الوجهين، فكيف يشترط ما هو لازم عنها، ولذا أسقط ابن عصفور هذا الشرط، والصحيح ما قاله الأستاذ، ووجّه ذلك أَنَّ من لا تُزاد في النكرة إلا بشرط أَنْ يراد بتلك النكرة استغراق الجنس قبل دخول من عليها، ودخول من علامة على ذلك المعنى، فإن كانت النكرة غير مراد بها استغراق الجنس لم يجز دخول من عليها كقولك: ما قام رجل واحد بل اثنين أو أكثر. فالصحيح اشتراطه.

(٢) سورة الأعراف آية: ٥٩.

(٣) في الأصل: «قرىء بالرفع والخفض على الموضع للكسائي» والصواب ما أثبت وانظر القراءتين في السبعة ص ٢٨٤، حجّة القراءات ص ٢٨٦، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٦٧.

غيرهُ، فدخلت (من) لتوكيد النفْي. وتقول: هل لكم من رجلٍ؟ الأصلُ: هل لكم رجل؟ فزيدت من على جهة التوكيد ثُمَّ اختلف الناس في مذهب سيبويه، فمنهم مَن قال: إنما اشترط سيبويه هذه الشروط الثلاثة في غير التمييز، وأمَّا التمييز فيزادُ فيه من غير اجتماع الشروط الثلاثة، وذلك نحو قولهم: للّهِ دَرُّك من رَجُل. الأَصْل: للّه دَرُّك رجلاً، ثم زيدت من على وجهة التوكيد، وهذا يظهر من كلام سيبويه في مواضع من الكتاب[1]. ومنهم من قال: إن (من) في مثل قولهم: للّه دَرُّك من رجل للتبعيض، والتقـدير: للّه درُك من الرِّجَال، ثم اختصر واستُخِفَّ فوضع المفرد موضع الجمع، والنكرة موضع المعرفة. فقالوا: للّه درّك من رَجُلٍ. ونظير هذا قولهم: كلُّ رَجُلٍ يفعل كذا، الأصل: كلُّ الرجال ثم استَخَفُّوا فوضعوا المفرد موضع الجمْع، والنكرة موضع المعْرفة، فقالوا: كلُّ رجل، وكذلك قولهم: زيد أَفضل رجل في الناس. الأَصْل: زيد أفضل الرجال، فاستَخَفُّوا ووضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة على حَسَبِ ما تقدَّم. ويظهر هذا أيضاً من سيبويه في مواضع من الكتاب[2] وهما قولان جيّدان. وذهب أبو الحسن إلى أن (من) تُزاد بغير شَرْط[3]، فتدْخل على المعرفة وتقع بعد الواجب، وأَتَى بقوله تعالى: ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾[4]. المعنى: يغفر لكم ذنوبكم واستدلّ أيضاً/ بما حكي: قد كان من مطر[5]. الأصل: قد كان مطر، [٢١٨] فزيدت (مِنْ) ولَيْست بعد غير الواجب. وانفصل جمهورُ النحويين عن هذا بأنَّ (يغفر) في الآية ضُمِّن معنى يُخَلِّص، لأنه إذا غفر الذنب فقد خلَّص

---

(١) انظر الكتاب ١١٧/٢، ١٧٤.

(٢) انظر الكتاب ٢٢٥/٤.

(٣) شرح المفصل ١٣/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٥/١، الجنى الداني ص ٣١٨، مغني اللبيب ص ٤٢٩، وهمع الهوامع ٢١٥/٤.

(٤) سورة الأحقاف آية: ٣١.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٥/١، همع الهوامع ٢١٦/٤.

صاحبه منه، لأنَّ ذنوبه محيطة به كإحاطة السِّباع العادية. قال اللَّه تعالى: ﴿ وأَحَاطَتْ به خَطِيئاتُه ﴾[1] فمن غُفِر له فقد خَلُصَ منها.

ونظير هذا التضمين قوله تعالى:

﴿ ونَصَرْناهُ من القَوْم الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾[2]. نصر إنما يتعدى بعلى تقول: نصرتُك على فلان، فعدّي هنا في الآية بمِنْ لأنَّ النُّصْرة إنما كانت بأَنْ أُخْرِج منهم ونجا في السفينة، فصار التعدّي هنا بمن ينوب منابَ: فأخرجْناه من القوم، كما كان التعدّي في (يغفر) بمن يعطي ما يعطي يخلصكم من ذنوبكم[3]. وفي التضمن إيجاز «واختصار» وهو من فصيح كلام العرب، وهو في القرآن كثير. وأمَّا ما حكي من قولهم: قد كان من مطر. فيمكن أن يكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه. والتقدير: قد كان شيء من مطر، إلَّا أنَّ حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها[4] أكثر ما يكون إذا كانت الصفة مفردة.

وأمَّا إذا كانت جملة أو مجروراً أو ظرفاً، فلا يكاد يكون إلا في الشعر ولأبي عَلي في قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة آية ٨١، و(خطيئاته) هكذا في الأصل بالألف فهي جمع، وبه قرأ نافع وقراءة سائر السبعة (خطيئته) بالإفراد/ انظر السبعة ص١٦٢، حجة القراءات ص١٠٢، الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٤٩.

(٢) سورة الأنبياء آية: ٧٧.

(٣) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٠٦ ـ ١٠٧: «وأوَّله ابن عصفور بإمكان كونها تبعيضية، قال: لأنَّ المغفور بالإيمان ما اكتسبه في حال الكفر لا ما يكتسبه في الإسلام من الذنوب، فالمغفور إذا بالإيمان بعض الجملة، وهذا التأويل إنما يستقيم على الجملة لا على التفصيل فهو بعيد، وأقرب منه ما قاله الأستاذ أبو الحسين من كونها لابتداء الغاية على تضمين الفعل، والمعنى: يخلصكم من ذنوبكم، لأنَّ من غُفِرت ذنوبه فقد خَلُصَ منها، كالحيوان العادي، وقد وصفها اللَّه تعالى بالإحاطة فقال: ﴿وأحاطت به خطيئاته﴾، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٥.

(٤) في الأصل: مقامه.

٢٠١ ـ أتنتهون ولن ينهى ذوي شطَط   كالطعْن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ[١]

قولان:

أحدهما: أنَّ الكافَ هنا اسم، وهي الفاعلة بينهَى، والكاف توجد اسْماً بالاتفاق، وإنما وقع الخلاف بين سيبويه والأخفش في كثرة ذلك ووجوده في الكلام، فذهب سيبويه إلى أنها لا توجدُ اسماً إلا في الشعْر، وذهب الأخفش إلى أنها توجد اسْماً فيه وفي الكلام، وسيأتي الكلام في هذا مكمَّلاً إذا ذكرتُ الكاف[٢]، وهذا القول هو الذي ذهب إليه أبو علي في كتاب الإيضاح[٣].

الثاني: أن الفاعلَ حُذِف وأُقيمت الصفة مقامه، والتقدير[٤] لن ينهى ذوي شَطَط شيءٌ كالطَّعن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ ثم حذف (شيء) وأُقيمتِ الصِّفة مقامه، والأقوى في هذا البيت أن تجعل الكاف اسماً[٥].

وأمَّا: قد كان من مطر. فليس فيه إلَّا الوجْهُ الأوَّل لأنَّه لا تدعى الزيادة من غير الشروط الثلاثة، لأنها لم تثبت في كلام العرب إلَّا بمجموعها، وكذلك بيت امرىء القيس:

٢٠٢ ـ * وإنَّك لم يَفْخَر عليك كفاخِرٍ *[٦]

---

(١) الشاهد للأعشى/ انظره في ديوانه ص ٦٣، المقتضب ٤/١٤١، الأصول ١/٥٣٥، الإيضاح ١/٢٦٠، الخصائص ٢/٣٦٨، سرّ صناعة الإعراب ١/٢٨٣، الإفصاح للفارقي ١٨٩، أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٩، ٢٨٦، شرح المفصل ٨/٤٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٨، ضرائر الشعر ص ٣٠١، خزانة الادب ٤/١٣٢.

(٢) انظر ما سيأتي ص ٨٥٦.

(٣) الإيضاح ص ٢٦٠.

(٤) في الأصل: «والأقوى في» وهو خطأ.

(٥) هذا مختار أبي علي الفارسي في الإيضاح ١/٢٦٠، وتبعه تلميذه ابن جني في الخصائص ٢/٣٦٨، وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٨٣.

(٦) تمامه:

* ضعيف ولم يغلبك مثل مغلَّب *

ديوانه ص ٤٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٨، ضرائر الشعر ص ٣٠١.

يَحْتَمِل أَنْ يُقالَ فيه إنَّ الكاف فيه اسم وهي فاعلةُ (يفخر)، ويحتمل أَنْ يقالَ: إنّه على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والأول أحسن لأنَّه الأكثر في كلام العرب، وإذا كانت غير زائدة فتوجد لابتداء الغاية وللتبعيض، فمثال ابتداء الغاية: خرجتُ من الدَّار إلى المسجد ومثال التبعيض قولهم: أَكَلْتُ من الرغيف.

وأَمَّا قولهم أَخذتُ مِن التَّابوت، فهي للغاية كلِّها، ولم تدخل إلَّا لابتدائها، ولكن لما كان الابتداء والانتهاء واحداً، ولم يكن الفعل ممتدًّا دخلت (من) هنا[1].

وأَمَّا قول العرب: نظرتُ الهلال من داري من خَلل السحاب، وشممتُ الطِّيب من داري من الحانوت، فليست لانتهاء الغاية[2]، لأَنَّ ذلك لم يَثْبُتْ فيها، فيجب أَنْ يُدَّعَى أَنَّ (من خلل السحاب: وما أشبهه في موضع الحال يتعلَّق بمحذوف. التقدير: نظرتُ الهلالَ من داري بادياً من خلل السحاب[3]

(١) اقتفى ابن الفخار في شرح الجمل ص١٠٧ أثر المؤلف في الكلام على قولهم (أخذت من التابوت).

(٢) ذهب ابن خروف في شرح الجمل ص ٥٨ إلى أَنَّ (من) الثانية في نحو المثال المذكور لانتهاء الغاية، وانظر الأصول ١/٥٠١، شرح المفصل ١٣/٨.

(٣) ذهب ابن عصفور في شرح الجمل ١/٤٩٠، إلى أَنَّ (من) لابتداء الغاية في الموضعين الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل والثانية في حق المفعول. وذكر ابن الفخار مذهب ابن عصفور في شرح الجمل ص١٠٧ ثم قال: وأما الأستاذ أبو الحسين فسلّم كون الثانية لابتداء الغاية إلَّا أنّه جعلها في موضع الحال كأنّه قال: رأيتُ الهلال من داري بادياً أو ظاهراً من خلل السحاب، وردَّه ابن عصفور بأن المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه مشروط بمناسبة معناه الحرف نحو: زيد في الدار أي مستقر فيها، لأنَّ (في) يناسبها الاستقرار فصحَّت النيابة لقوة الدلالة. ومن الابتدائية لا يفهم منها الكون، ولا الظهور، فلم تصحّ النيابة لانتفاء الدلالة، وهذا إذا سُلِّم لم يلزم منه بطلان المسألة، لأنّ المحذوف منها مدلول عليه بمدلول الكلام ومقتضاه، وإذا حققت النظر تبين لك قرب ما قاله الأستاذ أبو الحسين بوجود النظائر وبُعد ما قاله أبو الحسن بن عصفور بعدم النظائر، لأنَّ حرفَيّ جر متفقي اللفظ والمعنى لا يتعلقان بفعل واحد.

فمن خلل السحاب: حالٌ من الهلال ويتعلق بمحذوف، وذلك المحذوف العامل فيه (نظرتُ) و (من داري) متعلّقٌ به أيضاً، وكذلك: شَمَمْتُ الطِّيبَ من داري من الحانوت، فمن الحانوت: حالٌ من الطيب وهو يتعلّق بمحذوف، وقد تقدَّم أنَّ الظرفَ والمجرور إذا وقعا حالين أو صفتين أو خبرين فإنّهما يتعلّقان بمحذوف لا يظهر، ولم يذكر سيبويه ولا كبار النحويين لمن غير ما ذكرتُه. ومن الناس من ذهب إلى أن (مِنْ) توجد لبيان الجنس[1]، واستدلّ بقولِه تعالى: ﴿ فاجتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ ﴾[2] وهذا القول لا يَثْبُتُ. ألاَ ترى أنَّك لا تقول: مررتُ برجُل من زيد، تريد الذي هو زيد، وكذلك لا تقول: مررتُ بزيد من أخيك، على معنى الذي هو أخوك، فإذا صحّ ما ذكرته، فمن في الآية للتبعيض، لأنَّ الرجْسَ من الوَثَن: عبادتُه وتعظيمُه، وإلاَّ فيجوز أن ينتفع به بحرْقه وغير ذلك، فالذي مُنِعْنا منه[3] عبادة الوثن وتعظيمه، وذلك بعض أحوال الوَثَن. / [٢١٩]

وأمَّا (إلى) فلا تكون إلاّ حرفاً، ولا تكون إلاَّ خافضةً ولا تكون زائدةً، ومعناها انتهاءُ الغاية نحو: خرجتُ من الدار إلى المسجد. ومن الناس مَن ذهب إلى أنَّها تكون بمعنى (مع)[4]، فعلى هذا القول تكون اسماً، وتكون ظرفاً، واستدلّ بقوله سبحانه: ﴿ولا تأكُلوا أموالَهم إلى أمْوالِكُم﴾[5]، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ أنْصارِي إلَى اللّهِ ﴾[6]. المعنى: مَنْ أنصاري مع اللّه والبصريون يذهبون في

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ص ٦٤، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩١/١.

(٢) سورة الحج آية: ٣٠.

(٣) في الأصل: «من اجتنابه»، وهو خطأ بيّن.

(٤) ينسب هذا المذهب إلى الكوفيين وبعض البصريين/ انظر الجنى الداني ص ٣٨٦، همع الهوامع ١٥٤/٤.

(٥) سورة النساء آية: ٢.

(٦) سورة الصف آية: ١٤.

مثل هذا إلى التضمين[1]، ويقولون: التأويل في قوله سبحانه: ﴿ إلى اللّه ﴾ من يضيفُ نصرته إلى نصرة اللّه لأنَّ نصرة اللّه لأنبيائه ثابتة، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ولا تأكُلوا أَمْوالَهُم إلَى أَمْوالِكُم ﴾ التأويلُ: ولا تُضيفُوا أموالَهم إلى أموالكم في الأكْل، فهي على هذا لانتهاء الغاية، لكن لما كانت ترادف (مع) في هذه المواضع ويعطيان معنىً واحداً وإن كانا مختلفين، أجروا عليْها حكم الأسْماء في هذه المواضع. قال تعالى: ﴿ واضمُمْ إليـك جَنَاحَـكَ مِنَ الرَّهْبِ ﴾[2] ولا يجوز تَعَدِّي فعْل المضْمر إلى مضمره[3] إلَّا في باب ظننتُ. ألَا ترى أنَّه لا يجوز أنْ تقول: أوْقعتَ بك، تريد: أُوقعتَ بنفسـك. وتقول: انظر إلى نفسك فيظهر من هذا أنها أُجرِيت مُجْرى (مع) لأنهما يترادَفان على المعْنى الواحد، وإنْ كان ذلك باختلاف المَأْخَذين على حَسَبِ مَا ذكرتُه، ومما استدلّوا به على أنَّ (إلى) توجدُ بمعنى (مع) قول الشاعر:

٢٠٣ ـ لَهُ كَفلٌ كالدعْصِ لبَّده النَّدى إلى حارك مثل الغبيط المُذَأَّبِ[4]

أراد مع حاركٍ، والبصريون يـذهبون إلى أنَّ (إلى حـارك) يتعلق بمحذوف تقديره: لَهُ كَفَلٌ مضمومٌ «إلى حارك»، وكذلك قولهم: فلان كريمٌ إلى حَسَبٍ رفيع، التقدير: فلانٌ قد ضُمَّ له الكَرَمُ إلى الحَسَب الرفيع.

وأمَّا (عَنْ) فتوجد اسماً، وتوجد حرفاً، وأصلها أنْ تكونَ حرفاً، ثم إنَّ العرب اتَّسعَتْ فيها فاستعملتها اسْماً، وذلك بأن أدْخلت عليها حرف الجر نحو قول الشاعر:

---

(١) في الجنى الداني ص ٣٨٦ «وبعضهم تأوَّلَ ما ورد من ذلك على تضمين العامل» انظر التوطئة ص ٢٢٧.

(٢) سورة القصص آية: ٣٢.

(٣) يريد أنَّ الفعل لا يكون فاعلُه ومفعولُه ضميرين لشخصٍ واحد إلَّا إذا كان من أخوات ظنَّ.

(٤) البيت لامرىء القيس/ ديوانه ص ٤٧، والدِّعْـص: الكثيب الصغير من الرمل، الغبيط: قَتَب الهودج، المذأَّب: الموسع، الحارك: أعلى الكاهل/ عن الديوان.

٢٠٤ ـ * مِنْ عَنْ يمين الحُبَيَّا نظرةٌ قَبَلُ[١] *

فمتى دخلت (مِنْ) على (عَنْ) فهي اسْم، ومتى لم تدخل عليها (مِنْ) فهي حرْف جر، ولا تكون زائدة، ومعناها المجاوزة، فإذا قلْتَ رميتُ عن القَوْس، فمعناه مجاوزة السَّهْم القَوْسَ، وكذلك جلَسْتُ عن يمينك، وأمَّا قولهم: أَكَلْتُ عن جُوعٍ، وشربتُ عن عَطَش فلما كان الأَكْل مسبَّباً عن الجوع، والشرب مُسَبَّباً عن العطشِ، صار كأنَّه خرج عنه، وكذلك حدَّثني فلانٌ عن فلانٍ، لما كان الحديث جاء عن الثاني للأول فكأنَّه جاوزه إليه. والأصل في (عن) المجاوزة، وقد تكون حقيقةً ومجازاً والأَصْل فيها أن تكون حرفاً، فإذا نُقِلتْ وجُعِلتْ اسماً بقيت على بنائها ولم تُعْرَبْ، فاضبطْ هذا فإنَّه صحيح.

وأمَّا (عَلَى) فتكون اسماً وحرفاً. والأصل فيها أن تكونَ حرفاً، ثم اتُّسع فيها واستعملت اسماً، ولحظوا فيها معنى (فوق) فأدخلوا عليها (من) فقالوا: قمت من عليه[٢]، وذهب ابن الطراوة إلى أنَّ (على) لا تكون حرفاً[٣] وإنما هي ظرف بمنزلة (فوق)، فإذا قلت: جلست عليه فهي بمنزلة جلست فوقه، وهي من الظروف التي لا تتصرف ولا تخفض إلا بمن خاصةً نحو عند،

---

(١) صـــدره:

* فقلت للركب لما أن علا بهم *

وهو للقطامي/ انظر ديوانه ص ٢٨، أدب الكاتب ص ٥٣٤، الجمل ص ٧٣، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٥، الحلل ص ٧٥، الفصول والجمل ص ٩٣، الاقتضاب ص ٤٢٧، شرح المفصل ٤١/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/١، المقرّب ١٩٥/١، ضرائر الشعر ص ٣٠٦، رصف المباني ص ٣٦٧، الجنى الداني ص ٢٤٣.

(٢) في الأصل «قمتُ من فوقه» والوجه ما أثبته.

(٣) انظر الإفصاح لابن الطراوة ل ٢٤، ونقله أبو حيان في منهج السالك ص ٢٣١ عن كتاب «ردّ الشارد» لابن الطراوة، وقال ابن بزيزة في غاية الأمل ١٥٦/١.

«.. وأراد أن يخطِىءَ أبا القاسم فيما ذكره فيها..».

وما ذهب إليه ابن الطراوة ذهب إليه قبله ابن كيسان وأخذ به ابن طاهر، وابن خروف، وأبو علي الرندي، وابن معزور/ انظر ارتشاف الضرب ص ٨٤٦، ابن كيسان النحوي (للدعجاني) ص ٢٠٧، ابن الطراوة النحوي ص ٢٠٢.

تقول: جلست عندك، ولا يجوز أَنْ ترفع ولا تنصب على غير الظرف، ولا تخفض إلَّا بمن، وادَّعى أَن هذا مذهب سيبويه، واستدلَّ بما ذكره سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلام، وهو قوله: (وعلَى [اسم])[1] ولا تكون إلا ظرفاً[2] فالكلام في هذا الموضع في فصلين:

أحدهما: أنك إذا قلت جَلَسْتُ علَيك، فليس بمنزلة: جلستُ فوقك.

الثاني: أَنَّ مذهب سيبويه أَنَّ [على][3] تكون حرفاً وتكون اسماً كما قال النحويون[4] فأَمَّا الأول فاعلم أَنَّك إذا قلْتَ: جلَسْتُ فوقك، فلا يقتضي أَنَّ الجلوس يتعلّق بك، إِنَّما يقتضي هذا اللَّفظ أَنَّ الجلوس وقع في مكانٍ لهُ منك هذه النِّسْبة بمنزلة: جلستُ تَحْتك، وجلستُ يمينك، وجلسْت شمالك. وإذا قلت: جَلَسْت علَيك فيقتضي أَنَّ الجلوس وَصَلَ إليك، ووقع بك إلَّا أَنَّه لم يصلْ بنفسِه ووصلَ بحرف الجر، فهو بمنزلة صرت إليك ومشيت لك. الفعل طالب بالاسم ومتعلق به إلَّا أنه لا يصلُ إلَّا بحرْف مُوَصِّل وهو حرْف الإضافة على حَسَبِ ما ذكرتُه، فكيف يُقالُ: إنَّ (على) في قولك/ جلستُ [٢٢٠] عليك، ظرف بمنزلة (فوْق)، ومطلوب الفعْل ما بعدها، و(على) مُوَصِّلَةُ الفعْل إليه، وجلست فوقك ليس الاسم هو مطلوب الجلوس و(فوق) مَوَصِّلة وإنَّما (فوق) دالَّةٌ على المكان الَّذي[5] يطلبه الجلوس وأُضيف إليه ليزولَ عمومه، ويتخصَّص بمنزلة ضربت غلامَك، فالضرب طالب بالغلام، لكن لما كان الغلام عامّاً أُضيف إلى المخاطب ليزول عمومه ويتخصَّص بذلك وأمَّا نسبتُه إلى سيبويه لقوْله في الباب الَّذي ذكر، «ولا تكون إلَّا ظرفاً» فيريد ـ واللَّه أعلم ـ ولا تكون إلَّا ظرفاً إذا كانت اسماً، والدليل على ذلك أَنَّهُ قال

(١) تكملة يتم بها الكلام من كتاب سيبويه.

(٢) عبارة الكتاب ٤/٢٣١: «وهو اسم لا يكون إلا ظرفاً».

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

(٤) في الأصل: «النحويين» وهو خطأ.

(٥) «الذي» مكررة في الأصل.

في باب: «ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الاقتصارُ على أحـدهما دون الآخر»، إنّك تقول: استغفرتُ اللّه الذنب، والأصْلُ استغفرت اللّه من الذنب، فأَسْقط حرف الجر ونَظَّرهُ بقول الشاعر:

* آليْتَ حَبَّ العراق الدَّهرَ أَطعمُه * [٨٩]

وقال في هذا: إنّه على إسقاط حرف الجر، وقال: الأَصْل: آليتَ على حبِّ العراق، فلما أسقط حرف الجر انتصب الاسم[١]. فهذا يدلّك على أن (عَلَى) تكون عنده حرفَ جر، وأَنَّ قوله: في باب عدَّة ما يكون عليه الكلام: (ولا يكون إلّا ظرفاً) يريد إذا كانت اسماً[٢].

وأَمَّا (في) فلا تكون إلا حرفاً، ولا تكون إلَّا خافضة، ولا تكون زائدة، ومعناها الوعاء، ومتى جاءت فلا يخلو منها الوعاء، ويكون ذلك حقيقةً ومجازاً، فمثال الحقيقة: جلستُ في الدار، فالدار وعاء للجلوس. ومثال الاتساع قولهم: نظرتُ في العِلْم فالعلم وعاء لنظرك على جهة الاتِّساع، وذلك أَنَّ العِلْم لَمَّا كان إذا نظرتَ فيه مانعاً لك أَن تنظر في غيره، فقد صار شبيهاً بالوعاء الّذي يحوي الشيء من حيثُ كان يمنع النظر أَنْ ينتشرَ إلى غيره، كما يمنع ما أوعى فيه أَنْ يسيلَ، وهكذا تجد (في) لا تكون إلَّا وعاءً على جهة الاتساع أَو على جهة الحقيقة. وأَمَّا (كاف التشبيه) فلا تكون إلَّا خافضةً، وتكون اسماً وغير اسم، وتكون زائدة وغير زائدة، ثم إنَّ النحويين اختلفوا في استعمالها اسْماً، فذهب سيبويه إلى أَنَّها لا تكون اسماً إلَّا في

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٨ وعبارته (واستغفرت اللّه من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل. ومثال ذلك قول المتلمّس:

آليت حبّ العـراق الـدهـر أطعمـه والحب يـأكله في القـريـة السـوس

يريد: على حَبِّ العراق.

(٢) اقتفى ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٠٩ أثر المؤلف في ردّ مذهب من قال: إنَّ (على) اسم، ولا تكون حرفاً.

الشِّعْر[1]، ونقل عن أبي الحسن أنَّها تكون اسماً في الكلام[2]، والذي يظهر أنَّها لا تكون اسماً إلَّا في الضَّرورة؛ لأنَّ وضعها على حرف واحد يقتضي ألَّا تكونَ اسماً، لأنَّ الاسم الظاهر لا يوجد على حرفٍ واحد وإن كان مبنيًّا، وإنَّما يوجد من الأسماء على حرف واحد المضمر المتَّصل، وليست الكاف التي للتشبيه بمضمر، فإذا اقتضى وضْعُها على حرف واحد أنْ تكونَ حرفاً، فمتى وجدت اسماً فذلك خروجٌ عن قياسها، واستعمالٌ لها في غير موضعها فيجب ألَّا يُسْتعَملَ ذلك إلَّا حيثُ سُمِعَ، ولم يسْمَعْ إلَّا في الضَّرورة فلا يتعدَّى.

فإنْ قلت: فإذا قلْتُ: زيد كعَمرو، فالظاهر فيها أنَّهَا بمنزلة مثل و(مثل) اسم، فالكاف اسم، وأمَّا إن جعَلتها حرف جر فتطلب متعلَّقاً، وأنت لا تقدر هنا على ذلك.

قلْتُ: يمكن أنْ يكونَ الأصْل: زيدٌ شبيهٌ بعمرو، ثم وضعتِ الكافُ موضعَ الباء، وعلى معناها، ولم توضع الكاف على معنى الباء إلَّا حيثُ التشبيه نحو ما ذكرتُه، فصارت الكاف إذا نُطِقَ بها فُهِمَ منها التشبيه من حيثُ كانت لا توصل إلَّا التشبيه فحذف فصار زيدٌ كعَمْرو، وهذا أوْلَى من أنْ يُدَّعَى أنَّ الاسم الظاهر وُضِع على حرف واحد، وهذا لا نظير له وأمَّا وضع الشيءِ في موضع مخصوص وقصره عليْه فقد جاء له نظائر. ألَا ترى أنَّ (منذ) لابتداء الغاية. أو للغاية[3] كلها في الزمان، ولم تجْعل للغاية مطلقاً، وكذلك (حاشا) لا تكون حرفَ جَرٍّ إلَّا في الاستثناء، وإذا تتبعتَ هذا وجدت لهُ نظائر. فالقول بما له نظائر أوْلَى من القول بما لا نظير له، إلَّا أنَّ العرب لقوَّة

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٠٨.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٧، ووافقه الفارسي وابن جني،انظر سر صناعة الأعراب ١/٢٩٠، الجني الداني ص ٨٩.

(٣) هكذا في الأصل.

[معنى][1] مثل فيها استعملتها استعمالها عند الضّرورة. قال االشاعر:

* ورحْنا بكابن الماء يجنب وسْطنا * [٦٧]

فالكافُ هنا اسْم، والتقدير: ورُحنا بمثل ابن المباء، لأَنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجرّ، وأنشد سيبويه على أَنَّ كاف التشبيه اسم:

* وصاليات ككما يؤثفين *[2] [٦٦]

لأنك إن جعلت الكافين حرفين فيصير حرف الجر قد دخل على مثله ويصير بمنزلة قولك: مررت ببزيدٍ، وهذا لا يوجد في الشعر ولا جاء من هذا إلا بيت، أنشد ابن جني: / [٢٢١]

* ولا لِلما بهم أبداً دواءُ *[3] [١٥]

وهذا من الشُّذوذ بحيثُ لا يعرف فلا يُلْتَفَتُ [إليه][4]، وجَعْلُ الكاف اسماً في الشعر قد كَثُرَ.

فإن قلْتَ: قد بطلَ أَنْ تكونَ الكافان حرفَيْن، فما الذي ينبغي أَنْ يُدَّعَى فيهما؟

قلْت: يُتَصَوَّر بَعْد ما أثبتُه ثلاثة أوجه:

أحدهـا: أن يكونا اسمين.

الثاني: أن تكون الأولى اسماً، والثانية حرفاً.

الثالث: أن تكون الأولى حرفاً، والثانية اسماً.

فأما كونهما [اسمين][5] فلا ينبغي ذلك، لأنّ ادعاء الاسمية في (كاف التشبيه) لا يكون إلَّا عند الاضطرار، ولا ضرورة هنا، لأنه يمكن أَنْ تكون

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ١/٤٠٨.

(٣) سر صناعة الاعراب ١/٢٨٣.

(٤) تكملة يتم بها الكلام.

(٥) تكملة يتم بها الكلام.

الأولى حرفاً، والثانية اسماً بمنزلة مثل، ويكون هذا بمنزلة قوله سبحانه: ﴿ لَيْسَ كمِثْلِهِ شيءٌ ﴾[1] الأولى حرف وهي زائدة لتوكيد التشبيه.

وأمَّا أَنْ يُدَّعَى أنَّ الأولى اسم، والثانية حرف، فلا يصح لأنَّه يؤدي إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجَرِّ وهذا لا يثبت إلَّا للَّام في باب النداء[2]، وفي باب النفي بلا فمثال النداء قول النابغة:

* يا بُؤْسَ للجَهْلِ * [٦٥]

وفي الحماسة:

٢٠٥ - * يا بُؤْسَ للحرب التي... وضعت *[3]

وأما النفي بلا فنحو قولك: لا أبا لِزيد. وسيأتي بيان هذا كله في أبوابه ولم يأت هذا في شيء من حروف الجرّ إلّا في اللام خاصّة في البابين المذكورين. وما كان هكذا. فلا ينبغي أَنْ يُعَوَّلَ عليه ولا يُؤْخذ به، فقد تَبَيَّنَ مما ذكرتُه أَنَّ الكاف تكون اسماً وحرفاً، ومعناها التشبيه وأنَّها تزاد لتوكيد التشبيه، وذلك نحو قوله سبحانه: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[4]. المعنى: ليس مثلَه شيء.

وأمَّا (حاشا) فلا تكون إلَّا خافضةً، ولا تكون إلَّا حرفاً، ولا تكون

---

(١) سورة الشورى، آية: ١١.

(٢) في الأصل: (إلا للَّام ألا ترى في باب النداء) بإقحام «ألا ترى».

(٣) البيت بتمامه:

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

وفي الأصل: «الذي» تحريف. وهو مطلع حماسية لسعد بن مالك بن ضُبيعة/ انظر الحماسة ص ١٤٤، شرحها للمرزوقي ٢/٥٠٠، الكتاب ٢/٢٠٧، الجمل ص ١٨٨، شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٠، ص ٢٤٤، الفصول والجمل ص ١٧١، الخصائص ٣/١٠٦، المحتسب ٢/٩٣ أمالي ابن الشجري ٢/٨٣، شرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥، ٤/٣٦، ٥/٧٢، رصف المباني ص ٢٤٤، الجني الداني ص ١٠٧ مغني اللبيب ص ٢٨٦، شرح شواهده ٢/٥٨٢.

(٤) سورة الشورى، آية: ١١.

زائدة، ومعناها الاستثناء، هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين[1]. وسيأتي في باب الاستثناء ما فيها من الخلاف.

وأمّا (خلا) فلا تكون زائدة، وتكون حرفاً وفعلاً، فإذا خفضت ما بعدها فهي حرفٌ، وإذا نصبت ما بعدها فهي فعل. وسيأتي الكلام فيها أيضاً في باب الاستثناء، وكذلك الكلام في عدا.

وأمّا (مُذْ ومُنْذُ) فلا يكونان زائدتين، ويكونان اسمين وحرفين، فإذا وقع بعدهما مرفوع فهما اسمان، وإذا وقع بعدهما مخفوض فهما حرْفا جرٍّ، وهما لابتداء الغاية في الزمان أَوْ للغاية كلها في الزّمان، وقد وضع[2] لهما أبو القاسم باباً بعد هذا، فهناك استوعب الكلام فيهما[3].

وأمّا (حتى) فتكون للغاية فتقول: اشتريتُ الفَدَّان حتى الطريق. قال الله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[4]. وتقول: قـام القومُ حتى زيـدٍ، بالخفض والرفع، فإذا خفضت فهي حرف جرّ، وكأنهم لحظوا: وصل القيام إلى زيد، وكذلك: ضُرِب القومُ حتَّى عمرو.

من خفض لحظ: أَوْصَلْتُ الضرْبَ إلى عمرو. وتقولُ: قام القوم حتَّى زيدٌ ـ بالرفع ـ كأنَّهم لحظوا: قام القوم وزيدٌ، وهي في هذا الموضع للتعظيم أو للتحقير، فقد تحصَّل مما ذكرته أَنَّ (حتَّى) لا تكون زائدة وتوجدُ خافضة

---

(١) انظر الكتاب ٣٤٩/٢، ونسبه أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٢٧٨/١ إلى البصريين. وأدَقُّ منه ما ذكره المرادي في الجني الداني ص ٥٦١ أنَّ (مذهب سيبويه، وأكثر البصريين أنها حرف، ويوضح أنَّ ما ذهب إليه سيبويه ليس مذهب جمهور البصريين أَنَّ أبا زيد والأخفش، والجرمي والمازني، والمبرد، والزجاج يذهبون إلى أنَّ (حاشا) تكون حرفاً وتكون فعلاً انظر شرح المفصل ٤٨/٨، الجني الداني ص ٥٦٤، مغني اللبيب ص ١٦٥، وانظر همع الهوامع ٢٨٦/٣.

(٢) في الأصل: «لها»، وانظر «باب منذ ومذ» في الجمل ص ١٥٠.

(٣) في الأصل: «فيها» والموضع الذي أحال عليه المؤلف في الأجزاء المفقودة من البسيط.

(٤) سورة القدر، آية: ٥.

وغير خافضة، ولا تكون إلّا حرفاً. وقد بيّنت أمرها في بابها[1].

وأمّا (الباء) فلا تكون إلّا حرفاً، ولا تكون إلّا خافضةً، وتكون زائدة وغير زائدة فإذا كانت زائدة فتكون للتوكيد، وهي تُزَاد لتوكيد النفْي فتقول ليسَ زيدٌ بقائمٍ، وما زيد بقائم. واختلف النحويون في هذا فمنهم من قال: لا تزاد الباء مع (ما) حتّى تكونَ حجازيَّةً، فإذا قلت: ما زيد بقائم، فبقائم في موضع نصب، ومنهم من ذهب إلى أنَّها تزاد مع التميميَّة أيضاً. فإذا قلت: ما زيد بقائم، فيَحْتَمِل أنْ يكونَ (بقائم) في موضع رفع وفي موضع نصب، ويأتي الكلام عليها في باب (مَا)، وتزاد في الفاعل نحو: (كَفَى بالله)[2] وكذلك: أحسِن بزيد! وزيدت الباء إصلاحاً للفظ، وهي هنا تلْزم، ولا يجوز إسقاطها إلّا في الضرورة، وإسقاطها من الضرائر القِبَاح. وسيأتي الكلام في هذا في باب التعجب.

وتزاد في المفعول. قالوا: قرأت السُّورَةَ، وقرأت بالسُّورةِ ـ الباء زائدة والأَصْل: قرأت السورة. والدليل على ذلك أن قرأت في معنى تلوت، وتلوت تتعدى بنفسها فتقول: تَلَوْتُ السورة[3]، ولا تقول: تلوت بالسورة، فعلم بذلك أنَّ الأصل: قرأتَ السُّورة، وزيد حرف الجر لأَنَّ الفعلين أذا كانا في معنى واحد القياس أنْ يتعديا تعدِّياً واحداً، ومتى جاء على غير ذلك فهو باختلاف اللحظين. ومن هذا قوله تعالى: ﴿ويَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الحَقُّ المُبِينُ﴾[4]. وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾[5] الباء زائدة، والأَصلُ أنْ تتعدّى

---

(١) سيأتي بعد هذا الباب.
(٢) جاءت هذه العبارة في آيات كثيرة منها الآيات ٦، ٤٥، ٧٠، ٧٩، من سورة النساء.
(٣) انظر ما تقدم ص ٤٦٣.
(٤) سورة النور، آية: ٢٥.
(٥) سورة العلق، آية: ١٤.

(علمت) بنفسها، لأنَّ (علِمتُ) فِي معنى: عرفْتُ و(عرفتُ) تصل بنفسها، [٢٢٢] ولا تصل بحرف الجر، فما هو في معناها/ كذلك، ولا تزاد الباء في المفعول إلّا بالسماع، ولا تزادُ بالقياس، فلا يقال: ضربتُ بزيد، ولا قتلتُ بعمرو، وأنت تريدُ: ضربتُ زيداً، وقتلتُ عمراً.

وتزاد في المبتدأ، وهذا أيضاً يحفظ ولا يقاسُ عليه، بل زيادتها في المبتدأ أقل من زيادتها في المفعول، ومن زيادتها في المبتدأ قولهم: بحسْبِك زيدٌ، الأصل: حَسْبُك زيدٌ، ثم زيدت الباء. ومن هذا قوله تعالى: ﴿ فَسَتُبْصِر ويُبْصِرُونَ بأَيِّكُمُ المفتونُ ﴾[1] [الأصل: أَيُّكُم المفتون][2] ثم زيدت الباء. ومن الناس من أخذ المفتون هُنا بمعنى الفتنة وجعل الباء غير زائدة، والتقدير: وتبصرون بأيكم الفتنة[3]. وهذا أقَلُّ من زيادتها في المبتدأ، فإذا كانت غير زائدة فمعناها الإلصاق تقول: مَرَرْت بزيد، فمرورك التصق بزيد، وكذلك تجدها في جميع محالها لا يفارقها الإلْصاق.

واختلف النحويون في: مررتُ بزيد، فذهب المبرّد إلى أنَّ هذا لا يقال حتى تكون أنت المارّ.

وذهب أكثر النحويين إلى أنَّه يقال: مَرَرْت بزيد، على وجهين:

أحدهما: ما ذكره المبرّد.

والثاني: أن يكون المارّ هو زيد، ويكون ذلك على معنى أمررت زيداً[4]، أي جعلته يمر. ومن هذا قوله تعالى: ﴿ ولو شاءَ اللَّهُ لذَهَبَ بسَمْعِهم وأَبْصارِهم ﴾[5] وكذلك قوله تعالى: ﴿ لتَنُوءُ بالعُصْبَةِ ﴾[6] وهو على

---

(١) سورة القلم، آية: ٥، ٦.

(٢) تكملة يتم بها الكلام.

(٣) نقله أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٣/٤٨٢ عن الأخفش.

(٤) في الأصل «أمررت بزيد» والوجه ما أثبت.

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٠.

(٦) سورة القصص، آية: ٧٦.

معنى: تُنِيءُ العَصْبَةَ، أي[1] تجعل العصبة تذهب بثِقَل كقول امرىء القيس:

* كما زَلَّتِ الصَّفواءُ بالمتَنَزِّلِ * [٧٥]

المعنى أزلت الصَّفواء المتنزِّل، وحكى القُتْبي (تكلم فلان فما سقط بحرف)[2] على معنى: ما أُسْقط حرفاً، والكوفيون والبصريون أثبتوا ما ذكرتُه، ولا أعلم من خالف في هذا إلاَّ المبرد، وأُخذ يتأوَّل جميع ما ذكرته بتأويل بعيد، وأمَّا تكلم «فلان فما سقط بحرف، فلا أعلم له فيه تأويلاً. ومنهم من ذهب إلى أنَّها تكون للاستعانة»[3]، واستدلَّ بقولهم نجرت بالقدوم، وإذا نظرت إلى هذا وجدتَ الإلصاق فيه، لأنَّك ألصقتَ نَجْرَكَ بالقَدُوم، فالباء في هذا وفي كل ما كان مثله إنَّما دخلت للإلصاق ولم تدخل لمكان الاستعانة. والدليل على ذلك أنّ كلّ موضع تجد فيه الباء تجد فيه الإلصاق، وليس كل موضع تجد فيه الباء تجد فيه الاستعانة، وكذلك المصاحبة توجد مع الباء تقول: خرج زيد بعمامته، إلاَّ أنَّ المصاحبة لا تلْزم، كما أنَّ الاستعانة كذلك، والذي يلزم ولا توجد إلاَّ به الإلصاق، فيجب أنْ يُدَّعى أنَّها إنما وضعت للإلصاق، وكل ما جاء زائداً على الإلصاق فهو عارض لم توضع الباء له.

وأمَّا (اللاَّم) فتوجد للملك فتقول: الدَّارُ لزيدٍ، والغلام لعَمْرو وتوجد للاستحقاق فتقول: السَّرْجُ للدَّابَّةِ، والحصير للمسجد، وإذا نظرتَ إلى هذا وجدته قريباً من المِلْك وشبيهاً به، ولا توجد اللاَّم إلاَّ حرفاً، وتوجد خافضةً وغير خافضةٍ تكون لام الابتداء، وتكون في القَسَم، ولا تكون زائدة. وذهب المبرِّد إلى أنها تكون زائدة واستدَلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إنْ كُنْتُمْ للرُّؤْيا تَعْبُرُونَ ﴾[4] إنَّما يقال: عبرت الرؤيا، فاللام زيدت في المفعول، وكذلك

(١) في الأصل: (أن) تحريف.

(٢) أدب الكاتب ص ٤٧١، وانظر ما تقدم ص ٤١٧.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٤/١.

(٤) سورة يوسف، آية: ٤٣.

استدلَّ بقوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾[1].

الجواب: أمَّا قوله تعالى: ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ فليس فيه دليل على صحّة قوله، إنَّما كان يكون دليلاً لو جاء مؤخَّراً، وأمَّا مع التقديم فليس فيه دليل، لأنَّ كلَّ مفعول إذا تقـدَّم جـاز أَنْ تأتي باللام، وأن تأتي بغير لام، فتقول: ضربت زيداً، وقتلت عمراً، لا يجوز غير ذلك، فإذا قدمت المفعول قلت: لِزيد ضربتُ، ولعمرو قتلتُ. ويجوز زيداً ضربت وعمراً قتلت، وإنَّما كان كذلك لأنَّ العامل، إذا تأخَّر عن معموله ضَعُفَ عن العمل فيه فوصل إليه باللام، وهذا مما استُدِلَّ به على أن العامل إذا تأخَّر ضَعُفَ. ومما استَدلُّوا به أيضاً على ذلك قولهم: زيد ضربته، وزيد ضربت، وتحذف الضمير العائد على زيد، فإن أخَّرت زيداً فقلت: ضربته زيْدٌ ألزمت الهاءُ، ولم يجز ضربتُ زيدٌ؛ لأن في هذا تَهْيِيءَ العامل للعمل وقطعَه عنه، وليس ذلك في التقديم لضعفِ طلبه له. وأمَّا قوله تعالى: ﴿ قل عسى أَنْ يكونَ رَدِفَ لكم ﴾ فَضُمِّن (رَدِف) معنى الوصول أو ما أشبهه ممَّا يتعدَّى باللاَّم، وهذا أَوْلَى من أَنْ يُدَّعى زيادة الحرف، لأنَّ الزيادة خروجُ عن القياس، فلا يقال ما أمكن البقاء على القياس، والتضمين قد ورد في كلام العرب كثيراً.

قوله: (والباء والكاف واللاّم الزوائد)[2].

إنَّما جعلها زوائد لأنَّها على حرف واحد، فصارت بذلك كالزيادة اللاّحقة للكلمة.

قوله: (والواو والباء في القسم)[3].

[٢٢٣] سيأتي في باب القسم أنَّ/ الواو بَدَلٌ من الباء، وللسهيلي في هذا

---

(١) سورة النمل، آية: ٧٢، واستدلَّ بها المبرّد على زيادة اللام في المقتضب ٢/٣٦ وانظر ما تقدم ص ٤٦٥، وبمذهب المبرد أخذ الزمخشري في المفصل ص ٢٨٦.

(٢) الجمل ص ٧٢.

(٣) الجمل ص ٤٢، وفي نسخه الثلاث (التاء) بالمثناة الفوقية.

البدل اعتراض هناك أتكلّم فيه، وكذلك التاءُ في القسم بدلٌ من الواو، فالأَصْل على هذا الباء.

وأما (رُبَّ) فللكلام فيها فصول:

أحدهما: المعنى، ذهب البصريون إلى أَنَّها للتقليل ولا تكونُ إلاَّ لَهُ وذهب الكوفيون إلى أنها تكون للتكثير[1].

واستدلوا على ذلك بقول امرىء القيس:

٢٠٦ ـ * فإن أمْسِ مكروباً فيا رُبَّ بُهْمةٍ *[2]

وقوله:

٢٠٧ ـ * وإنْ أمسِ مكروباً فيا رُبَّ قَيْنَةٍ *[3]

---

(١) ظاهر كلام المؤلفِ أنَّ هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والأظهر غير هذا، فقد ذكر ابن السيد في مسـألة «رُبَّ» (وقد نشرها الدكتور إبراهيم السامرائي ضمن كتابه «رسائل في اللغة» ص ١٣٧ فما بعدها، وانظرها في المسائل والأجوبة ص ٩٣ فما بعدها) إن كبراء البصريين ومشاهيرهم مجمعون على أنَّ (رُبَّ) للتقليل «وأنها ضدكم في التكثير، كالخليل وسيبويه، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش سعيد بن مسعدة، والمازني، وأبي عمر الجرمي، وأبي العباس المبرد، وأبي بكر بن السراج، وأبي إسحـاق الزجاج، وأبي علي الفارسي، وأبي الحسن الرماني، وابن الجني [كذا] والسيرافي، وكذلك جلّة الكوفيين كالكسائي والفرَّاء، والهرَّاء، وابن سعدان، وهشام، ولم أجد لهم مخالفاً في ذلك إلا صاحب كتاب العين، فإنَّه صرح بأنها للتكثير ولم يذكر أنَّها بمعنى التقليل» ومعنى هذا أنَّ مذهب أكثر النحويين أن «رُبَّ» للتقليل وقد ذكر هذا المرادي في الجنى الداني ص ٤٣٩، وابن هشام في مغنى اللبيب ص ١٨٠، والسيوطي في همع الهوامع ٤/١٧٤.

وأمَّا ما نسبه المؤلف إلى الكوفيين فينسب إلى صاحب العين، وإلى ابن درستويه وجماعة/ انظر المسائل والأجوبة ص ٩٤، والجنى الداني ص ٤٣٩، مغني اللبيب ص ١٨٠. وانظر مذاهب أُخر في معنى «رُبَّ» في الجنى الداني، وهمع الهوامع.

(٢) تمامه:

* كشفت إذا ما اسوّد وجه الجبانِ *

ديوانه ص ٨٦، والبُهْمة: الشجاع.

(٣) تمامه:

* منعّمة أعملْتُها بكران *

فهذا كله إنَّما جاء على جهة الفخر، فكيف يكون على جهة القليل؟

الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنَّ هذه الأشياء وإن كانت منه كثيرة فقد صارت معدومة، والشيء إذا صار معدوماً صار كأنَّه لم يكن، فلحق بذلك بما رُئِيَ في المنام، ووقع في الخيال، فصار لذلك قليلاً، فدخلتَ عليه (ربّ).

الثاني: أنْ يكون الشيْءُ قليلاً في نفسه لعدم نظائره، والشيء الذي يقلّ نظيره، ويعزّ وجوده إذا نيل منه بعضٌ يُفْخَر به، وإن كان قليلاً فدخلَت (رُبَّ) عليه لقلَّته، ودل على أنَّ نظائره قليلة الفخر به، لأنَّ (رُبَّ) لا تستعمل إلَّا في الفخر، ولا يمكن أن يفخر بملك قليل مما يكثر وجوده، فهذان وجهان صحيحان، ولأَجْل هذا قال سيبويه: إنَّ (كَمْ) بمنزلة (رُبَّ)[1]، يريد أنهما يستعملان في الفخر، وإن كانت رُبَّ للتقليل وكم للتكثير[2].

الفصل الثاني: في أنها حرف، ذهب البصريون إلى أنَّها حرف[3]، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّها اسم[4]. وأخذ به ابن الطّراوة[5] فقال في قولك: رُبَّ رجل لقيتُه: إنَّ (رُبَّ) مبتدأ و(رجل) مخفوض بالإضافة، و(لقيتُه) خبر عن هذا المبتدأ، وجعله بمنزلة قولهم: كَمْ رجلٍ لقيتُه؟.

= ديوانه ص ٨٦، رصف المباني ص ١٨٩، الجنى الداني ص ٦٩، ٤٤٥ وفي الأصل: «فيئة» تصحيف.

(١) انظر الكتاب ٢/١٥٦.

(٢) انظر الجني الداني ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٣) انظر مذهب البصريين في الكتاب ١/٤٢٠، ٢/١٧٠، المقتضب ٤/١٣٦ الأصول ١/٥٠٧، الإنصاف ٢/٨٣٢.

(٤) انظر الأصول ١/٥٠٩ ـ ٥١٠، الإنصاف ٢/٨٣٢، شرح المفصل ٨/٢٧ الجني الداني ص ٤٣٩، همع الهوامع ٤/١٧٤، ونسبه السهيلي في أماليه ص ٧٢، وأبو حيان في تذكرة النحاة ٢/ ص ٣ إلى الكسائي.

(٥) انظر أمالي السهيلي، تذكرة النحاة، الجني الداني، همع الهوامع في المواضع السالفة، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ١٤٥ فما بعدها.

وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح، لأنَّ (ربَّ) كلمة تدلُّ على معنىً في غيرها، فيسْتقر أنَّها حرفٌ، ولا يُزَال عن ذلك إلاّ بدليل يدل على الاسمية وكذلك كان ينبغي أن يقال في (كم) إنّها حرف، لأَنَّها دالَّةٌ على معنىً في غيرها، إلاّ أنَّا وجدْنا العرب حكمت لها بأحكام الأسماء، فأَدْخلَت عليها حرف الجر فقالوا: بكم رَجُلٍ مَرَرْت؟ وَوُجِدَ الكلام يستقلُّ بها مع الاسم فقالوا: كَمْ رَجُلٍ قائلٍ هذا؟ وقالوا: كم رَجُلٍ عندَك؟ وكم عاقلٍ في الدُّنيا؟. و(رُبَّ) لم تستعملْ هكذا، لم يُقَلْ: رب رجل مررْت، ولا قالَتِ [العرب][1]: رُبَّ رَجلٍ قائلٍ هذا، فعلمنا بهذا كلِّه أَنَّ العربَ فَرَّقت بين (رُبَّ) و(كَمْ)، وتركت (رُبَّ) على ما يقتضي القياسُ فيها، وأَنَّ (كَمْ) خرجتْ عن قياسها.

ومما يدلُّك على أنَّ العرب فرَّقت بين (كم) وبين (رُبَّ) أَنَّك تحذف مخفوض (كَم) فتقول: كَمْ عندي، وكم ضربتُ، تريد: كم رجلٍ ضربتُ، وكم غلامٍ عندي، ولا تقول: رُبَّ عندي، تريد رُبَّ غلام عندي، فدل هذا على أَنَّ (ربّ) ليست باسمٍ وإنما هي حَرْفٌ، ولا يبْعُد أَنْ تُسْتَعْمَلَ اسماً في الضرورة، فيقال: رُبَّ رجلٍ عاقلٌ، برفع عاقل، ويكون هذا بمنزلة استعمال (عَنْ) اسماً.

الفصل الثالث: في تعليقها، فذهب بعض المتأخرين إلى أنها لا تحتاج إلى ما تتعلَّق به[2]، وأنها بمنزلة الباء في قولك: بِحسْبك زيدٌ، دَخَلَتْ على المبتدأ وخفضته فلا يحتاج إلى ما تتعلق به، وكذلك المجرور في قولك: ليس زيد بقائم، لا يحتاج إلى ما يتعلَّق به لأَنَّ الباء زائدة وكذلك ما زيدٌ بقائمٍ، لا يتعلَّق الباء بمحذوف، لأَنَّها زائدة، وهذا عندي لا يصح لأَنَّ

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) نسب المرادي في الجني الداني ص ٤٥٣ هذا المذهب إلى الرّماني وابن طاهر، فكأنَّ ابن طاهر هو المراد ببعض المتأخرين في عبارة المؤلف.

حروف الجر في هذا كلّه زوائد، ووجودها كعَدمها، لأنّ الأَصْل: حَسْبُك زيدٌ، ثم زيدت الباء للتَّوكيد، ولو لم تدخل لم يختل المعنى، وأنت لا تقدر على ذلك في: رُبَّ رجل لقيتُه. ألا ترى أنَّك لو قلْتَ: رجلٌ لقيتهُ، لاختلّ المعنى، ولزال الفخر وتقليل النظير، فكيف يَصِحُّ أنْ يقالَ: إن هذا بمنزلة قولك: بحسْبِك زيدٌ وأمر آخر: أنَّك لا تجدُ حرْف جر وُضِع على الزيادة، إنَّما تجدُ ما تجدُ منها منقولاً، وهو في الموضع الذي نقل منه له معنىً ويطلبُ فعلاً يوصلُه ويتعلّق به، وأنت إذا ادَّعيت في رُبَّ رجل لقيتهُ أنَّ (رُبَّ)[1] هنا دخلت على المبتدأ، وأنَّها زائدة، فلا تجدُ لها أَصْلاً نُقِلَت منه ويُدَّعى فيها أنَّها وضعت على ذلك، وهذا لا نظير له على حَسَبِ ما ذكرتُ، فإذا صَحَّ أنَّ: رُبَّ رجل، لا بدّ أن يطلُب متعلَّقاً فأتكلّم في ذلك الفعل المتعلَّق به، فلا بد أنْ يكونَ موصولاً برُبَّ فيحتاج فيه إلى شروط التوصيل، وقد استقرّ في الصَّنعة أنّ فعل المضمر لا يتعدَّى إلى ظاهره في باب من أبواب العربية[2].

[٢٢٤] وأمَّا تعدِّي فعل الظَّاهر إلى/ المضمر أو فعل المضمر إلى مضمره فيجوز في باب ظننتُ، ولا يجوز في غيره، وكذلك أيضاً قد استقرَّ في هذه الصَّنعة أنَّ الفعل إذا طلَب معنى فلا يعْطى منه إلَّا لفظٌ واحد، ولا يتعدَّى إلى الاسم ومضمره إلَّا بحكم التبعيّة، ولذلك احتاج النحويون في قول العرب: زيداً ضربتُه[3] أنْ يكونَ زيداً منصُوب بإضمار فعل، ولم يقولوا: إنَّه منصوبٌ بضرب هذا الظاهر، فإنَّه قد تعدَّى إلى المضمر، ولا يمكن أنْ يكونَ المضمر بدلاً من الظاهر لاتِّصاله بالفعل ولا يجوز أنْ يكونَ الظاهر بدلاً من المضمر لتقدُّمه، ولا يتقدَّم البدل على المبدَل منه، فإذا صحَّت هاتان القاعدتان

---

(١) في الأصل: «الباء، والكلام هنا عن (رب).

(٢) في الأصل: «من أبواب العرب»، والأولى ما أثبت.

(٣) انظر ما مضى في باب الاشتغال ص ٦٢٨.

فنرجع إلى الكلام فيما تتعلَّق به (رُبَّ) فنقول: اعلم أنَّك إذا قلتَ: رُبَّ رجلٍ يفهم، فالضمير الذي في (يفهم) عائدٌ على الرجل، وهو فاعل بيفهم فلا يجوز لرُبَّ أنْ يتعلَّق به، لأنه يصير فعل المضمر يتعدَّى إلى ظاهره وهذا لا يوجد في كلام العرب في باب من أبواب العربية، وكذلك كلُّ ما كان من هذا النوع نحو: رُبَّ رجلٍ يقول، ورُبَّ رَجُلٍ يتكلَّم، ولسيبويه ظاهر من كلامه يقتضي أنَّ: رُبَّ رجل، من قولك: رُبَّ رَجل يفهم، يتعلّق بيفهم، ولا بُدَّ من تأويله لما ذكرته من أنَّ فعل المضمر لا يتعدَّى إلى ظاهره، وسيبويه هو الذي بيَّن ذلك[1]، وإنَّما (يفهم) في موضع الصفة لرجُل، والتقدير: رُبَّ رَجُل يفهم أدركت أو رأيت أو ما أشْبه ذلك، ثم حذف لطول اللام بالصِّفَة فكأنَّ الصفة قامت مقام المتعلق به فلما قامت مقامه قال: إنها تتعلَّق بيفهم[2].

فإن قلت: ربَّ رَجُلٍ لقيتُه فلا يصح أنْ يقالَ: إنّ (رُبَّ رَجُلٍ) يتعلّق بلقيتُه لتعدِّي (لقيتُ) إلى مضمرة، ولا يجوز أنْ يقال: إنَّه بدل من رجل، لأنَّ الضمير منصوب، ولا يُبدل المنصوب من المخفوض ولأنَّه متَّصل بالفعل، ولا يجوز أنْ يقال: إنَّ (رُبَّ) يتعلَّق بفعل محذوف يفسِّرُه لقيتُه، ويكون من باب الاشتغال، لأن الفعل المقدر في باب الاشتغال لا بدّ أنْ يكون يصل بنفسه ولا يصل بحرف الجر وقد مضى الكلام في هذا[3]، فلا بُدَّ أنْ يقال: إنَّ (لقيتُه) في موضع الصفة لرجل، ويسدُّ مسدَّ الفعل الذي تتعلَّق به (رُبَّ رجلٍ).

فإن قلتَ: رُبَّ رَجُلٍ عالم لقيتُ، فرُبَّ رجل في هذا الموضع يتعلَّق بلقيت، كما أنّ (بزيد) من قولك: بزيد مررتُ، يتعلَّق بمررت فقد تحصّل

(١) انظر الكتاب ١/٨١.
(٢) انظر الإيضاح ١/٢٥١-٢٥٢.
(٣) انظر ما تقدم ص٦١٦ - ٦١٧.

مما ذكرته أنَّ الفعل الذي يتعلق به (رُبَّ) يكون على ثلاثة أقسام:

أحدهما: أنْ يكونَ ظاهراً، نحو قولك: رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ لقيتُ.

الثاني: أنْ يكونَ محذوفاً، وحُذِف لدَلالة الكلام عليه، وذلك نحو قولك: رُبَّ رجلٍ يفهم، وأنت تريد: أدركتُ أو لقيتُ، وحُذِفَ للعلم به.

الثالث: أنْ تكونَ الصِّفةُ قد سدَّت مسدَّ الفعل الذي تتعلَّق به (رُبَّ) كما سدَّت الصِّفة مسدَّ الخبر في قولك: أَقَلُّ رجُل يقول ذلك[1]، وخَطِيْئَةُ يومٍ [لا][2] أصيد فيه، فهذه الجملة في موضع الصِّفة، وسدَّت مسدَّ الخبر، وكما سدَّ (إني أحْمد اللَّه). من قولك: أوَّل ما أقول: إنّي أحْمد اللَّه، مسدَّ الخبر على مذهب أبي علي، على حَسَب ما ذكرتُه[3]، ويحذف ما يتعلَّق به المجرور لدلالة الكلام عليه نحو: رُبَّ رجل عالم يقول ذلك[4] ، وعلى هذا أخذ أبو علي قوله تعالى ﴿فِي تِسْعِ آياتٍ إلى فِرْعَون﴾[5] قال: إنَّ (إلى فرعون) يتعلَّق بمحذوف. تقديره: مُرْسلاً إلى فرعون[6]، وكذلك قول العرب: بالرِّفاء والبنين[7]. التقدير: تزوجت بالرِّفاء والبنين، وإذا تَتَبَّعت هذا وجدتَه في كلام العرب.

الفصل الرابع: مخفوض (رُبَّ) لا بُدَّ أنْ يكون موصوفاً. نص على

---

(١) من أمثلة الكتاب ٢/٣١٤: «أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلاَّ زيد».

(٢) تكملة يتمُّ بها الكلام من الكتاب ١/٨٤، فالمثال من أمثلته.

(٣) انظر ما تقدَّم ص ٨٣٤.

(٤) في همع الهوامع ٤/١٨٣-١٨٤ «قال ابن أبي الربيع: (يجب) حذفه (إن قامت الصِّفة مقامه) نحو: رُبَّ رجل يفهم هذه المسألة، أي: وجدته، فإن لم تقم مقامه جاز الحذف وعدمه).

(٥) سورة النمل، آية: ١٢.

(٦) انظر الإيضاح ص ٢٥٢.

(٧) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ١٥٣: وقولهم: بالرِّفاء والبنين أي بالالتئام والاجتماع. وأصله الهمز، وإن شئت كان معناه: بالسكون والطمأنينة، ويكون أصله غير الهمز، وانظر التاج ١/٢٤٨- ٢٤٩) (رفا).

ذلك أبو علي في الإيضاح[1] وفي غيره، ومن الناس من لم يَرَ ذلك لازماً[2] فقال: إنَّ مخفوض (رُبَّ) يكون موصوفاً وغير موصوف والذي يظهر [أنه][3] لا بدَّ أن يكون موصوفاً، لأنَّ تقليل النظير لا بُدَّ أنْ يرجع إلى الوصف، فلا بُدَّ أنْ يكونَ موصوفاً، ومتى جاء غير موصوفٍ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ في تقدير الصِّفة، ولعلَّةٍ[4] ما لم تَحْذِف العرب صفته، وألزمت هذه الصفة الظهور، لأنَّ الموضع موضع افتخار.

ومما يقوى[5] عندك أنَّ مخفوض (رُبَّ) لا بدَّ أنْ يكونَ موصوفاً أنَّك تقول: أمَّا رجلٌ عالمٌ فقد لقيتُ، كما تقول: أمَّا بزيد فقد مررتُ والتقدير: مهما يكن من شيء فَرُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، ولا تجد من كلام العرب: أمّا رجُلٌ فقد لقيتُ، أنشد أبو علي في الإيضاح:

٢٠٨ ـ رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُه ذلك اليوم وأَسْرى من مَعْشَرٍ أقيالِ /[6] [٢٢٥]

فهرقته: في موضع الصفة لرَفْد، لما ذكرتُه من أنَّ الفعل إذا طلب معنىً فلا يعطي منه إلَّا لفظٌ واحدٌ، وأما قوله: (وأَسْرى) فهو معطوف

---

(١) الإيضاح ١/٢٥١.

(٢) قال في الكافي ٢/ ص ٢٠٥ «وخالف في ذلك أبو الحسين بن الطراوة وجماعة من حذَّاق النحويين، والخلاف في هذا قوي، وظاهر كلام سيبويه أنَّ مخفوضها لا يلزم الصِّفة، وكان الأستاذ أبو علي يتأول كلام سيبويه، ويذهب إلى ما قال أبو علي «وعزاه المرادي في الجني الداني ص ٤٥٠ـ٤٥١ إلى الأخفش، والفراء، والزجاج، وابن طاهر، وابن مالك وذكر أنَّه مختار ابن عصفور.

(٣) تكملة يلتئم بنحوها الكلام.

(٤) في الأصل: مما.

(٥) في الأصل: «وهو مما» بإقحام «هو».

(٦) الإيضاح ١/٢٥٢، والبيت للأعشى ص ١٣ وانظر مجاز القرآن ١/٢٩٩، شرح المفصل ٨/٢٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٣ مغني اللبيب ص ٧٦٤، خزانة الأدب ٤/١٧٦، وفي الأصل: «أمسى» مكان «أسرى» تحريف.

على (رِفْد)، فيجب أنْ يكونَ منعوتاً لأنَّه مخفوضٌ لرُبَّ فقوله (من معْشرٍ) في موضع الصِّفة لأسْرى، لأنَّه مخفوضٌ برُبَّ لعَطْفِه على مخفوض (رُبَّ). وذُكِر عن أبي علي أنَّه أجاز أنْ يكون (من معشر) يتعلّق بأسْرى، وناب ذلك منابَ الصِّفة[٣]، لإفادته ما تفيد الصِّفة.

الفصل الخامس: اعلم أنَّ العرب تُلْحق (رُبَّ) ما، وتكون (ما) معها على وجهين:

أحدهما: أنْ تكونَ زائدةً، فإذا كانت زائدةً فيبقى حكمُها على حَسَبِ ما تقدَّم، وعليه جاء قوله:

٢٠٩ ـ * رُبَّما ضَرْبةٍ بسَيْفٍ صَقيلٍ *[١]

كأنَّه قال: رُبَّ ضرْبةٍ.

الثاني: أنْ تكونَ كافَّةً، تَكُفُّ (رُبَّ) عن العمل، وإذا كانت كذلك فيجب أنْ يقع بعدها الفعل الماضي فتقول: رُبَّما فعلتُ، ورُبَّما ضربتُ وإذا وقع بعدها الفعل المضارع فيراد به الماضي.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانوا مُسْلِمين ﴾[٢] فلأنَّ هذا مقطوعٌ به، والمستقبل إذا كان مقطوعاً به يجري عند العرب مَجْرى الماضي، ويُخبر عنه إخبارها عن الماضي.

فإنْ قلت: فكان ينبغي أنْ يكونَ ربما ودَّ.

---

(١) ذكر هذا ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٠٣ ولم يعزه.

(٢) تمامه:

* بين بُصْري وطعنةٍ نجلاء *

وهو لعدي بن الرعلاء الغساني / انظره في الأزهية ص ٨٠، ٩٣، أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٤، رصف المباني ص ٩٤، ٣١٦، الجني الداني ص ٤٥٥، مغني اللبيب ص ١٨٣، ٤١١، شرح شواهده ١/٤٠٤، همع الهوامع ٤/٢٣٠، خزانة الأدب ١٨٧/٤.

(٣) سورة الحجر آية ٢.

قلتُ: هذه حكاية حَال أو يقال: إن المضارع يرادَ به هنا الماضي، والأَوَّل مذهب أبي علي لأَنَّه قال: حكاية حال يكون[١]، وهما عندي وجهان صحيحان.

ومما يدّلك على أَنَّ المستقبل إذا كان مقطوعاً به جرى عندهم مَجْرى الماضي قوله تعالى: ﴿ أتى أَمْر الله فلا تَسْتعجلُوه ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿ إذِ الأَغْلال في أَعْناقهم ﴾[٣]. و(إذْ) إنّما وُضِعت لما مضى من الزمان، فاضبط هذا كله فإنه كثير في كلام العرب، وذهب الكوفيون إلى أَن قوله تعالى: ﴿ رُبَما يَوَدُّ الَّذِين كَفَرُوا ﴾ على إضمار كان[٤]، وسيبويه يذهب إلى أَن الحروف الطالِبة بالأفعال لا يضمر بعدها الفعل إلاَّ بالسماع، ولا يقاس عليه نحو قولهم: «المرء مقتولٌ بما قَتَلَ إن خِنْجراً فخنجرٌ»[٥] فخنجراً الأوّل منصوب بإضمار فعْل، والتقدير: إن كان خِنْجَراً، ولا يُقاسُ على هذا، وأما إجراءُ المستقبل إذا كان مقطوعاً به مُجْرى الماضي فكثير، وهو قياس، فلا يُعْدَلُ عنه إلى ما ليس بقياس.

الفصل السادس: في لحاق الضمير لها.

اعلم أنَّ العرب تقول: رُبَّه رجُلاً، فالهاء ضميرٌ مُبْهَم لا يعقل على مَنْ يعُود، مثل ضمير الأَمْر والشأن، ثم فُسِّر بقولهم (رجُلاً) كما فُسِّر ضمير الأَمْر والشأن بالجملة، والقصْد بأمثال هذا التعظيم، لأَنَّ الشيء إذا أُبْهِم كان في الخاطر أعظم، أَلاَ ترى أَنَّك إذا قلْتَ لِعبْدك: إنْ لم تفعلْ كذا، وتسكت، كان أعظم، وله أَزْجر، لأَنَّ خاطره يجري على جميع أنواع العقاب، وتجتمع

---

(١) الإيضاح ١/٢٥٤.
(٢) سورة النحل الآية الأولى.
(٣) سورة غافر آية ٧١.
(٤) انظر منهج السالك ص ٢٦١.
(٥) الكتاب ١/٢٥٨.

أنواع العقاب كُلُّها في خاطـره فتملؤه ومهما قام في خاطره شيءٌ قَدَّر أَنْ يقع به أعظم منه، ورُبَّما لو قلتَ له إن لم تفعل كذا ضربْتُك، لم يقع ذلك في قلبه موقع الأَوَّل.

ورُبَّما يكون هذا الرجل ممن يستهين بالضَّرب، ولا يُبالي به، فلا يكون له ذلك زاجراً، وكذلك لو قلتَ: إن فعلتَ ما آمرك به فعلتُ معك وتسكت، لكان أعظم له وأحملُ على الفعل من أن تذْكُر له ما تفعل معه وتعيِّنه، لأَنَّك إذا أَبْهَمْتَ وقعَتْ في خاطره أنواعٌ فملأت خاطرهُ، وإذا وقع له شيء أمكن عنده أَنْ يُفْعَلَ معه أعظم من ذلك، ولو قلتَ له: إن فعلتَ كذا أعطيتك مائةً، ووقف خاطره عليها، وقد يكون غنيّاً فلا تقع المائة في نفْسه ولا تؤثر فاضبط ما ذكرتُه، فهذا النوع كثير في القرآن وفي كلام العرب إذا أرادوا أَنْ يُعَظِّمُوا أَبْهموا، فقد يفسرون وقد لا يفسرون فقوله: ربَّهُ عالماً، وربَّهُ رجلاً، فالإضمار إنَّما أريد به التعظيم، وقد مضى مثل هذا في ضمير الأَمْر والشأن في باب كان[1]، وسيأتي له نظائر.

وتحتاج (ربَّ) إذا اتّصل بها الضمير إلى ما تتعلّق به، كما تحتاج إذا دخلت على الظاهر، والكلام فيما تتعلّق به هنا كالكلام فيه إذا اتصلت بالظاهر يكون ظاهراً ويكون محذوفاً على حَسَبِ ما تقدَّم.

الفصل السابع: في حذفها.

اعلم أَنَّ العربَ تحذفُها بعد حرف العطف إذا لم تعطفها على (رُبَّ) أخرى مذكورة قبلها وذلك نحو قول الشاعر:

٢١٠ ـ * وفَرْعٍ يُغَشِّي المتنَ أسودَ فاحمٍ *[2]

---

(١) انظر ما تقدم ص ٧٥٨.

(٢) تمامه:

* أثيثٍ كقِنْو النخلة المتعثكل *

وكقول الآخر:

٢١١ - *وقاتمِ الأعماق خاوي المُخْتَرق *(١)

فإن قلت: رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ/ لقيتُ، ورُبَّ رَجُلٍ كريمٍ صاحبْتُ [٢٢٦] ظهرت وإنَّما تُحْذَف حيثُ تُعْطَف على جملة قبلها غير مقدَّرة برُبَّ، و (رُبَّ) في مثل هذا لا تظهر، لا تقول: ورُبَّ فَرْعٍ، وكذلك لا تقول: ورُبَّ قائمِ الأعماق، لأنَّ العرب جعلت الواو معاقبةً لها، وقائمة مقامَها في هذا الموضع، وقد جاءت في أوَّل الكلام فتقول في أوَّل القصيدة:

* وقاتم الأعماق *

وكأنَّها معطوفةٌ على كلام مقدّر قام بالخاطر، ونظيره قول زهير:

٢١٢ - * دَعْ ذا وعد القولَ في هَرِمٍ *(٢)

ذكر بعضُهم أنَّ هذا هو أوَّل القصيدة(٣) وقال: لما كانت العرب

= والبيت لامرىء القيس من معلقته / انظره في ديوانه ص ١٦، شرح القصائد السبع ص ٦٢، شرح القصائد التسع ١/١٤٤.

(١) البيت مطلع أرجوزه لرؤبة، وبعده:

* مشتبه الأعلام لمّاع الخفق *

انظره في ديوانه ص ١٠٤، الكتاب ٤/٢١٠، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٠٣، الإيضاح ١/٢٥٤، الخصائص ١/٢٦٤، ٢/٢٢٨، ٢٦٠، ٣٢٠، المنصف ٢/٣، ٣٠٨، شرح المفصل ٢/١١٨، ٩/٢٩، شرح التسهيل ١/١١، رصف المباني ص ٣٣٥ مغني اللبيب ص ٤٤٨، ٤٧٣ شرح شواهد المغني ٢/٧٦٤، ٧٨٢، شرح ابن عقيل ١/٢٠، همع الهوامع ٤/٢٢٢، خزانة الأدب ١/٣٨ ٤/٢٠١.

(٢) تمامه كما في الديوان: * خير الكهول وسيِّد الحضر *

ديوانه ص ٨٨، ويروى: * خير البداة وسيِّد الحضر *

وانظره في الحلل ص ١٨٣، خزانة الأدب ٤/١٢٩.

(٣) قبل الشاهد في الديوان ثلاثة أبيات أولها:

لمن الديار بقُنَّة الحجر   أقوين من حجج ومن دهر

ويروى أن حماداً الرواية زاد تلك الأبيات واعترف بذلك في مجلس أحد الخلفاء عندما أنكرها المفضل الضبي وذكر أنَّ الشاهد هو مطلع القصيدة/ انظر الحلل ص ١٨٢ - ١٨٣، خزانة الأدب ٤/١٢٨ - ١٢٩، وانظر همع الهوامع ٤/٢٢٣.

تستطرد في الأكثر إلى المدح من التغزل ومن ذكر الديار والأطلال وغير ذلك قام بخاطره ما جرت العادة باستعماله فعطف عليه.

وذهب أبو العباس في مثل هذا إلى أنَّ العرب جعلتِ الواو بمنزلة (رُبَّ) وخفضت بها كما تخفض برُبَّ[1]، كما جعلت الواو بمنزلة (مع)، وهذا عندي يَبْعُد من وجهين:

أحدهما: أنَّ أصْلَ الواو أنْ تكونَ عاطفةً، ثم إنَّ العربَ اتَّسعت فيها وجعَلتها بمنزلة حروف الجَرِّ، فوصَّلت الفعل إلى ما بعدها، فقالوا استوى الماء والخشبةَ، فكان القياس بجعلها موصلة أن تكونَ خافضةً لكنَّ العرب راعت أصلها، وهو العطف فلم تخفض بها، وعمل الفعل في الاسم الذي بعدها فقالوا: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البَرْد والطيالسةَ[2]، وكان القياس أنْ تَخْفِضَ. إلَا تراهم قالوا: جاء البَرْدُ بالطيالسةِ، فخفضوا بالباء، والحرفان موصِّلان الفعل إلى الاسم، لكن الواو لم تخْفض لِما ذكرته من مراعاة الأَصْل، فلو كانتِ الـواوُ قد جُعِلت أيضاً بمنزلة (رُبَّ) لم تخفض، وكان يجب أنْ يراعَى أصلُها كما روعِيَ فيما ذكرتُه الأَصْل، والاسم بعدها قد خفض، فعُلِم بذلك أنَّ الواو لاحظ لها في الخفض، وأنَّ الخفض إنَّما هو برُبَّ مضمرةٍ بعد الواو، لكنَّ الواو أقيمت مُقامَها، فإن نسبتَ لها العمل فبهذه النسبة لا بحقِّ الأَصْل.

الثاني: أنَّ العرب تقول: أمَّا أنا فرُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، ولا تقول: أمَّا أنا فرجُلٍ عالمٍ لقيتُ، ولو كانت الواو بمنزلة (رُبّ) لقيل هذا كما قيل الأوَّل. وتقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ وربّ شُجَاع صاحبتُ، ولا تقول: ورَجلٍ شجاعٍ، وكذلك تدخل (ثمَّ) على (رُبَّ) ولا تدخلها على الواو، فعلم

(١) المقتضب ٢/٣١٨، ٣٤٦ - ٣٤٧.
(٢) انظر الكتاب ١/٢٩٨.

بهذا كلِّه أنَّ الواوَ ليست بمنزلة (رُبَّ) وأنَّها عاطفةٌ، ولذلك لم يدخل عليها حرف العطف، ومما يقوِّي لك ما ذكرتُه أنَّ العرب تقول: ووالله[1] وثُمَّ والله، وتدخل حروف العطف على واو القسم، لأنّ واوَ القَسَم بدلٌ من باء القَسَم، فدخل عليها ما يدخلُ على الباء، فلو كانت الواو بمنزلة (ربّ) لم تُنَافِر حروف العطف، كما لم تنافرها واوُ القسم، فقد بان بما ذكرته أنَّ (رُبَّ) محذوفة بعد واو العطف، وأنَّ هذه الواوَ ليست بمنزلة (رُبَّ)، وكما حذفت (رُبَّ) بعد الواو حذفت بعد الفاء. قال امرؤ القيس:

٢١٣ - * فمِثْلِك حُبْلى، قد طرقتُ ومرضعاً *[2]

التقدير: فرُبَّ مثلِك، فحذَفت (رُبَّ) لمَّا عُلِم موضعها، وبقي عملُها، ولا تجد (رُبَّ) تحذف ويزول عملُها، ومن الحماسة:

٢١٤ - * فإنْ أَهْلِك فذي حَنَقٍ لظاهُ *[3]

التقدير: فرُبَّ ذي حَنَقٍ، وقد جاءت محذوفةً قليلاً بعد (ثُمَّ) وبعد

---

(١) في الأصل: والله بواو واحدة.

(٢) من معلقته، وتمامه:

* فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيَلِ *

ويروى (مُحْولِ).

انظره في ديوانه ص ١٢، شرح القصائد السبع ص ٣٩، شرح القصائد التسع ١/١٢٠، الكتاب ٢/١٦٣، الأزهية ص ٢٥٣، رصف المباني ص ٣٨٧، مغني اللبيب ص ١٨١، ٢١٣، التصريح ٢/٢٢، همع الهوامع ٤/٢٢٢ و (مرضعاً) هكذا في الأصل، وهي رواية الديوان، ويروى (ومرضعٍ).

(٣) تمامه:

* علي يكاد يلتهب التهاباً *

والبيت من حماسية لربيعة بن مقروم الضَّبي [شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم وشهد القادسية وجلولاء / ترجمته في الشعر والشعراء ١/٣٢٦ اللآلي ١/٣٧، الإصابة ترجمة رقم «٢٧٣٦»، خزانة الأدب ٣/٥٦٦-٥٦٧] انظره في الحماسة ص ١٥٥، شرحها للمرزوقي ٢/٥٤٤، أمالي ابن الشجري ١/١٤٣، منهج السالك ص ٢٣٣، خزانة الأدب ٤/٢٠١.

(بَلْ)[1]، وهذا كله يُقَوِّي أَنَّ (رُبَّ) حُذِفَتْ بعد الواو فيما خـالف فيه المبرّد فنرجع إلى كلام أبي القاسم.

وقوله: (ومنذ)[2].

لم يذكر (مُذْ)، لأن أصلها (مُنْذُ)، وحذفت النون فاسْتغنى بالفرع عن الأصل، وسيأتي الكلام في (مذ) و(منذ)، ويتبيَّن أَنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) في موضعين لا يكونان إلَّا حرفين، وهما إذا كان الزمان حاضِراً، نحو قولك: ما رأيتهُ مُذ السَّاعةِ، وإذا دخلت على (كم) نحو: مُذْ كم رأيتَ زيداً؟. وهناك استوعِبُ الكلام بما يحضرني.

قوله: (والتاء والواو في القسم)[3].

سيذكر أبو القاسم في باب القَسَم أَنَّ الواو بدلٌ من الباء، وأَنَّ التَّاءَ بَدَلٌ من الواو، وهناك أذكر أَنَّ الواوَ تبدلُ من الباء بشرطين، وأَنَّ التَّاءَ تُبْدَل مع اسم الله تعالى، فليستا من حروف الجر، وإنّما هما بدل من حروف الجر.

وللسُّهيلي في واو القسم اعتراضٌ على قولهم: إنَّ الواوَ بَدَلٌ من باء القسم أذكره في باب القسم[4].

ثُمَّ أتى بقول القطامي: /

[٢٢٧] فقلْت للرَّكْبِ لمـا أن عـلا بهم مِنْ عَنْ يمين الحُبَيَّا نظرةٌ قَبَلُ[5] [٢٠٤]

---

(١) لم أقف فيما اطلعت عليه على شاهد لحذف (رُبَّ) بعد «ثم»، أمَّا حذفها بعد (بل) فقد استشهد النحاة عليه بشواهد منها قول رؤبة (ديوانه ص ١٥٠).

* بل بلدٍ ملء الفجاج قتمه]

انظر أمالي ابن الشجري ١٤٤/١، الإنصاف ٥٢٩/٢، شرح المفصل ١٠٥/٨، منهج السالك ص ٢٦٠، شرح ابن عقيل ٣٧/٣.

(٢) الجمل ص ٧٢.

(٣) الجمل ص ٧٢.

(٤) انظر ما سيأتي ص ٩٢٥.

(٥) الجمل ص ٧٣.

الرَّكْبُ: أصحاب الإبل، واحدها راكب، والرَّكْبُ: لفظ مفردٌ يُرادُ به الجمع، وليس بجمع كرجال بدلالة التصْغير[1]، وسيأتي بيان هذا في باب الجمع مستوعباً إن شاء الله.

والرُّكُوب[2] أكثر من الرَّكْب، ومتى قيل راكبٌ «فإنَّما يُطْلق على راكب البعير خاصّة، فإن ركب على غير ذلك قالوا: فارسٌ وبَغَّالٌ وحَمَّارٌ أو يقولون: راكب الفرس، وراكب البغل وراكب الحمار.

وقوله: (لما أَنْ علا بهم).

الباءُ هنا بمنزلة الباء في قولهم: تكلَّم فلان فما سَقَطَ بحرف[3] المعنى فما أسقط حرفاً والتقدير هنا: لما أَنْ أعلتهم نظرة.

ثم أتى بقول الآخر:

٢١٥ ـ غَدَتْ مِنْ عليه بعدَما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قَيْض بزَيْزَاءَ مجَهْلِ[4]

الشاهد في قوله: (مِنْ عليْه)، وقد مضى الكلام على هذا بما يغني عن الإعادة[5].

---

(١) في التاج ٥٢٢/٢ «ركب»: : «ولو كان كذلك لقال: رويكبون، كما يقال صويحبون».

(٢) في الأصل: «والأركوب».

(٣) انظر أدب الكاتب ص ٤٧١.

(٤) الجمل ص ٧٣، والبيت لمزاحم بن عمرو، وقيل ابن الحارث العُقيلي (شاعر إسلامي بدوي فصيح، عاصر جريراً والفرزدق، وكان جرير يثني على شعره/ ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٧٦٩/٢ ـ ٧٧٠، الأغاني ٩٧/١٩ ـ ١٠٤، شرح شواهد المغني ٤٢٦/١، ٩٧١/٢ خزانة الأدب ٤٥/٣).

انظره في شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٥، الحلل ص ٧٨، الفصول والجمل ص ٩٤، الكتاب ٢٣١/٤، النوادر ص ١٦٣، أدب الكاتب ص ٥٣٥، المقتضب ٥٣/٣، الإيضاح ٢٥٩/١، الاقتضاب ص ٤٢٨، شرح المفصل ٣٨/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١، المقرب ١٩٦/١، ضرائر الشعر ص ٣٠٥، الجني الداني ص ٤٧٠، مغني اللبيب ص ١٩٤، ٦٩٠، شرح شواهده ٤٢٥/١، شرح ابن عقيل ٢٨/٣، التصريح ١٩/٢، خزانة الأدب ٢٥٣/٤.

(٥) انظر ما تقدم ص ٨٤٨.

والظِّمْءُ: البقاء عن الماء، ومعنى تَصِلُّ: تصيح قال:

٢١٦ ـ * كأَنَّ صليل المَرْوِحين تُشِذُّهُ *[1]

والقَيْض: قِشْر البيضة العليا، وَهو الخِرْشاءُ، والغِرْقِىء[2]: قِشْر البيض السُّفْلى، والزِّيْزَاءُ: القَفْر، ووزنها فَعْلاء، والهمزة بدلٌ عن ياءٍ للإلحاق، وهي الياء التي ظهرت في: دِرْحَاية[3]. ولا يكون وزنها فِعَلالاً، وتكون بمنزلة قِلْقال لأَنَّ الزِّيْزَاء اسم، والفِعلال بكسر الأَوَّل لا يكون إلاَّ في المصادر، ولو كان من هذا الباب لكان فَعْلالاً بفتح الفاء بمنزلة القَلْقَال، وكان الأَصل الزِّيْزاي فانقلبت الياء همزة لأَنَّها طَرَفٌ بعد ألف زائدة، ولا تكون الهمزة للتأنيث لأَن فِعْلالاً وفُعْلالاً بكسر الفاء وضمها لا تكون الهمزة فيها للتأنيث عند البصريين[4].

فإن قلتَ: فلم امتنعت من الصَّرْف؟.

قلتُ: جُعِلَت عَلماً للقَفْر بمنزلة (بَرَّة) للْبرور، ويكون (مَجْهل) بـدلاً من (زيزاء) بدل نكرة من معرفة، ويُروى «بزيزاءِ مجْهلٍ» بالإضافة، ويكون بمنزلة: دقيق الحُوَّاري[5] أو عِرْق النَّسَا.

---

(١) تمامه:

* صليل زيوف يُنْتَقَـدن بعبقرا *

وهو لامرىء القيس كما في ديوانه ص ٦٤ وفيه (حين تطيره)، وفي الأصل: «المر» بسقوط الواو، و(تشده) بالدال المهملة والبيت في المحتسب ٢/٣٠٦ وفيه (تشده) وهو الصواب ومعناه: تفرقة، وانظر البيت في أسرار البلاغة ص ١٨٧.

(٢) في الأصل: «العرقا» ولا وجه له، قال ابن دريد في الجمهرة ٢/٣٩٥ (غِرْقيءُ البيض. قشرها الرقيق الباطن).

(٣) في اللسان «درح»: «رجل دِرْحَايَةٌ: كثير اللحم، قصير سمين ضخم البطن لئيم الخلقة، وهو فِعْلاية، ملحق بجعظارة».

(٤) انظر الحلل ص ٨١.

(٥) في التاج ١٠٤ «حور»: والحُوَّاري: بضَمِّ الحاء وشَدِّ الواو وفتح الراء: الدقيق الأبيض، وهو لباب الدقيق)، وأجوده وأخلصه.

فإن قلت: ولم لا يكون فَيْعالا[1] مِثْل الدَّيْمَاس[2].

قلت: لأنَّك إن جعَلْته من باب الدَّيماس كانت فاؤُه وعينُه من جنس واحد مثل الدَّدَن، وباب الدَّدَن قليل لا ينبغي أن يؤخذ به ولا يُعَوَّل عليه ما وُجِدَ عنه مَنْدُوحه، ولا يكون وزنه فِعْلالاً، ويكون بمنزلة السِّرداح، لأنَّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلَّا بالتضعيف نحو: الزِّلْزال والقِلْقال، وقد مضى أنَّه لَيْس من هذا الباب لانكسار أوّله وليس بمصْدر، وكذلك الكلام في السِّيْسَاء[3] والقِيْقَاء[4]. وكل ما كان من هذا النوع.

قوله: (فـأمَّا الظروف فنحو: خلْف، وأمام، وقُدَّام، ووَرَاء، وإزاء، وحِذاء، وتلْقاء، ووسْطَ، وبيْن، وأسفل، وأعْلى، وعِنْد، ومَعَ وما أشبَه ذلك من الظروف، وهي كثيرة وفيما ذكرناه دليل على ما بقي[5].

اعلم أنَّ الظروف على قسمين: ظروف زمان ومكان، فأما ظروف الزمان فتوجد على ثلاثة أقسام.

أحدها: (متى)، فهذه لا تكون مضافة شرطاً كانت أو استفهاماً فتقول: متى ضُرِبْتَ؟ ومتى تَضْرِبْ اضربْ. ومتى تَجْلِس اجلس. وكذلك (أيَّان) و (إذْ ما) على من جعلها ظَرْفاً[6].

---

(١) في الأصل: (فعلالاً).

(٢) في اللسان (دمس): «الديماس: الكِنُّ.. وقيل: هو السَّرَب المظلم..، وكان لبعض الملوك حبسٌ، سماه ديماس لظلمته والدِّيماس: سجن الحجاج بن يوسف سُمّي به على التشبيه، فإنْ فتحت الدال جمع على دياميس».

(٣) السِّيساء: الظهر.

(٤) القِيقاء: الأرض الغليظة.

(٥) عبارة الجمل المطبوع ص ٧٤: «وأما الظروف فنحو: خلف، وأمام، وقدّام، ووراء، ووسط، وبين وأسفل، وأعلى، وحِذاء، وتِلقاء، وإزاء،وعند، ومع.. «ومثله في (ج)، وجاء في (س).. «.. ووسط، وَوَراء، وبين، وأسفل، وأعلى وإزاء، وتلقاء...»».

(٦) نسبه ابن هشام في مغني اللبيب ص ١٢٠ إلى المبرد، وابن السراج، والفارسي.

الثاني: ما لا يكون إلّا مضافاً إلى جملة، ولا يضاف إلى المفرد، وذلك (إذا) و (إذْ).

فأمَّا (إذا) فتكون مضافة إلى الجملة الفعليّة، لأنَّ فيها معنى السَّبَبِيَّة فتقول: إذا قمتَ قمتُ، وإذا تَجْلِسُ أجْلس، ومتى جاء بعدها اسم منصوب حُمِلَ على فعل مضمر يفسِّره الفعل الذي بعدها نحو: إذا زيداً تضربُه اضربُه، وكذلك إذا جاء بعدها اسم مرفوعٌ فيكون أيضاً محمولاً على فعْلٍ مقدَّرٍ، وذلك نحو: ﴿ إذا السَّمَاءُ انشَقَّت ﴾[1] و﴿ إذا السَّماءُ انفَطَرَتْ ﴾[2] وما أشبه ذلك، ولا تكون أمثالُ هذه مرفوعةً بالابتداء، لأنَّ الشَّرط طالبٌ بالفعل فلا يحملُ إلّا على الفعل، ولا يحملُ على الابتداء ما وُجِدَ عنه مَنْدُوحة، وأمَّا قولُ علقمة:

٢١٧ ـ * وقد يَسَرتُ إذا ما الجُوع كُلِّفَه *[3]

فالجُوْع: مرفوعٌ بالابتداء وليس محمولاً على فعـل، لأنَّه لو كان كذلك لكان إذا ما الجوعَ كلِّفَه، لأنَّ ضميرَه في الفعل منصوب. ألَا ترى أنك لا تقول: هلا زيدُ ضربتَه؟ ويكون على معنى: هلا ضُربَ زيدٌ ضربتَه؟ لأن باب الاشتغال يشترطُ فيه تساوي الاسم والضمير على حَسَب ما تقدَّم في باب الاشتغـال[4]، وأقَلُّ من هذا أنْ يأتيَ: إذا زيدٌ في الدار أكرمتَه. هذا لا [٢٢٨] يكاد يعرف إلّا في الشعر، فإن جاء فيحمل على/ الابتداء،ويكون بمنزلة قوله:

* ونُبِّئْتُ ليلَى أرْسلَتْ بشفاعةٍ * [١٥١]

وبمنزلة قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عليكُم أدَعَوتُمُوهُم أمْ أنْتُم صامِتُون ﴾[5]

(١) سورة الانشقاق الآية الأولى.

(٢) سورة الانفطار الآية الأولى.

(٣) تمامه: * معقّب من قداح النَّبع مقروم * ديوانه ص ٧٧.

(٤) انظر ما تقدم ص ٦١٦.

(٥) سورة الأعراف آية ١٩٣.

فالجملة الاسميّة في موضع الجملة الفعلية، فأنتم صامتون في موضع (صَمَتُّم).

وأما قول الشاعر:

٢١٨ ـ فهلا أَعَدُّوني لمثلي تفاقدوا   إذا الخَصْم أَبْزَى مائلُ الرأس أَنْكَبُ[١]

فيكون (أَبْزَى) فعلاً ماضياً، ويكون (الـخَصْمُ) فاعـلاً بفعل مضمر يفسِّره ما بعده، ويكون بمنزلة قوله:

٢١٩ ـ * إن ابْزَاكَ خصمٌ أو نبا بك منزلُ *[٢]

فيكون من وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية في ضرورة الشعر على حَسَبِ ما تقدَّم.

وأمَّا (إذ) فتضاف إلى الجملة الفعلية وإلى الجملة الاسمية، فإذا أضيفت إلى الجملة الفعليّة فالفعل ماضٍ، نحو قولـه تعالى: ﴿ وإِذْ قالَ اللّـهُ يا عِيسَى ﴾[٣] وكقوله تعالى: ﴿ وإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ ﴾[٤] وهو في القرآن كثير، وتضاف إلى الفعل المضارع وتكون من وضع المضـارع موضـع الماضي، لأنَّ (إذْ) لما مضى من الزمان، قال الله تعالى: ﴿ وإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي

---

(١) لبعض الفقعسيين كما في الحماسة ص ٦٨، شرحها للمرزوقي ٢١٤/١ وفيه «البَزَى» تأخر العَجزُ. . ، والنَكَبُ: شبه الميل في المشي، ومتن الأنكب من الإبل، وهو الذي يمشي في شقٍّ. . ».

(٢) صدره:

* وإني أخوك الدائم العهد لم أَحُل *

وهو لمعن بن أوس المزني/ ديوانه ص ٩٣، الحماسة ص ٣٢٦، شرحها للمرزوقي ١١٢٧/٣.

قال المرزوقي: «وقال الخليل: يقال أبزيت بفلان، إذا بطشت به وقهرته، وحكى الدُّريديُّ: بزاه يبزوه بزواً، إذا قهره. . ويجوز أنْ يكون أبزى منقولاً بالألف عن بَزِيَ يَبْزَى بزىً. . ويكون المعنى: إن خفض منك خصم، أو طاطأ من إشرافك عدو».

(٣) سورة المائدة آية ١١٦.

(٤) سورة الأنفال آية ٣٢.

أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾[1] فإذا أضيفت إلى الجملة الاسمية فيكون الخبر فعْلاً ماضياً، فتقول: إِذْ زيدٌ قامَ، ويكون غير فعْل فتقول: إِذْ زيدٌ في الدار، وإِذْ زيدٌ عندك، وإِذْ زيد أميرٌ، قال سيبويه: ويقبح أَنْ يكونَ الخبر فعلاً ماضياً، فتقول: إِذْ زيدٌ قام، على أنه يجوز قليلاً[2] وإنَّما قبح لأن إِذْ ظرفٌ لما مضى من الزمان، فإذا وقع بعدها الفعل الماضي فيطلب أن يليَه ويقبحُ الفصْل بينَه وبينَه، فتقول: إِذْ قامَ زيدٌ[3].

القسم الثالث: ما عدا ما ذكرتُه، نحو: يوم ولَيلَة وعشيَّة، فهـذه تضاف إلى المفردات وتضاف إلى الجمل، فإن كانت بمعنى الاستقبال أضيفت إلى الجملة الفعليَّة، لأنَّها بمنزلة (إذا) وقد تقدَّم أَنَّ (إذا) بابها أَنْ تُضافَ الى الجملة الفعلية لمكان السَّبب الدَّاخل فيها، فإِنْ كانت بمعنى الماضي أضيفت إلى الجملة الاسمية وإلى الجملة الفعلية، لأنها إذ ذاك بمنزلة (إِذْ) فتضاف إلى ما تضاف إليه (إِذْ).

وإذا أضيفت إلى الفعل الماضي جاز فيها الإِعْرابُ على الأَصْل والبناء لإضافتها إلى المبني فتقول: على حينَ فَعَلْت كذا بالخفض والبناء، قال الشاعر:

* على حين عاتبت المشيبَ على الصبَا * [١]

يرْوى بالخفض على الأَصل، ويُرْوى بالفتح على أَنَّه بناهُ لإضافته إلى المبنيِّ، وهذا يوجب البناء في الظروف وليس على اللُّزوم بخلاف تَضَمُّن الحرْف أو شَبَه الحرف، فإنّهما يوجبان البناء على اللّزوم، وسيأتي بَسْطُ هذا

---

(١) سورة الأحزاب آية ٣٧.

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١٠٧/١ «وأمّا إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها. تقول»: جئتُ إذْ عبدُالله قائم، و [جئت] إذ عبدُالله يقوم، إلاّ أنّها في فَعَلَ قبيحةٌ، نحو قولك: جئت إذ عبدُالله قام».

(٣) في الأصل: «إذا قام» تحريف.

في باب المعْرب والمَبْني، فإن كانت هذه الظروف مضافة إلى جملة فعليّة والفعل مضارع، أو إلى جملة اسمية فالإعراب هو المشهور من كلام العرب، واختلف النحويون في البناء فمنهم من بنى، ومنهم من أعرب. ومثال ذلك: على حين يقوم زيداً وعلى حينِ زيد قائم، والظاهر من كلام المُبَرِّد أنه لا يكون [إلاّ][1] الإعرابُ هنا، وإنّما كان فيما تقدَّم لأَجْل أنَّ الفعل الماضي مبنيٌّ، ونزل ذلك منزلة إضافة الاسْم إلى الحرف نحو قوله تعالى: ﴿ إنَّه لَحَقٌّ مثل ما أَنَّكُم تَنْطِقُونَ ﴾[2] قرىء برفع مثل ونصبه[3]، فمن رفع فلأَنَّه نعْت لمرفوع، ومن فتح فلأَنَّه مضاف إلى الحـرف، وحُجَّـةَ من أجاز البناء أَنَّ الأَصْل في الإضافة لا تكون للجملة حتى تقرن بحرف يصرفها إلى المفرد، لكنَّ العرب اتَّسعت في الظروف من غير حَرْف يردُّ الجملة[4] في تأويل المفرد، فكأَنَّ الظرف في الأَصل مضاف إلى الحرف، ولذلك قَلَّ[5]، وإن كان الأكثر هنا الإعراب، وإنَّه لحَسَنٌ مِن التعليل إن ساعده سَماع لا يحتمل التأويل. قال تعالى: ﴿ما أدْرَاكَ ما يَوْمُ الدِّين، ثم ما أَدْرَاكَ ما يَوْمُ الدِّين، يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شيئاً ﴾[6] قرىءَ بالرفع والنصب، فمن قرأَهُ بالرفع[7] فهو خبر مبتدأ محذوف تقديرهُ، ذلك اليوم ﴿يَوْمُ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً ﴾ ومن قرأه بالنصب أَمكن أَنْ يكون خبر مبتدأ محذوف، ويكون التقدير ذلك اليوْم: ﴿ يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً ﴾، ويكـون مبنيّاً

---

(١) تكملة يتم بها الكلام.

(٢) سورة الذاريات آية ٢٣.

(٣) انظر ما تقدم ص ٤٩٨.

(٤) في الأصل: «يرد إلى الجملة» بإقحام «إلى».

(٥) هكذا في الأصل، والمعنى: «قَلَّ البناء»، والأولى أن تكون العبارة: «ولذلك بُنِيَ» ليكون لقوله: «وإن كان الأكثر هنا الإعراب» فائدة.

(٦) سورة الانفطار آية ١٧، ١٨، ١٩، وقد رسمت «أدراك الأولى في الأصل «أُدْريك» وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، وقرأ ابن كثير وعاصم «وما أدراك» مفخّماً/ السبعة ص ٦٧٤.

(٧) الرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقراءة سائر السبعة بالنصب/ انظر السبعة ص ٦٧٤، حُجَّة =

لإضافته إلى الجملة، وأمكن أنْ يكونَ ظَرْفاً، ويكونَ خبر مبتدأ محذوف تقديره: الجزاء ﴿ يومَ لا تَمْلِكُ ﴾ أي في هذا اليوم.

وأمّا ظروف المكان فلا تضاف إلّا إلى المفردات، ولا أعلم مضافاً إلى الجملة من ظروف المكان إلّا (حَيْثُ)، فإنها تضاف إلى الجملة الاسميّة، وإلى الجملة الفعلية وإضافتها إلى الجملة الفعلية/ أحسن ؛ لأنَّ فيها رائحة [٢٢٩] من السببيّة.

وتوجد غير مضافة وذلك نحو: (أَيْنَ) وتكون شَرْطاً واستفهاماً، ولا تكون في حالتيها إلا غير مضاف. وتكون مبنية ومعربة، فالمبني فيها: ما تضمن الحرف أو أشبهه، وما قطع عن الإضافة تقول: من قُدَّامُ، تريد: من قدام ذلك، وكلُّ ظرف قطع عن الإضافة بُنِيَ على الضَمِّ، وسواء كان ظرف زمان أو ظرف مكان تقول في ظرف الزمان: من قَبْلُ ومن بَعْدُ. قال الله تعالى: ﴿لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ﴾[1]. وتقول: من قُدَّامٍ وتنوِّن، وإن كنت تريد مكاناً مخصوصاً وتكون بمنزلة عشيَّة وعَتَمةٍ إذا أردتهما ليوم بعيْنه، فإنهما يتصرّفان ولا ينصرفان، وهما مما عبر فيه باللفظ الشائع وأنت تريد واحداً مخصوصاً، ويكون بمنزلة قولهم: عاماً أَوَّلُ. التقدير: عاماً أَوَّلَ من عامِنا، فاللفظ صالح لكل عام متقدِّم، وإن كان المراد عاماً مخصوصاً وهو العام الّذي قبلَ عامنا متَّصلاً به، وقد مضى الكلامُ في هذا في باب ظروف الزمان[2]، قوله:

قـوله: (ووَسْط)[3].

اعلم أن (وسْط) إذا كان ظرفاً فتكون السينُ ساكنةً، فتقول: جَلَست

= القراءات ص ٧٥٣/٧٥٤ الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٣٦٤ - ٣٦٥.

(١) سورة الروم آية ٤.

(٢) انظر ما تقدم ص٥٠٦.

(٣) الجمل ص ٧٤.

وَسْطَ القوم، وإذا كانت اسماً كانت السين مفتوحةً فتقول: جلَسْت في وَسَط القوم، هذا هو الظاهر من كلام سيبويه[1].

وقال ثعلب: «وتقول: جلستُ وَسْطَ القوم ـ تعني بينَهم ـ واحتجم في وَسَط رأسه»[2].

ثم إنَّ هذه الظروف منها متصرِّفة، ومنها غير متصرِّفة، فتَحْتُ، وفوق لا يتصرفان إلَّا بمن، تقول: جلست من تَحْتِه، وقمت من فَوْقه، ولا تقول: جلَست في فوقك، ولا جلَست في تحتك.

وأمَّا يمين وشِمال فيتصرفان. قال الله تعالى: ﴿عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمَالِ﴾[3] وتقول: جلست يمينك، وجلست شمالك، وأنشد سيبويه:

* وكان الكَأْس مَجْراها اليَمِينا * [١٠١]

أي في اليمين، ولم يذكر سيبويه في اليمين في هـذا البيت إلا الظرف[4] وهو الظاهر.

وأجاز أبو علي أن يكون اليمين في البيت اسماً، ويكون المجرى بدلاً لا غير، لأنَّه لو كان مبتدأ لكان اليمين مرفوعاً أو مخفوضاً على أن يقدَّر حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله[5] بمنـزلة قوله:

٢٢٠ ـ رحم اللَّهُ أعْـظُمـاً دفنـوهـا بسجِسْتـان طَلْحـةِ الـطَّلَحـاتِ[6]

---

(١) انظر الكتاب ٤١١/١.

(٢) جاء في التلويح في شرح الفصيح ص ٦٨ «. . (وجلس وَسْطَ القوم) مخفَّف (تعني بينهم، وجلس وَسَط الدَّار) بالتثقيل (و) كذلك (احتجم وَسَط رأسه) بالتثقيل أيضاً».

(٣) سورة المعارج آية ٣٧.

(٤) انظر الكتاب ٢٢٢/١، ٤٠٥.

(٥) انظر الإيضاح ١٨٨/١.

(٦) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات (من بني عامر بن لؤي من قريش / شاعر إسلامي، زُبيري =

بخفض طلحة، والتقدير: أَعْظُم طلْحة، فحذف المضاف وأبقى عمَله، وقد تقدّم الكلام فيه بما يغني عن الإعادة(1).

وأمَّا (خَلْف) و(أَمام): فاختلف النحويون فيهما، فذهب(2) سيبويه - وعليه أكثر النحويين - إلى أنَّهما متصرفان، واستدلُّوا بقول الشاعر:

* مولَى المخافة خلفُها وأمَامُها * [99]

وذهب الجـرْمي إلى أَنَّهمـا غير متصـرفين، وأَنَّهمـا مثـلُ (فـوق) و(تحت)، وسيبويه أجراهما مجرى يمين وشمال، وقد تقدَّم الكلام في هذا مستوفىً(3).

قوله: (وأَمَّا الأسماء فنحو: مِثْل، وشِبْه، وشَبِيه، وسِوى، وسُوى، وسَواء، وخِدْن وتِرْب، ولِدَة، وكلٌّ، وبعض، وغير، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل عن الإضافة، ولا تستعمل مفردة، وكلما أضفت اسْماً إلى اسْم خفضتَ المضاف إليـه وأجريت الأوّل بالإعراب)(4).

اعلم أنَّ (سِوى) إذا كُسِرتْ سينُها أو ضُمَّت قُصِرت، وإذا فُتِحَت سينُها مُدت فتقول: سَواء، ويظهر من أبي القاسم أنها أسماء وليست بظروف،

= الهوى، مدح مصعب بمدائح جياد، ولما ظهر الأمويون على ابن الزبير خاف على نفسه فاستشفع بعبدالله بن جعفر، فشفع له عند عبد الملك بن مروان، فمدحهما / ترجمته في الشعر والشعراء 1/546، خزانة الأدب 3/226) يرثي طلحة بن عبدالله الخزاعي/ انظره في ديوانه، المقتضب 2/186، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص 563، المعارف ص 22، الإنصاف 1/41، معجم البلدان (سجستان) شرح المفصل 1/47، ضرائر الشعر ص 165، رصف المباني ص 297، 348، الجني الداني ص 605، همع الهوامع 5/216، خزانة الأدب 3/392.

(1) انظر ما تقدم ص 504.

(2) في الأصل: «فمذهب... إلى أنَّهما» والوجه، ما أثبتُّ.

(3) انظر ما تقدم ص 501 مما بعدها.

(4) في الجمل المطبوع ص 74 «... وسواء، وحَذو، وقُرْب، ولدى، ....» وفي (ح): «... وخِدْن، وترب، ولِدَة»، وجاءت العبارة في «س» كما أوردها المصنف إلَّا أن «غير» أتت بعد «سواء».

ونص سيبويه أنها من الظروف التي لا تتصرّف، وإنما تتصرّف في الشِعْر[1]، وأنشد على ذلك:

* إذا جلسوا منا ولا من سوائنا * [٩٦]

فأدخل عليها (من)، ومن النحويين من ذهب إلى أن إدخال (من) عليها يكون في الكلام[2]، وجعل إدخال (من) على الظروف كلها قياساً، وهذا ليس بشيء وإدخالُ (من) على الظروف كإدخال حروف الجرِّ كلها تصرف، فلا يقال إلّا حيثُ قالت العرب، ولا يقال في الكلام: أَخذتُ هذا من سواك، وإنما يقال هنا: أَخذت هذا من غيرك، ولا تستعمل (سوى) اسْماً مجروراً بمن ولا بغير (من) إلّا في الشعر، والذي دعا سيبويه أَنْ جعلَها ظرفاً أمْران:

أحدهما: عدم تصرُّفها، وعدم التصرف إنَّما يوجد في الظروف، وفي المصادر وفي الأسماء المبهمة، فإن جعلنا (سوى) ظرفاً فيكون عدم تصرُّفه له نظير، وإن جعلناها غير ظرف لم يكن لذلك نظير، وبلا شكٍّ أَنَّ ما لهُ نظير أولى في الظن مما لا نظير له.

الثاني: أن سيبويه ـ رحمه/ الله ـ حكى أَنَّ العرب تقول: مررت بمَنْ [٢٣٠] سواك[3] ومَنْ هنا بمنزلة الّذي، ولا بُدَّ لها من صلة، والصِّلَة ظرف أو جملة، فلا يمكن أَنْ تكونَ جملة لنصبها[4]، فلم يبق إلَّا أَنْ تكونَ ظرفاً، ويكون التقدير بمَنْ مكانك، أي لم أُمُرَّ بك، وفيها معنى الاستثناء.

والأسماء على أربعة أقسام:

أحدها: ما لا تَصِحُّ إضافته، وذلك كلُّ اسم مَبْنِيٍّ، ولا تجد من

---

(١) الكتاب ٤٠٧/١.

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٩٦.

(٣) في الكتاب ٤٠٩/١: «ويدلُّك على أنَّ سواءك، وكزيد بمنزلة الظروف، أنك تقول: مررتُ بمَنْ سواءك، وعلى مَنْ سواءك».

(٤) هكذا في الأصل.

الأسماء المبنيّة ما أضيف إلاَّ (كم)، نحو قولك: كم رَجُلٍ ضربتَ؟ وما أشبه ذلك، وإنَّما تضافُ الأسماءُ المعْربة لأنّ الاسم لم يبن إلاَّ لشَبَه الحرف أو تَضمُّن معنى الحرف، والحرف لا تصحُّ إضافته، فما أشبهه أو تضمَّن معناه لا يضاف، وما وُجِد من ذلك مضافاً فخارجٌ عن قياسه.

وأضيفتْ (كَمْ) لأنَّها ضِدُّ (رُبَّ)، وهي أيضاً نظيرتها من جهة المباهاة والافتخار وما بعد (رُبَّ) مخفوض فخفضوا ما بعْد (كم).

وكلُّ اسم لا يصحُّ تنكيره، لأنَّ النكرات هي التي تضاف، فما لا يصحُّ تنكيره لا تصحّ إضافته، ومن ذلك الأسماء المبهمة، والأسماء الموصولة[1]، والأسماء المضمرات، هذه كلُّها لا تضاف لأنّها لا تتنكّر، وأمَّا الأعلام فتضافُ لأنها تتنكَّر، فتقول: جاءني زيدُك، وجاءني عمرو بني فلان وما أشبه ذلك.

فإن قلت: فالأَعْلام إذا نُكِّرت أيجوز دخول الألف واللاَّم عليها؟ فتقول: جاء الزيْد والعَمْرُو.

قلْت: لا يقال ذلك إلاَّ في الشِّعْر للضرورة، وكأنَّهم كرهوا قبح اللَّفظ [في دخول الألف واللاَّم][2]، ولم يكرهوا قبْح اللفظ في الإضافة لأَنَّ الإضافة قد توجدُ في بعض الصفـات غير معرِّفة، وتوجد على معناها منفصلة عن الإضافة، وتلك الصفات: اسم الفاعل، والصفة المشبّهة باسم الفاعل، وأفعل الّتي للتفضيل، وأسماء مبهمة نحو: مثل وشبهه. وسيأتي الكلام فيها مسْتوفًى[3]، فلما كانت الإضـافة توجد غير معرِّفة وعلى معناها منفصلة جاءت في الأَعْـلام إذا نُكِّرت، ولما كانت الألف واللامُ لا تكون إلاَّ معْرفة، ومتى جاءت زائدة جاءت زائدة لتوكيد التعريف كرهوا دخولها على ما أصـله

(١) من الأصل (الموصوفة) تحريف.
(٢) تكملة يتم بها الكلام.
(٣) انظر ما سيأتي ص ١٠٤١، ١٠٤٣.

التعريف، والتنكير فيه عارض، وقد جاء في الشعر: الزَّيْد[1]، وهذا بحيثُ لا يقاسُ عليه.

الثاني: لا يستعمل إلاَّ مضافاً، وذلك نحو: كلُّ وبعضُ، فإنَّهما لا يستعملان إلّا مضافين، والإضافة تكون ملْفوظاً بها ومنويّةً، فمثال الملفوظ بها قولهم: كلُّ الناس فعلُوا كذا، ويجوز أن تقول: كلّ الناس فعل كذا، تحمل على اللفظ وعلى المعنى، قال الله تعالى: ﴿ وكُلٌّ أتَوهُ دَاخِرين ﴾[2]، وقرىء: آتُوهُ[3]، فهذه عائدةٌ على معنى كلّ. وقال تعالى: ﴿ إنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاواتِ والأرض إلاّ آتِي الرَّحمنِ عَبْداً ﴾[4] فهذا بمنزلة: كُلُّ الناس فعلَ كذا، وتقول: أكُلُّ الرجالِ فعـلَ كذا؟ وأنت تريد قوماً مخصوصين، فـإن أردتَ جميعَ الرجال وأردت الجنس جاز لك أنْ تقولَ: كلُّ الرجال، وجاز لك أنْ تقول: كُلُّ رجلٍ وهذا اختصارٌ واكتفاء بالواحد عن الجمع، واكتفاءٌ بالنَّكِرة عن المعرفةِ. وتقول: مَرَرْتُ بكلٍّ قائماً، الأصل مررت بكلِّهم، ثم قطع عن الإضافة فَنُوِّن.

الثالث: ما الإضافة فيه أكثر، ويستعمل بغير إضافة، وذلك نحو مِثْل، وشِبْه الأكثر في هذا كلِّه أنْ تكون مضافةً ومن ذلك: تِرْب وخِدْن.

الرابع: أنْ يستعملَ مضافاً وغير مضاف، وذلك كل اسم نكرة نحو: غـلام وصاحب ومَسْجد ودار وما أشبه ذلك، فهذا النوع إن أُضيف خَفَض وإنْ لم يضفْ لم يخفض فتقول: جاءني غلامُ زيد.

---

(١) من ذلك قول الشاعر

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً ... شديداً بأعباء الخلافة كاهله

الإنصاف ١/٣١٧، شرح المفصل ١/٤٤، مغني اللبيب ص ٧٥، خزانة الأدب ١/٣٢٧، ٣/٢٥٢.

(٢) سورة النمل آية ٨٧.

(٣) قرأ حمزة وحفص عن عاصم (أَتَوه)، وقرأ سائر السبعة (آتوه) / انظر السبعة ص ٤٨٧، حُجَّة القراءات ص ٥٣٨ ـ ٥٣٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٦٧.

(٤) سورة مريم آية ٩٣، وسقطت (والأرض) من الأصل.

واختلف الناس في الخافض في مثل هذا فمنهم من ذهب إلى أنّها مخفوضة بحروف مقدرة [1]، فإذا قلت: غلامُ زيد، فزيد مخفوض باللاّم. والتقدير: غلامٌ لِزَيْد، وكذلك مسجدُ عمْروٍ، وخاتَمُ حديدٍ، فحديد مخفوض بمِن، لأنَّ الأصل خاتمٌ من حديدٍ، وهذا القولُ مردود عند المحققين من أهل هذه الصَّنْعة.

وكان الأستاذ أبو علي يردُّ هذا القول، ويقول: إذا قلْتَ: غلامُ زيد، فالغلام معرفة، وإذا قلتَ: غلامٌ لزيد، فالغلام نكرة، فكيف يكون غلامُ زيد مخفوضاً بحرف، لو ظهر ذلك الحرف لأَخَلَّ المعنى؟. وهذا الذي رَدَّ به الأستاذ صحيح.

ومنهم من قال: إن الاسْم المضاف هو الخافض للثاني[2]، ويكون هذا بمنزلة المبتدأ والخبر. ألا ترى أنَّ المبتدأ هو الذي رفع الخبر وهما اسمان، وإنَّما عمل المبتدأ في الخبر لطلبه إيّاه، فكذلك المضافُ خَفَض المضاف إليه لأنه يطلبه، وأصل العمل راجع/ إلى الطلب. [٢٣١]

قوله[3]: (واعْلَم أن حروف الخفض هذه التي ذكرناها تخفض ما بعدها، ويرتفعُ ما بعد المخفوض بالابتداء)[4].

اعترض بعض المتأخرين هذا القول بأن قال: ليس هذا على إطلاقه ألاَ ترى أنَّك تقول: ضربتُ فِي الدَّار زيداً، ولا يرتفع ما بعْد المخفوض هنا.

الجوابُ: أنَّه قال بَعْد هذا (إلا أن يدخل عليه عامل غيره)[5] وأنت إذا

---

(١) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ١١٧ «وذهب قوم منهم أبو الحسن بن الباذش إلى أنّه مخفوض بالحرف المحذوف» وعَزاه السيوطي في همع الهوامع ٢٦٥/٤ إلى الزَّجاج وابن الحاجب.

(٢) هذا هو مذهب سيبويه انظر الكتاب ٤١٩/١.

(٣) تكملة يتم بها الكلام، ومكانها في الأصل بياض بمقدار كلمه.

(٤) الجمل ص ٧٤.

(٥) المصدر نفسه.

قلتَ: ضربتُ في الدّار زيداً، فقد أَدْخلت على زيد عاملاً وهو (ضربت)، فقد تبيَّن أَنَّ مراده ما لم يكن هناك عامل إلَّا الابتداء[1].

فقد صَحَّ أَنَّ هذا الكلام على إِطْلاقه، فإنَّك متى وجدت بعد المخفوض اسماً غير مرفوع، فهو بلا شكٍّ محمول على عامل غير الابتداء.

قوله: (وزيدٌ على فراشه)[2].

اعترض هذا أيضاً بعض المتأخرين. وقالوا: ليس (زيدٌ على فراشه) من هذا الباب، إنما كان يجب أَنْ يقولَ: على فراشه زيدٌ، وحينئذ يكون مثالاً لهذا القانون الذي ذكر[3].

الجوابُ: أَنَّ أَبا القاسم إذا ذكر قانوناً ذكر بعْدُ مثاله، وقد ذكر في هذا الباب قوانين عِدَّة منها حروف الجرّ نحو: مِنْ وإِلَى، ولم يذكر لها مُثُلاً، ومنها الظروف ولم يذكر لهما مُثُلاً، ومنها الأسماء وهي: مِثْل وشِبْه، ولم يذكر لها مُثُلاً.

وقوله[4]: (اعلَم أَنَّ حروف الخفض هذه التي ذكرناها) فلما أكمل ذكر هذه القوانين أخذ في مُثُلها، فذكر أوّلاً: (من زيدٍ رسولٌ قاصدٌ)[5]، ففي هذا أَمْران:

أحدهما: أَنَّه مثال لخفض (من).

الثاني: أَنَّه مثال لقوله (اعلم أن حروف الخفض هذه).

ثم قال: (وفي أخيك خصلةٌ جميلةٌ)[6].

---

(١) أشار ابن الفخار إلى هذا الانفصال في شرح الجمل ص ١١٧ بإيجاز.

(٢) الجمل ص ٧٤.

(٣) انظر إصلاح الخلل ص ١٨١، وصرح المؤلف بابن السيد في إملائه ص ٩.

(٤) بين الواو وكلمة (قوله) بياض بمقدار كلمة، والكلام لا يحتاج إلى تكملة.

(٥) الجمل ص ٧٤.

(٦) المصدر نفسه.

في هذا أيضاً أمران:

أحدهمـا: أنَّه مثال لخفض (في).

الثاني: مثالٌ لقولـه: «اعْلم أن حروف الخفض».

ثم قال: (ولعمرو مال كثير)(١) وهذا أيضاً كذلك.

ثم قال: (وزيدٌ على فراشه) وهذا تمثيلٌ لمعنى واحد، وهو خفض (على).

ثم قال: (وربَّ رَجُلٍ قد لقيت)(٢) فهذا تمثيل لخفض (رُبَّ) ثم قال: (وقامَ القومُ حاشا زيدٍ، وخلا عمرو)(٣) وفي هذا تمثيل لخفْض (حاشا) و(خلا)، وسيأتي الكلام في (حاشا) و(لا) في باب الاستثناء.

ثم قال: (وتقول: ما رأيته منذ يومين)(٤) هذا تمثيل لخفض (منذ) ثمَّ قال في القسَم: (والله لأَخْرُجنَّ)(٥). هــذا تمثيل لِواو القسم، وكذلك الكلام في جميع ما جاء بعد هذا من المُثُل ثم أتى بمُثُل الظـروف، وقالَ: (وتقول في الظروف: محمّد عند عمرو)(٦) فلما أكمل مُثُلَ الظروف أخذ في تمثيل خفض الأَسماء فقالَ: (وتقول في الأسْماء التي تستعمل مُضافة: قام القوم سِوى زيد، وخرج إخوتك غير عَمْرو)(٧) حتى أكْمَــلَ مُثُلَ ما ذكر قبلُ من القوانين، فهذا مراده هنا فتدبّره، فإنَّه مقصدٌ صحيحٌ ونوعٌ حسن.

[قوله]:(٨) (وتقول في الإضافة: خرج غلامُ زيدٍ)(٩).

---

(١) الجمل ص ٧٤.

(٢) في الجمل بنسخه الثلاث: «لقيته» وكذلك ذكرها المؤلف في إملائه. ص ٩٣.

(٣) الجمل ص ٧٤.

(٤) (٥) (٦) (٧) المصدر نفسه ص ٧٥.

(٨) تكملة يتم بها الكلام، ومكانها في الأصل بياض بمقدار كلمة.

(٩) الجمل ص ٧٥.

اعلم أَنَّ الاسم إذا أضفته إلى اسم بعده، فإنَّ المضاف إليه يكون مخفوضاً وقد تقدَّم الكلامُ في الخافض وما في ذلك من الخلاف، وبيَّنت الصحيح عندي في ذلك، وأَمَّا المضاف فيكون بحَسَب العالم الداخل عليه، فيرتفع إن كان العامل رافعاً، وينتصب إن كان العامل ناصباً، وينخفض إن كان العاملُ خافضاً، ويسقط من الأَوّل التنوين إن كان مفْرداً أَوْ جمعاً مكسَّراً أو جمع مؤنث سالم، فتقول: غلامُ زيدٍ، وغلمانُ[1] عمروٍ، وهنداتُ محمَّدٍ، وإنَّما لم يجْمع بين الإضافة والتنوين، لأَنَّ التنوين منتهى الاسم، وفاصلٌ له عمّا بعده، والمضافُ والمضافُ إليه ينزلان منزلة الاسم الواحد لأنه يعرِّفه ويفصلهُ من غيره ويخصصُه من بين سَائِر جنسه، فتنزلت الإضافة لذلك منزلَة الألف واللام، فكما أن الألف واللّام مع الاسم كالشيءِ الواحد فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد، ولذلك لا يُفْصَل بينهما، فلذلك لم يقع التنوين بينهما، ولا تفصل العربُ بين المضاف والمضاف إليه إلّا بالظرف والمجرور في ضرورة الشِّعر، نحو قوله:

٢٢١ ـ * للّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامها *[2]

فاليوْم: ظرف، وقد فصل به بين الدَّر ومَنْ لامها، وكذلك أيضاً قوله:

* طباخِ ساعاتِ الكَرى زادِ الكسل *[3] [٩١]

---

(١) في الأصل: «غلماً» بسقوط النون.

(٢) صدره: * لما رأت ساتيد ما استعبرت *

وهو لعمرو بن قَميئة البكري (شاعر جاهلي قديم، صحب امرأ القيس في رحلته إلى بلاد الروم فهلك فقيل له عمرو الضائع: ترجمته في المعمرين ص ١١٢ الشعر والشعراء ٣٨٣/١، معجم الشعراء ص ٣، خزانة الأدب ٢٤٩/٢ انظر الشاهد في الكتاب ١٧٨/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٦٧/١، فرحة الأديب ص ٨٦، المقتضب ٣٧٧/٤، مجالس ثعلب ١٢٥/١، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٤، الإفصاح للفارقي ص ١١٦، ١٥٦، الإنصاف ٤٣٢/٢ شرح المفصل ٤٦/٢، ٢٠/٣، ٧٧، ٦٦/٨، خزانة الأدب ٢٤٧/٢.

(٣) عدت الأرضة على كلمة «الكسل» فلم تبق منها إلّا (الـ).

فيمن خفض الزاد. ويفصل بالمعطوف في مثل قولهم: قَطَعَ اللَّهُ يدَ ورجْلَ من قالها، وهذا أيضاً لا يكون إلّا في الشعر، أَوْ في قليل من الكلام، أنشد سيبويه[1]:

* بين ذراعي وجبهةِ الأَسَدِ * [٨٧]

وكـأَنَّ المعنى: بين أعضاء الأسد، وكذلك قطع اللَّهُ يد ورجلُ من قالها[2] المعنى: قطع الله عُضْوَيْ[3] من/ قالها، ويفصل أيضاً بلام الجرّ، [٢٣٢] وذلك في النداء والنفي بلا، فمثال النداء قوله:

* يا بؤس للحرب التي * [٢٠٥]

ومثالُ النفي بلا قولهم: لا أبا لك، فالأب مضاف إلـى الكاف، والدليل على ذلك ظهور الـلام.

واختلفوا في الخافض، فمنهم من ذهب إلى أَنّه إذا قلت: يا بؤسَ للحرب، ولا أبا لك فالاسم مخفوض بالاسم الأول واللام مقحمة لا عمل لها، لأنها زائدة[4].

ومنهم من ذهب إلى أَنَّ الخافض حرف الجر ولا ينظر إلى زيادته، لأن حروف الجر إذا زيدت يبقى عملها. ألا ترى أنهم قالوا: ليس زيد بقائم. وتقول: ما زيد بجبان، والباء هنا زائدة ومع هذا خفضت وكذلك قولهم: بحسْبِك زيدٌ، الأَصْل: حسْبُك زيدٌ، ثم أُدْخِل حرف الجَرِّ فخَفَضَ، وهو مع ذلك زائدٌ، (فإذا صَحَّ أَنَّ حرف الجر وإن كان زائداً في العمل بمنزلته إذا لم يكن زائداً، فالقياسُ أَنْ يُدَّعَى أَنَّ العمل للحرف والاسم معلق لأمرين:

(١) الكتاب ١/١٨٠.
(٢) انظر ما تقدم ص ٤٥٧.
(٣) في الأصل: (عضوا).
(٤) هذا هو مذهب سيبويه: انظر الكتاب ٢/٢٠٧.

أحدهما: أنَّ حروف الجر أقرب للاسم من الاسم المضاف إليه فظهور عمله أوْلى لقرب عمله.

الثاني: أنَّ الحروف لا تجدها معلقة عن العمل، والاسم قد يعلق على حَسَبِ ما تقدَّم في قوله:

* بين ذراعيْ وجبهة الأسد *[1] [٨٧]

فادِّعاء ما له نظيرٌ أولى من ادّعاء ما لا نظيرَ له، وهذا الذي ذكرتُه هو مذهب ابن جني[2]، وهو الصحيح.

و (ما) تزاد بين المضاف والمضاف إليه كقول امرىء القيس:

٢٢٢ - * يا بُعْدَ ما متأَمَّلِ *[3]

الأصل: (يا بعد متأَمَّل)، فزيدت (ما)، وكذلك (لا) زيدت أيضاً بين المضاف والمضاف إليه، فهذه الأربعة هي التي يفرّق بها بين المضاف والمضاف إليه في كلام العرب، ولم يذكر سيبويه غير هذه الأربعة، وزاد غيره خامساً وهو الفصلُ بين المصدر وفاعله بمفعوله.

وأنشد:

---

(١) انظر ما تقدم ص ٤٥٨.

(٢) الخصائص ١٠٦/٣.

(٣) الشاهد من معلقته، وهو بتمامه كما في ديوانه ص ٢٤:

قعدت له وصحبتي بين حامر وبين إكام بُعْدَ ما متأمل

وكذا في شرحه للأعلم ص ٩٢، وفي شرح القصائد السبع ص ١٠٢، وشرح القصائد التسع ١٩١/١.

(.. وصحبتي بين ضارج وبين العُذَيب بُعْدَ ما مُتَأَمَّل)

وفي جمهرة أشعار العرب ص ١٦٧.

(قعدت وأصحابي له بين ضارح وبين العذيب بُعْدَ ما متأمل)

وانظر خزانة الأدب ١٢٠/٤، شرح شواهد الشافية ص ٣٩.

و(يا بُعْدَ) هكذا في الأصل بوضوح تام، ولم أقف عليه روايةً.

٢٢٣ ـ فـزججتُـه بِمِـزَجَّـةٍ   زَجَّ القَلُوصَ أبي مَـزَاده[1]

أراد زَجَّ أبي مَزَاده القلوصَ، ففصل بالمفعول بين المصدر وفاعله وعلى هـذا قراءةُ ابن عـامر (وكَـذلِك زُيِّنَ لِكَثِيـرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قَتْـلُ أولادَهُم شُرَكائِهم)[2] بنصب (أولادهم) وخفض (شركائِهم).

فقد تقرَّر مما ذكرته [عدم][3] الجمع بين التنوين[4] والإضافة فإن كان الاسم مثنى أو مجموعاً جَمْعَ سلامةٍ بالواو والنون سقطتِ النونُ للإضافة، وذلك أنَّ هذه النون لحقت تقويةً لعلامة التثنية والجمع لما لحقهما من الضَّعْف بزوال الحركة والتنوين اللّذين كانا في آخر المفرد. والتنوين يسقطُ مع الألف واللّام ومع الإضافة والحركة تثبت معهما، فلو أسقطوا النونَ معهما لغَلَّبُوا عليهما[5] حكمَ التنوين ولم يبقوا للحركة أثَراً، ولو أثبتوا التنوين معهما لغَلَّبُوا عليهما حكمَ الحركة، ولم يبقوا للتنوين أثراً وكان الأَعْدلُ أَنْ يُثْبتُوا النونَ مع أحدهما ويسقطوها مع الآخر إشعاراً بالأمرين وعدلاً بينهما، فأثبتوا النونَ مع الألف تغليباً لحكم الحركة، وأسقطوها مع الإضافة تغليباً لحكم التنوين.

---

(١) لم أقف على نسبته، وانظره في معاني القرآن ٣٥٨/١، ٨١/٢، مجالس ثعلب ١٢٥/١، الخصائص ٤٠٦/٢، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٥، الإنصاف ٤٢٧/٢. شرح المفصل ١٩/٣، ٢٢، المقرب ٥٤/١، ضرائر الشعر ص ١٩٦، خزانة الأدب ٢٥١/٢ وفيه (وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه حتى قال السيرافي: لم يثبته أحدٌ من أهل الرواية، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه، فأدخله بعض النساخ حتى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة أبياته) وروايته في المصادر التي اطلعت عليها «فزججتها». والمِزَجَّةُ: الرمح القصير.

(٢) سورة الأنعام آية ١٣٧ في قراءة ابن عامر بضم زاي (زين)، ولام (قتل)، وفتح دال (أولادهم) وكسر همزة (شركائهم)، وقرأ الباقون بفتح الزاي واللام، وكسر الدال، وضم الهمزة/ انظر السبعة ص ٢٧٠ حجة القـراءات ص ٢٧٣، الكشف عن وجوه القـراءات السبع ٤٥٣/١ ـ ٤٥٤.

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

(٤) في الأصل: النون تحريف.

(٥) في الأصل: (عليها).

فإن قلتَ: ولِمَ لَمْ يُعْكَسِ الأَمْرُ؟

قلْتُ: هذا طَلَبُ علَّة الاختصاص، ولا تلْزم في هذه الصَّنْعة، فإنّهم لو فعلوا العكس لقيل: ولم كان ذلك؟ فهذا لا يلْزم فقد حصلَ المراد مما فعلوه من الإعـلام بأَنَّ النونَ لحقت عِوضاً من الحركة والتنوين.

قولـه : (لأَنَّها مؤدِّيَةٌ معنى التنوين وعِوَضٌ منه)[1].

لا يقتضي قولـه: إنّها عوضٌ منه، أَنَّها ليست عِوضاً من غيره، بل هي عِوض من التنوين والحركة على حَسَبِ ما ذكرته، وقد تقدَّم الكلام في الاختلاف في نون التثنية والجمع وما فيها بما يغني عن الإعادة[2].

قوله: (ولو قلتَ: هذا الغلامُ زيدٍ أو الصاحبُ عمْروٍ، فجمعتَ بين الألف واللام والإضافة كان خطأ)[3].

اعلم: أَنَّ العرب لا تجمعُ بين الألف واللّام والإضافة، لأنَّ الألفَ واللَّام لا تَردان إلّا على شائع لتُزيل شِياعه، فإن دخلَت على الاسم الشائع زال شِياعه، وصار واقعاً على واحد بعينه كالأسماء المبهمـة، والأسماء المضمرة، فكما لا يصح إضافـة هذه الأسماء فلا تصحُّ إضافة ما فيه الألف واللام.

فإنْ قلتَ: قد أضيفتِ الأعلامُ فقالوا: جاءني زيدُ بني فلان.

قلْتُ: الأعْلام لم تصحّ إضافتُها إلّا بعد زوال تخصيصها وجعلها شائعةً.

فإن قلتَ: ولِمَ لَمْ يدخلها الألف واللام؟

---

(١) الجمل ص ٧٥.

(٢) انظر ما تقدم ص ٢٥٦.

(٣) الجمل ص ٧٦، وليس في أيٍّ من نسخه الثلاث قوله (أو الصاحب عمرو) ولم يذكره المؤلف في إملائه ص ٩٥ حين أورد كلام الزجـاجي.

قلتُ: مراعاةَ اللفظ، وقد مضى الكلام في هذا مستوعباً[1]، ولك أَنْ تقول: الاسم إذا أُضِيفَ فلا بدّ من تخصيصه، فإن أُضِيف إلى معرفةٍ تعرّف، وإن أُضِيفَ إلى تخصّص/ بَعْض تخصيصٍ [۲۳۳] وإن لم يتعرّف، فإذا أُضِيف إلى المعرفة وتعرّف فلا يمكن دخولُ الألف واللام عليه، لأنَّ الألف واللّام لا يدخلان إلّا على شائع، يزول الشِياع بالإضافة إلى المعرفة، فإن أضيف إلى النكرة فلا يدخلُ عليه الألف واللّام، لأنَّك إذا قصدتَ التعريفَ بهما أدخلتَهما على الثاني فيصيرُ الأوَّل معرفةً بهما، فتقول: ثلاثةُ الأثواب، والأصل: ثلاثةُ أثوابٍ، فلما أردتَ التعريفَ أُدْخِلْت الألف واللام على الثانِي فتعرَّف الأول بهما [كما][2] يتعرف بالإضافة نحو: ثلاثةُ أثوابِك، وكما يكتسي من الثاني الشرط نحو: غلام من تضرب أضرب، ويكتسي من الثاني الاستفهام فتقول: غلامُ مَنْ تضرب؟ وكذلك تدخل الألف واللّام على الثاني فيكتسي الأول منه التعْريف.

ومن العرب من يقول: الثلاثةُ الأثوابِ[3]، وتدخل الألف واللام في الأوَّل والثاني، وهذا ضعيف لا يكادُ يُعْرف. وسيأتي الكلام في الحسن الوجه في بابه[4] ويعود الكلام في هذا مكمّلاً. قوله: (لأنَّ الألف واللام يعرِّفان الاسم بالعهد، والإضافة تعرِّف الاسم بالمِلْك والاستحقاق)[5].

يُمْكن أَنْ يريدَ ما ذكرتُه، وهو أَنَّ الألف واللّام لما كانت

---

(۱) انظر ما تقدم ص ٨٨٤.

(۲) تكملة يتم بها الكلام.

(۳) قال أبو البركات الأنباري في الإنصاف ۱/۳۱۳ «وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ۲/۱۲۲: وإنما ذلك شيء رواه الكسائي وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أنَّ قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء» وانظر مصادر أخرى في حواشي المتقضب ۲/۱۷۳.

(٤) انظر ما سيأتي ص ١٠٨٧.

(٥) الجمل ص ٧٦.

تعرّفان الاسم بالعَهْد اقتضى أَنْ تدخلا على اسمٍ شائع نحو الرَّجل والغلام، وكذلك الإضافة لما كانت تعرف الاسم بالملك صارت تطلبُ ألَّا تدخل إلَّا على شائعٍ فقد [حصل][1] التناقض بين الألف واللّام والإضافة بذلك، لأنَّ الشياع يزول بكل واحد منهما، فلا يصحُّ أَنْ يَرِد الآخر[2]، لأنَّ الآخر لا يرد إلّا على شائع.

قوله: (ولا يجمع على الاسم تعريفان مختلفان)[3].

واعترض بعض المتأخرين هذا فقال: لا يَرِدُ على الاسم تعريفان متفقان ولا مختلفان، فهذه زيادة أورثت نقصاً[4].

قلت: يمكن أَنْ ينفصل عن هذا بوجهين:

أحدهما: أن يكونَ استظهر على[5] ما حُكِي عن العرب من قولهم الثلاثةُ الأثوابِ، فإنَّ الألف واللَّام الداخلتين على الأثواب تعرّفت بهما الثلاثة، فقد تعرّفت بالألف واللام وقد دخلَت على الثلاثة الألف واللام فقد صار الثلاثة لهذا كأنَّها تعرفت بالألف واللام مرتين، وإن كان المُعَوَّل عليه أَنْ يقول: إحداهما زائدة لتوكيد التعريف، لكن صار من جهة اللَّفْظ كأَنَّ الاسم تعرَّف من جهتين متفقتين، فلذلك قال: (ولا يجمع على الاسم تعريفان مختلفان).

---

(١) تكملة بمثلها يتم الكلام.

(٢) هكذا في الأصل، والعبارة مضطربة. وعبارة المؤلف في إملائه ص ٩٥: (.. فعلى هذا لا يمكن الجمع بينهما، لأن كل واحد منهما طالب اللفظ الذي وضع شائعاً، فإذا ورد أحدهما على الاسم الشائع زال شياعه، فلا يصح ورود الآخر عليه).

(٣) الجمل المطبوع ص ٧٦، وقد أخل بقوله (مختلفان) وهو موجود في الخطيتين، وفي إصلاح الخلل ص ١٨١، وغاية الأمل لابن بزيزة ١/ ص ١٦٠.

(٤) صرح المؤلف في إملائه ص ٩٥ بنسبة هذا الاعتراض إلى ابن السيد وهو في إصلاح الخلل ص ١٨١، ونقله ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ١٦٠ عن ابن الطراوة.

(٥) قوله: (استظهر على ما حكي) هكذا في الأصل والعبارة مضطربة والمراد أن: (الثلاثة الأثواب) قد يؤخذ على أنّه اجتمع عليه معرفان متفقان.

الثاني: أنَّ تعريفين متفقين من كلِّ جهة لا يُمْكِن، لا بُدّ في الشيئين أنْ يختلفا من جهةٍ ما ولو اتفقا من كلِّ جهة لكانا واحداً ولم يكونا اثنين، فكأنَّه قال: ولا يجتمع على الاسم تعريفان مختلفان، وأمَّا المتفقان فلا يمكن[1].

قوله: (وكذلك لو قلت: غلامُ زيدٍ)[2].

اعلم أنَّ هذه الثلاثة لا يجتمع واحدٌ منها مع صاحبه، وهو الألف واللّام والتنوين والإضافة، فأمَّا التنوين والإضافة فقد تقدم أنّهما لا يجتمعان، لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيءِ الواحد، والتنوين لا يقعِ إلّا في الأواخر، فلا يقعُ بين الشيئين اللّذين صارا كالشيء الواحد، وأمَّا الألف واللام والإضافة فقد تقدَّم أنَّهما لا يجتمعان لما يؤديان إليه من دخول الألف واللام على ما ليس بشائع، ومن إضافة ما ليس بشائع على حَسَبِ ما ذكرتُه، وأمَّا الألف واللّام والتنوين فلا يجتمعان لأنَّهما زيادتان في الاسم، ولا يجتمع على الاسم زيادتان. ألّا ترى أنك لو قلْت: الرجلٌ لكانت الألف واللام والتنوين داخلين على (رجل) وهو شيءٌ واحد.

فإنْ قلتَ: فقد جاء (قريْشِيَّةٌ) والياء قد دخلت على قريش، والتاء كذلك أيضاً. قلتُ: ليس الأمر كذلك إنّما الياء المشددة دخلَت على (قريش) فنقلته من الاسم إلى الصِّفة، وصار واقعاً على المنسوب إلى قريش، ولم يكن كذلك. فإذا قلت: (قَرَيْشِيَّةٌ) فالتَّاء[3] لم تدخل على (قريش)، إنما دخلت على لفظ المنسوب[4] إلى قريش، فهي داخلة على لفظ آخر بالحقيقة، وكذلك تقول في: قريشيٌّ[5]. فإنَّ التنوين لم يدخل على

(١) بنحو هذا وجَّه ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ص ١٦٠ كلامَ الزجاجي.
(٢) الجمل ص ٧٦ وفي نسخِهِ الثلاث: (هذا غلامُ زيدٍ).
(٣) في الأصل: (الياء) تصحيف.
(٤) في الأصل: «على اللفظ المنسوب» ولعلَّ الصواب ما أثبت.
(٥) في الأصل (قريش).

قريش إلّا لحق المنسوب إلى قريش، فاضبط هذا فإنّه صحيح.

قولـه : (ومن الإضافة إضافةُ الشيءِ إلى جِنْسِه)[1].

اعلم أَنَّ الإضافةَ على قسمين:

أحدهما[2]: إضافة اللام وهي التي تقدّم ذكرها.

الثاني: / إضافة (مِن) وهي إضافة الشيء إلى جِنْسِه، ومن هذا إضافةُ العدد من ثلاثة إلى عشرة، نحو خمسة أَكْلُبٍ، وأربعةُ أُحْمِرَةٍ. [٢٣٤]

والفرق بينهما أن الثاني إذا لم ينطلق على الأَوَّل، فالإضافة إضافة اللام، ومن هذا: يدُ زيـد، ورجْـلُ عَمْرو، لأَنَّ الثاني لا ينطلق على الأول، ومن هذا: كلُّ الرجال، لأَنَّ كلًّا تقعُ على جملة أجزاء الشيء.

فإذا قلتَ: كُلُّ الرجال، فكأَنَّك قلتَ: أجزاء الرجال، وأجزاء جمع جُزْء، فإضافة الأَجْزاء إلى المتجزىء كإضافة الجزء، وإضافة الجزء إضافةُ اللّام، لأَنَّه مثل: يدُ زيدٍ ورِجْلُ عَمْرو، فإضافةُ الأجزاء كذلك، فإذا صَحَّ هذا لزم أن تكون إضافة (كلّ) إضافة اللّام، فاضبط هذا، فإنَّ الكوفيين قالوا: إنّ الشيء يضاف إلى نفسه[3]، واستدلوا بقول العرب: كلُّ الرجال.

والبصريون ذهبوا إلى أَنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه[4] واعتلُّوا لهذا بما ذكرتُه وهو صحيح.

فإن انطلق الثاني على الأوَّل فالإضافة إضافة (من) نحو: ثوب خَزٍّ وبابُ ساجٍ، لأنَّ السَّاج نوعٌ من الخشب، وكذلك ثوْبُ كَتَّانٍ، وثَوْبُ حريرٍ

(١) الجمل ص ٧٦.
(٢) كلمة (أحدهما) ليست واضحة في الأصل.
(٣) انظر معاني القرآن ٢/٥٥ ـ ٥٦، الإنصاف ٢/٤٣٨، شرح الكافية ١/٣٨٧.
(٤) نقله ابن السراج في الأصول ٢/ ٦ ـ ٧ عن شيخه أبي العباس المبرِّد، وانظر الإنصاف ٢/٤٣٨. ارتشاف الضرب ص ٨٨٧.

وما أشبه ذلك، ومن هذا قولهم: مائةُ درهمٍ، لأنَّ الأصْل مائة دراهم، ثم وضع المفرد موضع الجمع ليجريَ مَجْرى ما يليه في تفسيره بالمفرد.

وسيأتي بيان هذا مكملاً في باب العدد، ويأتي الكلام في تعريف هـذا المضـافِ إضافةَ (من) في باب تعريف العدد إن شاء الله.

ثم قال: (يجوز لك في هذا المضاف إضافة مِنْ ثلاثـةُ أوجه)[1] الإضافة، وهي أحسنُ، والتنوين والرَّفع، فتقول: هذا ثوبٌ خَزٌّ، وبابٌ ساجٌ. والثالث: التنوين والنصب فتقول: هذا ثوبٌ خَزّاً، وبابٌ ساجاً.

فأمَّا إذا رفعت فقلتَ: هذا ثوبٌ خَزٌّ، فاختلف النحويون في هذا فمنهم من ذهب إلى أن خَزّاً بَدَلٌ من ثوب، بدل شيء من شيء وهما لعيْنٍ واحدة، ومنهم من ذهب إلى أنّ خَزّاً صفة لثوب، وهو ظاهر كلام سيبويه[2] لأنَّ الخَزَّ إنما جيءَ به لبيان جنس الأول، فقد جرى مجرى قولك: جـاءني هذا الرجلُ، فالرجلُ جرى على هذا لبيان الجنس، لأنَّ المبهم أوَّل ما ينبهم فيه جنسهُ، وكذلك الثوب والباب أوَّل ما ينبهمُ فيهما جنسُهما، فقد جرى هذا كلُّه مَجْرى الصفات المشتقات، نحو قولك: جاءني زَيْدٌ العاقلُ، لأنَّ العاقلَ إنَّما جِيءَ به لبيان وصْف زيْدٍ.

وقد مضى الكلام في وصْف المبهم باسم الجنس في باب النعت[3] ويظهر من أبي القاسم أنَّ الخَزَّ بدل[4] في ـ قولك: هذا ثوبٌ خَزٌّ ـ، ويُقَوِّي

---

(١) لم أجد هذا النص فيما وقفت عليه من نسخ الجمل أو شروحه.

(٢) في الكتاب ٢/١١٧ ـ ١١٨ (من قال: مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتَمها قال: هذا راقودٌ خلٌّ وهذه صفةٌ «خزٍّ»)، وهذا قبيح أجرى على غير وجهه، وقد ذكر المؤلف هذا المذهب في الكافي ٢/ ص ٢٥٥ فقال: (وهو مذهب سيبويه وهو عندي الصواب) ونقله عنه أبو حيان في منهج السالك ص ٢٦٦ معزوّاً إليه.

(٣) انظر ما تقدم ٣٢٢.

(٤) قال في الجمل ص ٧٧: (وإن شئت نونت وجعلت الثاني تبعاً للأول، ومبيناً عنه فقلت: هذا خاتم حديد).

ما ذهب إليـه قلّةُ الرفع في قولك: هذا ثوبٌ خزٌّ، لأنَّ الوصف بالاسماء الجامدة يَقِلّ في كلام العرب.

ويُقوِّي ما ذهبَ إليه سيبويه أنّكَ إذا قلْتَ: هذا ثوبٌ خَزٌّ، فلا تريدُ أن تقولَ: هذا خز وتخبر بالخز، وإنَّما قَصْدُك وَصْفُ الثوب بذلك وبيان حاله، والبدلُ إنّما هو على تقدير تكرار العامل. ألَا ترى أنَّك إذا قلت: جاءني أخوك زيدٌ، فهو على معنى جاءني زيد والقصد في البدل الإعلامُ بالاسمين، وأنت إذا قلتَ: ثوبٌ خَزٌّ، فليس قصدك أن تعلِمَ بالاسمين، إنّما قصـدُك بالخز بيانُ وصف الثوب، وكذلك إذا قلتَ: بابٌ ساجٌ فاضبط هذا، فإنّه المفرِّق بين البدل والوصف في الأسماء الجامدة.

وأمَّا إذا نَوَّنْت ونصبتَ فقلتَ: هذا ثوبٌ خزّاً، فاختلف النحويون فيه، فمنهم من ذهب إلى أنّه تمييز، وهو ظاهر كلام أبي القاسم[1]، ومنهم من ذهب إلى أنَّه حالٌ، وهو ظاهر كلام سيبويه[2].

ومن ذهب في الرفع إلى البدل ذهب في النَّصْب إلى التمييز، ومن ذهب في الرفع إلى النعت ذهب في النصب إلى الحال، وقد تقدَّم أنّ الأظهر في الرفع أنَّه صفة، فيجب أن يكون النصب على الحال أظهر، وكذلك الكلام في كلِّ ما كان من هذا النوع تطلب[3] وتقول: قَدَحٌ نُضَارٌ وإن شئت أضفت ـ هو من هذا الباب ـ والنُّضَارُ الذهب، وفِيْلٌ خَشَبٌ.

---

(١) وذلك قوله في الجمل ص ٧٧: وقد يجوز نصبه على التمييز والتفسير.

(٢) في الكتاب ٢/١٧٧ ـ ١١٨: «هذا راقود» خلٌّ، وهذه صفة خَزٌّ وهذا قبيح أجرى على غير وجهه، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ويكون حالاً. فالحال قولك: هذه جبتك خزاً..».
وقد ذكر المؤلف هذا المذهب في الكافي ٢/٢٥٥ وقال: (وهو الصواب) ونقل كلامه أبو حيان في منهج السالك ص ٢٦٦ معزواً إليه.

(٣) في الأصل: (تعلب).



باب حتَّى في الأسماء

اعـلم أن حَتَّى تكون على وجهين:

أحدهما: أَنْ تكونَ بمنزلة (إلى) يُرادُ بها الغاية، فإذا كانت كذلك فهي حرف جرٍّ، تقول: اشتريتُ الفدَّان حتى الطريق، تريدُ/ إلى الطَّريق، لا [٢٣٥] يجوز فيها إلاّ الجرّ، ومن هذا: سرْتُ حتى أَدْخُلَ المدينة، فأدخـل منصوبٌ بإضمار «أَنْ» و«أَنْ» مع الفعْل بتأويل المصدر، والتقديـر: سـرتُ إلى الدخول، فهذه حرف جر لا يجوز فيها غير ذلك.

الثاني: أَنْ يُؤْتى بها للتعْظيم أو التحقير نحو: قام القومُ حتى زيدٌ، فهذه يُتَصَوَّرُ لك فيها ثلاثةُ أوجه.

أحدها: أن تكونَ حرفَ جَرٍّ.

الثاني: أَنْ تكونَ حرفَ ابتداء.

الثالث: أَنْ تكونَ حرفَ عَطْفٍ.

وهذه الأوجه الثلاثة تكون بملاحظاتٍ ثلاث، فتقول: قام القومُ حتى زيدٍ بالخفْض بملاحظة وصل القيام إلى زيد.

وكذلك: يَشْتِمُني القومُ حتَّى عمروٍ، الخفض بملاحظة وصل الشَّتم إلى عَمرو، وبهذا المعنى قال النحويّون: إنَّ (حَتَّى) هنا غايةٌ وهي بمنزلة (إلى)[1].

(١) انظر الكتاب ٢٣١/٤، المقتضب ١٣٩/٤، الأزهية ص ٢٢٣، رصف المباني ص ١٨٠، =

ولم يفهم هذا ابن الطَّراوة فرَدَّ على النحويين في قولهم[1]: إنَّ (حتَّى) في قول العرب: قام القوم حتى زيدٍ للغاية بمنزلة (إلى) [فقال][2]: هذا محالٌ، لأَنَّك إذا قلْتَ: قام القوم حتى زيدٍ، فزيد بلا شكٍّ قد دخل في القائمين. وإذا قلتَ: قامَ القوم إلى زيد، فزيدٌ لم يقم.

والانفصال عن هذا بما ذكرتُه، وهو أَنَّ الخفض إنَّما هو بملاحظة وصل القيام إلى زيد، أي: قام الناسُ كلُّهم حتى هذا الضعيف الذي لا يستطيع القيام.

وتقول: قامَ القوم حتى زيدٌ، بالرفع على العطف بملاحظة قام القوم وزيد.

فإن قلت: وكيف عطفَ زيد على القوم، وهو قد دخل في القوم، والشيء لا يعطف على نفسه.

قلْتُ: العربُ تفعل هذا. قال الله تعالى: ﴿ فِيهما فاكِهَةٌ ونَخْلٌ ورُمَّانٌ ﴾[3]، ومعلوم أَنَّ النَخْل والرُّمَّان قد دخلا في الفاكهة، لكن عُطِفا على الفاكهة تعظيماً لهذين من بين الفواكة كلِّها وكذلك عُطِف زيدٌ على القوم، وإن كان قد دخل فيهم تأكيداً للقيام وأَنَّه قد وصل إلى النَّاسِ كلِّهم، ونظير هذا: قَدِم الحاجُّ حتى المُشَاةُ، فإذا تَبَيَّنَ أَنَّ المشاة قد وصلُوا فقد علم أَنَّه ما بقي أَحَدٌ من الحاج إلَّا وقد وصلَ.

وتقول: قام القومُ حتى زيدٌ، لأَن هذا موضع تعظيم وهو مما يكثر فيه الجَهْل، ومن هذا قول الفرزدق:

٢٢٤ ـ * فيا عجباً حتى كليْبٌ تسبُّني *[4]

= الجني الداني ص ٥٤٢، مغني اللبيب ص ١٦٦.

(١) في الأصل: «وفي قولهم» بإقحام واو قبل (في).

(٢) تكملة يتم بها الكلام.

(٣) سورة الرحمن آية ٦٨.

(٤) تمامه:

* كأَنَّ أباها نهشل أو مجاشعُ * =

[قولهُ][1]: (وأمَّا عملها في الأفعال فإن الفعلَ بعدها ينتصب بإضمار أَنْ [2]

هذا نَصٌّ أنَّ (حَتَّى) لا تنصب بنفسها، وإنما ينتصب الفعلُ بعدها بإضمار (أَنْ) و (أَنْ) لا تظهر، و (أن) مع الفعل بتأويل المصدر، والمصدر في موضع خفض، والجار والمجرور في موضع نصب بالفعل، وعلى هذا يجري كلُّه فتقول: سرتُ حتى أَدْخُلَ المدينةَ، قال الله تعالى: ﴿ وزُلْزِلُوا حتَّى يقولَ الرَّسُولُ ﴾[3].

فيمن قرأه بالنصب[4]، فيقول منصوبٌ بإضمار أن على حَسَب ما ذكرته لك. ومن قَرَأَ (يقول) بالرفْع) فَحتَّى حرف ابتداء فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ (حتَّى) إذا وقع بعدها اسم مجرورٌ أو فعلٌ مضارع منصوب فهي حرف جرّ، وإذا وقع بعدها اسم مرفوع أو منصوب فهي حرف عطف، وإذا وقع بعدها الجملةُ الإسمية أو فعل مضارع مرفوع أو فعل ماضٍ فهي حرفُ ابتداء، وأَصْلُ الثلاثة أَنْ تكونَ حَرْف جَرٍّ[5]، ولذلك قال أبو القاسم في باب العطْف «وحتى في بعض المواضع»[6]،وسيأتي بعد هذا ما يقتضي قِلَّة العطف [في] قوله [و][7] إذا كانت حتَّى حرف ابتداء فالمختار أَنْ يكونَ الذي بعدها مجانساً

= ديوانه ١/ ٤١٩، الكتاب ١٨/٣، المقتضب ٤١/٢، الجمل ص ٦٨، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٥، الحلل ص ٨٣، الفصول والجمل ص ٩٥ إعراب القرآن للنحاس ٢٥٦/١، شرح المفصل ١٨/٨، ٦٢، رصف المباني ص ١٨١، مغني اللبيب ص ١٧٣، شرح شواهده ١٢/١، ٣٧٨، همع الهوامع ١٦٩/٤، خزانة الأدب ١١٤/٤.

(١) تكملة يتم بها الكلام.

(٢) الجمل ص ٧٧، وفي نسخه الثلاث: (فأمَّا . . ينتصب بعدها).

(٣) سورة البقرة آية ٢١٤.

(٤) قراءة السبعة إلَّا نافعاً/ انظر السبعة ص ١٨١، حُجَّة القراءات ص ١٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٨٩/١.

(٥) في الأصل: حرف عطف، تحريف، وانظر ما سيأتي ص ٩٠٥.

(٦) الجمل ص ٣٠.

(٧) في الأصل: «العطف. قوله: إذا» وكتبت (قوله) بخط بارز مما يوهم أنَّ ما بعدها من كلام الزجاجي ولم أجده في شيء من نسخ الجمل. وما بين الأقواس تكملة يلتئم بها الكلام. ويشير بقوله (قوله) إلى قول الزجاجي (وربما أجريت مجرى حرف العطف) الجمل ص ٧٩.

لما قبلها، فإن كان قبلَها جملةٌ فعليةٌ فيختار في الذي بعدها أنْ يكونَ جملةً فعليَّةً، وإن كان الذي قبلها جملةٌ اسميةٌ فيختار في الذي بعدها أنْ يكون جملة اسميةً.

فإذا قلتَ: قام القومُ حتى زيدٌ قائمٌ، فليس في الحُسْن بمنزلة شَتَمني الناسُ حتَّى شتمني زيدٌ، فهذه جملة هذا الباب، وسيأتي تعليل هذا بَعْدُ. ثم أتى بقول امرىء القيس:

٢٢٥ ـ سرْيتُ بهم حتى تكلَّ مَطِيُّهم وحتَّى الجيادُ ما يُقَـدْنَ بأَرْسَـانِ[1]

في هذا البيت إشكالٌ لأنَّ (حتَّى) الثانية حرفُ ابتداءٍ، و(حتَّى) الأولى حرف جَرٍّ، وهي متعلِّقة بَسَرَيْتُ، وفي موضع نصبٍ به، فكيف عطف الثانية على الأولى؟.

الجواب: أنَّ (حتَّى) الثانية ليست معطوفة على الأولى، وإنّما ينبغي أنْ يقالَ: إنَّ الثانيةَ معطوفة على شيء مقدّر. ألَا ترى أنَّك لو قلـت: سريْت بهم حتَّى تَكِلُّ، برفعي (تَكِلُّ) لكان جائزاً، كما يجوز سرت حتَّى أدْخلُ المدينة، برفع (أدخل). قال الله تعالى: ﴿وزُلْزِلُوا حتَّى يقولُ الرَّسُولُ﴾[2] فيمن قرأه بالرفع، وقد تقـدَّم أنَّ الفعل ارتفـع بعد (حتَّى)، فحتَّى حرف ابتداء، فيصح كذلك العطف/ وهذا بمنزلة: [٢٣٦]

* إنَّ الحوادث أُوْدَى بها * [٤٩]

لأنَّ الحوادثَ والحَدثان يترادفان، فيجوز أنْ تنطقَ بالواحد، وكأنَّك نطقت بالآخر، ولذلك قال:

* أَلَمَّتْ بنا الحَدَثان * [٥٠]

(١) ديوانه ص ٩٣، الكتاب ٣/٢٧، ٦٢٦، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٦٠ معاني القرآن ١/١٣٣، المقتضب ٢/٤١، الجمل ص ٧٨، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٦، الحلل ص ٨٦، الفصول والجمل ص ٩٦، شرح المفصل ٥/٧٩، ٨/١٥، ١٩ رصف المباني ص ٥٠، ١٨١، مغني اللبيب ص ١٧٢، ١٧٤، شرح شواهده ١/٣٧٤، التصريح ٢/٣٠٩.

(٢) سورة البقرة آية ٢١٤ برفع (يقول) وهي قراءة نافع كما تقدم.

وهذا في كلام العرب كثير.

قوله: (وأمَّا دخولُها على الأسماء المفردة فإنَّ الوجْه فيها أنْ تكون خافضة)[1].

لما قد تقدَّم أنَّ استعمال (حتَّى) حرفَ جرّ أكثر من استعمالها عاطفة، ولذلك قال: (وربما أجْريت مجْرى حرف العطف)[2] وقد تقدَّم أنَّ (حتَّى) إذا وقع بعدها اسم مفرد فتنظر فإن كان مخفوضاً فهي حرف جر، وإن كان منصوباً أو مرفوعاً فهي حرف عطف.

وإذا قلت: مررتُ بالقوم حتّى زيدٍ، فيُتَصَوَّر أنْ يكونَ حرف خفض، ويُتَصَوَّر أنْ يكون حرف عطف، فإذا قالها من ينصب هناك أوْ يرفع فهي حرف عطف، وإن قالها من يخفض هناك فهي حرفُ جر، وإنْ كان العربيُّ الذي يخفض هناك[3] هو الذي يرفع، فيجب أنْ يقالَ في مثل قوْلك مررت بالقوم حتَّى زيدٍ: إنَّها حرف جَرٍّ، لأنَّ العطفَ بحتَّى قليلٌ، والمعنى واحد إذا جعلتها خافضة وإذا جعلتها عاطفة، فيجب ألَّا يدَّعى في الشيء الأقلُّ ما وجد إلى الأكثر سبيلٌ.

قوله: (ولا تقعُ في الوجهين إلَّا بعد جمْع)[4].

يريد أنَّ (حتَّى) التي هي على هذا المعْنى لا بدّ أنْ يكون ما بعدها جُزْءاً مما قبلها، فقد تقع بعد الجمع، وبعد المفرد الذي يُراد به الجمع، نحو قولك: قام القوم حتى زيدٌ، وقال النّاس حتى عمروٌ، فإن القوم والناس لفظان مفردان ومعناهما الجمع.

---

(١) الجمل ص ٧٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) في الأصل: (وإن كان العربي الذي يخفض هناك فهي حرف جر وإن كان العربي الذي يخفض).

(٤) الجمل ص ٧٩.

قوله: (وتقول: ضربتُ القوم حتَّى زيداً ضربتُه)[٣].

اعلم أنَّ هذه المسألة وما أشبهها يجوز في الاسم الواقع بعد (حتَّى) ثلاثة أَوْجه:

أحدها: النَّصب، والآخر: الرفع، والثالث، الخفض.

فإذا نصبتَ تصور لك في (حتَّى) أَنْ تكونَ حرف ابتداء، وأَنْ تكون حرف عطفٍ، فإذا كانتْ حرفَ ابتداء فما بعدها منصوب بإضمار فعلٍ والفعْلُ الذي بعده يفسِّره، والتقدير: ضربتُ القومَ حتَّى ضربتُ زيداً، ثمَّ حذف الفعل وفُسِّر، كما قالوا: زيد ضربتُه، إلاَّ أَنَّ النَّصْب هنا يحسن، وليس كذلك في قولك: زيداً ضربته، لأَنَّ الذي قبلها جملة من فعلٍ وفاعل فيستحبُّ أَنْ يكونَ الذي بعدها كذلك لأَمْرين:

أحدهما: أَنَّ (حتَّى) تطلبُ أَنْ يكونَ ما بعدها مردوداً على ما قبلها وإن كانت حرف ابتداء فصارت لذلك كحروف العطف. أَلَا ترى أَنَّها لا تأتي أبداً في أوَّل الكلام، ومتى جاءت في أوَّل الكلام فلا بدّ من تقديم كلام قبْلها حذف للعلم به، كما قال الفرزدق:

* فيا عجباً حتَّى كليبٌ تسبُّني * [٢٢٤]

لأَنَّ المعنى: يسُبُّني النَّاسُ حَتَّى كليبٌ تسبُّني، فإذا كانت طالبةً بجملة قبلها فيُسْتَحَبُّ إذا وقع بعْدها جملة أَنْ تكونَ مناسبةً للتي قبلها، كما يستحبُّ ذلك في العطْف نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمته.

الثاني: أَنَّ (حتَّى) تكون حرفَ عطف، وهي إذا كانت حرف عطف فما بعدها يكون على حَسَبِ ما قبلها، فأرادوا أَنْ يَبْقَى ذلك فيها إذا كانت حرف ابتداء، فكان ما بعْدها على حَسَبِ ما قبْلها، فإن كان ما قبْلَها جملةٌ

---

(١) الجمل ص ٧٩ ـ ٨٠.

اسميَّةٌ فيستحبُّ أنْ يكونَ ما بعدها كذلك، وهذا الذي ذكرته من أنَّ ما بعدها يستحبّ أنْ يكون على حَسَبِ ما قبلها هو مذهب سيبويه[1]، وهو الذي ذهب إليه أبو القاسم، ولا أعْلم لهما في ذلك مخالفاً.

فإن جعلْتها حرف عطف فتكون الجملة الثانية مؤكِّدة، فعلى هذا إذا قلتَ: ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُه ـ بالنّصب ـ كان النّصب بإضمار فعل.

والجملة التي بعدها مفسِّرة أحسنَ من أن تجعله منصوباً بالعطف والجملة مؤكدة لأمْرين:

أحدهما: أنَّ العَطْفَ في (حتَّى) قليل.

الثاني: أنَّ جعْل الجملة مفسِّرةً أحْسنُ من جعلها مؤكدةً.

فإن رفعت زيداً كان مرفوعاً بالابتداء، وتكون الجملة التي بعدها خبراً وفي هذا ضعفٌ لأنَّ الذي بعدها مخالف لما قبلها، وقد بينت أنّها يستَحَبُّ فيها مشاكلة ما بعدها ما قبلها، فإن خفضت كانت حرف جر وتكون في موضع نصب على حَسَبِ ما ذكرته، وتكون الجملة التي بعد الاسم مؤكدة، لأنَّكِ لو أسقطتها لفُهِم المعنى الذي يُفْهَم مع وجودها، فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ هذه المسألة يُتَصَوَّرُ فيها أربعة أوجه:

أحدها: النصب بإضمار فعل وهو أحسنُها.

الثاني: النصب على العطْف، وتكون الجملة بعدها توكيداً، وهذا أضْعف/ الأوجه الأربعة، لأنَّ العطف بحتَّى قليلٌ، ولأنَّ الأصل ألاَّ تكونَ[2] [٢٣٧] الجملة مؤكِّدة، وإنَّما تكون مفيدة.

الثالث: الرفع بالابتداء، وهو الذي يلي النصب بإضمار فعل، لأنَّ الجملة مع الرفع خبر، فقد جاءت لمعنىً ولم تأتِ توكيداً.

(١) انظر الكتاب ١/٩٧.
(٢) في الأصل: (أن).

الرابع: الخفض، وهو الذي يلي الرفع، وكان الرفع أَحْسَنَ من الخفض، لأن الجملة مع الخفض مؤكِّدة، لأنَّك لو أسقطتها لكان المعنى قائماً مفهوماً، وكذلك جميعُ ما يأتي من هذا النوع يكون لك فيه أربعة أوجه، ويكون في الحسن على ما ذكرته.

قوله: (فإن قلْت ضربتُ القومَ حتَّى زيداً)[1].

اعلم أنَّك إذا لم تأتِ بضربتُه بعْد الاسم جاز لك عند البصريين وجهان النَّصبُ على العطف، والخفض على أن تجعل (حتَّى) حرف جرّ؛ والخفض أحسن لما ذكرته من أنَّ العطف بحتَّى قليل، ولا يجوز عند البصريين الرَّفع بالابتداء، لأنَّه لا خبرَ له، وأمَّا النصب بإضمار فعْل ويكون من باب الاشتغال فلا يجوز، لأنَّ هذا الباب يشترط أن يكون بعده جُمْلَةٌ تفسِّر ذلك الفعل على حَسَبِ ما تقرَّر في باب الاشتغال[2] ولا أعْلَمُ في هذا خلافاً بين النحويين.

وأمَّا الرفع بالابتداء فذهب الكوفيون إلى جوازه[3]، فأجازوا ضربتُ القومَ حتى زيدٌ، ويكون زيد مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: زيدٌ ضربته.

وكان الأستاذ أبو علي يرتضي في هذا قول البصريين، ويقول في الرّفع التهيئة والقطع، لأنَّ (حتَّى) قد وقع بعدها مفرد، فقد تَهَيَّأت لأن تكون جارة بوقوع المفرد بعدها، فرفعُها بالمبتدأ وإضمار الخبر تهيئة للعمل وقطعٌ له، ومما يدلُّك على صحّة ما ذهب إليه البصريون عدَم مثل هذا في السّماع، وما علل به الأستاذ حسنٌ في هذا الموضع.

ثم أتى بقول المتلمّس:

٢٢٦ ـ أَلْقى الصحيفةَ كيْ يُخففَ رَحْلَه والـزَّاد حتى نعله ألقاهـا[4]

---

(١) الجمل ص ٨٠.

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٨٦.

(٣) قال أبو حيان في منهج السالك ص ٢٤٣: (وحكاه) عنهم صاحب المقنع.

(٤) الجمل ص ٨١، والمشهور أنَّ البيت لمروان النحوي ـ ويقال أبو مروان ويقال: ابن مروان ـ ا=

روي برفع النعْل ونصبه وخفضه، فالخفض على أن تكون حتى جارة ويكون ألقاها توكيداً، والرفعُ على الابتداء والجملةُ خبر، والنصبُ على وجهين:

أحدهما: أنْ يكون النعل منصوباً بإضمار فعل، ويكون من باب الاشتغال وتكون الجملة وهي ألقاها مفسرة للفعل.

الثاني: أنْ يكون منصوباً بالعطف، ويكون ألقاها توكيداً، والاختيارُ النصب بإضمار فعل، لأنَّ ما قبلها جملة فعليّة، وبعده الرَّفْع بالابتداء، وبعده الخفض على أن تكون حتى جارّة، وأضعفها كلها العطف، وهذا كـلُّه علَى حَسَب ما تقدَّم. ورأيت بعض المتأخرين يعترض بهذا البيت على قول النحوِّيين إن ما بعد حتى لا بدّ أنْ يكون جزءاً ممّا قبلها، والذي قبلَ حتى في هذا البيت الصّحيفة والزاد، والذي بعدها النعل، وليس النعْلُ بعضاً منهما، فليس قولهم: إن ما بعْد حتّى هذه لا بُدّ أن يكون جزءاً مما قبلها بصحيح.

الجواب أن الشاعر لم يُردْ أن يقول: إنه ألقى الصحيفة والزاد خاصّة، وإنّما عبر بهذين الشيئين عن جميع رَحْله وما كان يملكه، وأخذ في الفرار، فذكر الزَّاد لأنه إذا أُلْقى الزاد فما ظنَّك بغيره، وكذلك إذا أُلقى الصّحيفة فكأنَّه قال: أَلْقى كلّ ما كان يملك، ثم قال: حتَّى نعله، والنعْل بلا شك جزء مما يملك، وخصّ النعل لأنَّها التي يمشي بها، فـإذا ألقاها دلّ على أنه لم يترك شيئاً يثقلُ عليه، حتى إنّه دخل في ضمن ذلك ثيابَه التي تستره، فهذا تأويلُ البيت.

= (مروان بن سعيد المهلبي / أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين / ترجمته في معجم الأدباء ١٤٦/١٩، بغية الوعاة ٢٨٤/٢، خزانة الأدب ٤٤٧/١) وانظر البيت في الكتاب ٩٧/١، شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٦، الحلل ص ٨٩ الفصول والجمل ص ٩٧، شرح المفصل ١٩/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٩/١ رصف المباني ص ١٨٢، الجنى الداني ص ٥٥٣، مغني اللبيب ص ١٦٧، ١٧١، ١٧٥، شرح شواهده ٣٧٠/١٥، خزانة الأدب ٤٤٥/١، ١٤٠/٤، وانظر شرح المقامات ٤٣٥/١ المقامة الرجبية.

ولِلْمتلمس في هذا البيت قصّة، وذلك أن عمرو بن هند دفع له صحيفةً يوهمه أنّه كتب إلى عامله بالبحرين أنْ يعطيه، وكان فيها إذا وصلك فاقتلْهُ لأمر أوْجب ذلك، فوقع في نفْسه من تلك الصحيفة لما كان قد وقع بينهما قبل ذلك، فدفع الصحيفة لغلام كان يقرأ، فقال الغلام لما قرأها: ثكلت المتلمس أمه، أتعرف ما فيها؟ فقال له: كتب لي بعطاء جزْل. فقال: لا والله بل كتب لعامله أن يقتلك، فخرقها ورماها، ورمى كل شيء حتى النعل وفرّ[1].

(١) انظر الحلل ص ٩٠ ـ ٩١، خزانة الأدب ٤٦٦/١، مقدمة ديوانه.

بـــاب القسم

الكلام في هذا الباب في ستة فصول:

أحدها: في القَسَم.

الثاني: في جواب القَسَم.

الثالث: في المُقْسَم به.

الرابع: في حروف القسم.

الخامس: في جملة القسم.

السادس: فيما جُعل عوضاً من القسم، وفيما جُعل عوضاً من حروف القسم.

وأمَّا القسم: فهو كلُّ جملة يؤكّد بها الخبر، فلا فائدَةَ فيها/ لأنَّها [٢٣٨] سِيقت له توكيداً، فيتنزَّلُ في هذا منزلةَ الشَّرط، لا فائدةَ في جملةِ الشَّرط إلاَّ بالجواب، إلاَّ أنَّ العربَ قد تحذف القَسَم، وقد تحذف جواب القسم، وهذا كلُّه إنَّما يكونُ إذا كان معنا ما يدلُّ على المحذوف، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كانَ لكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾(١) فهذا جواب لِقَسَم محذوف، واللاَّم دالَّة على ذلك، وكذلك قوله سبحانه: ﴿ لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ ﴾(٢). وتقول: أكرمُك

(١) سورة الأحزاب آية ٢١.

(٢) سورة العلق آية ١٥.

واللّهِ، فهذا قَسَم، جوابُه محذوف دلّ عليه الكلام. وتقول: إن تأتِني ـ واللّه ـ أكرمْك، فـ (أكْرمْك) جوابٌ للشَّرط المتقدِّم، وهو مُغنٍ عن جواب القَسَم، لأنّه دالٌّ عليه، وكذلك فعلتِ العربُ في الشَّرط والجزاء، حذفتِ الجزاءَ إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه. وكذلك قولُك: واللّه لَئِن أكرمتَني لأكرَمنَّك، فقولك (لأكرمنَّك) جوابٌ للقَسَم، وهو مُغْنٍ عن جواب الشَّرط. وتقول: ائتِنِي أكرمْك، فـ (أكرمْك) جوابٌ لشرطٍ محذوفٍ تقديره: إن تأتني أكْرمْك. وتقول: علمتُ ليقومنَّ زيدٌ، فـ (يقومنَّ) جوابٌ لقولك (علمتُ)، لأنَّ (علمتُ) إنَّما جِيءَ بها توكيداً للخبر، والقَسَم كل جملة جيء بها توكيداً. ومن هذا قولك: عاهدتُ عمراً ليضربَنَّ خالداً، فقولك (ليضربَنَّ) جواب لما تضمنه (عاهدتُ) من القَسَم، لأنَّه إخبَارٌ عن جملةٍ جِيءَ بها توكيداً للخبر، فجرى مَجْرى الجملة إذا جيء بها توكيداً، ومن هذا قوله سبحانَه: ﴿ وإذْ أخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الّذين أوْتُوا الكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ ولا تَكْتُمُونَهُ ﴾[1] قُرِىء بالتاء والياء[2]، فَمَنْ قرأ بالياء فلأنَّهم غُيَّبٌ. وهذا إخبار منه تعالى بما وقع، ومن قرأه بالتاء فلأنَّهم حين عُوهِدُوا كانوا مخاطَبِينَ، فعلى هذا يجوز أنْ تقولَ: عاهدتُ زيداً لَيَفعَلَنَّ كذا، بالياء وبالتاء، بالياء لأنّه غائبٌ، وبالتاء لأنَّه كان مخاطباً، وتقولُ: عاهدتُ زيداً لأفعلنَّ كذا، لأنَّك متكلِّم الآن، ومتكلِّم حين المعاهدة، وقال تعالى: ﴿ وإذْ أخَذَ اللّهُ ميثاقَ النَّبِيِّينَ لما آتيناكم من كتابٍ وحكمةٍ﴾ إلى قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾[3] فجاء على الخطاب لأنَّهم كانوا حين أخذ

(١) سورة آل عمران آية ١٨٧، وفي الأصل «وإذا أخذ».

(٢) قرأ بالتاء نافع وابن عامر وحمزة والكسائي، وعاصم في رواية حفص وقرأ بالياء ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر / السبعة ص ٢٢١، حُجَّة القراءات ص ١٨٥ ـ ١٨٦، الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٣٧١.

(٣) سورة آل عمران آية ٨١، وقَبْل «لتؤمنُنَّ»: ﴿ثم جاءكم رسولٌ مصدقٌ لما معكم﴾، وقوله: ﴿آتيناكم﴾ هكذا في الأصل في الموضعين وهي قراءة نافع، وقرأ سائر السبعة ﴿آتيتكم﴾ بتاءين/ انظر السبعة ص ٢١٤، وحجة القراءات ص ١٦٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٥١.

الميثاق مخاطبين، ولو جاء على الغَيبة لجاز، لأنهم الآن غُيَّب كما جاءت الآية الأولى.

و(ما) في قوله تعالى: ﴿لما آتيناكم﴾ شرطيّةٌ، واللام الأولى مُوطِئةٌ[1]، والثانية للقَسَم[2].

وتقول: أشهدَ إنَّ زيداً لقائمٌ، كما تقول: علمت إنَّ زيداً لقائمٌ، ولا يجوز إسقاط هذه اللام هنا، ومتى أسقطتها فيجوز[3] أن تقولَ: أشهدُ إنَّ زيداً قائمٌ بكسر (إنَّ) على إرادة اللاَّم، وهذا كلُّه لا يقاس عليه، ولا يكون إلاَّ في الضرورة، ويمكن أنْ يكونَ: علمتُ إنَّ زيداً قائمٌ، بكسر (إنَّ) على حذفِ ضمير الأمر والشأن، ويكونُ بمنزلة قوله:

* إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسَةَ يوماً * [٨١]

ولم يذكر سيبويه في مثل هذا إلاَّ حذف اللاَّم[4]، والوجهان عندي ممكنان في مثل: علمت زيدٌ قائمٌ، وأشهد إنَّ عمراً خارج. ووجه الكلام أشهد إن عمراً لخارج، قال اللّه تعالى: ﴿واللّه يَشْهَدُ إنَّ المُنَافِقينَ لكاذِبُونَ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿واللّهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[6]

ثم قال: (ولا بُدَّ للقَسَم من جواب)[7].

اعلم أنَّ جوابَ القَسَم لا يكون إلاَّ خبراً، لأنَّه يؤكَّد بجملة القَسَم، ويكونُ جملةً اسميّة وجملةً فعليّةً، فإذا كان جملةً اسميَّةً فيكونُ في الإيجاب

(١) في الأصل: «شرطيه» تحريف، وأثبت صوابه من الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٥٢.
(٢) في الأصل (شرطيّة للقسم)، بإقحام شرطيه، وانظر مغنى اللبيب ص ٣٠٩ - ٣١٠.
(٣) في الأصل: «فيجب» والوجه ما أثبته، لقوله بعد: «وكذلك يجوز: علمت إنَّ زيداً قائم، على إرادة اللام».
(٤) الكتاب ٣/١٥٠ - ١٥١.
(٥) سورة المنافقون / الآية الأولى.
(٦) سورة المنافقون / الآية الأولى.
(٧) الجمل ص ٨٢.

بإنَّ، ويكون بأنَّ، ويكونُ بهما[1]، ولا يجوزُ إسقاطهُما إلَّا في الشعر، ويكونُ ذلك بمنزلة: علمتُ زيدٌ قائمٌ، وأشهد إنَّ عمراً خارجٌ، بكسر (إنَّ)، فتقول: واللَّه لزيدٌ قائم، قال اللَّه تعالى: ﴿ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[2]، وتقول: واللَّه إنَّ زيداً قائمٌ، قال اللَّه تعالى: ﴿حٓمٓ والكِتابِ المُبينِ إنَّا أنْزَلْنَاهُ﴾[3]، وفي الأخرى: ﴿إنَّا جَعَلْنَاهُ﴾[4]، وتقول: واللَّه إنَّ زيداً لقائمٌ، قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إنَّهم لَفِي سَكْرَتِهِم﴾[5]، وقال تعالى: ﴿والذَّارِيَاتِ﴾[6]، ثم قال: ﴿إنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾[7]، وهذا في القرآن كثير.

ويكون في النفي بِمَا، تقولُ: واللَّهِ ما زيدٌ قائمٌ[8]، ولا يجوز حذف (ما)، لا تقولُ: واللَّه زيدٌ قائمٌ، وأنت تريد النفي.

فإنْ كانت الجملة فعليةً فتنظر إلى الفعل، فإنْ كان ماضياً فيكونَ في الإيجاب باللَّام وقد، تقولُ: واللَّه لقد قام زيدٌ، ولك أنْ تحذفَ (قد)، فتقول: واللَّهِ لقام زيدٌ، حكى سيبويه: واللَّهِ لكَذَبَ[9]، يريد: لقد كذب قال أمرؤ القيس:

---

(١) انظر ما تقدم ص ٨١٧-٨١٨.

(٢) سورة البقرة آية ٢٢١.

(٣) سورة الدخان آية ١، ٢، ٣.

(٤) سورة الزخرف آية ٣.

(٥) سورة الحجر آية ٧٢.

(٦) سورة الذاريات الآية الأولى، وجواب القسم قوله جل شأنه: ﴿إنَّما تُوْعَدُوْنَ لصادِقٌ﴾ وانظر التعليق التالي.

(٧) سورة الطور آية ٧، وهي جواب القسم الذي في قوله تعالى: ﴿والطور﴾، وكأنَّ في الكلام سقطاً ذهب بجواب القسم الذي في الذاريات، والقسم الذي في «الطور».

(٨) في الأصل «والله ما قام زيد»، والأولى ما أثبته، لأن الكلام في جملة الجواب إذا كانت اسمية، وقوله بعد «ولا يجوز حذف (ما)، لا تقول: والله زيد قائم» يدل على ما ذكرته.

(٩) الكتاب ١٠٥/٣.

* حَلفْت لها باللَّه حَلْفَة فاجر لناموا [١٩٤]

يريد: لقد ناموا، وقال النابغة:

* لكلفتني ذنب امرىء وتركته * [١٩٥]

أراد: لقد كلفتني، لأنَّه جواب لقوله قبل هذا:

* حلفت فلم أتــرك * البيت[1]

قال سيبويه: وتحذف/ اللامَ قليلاً، فتقول: واللَّهِ قد قام زيد[2]، [٢٣٩] وعلى هذا أخذ قولَه سبحانه: ﴿والشَّمْسِ وضُحَاها﴾[3]، ثم قال: ﴿قَدْ أَفْلَح مَنْ زَكَّاها﴾[4].

وذهب الزمخشري إلى أنَّه يجوز أنْ يكونَ جوابُ القَسَم محذوفاً. ويكون: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها﴾ استئناف كلام[5].

وأمَّا حذف اللام وقد، فلا يجوز، لا تقول: واللَّهِ قام زيد: لقد قام، ورأيت بعض المتأخرين قد قال: إنَّ ذلك جائز في الشِّعر، واستدلَّ بقوله:

٢٢٧ - إذا رضيتْ عليَّ بنــو قُشَيــر لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضاها[6]

---

(١) ديوانه ص ٣٥، والبيت بتمامه:

حلفت فلم أتــرك لنفســك ريبــةً وهــل يــأتمن ذو إمــةٍ وهـو طــائـع

(٢) انظر المصدر نفسه ٣/١٥١.

(٣) سورة الشمس الآية الأولى.

(٤) سورة الشمس آية ٩، واستشهد بها سيبويه في الكتاب ٣/١٥١.

(٥) في الكشاف ٤/٢٥٩: «فإن قلت: فأين جواب القسم. قلت: محذوف تقديره: ليدمدمن الله عليهم... وأما ﴿قد أفلح من زكاها﴾ فكلام تابع لقوله: ﴿فألهمها فجورها وتقواها﴾ على سبيل الاستطراد، وليس من جواب القسم في شيء.

(٦) البيت للقُحَيف - بزنة التصغير - العُقيلي [شاعر كوفي مقلّ أدرك الدولة العباسية/ ترجمته في معجم الشعراء ص ٢١١، خزانة الأدب ٤/٢٥٠] من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري/ انظره في مجاز القرآن ٢/٨٤، النوادر ص ١٧٦، المقتضب ٢/٣١٨، الخصائص ٢/٣١١، ٣٨٩، المحتسب ١/٥٢، ٣٤٨، الأزهية ص ٢٨٧، أمالي ابن الشجري =

وهذا عندي غَلَطٌ بَيِّنٌ، لأنَّ (أعجبني) جوابٌ لإذا، والقَسَم معتَرِضٌ بينَ الشَّرط وجوابه، والتقدير: إذا رضيتْ عليَّ بنو قشير أعجبني رضاها لَعَمْرُ اللَّهِ، وهذا كما تقول: إن تأتِني - واللَّهِ - أُكْرِمْكَ، فـ (أُكْرِمك) جوابٌ لـ (إنْ تأتني)، ويغني عن جوابِ القَسَم، كما يُغني جَوابُ القَسَم عن جواب الشَّرط إذا تقدَّم القَسَمُ، وذلك نحو قولك: واللَّهِ لَئِنْ أكْرَمْتَني لأكرمنَّك، فقولُك (لأكرمنَّك) جوابُ القَسَمِ، ومُغْنٍ عن جواب الشَّرط، فالعرب تَنْظُرُ للمتقدِّم، فيكون الجوابُ له، ويُغني عن جواب الثاني. وعلى هذا كلامُ العرب.

وقد جاء في الشّعر خلافُ هذا للضرورة. من أبيات الحماسة:

٢٢٨ - لَئِنْ كنتُ لا أَرْمِي وتُرْمى كِنَانَتِي ... تُصِبْ جانحاتُ النَّبْلِ كَشْحِي ومَنْكِبِي(١)

وقال عنـــترة:

٢٢٩ - * ولئن سألتَ بذاك عَبْلَةَ أُخْبَرَتْ(٢) *

وكان القياس في هذا لولا الضَّرورة: لَتُخبِرَنّ، وكذلك في البيت المتقدم، كان القياس: لَتُصِيبَنَّ، لكنَّهم عدلوا عن القياس للضرورة.

[ولذلك](٣) عندي وَجْهٌ من القياس، وذلك أنَّ القَسَمَ قد تقدَّم أنَّه

= ٢٦٩/٢، الإنصاف ٦١٣/٢، شرح المفصل ١٢٠/١، رصف المباني ص ٣٧٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٠/١، ضرائر الشعر ص ٢٣٢، مغني اللبيب ص ١٩١، ٧٨٧، شرح ابن عقيل ٢٥/٣، همع الهوامع ١٨٦/٤، خزانة الأدب ٢٤٧/٤.

(١) الشاهد أول أبيات لجندل بن عمرو يخاطب بني عمه وقد ضربوا مولى له يدعى خَوْشَب كما في الحماسة برواية الجواليقي ص ٩٧، وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ٣١١/١، وجاءت الأبيات في الأشباه والنظائر للخالديين ٢٧٢/٢ منسوبة إلى معبد بن علقمة العبشمي، وانظر الحماسة (تحقيق الدكتور/ عبدالله عسيلان) ١٨٣/١. وفي الأصل: «منكب» بسقوط الياء.

(٢) تمامه:

* أنْ لا أريد من النساء سواها *

ديوانه ص ٢٠٨، وفيه «خَبَّرت» مكان «أخبرت»، وفي الأصل: «بذلك» مكان «بذاك»، وبه ينكسر الوزن.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

توكيدٌ للخبر، والتوكيدُ لا يغيِّرُ معنى الكلام، فدخولُه كخروجه، فلما اضطرَّ قدَّرَ كأنَّه نطق به: وإنْ سألتَ ويكونُ هذا نظيرَ:

* إنَّ الحوادثَ أُودى بِها * [٤٩]

وإذا جـــاء:

* بدا لِي أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ.. [٥١]

فهذا أقربُ.

ويكون في النفي بما فنقول: واللَّهِ ما قامَ زيدٌ، ولا يجوز حذف (ما)، لا تقول: واللَّه قامَ زيدٌ، وأنت تريد: ما قامَ زيدٌ.

فإن كان الفعلُ مضارعاً فتنظرُ، فإن كان يُرادُ به الحالُ فلا يخلو أن يكونَ مُوْجَباً أو منفياً، فإن كان موجباً، نحو: يقومُ زيدُ الآنَ فتردُّ الجملةَ الفعليَّةَ اسميةً، فتُقَدِّمُ الفاعلَ فيصيرُ مبتدأً، فتقولَ: واللَّهِ لزيدٌ يقومُ، أَوْ تُدْخِلَ (إنَّ) فتقولُ: واللَّهِ إنَّ زيداً يقومُ، أو تجمعُ بينَهما على حَسَبِ ما تَقدَّم، لأنها إذا صارت اسميّة جرى الحكم فيها على حَسَبِ ما تقدَّم. فإن كانت منفيّة فتكونُ بما، فتقول: واللَّهِ ما يقومُ زيدٌ، ولا يجوز حذف (ما)، لا تقول: واللَّهِ يقومُ زيدٌ، وأنت تريد: واللَّهِ ما يقوم زيد، وقرأ ابن كثير في رواية قُنْبُل[1]: ﴿لأُقْسِمُ بِيَوم القِيَامَةِ﴾[2] فيمكنُ أنْ تكونَ الجملةُ الفعليَّةُ ـ والفعل يرادُ به

(١) أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المكي مولى بني مخزوم الملقب بقُنْبُل لشدَّته، (١٩٥ ـ ٢٩١ هـ). والقنبل: الغليظ الشديد، أو نسبة لبيت بمكة يعرفون بالقنابلة أخذ القراءة عن أحمد بن محمد النَّبَّال، وأحمد بن محمد البَزي، وأخذ عنه ابن مجاهد وابن شنبوذ وغيرهما انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من الأقطار وكان من أهل الفضل والصلاح وَلِيَ شرطة مكةَ فحمدت سيرته/، ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء ١٦٥/٢، لطائف الإشارات ١٠١/١ وانظر السبعة ص ٩٢.

(٢) القيامة/ الآية الأولى، قال ابن مجاهد (في كتاب السبعة ص ٦٦١) «قرأت على قُنْبُل عن ابن كثير ﴿لأُقْسم بيوم القيامة﴾ بغير ألف بين اللام والقاف»، وفي المصاحف، لا أُقسم «بإثبات الألف، وهي قراءة سائر السبعة/ انظر السبعة ص ٦٦١، حجَّة القراءات ص ٧٣٥، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٤٩/١.

الحالُ ـ بقيتْ على حالها، وإن كان الأكثر فيها أنْ تصيرَ اسميَّة على حَسَب ما أعلمتُك، ويكون هذا بمنزلة: واللّهِ لَيَقُومُ زيدٌ. ويمكن أنْ يكونَ المبتدأ محذوفاً، والتقدير: لأنا أُقْسِمُ، بحذف المبتدأ[1] كما حذف في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً ولا رَهَقاً ﴾[2] التقدير: فهو لا يخاف بخساً ولا رهقاً.

فإن كان الفعل مستقبلاً، فإن كان موجَباً فيكونُ باللاَّم، ثم تنظرُ، فإن لم يُفْصَل بين اللاَّم والفعل بفاصل، فلا بُدَّ من النون الخفيفة أو الشديدة فتقولُ: واللّه ليقومَنَّ زيدٌ، قال اللّه تعالى: ﴿ وتاللّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[3] وقال تعالى: ﴿ لَنَسْفَعَاً بِالنَّاصِيَةِ ﴾[4] ولا يجوز إسقاط أحدهما عند البصريين في الكلام، وقد جاء في الشِّعر إسقاطُ أحدهما، والاستغناءُ بالآخر[5]، فتقول: واللّه أَضْرِبَنَّ، فتحذفُ اللاَّمَ، وتقول: واللّه لأضربَ، وتحذفُ النون.

وأمَّا الكوفيون فجعلوا ذلك في الكلام[6]، وكلام أبي على ظاهره مع الكوفيين[7].

والذي يظهر لي أَنَّ هذا لا يكون إلاَّ في الشِّعْر، والدليلُ على ذلك عدم السَّماع في الكلام. وله وَجْهٌ من القياس وهو أَنَّك إذا قلتَ: إنَّ زيداً لَيَضْرِبُ، فاللاَّم هنا لام الابتداء[8]. وهي مخلِّصةٌ للاستقبال، فلزمتِ النونُ

---

(١) انظر المحتسب ٣٤١/٢ وفي شرح الجمل لابن الفخار ص ١٢٣: «قال الأستاذ (ابن أبي الربيع) الفعل مبني على مبتدأ مضمر، كأنه قال: لا أنا [كذا] أقسم».

(٢) سورة الجن آية ١٣.

(٣) سورة الأنبياء آية ٧٥.

(٤) سورة العلق آية ١٥.

(٥) انظر ضرائر الشعر ص ١٥٧.

(٦) انظر همع الهوامع ٢٤٦/٤.

(٧) الإيضاح ٢٦٥/١، وانظر الكافي ٢/ ص ٢٤٦.

(٨) يريد لام جواب القسم.

الشديدة والخفيفة لِيُفْصَلَ بين اللامين المخلِّصة للحال والمخلِّصةِ للاستقبال فإن أسقطت النون لم يكن بين اللاَّمين[1] فرق.

فإن قلتَ: أسقِطُ اللاّم وأقول: إنَّ زيداً يضرِبَنَّ.

قلتُ: لما لزمتِ اللاَّمُ النونَ ولم يذكر النونُ دونَها، لزمت اللامَ النونُ فلم تذكر دونَها.

فإنْ[2]/ قلتَ تلزم اللاَّمُ النونَ حيثُ يكونُ اللبْس، وحيث لا يكونُ اللّبْس لا تلزم. [٢٤٠]

قلتُ: لمّا لزمتِ إحداهما الأخرى في موضع يزول في اللَّبْس لزِمَتْ في كلِّ موضع، ليكون حكمهما في كل موضع سواء ونظيرُ هذا تسكينُهم الميم في (عليهم) و(لهُم)، وذلك أنَّ التسكين أصلُه فيما يتوالى فيه خمسُ حركاتٍ، نحو: ضَرَبهُمْ وحَمَلَهُمْ، وذلك أنَّ خمسَ حركاتٍ مستثقلٌ عندهم ألَا ترى أنَّه لا يتوالى في وزن الشعر خَمْسَةُ متحركاتٍ، فلما ثَقُل عندهم سُكِّنَتِ الميمُ فقيلَ: ضَرَبَهُمْ وحَمَلَهُمْ، فزال ذلك. ولمّا وقع التسكين هنا، جرى في كل موضع ليكونَ حكمُ هذه النون في جميع المواضع سواء. وإذا تتبعتَ هذا النوع وجدتَه مرعياً في هذه الصناعة، فتدبَّرْهُ فإنَّه صحيحٌ.

فإنْ فصلتَ بين اللاّم والفعل بفاصلٍ، فلا تلحق النونُ الشديدةُ ولا الخفيفةُ، قال اللّه تعالى: ﴿ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ ربُّكَ فَتَرْضَى﴾[3]، وتقول: واللّه لعَلَيْكَ أُعَوِّلُ، ولا تلحق النونُ. وهذا يدلُّك على أنّ هذه النون إنَّما لحقتهُ قبلَ القَسَم لِمكان اللاّم، فإذا زالتِ اللاَّمُ عن الفعل زالتِ النونُ، قال اللّه تعالى: ﴿وَلَئِنْ مُتُّم أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللّه تُحْشَرُونَ﴾[4].

---

(١) في الأصل: «النونين» سهو.

(٢) في الأصل: «فإنْ إنْ قلت» بتكرار «إنْ».

(٣) سورة الضحى آية ٥.

(٤) سورة آل عمران آية ١٥٨.

فإن كان الفعلُ منفياً كان النفي بلا، فتقول: واللّهِ لا يقومُ زيدٌ، ويجوز أنْ تجعلَ (ما) مكان (لا)، فتقول: واللّهِ ما يقومُ زيدٌ غداً، كما يجوز أنْ تقول: واللّه لا يقومُ زيدٌ الآنَ، والأكثرُ أنْ تَكُونَ (لا) في المستقبل و(ما) في الحال، ورُبَّما جُعِلَتْ إحداهما مكانَ الأُخرى، ومن هذا قولهم: مَرِضَ حتى لا يرجونَه[1]، أي هو الآن لا يُرْجَى، (لا) هذه حرفُ صَدْر، لا يتقدَّم معمولُ مَنفيِّها عليها، فلا تقول: واللّهِ زيداً لا أَضْرِبُ، كما تقول: واللّهِ زيداً لأَضْرِبَنَّ. ويجوزُ لك أنْ تحذفَ (لا) ولا تجعل مكانها (ما) فتقول: واللّهِ أضرِبُ: تريد: لا أَضْرِبُ. قال اللّه تعالى: ﴿ تاللّهِ تَفْتَؤُ تذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[2]. وقال الشاعر:

* تاللّهِ يَبْقَى على الأَيَّام ذو حَيَدٍ * [١٥٨]

المعنى: لا يَبْقى، وسيأتي الكلام في هذا البيت[3]. ولا تجد حرف النفي محذوفاً إلّا في هذا الموضع. وسيأتي عِلَّة ذلك:

قوله: (ورُبَّما حُذِفَتْ لا وما)[4].

رَدَّ بعضُ الناس هذا، فقالوا: لا تحذف (ما)، إنَّما تُحذَفُ (لا)، ألا ترى أنَّ المبتدأَ والخبرَ إذا كان جواباً للقَسَم فإنَّك تقولُ: واللّهِ ما زيدٌ قائمٌ، ولا يجوز أنْ تقولَ: واللّهِ زيدٌ قائمٌ، وأنت تريد: واللّهِ ما زيدٌ قائمٌ، وكذلك لو كان الفعل ماضياً فقلتَ، واللّهِ ما قامَ زيدٌ، لم يجز حذف (ما)، وكذلك لو كان الفعل مضارعاً يراد به الحالُ، فلا يجوز حذفُ (ما)، لا تقولُ واللّه يقومُ زيدٌ الآنَ وأنت تريد: واللّه ما يقومُ زيدٌ، ولا توجد (ما) في النفي بحقِّ الأصل إلّا في هذه المواضع الثلاثة، وإنَّما يحذف حرفُ النفي في

(١) انظر ما تقدم ص ٢٤٢.
(٢) سورة يوسف آية ٨٥.
(٣) انظر ما سيأتي ص ٩٢١.
(٤) الجمل ص ٨٢.

المستقبل، فتقول: واللّهِ يقومُ زيدٌ، وأنت تريد: واللّهِ لا يقومُ زيدٌ، والمستقبل إنَّما يُنْفى بلا. وقد مضى الكلام في هذا مستوعباً[1].

الجـــواب:

إن المستقبل أصله أنْ يُنْفَى بلا، وقد توضع (ما) موضع (لا)، فيقال: واللّهِ ما يقومُ زيدٌ يريد أبو القاسم جـ: أنَّ (لا) تحذف، ولا يجعل مكانها (ما)، وإذا لم يجعل مكانها (ما) فكأنَّ العرب حذفت (ما) و(لا)[2] إذ لم يوجد واحدٌ منهما، فتقول: واللّهِ يقومُ زيدٌ، وأنت تريد، ما يقومُ زيدٌ، فلم تذكر (لا) ولا (ما)، وبهذا سمعت الأستاذ أبا علي ينفصل عن هذا الموضع، وهو حَسَنٌ.

ثم أتى بقول الشاعر[3]:

تـاللّهِ يَبْقَى على الأيَّـامِ ذُو حَيَـدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ بهِ الظَّيَّان والآسُ [١٥٨]

رواه سيبويه باللاّم[4]، وهو أحْسَن؛ لأنَّ الموضعَ موضعُ تعجب، واللاّم لا تكون إلاّ في التعجب على حَسَبِ ما يَتَبيَّن بَعْدُ. وأمَّا التاء فتكون للتعجب ولغير التعجب فمن التعجب قوله تعالى: ﴿وتـاللّهِ لأكِيـدَنَّ أصْنَامَكم﴾[5]، ومنه:

---

(١) انظر ما تقدم ص ٩٢٠.

(٢) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٢٣، وأما قول أبي القاسم: وربما حذفت ما أولاً...، فظاهره التسوية بين ما ولا في جواز الحذف وليس كذلك عند الحذاق، فلهذا اعترض عليه هذا الموضع، وتأوله الأستاذ (ابن أبي الربيع) على عادته في توجيه أقوال العلماء بأن قال: يريد بقوله: حذفت، إذا وضعت موضع لا، لا أنَّه (كذا) قد توضع هذه موضع هذه، فيجري إذ ذاك الفرع على حكم الأصل في جواز الحذف وامتناعه، وهذا الذي قاله الأستاذ ممكن في الموضع ولكنه تلفيق كما ترى والله أعلم بالصواب.

(٣) الجمل ص ٨٤.

(٤) الكتاب ٣/٤٩٧.

(٥) الأنبياء آية ٥٧.

* تاللّه يبقى على الأيّام * [١٥٨]

في رواية أبي القاسم.

ثم أتى بقول الشاعر:

٢٣٠ـ فحَالفْ فَلَا واللّهِ تهبطُ تَلْعَةً   مِنَ الأَرْضِ إلاّ أنْت للذُّلِّ عارفُ(١)

يريد: لا تَهبطُ تلعةً من الأرْضِ.

ومن الناس من ذهب إلى أنَّ الأَصلَ: فواللّهِ لا تهبطُ تَلْعَةً(٢)، ثم أخَّر القَسَم فقال: فلا واللّه تهبط. وهذا عندي بعيد، ومنزَعٌ مخالفٌ للنظائر، ألَا ترى أنك لا تَجدُ من كلام العرب: ما واللّهِ زيدٌ قائمٌ، تريد: واللّه ما زيدٌ قائمٌ، وكذلك لا تجدُ من كلام العرب، ما واللّه قامَ زيدٌ، تريد: واللّه ما قام زيدٌ، وإنما الأولى رَدٌّ لكلام متقدم، نظيره (نَعَمْ)، تقول: نَعَمْ واللّهِ لا/ [٢٤١] يكون كذا [و](٣) تقول: واللّه لا يكون كذا وهذا بمنزلة قوله سبحانه: ﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّه لَحَقٌّ ﴾(٤) التأويل: قل نَعَمْ وَرَبِّي إنّـه لحَقٌّ، لأنَّ قبلَه:

(١) الجمل ص ٨٣، البيت للقيط بن زرارة التميمي (من أشراف تميم وفرسانها، قتله شريح بن الأحوص العامري يوم شعب جَبَله، وهو يوم لعبس وعامر على ذبيان تميم/ ترجمته في الشعر والشعراء ١، / ٥٧١٤ الأغاني ١١/١٣١ - ١٦٧ وانظر النقائض ١/٦٥٤ - ٥٧٨) وقبله.

ألا من رأى العبـدين إذ ذُكرا لـه   عـديٌّ وتميمٌ تبتغي من تـحـالفُ

ونسَب ابن سيده في شرح أبيات الجمل ل ١١٦ الشاهد إلى مزاحم العقيلي، وقال ابن السِّيد في الحلل ص ٩٣: «هذا البيت ينسبه قوم إلى مزاحم العقيلي، ولم أجده في ديوان شعره، وأظن أنَّ الذي نسبه إليه توهَّم أنَّه من قصيدته التي أولها.

أشـاقتـك بـالعـرين دار تـأبَّـدَت   من الحي واشتـدت عليها العـواصفُ

وانظر الشاهد في الكتاب ٣/١٠٥، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٣٣، الفصول والجمل ص ٩٩، رصف المباني ص ٢٥٨.

(٢) في الأصل: «فلا والله لا تهبط»، ولعل الصواب ما أثبته فقد جاء في الفصول والجمل لابن هشام اللخمي ص ٩٩، . . وقيل الأولى: إن الأولى هي الجواب، والتقدير: فحالف فوالله لا تهبط، فقدمها والنيَّة فيها التأخير، فعلى هذا القول لا يكون في البيت شاهد».

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) سورة يونس آية ٥٣.

﴿ويَسْتَنْبِؤُنَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾[1] وقد تقدّم أنَّ القَسَم وجوابَه بمنزلة الشَّرط وجوابِه، وأنَّك إذا قلت: واللَّهِ لا يقومُ [فهو][2] بمنزلة: إنْ تكرمْني فأنَا إكرمُك، فكما لا تقدِّم الفاءَ على الشَّرط، فلا تقدِّم (لا) التي هي جواب القَسَم على القَسَم، لأنَّ كلَّ واحد منهما رابطُ الجملةَ الثانيةَ بالأولى.

قوله: (اعلم أنَّ هذه الحروف خافضة للمقسَم بِهِ)[3].

اعلم أنَّ المقسَم به كلُّ اسم معظَّم، كانت العربُ تحلف بآبائها، فتقول: وأَبي، وتقول: ورأسي، إلَّا أنَّ الشَّرعَ منع أنْ يحلِفَ الرجل بغير اللَّه وإذا قلتَ: واللَّه لأفعلنَّ، فاختلف النحويون في الفعل الذي يتعلَّق به هذا المجرور.

فمنهم من قال: إنَّه يتعلَّق بالفعل الذي بعده، وهو لأَفْعَلَنَّ وهذا القول يبطلُ من وجهين:

أحدهما: أنَّ هذه اللاَّم الداخلة في الجواب حرف صَدْر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ألَا ترى أنك لا تقول: واللَّه عُمَراً لأضربَنَّ، تريد: واللَّهِ لأَضْربَنَّ عمراً، وكذلك لا تقول: واللَّهِ عمراً لا أضربُ، تريد: واللَّه لا أضربُ عمراً، ولأجل هذا قال سيبويه في قول الشاعر:

* آليتَ حَبَّ العراق الدهرَ أطعمُهُ * [٨٩]

إنَّه على إسقاط حرف الجرّ، وإنَّ التقدير: آليتَ على حَبِّ العراق[4]، وذهب المبرِّد إلى أنَّ (حَبَّ العراق) منصوبٌ بإضمار فعل يفسره (أطعمه)، والتقدير: آليتَ أطعمُ حَبَّ العراق[5]. فأبطل النحويون مذهب المبرِّد بأنَّ

---

(١) سورة يونس آية ٥٣.
(٢) تكملة بنحوها يلتئم الكلام.
(٣) الجمل ص ٨٢.
(٤) الكتاب ٣٨/١.
(٥) انظر الأصول ٢١٥/١، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٦٢/٢، ٢٦٣.

(لا) التي هي جواب القسم محذوفةً، وأَنَّ موضعَها أَنْ تكونَ متصِلةً بالفعل، وهو (أُطْعَمُه)، وأَنَّ التقديرَ: آليتَ حبَّ العراق الدهرَ لا أطعمُه، ولا بُدَّ من تقديرها في هذا الموضع، لأَنَّ المحذوفَ إنّما يجب أَنْ يقدَّر حَذفُه من الموضع الطالب به. وإذا قلتَ: آليتَ حبَّ العراق الدهر لا أطعمُه، فحذفت (لا) فلا يجوز لأَطْعَـمَ أَنْ يفسِّرَ عاملاً يعمل في الحَبِّ، لأنه لا يفسِّر إلاَّ ما يصحُّ أَنْ يعملَ، وهذا الظاهر لا يصحُّ أَنْ يعملَ في حَبٍّ، لأَنَّ (لا) التي هي جوابُ القسم تمنع من ذلك، لما ذكرتُه من أَنَّها حرفُ صَدْر[1].

الثاني: أَنَّك إذا جعلتَ (باللّه) متعلِّقاً بالفعل المتأخِّر، فيكونُ بلا شكٍّ مقدَّماً في اللفظ مؤخَّراً في المرتبة، لأَنَّ حقَّ المعمول أَنْ يكونَ بعد عامله، فكأَنَّك قلتَ: لأفعلنَّ واللّه، فتصيرُ اللاَّم داخلةً في أَوَّلِ الكلام وهي لا تكون إلاَّ رابطةً بين جملتين، ومع هذا إنَّ الكلام كلَّه يصيرُ واحداً وتصير الجملة واحدةً، والقَسَم والجواب جملتان.

ومنهم مَن قال: إنَّ هذا المجرور يتعلَّق بمحذوفٍ، ويكونُ ظاهراً ويكونُ مضمراً بشروط، فتقول: تاللّهِ لأفعلَنَّ، وتقول: أُقسِم باللّه لأفعلَنَّ، وكذلك تقول: أحلِفُ باللّه لأفعلَنَّ[2]، وتقول: واللّهِ لأَفْعَلَنَّ، ولا يجوز إظهارُ الفعل مع الواو على حَسَبِ ما أُبَيِّنُهُ[3].

قوله: (واعلم أَنَّ الواو والياء يدخلان على كُلِّ محلوفٍ به)[4].

اعلم أَنَّ حروف القَسَم خمسةٌ: الباء، والواوُ، والتاءُ، واللاَّمُ، ومُنْ وتكون مضمومة الميم، ومكسورَتَها. والأصل: الكسر، ولا توجد في كلام العرب إلاَّ مكسورةً، فتقول: جئتُ مِنَ الدار، وأكلتُ مِنَ الرَّغيف، ولا توجد

---

(١) مغني اللبيب ص ٧٨٤.

(٢) انظر الكتاب ٤٩٧/٣، الأصول ٥٢٥/١.

(٣) انظر ما سيأتي ص٩٢٥.

(٤) الجمل ص ٨٤.

مضمومةً إلاَّ في القَسَم، فتقول: مِنْ رَبِّي ومُنْ رَبِّي بكسر الميم وضمِّها، وهذا من تغيير القَسَم لأنَّ باب القسم باب تغيير.

فأمَّا الباء فتدخل على كل محلوف به ظاهراً كان أو مضمراً، والفعل ظاهرٌ ومحذوف، فتقول: باللَّهِ لأفْعَلَنَّ، وأقْسِم باللَّه لأفعلن، وتقول: بك لأفْعَلَنَّ، وأقسم بِكَ لأفعَلَنَّ، أنشد أبو علي:

٢٣١ ـ * فلا بِكِ ما أسألَ ولا أغاما *(١)

وأمَّا الواو فتدخل على المقسَم به بشرطين:

أحدُهما: أنْ يكونَ المقسَم به ظاهراً.

الثاني: أنْ يكونَ الفعلُ محذوفاً، فتقولُ: واللَّه لأفعلَنَّ، ولا يجوز وَكَ لأفعلَنَّ، وكذلك لا يجوز: أقْسِمُ وَكَ لأفعلَنَّ، ولا أُقسِمُ واللَّهِ لأفعلَنَّ، وإذا وجد الشرطان كان استعمالُ الواو أكثرَ من استعمال الباء والأصْل الباء، واستعمل بدلاً منها الواو بالشرطين المذكورين، لأنَّ الواوَ من الشفتين، والباءُ كذلك، فأبْدِل أحدُهما من الآخر، ولم يقعِ البدلُ إلاَّ بالشرطين المذكورين وليس البدلُ بقياس، فيجبُ أن يُقْصَر على ما سُمِع.

ولا أعلم بين النحويون في هذا خلافاً: أنَّ الأصلَ الباء، وأنَّ الواوَ بدلُ من الباء، إلاَّ السهيلي، فإنَّه رَدَّ على جميع النحويين، وقال ليست الواو بدلاً من الباء، لأنَّها لو كانت بدلاً للزمها أنْ تكونَ مكسورةً/ كما كانت الباءُ [٢٤٢]

---

(١) الإيضاح ١/٢٥٥، إيضاح شواهد الإيضاح ل ٦٣، المصباح ١/ ل ٩٧، وصدره:
* رأى برقاً فأوضع فوقَ بكْرٍ *

والبيت لعمرو بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم وزعم بعض الرواة أنَّ عمراً هذا تزوج سعلاة فمكثت حتى ولدت له بنين فرأت بَرْقاً فغادرته، قال ابن يسعون: «قال أبو علي البغدادي: وهذا من أكاذيب الأعراب».

وانظر الشاهد في النوادر ص ١٤٦، الحيوان ١/١٨٦، ٦/١٩٧ الخصائص ٢/١٩، سر صناعة الإعراب ١/١١٧، ١٥٩، اللآلىء ٢/٧٠٣، شرح المفصل ٨/٣٤، ٩/١٠١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٣، رصف المباني ص ١٤٦.

كذلك، ألا ترى أنَّ التَّاءَ بدلٌ من الواو، والواو مفتوحة[١]، والتاءُ كذلك. وكذلك تَوْرَاةٌ وتَيْقُورٌ[٢]، التاءُ فيهما بدلٌ من الواو، والحركةُ واحدةٌ، وكذلك تَجِدُ كُلَّ حرفٍ أُبْدِل من حرف لا تخالِفُ حركتُه حركةَ الحرف المُبْدل منه[٣]، وهذا الاعتراض مخيلٌ، وليس بلازمٍ.

وكان الأستاذُ أبو علي ينفصل عنه، ويقول: كان الأصْل في الباء أنْ تكونَ مفتوحةً، لأنَّ كلَّ ما هو على حرفٍ واحد فقياسه أنْ يُبْنى على الفتح، نحو واوِ العطف وفائه، ومتى وجدتَ كلمةً على حرفٍ واحد مبنيةً على غير الفتح، فلا بُدَّ أنْ يكونَ ذلك لسببٍ، وسببُه في باب الجرِّ أنَّها تلازم الخفضَ وتلازم الحرفيّةَ، فلملازمتها الخفض والحرفيّةَ بُنِيَتْ على الكسر، وأصلُها الفتح على ما ذكرتُ لك، فلما أَبْدلُوا من الباء الواوَ، والواوُ حرفٌ [لا][٤] يلازم الخفضَ رجعوا إلى الأَصل، ففتحوا فقالوا: واللّهِ.

فإن قالوا: هي حرفُ العطف والمعطوف عليه محذوفٌ، وتُقَدِّرُ إذا قلتَ: واللّهِ لأُكْرِمنَّك مُقْسَماً بهِ محذوفاً، وعطفت هذا عليه[٥].

قلتُ: هذا لا يصحُّ، لأنَّ حرفَ العطف لا يدخل على حرف العطف، وقد قالوا: واللّه لأكرمنَّك، وَوَاللّهِ لأحسنَنَّ إليك، وكذلك قالوا: ثُمَّ واللّه، وفَواللّهِ. وهذا الذي انفصل به صحيح[٦].

وأما التَّاءُ فتدخل على اسم اللّه تعالى، ولا تدخل على غيره مما يصحّ أنْ يُقْسَمَ به، بشرط أنْ يكون الفعلُ المتعلّق به محذوفاً فتقول: تـاللّهِ

---

(١) في الأصل: مضمومة.

(٢) في الأصل: «تيعور» وتيقور: فيعول من الوقار/ انظر الكتاب ٣٣٢/٤-٣٣٣، شرح المفصل ٣٨/١٠.

(٣) انظر همع الهوامع ٢٣٧/٤.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) (٦) انظر أمالي السهيلي ص ٤٤، همع الهوامع ٢٣٧/٤.

لأكرمنَّك، وتاللَّه لأحسنَنَّ إليك، قال تعالى: ﴿ وتاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾[1] وتوجد مع التعجب ومع غير التعجب، وهي في هذه الآيـة المُراد بهـا التعجب، وهي بدلٌ من الواو، ولم تبدل إلَّا مع هذا الاسم المعظَّم بالشرط المذكور.

وبدلُ التَّاء من الواو ليس بقياس وإن كان كثيراً، لكنَّه لم يبلغ أَنْ يكون قياساً، قالوا: تَوْلَجٌ، والأصل: وَوْلَجٌ[2]، فأبدلت الواو تاءاً. وكان القياس أَنْ تُبْدلَ همزةً، لأنَّ الواوين إذا وجدتا بأوَّل[3] كلمة فالقياس أَنْ تُبدلَ الأولى همزةً، لكنهم أَبْدلوا الأولى تاءاً. ويمكنُ أَنْ تكونَ التوراةُ وزنَه تَفْعَلَةٌ، ويكون بمنزلة أَسْفَلَة. وفَوْعَلَةٌ في الكلام أكثر من تَفْعَلَةٍ[4]، فمن هنا يجب أن يُدَّعى في التوراة أنَّها فَوْعلة. وقالوا: تُخَمة، والأصل: وُخَمَة، لأَنَّها من الوَخامة، وهي فسادُ الجوف، فأبْدلت الواوُ تاءاً، وكذلك تُراثُ، لأنها من وَرِثْتُ، والتُّكَـأَةُ، لأنها من تَوَكَّأْتُ[5] فكذلك تاللَّهِ، أصله: واللَّهِ، ثم أبدلت الواو تاءاً، كما أبدلت هناك، إلا أَنَّ بدل الواو تاءاً ليس بقياس فيفعلُ في غير ما فعلته العرب، وقد حُكِي قليلاً: تالرَّب[6]، وليس هذا بمعروف، ولعـل الذي قاله لم يكن فصيحاً.

وأمَّا اللاَّم فلا تدخل إلاَّ على اسم اللَّه تعالى إذا كنتَ متعجِّباً من

---

(١) سورة الأنبياء آية ٥٧.

(٢) لأنه فَوْعل من الولوج كما في الكتاب ٣٣٣/٤، سر صناعة الإعراب ١١٨/١، وفي التاج «ولج» ٢٦٢/٦. «والتَّوْلَجُ» «كِناس الظبي أو (الوحش) الذي يلج فيه. التاء فيه مبدلةٌ من الواو».

(٣) في الأصل: «به أول كلمة» تحريف.

(٤) ضبطت «تَفْعَلَة، وأسْفَلَة، وَفَوْعَلَة». في الأصل بكسر العين وانظر الكتاب ٣٣٣/٤.

(٥) انظر الكتاب ٣٣٢/٤، والجمل ص ٨٤.

(٦) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٥٢٤/١ وحكى الأخفش دخولها على الرَّبِّ، حكى من كلامهم، تَرَبِّ الكعبة لأفعَلَنَّ كذا. «وانظر رصف المباني ص ١٧٢، والجني الداني ص ٥٧».

المقسَم عليه، فتقول: للّهِ لأضربَنَّكَ، إذا كنت متعجِّباً من الضرب. واللاَّمُ دخلت للتعجب في النداء، فتقول: يا لَزيدٍ إذا كنت متعجِّباً منه. قال امرؤ القيس:

٢٣٢ ـ * فيا لَكَ من ليلٍ كأَنَّ نجومَه *(١)

فلما استقرّت في النداء للتعجب، وباب النداء وباب القسم من أبواب التغير ـ تغيَّرَتِ الأسماء فيهما كثيراً ـ جعلوا اللاَّمَ في القَسَم إذا أرادوا التعجب. وهذا كله بشرط ألّا يظهرَ الفعلُ الذي به يتعلَّق المجرور، فإنْ ظهرَ فلا بُدَّ من الباء.

وأَمَّا (مُنْ) فلا تدخل إلاَّ على الرَّب، تقول: مِنْ رَبِّي، ومُنْ رَبِّي لأفعلَنَّ، بكسر الميم وضمِّها، ولا تدخل حتى يكونَ الفعلُ مضمراً، فإن كان الفعل مُظهراً فلا بُدَّ من الباء، على حَسَبِ ما أعلمتُك.

الفصل الخامس: في جملة القَسَم.

قوله: (واعلم أنَّه قد يجيءُ شيءُ في القَسَم غيرَ مخفوضٍ)(٢).

اعلم أَنَّ جملةَ القَسَم قد تقدَّمَ أنَّها جِيءَ بها للتوكيد، فتكونُ على حسَبِ ما تكونُ عليه الجملة. تكون اسميَّة وتكون فعليَّة، والفعل قد وصل بنفسه، ويكون(٣) ظاهراً ومحذوفاً، وتكون الجملةُ فعليّة، والفعل قد وصل

---

(١) من معلقته، وتمامه:

* بكل مغار الفتل شُدَّت بيَذْبُلِ *

انظر ديوانه ص ١٩، شرح القصائد السبع ص ٧٩، شرح القصائد التسع ١/١٦٢، رصف المباني ص ٢٢٠، مغني اللبيب ص ٢٨٤، همع الهوامع ٤/٦٧، ٢٠٢، خزانة الأدب ١/٥٥٩.

(٢) في الجمل المطبوع ص ٨٤ «. . . . في القسم شيء. .» ومثله في الخطيتين، غاية الأمل ص ١٦٦، شرح الجمل لابن الفخار ص ١٢٤.

(٣) في الأصل: «تكون» بالمثناة الفوقية.

أصلاً بحرف الجر، ويكونُ ظاهراً ويكون محذوفاً، وإذا كانت الجملة اسمية فيكون الخبر ظاهراً، ويكون محذوفاً، فهذه ستة أقسام:

الأوَّل: أنْ تكونَ الجملةُ اسميَّة، والخبرُ ظاهر، مثاله: علَيَّ عَهْدُ اللَّهِ لأفعلنَّ، وسيأتي الكلام في (عَمْرُكَ).

الثالث[1]: أن تكون الجملة فعلية، والفعل ظاهر، وقد وصل بنفسه، مثاله: أشهد اللَّه لأفعلن.

الرابع: أنْ تكونَ الجملةُ فعليَّةً، والفعل قد وصل بنفسه، وهو محذوف لا يظهر، مثالُه: يمينَ اللَّهِ لأفعلَنَّ، تقديره، أُلْزِمُ نفسي يمينَ اللَّهِ وهذا لا يظهر، وكذلك: أَمَانَةَ اللَّهِ لأَفْعلَنَّ، ويقال: يمينُ بالرفع، وقد تقدَّم ذكرهُ[2]، قال امرؤ القيس:

٢٣٣ ـ * فقلت: يمينُ اللَّه أبرح قاعداً *[3]

يروى برفع (يمينُ) ونصبه، فمن رفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف،

---

(١) لم يذكر القسم الثاني، واكتفى بالإشارة إليه بقوله: «وسيأتي الكلام في عمرك» وقال في إملائه ص ١٠٤، وتقول: لعمرُك لأفعلنَّ، والخبر محذوف ولا يجوز إظهاره، تقديره: لعمرك قسمي»، وانظر ما سيأتي في القسم الرابع.

(٢) انظر ما تقدم ص ٥٩٦.

(٣) تمامه:

* ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي *

ديوانه ص ٣٢، الكتاب ٣/٥٠٣، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٢٢٠ معاني القرآن ٢/٥٤، ١٥٤ ٤١٣، والمقتضب ٢/٣٢٥، الأصول ١/٥٢٩، الخصائص ٢/٢٨٤، أمالي ابن الشجري ١/٣٦٩، شرح المفصل ٨/٣٧، ٩/١٤٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٢، همع الهوامع ٤/٢٣٣، خزانة الأدب ٤/٢٠٩.

والنصب رواية الديوان، وانظر معاني القرآن ٢/٤١٣، شرح المفصل ٩/١٠٤. ورواية الشاهد في شرح المفصل ٧/١١٠.

* فقلت لها تالله أبرح قاعداً *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

[٢٤٣] ومن/ نصب فعلى إضمار الفعل المتروك إظهاره، و(أبرحُ) هو جواب القَسَم، والتقدير: لا أَبْرَحُ، وحذفت (لا).

الخامس: أَنْ يكونَ الفعل يصل بحرفِ الجر، ويكون ظاهراً، وذلك قولك: حلفتُ باللَّه لأفعلَنَّ، قال امرؤ القيس:

* حَلَفْتُ لها باللَّهِ حَلْفَة فاجرٍ * [١٩٤]

وكذلك: أُقْسِمُ باللَّه لأفعلَنَّ، ولا يجوز أَنْ تُدْخِلَ هنا من حروف الجر إلَّا الباء، على حسَب ما أعلمتُك. وقد تقدَّم الكلام في هذا الفصل مستوعباً بما يُغني عن الإعادة.

السادس: أن يكون الفعل يصل بحرف الجرّ، ويكون محذوفاً لا يجوز إظهاره، ومثاله. واللَّهِ لأفعلنّ، وباللَّه لأكْرمنَّك، ومِنْ رَبِّي، ومُنْ رَبِّي لأكرمنَّك، وما أشبه ذلك.

قوله: (وذلكَ قولُك: أمانةَ اللَّهِ لأَقُومَنَّ)(١).

(أمانةَ اللَّهِ) يجري مجرى (يمينَ اللَّهِ)، ويجوز فيه الرفع والنصب: الرفع على الابتداء، والخبر محذوفٌ لا يظهر، والنصب على إضمار فعل لا يجوز إظهارُه. وأَمَّا (عَهْدُ اللَّهِ لأَفْعلَنَّ)، فلا يكونُ فيه في الأَكْثر إلَّا الرفعُ بالابتداء، والتقدير: عَهْدُ اللَّه لازِمٌ لي، ولا يجوز إظهار الخبر، وقد تقدَّم أَنَّ العرب تقول: عليَّ عهدُ اللَّه لأفعلَنَّ(٢)، فيكون الخبرُ ظاهراً.

قوله: (وكذلك كلُّ مقسَمٍ به إذا حذفتَ منه الحرفَ الجارَّ نصبتَه بإضمار فعلٍ).

اعلم أَنَّ كلَّ مقسَم به وصل الفعل إليه بحرف الجر لك أَنْ تحذِفَ منه حرف الجر، فإذا حذفتَه نصبتَه، وهذا أيضاً من تغيير القَسَم، فتقول: باللَّه

---

(١) الجمل ص ٨٤.

(٢) انظر ص ٩٢٩.

لأفعلَنَّ، الأصل: أُقسم باللَّهِ لأَفْعَلَنَّ، وكان الأَصْل أَنْ ينصبَ بالفعل، لأنَّه يطلبه على جهة الفضلة، لكنّ الحرف المضيف يطلب بالخفض، فاجتمع على هذا الاسم طالبان: الفعل يطلُبه بالنصب، والحرف يطلبه بالخفض فكان ظهورُ عمل الحرف أولى لقربه، ولأنَّ الحرفَ لا يُعلَّق، والأَفْعال جاء فيها التعليق، فلما حُذِف حرف الجر ظهر عمل الفعل، فقالوا: اللَّهَ لأفعلَنَّ، ولا يكون هذا إلاَّ مع حذف الفعل، ونظير هذا:

* أمرتـــك الخير * [٧٨]

وبابه، وقد تقدَّم[١]، وهذا الذي ذكرتُه يجري في كل مقسَم به، فتقول العزيزَ لأَفْعلَنَّ، والحكيم لأفْعلَنَّ، وجميعُ الأسماء التي يقسَمُ بها يجوز حذفُ حرفَ الجر منها ونصبُها على حسَبِ ما ذكرتُه لك، وقد حكى في اسم اللَّه تعالى: اللَّهِ لأفعلنَّ، بحذف حرف الجر، وإبقاء عملِه، ففي هذا الاسم المعظَّم على [هذا][٢] ثلاثة أوجه:

أحدها: تاللَّه لأفعلَنْ.

الثاني: اللَّهَ لأفعلَنَّ، بالنصب.

الثالث: اللَّهِ لأفعلَنَّ، بالخفض، فمن الناس من قصر هذا الوجه الثالث على هذا الاسم[٣]، ولم يُعَدِّه إلى غيره.

ومنهم مَنْ قال: كل مقسَم به يجوز فيه هذا، فيجوز لك في العزيز أَنْ تقولَ: والعزيزِ لأَفْعلَنَّ، ويجوز: العزيزَ لأَفْعلَنَّ، ويجوز: العزيزِ لأَفْعَلَنَّ بالخفض، وكذلك الحكيم، وجميع ما يقسم به على هذه الطريقة، وإلى هذا ذهب الزمخشري.

---

(١) انظر ما تقدم ص٤٢٦.

(٢) تكملة يلتئم بنحوها الكلام.

(٣) انظر الكتاب ٤٩٨/٣، المقتضب ٣٣٥/٢، الأصول ٥٢٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١.

ومنهم من قَصَر [حذف][1] حرف الجر وإبقاء عمله على هذا الاسم المعظَّم، وقال: لا يقال: العزيزِ لأفْعلَنَّ بالخفض، ولا يقال هذا وأشباهه إلَّا بالنصب، وهو عندي الأَحْسَنُ، وهو الأَظْهر من كلام النحويين، لأنَّ إسقاطَ حرف الجر وإبقاءَ عملِه ليس بقياس، وإنَّما يقالُ منه ما قالتِ العربُ. قال اللَّهُ تعالى: ﴿ فالحقُّ والحقَّ أَقُولُ ﴾[2] قرىء بالرفع والنصب[3]، فمن قرأهُ بالرَّفع، فيكون مبتدأ، والخبر محذوفٌ تقديره: فالحقُّ يميني، والجواب: ﴿ لأَمْلأَنَّ ﴾[4] و﴿ الحَقَّ أقولُ ﴾ اعتـراضٌ بين القَسَم وجوابـه، ويكون بمنزلة: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[5] والتقدير: لَعَمْرُك قسمي، وحُذِفَ الخبر، وسيأتي هذا بَعْدُ، ومن نَصَبَه نَصَبَهُ بإضمار فعل، ويكون بمنزلة اللَّهَ لأفعلَنَّ، ولما أُسْقِطَ حرفُ الجرِّ انتصب الاسم، قال اللَّه تعالى: ﴿ وقِيْلِهِ يا رَبِّ ﴾[6]، قُرِىء بالخفض والنصب[7]، واختلف الناسُ في خفضه ونصبه.

فمنهم مَنْ قال: مَنْ خفضَه فقد عطفه على السَّاعة من قوله تعالى: ﴿ وعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾[8].. ﴿ وَقِيْلِهِ يا رَبِّ ﴾، وتكونُ الجملةُ من (إنَّ) واسمِها وخبرها في موضع مفعول بالقول: وكُسِرتْ (إنَّ) لوقوعها بعد القول، ومن نَصَبَ عَطَفَ على السَّاعةِ. أيضاً على الموضع، لأنَّ (السَّاعةَ) مفعول، و(عِلْمُ) قد أُضيف إلى المفعول، ولو كان (عِلْمٌ) منوّناً لكـانت السَّاعـةُ

(١) تكملة يتم بها الكلام.

(٢) سورة ص آية ٨٤.

(٣) قرأ برفع الأول ونصب الثاني، عاصم وحمزة، وقرأ بنصبهما سائر السبعة، السبعة ص ٥٥٧، حجة القراءات ص ٦١٨، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٣٤.

(٤) سورة ص آية ٨٥.

(٥) سورة الحجر آية ٧٢.

(٦) سورة الزخرف آية ٨٨.

(٧) قرأ بالخفض عاصم وحمزة وقرأ بالنصب سائر السبعة ورواه المفضل عن عاصم/ السبعة ص ٥٨٩، حجة القراءات ص ٦٥٥، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٦٣.

(٨) سورة الزخرف آية ٨٥.

منصوبةً، ويكون بمنزلة قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾[1] لكنَّه لم يُقْرَأْ إلاَّ بالخفض، فهو بمنزلةِ ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[2].

ومن الناس مَنْ أخذ ﴿وَقِيلِهِ﴾ فيمن قرأه بالخفض/ أنَّ الواو قَسَمٌ، [٢٤٤] وأقسم اللَّه تعالى بقول رسوله ﷺ كما أقسَم بعمْره من قوله تعالى: ﴿لعَمْرُكَ إنَّهم﴾ ومن قرأه بالنصب فعلى أنَّ حرفَ القَسَم حُذِف، ولما حُذِف انتصب الاسمُ، وهذا بمنزلة قوله تعالى: ﴿فالحقَّ والحقَّ أقولُ﴾[3] وقد تقدَّم.

الفصل السادس: فيما جُعِلَ عِوضاً من القَسَم، وفيما جُعِل عوضاً من حرف القَسَم.

اعلم أنَّ العربَ عَوَّضت في باب القَسَم في موضعين:

أحدُهما: التعويض من حرف القَسَم.

الثاني: التعويضُ من القَسَم.

فأمَّا التعويضُ من حرف القَسَم فذلك في ثلاثة مواضع:

أحدهما: ألف الاستفهام [جعلوها][4] عِوضاً من الخافض، فخفضوا بها فقالوا آللَّهِ لأخْرُجَنَّ؟ فلا تقول العرب: أَوَاللَّـهِ لتَفْعَلَنَّ؟

الثاني: ها التنبيه، وذلك نحو قولهم: إي هاللَّـهِ لتفعلَنَّ كذا، ولا يجوز أنْ تقول: إي هاواللَّـهِ، لأنَّ العرب عوَّضت (ها) من حرف القَسَم، فلا يظهرُ أحدُهما مع الآخر، فمتى ظهر أحدُهما زال الآخر.

الثالث: قطع ألف الوصل، فتقول: أَفَأَللَّهِ لتفعلنَّ كذا، ولا يجوز

---

(١) سورة البلد آية ١٤، ١٥.

(٢) سورة ص آية ٢٤.

(٣) سورة ص آية ٨٤ في قراءة من نصب (الحق) الأولى.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

أَفَواللّهِ لتفعلنَّ، ولا تقطع الهمزة[1].

ولما كانت هذه الأشياءُ عـوِّضت من حرف القَسَم، وحرف القسم يخفِضُ، جُعلت هذه الأشياء خافضةً، ولم يجزِ النَّصب بعدها كما لا يجوز النَّصبُ بعد ما هو عِوَض منه، وهو حرف الجر، وهذا التعويض إنَّما يكون مع اسم اللّهِ، ولا يكون مع غير هذا الاسم المعظَّم؛ وقد خصَّتْه العرب بأشياء، وذلك لكثرة استعماله، فمن ذلك هذا التعويض الذي تقدَّم ذكره.

ومنها لحاق التاء، فتقول: تاللّهِ لأكرمَنَّكَ، وقد تقدَّم أنَّها لا تلحق إلَّا هذا الاسم المعظَّم.

ومنها لَحاق اللام في التعجب، فتقول: لِلّهِ لأكرمَنَّكَ، وهذا لا يكون إلَّا مع هذا الاسم المعظَّم.

ومنها قطعُ الهمزة في النداء، فتقول: يا أَللّهُ، وهذه الهمزة لا تَثْبُتُ في الوصل في شيء من الكلام إلَّا في النداء.

ومنها قولهم: اللّهُمَّ، فإنهم ألحقوا الميم المشدَّدة آخر هذا الاسم المعظَّم عِوَضاً من حرف النداء، وسيأتي بيان هذا مكمَّلاً.

ومنها تفخيمُ لام اسم اللّه تعالى إذا كان قبلها فتحةٌ أو ضمَّة، وهذا لا يكون في غير هذا الاسم المعظَّم.

ومنها قولهم: لاهِ[2] أبوك، أراد: لِلّه أبوك، فحذف حرف الجر[3]

---

(1) في الكتاب وهو مورد المؤلف في هذه المسألة ـ ٣/٥٠٠ وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم. . . .، وذلك قولك: أفَأَللّه لتفعلَنَّ، ألا ترى أنّك إن قلت، أَفَواللّهِ، لم تثبت.

(2) في الأصل: «لا» بسقوط الهاء، والصواب ما أثبتُ، وشاهدهم في هذا قولَ ذي الإصْبع العدواني.

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني

انظر ديوانه ص ٨٩، مجالس العلماء ص ٧١، أمالي ابن الشجري ١٣/٢، ٢٦٩، الإنصاف ٣٩٤/١، شرح المفصل ١٠٤/٩، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/١، خزانة الأدب ٢٢٣/٣.

(3) في الأصل: «أو أحد» وهو خطأ لأنَّ المحذوف لامـان، لا لامٌ واحدة.

وأحد اللامين كذا قال سيبويه[1]، ولم يرتهن[2] في اللّام الثانية، فمن الناس من ذهب إلى أنَّ اللامين: لام الجر، ولا المعرفة، ولا يُدَّعى أنَّ اللاَّمَ الأَصْلية هي التي حُذفَتْ[3]، لأنَّ الفاءَ قد حُذِفَت، لأَنَّ الأَصْلَ: الإلاهُ، فحُذِفَتْ الهمزة وبقيت العين واللام، فإن قلنا: إنَّ العَيْنَ هي التي حُذِفَت بقي الاسم على حرف واحد، وهذا لم يجىءْ له نظير إلَّا في ألفاظٍ يسيرة، قالوا: أيش هذا، والمعنى: أيُّ شَيءٍ هذا[4]؟ فحُذِفَتْ العينُ واللامُ، وبقيت الفاء، وهذا لكثرة الاستعمال، وقال: مُ اللَّهِ، والأَصْل: أَيْمُن اللَّهِ[5]، وهو عند سيبويه من اليُمْن والبركة[6] فحذفت الفاء واللّام وبقيت العين وهي الميم.

ومنهم من قال: لامُ التعريف هي الثابتة[7]، ولامُ الجر، واللاَّمُ الأصلية

---

(١) الكتاب ٢/١١٥، ١٦٣، ٣/٤٩٨.

(٢) هكذا في الأصل، ولم يتضح لي وجهه، وفي الكافي ٢/٢٤٤ «ولم يعتبر أي اللامين حذفت».

(٣) نسب ابن يعيش في شرح المفصل ٩/١٠٤ هذا الرأي إلى سيبويه، وقال المؤلف في الكافي ٢/ ص ٢٤٤: «قال سيبويه: حذفوا حرف الجر واللام الأخرى، ولم يعتبر أي اللامين حذفت الام التعريف أم اللاَّم الأصلية وبقيت لام التعريف»، وانظر مجالس العلماء ص ٧١، الأزهية ص ٢٩٠، خزانة الأدب ٣/٢٢٢ فما بعدها.

(٤) انظر تخريج الدلالات السمعية ص ٤٣.

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٢٤، «وأمَّا الميم المكسورة، والمضمومة نحو: مُ اللَّهِ لأفعلَنَّ، مِ لأَفْعَلَنَّ، فلا تدخل إلاّ على الله وزعم بعض النحويين أنَّها أيضاً بقيةَ أيمن، وذلك باطل، لأنَّ الاسم المعرب لا يحذف حتى يبقى على حرف واحد، وأيضاً لو كانت بقية أيمن لكانت معربة، والاسم المقسم به المعرب، إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلَّا مرفوعاً، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية، وأنها ليست بقيَّة أيمن» وانظر همع الهوامع ٤/٢٤١.

(٦) نقله عنه الزجاجي في الجمل ص ٨٥، والهروي في الأزهية ص ٢.

(٧) في الأصل: الثانية، تصحيف. وفي الكافي ٢/٢٤٤: «وذهب المبرد إلى أنَّ الذاهبة اللام الأصلية، والثانية لام التعريف» يريد أَنَّ الباقية هي لام التعريف فأَصْل الكلمة (لِلَّه) حذفت لام الجر، وهي الأُوْلى، واللام الأصلية وهي الثالثة فبقيت الثانية وهي لام التعريف. / وانظر مذهب المبرد في شرح السيرافي ٤/ ل ٢٣٣، شرح المفصل ٩/١٠٤، همع الهوامع ٤/٢٢٦. خزانة الأدب ٣/٢٢٢.

هما المحذوفتان، وبقي من الكلمة حرف واحد، كما بقي في: أيشٍ هذا وفي: مُ اللَّهِ والحمل على هذا ـ وإن كان قليلاً في الكلام ـ أولى: لأنَّ الحمل على القليل أولى من الحمل على ما لا نظير له، وهو حذف أداة التعريف وأصله السكون، وحرِّكت بالفتح، لأجل بقاءِ الألف التي للمدّ.

فإن قلتَ: كيف بقيتْ الألفُ مع ذهاب العين، وهي متولِّدةٌ عن فتحة العين.

قلتُ: يمكن أنْ يقالَ: إنَّهم حذفوا العين وأبقوا حركتَها، فصارت على لام التعريف، فبقيت الألِف المتولِّدة عنها، ويمكن أنْ يقالَ: إنَّ العين زالت بحركتها، وبقي الحرفُ المتولِّدُ عنها إشعاراً بها، والألفُ لا يكونُ ما قبلَها إلاَّ مفتوحاً، فانفتحت لذلك لام المعرفة، وإنْ كان أصله السكون، ألَا ترى أنَّ لام المعرفة ينقل إليها حركةُ الهمزة، فتقول: الاخِرَة والأولى، وتُحَرَّكْ لالتقاء الساكنين فتقول: الابْن، فكذلك يجب أنْ يقال هنا: تحركت لمكان الألف أو لإلقاء حركة اللام الأصلية على لام المعرفة كما حذفت الهمزة في (الآخرة) وأُلقي حركتُها على لام المعرفة، وزالت ألف الوصل فيكون هذا بمنزلة من قال في الأحمر: لَحْمَر[1]. وعليه جاء قوله تعالى: ﴿ عَاداً الأولَى ﴾[2] وسأتي الكلام في هذا في باب ألف القطع وألف الوصل.

[٢٤٥] ومما يُقَوِّي/ هذا أيضاً أنَّ لام المعرفةِ عِوضٌ من فاء الكلمة فقد صارت بذلك كأنَّها الفاء، فإذا حذفت العين، وبقيت لام المعرفة فكأنَّ

(١) نقل ابن زنجلة في حجَّة القراءات ص ٦٨٧ أنَّ أبا عثمان ذكر أنَّ أبا الحسن الأخفش روى عن بعض العرب أنه يقول: هذا لَحْمَرٌ قد جاء».

(٢) سورة النجم آية ٥٠ في قراءة نافع وأبي عمرو بالوصل والإدغام ﴿عاداً لّأولى﴾ وقراءة سائر السبعة عاداً الأولى وهي التي جاءت في أصل ابن أبي الربيع، السبعة ص ٦١٥، حجة القراءات ص ٦٨٧، الكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٩٦، وانظر معاني القرآن ٣/١٠٢، إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٧٦.

الكلمة على حرفين، فهي بسبب ذلك أقوى من الشين [في: أيشٍ][1] هذا، ومن قولهم: مُ اللَّهِ في القَسَم.

ولصاحب القول: الأوَّل أنْ يحتجَّ بأنَّ هذا الاسم المعظَّم اسم له تعالى، فسقوط لام المعرفة منه له نظائرُ، ألَا ترى أنَّهم يقولون في العباس: عَبَّاسٌ، وفي اللَّيث: ليثٌ، ويُقَوِّي هذا أنَّ الأفْصح في لام المعرفةِ إذا تَحَرَّكت ألَا تزولَ ألفُ الوصل فتقول: الآخِرَةَ وَالأولى، فلو كانت هذه الثابتة هي لَام المعرفة لكان الأكثرُ ثبوتَ الألف، وهما عندي قولان متعارضان، ولذلك قال سيبويه: حذفت لام الجر وإحدى اللامين[2].

وقالوا فيه أيضاً: لَهْيَ[3] أبوك. وسيأتي الكلام في هذا في باب النداء.

وأمَّا التعويض من القَسَم فلفظان:

جَيْرِ، قالوا: جَيْرِ لأفعلَنَّ، واختلف الناس في (جَيْرِ) فمنهم من ذهب إلى أنها حرف بمنزلة نَعَم لكنها لا تستعمل إلَّا في القَسَم.

ومنهم من قال: إنَّها اسم بمنزلة حقّاً، وسأتكلم فيها بعد.

الثاني: عَوْضُ، وهي ظَرْفٌ، لأنَّها من أسماء الدهر. وسأتكلم فيها أيضاً في آخر الباب.

قوله: (ومنهم مَنْ يقولُ: عَهْدُ [اللَّه] لأخرجَنَّ)[4].

قد تقدَّمَ أنَّهُ مَنْ رفعَ رفعَ بالابتداءِ، والخَبَرُ محذوفٌ لا يظهر، ومَنْ نَصَبَ نَصَبَ بإضمار فعل، والفعل لا يظهرُ، وكذلك (أمانةُ اللَّهِ) بالرفع

---

(١) تكملة يتضح بها الكلام.

(٢) الكتاب ٢/١١٥، ١٦٣، ٣/٤٩٨.

(٣) في الأصل: «بسقوط الهاء وفي الكافي ٢/٢٤٤»؛ «وقالوا: لهي كأنَّهم قدموا فجاء لهي، ثم سكنوا الهاء كما قالوا في كتف: كتف» وانظر الكتاب ٣/٤٩٨.

(٤) الجمل ص ٨٥، وقد سقط لفظ الجلالة من الأصل، وهو ثابت في الجمل بنسخه الثلاث.

والنصب، فَمَنْ رفع فعلى الابتداء والخبرُ محذوفٌ، ومَنْ نصب فعلى إضمار فعل لا يظهر.

قوله: (ومما لا يكون من القَسَم إلاَّ مرفوعاً قولهم: أَيْمُنُ اللَّهِ)[1].

لما ذكر ما استعملتْه العربُ بالرفع والنصب، أخذ يذكر ما لم تستعمله العرب، إلاَّ مرفوعاً، وذلك: أيمُنُ اللَّه، وعَمْرُكَ.

فأمّا (أَيْمُنُ اللَّهِ) ففيه تسع لغات: فتح الهمزة، وكسرها بحذف النون، وبإثباتها، ومَ اللَّهِ، ومِ اللَّه، ومُ اللَّهِ، بثلاث الحركات، ومِن اللَّه، ومُن اللَّه[2].

فَأَمّا: ايمُن اللَّهِ بكسر الهمزة، فلا خلافَ أنَّ الألف ألف وصل، وأنَّه مشتقٌّ من اليُمْن والبركة، فالحالف بهذا حالف بيُمْن اللَّه وبركَتِه، وكان الأَصْل: يُمْنُ اللَّه فسُكِّنَ الأَوَّل، فاجتلبتْ ألفُ الوصل، فالتقتِ الياءُ ساكنة، والميم ساكنة، فحُرِّكت الميمُ بالضم، إتباعاً للنُّون بمنزلة الرَّاء من امرىء، فإنَّهم قالوا: امرؤٌ، وامرأً، وامرىءٍ، أَلاَ ترى أَنَّ الأصل: مَرْءٌ، فسكّنوا الميم، وأتوا بألف الوصل، فالتقى ساكنانِ، فحرِّكت الراء بحركة الهمزة.

فإن قلتَ: ولِمَ فعل هذا بامرىءٍ، وإيْمُن اللَّهِ، وإنما يفعل هذا بما حذف آخره، لتكون ألف الوصل عِوضاً من المحذوف، نحو: ابنٌ واسمٌ واستٌ، الأصل: بَنَا[3]، على وزن فعل، ثم حذِفت اللاَّم فبقي على حرفين: سُكِّن الأَوَّل، وسيقت ألف الوصل لتكون عِوضاً من المحذوف، وكذلك استٌ والأصل: سَتَةٌ، لقولهم، أَسْتَاهٌ وسَهٌ[4]، فحذفت الهاء وسكِّنت العين، فاجتلبت ألف الوصل لتكون عَوضاً من اللام. وكذلك اسم، الأصل:

---

(١) الجمل ص ٨٥.

(٢) ذكر السيوطي فـ(أَيْمُن) عشرين لغة ونسب بعضها/ انظر همع الهوامع ٢٣٨/٤.

(٣) هكذا في الأصل: والوجه: بنو.

(٤) انظر الكتاب ٤٥١/٣، ٤٥٥.

سِمْو، وسُمْو لأنهم قالوا: سِمٌ، وسُمٌ بكسر العين وضمها، قال:

١٣٤ ـ * واللَّه سمَّاك سِماً مُباركاً *[١]

ولأنهم قالوا: أسماء، فحذفتَ الـواو، وسُكِّن الأول، ليكون ألفُ الوصل عِوضاً من المحذوف، وامرؤ لم يُحذفْ منه شيءٌ، فتكونَ ألف الوصل عِوضاً، وكذلك ايْمُنُ اللَّهِ.

قلت: أمَّا آمْرُءٌ فآخرُه همزة، والهمزة موضوعة على التسهيل والحذف، فكأنَّها وإن كانت موجودةً ذاهبةٌ، فصارت لذلك عندهم كأنَّها ذاهبة، فسكِّن الأول، وجِيءَ بألف الوصل، وجرت لذلك مجرى ابنٍ واسمٍ.

وأمَّا ايْمُنُ اللَّه فقد حذفوا النون، فقالوا: أَيْمُ اللَّهِ[٢]، وكثر هذا عندهم في كلامهم، فصار أَيْمُنُ اللَّهِ ـ وإن كانت النونُ ثابتةً ـ كأنَّها محذوفةٌ لأنَّ حذفها قد كثُر فصار بمنزلة ابن واسم مسكَّن الأوَّل، وجيء فيه بألف الوصل كما فعل فيما حذف، ولا أعلم في هذا خلافاً.

فأمَّا مَن قال: أيمن اللَّه بإثبات النون وفتح الهمزة، ففي هذا وقع الخلاف بين سيبويه والفرَّاء، فذهب سيبويه[٣] إلى أن الألِفَ ألفُ وصل، وذهب الفَرَّاء إلى أنَّ الألف ألفُ قطع، وجعله جمع يمين، لأنَّ اليمين مؤنثة، وفعيل إذا كان مؤنثاً، فقياسه أفعُل في القليل. قال زهير:

٢٣٥ ـ * فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ منا ومنكم *[٤]

---

(١) لم أقف له على نسبه، وبعده:

* آثرك الله به إيثاركا *

انظر إصلاح المنطق ص ١٣٤، الإنصاف ١/١٥، اللسان «سمو».

(٢) انظر الكتاب ٣/٥٠٣.

(٣) في الأصل: «الفراء» وهو سهو، وانظر مذهب سيبويه في كتابه ٣/٥٠٣.

(٤) تمامه:

* بمُقْسَمةٍ تمور بها الدِّماءُ *

وكما يقسم بيمين اللّه يقسم بجمعه، وهو أَيْمُنُ اللّهِ، إلاّ أنّ (يمينَ اللّهِ) رُفِعَ ونُصِبَ، و(أَيْمُنُ اللّهِ) لم ينصب، والتُزِم فيه الرفع بالابتداء[1].
وذهب سيبويه إلى أنَّ أَيْمُنَ اللّهِ ـ وإنْ كان مفتوحَ الهمزة ـ أصلُه يُمْنُ اللّه، فسكنت الياء[2]، واجتلبت ألفُ/ [الوصل، فالتقى][3] ساكنان، فَحُرِّكَ [٢٤٦] الساكن الثاني بحركة اللّام، على حَسَبِ ما تقدَّم فيمن كسر الهمزة.

فإن قلتَ: ألفُ الوصل لم تكن مفتوحةً[4] في كلام العرب إلاّ في الألف الداخلة على لام المعرفة، نحو: الغُلام، وأَيْمُنُ آسم معربٌ، فلو كانت الألف ألفَ وصلٍ لكانت الهمزةُ مكسورةً، ولم تكن مفتوحة.

قلتُ: انفصل الناس عن هذا بأَنَّ هذا الاسم لم يتمكّن في الكلام هكذا ولا استعمل بألف الوصل إلاّ في القَسَم، فصار لذلك شبيهاً بالحرف، فَمَنْ فتح فَلأَنَّ ألفَ الوصل مفتوحةٌ إذا دخلت على لام المعرفة، ومَنْ كسر فعلى الأَصْل: وهذان القولان صحيحان، إلاّ أَنَّ قول سيبويه أظهر؛ لأَنَّها لم تسمع مقطوعة في الوصل، لأنّ الفرّاء لا بُدَّ أن يَحْتَجَّ لمن قال: أَيْمُ اللّه، بِفتح الهمزة وحذف النون بما احتجَّ به سيبويه، إذا اعتُرِض عليه بمثل ما اعترض عليه.

وأمّا مَن قال: أَيْمُ اللّه، بفتح الهمزة، وحذف النون، فالألف ألف وصل عند الجميع، لأنّه لو كان جمع يمين لم تحذف النون، ألا ترى أَنَّه لم

= والبيت في ديوانه ص ٧٨، التهذيب ١٥/٥٢٥، الأزهية ص ٤، إصلاح الخلل ص ١٩٢، الإنصاف ١/٤٠٥، شرح المفصل ٧/٣٦، اللسان «قسم» و«يمن».

(١) انظر الأزهية ص ٣، إصلاح الخلل ص ١٩١، وذكر الهروي أن أبا إسحاق الزجاج ذهب إلى قول الفراء، ونسبه السيرافي في شرحه ٤/ ل ٢٣٤ إلى الكوفيين وعد أبو البركات الأنباري المسألة خلا فيه فعزاه، في الإنصاف ١/٤٠٤ إلى جمهور الكوفيين، وينسب أيضاً إلى ابن كيسان وابن درستويه/ انظر شرح المفصل ٨/٣٧، همع الهوامع ٤/٢٣٩.

(٢) في الأصل: (الهمزة)، ولعلّ الصواب ما أثبت.

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

(٤) في الأصل: (مكسورة).

يسمع قطّ في: أَكْلُبٍ أَكْلٌ، ولا في أَفْلُس: أَفْلٌ، ولا سمع في شيء من هذه الجموع الحذف، فلا بُدَّ أن يقال: إنَّ الأصل: يُمْنُ اللَّهِ فسكِّنت الياء، فاجتلب ألف الوصل ليكون عوضاً من المحذوف، كما فُعِل ذلك في ابنٌ، واسمٌ واستٌ.

ويُعتلّ لفتح[1] الهمزة بما اعتلّ سيبويه في أَيْمُنِ اللَّهِ بأَنْ يقالَ: لما كان هذا الاسم لا ينصرف صار كالحرف، وألف الوصل الداخلة على الحرف مفتوحة، ففتحت هذه الهمزة، ومَنْ كسر فقال: إِيْمُ اللَّهِ، فعلى الأصل.

وأمَّا مَن قال (مُنُ اللَّهِ)[2] بضم الميم والنون، فكذلك أيضاً اتَّفق النحويون فيه على أَنَّ الفاءَ محذوفةٌ، وأَنَّ الأصْل: يُمْنُ، ثم حذفتِ الياءُ، وبقيتِ العين واللّام، ويكون مرفوعاً بالابتداء بمنزلة: أَيْمُنُ اللَّهِ.

ومَنْ قال: مِنِ اللَّه بكسر الميم، فيكون مخفوضاً بحرف القَسَم، ويكون قد حُذِف وبَقِيَ عملُه، ويجري مَجْرى ما حكي من قولهم: اللَّهِ لأفعلنَّ، وقد تقدَّم أَنَّ هذا لم يسمع إِلاَّ في اسم اللَّه تعالى، فهو على هذه الطريقة، وقد سمع في اسم اللَّه تعالى، وفي مِنِ اللَّهِ، ولما خُفِضَتِ النُّونُ تبعتها الميم، لأنَّ هذه الميم قد وُضِعَت على أَنْ تتبعَ النونَ، ويكون مما اتبع فيه ما قبل الآخر الآخر، ويكون بمنزلة امرئٍ.

ومن قال: مُ اللَّهِ، فيكون محذوف الفاء واللام، وبقيت العينُ خاصةً لكثرة الاستعمال، وليس هذا أبعدَ من: أَيْشٍ هذا؟، لأنَّ حذفَ الفاء أكثر من حذف العين، ويكون مرفوعاً بالابتداء، والخبر محذوف، على حَسَبِ ما تقدَّم في أَيْمُن اللَّهِ.

ومَنْ قال: مِ اللَّه، فيكون مخفوضاً بحرف قَسَم محذوف، ويكون بمنزلة: مِنِ اللَّهِ.

---

(٢) في الأصل: «وتعتل بفتح».

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

ومن قال: مَ اللّه، بفتح الميم، فتكون الميم قد أُتْبِعَتْ فتحة اللّام، ويكون هذا بمنزلة قراءة مَن قرأ: (الحمدِ لِلّه)[1] اتبعت الدال اللّام، وهذه كلها وجوهٌ وتعليلات بعد صِحَّة السماع، وليس فيها شيءٌ يُقاس عليه، لأَنَّها جاءت على غير قياس.

ثم أتى بقول الشاعر:

٢٣٦ ـ فقال فريقُ القوم لما نَشَدْتُهُمْ
نَعَمْ وفريقٌ: لَيْمُنِ اللّهِ ما نَدْرِي[2]

استدلّ بهذا على أنَّ الأَلفَ ألفُ وَصْل، وليس بدليل قَوِيٍّ، لأَنَّ الفرّاء له أن يقول: إنَّما جاء هذا على لغة مَن كسر الهمزة، وقال: إيمُن اللّهِ في الابتداء.

وقال بعض المتأخرين: ليس في هذا دليل، لأن الشِّعر موضع ضرورةٍ، ويكون من وَصْل ألف القطع[3]. هذا عند البصريين ليس بصحيح،

---

(١) الفاتحة آية ٢ في قراءة زيد بن علي والحسن البصري بكسر الدال واللام/ إعراب القرآن للنحاس ١/١٢٠، المحتسب ١/٣٧.

(٢) البيت لنصيب بن رباح (شاعر أموي أسود يعرف بنصيب الأكبر تمييزاً له عن نصيب الأصْغر مولى المهدي، اتصل نصيب الأكبر ـ وكان مولى لرجل من وادي القرى ـ بعبد العزيز بن مروان فمدحه فكان ذلك سبب عتقه، فلزمه نصيب بمدحه حتى مات فرثاه، ومدح غيره من الأمويين، وتوفي سنة ١٠٨ هـ / ترجمته في الأغاني ١/٣٠٢ فما بعدها، اللآلىء ١/٢٩١ مقدمة شعره، الشعراء السود ص ١٠٥ ـ ١٢١. انظر/ شعره ص ٩٤، الكتاب ٣/٥٠٣، ٤/١٤٨، وشرح أبياته لابن السيرافي ٣/٢٨٨، المقتضب ١/٣٦٣، ٢/٨٨، ٣٢٩، الأصول ١/٥٢٨، الجمل ص ٨٦، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٧، الحلل ص ١٠٠، الفصول والجمل ص ١٠٢، المنصف ١/٥٨، سر صناعة الإعراب ١/١٢٠، ٣٠، الأزهية ص ٣، شرح المفصل ٨/٣٥، ٩/٩٢، رصف المباني ص ٥٣، مغني اللبيب ص ١٣٧، وهمع الهوامع ٤/٣٢٩، ورواية الشاهد في فرحة الأديب ص ١٤٧.
فقال فريقٌ: لا، وقال فريقُهم نعم، وفريق قال: ويلك ما ندري وفي نقد الشعر ص ١٣١ «ويحك» مكان «ويلك» ولا شاهد في البيت على هاتين الروايتين.

(٣) إصلاح الخلل ص ١٩٢، واللسان (يمن).

لأنَّ الشاعر إذا اضطرّ قطع ألف الوصل، ولم يصل ألف القطع؛ لأنَّ الأصل في الألف القطع.

والكوفيون يذهبون إلى أنَّ الشاعر إذا اضطرّ قَطَع ألف الوصل ووصل ألفَ القطع، وسيأتي الكلام في هذا، وقد حكي في الكلام: لَيْمُن اللَّه، حُكِي عن بعض السَّلف ـ أظنُّه عروةَ بن الزبير حين قُطِعَتْ رِجْلُه: ليمنك لئن أَخَذْتَ لقد أَبقيتَ، ولئن ابتليتَ لقد عافيتَ[1].

وهذه كلُّها ليست بأدلَّةٍ، لأنَّ الفرّاءَ له أَنْ يقولَ: جاء هذا على مَن قال: إيمُن اللَّهِ بكسر الهمزة في الابتداء وإنَّما الدليل لسيبويه ما ذكرتُه وهو أنَّه لم يسمع من كلام العرب: لأَيْمُن بقطع الهمزة.

وأمَّا (عَمْرُك اللَّه) فاعلم أن العَمْرَ هنا: هو البقاءُ، وفيه لغاتٌ ثلاثٌ، يقال: عَمْرٌ بفتح العين وسكون الميم وعُمُر بضم العين والميم [وعُمْر ـ بضم العين وسكون الميم، وهو مخفّف عُمُر[2] ـ بضم العين والميم]، لأَنَّ فُعُلا يجوز أَنْ يُسَكَّن، كما يقال في عُنُق: عُنْق، وفي حُمُر: حُمْر، وهذا التسكين قياسٌ في كُلِّ ثلاثيٍّ عينُه مضمومةٌ أو مكسورةٌ، فإذا جاءوا إلى القَسَم لزموا اللغةَ الواحدةَ، وهو فَتْحُ/ العين وسكون الميم، فقالوا: لعَمْرُ اللَّهِ، ولعَمْرك، [٢٤٧] وقد تسقطُ هذه اللام قليلاً، فيقالُ: عَمْرُ اللَّه، وإنَّما فعلتِ العربُ هذا لأنَّ القسمَ موضعُ تغيير، وهذا منه.

ولم يسمع في (عَمْرُك) في القَسَم إلَّا الرفع بالابتداء، والخبر محذوف ودخول هذه اللام على عَمْر، وقولهم: (لعَمْرُك) دليلٌ على أَنَّ لامَ الابتداء لا يلزم أَنْ تكونَ جواباً للقَسَم، لأَنَّ القَسَم إنَّما وقع بعَمْرك، ولا يكون القسم جواباً للقَسَم.

---

(١) المرجع السـابق.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

قوله: (ومن نادر القَسَم: جيرِ لأَفعلَنَّ)[1].

اختلف النحويون في (جَيْرَ): فمنهم مَن جعلها بمنزلة (نَعَمْ)[2]، وقال: هي بمنزلة (إنَّ)[3]، وبمنزلة (إي)، فَمَنْ قال: جير لأَفْعَلَنَّ، فكأنَّه قال: إي لأَفْعَلَنَّ، ونَعَمْ لأَفْعَلَنَّ، قال اللّه تعالى: ﴿ ويَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّه لَحَقٌّ ﴾[4] إلاَّ أَنَّ: (إي) و(نَعَمْ) و(إنَّ) يجوزُ إظهارُ القَسَم بعدهنَّ، و(جَيْرِ) لا يجوز إظهار القَسَم بعدها لأنَّ العرب جعلتْهُ عوضاً من القَسَم. ومن الناس من قال: ليس بمنزلة (نَعَم)، لأَنَّ (نَعَم) حرفٌ، و(جَيْرِ) اسمٌ، والدليلُ على أَنَّ (جَيْرِ) اسمٌ أَنَّه قد سُمِعَ فيه التنوين، فقالوا (جَيْرٍ)، والحرفُ لا يلحقه تنوين، وإنَّما (جَيْرِ) اسمُ فعل، والفعل: أُحقِّقُ، أو أَتَيَقَّنُ لأَفْعلَنَّ كذا، ثم حُذِف الفعل وجُعِل هذا اسماً له، كما فُعِل ذلك في شَتَّانَ، وهيهاتَ، ونَزَالِ، وما أشبههنَّ من أسماء الأفْعال، وأسماء الأفعال يلحقها التنوين، قالوا: إيه بالتنوين، وهو تنوينُ التنكير، وسيأتي بيان التنوينات وأقسامها في أبواب الحكاية. وهذا القول عندي أشدّ من القول الأَوَّل بما حكي من التنوين[5].

---

(١) الجمل ص ٨٧.

(٢) ذكر ابن عبد النور في رصف المباني ص ١٧٦ أنَّ الجزولي جعل (جَيْرِ) من الحروف التي تقع جواباً، كنعم في كراسته، وعزاه المُرَادي في الجَنى الداني ص ٤٣٣ إلى ابن مالك.

(٣) رسمت في الأصل: «أي» وما أثبته اجتهادي في قراءتها، يعضده قول المؤلف في الكافي ٢٤٨/٢ «واختلف النحويون فيها فمنهم من ذهب إلى أنَّها حرف بمنزلة نعم، وأجراها مجرى (إي) في أنها تكون بمنزلة نعم قال تعالى: ﴿قل إي وربي﴾، وبمنزلة (إنّ) فإنها تكون بمنزلة نعم».

ومن استعمال «إن» بمعنى «نعم» قول ابن قيس الرقيات:

ويقلن:

شيبٌ قد علاك وقد كبرت فقلت: إنَّه

ديوانه ص ٦٦، مغني اللبيب ص ٥٧.

(٤) سورة يونس آية ٥٣.

(٥) في التاج «جَيْرِ» ٤٩٩/١٠، وقال شيخنا: وحكى ابن الربيع [كذا] أنَّ جَيْرِ اسم فعل، ونقله الرضي عن عبد القاهر «وانظر شرح الكافية للرضي ٣٤١/٢، وفي الكافي ٢/ص =

ومن النحويين مَن ذهب إلى أنَّ (جَيْرِ) مصدر بمنزلة حقّاً، ولم يستعمل له فعل، وقد جاءت مصادر، ولم يوجد منها أفعال، فيكون هذا منها ويكون قد بُنِيَ لقِلَّةِ تَمكُّنِه[1] ويكون بمنزلة ما قال سيبويه فيمن قرأ: (قافَ والقرآن المجيد)[2]، وإنَّ (قاف) يمكن أن يكونَ بُنِيَ على الفتح وكان ذلك فيه لقِلَّةِ تمكُّنه[3]، وقِلَّةُ التَّمكُن هو هنا القصور على باب واحد لا يوجب البناء ولا بُدَّ، وإنَّما هو بمنزلة الإضافة إلى الحرف نحو قوله سبحانه: ﴿ مثلَ مَا أنَّكم تَنْطِقُونَ ﴾[4]، وبمنزلة الإضافة إلى الفعل المبنيّ نحو قوله:

* على حين عاتبت المشيب على الصبا *[5]

قد يكون معه البناء، ألا ترى أنَّه يجوز: على حينَ، بالخفض والنصب، وكذلك قُرِىء: (مثلُ ما أنَّكُم تَنْطِقُونَ) بالرفع والفتح، على ما أعلمتك[5].

وهذا القول عندي فيه بُعْدٌ، لأنَّ (حقّاً) هنا لا يقع إلَّا على أنْ يكونَ منصوباً على الظرف، ألَا ترى أنَّك لا تقول: حقّاً إنَّك منطلِق، بكسر الهمزة وإنَّما يقال: حقّاً أنَّك منطلق، بفتحها، وذلك أنَّ حقاً هنا بمنزلة عندي، ومنزلة: في عِلْمِي، فكما يُقال: في علمي أنَّك منطلق، وعندي أنَّك منطلِقٌ

= ٢٤٨-٢٤٩، : «... وكذلك صاحب الكراسة، واستدل على ذلك بلحاق التنوين» ونقله الجزولي في «الجزولية ـ الكراسة ـ ل ٧٢، عن شيخه أبي محمد بن بَرِّي.

(١) قال في همع الهوامع ٤/٢٥٧ «قاله صاحب الملخص» يعني المؤلف ورجَّحه ابن عبد النور في رصف المباني ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢) سورة ق الآية الأولى، في قراءة عيسى والجمهور يسكنون الفاء كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٨/١٢٠، وقد سبق أن حكى المؤلف هذه القراءة ص ٤٩٧.

(٣) الكتاب ٣/٢٥٨، وانظر شرح السيرافي ٤/ل ١١٠، تقييد ابن لب ل ٤.

(٤) سورة الذاريات آية ٢٣.

(٥) الرفع قراءة عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي، والفتح قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم/ انظر السبعة ص ٦٠٩، حجة القراءات ص ٦٧٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٨٧.

بفتح الهمزة، تقول: حقّاً أنّك منطلق، وتقول: في الحقِّ أنّك منطلق.

فأعدل الأقوال عندي القول الثاني: أنَّ (جَيْر) اسمُ فعل، ويكون بناؤُه كبناء أسماء الأفْعال، وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين، ولا يُسْتعمل إلاَّ في القَسَم، ولا يظهر معه القَسَم.

وقد ذكر أبو القاسم في باب المعرب والمبني أنَّ (جَيْر) من الأَسْماء المبنية على الكسر[2]، ولو كانت (جَيْر) مصدراً لقلتَ: لأَفْعَلَنَّ هذا جَيْرِ كما تقول: لأفعلَنَّ هذا حقّاً، ألاَ ترى أنَّك تقول: زيدٌ منطلقٌ حقّاً، وزيدٌ حقّاً منطلق، ولا تقول: حقّاً زيدٌ منطلقٌ، وإنَّما يقال: حقّاً أنَّ زيداً منطلق، على تقدير: في علمي أنَّ زيداً منطلق.

قوله: (عَوْضُ لأفعلنَّ)[3].

اعلم أنَّ عَوضاً من أسمـاء الدَّهْـر، تقول: لا أفعـل هذا عَـوْضَ العائضين، كما تقول: لا أفعل هذا دَهْر الدَّاهرين، وسُمِّيَ الدهر عَوْضاً، لأنَّه إذا مضى جزءٌ أُعقبه جزءٌ آخر، فهو عِوَضٌ منه، ويقال: عَوْضُ بالضم، وعَوْضَ بالفتح.

فمن قال: عَوْضُ بالضم أَجْراه مجرى قبلُ وبعْدُ بُنِيَ على الضم، لأنَّه ظرفٌ مثلُه.

ومن قال: عَوْضَ بالفتح أجراه مجرى حيثَ[1]، وبُنِيَ لقطعه عن الإضافة، لأنَّ كلَّ ظرف يُقْـطع عن الإضافـة فإنَّـه يُبْنى، وذلك لضعف الظروف، وسيأتي الكلام في باب المعرب والمبني في هذا الفصل مكمَّلاً.

---

(١) الجمل ص ٢٦٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٨٧.

(٣) قال في الكافي ٢/ ص ٢٤٩، فإنَّه أجراه مُجْرى حيثَ فيمن بناه على الفتح»، وفي اللسان «حيث»: «قال الكسائي: سمعت في بني تميم من بني يربوع وطُهَيَّة من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع».

فإذا صَحَّ أَنَّ (عَوْضُ) من الظروف، فاعلم أَنَّه ظرف صار عوضاً من القَسَم .فلا يستعمل معه، فلا تقول: عَوْضُ واللّهِ لأَفْعَلَنَّ، وجرى في هذا بمنزلة (جَيْرِ) على حَسَبِ ما ذكرتُه.

فإنْ قُلْتَ: فلا بدّ للظرف من فعل، أو معنى فعل يَتَعَلَّق به.

الجواب: أَنَّ هذا الظرف لا يصحّ أَنْ يتعلَّقَ بما بعده، فإذا قلتَ: عَوْضُ لأفعَلَنَّ، لا يصحُّ أَنْ يتعلَّق بأفعلَنَّ، لأَنَّ اللاَّمَ جوابُ القَسَم، وقد تقدَّم أَنَّ الحروف التي يُتَلَقَّى بها القَسَم حروفُ صَدْر، فلا يصحُّ أَنْ يعملَ ما بعدها فيما قبلها، فلا بُدَّ أن يتعلَّقَ بمعنى الكلام، وهو الذي يقتضيه/ القَسَم [٢٤٨] من الإلزام، ألاَ ترى أَنَّك إذا قلتَ: واللّه لأفعلَنَّ فمعناه: أَلْزِم نفسي الفعل، ولذلك جِيءَ بالقَسَم.

فإنْ قلتَ: ولا يصحُّ أيضاً أن يتعلَّق بـ(لأَفْعلنَّ)، لأَنَّه لا يصحُّ أَنْ يتأَخَّرَ عنه، فلا تقول: لأفعَلَنَّ عوضُ والظرف، وإنْ تقدَّم على معموله، فهو في رتبة التأخير.

قلتُ: يكون هذا بمنزلة: أينَ جلستَ؟ فأينَ ظرفٌ يتعلَّقُ بجلست، ولا يصحّ أَنْ يتأَخَّرَ عنه، لما تَضَمَّنَ من ألف الاستفهام، فكذلك (عَوْضُ) لا يجوز أَنْ يتأَخَّرَ، لأَنَّه نائبُ منابَ القَسَم، وصار فيه من التوكيد ما كان في القَسَم، والقَسَم لا يتأخر عن جوابه، فما تضمَّنه يقوم مقامَه لا يصحُّ أَنْ يتأَخَّرَ. ثم أتى ببيت الأعشى:

٢٣٧ـ رَضِيْعَي لِبَانٍ ثَدْي أُمٍّ تحالَفا   بأَسْحَم دَاجٍ عَوْضُ لا نتفرقُ[1]

---

(١) الجمل ص ٨٧، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٧، الحلل ص ١٠٤، الفصول والجمل ص ١٠٦، والبيت في ديوان الأعشى ص ٢٢٥ من قصيدة يمدح بها المحلّق العامري، الخصائص ٢٦٥/١، الإنصاف ٤٠١/١، شرح المفصل ١٠٧/٤، ١٠٨، مغني اللبيب ص ٢٠٠، ٢٧٦، ٧٦٩، شرح أبياته ٢٧٧/٢، ٢٣٧/٣، همع الهوامع ٢١٢/٢، خزانة الأدب ٢٧٧/٢، ٢٣٧.

اللِّبانُ لا يكون إلاَّ لمن يَعْقل، واللَّبَنُ يكون لمن يعقل، ولما لا يعقل، وأكثر ما يكون لما لا يعقل، ورأيتُ بعض اللغويين يذهب إلى أنَّ اللَّبن خاص، بما لا يعقل، كما أنَّ اللِّبانَ خاصٌّ بمن يعقل[1] وليس الأَمْر كما ذكر، الأمر على ما تقدم.

و(ثـدْي) منصوب على إضمار فعل تقديره: رضعا ثَدْيَ أُمٍّ، ولو كان في غير الشعر لجاز أَنْ يكونَ لِبانُ مضافاً إلى ثدي.

ورَضِيع مبالغة في راضع، يقال: رَضِع يرضَع على مثال: شرِب يشرَب، ويقال: رَضَع يرضَع، على فَعَل بفتح العين، والأكثَر رضِع بالكسر على مثال: شَرِبَ، وذكره[2] ثعلب في باب فَعِلت بكسر العين[3]، قال الشاعر:

٢٣٨ ـ * يذمُّوا لنا الدنيا وهم يرضِعونَها *[4]

---

(١) انظر إصلاح المنطق ص ٢٩٧.

(٢) في الأصل: «ذكر».

(٣) انظر التلويح شرح الفصيح ص ٨.

(٤) تمامه:

* أفاويق حتى ما يَدُرُّ لها ثُعْلُ *

والبيت لعبدالله بن همَّام السلولي: (شاعر أموي قال أبو عبيد البكري «أدرك معاوية وبقي إلى أيام سليمان أو بعده» ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٦٥٥، اللآلىء ٢/٦٨٣، خزانة الأدب ٣/٦٣٨) ـ من قصيدة يخاطب فيها النعمان بن بشير الأنصاري، وكان معاوية رضي الله عنه أحبَّ أن يسترضي أهل الكوفة، فأمر لهم بزيادة في العطاء، لكنَّ النعمان ـ وكان عامله على الكوفة ـ لم ينفذها، فقال عبدالله بن همام (كما في شعر النعمان بن بشير ص ٣٦):

زيادتنا نعمان لا تحرمنَّها ... تَقِ الله فينا والكتاب الذي تتلو

وأنت امرؤ حلو اللسان بليغه ... فما بَاله عند الزيادة لا يحلو

وقبلك قد كانوا علينا أئمة ... يهمهم تقويمنا وهموا عُضْل

إذا أنصتوا للقول قالوا فأحسنوا ... ولكنَّ حسن القول خالفه الفعل

يذمون دنيانا وهم يرضعونها ... أفاويق حتى ما يدر لها ثُعْل

يروى بالفتح على رَضِع بكسر العين، ويروى بالكسر من رضَع وكيفما كان فاسم الفاعل: راضع، بمنزلة شارب، وبالع، من بَلَعْت، ثم يقال: رضيع مبالغة فيه.

وقوله (بأسحَمَ) يريد ليلاً أسودَ، وكذلك (داجٍ) معناه، مظلمٌ فهو بدل منه.

وقوله (لا نتفرقُ) جوابٌ لقوله (تحالفا)، (رضيعي) خبر بات، في بيت قبلَه، وهو:

٢٣٩ـ تُشَبُّ لمَقْـرورين يصـطليـانهـا   وبات على النار النَّدى والمحلَّق(١)

رضيعي لبان: أي: مثل شخصين قد رضعا ثدياً واحداً، فكأنَّه قال: بات على النار الندى والمحلق متآخيين متحالفين، فقوله (تحالفا) على هذا في موضع الصفة، وقد يكون استئنافَ كلام جِيءَ به للتوكيد. وسُمِّي المحلَّق بحَلْقة كانت في خَدِّه، كان عضَّه فرسٌ، فصار في خده مثل الحَلْقَة، فَسُمِّي لذلك المحلّق ـ وهذا هو التضمين، وهو عندهم عيب، ونظيره قول النابغة:

وهم وَرَدُوا الجِفَـارَ على تـميـم   وهم أصحـابُ يـوم عكـاظَ إنِّي
شهـدتُ لهم مـواطنَ صـادقـاتٍ   أتيـتـهـم بـوُدِّ الـصَّـدْرِ مِنِّـي

[١٥٤]

وقال عنـترة:

= ورواية المؤلف «يذموا» بالمثناة التحتية ـ واضحة تماماً ـ وسقوط النون، لم أقف عليها عند غيره، وليس في الأبيات السابقة ما يبيح سقوط النون ورواية البيت في إصلاح المنطق ـ وهو من المصادر التي نقل عنها المؤلف مراراً ـ ص ٢١٣ «وذمّوا» فلعل «يذموا» تحريف من الناسخ أو تصحيف؛ إذ يروى «فَذَمّوا» بالفاء/ انظر البيت في مجالس ثعلب ٤٤٧/٢، التهذيب ٤٧٣/١، ٣٢٩/٢. زاد المسير ٤٠٧/١ وروايته فيه: «يذمون للدنيا»، واللسان «رضع» فوق، ثعل.

(١) ديوان الأعشى ص ٢٢٥، والمقرور: الذي أصابه البرد.

فيهـا الكُمَاةُ بنـو الكُمَـاةِ، كـأنَّهم   والخيـلُ تَعْثُـرُ في الـوغى بقَنَـاهـا
شُهُبٌ بـأيدي القـابسين إذا بَـدَتْ   بـأكُفِّهم بَهَـرَ الـظلامَ سنـاهـا
[١٥٥]

فشهب خبر كان، وقد تقدَّم الكلام في هذا بما يُغني عن الإعادة[١].

(١) انظر ما تقدم ص ٦٥٧.

بـــاب ما لم يسمَّ فاعله

اعلم أنَّ الأفعالَ على قسمين:

أحدهما: ما بُني للفاعل.

الثاني: ما بُني للمفعول به.

فإذا قلت: قام زيدٌ، وضرب زيد، فهذا وما أشبهه بُني للإسناد إلى الفاعل، ولذلك أُخِذا من الحَدَث. وإذا قلتَ: ضُرب زيدٌ، فهذا وما أشبهه بُني للإسناد إلى المفعول به، وعمدةُ الأوَّل الفاعل، وعمدةُ الثاني المفعول به، لأنَّ الفعلَ بُنِي لهما، والعمد هي التي تُرفع، والفضلات تُنصب واختلف الناس في الأصل فيهما:

فمنهم من ذهب إلى أنَّهما أصلان[1].

ومنهم من ذهب إلى أنَّ بِنْيَةَ الفاعل هي الأصل، وبِنْيَةَ المفعول به ثانية مغيَّرةٌ عنه، وإلى هذا ذهب سيبويه وأكثر النحويين[2].

فحُجَّةُ مَن قال: إنَّهما أصلان: أنَّ كلَّ واحد منهما مشتقٌّ من الحدث للإسناد إلى الاسم، ثُمَّ فُرِّق بينهما، فما كان مسنداً إلى الفاعل جُعِل على

---

(١) عزاه أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ٦٣٦، والسيوطي في همع الهوامع ٣٦/٦ إلى الكوفيين والمبرد، وابن الطراوة.

(٢) انظر الكتاب ٣٤٢/٤، شرح المفصل ٧١/٧، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١.

بناءٍ، وما كان مسنداً إلى المفعول جعل على بناءٍ آخرَ، وعلى حَسَب ما أذكره فليس قولُ مَنْ قال: إنَّ الأصلَ بناء الفاعل، وبناء المفعول ثانٍ، أَوْلى ممّن يقول بالعكس، وهو أن بناءَ المفعول به هو الأصل، وبناء الفاعل ثانٍ. وهذا لا يقوله أَحَدٌ، فيجب أَنْ يكونَ الصواب من المذهبين أَنَّ كلًّ واحد أصلٌ بنفسه، وليس أحدهما أصلًا لصاحبه، وهذا المذهب ظاهر ما لم تكن العرب فرَّقت بينهما، أو جاء من كلامها/ ما يدلّ على أنَّها نزَّلَتْ بنية المفعول به منزلة الفرع، والدليل على أنَّ الأصلَ عند العرب بِنْيَةُ الفاعل، وأنَّ بِنْيَةَ المفعول ثانيةُ أمورٌ ثلاثة: [٢٤٩]

أحدها: أنَّهم يقولون: بُويِعَ، ولا يقلبون الواو ياء، وإن كان القياسُ عندهم: متى اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون قُلِبت الواو ياء، نحو: سَيِّد، الأَصْل: سَيْوِدٌ، فقالوا: مَرْمِيٌّ، الأَصل: مَرْمُوْيٌ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءاً، وإنما لم يقلبوا في بُويِعَ، لأنَّ الأصل: بَايَع، فهذه الواو بدل من الألف، والألف لا تُدغم في الياء، فأجروا ما هو بَدَل منها مُجْراها فلم يبدلوها.

الثاني: قوله تعالى: ﴿ وُوْرِيَ عَنْهما من سوآتِهما ﴾[1] فلم تقلب الواو الأولى همزةً، وإنْ كان طَرْداً[2] في كلامهم إذا اجتمعت واوان من أولٍ، قلبت الأَوْلى همزةً، وإنَّما ذلك، لأَنَّ الأصل: وَارَى، ثم [لمّا][3] أرادوا الإسناد إلى المفعول ضَمُّوا الأولى على حَسَب ما يتبيَّن بعدُ، فانقلبتِ الألفُ واواً، فهذه الواو بدلٌ من الألف، فكأنَّه لم يجتمع واوان من أَوَّلٍ، حُكْماً

(١) سورة الأعراف آية ٢٠.

(٢) في المصباح المنير «طرد» وطردت الخلاف في المسألة طرداً: أجريته..... واطَّرد الأمر اطراداً: اتبع بعضه بعضاً....، وعلى هذا فقولهم: اطرد الحدُّ معناه: تتابعت أفراده، وجرت مَجْرى واحداً.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

للمبدل بحكم ما أُبدل منه وهذا الدليل عندي أقوى من الأوَّل، لأَنَّه قد يقال: لم يقولوا في بُويع: بُيِّع، لأَنَّهم لو قالوا لالتبس بفُعِّل من بَيَّع، فخرجوا عن القياس في بُويع محافظةً على زوال اللَّبْس، والدليل على أَنَّ زوالَ هذا اللَّبْس عندهم مرعيٌّ أنهم يقولون في: قاول: قُووِلَ، ولا يدغمون الواو الساكنة [في](1) التي بعدها، وإنما لم يدغموا لأَنَّهم لو فعلوا ذلك، لالتبس بناءُ المفعول من فاعلَ، ببناء المفعول من فَعَّل.

الثالث: أَنَّ العرب أتت بالمفعول فضلةً في بناء الفاعل، ولم تأت بالفاعل فضلةً في بناء المفعول، ومثال ذلك أَنَّ العرب تقول: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، ترفع زيداً، لأنَّه الذي أُسنِد إليه الفعل، وتنصبُ عمراً، لأَنَّه فضلةٌ جاءت لبيان متعلَّق الضرب، وليس الفعل طالباً لها ببِنْيَته، وإنما يطلبها الفعل بحروفه. أتوا به مرفوعاً بإضمار فعل، ولم يأتوا به فضلةً منصوباً، وإن كان طَلَبُ (ضُـرِبَ) المبني للمفعول للفـاعل كـطلب (فَعَل) المبني للفـاعل للمفعول، فلو كانت البِنْيَتَانِ أصلين، لوجب أَنْ يستويا، فتأتي بالفاعل فضلةً في بناء المفعول، كما أتيت بالمفعول فضلةً في بناء الفاعل، أو لا تأتي بالمفعول منصوباً بعد الفعل المبني للفاعل، كما لم تأتِ بالفاعل منصوباً بعد الفعل المبني للمفعول، فتدبره، فإنَّه صحيح.

ومن الناس من ذهب إلى أَنَّ الأَصْل بناء الفاعل، وأن الأَصْل في الرفع للفاعل، وإنَّما سرى الرفع للمفعول من الفاعل، لقيامه مقامـه، فادَّعى صاحب هذا القول أَنَّ ضُرِبَ ثان عن ضَرَبَ، ورَفْعُ المفعول بعد ضُرِب ثان عن رفع الفاعل.

وهذا القول عندي ليس بالبيِّن، لأنَّ الذي أوجب رفع الفاعل هو كون الفعل أُخِذَ من الحَدَث، وبُنِيَ للإسناد إليه، وإذا غيَّرت ضَرَبَ إلى ضُرِب

---

(1) تكملة يتم بها الكلام.

صار بلا شكٍّ طالباً ببنيته المفعولَ، كما طلب ببِنْيته الفاعل، فموجب رفعِ الفاعل موجودٌ في رفع المفعول الذي بُنِيَ له الفعل، فقد تحصَّل مما ذكرته أنَّ النحويين في هذا على ثلاثة مذاهب:

أحدهما: أنَّ البابين أصلان، وأن الرفع للفاعل والمفعول الذي بني له الفعل أصلان، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه.

الثاني: أنَّ بناء الفعل للفاعل أصل لبناء الفعل للمفعول، والرفع في الفاعل هو الأصل، وأنَّ الرفع في المفعول سرى له من مقامه مقامَ[1] الفاعل.

المذهب الثالث: أنَّ بناء الفعل للفاعل أُصل لبناء الفعل للمفعول، وأنَّ الرفع في الفاعل من جهة واحدةٍ. وهذا هو مذهب سيبويه، وهو عندي أعدل المذاهب الثلاثة لما ذكرتُه.

قوله: (حكمُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه من الأفعال الثلاثية الماضية السالمة أن يُضَمَّ أوله، ويكسر ثانيه)[2].

يَرِدُ على هذا اعتراض ـ وهو أنْ يقالَ: إنَّما يطَّرِد هذا فيما كان مفتوح العين، فإن كان مكسور العين، نحو: عَلِم زيدٌ المسألةَ، وشَرِب زيدٌ الماءَ فيجب أنْ يقال: يُضَمُّ أولُه خاصةً، ولا يقال: يكسر الثاني، لأنَّ الثاني كان مكسوراً.

الجواب: إنَّ هذه الكسرة غير الكسرة التي كانت في بناء الفاعل، وهذا مما يغيّر في التقدير و/ نظيره يا منصُ. فيمن نوى، وفيمن لم ينوِ، فمن [٢٥٠] نوى فهذه الضمة هي التي كانت قبل الترخيم، ومن لم ينوِ فهذه الضمَّة غير تلك الضَّمَّة، وهي مثل الضَّمَّة التي في: يا زيدُ، وكذلك الفُلْك إذا كان

---

(١) كلمة «مقام» مكررة في الأصل.

(٢) الجمل ص ٨٨، وفي نسخه الثلاث: «الماضية الثلاثية السالمة».

مفرداً، وإذا كان جمعاً، هو مما تغيَّر في التقدير، وليس مما تغيَّر في اللَّفظ، ولهذا في الصَّنْعة نظائر كثيرة.

ثم إنَّه لم يتكلَّم إلاّ على الثلاثي خاصة ويجب أنْ يتكلمَ على الفعل الماضي كلِّه، فيقال: الفعل الماضي إذا أردت أنْ تَبْنِيَهُ للمفعول فلا يخلو أنْ يكونَ في أوَّله ألف وصل أو لا يكون، فإن كان في أوَّله ألف وصل فتضمّ الأوَّل، لأنَّه المتحركُ الأوَّل من حروف البِنْيَة، وتترك الثاني الذي قبله على حاله، ثم تَضُمُّ ألف الوصل كراهية الخروج من كسر إلى ضم، ثم تكسر ما قبل الآخر، فتقول في استخرج زيدٌ المال: اسْتُخْرِج المالُ، وكذلك تقول: انطُلِقَ بزيدٍ، وما أشبه ذلك، ولا تجد هذا ينكسر أبداً.

فإن لم يكن في أوَّلِ الفعل الماضي ألف وصل فتنظر، فإن كان في أوَّله متحركان فَتَضُمُّهما وتكسِرُ ما قبل الآخر، فتقولُ في: تَدَحرج: تُدُحْرِج بضم التاء والدال، وتكسر الرَّاءَ، وتتركُ الساكن على حاله ولا تغيِّرُه، فإن كان في أوَّلِه متحركٌ واحد، فتَضُمُّه وتكسِرُ ما قبل الآخر، فتقولُ: دَحْرَج زيدٌ الحجرَ: دُحْرِج الحجرُ، بضم الدال وبكسر الراء، وكذلك تقول في أكْرَمَ زيدٌ عمراً: أُكرِمَ عمروٌ، فتضُمُّ الأوَّلَ، وتكسِرُ ما قبل الآخر، وتقولُ في ضَارَبَ: ضُورِبَ، تَضمُّ الأولَ لما ذكرتُه، فيجب أنْ تنقلبَ الألف واواً، لأنَّ الألفَ لا تقع إلاَّ بعد فتحةٍ، وكذلك تقولُ في بَايَع: بُوْيِع، وفي وَارَى: وُوْرِي، ولا تقلبُ الواو الأُوْلى همزةً على اللُّزوم، وكذلك لا تقلبُ الواو ياءً لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون لما ذكرتُه قبلُ.

وتقولُ في قال: قِيلَ، وفي باع: بِيع، وكان الأصْل قُول، وبُيع، فأمَّا: قُول: فاستُثْقِلَتِ الكسرةُ على الواو بعد ضَمَّةٍ، فحُذِفَتْ ونُقِلَتْ إلى القاف، فازدحم على القاف حركتانِ الحركة الأصليةُ والحركة المنقولةُ من العين فزالت حركة الفاء.

فإن قلتَ: فلِمَ لَمْ تُقْلَبْ؟

قلت: كرِهوا زوال حركة العين، لأنَّها التي يعرَف منها وزن الكلمة، ثم جاءت الواو بعد كسرة، فقلبت ياء، فصار قِيل، وكذلك الكلام في صِيغ، وفي كل ما كان من هذا النوع.

ومن العرب من إذا نَقَلَ حركة العين إلى الفاء أشار إلى حركة الفاء، فأشمَّ الفاءَ الضَّمَّ، وهاتان اللغتان جاء بهما القرآنُ: قرأ هشام والكسائي: قِيْل، وغِيْضَ[1]، وجِيءَ[2]، وسِيْقَ[3]، وسِيْءَ[4]، بالإشمام، ووافقهما ابن ذكوان على حِيلَ[5]، وسِيْق، وسِيْءَ، ووافقهم نافعٌ، على سِيْءَ، والباقون من القرَّاءِ بغير إشمام[6]، والأصل الكسر لما ذكرتُه.

ونظير هذا ما فعلوه في الأمْر من غزا، إذا أمروا مؤنثاً، فيقولون: اغزي، بإشمام الزاي الضمَّ، لأنَّ الأصل: اغْزُوِي، فاستثقلوا الكسرة على الواو، فنقلوها إلى الزاي، فازدحم على الزاي حركتانِ: الضَمُّ والكسر، فنطقوا بالكسرة، وأشمُّوا الضَّمَّ.

ومن العرب من يحذف حركة العين، ولا ينقلها إلى الفاء، فتبقى حركةُ الفاء وهي الضَمَّة، فيقول: قُول، إلَّا أن هذه اللغة الثالثة ضعيفةٌ، ولم يجيءْ بها القرآن، ولا نطق بها فصحاء العرب[7].

ويجري مَجْرى هذا قولهم: انقيد، الأصل: انْقُود، فصار قُودَ من انقيد،

---

(١) في آية ٤٤ من هود، و(قِيل) وحدها في آية ١١ من البقرة.

(٢) في آية ٦٩ من الزمر، وآية ٢٣ من الفجر.

(٣) في آيتي ٧١، ٧٢ من الزمر.

(٤) في آية ٧٧ من هود، وآية ٣٣ من العنكبوت.

(٥) في آية ٥٤ من سبأ.

(٦) انظر السبعة ص ١٤٣، حُجَّة القراءات ص ٨٩ - ٩٠، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٢٩، وانظر تفسير المؤلف ص ٥٦، وذكر النحاس في إعراب القرآن ١/ ١٣٨، أنَّ الأشمام لغة كثير من قيس.

(٧) جاء في إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٣٨ «فأمَّا هذيل، وبنو دُبَير من بني أسد، وبنو فقعس فيقولون: قُوْلَ بواو ساكنة».

بمنزلة قُول، فمن قال: قُيل بالكسر الخالص قال في (انقود): انقيد، لأنّه استُثْقَل الكسرة على العين، وهو الواو فنقل حركتها إلى الفاء، فانقلبت الواو ياءً، لانكسار ما قبلها، فقيل: انقيد، ومن أشمَّ الضَمَّ في قيل، أشمَّ الضمَّ في: انقيد. ومن قال قُول، قال: انقُوْدَ، وألف الوصل في هذه اللغات الثلاث مضمومة، مراعاةً للأصل، وهو انقود.

وكذلك: خِيف زيدٌ الأصل: خُوِفَ زيدٌ، فاستُثْقِلَتِ الكسرة في الواو، وقبلها ضمةٌ، ففعلوا ما تقدَّم، وعلى حَسَب ما تقدَّم، فإذا تبين لك، فترجع إلى هذه الكلمة إذا أسندت إلى ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب، فيلزم على مَن قال: خِيف بغير إشمام أَنْ يقول: خِفْتُ، لأن اللام تسكن، فتحذف العين، لالتقاء الساكنين، وكذلك: خِفْنا، وخِفْتَ، وخِفْتُما، وخِفْتُم، وخِفْتُنَّ، فيلزم على هذا أن يكون بمنزلته إذا بُنِيَ للفاعل، لأنَّ الفاعل يقول أيضاً: خِفْت فهذا اللفظ على هذا مشترك، ومن قال[1]: / خِيف بالإشمام [٢٥١] قال هنا: [خُِفت، وخُِفنا، وخُِفتم، وخُِفتن، بالإشمام. ومن قال: خُوف، بإخلاص الضم قال:][2] خُفْتُ وخُفْنا وخُفْتُنَّ بضم الخاء، وسيعود الكلام في هذا مكمّلاً في باب التصريف.

وأما بِيْع فالأصل فيه: بُيِعَ، بضم الباء وكسر الياء، فتستثقلُ الكسرةُ على الياء، وقبلها ضَمَّةٌ، فيلزم أَنْ تُنْقَل حركةُ العين إلى الفاء، فتزدحمَ على الفاء حركتانِ، فتـزولَ حركةُ الفاء، فتبقى حركةُ العين، على حَسَبِ ما تقدَّم، ومن العرب من لم يشمَّ الضَمَّ، إعلاماً بحركة الفاء الأصلية، كما فعل ذلك في: خِيف، ومن العرب من يقول: بوع، بحذف حركة العين استثقالاً لها فتبقى الياء ساكنةً بعد ضَمَّةٍ فتنقلب الياءُ واواً، فتقول: بُوع.

ويجري مجرى بيع: اختير، لأنَّ الأصل: اختُيِرَ، بمنزلة اقتُدِر، فتأتي

---

(١) تكرر قوله: ومن قال «في الأصل».

(٢) تكملة يلتئم بنحوها الكلام.

الواو مكسورةً بعد ضَمَّةٍ فتستثقلُ، فتنقلُ حركةُ العين إلى الفاء، فتزولُ حركة الفاء الأصلية، كما فُعل ذلك في بِيع، فمن التزم في بِيع الكسر الخالص فعل ذلك في: اختِير، ومن أَشَمَّ الضمَّ في: بِيع، أشم الضم في: اختِير، ومن قال: بُوع، قال: اختُور، لأنَّ (تِيْر) من اختير، بمنزلة بِيْع، فيلزم عن هذا أنْ يتساويا، على حسَبِ ما ذكرتُه.

وإذا أسند بِيع إلى ضمير المتكلم، أو ضمير المخاطب لزم أنْ تكونَ بِنْيَتُهُ للفاعل، وبِنْيَته للمفعول سواء على من التزمَ الكسر الخالص، ومن أَشَمَّ أو ضمّ وقع الفرق بين بنية الفاعل وبنية المفعول. وهذا أيضاً يعود فيه الكلام لعلّته في باب التصريف.

وهذا الإشمام الذي في (قيل) وأخواته يظهر لي أنّه ليس على حدّ الإشمام في الوقف، لأنَّ الإشمام في الوقف هو أنْ تنطِق بالسكون الخالص ثم تَضُمَّ شفتيك إشعاراً بأنّـه كان مرفوعاً أو مضموماً في الوصل، لا يدركه الأعمى، لأنَّه لا حظَّ له في السمـع، وإنَّما يدركه من يبصرك، ويرى إشارتك بشفتيك نحو الضَّمِّ، والإشمام هنا إنَّما هو أنْ تنطق بحركة بَينَ الكسرة والضمّة فتصير المدَّةُ التي بَعْدَ[1] حركة الفاء بين الياء والواو، ووقفت على نحوٍ من هذا لابن جني، وأمَّا الإشمام في قوله سبحانه: ﴿ما لَكَ لا تَأْمَنَّا على يُوسُف﴾[2] فإن القُرّاء كُلُّهم أشمُّوا الضَمَّة، لأنَّ الأصْلَ: تأمنُنا برفع النون الأولى ثم لما أرادوا الإدغام سكَّنوا النون الثانية، فذهبت حركتها، فأشِمَّت النون الساكنة، وتَضُمُّ عند النطق بالنون الساكنة شفتيك، وأمَّا عند النطق بالنون الثانية ففتح خالص.

وفي كيفية الإشمام في قوله تعالى: ﴿ما لَكَ لا تَأْمَنَّا﴾[2] خلاف

(١) في الأصل: «بغير» تحريف.

(٢) سورة يوسف آية ١١، ورسمت «تأمنا» في الأصل بنونين «تأمننا» (وهي قراءة قال أبو حيان في البحر ٥/٢٨٥: «وقرأ أبي، والحسن، وطلحة بن مصرِّف، والأعشى «لا تأمنُنا» بالإظهار وضم =

والأظهر عندي ما ذكرته، وهو الذي قرأتُ به. وكذلك الإشمام في (قِيل) [في كيفيته][1] خلافٌ، البيِّن عندي ما ذكرتُه، وبه أيضاً قرأتُ.

ومن الناس من ذهب إلى أنَّك في (قِيل) وما أشبهها تَضُمُّ شفتيك قبل النطق بفاء الكلمة، ثُمَّ تنطق بفاء الكلمة بكسرة خالصة، لا يدركه إلَّا مَن يبصرك.

ومنهم من قال بل بعد النطق بفاء الكلمة: تَضُمُّ شفتيك، وتجري مَجْرى إشمام الوقف، والأظْهر ما ذكرتُه[2].

قوله: (فإن كان الفعل مستقبلًا)[3].

هذا اللفظ مطلقٌ يراد به التقييد، وقد قيَّده بالمثال، وتقييده أَنْ تقولَ: فإن كان الفعل مستقبلاً، ولم يكن صيغةَ الأمر، وإلَّا فقد تقدَّمَ أنَّ صيغةَ الأمْر تدل على الحَدَث المستقبل والزمان، وكان أحسن من هذا أنْ يقولَ: فإن كان الفعل مضارعاً، لأنَّ صيغة الأمر لا تكون إلَّا للفاعل المخاطب.

قوله: (ضُمَّ أوَّلُه، وفُتِحَ ثالثُه)[4].

أحسن من هذا أن يقول: وفتح ما قبل آخره، ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ: استَخْرَجَ زيدٌ المالَ، ثم قيل لك: رُدَّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، لم تجد الثالث مفتوحاً، لأنَّك تقول: استُخْرِجَتِ الدرهمُ[5].

= النون على الأصل. وخط المصحف بنون واحدة» وانظر زاد المسير ٤/ ١٥٦، ولا يتأتى الاشمام الذي ذكره المؤلف في الآية على قراءة إظهار النونين مضمومة أولاهما.

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) انظر هذا ملخصاً في شرح الجمل لابن الفخار ص ١٢٦.

(٣) الجمل ص ٨٩.

(٤) الجمل ص ٨٩.

(٥) هكذا في الأصل: «الدرهم» ضبطت الراء بالسكون - فهو مفرد -، كما ضبطت (استخرجْت) في الأصل بسكون الجيم على البناء للمعلوم. ولعل الوجه: استخرجتِ الدراهم أو أن يكون: استخرج المال، رداً على المثال السابق.

قوله: (فإن كان الفعلُ غيرَ متعدٍّ إلى مفعول)[1].

يريد بقوله مفعولاً به، لأنَّ هذه البِنْيَة إنما وُضِعَتْ لهذا الفعل لطلب المفعول به، فعمدتُها المفعول به، فهو الذي يرتفع بها، إلَّا أنَّ المفعول به يكون حقيقةً ويكون اتساعاً، فإذا بُنِيَ للمصدر أو لظرف الزمان أو لظرف المكان، فلا يُبْنى لهما حتَّى يُنصبَ نصبَ المفعول به اتساعاً، فلا يجوز أنْ يُبْنَى الفعل للمصدر، ولا لظرف الزمان، ولا لظرف المكان بحضرة[2] المفعول فقد تبين لك مما ذكرته أنَّ المصدرَ يبنى له الفعل بشرطين:

أحدهما: أنْ يكونَ منصوباً نصب المفعول به.

الثاني: ألَّا يكونَ في الكلام مفعول به.

وثم شرطٌ [ثالث][3] وهو أنْ يكونَ المصدر مفيداً، فلا تقول على هذا: سِير بزيدٍ سيرٌ، لأنَّ سيراً لم يفد إلَّا ما أفاد الفعل، وحقُّ المسند / [٢٥٢] والمسند إليه أنْ يفيد أحدهما غير ما أفاد الآخر، إذْ لو كان هو هو لَلزِمَ أنْ يكونَ الكلام غير مركب.

وكذلك الظرف من الزمان لا يُبْنَى له الفعل إلَّا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون منصوباً.

الثاني: أن يكون قد نُصِبَ [نَصْبَ][4] المفعول به.

الثالث: ألَّا يحضرَ ـ المفعول به حقيقةً، لأنَّه إذا ظهر المفعول به حقيقة فهو أولى أنْ يقامَ مقام الفاعل ويُبْنَى له الفعل، وأمر آخر: أنَّ الظرفَ أَصْلُه أنْ يكونَ بحرف الجر، وإذا كان للفعل مفعولان يصل إليهما بنفسه إلَّا

---

(١) الجمل ص ٨٩.
(٢) في الأصل: «إلَّا بحضرة» والصواب ما أثبت.
(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
(٤) تكملة يتم بها الكلام.

أنَّ أصلَ أحدهما أنْ يكونَ بحرف الجر، فإقامة الذي ليس أصلُه بحرف الجرّ أولى، وذلك نحو: أَمَرْتُ زيداً الخيرَ، فزيد ليس أصله أن يكونَ بحرف الجَرِّ، والخير أصله أنْ يكونَ بحرف الجرِّ، فإذا قيل لك رُدَّهُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه، فتقول: أُمِرَ زيدٌ الخيرَ، برفع زيد ولا ترفع الخَير، وسنبيِّن هذا مستوفىً بَعْد[1]، فيجب لما ذكرتُه إذا قلتَ: ضربتُ زيداً يومَ الجمعة، وقيل لك: ردّه إلى المفعول فلا بُدَّ أن تقول: ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة، ترفع زيداً، وتنصب يومَ الجمعة، ولا يجوز العكس.

وكذلك ظرف المكان لا يُبْنَى له الفعل إلَّا بشروط ثلاثة:

أحدها: أنْ يكونَ منصوباً.

الثاني: أنْ يكون نصبه نَصْبَ المفعول به.

الثالث: ألَّا يحضرَ المفعول به حقيقةً، والعِلَّة في هذا كلِّه كالعِلَّة في ظرف الزمان.

فقد تحصَّل مما ذكرته أنَّ الفعل يُبْنَى لأربعةِ أشياء: المفعول به والمصدر بشرطيه المذكورين، وظرف الزمان بشروطه الثلاثة، وظرف المكان بشروطه الثلاثة أيضاً.

والمجرور بُنِيَ له الفعل لأنَّه مفعولٌ به، وإنما مَنَع ظهورَ عمل الفعل، وهو النصب، حرفُ الجر، فيجوز على هذا أنْ تقولَ في (مررتُ بزيد) مُرَّ بزيد فيكون (بزيد) في موضع رفع، وسيأتي هذا مكمَّلاً في أبوابه.

قوله: (لم يَجُزْ رَدُّهُ إلى ما لم يسمَّ فاعلُه عند أكثر النحويين: لأنّك إذا حذفت فاعلَه لم يبقَ ما يقوم مقامَه)[2].

يريد أنَّ الكلامَ لا يكون إلَّا مركباً، فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ، وقيل: رُدَّهُ إلى

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٩٦٩، ٩٧٧.

(٢) الجمل ص ٨٩.

ما لم يسمَّ فاعلُه وجب حذف الفاعل: فوجب أنْ يُقالَ: قِيم، وإذا قلتَ هذا صار الكلام من فعلٍ لا غير، والفعلُ وحدُه لا يكون كلاماً، كما أنَّ الاسم وحده لا يكون كلاماً. ومتى أردتَ ذكر الفاعل فلا بُدَّ من بِنْيَته المطالبة به، ولا يغيَّر عنها إلَّا عند القصد ألَّا يذكرَ الفاعل، ويكون ذلك لوجوهٍ ستة:

أحدُها: جهل المتكلم به، وذلك أنْ تعلمَ أنَّ زيداً ضُرِبَ، ولا تعلمُ مَنْ ضَرَبَهُ، فلا يمكن أنْ يبْنى للفعل وتُسندَه لمن تجهله.

الثاني: علم المخاطب[1] به، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ، ولا تذكر مَنْ ضَرَبَهُ، لعلم مخاطَبِكَ به.

الثالث: تعظيم المتكلِّم له، فتقول: قُتِل زيدٌ، فلا تذكر من قتله تعظيماً.

الرابع: تحقيــرُه.

الخامس: الإبهام، وهو أنْ تريدَ أنْ تخبرَ مخاطبك بركوب فرس وتُبْهِمَ عليه الراكب [فتقول: رُكِبَ الفرسُ][2].

السادس: أنْ يكونَ مخاطبك لا يريد منك الإخبار عن الفاعل، وإنَّما همُّه واعتناؤه بالمفعول.

قوله: (وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر)[3].

اعلم أنَّ النحويين اختلفوا في المصدر المؤكِّد، في بناء المفعول له ورفعه به، على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّ ذلك لا يجوز، لأنَّ المؤكِّد يجوز إسقاطه، وما يجوز

---

(١) في الأصل: «المتكلم».
(٢) تكملة يتضح بها المراد.
(٣) الجمل ص ٨٩.

إسقاطه يقدَّر ساقطاً، فيبقى الفعلُ وحدَه، ولا يكونُ الكلام من فعلٍ وحدَه، ولا من اسمٍ وحدَه، وقد تقدَّم[1]، وإلى هذا ذهب أبو علي، ذكره في الإيضاح في باب إنَّ، وأتى معترضاً على هذا بقوله سبحانه: ﴿ فإنْ كانَتَا اثْنَتَيْن ﴾[2] فإن اثنتينِ خبر عمّن كان ولا يفيد الخبر إلاَّ ما أفاده الاسم المضمر، وانفصل بأن قال: «لأنه يفيد العدد مخرجاً من الصغر والكبر»[3]، وبلا شكٍّ أنَّه لو جاء: فإن كانتا اثنتين بِنْتَي حُرَّة، أو بنتي أَمَةٍ صغيرتين أو كبيرتين لكان الخبر قد أفاد ما لم يفد المبتدأ. وهذا المذهب هو الذي يقتضيه كلام سيبويه، لأنَّه قال: هذا باب المسند والمسند إليه. ثم قال: «وهو ما لا يستغني أحدُهما عن صاحبه، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً»[4]. وبلا شك أنَّ ما يأتي مؤكِّداً يُسْتَغْنى عنه، ويجد المتكلم بُدّاً منه، وعلى هذا حُذَّاق هذه الصَّنعة، وهو المذهب الصحيح. وفيه تفصيل يتبَيَّن.

المذهب الثاني: أنَّه لا يجوز إذا لم يكن هناك غيرُه، فإن كان في الكلام غيرُه جاز، فتقول: سِيْر بزيد سَيْرٌ، فتقيمُ السيرَ، لأنَّه قد أفاد بالمجرور، ولا يستنكر أنْ يكونَ الفائدةُ بوجود الفضلة. / ولو لم تأتِ بها لم يكن فيما يبقى فائدةٌ، ألَا ترى أنَّك لو قلتَ: أراد زيدٌ الخير، لم تكن فائدة إلا بالخير، ولو قلت: أراد زيدٌ، وتسكت لم يكن فيه فائدةٌ، لأنَّه مفهوم أنَّ زيداً لا يخلو عن إرادةٍ، وكذلك تقول: لمن سألك فقال: ما ركبتَ؟ تقول له[5]: ركبتُ البغلَ، فبلا شكٍّ أنَّ الفائدةَ إنَّما وقعت بالبغل. وإلا فلم يَسَلْ هو بقوله: ما ركبتَ؟ حتى كان الركوب عنده معلوماً، وأنَّه وقع منك، وما [٢٥٣]

---

(١) انظر ما تقدَّم ص ٩٦٢.

(٢) النساء آية ١٧٦.

(٣) الإيضاح ١/١٢١ وفيه «متجرداً» مكان «مخرجاً».

(٤) الكتاب ١/٢٣، وفيه «وهما» مكان «وهو» وفي شرح السيرافي ١/ل ٩٢ «وهو» كما ذكر ابن أبي الربيع.

(٥) في الأصل: «فلا تقول» بإقحام «فلا».

جهل إلاّ بمن[1] وقع ركوبك، فلو قلتَ هنا: ركبتَ، وتحذف البغلَ لم يكن مفيداً، ولهذا نظائر كثيرةٌ، ويكون قول سيبويه «وهو: ما لا يستغني أحدهما عن صاحبه ولا يجد المتكلِّم منه بُدّاً»[2] أنَّك لو رُمْتَ أنْ تحذفَ الفاعل هنا وتأتِيَ بالفضلة، لأنَّها المطلوب للإعلام بها لم تَقْدِر لمكان بِنْيَةِ الفعل الطالبة به، ولا يمكن البناء للمفعول: فتقول: أُريد الخيرُ، لأنَّك لو قلتَ ذلك لعلم سامعك أنَّ زيداً هو الذي يريد الخيرَ، وكذلك إذا قال لك: ما ركبتَ؟ ثم قلت: رُكِبَ البغلُ[3]، لم يكن حَدُّ الكلام، ولظَنَّ مخاطَبُكَ أنَّك تريد الإخبار عن الفعل، ولم تتعرض لبيان ما استُفْهِمتَ عنه. فهذا معنى قوله: «لا يستغني أحدهما عن صاحبه، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً».

الجواب: إنَّ هذا الذي ذكره، ليس بمنزلة قولك: سِيْر بزيد سَيْرٌ، لأنَّك قادر هنا أنْ تَبْنِيَ هذا الفعل، وتسنده للمصدر، وأنت إذا قلت[4]: أردتُ الخير، لا تستطيع أن تُزِيلَ الفعل ولا الفاعل، ولا تسندَ الفعل إلى المفعول به، لما ذكرتُه، وأمرٌ آخرُ: أنَّك إذا قلتَ، سِيْرَ بزيد سَيْرٌ، فيُتَصَوَّر لك أنْ تحذفَ المصدر، لأنَّه مفهومٌ من الفعل، فكيف يصحُّ أنْ يُبْنَى الفعل له. وأنت إذا قلت: أراد زيدٌ الخيرَ، لا يمكنك أنْ تحذف الفاعل، لأنَّك لو حذفته لم يكن في الكلام ما يقتضيه ويدلُّ عليه، ولا بُدَّ من ذكره، لأنَّ مُريدي الخيرِ كثيرٌ، وأنتَ إنَّما تريد أنْ تخبرَ عن زيدٍ بإرادة الخير، وكذلك إذا قيل لك: ما ركبتَ؟ فقلت: ركبتُ الفرسَ، لا بُدَّ من ذكر الفاعل، لأنَّك لو أزلتَه لم يكن في الكلام ما يقتضيه، ويدلُّ عليه، ولا بُدَّ من ذكره. فإذا قلت: سِيْرَ عندك سيرٌ، ضعُف من وجه واحد من الوجهين المذكورين، وهو أنَّك

---

(١) هكذا في الأصل «بمَنْ» وانظر ما تقدم ص ٢٨٨.

(٢) الكتاب ١/٢٣، وقد تقدم قريباً.

(٣) في الأصل «ركبتُ البغل».

(٤) في الأصل «وتسنده للذي قلت أردتُ الخير» والعبارة مضطربة، وبنحو ما أثبت يلتئم الكلام.

تقدرُ على طرح سَيْر، ويكون مستفاداً من الفعل.

المذهب الثالث: أنَّ الفعل يُبْنى للمصدر على كلِّ حال، فتقول: سِيْرَ سَيْرٌ، وهذا أضعف المذاهب الثلاثة؛ لما تقدم ذكره من أنَّ المسندَ والمسند إليه، لا بدّ أنْ يفيدَ أحدُهما ما لم يُفِدْه الآخرُ، لأنَّه إذا أفاد ما أفاده الآخر، فمجيئه مؤكِّد، وما كان كذلك: كأنَّه غيرُ موجود، فيأتي الكلام غيرَ مركب، والكلام لا يكون إلَّا مركباً. فإذا تَقَرَّرَ ذلك فنعودُ إلى مسألة أبي القاسم، وهي:

قوله: (فتقول: قُعِدَ وضُحِك)[1].

كأنه قال: قُعِد القعودُ، وضُحِك الضَّحِكُ، لأن الفعلَ يـدلُّ على مصدره، فهذا لا يجوز على المذهبين الأولين، ويجوز على المذهب الثالث.

فإن قلتَ: قُعِد عندك، وضُحِك سحرُ، وأنت تريد: سحراً بعينه، فيجوز على المذهب الثاني، وعلى المذهب الثالث، ولا يجوز على المذهب الأول، وقد تقدَّم أنَّه الصحيحُ.

فإن قلت: فقد جاء قوله سبحانه: ﴿ وَحِيْلَ بَيْنَهُمْ وبَيْنَ ما يَشْتَهُونَ ﴾[2] ونظير هذا بلا شكٍّ: قُعِد عندك، وجُلِسَ بينَك وبينَ زيدٍ، وأنت مضطرٌّ في هذا وفيما أشبهه إلى أنْ تقدِّرَ ضميرَ المصدر في (حِيْلَ)، وهو للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله.

الجواب: أنَّ أبا علي أجاز في قول الشاعر:

أَتَنْتَهُـــونَ ولَنْ ينهى ذَوِي شَـــطَطٍ كالطَّعنِ يذهبُ فيه الـزيتُ والفُتُلُ
[٢٠١]

وجهـــين:

---

(١) الجمل ص ٨٩.

(٢) سورة سبأ آية ٥٤.

أحدهما: هو الذي ذكره في الإيضاح[١]: أَنْ تكونَ الكافُ اسماً بمنزلة مثل، فتكونَ فاعلةً بينهى، وتكونَ بمَنْزِلة قوله:

* وَرُحْنا بِكَابنِ الماءِ يجنب وسطنا * [٦٧]

التقدير: ورحنا بمثل ابن الماء، وبمنزلةِ قوله:

* وصالياتٍ ككما يُؤْثَفَيْنْ * [٦٦]

وقد مضى الكلام في كاف التشبيه في حروف الخفض، وتكلمت هناك في هذا البيت[٢].

الثاني: أَنْ يكونَ من حذف الموصوف وإقامة الصِّفة[٣] مقامَه، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط شيءٌ كالطَّعْنِ، ثم حُذِفَ شيءٌ، وأُقيم مقامَه كالطعن. وهذا لم يذكره في الإيضاح، لأنَّ الوجه الأول أَقْوى منه، لأَنَّ جعل الكاف اسماً قَوِيٌّ في الشعر. وقد أجازه أبو الحسن في الكلام[٤]، فيمكن أَنْ يكونَ قولُه سبحانَه: ﴿ وحِيْلَ بَيْنَهم وبَيْنَ ما يَشْتَهُونَ ﴾[٥]/ من هذا، ويكون بمنزلة سِيْرَ سيرٌ شديدٌ، ثم يُحْذَفُ الموصوفُ، وتقامُ الصفةُ مقامَه، فيقال: سِيْرَ شديدٌ[٦]. [٢٥٤]

فكذلك هذا، ويقدر في مثل قولك: جُلِس بين زيد وعمرو: جُلِس[٧] جلوسٌ بين زيد وعمرو، والظرف صلةٌ للمصدر، والمحذوف الموصوف، وأُقيمت الصفةُ مُقامَه. وإذا وُصِفَ المصدر كان مفيداً، فتكون إقامته جائزةً،

---

(١) الإيضاح ١/٢٦٠.

(٢) انظر ما تقدم ص ٨٥٢.

(٣) في الأصل: «حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه» وهو خطأ بيِّن.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٧، همع الهوامع ٤/١٩٩، وانظر ما تقدم ص٨٥١.

(٥) سورة سبأ آية ٥٤.

(٦) في الأصل: «سِير سَيْرٌ شديدٌ» بإثبات «سَيْرٌ» سهواً.

(٧) في الأصل: «وجلس» بإقحام واو بعد واو عمرو.

لأنَّه أفاد بصفته ما لم يفده الفعل المسند إليه، وإذا أفاد الشيء بصفته فكأنَّه أفاد بنفسه، لأنَّ الصفة والموصوف كالشيءِ الواحد، قال:

٢٤٠ ـ وكنت امرءاً لا أَسْمَعُ الدَّهْر سُبَّةً
أُسَبُّ بهـا إلَّا كَشَفْتُ غِطاءَهـا[١]

فقوله: (امرءاً) لم يفد إلَّا ما أفاده المبتدأ، لكنه لما وُصِف، وأفادتِ الصفة ما لم يفده المبتدأ جاز أَنْ يكونَ خبراً، ولهذا نظائرُ كثيرةٌ.

فإنْ قلتَ: فهل يجوز أَنْ يكونَ (بينَهم وبينَ ما يَشْتَهُونَ) في الآية في موضع الحال من المصدر الذي تضمّنه الفعل، ويكون بمنزلة: سِرتُ شديداً، قلتُ: هذا لا يجوز في الحال، لأنَّ الحال من شرطها أن تكون بعد تمام الكلام، وأنت لو قلتَ: (حِيلَ)، وتسكت، لم يكن كلاماً، وليستِ الصِّفَةُ كذلك، لا يشترط أَلَّا تكون إلَّا بعد تمام الكلام على حَسَبِ ما ذكرتُه، وسيعود الكلام في هذا النوع في مواضع.

فإذا تقرَّر ما ذكرته فيجوز أَنْ يقالَ: سِير سَيْرٌ بزيد، ويكون (بزيد) في موضع الصفة لسَيْرٍ، ويتعلَّق بمحذوف، ولا يجوز أَنْ يتقدَّمَ (بزيد) فيقال: سير بزيد سَيْرٌ، ويكون داخلاً تحت قوله: «وإذا تقدم نعت النكرة عليها نُصِبَ على الحال»[٢] إلَّا أنَّه يشترط فيه هذا، فيقال: إلَّا المصدرَ الموصوفَ، فإنَّه لا يجوز أَنْ يُقَدَّم فينصب على الحال، لا تقول: سير شديداً سَيْرٌ، وتقول: سِيْرَ سَيْرٌ شديدٌ.

وقوله: (وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر، وهو مذهب سيبويه)[٣]. قد ذكرت ما في هذه المسألة من المذاهب، وقوله: «وهو مذهب

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم/ ديوانه ص ١٠، الأشباه والنظائر للخالديين ١/ ٢٢، الحماسة البصرية ١/٤٤، خزانة الأدب ٣/١٦٨.

(٢) الجمل ص ٢٧.

(٣) المصدر نفسه ص ٨٩.

سيبويه» لا يثبت[1]، وقد ذكرت أن كلام سيبويه يقتضي بطلان ذلك، لكن لسيبويه كلام يقتضيه بظاهره[2]، ولا بدّ من تأويله، لأنَّ الصنعة تخالفه على حَسَبِ ما ذكرتُه.

قوله: (وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين)[3].

اعلم أنَّ الأفعالَ المتعدية إلى مفعولين تنقسم ثلاثة أقسام:

أحدها: أنْ تكونَ من باب ظننتُ، وهو الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر. فهذا يقامُ فيه الأوَّل ولا يقام فيه الثاني، فتقول: (ظننت زيداً منطلقاً: ظُنَّ زيدٌ منطلقاً، وحُسِبَ عمروٌ شاخصاً، وعُلِم محمدٌ منطلقاً، ولا يجوز أنْ تقول: عُلِمَ منطلقٌ محمداً، ولا حُسِبَ شاخصٌ عمراً، وتقول: ظُنَّ زيدٌ خيراً منك، وظُنَّ خيرٌ منك زيداً، على مَن قال: إنَّ خيراً منك زيد[4]، لأنَّ (خيراً منك)، وإن كان نكرةً فقد تَخَصَّصَ بعضَ تخصيص، فجرى لذلك مَجْرى المعرفة.

وإنَّما لم يقم هنا إلاّ المبتدأ، لأنَّه الذي جِيء به أولاً، والثاني سِيقَ للإخْبار عنه، فيجبُ لذلك أنْ يكونَ المفعول الأول يُبْنَى له الفعلُ، ويكونَ الخبر منصوباً، ولو فُعِل غير هذا لجُعِل ما قياسه أنْ يكونَ أوَّلاً آخراً، وما قياسه أنْ يكونَ آخراً أولاً.

---

(١) قال ابن السيد في إصلاح الخلل ص ١٩٦: «والذي نسب إلى سيبويه من إجازته ليس بمشهور عنه، وقد أنكره أبو جعفر بن النحاس في كتاب المقنع، وقال: هذا القول غلط على سيبويه. وذكر أنَّ الكسائي والفراء، وهشاماً أجازوه».

(٢) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٢٦ - ١٢٧، :«وزعم أبو القاسم ها هنا أنَّ مذهب سيبويه جواز إقامة المصدر المؤكد بالفعل، وقال: الأستاذ أبو الحسين: ليس ذلك مذهب سيبويه، وإنما يظهر ذلك منه بعض ظهور، قال: والصحيح: امتناع ذلك...»
وانظر الكتاب ١/٢٢٩.

(٣) الجمل ص ٨٩.

(٤) انظر ما تقدم ص ٥٣٦٠.

الثاني: أنْ يكون من باب أمرتُ، وهو الذي يتعدَّى إلى مفعولين أصل أحدِهما أن يكون بحرف الجر، لأنَّ الأصلَ: أمرتُ زيداً بالخير، ثُمَّ حُذِف حرف الجرِّ، فقيل: أمرتُ زيداً الخيرَ، وكذلك استغفرتُ اللَّهَ الذنب، فإذا بنيت هذين المفعولين، وما جرى مجراهما، فيجب أنْ تقيمَ الأول، وتترك الثاني منصوباً على حاله، فتقول: أُمِرَ زيدُ الخيرَ، واستُغْفِرَ اللَّهُ الذَّنبَ ولا يجوز أنْ يُقامَ الذي أُصله بحرف الجر، لأنَّه إذا اجتمع ما يصِل إليه الفعلُ بنفسه، وما يصِل الفعل إليه بحرف الجر، فالعرب تلتزم إقامةَ ما يصل إليه بنفسه، ولا تقيمُ ما يصلُ إليه الفعل بحرف الجر بحضرة ذلك، وكذلك إذا اجتمع ما ينصبه الفعل، وإن كان الأصل حرف الجر، وما لا يحذف منه حرف الجر، فإقامة ما يُنْصَب وإن كان أُصْلُه حرف الجرّ أولى، وسيأتي بيان هذا مكمَّلاً(1)، ومتى وجدتَ الذي أصله بحرفٍ قد أُقيم، ولم يقم الآخر، فاعلم أنَّهُ جاء على القلب، وأنَّه بمنزلة: أدخلتُ القلنسوةَ في رأسي(2)، الأصل بلا شكٍّ: أدخلتُ رأسي في القلنسوة، فإذا رددتَ هذا إلى المفعول/ [255] وجبَ أنْ تقولَ: أُدْخِلَتِ القلنسوةُ في رأْسي، فكذلك إذا جاء: أُمِرَ الخيرُ زيداً، فيقدر أنَّه كان قبل النقل: أمرتُ الخير بزيد على القلب، ثم حذف حرف الجرّ، وعلى القلب أخذ سيبويه قول الشاعر:

* ترى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ *(3) [170]

كَأنَّه على تقدير: أدخلتُ الظِّلَّ في رأْسي، ولو لم يكن على هذا لم يصح إضافة مدخل إلى الظل، لأنه في تقدير حرف الجرّ، ولو لم يكن هذا لم تكن الإضافة إلاَّ إلى الرأس.

الثالث: أنْ يكونَ من باب كسوتُ وأعطيتُ، فيظهر من أبى علي في

(1) انظر ما سيأتي ص ٩٧٧.
(2) انظر ما تقدَّم ص ٧١٣ - ٧١٤.
(3) الكتاب ١/١٨١.

الإيضاح أنَّك تقيم الأول، وتقيم الثاني، وإقامة الأوَّل أحسن[1] لأنَّهما مفعولان في الأَصْل، وليس أصل أحدهما أَنْ يكونَ بحرف الجر، فنسبةُ الفعل إليهما نسبةٌ واحدةٌ، فيجوزُ أَنْ تبنيَ الفعل إلى الأول، ويجوز أَنْ تبنيَ الفعل إلى الثاني، لكن بناء الفعل إلى الأوَّل أولى، لأنَّه الفاعلُ في المعنى بالنسبة إلى الثاني، أَلَا ترى أنَّك إذا قلتَ: أعطيتُ زيداً درهماً، الأصل: عطا زيدٌ، بمعنى: تناوله وأَخَذَهُ، ثم نُقِلَ بالهمزة، فقيل: أعطيتُ زيداً درهماً. وأما كسوتُ زيداً الثوبَ، فهو بمنزلة: أَلْبَستُ زيداً الثوبَ، وزيدٌ هو اللَّابس فهو الفاعل في المعنى. وأما على مذهب الكوفيين فكسوتُ عندهم بمنزلة أعطيتُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الأصل عندهم: كَسِيَ زيدٌ الثوبَ، بمعنى لَبِسَهُ، ثم نُقِلَ بالتغيير، فقيل: كسوتُ زيداً الثوب، ويظهر من أبي القاسم أَنَّ الأول هو الذي يُقام، ولا يُقَام الثاني، وعِلَّته ما ذكرتُه، وهو أَنَّ المفعول الأول هو الفاعل بالنسبة إلى الثاني، وأَنَّك متى أقمتَ الثاني، ولم تُقِم الأولَ، فإنما يكون ذلك على جهة الاتساع، وجَعْل الثاني أَوَّلاً، والأول ثانياً، وليس ذلك بأبعد من: أَدْخلتُ القلنسوةَ في رأسي، أَلَا ترى أنَّه قد قال بعد هذا: (ولو قلتَ: أُعْطِي درهمٌ أخاك، وكُسِي ثوبٌ زيداً كان جائزاً، والأجود ما بدأنا به، وهذا مجازٌ)[2].

والذي يظهر لي ما ذهب إليه أبو علي لمّا ذكرتُه، وهو أَنَّ نسبة الفعل إلى الأوَّل والثاني سواء، فيطلب الأوَّل كما يطلب الثاني ويصل إلى كلٍّ واحد منهما بغير حرف جر، لكنَّ بناء الفعل الأَوَّل أولى، لما ذكرتُه.

قوله: (وذلك قولك: أُعطِي زيدٌ درهماً، رفعتَ زيداً، لأَنَّه مفعول لم يُسَمَّ فاعله ونصبتَ الدرهمَ، لأَنَّه مفعول ثانٍ، فيبقى على أصله)[3].

---

(١) الإيضاح ١/٧٢، ٧٣.

(٢) الجمل ص ٩.

(٣) المصدر نفسه ص ٩٠، وفي نسخه الثلاث: «فبقي».

يريد أنّك رفعت الأول، لأنّ الفعل قد بُنِي له، ونصبتَ الثاني لأنّه لم يُبْنَ له، فإنّما جِيءَ به فَضْلَةً بعد تمام المسند والمسند إليه، فحاله مع هذا الفعل كحاله مع الفعل المبني للمفعول، فكما انتصب هناك انتصب هنا.

قوله[1]: وإن شئتَ قلتَ: نصبتُه لأنّه تَعَدَّى إليه فِعلُ مَفْعُول هو بمنزلةِ الفاعل)[2].

هاتان العبارتان ترجعان إلى أصل واحد، وهو ما ذكرته أنَّ الأوَّلَ رُفِعَ، لأنَّ الفعلَ بُنِيَ له، والثاني نُصِبَ لأنَّه جِيْءَ به فضلةً بعد تمام المسند والمسند إليه.

وقوله: «وهو بمنزلة الفاعل» يقتضي ألَّا يُقَدَّمَ على الفعل، ومتى تَقَدَّم على الفعل صار مبتدأ، لأنَّه قال: «بمنزلة الفاعل» فتقول في (ضُرِبَ زيدٌ) إذا أردت تقديمه: زيدٌ ضُرِبَ، ويكون زيدٌ مرفوعاً بالابتداء، والمفعول[3] الذي لم يسمَّ فاعلُه مستترٌ في الفعل، والجملةُ خبر المبتدأ، كما يكون ذلك في الفاعل.

والدليل على ذلك أنَّك تقول في التثنية: الزيدان ضُرِبا، وفي الجمع: الزيدون ضُرِبوا، كما تقول: الزيدان قاما، والزيدون قامُوا، ولو لم يكن المفعول الذي بُنِيَ لَه الفعل في هذا بمنزلة الفاعل لوجب أنْ تقولَ: الزيدانِ ضُرِبَ، والزيدونَ ضُرِبَ، كما تقول: ضُرِبَ الزيدانِ، وضُرِبَ الزيدونَ.

وتقول: مررتُ برجلٍ مضروبٍ أخوه، فإذا قَدَّمت وجب أنْ تقولَ: مررتُ برجل أخوه مضروبٌ بالرفع، كما يكون ذلك في الفاعل نحو: مررت

---

(١) في الأصل بياض بمقدار كلمة.

(٢) الجمل ص ٩٠.

(٣) في الأصل: «الفعل» تحريف.

برجلٍ قائمٍ أبوه، فإذا قدَّمت فقلت: مررت برجلٍ أبوه قائمٌ لم يكن إلاّ الرفع وكذلك تقول في باب كان، وظننت.

وتقول: أكْرِمْتُ، فتسكّن آخر الفعل الماضي كما تسكّن آخره إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو: قُمْتُ، وما أشبه ذلك.

فإذا تقرَّرَ هذا كُلُّه، فيلزم إذا قلتَ: مُرَّ بزيد، وجُلِسَ إلى عمرو ألاّ يتقدم المجرور هنا على الفعل، لأنَّ المجرورَ هو الذي بُنِيَ الفعل للإسناد إليه، فلا يتقدَّم كما لا يتقدَّم إذا لم يكن بحرف جر، ألا ترى أنَّ الفاعل إذا دخل عليه حرفُ الجر لا يجوز أنْ يتقدَّمَ، فتقول: كفى بزيد عالماً ولا يجوز [٢٥٦] أنْ تقولَ: بزيدٍ/ كفى عالماً، لأنَّ الفاعلَ لا يتقدَّم، فكذلك لا يجوز أنْ تقولَ: بزيدٍ مُرَّ، ولا إلى عمروٍ جُلِسَ.

فإذا استبان لك هذا تَبَيَّنَ لك أنَّه لا يجوز أنْ تقولَ في مثل (رجلٌ مسؤولٌ عنه): مررتُ برجلٍ عنه مسؤول، لأنّ (عنه) نُزِّل منزلةَ الفاعل وهو المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، فلا يتقدَّم كما لا يتقدَّم مع الفعل، فقوله تعالى: ﴿ كُلُّ أولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسؤُولاً ﴾(١) لا يجوز أنْ يكون الذي بُنِيَ له (مسؤولٌ) ضميرَ المكلَّف(٢)، والتقدير: كل أولئك كان المكلَّفُ مسؤولاً عنه، والضمير في (عنه) يعود إلى كلٍّ، لأنَّ كُلاًّ مفرد في اللفظ، وذهب الزمخشري في التفسير إلى أنَّ مسؤولاً مَبْنِيٌّ لـ (عَنْهُ)(٣)، وأنَّهُ بمنزلة قولك: سَلْ عن هذا وما ذكرتُه يَرُدُّ هذا القول.

قوله: (وتقريبه على المتعلم أنْ تقولَ: نَصْبُه لأنَّه خبر ما لم يُسَمَّ فاعلُه)(٤).

---

(١) سورة الإسراء آية ٣٦.

(٢) في الأصل: «الضمير المكلف».

(٣) الكشاف ٢/٤٤٩.

(٥) الجمل ص ٩٠ وفيه «وأن يقول: نصبته»، وفي الخطيتين: «تقول: بالمثناة: الفوقية: نصبته».

هذا اللفظ فيه بُعْدٌ، لأنَّ الخبر لا يُسْتَغنى عنه، وهذا يُسْتَغنى عنه، ألَا ترى أنك إذا قلتَ: كُسِيَ زيدٌ وسَكَتٌ، لكان كلاماً، وأَمْرٌ آخر: أنَّ الخبرَ شرطه أَنْ يكونَ الثاني هو الأَوَّل، والأَوَّل هو الثاني، وليس المفعول الأَوَّل هنا هو الثاني، ولا الثاني هو الأول.

ويمكن أَنْ يكونَ هذا تقريباً في مثل قولك: ظُنَّ زيدٌ عالماً، لأَنَّه بمنزلة قولك: كان زيدٌ عالماً لأنَّ عالماً خَبَرٌ عن زيد، ودخل الفعلُ على المبتدأ والخبر فعَمِل فيه، ونَسَخَ حكمَ الابتداء، فكما يُقال في عالم من قولك: كان زيدٌ عالماً: خبرٌ عن كان، يصحُّ أَنْ يقالَ في عالم من قولك: ظُنَّ زيدٌ عالماً: خبرٌ ولعله إنما أراد هذا، ويكون كُسِيَ زيدٌ ثوباً إنَّما يُسَمَّى خبراً بالشبه بـ(ظُنَّ زيدٌ عالماً. وبعد هذا[1] كلِّه فليس هذا أمراً متعارفاً عند النحويين فيبعُد أَنْ يُقالَ، ويقَرَّبَ الموضع به، وإنَّما جرت العادة أَنْ يُعْرَبَ هذا مفعولاً لما لم يسمَّ له الفاعل أي لم يبنَ له الفعلُ.

قوله: (وأُعْلِمَ أخوك بكراً مقيماً)[2].

اعلم أَنَّ الفعل الذي يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل إذا بنيتَه للمفعول، فيجبُ أَنْ ترفَع الأَوَّلَ، وتنصبَ الثاني والثالث، لأَنَّ الثانيَ والثالث هما في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ، فكان القياس أَلَّا ينصبا، وإذا نُصِبا [نُصِبا][3] بالتشبيه بالمفعولين بأعطيتُ، وقد تقدَّم الكلام في هذا في باب أقسام الأفعال في التعدّي[4]، والمفعول الأَوَّلُ هو المنصوب حقيقةً، لأَنَّه مفعـول حقيقةً، فيجب لهذا إذا بُنِيَ الفعل أَنْ يُبْنى للأَوَّل، ولا يُبْنَى للثاني ولا للثالث.

---

(١) في الأصل: «أنَّ هذا» بإقحام «أن».
(٢) الجمل ص ٩٠.
(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
(٤) انظر ما تقدم ص. ٤٣١ ـ ٤٣٢.

وهذا بمنزلة المفعول والمصدر إذا اجتمعا، فإنَّ الفعلَ لا يُبْنى للمصدر، لأنَّ المصدرَ إنَّما انتصبَ نصبَ المفعول به اتساعاً، وإذا اجتمع المفعول به حقيقةً والمفعول به اتساعاً، فإقامة المفعول به حقيقةً أولى.

فإن لم تذكر الأوَّل وذكرت الثاني والثالث، على من اختار ذلك وقد تقدم أنَّه القياس فقلت: أَعْلَمْتُ الفرسَ حصاناً، وأَعْلَمتُ الجُبَّةَ جيدةً، فإن بنيتَ هنا الفعل للمفعول، وجب أنْ ترفَعَ الأوَّلَ وهو المبتدأ وتنصِبَ الثاني فتقول: أُعْلِمَ الفَرَسُ حصاناً ويتنزَّل ذلك منزلةَ: عُلِمَ زيدٌ شاخصاً، والتعليل فيهما واحد، وقد تَقَدَّم بما يغني عن الإعادةِ.

قوله: (وإذا قلت: ضُرِبَ زيدٌ سَوْطاً)[1].

قد تقدَّم أنَّ العرب تضع الاسم في موضع المصدر، وعليه جاء قولُه سبحانه: ﴿لَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شيئاً﴾[2]، فإذا قلتَ: ضربتُ زيداً سوطاً فسوطٌ وُضِعَ موضع المصدر[3]، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربةً، وقد تقدَّمَ أنَّ المصدَر لا يُقام مُقامَ الفاعل، ويُبْنَى له الفعل حتى يُنْصبَ نَصْبَ المفعول به اتساعاً، لأنَّ هذه البِنْيَةَ إنَّما بنيت للمفعول به، وإذا اجتمع الحقيقةُ والمجاز فبناءُ الفعل للمفعول به حقيقةً أولى، فيجب عن هذا أنْ يقالَ: ضُرِب زيدٌ سوطاً، ولا يقال ضُرِبَ سوطٌ زيداً، كما يجب أنْ يقال: ضُرِبَ زيدٌ ضرباً، ولا يجوز أنْ يقال: ضُرِبَ ضربٌ زيداً، وكذلك حكمُ المفعول به والظرف إذا اجتمعا، فإنَّه يجب أنْ يُبْنَى الفعلُ للمفعول به حقيقةً، ولا تبنِّيه للظرف إلاَّ عند عدم المفعول به، وقد ذكرتُ الشروط التي[4] بُنِيَ بها الفعل للمصدر،

---

(١) الجمل ص ٩٠.

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٤.

(٣) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٢٧ - ١٢٨، «وكان الأستاذ رحمه الله يعرب سوطاً اسماً واقعاً موقع المصدر».

(٤) في الأصل: «الذي».

والشروط التي بُنِي بها الفعل لظرف الزمان ولظرف المكان. فـإذا عُدِمَ المفعولُ به حقيقةً ووُجِدَ المصدرُ وظرفُ الـزمان وظـرفُ المكان، فـأنت بالخِيار، إنْ شئتَ أقمتَ المصدرَ وإنْ شئتَ أقمتَ ظرفَ الزمان، وإنْ شئت أقمتَ ظرفَ المكان، لأنَّ نصبَها كلَّها نصبُ المفعول به اتساعاً، إلَّا أنَّ بناءَ الفعل للمصدر أقوى، لأنَّ نصبَه أقوى، والاتساع فيه أقوى، لأنَّ نصبَ المفعول به اتساعاً لم يكن فيها/ كلِّها إلَّا بعد صحةِ النصب على غير المفعول به. [٢٥٧]

قوله: (واعلم أنَّك إذا شَغَلْتَ ما لم يسمَّ فاعلُه بحرف خفض)[١].

اعلم أنَّ المفعول به يكون على وجهين:

أحدهما: ما يصِلُ الفعل إليه بنفسه.

الثاني: ما يصِلُ الفعل إليه بحرف، وما يصل الفعل إليه بنفسه أقوى مما يصل إليه بحرف، فإذا اجتمعا فبناء الفعل لما يصِل إليه بنفسه أقوى من بنائه لما يصل إليه بحرف، فتقول: ضربتُ زيداً بالسَّوط، فإذا قيل لك: ردَّه إلى ما لم يسمَّ فاعلُه وجب أنْ تقولَ: ضُرِب زيدٌ بالسوطِ، وتُقيمَ الذي يصِلُ إليه الفعلُ بنفسه، ويكون «بالسوط» في موضع نصب، ولا يجوز أنْ تقولَ: ضُرِبَ زيداً[٢] بالسوط، ويكون «بالسوط» في موضع رفع، ومنع من ظهـور الرفع حرفُ الجر كما منع من ظهور النصب في قولك: ضربتُ زيـداً بالسوط، وقد تقدَّمَ أنَّ الفعلَ يطلبه طَلَبَ الفَضَلاتِ، فيجب لذلك أنْ ينصبَه، ثم لَمَّا لم يَصِلْ إليه إلَّا بحرف إضافة وجب للحرفِ الموصِّلِ أنْ يخفضَ، فدخل على هذا الاسم عاملان:

أحدُهما: الفعلُ، وهو طالبٌ بالنَّصْب.

(١) الجمل ص ٩١، وفي الأصل: «أشغلت» وما أثبته من الجمل بنسخه الثلاث.

(٢) في الأصل: «ضُرِب زيدٌ بالسوط».

والآخر: الحرفُ، وهو طالب بالخفض، من حيث ذكرتُ، فوجب ظهورُ أحد العملين، ويبقى الآخـرُ عاملاً في الموضع، فكان ظهورُ عملِ الحرف أولى، لأنَّ الحرفَ لا يُعَلَّق، والأفعال يكون فيها ذلك، فإذا قلتَ: مُرَّ بزيد، فـ (مُرَّ) طالبُ الاسمَ بالرفع، لأنَّه الذي بُنِيَ له، وهو عُمْدَةٌ، لكن لمّا كان لا يصِلُ إليه إلَّا بحرف إضافة وَجَبَ للحرف المضيف أنْ يَخْفِضَ، فظهر عمل الحرف لما ذكرتُه.

قوله: (وسِيْرَ بزيدٍ فَرْسَخٌ)[1].

ليس هذا المثال مثل المُثُلِ المتقدِّمة، وهي: أُخِذَ من زيدٍ دينارٌ، ودُفع إلى عمروٍ ثوبٌ[2] لأنَّ الدينارَ والثوبَ في هذين المثالين مفعولان، وليسا بظرفين انتصبا نصبَ المفعول به اتّساعاً، وأنت إذا قلتَ: سِيْرَ بزيدٍ فَرْسَخٌ، فَفَرْسَخٌ ظَرفٌ في الأصْل، وإنَّما نُصِب نَصْبَ المفعول به اتساعاً، وإذ اجتمع المجرور والظرف فأنت بالخِيار في إقامة الظرف، وإقامة المجرور، وكذلك إذا اجتمع المجرور والمصدر أنت بالخيار أيضاً، فيجوز هنا أنْ تقولَ: سِيْرَ بزيد فَرْسخاً، ويكون المجرور في موضعِ رفعٍ، ولا يجوز أنْ تقولَ: دُفِعَ دَفْعٌ إلى عمرو ثوباً، فليس المثالان سواء.

الجواب: أنَّه يظهر من مذهبه أنَّ إقامةَ الظَّرف أحسن من المجرور، لأنَّ الظَّرف لو كان بحرف الجر لجاز إقامته، ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ: سِيْرَ بزيد في يومِ الخميس لجاز أنْ تُقِيمَ[3] (بزيـد)[4]، ويكونُ في موضع رفعٍ، ويكون (في يوم الخميس) في موضع نَصْبٍ، ولجاز العكس، فإذا حذفت حرف الجر من يوم الخميس وانتصب، كانت إقامته أولى من إقامة المجرور،

(١) الجمل ص ٩١.
(٢) في الأصل: يقيم بالمثناة التحتية.
(٣) في الأصل: «بذلك تحريف».
(٤) في الأصل: «بالخير».

ويقرب هذا من قولك: أُمِرَ بالخير في الدَّار، يجوز إقامةُ (بالخير)، وإقامة (في الدار) فإذا قلت أُمِرَ الخَيرَ في الدار فإقامة الخير أولى، لأنَّه، وإن كان أصلُه أن يكون مجروراً فقد صار منصوباً، وصار بمنزلة قولك: أَمَرْتُ زيداً في الدار، فكما لا تقيمُ[1] هنا إلاَّ زيداً، فيكون الاختيارُ أَلاَّ تُقِيمَ في هذا المثال إلا الخير، ويكون على هذا قوله: «واعلم أَنَّك إذا شغلت ما لم يُسَمَّ فاعله بحرف خفضٍ رفعت ما بعد المخفوض»[2] على وجهين:

أحدهما: ما يُرْفَع ولا يجوز نصبُه.

الثاني: أنْ يكون مما يرفعُ في الاختيار، ويجوزُ نصبُه على غير الاختيار، فذكر مثالاً من الأوَّل، وهو: دُفِعَ إلى عمرو ثوبٌ، ومثالاً من الثاني، وهو: سِيْرَ بزيدٍ فَرْسَخٌ. واللَّه أعلم.

* * *

---

(١) في الأصل: يقيم بالمثناة التحتية.

(٢) الجمل ص ٩١.



باب من مسائل ما لم يُسَمَّ فاعله

قال: (وتقول: سِيْرَ بزيدٍ يومانِ فَرْسَخين)[1].

قد تَقَدَّمَ أنَّه إذا اجتمع الظرف والمجرور فتجوزُ إقامةُ الظَّرف، وتجوز إقامةُ المجرور، فإذا أقمتَ الظرفَ رفعته، وكان المجرور في موضع نصب، وإذا أقمتَ المجرور كان في موضع رفع، وكان الظرف منصوباً، ولأنَّ الاختيارَ إقامةُ الظرف، وأنَّ الظَّرف لا يقام حتى ينصبَ نَصْبَ المفعول به اتساعاً، وتَقَدَّمَ أنَّ نصبَ ظرف الزمان أقوى من نصب ظرف المكان، فيلزم عن هذا كلِّه أنْ يكونَ رفعَ اليومين أولى من رفع الفَرْسَخَيْنِ، لأنَّ الفَرْسَخَيْنِ ظرفُ مكان، وتكونُ إقامةُ الفَرْسَخَيْنِ أقوى من إقامة المجرور، وعلى هذا أخذ أبو القاسم هذه المسألة، لأنَّه ذكر أولاً رفع اليومين فقال: «سير بزيد يومان فرسخين»/ وجعل (بزيدٍ) في موضع نصب، ولو كان عنده إقامة [٢٥٨] المجرور مساويةً لإقامة الظَّرف لكانت إقامةُ المجرور أولى من إقامة الظَّرفِ، لِتَقَدُّمِ المجرور، فهذا مما يُقَوِّي عندك ما ذكرتُه في: سِيْرَ بزيدٍ فَرْسَخٌ[2].

ويكون الفرسخانِ منصوباً على الظَّرف، وإن شئتَ على التشبيهِ بالمفعول به، ولم يرتفعْ اليومانِ حتى كان قبل بناء الفعل وتغييره منصوباً على

(١) الجمل ص ٩١.

(٢) انظر ما سبق ص ٩٧٦.

التشبيه بالمفعول به، وهذا كُلُّه قد ذكرته مكمَّلاً[1]، وإنما أعـدتُه، لأنَّ المسائلَ تَنْبَنِي عليه، على حسبِ ما يتبيَّن.

ثم أتى بعد ذلك بإقامة الفرسخين فقال: «سِيْرَ بزيدٍ فرسخانِ يومين»[2] يَحْتَمِلُ عندي أَنْ تكونَ إقامةُ اليومين عنده أحسنَ من جهة أنَّ نصبَ ظرفِ الزمان أقوى، وأَنْ يكون من جهة تقدُّمِ اليومين، لأنَّ الذي بُنِيَ له الفعلُ أولى بالتقديم، كما أنَّ تقديمَ الفاعلِ على المفعول أولى. وتنصِبُ اليومينِ إذا رفعتَ الفَرْسَخَيْنِ على الظَّرف، وإن شئتَ على التشبيه بالمفعول به، على حَسَبِ ما تقدَّمَ في الفرسخين إذا رفعتَ اليومين.

قوله: (وإن شئت قلت: سِيْرَ بزيدٍ يومينِ فَرْسَخَيْنِ)[3].

نَصْبُ اليـومين يكون على وجهين: على الـظَّرفِ، وعلى التشبيه بالمفعول به على جهة الاتساع، وكذلك نَصْبُ الفرسخين يكونُ أيضاً على وجهين، ويَتبيَّن لك هنا الفرق بين النصبين عند الإِضمار، فإذا أضمرتَ وأنت قد نصبتَ اليومينِ على الظَّرف قلتَ: اليومانِ سِيْرَ بزيد فيهما فَرْسَخَيْنِ، وإذا أضمرتَ وأنت قد نصبتَ (نَصْبَ)[4] المفعول به على الاتساع قلتَ: اليومانِ سِيْرَهما بزيدٍ، كما كان ذلك إذا كان الفعلُ مبنياً للفاعل، ألَا ترى أنَّك تقولُ: يومُ الجمعة سرتُ (فيه)[5]، ويومُ الجمعة سرتُه، والإِضمار يَنْبَنِي على ما ذكرتُه، قال:

* ويوماً شهدناه سليماً وعامراً * [٩٠]

وكذلك الكلام في الفرسخين إذا أضمرته. وقد نُصِبَ نَصْبَ المفعول به اتساعاً، وقد نُصِب نصبَ الظَّرف. وإذا نصبتَهما جميعاً يكونُ المجرور في

---

(١) انظر ما سبق ص٩٦٠.
(٢) الجمل ص ٩١.
(٣) الجمل ص ٩١.
(٤)، (٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

موضع رفع ـ لأنَّه الذي بُنِيَ له الفعلُ ـ ومنع من ظهوره عملُ الحرف. فلو سقط الحرف لظهرَ الرفع، فتقول: شكرتُ زيداً، فإذا قيل لك: رُدَّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، قلت: شُكِر لِزيدٍ، فيكونُ (لزيد) في موضعِ رفعٍ، فإن أسقطتَ حرفَ الجر كما يسقط مع بناء الفعل للفاعل حين تقول: شكرتُ زيداً، قلت: شُكِر زيدٌ، وكذلك الكلام في: نصحتُ لَـزيدٍ، إذا بنيتـه للمفعول قلت: نُصِح لِزيد، ونُصِحَ زيدٌ إذا أسقطت حرف الجر، وحرف الجر يكون مع هذا البناء على أربعة أقسام:

أحدُهـا: أنْ يكونَ زائداً، والأصل إسقاطـه، وذلك نحـو: قرأتُ بالسُّورَة، فإذا رددته إلى المفعول قلت: قُرِىءَ بالسُّورة، والباء زائدةٌ، والأصل: قرئتِ[1] السُّورةُ ثم زيدتِ الباء كما كان الأصل في: قَرأْتُ بالسُّورة، قرأتُ السورةَ ثم زيدت الباء[2].

الثاني: أنْ يكونَ الأصلُ حرفَ الجر ويجوز إسقاطه، ويكون ذلك على جهة الاتساع، ومثال ذلك: شُكِرَ لزيدٍ، هذا هو الأصل، ويجوز الإسقاط فتقولُ: شُكِرَ زيدٌ، وكذلك: نصحتُ لزيد، تقول: نُصِح لزيد، ونُصِح زيد.

الثالث: أنْ يكونا أصلين نحو: جئتُك وجئتُ إليك، فإذا رددتَه إلى المفعول قلت: جِيءَ زيدٌ، وجِيءَ لزيدٍ.

الرابع: أنْ يكونَ الأصلُ حرفَ الجرّ، ولا يجوز إسقاطه، وذلك: مُرَّ بزيد وما أشبه ذلك. وأما حرف الجر مع بناء الفعل للفاعل فلا يكون إلا على وَجْهٍ واحد، وهو الزيادة، وذلك نحو: ما جاءني من أَحَدٍ.

قوله: (فيكونُ مخفوضاً في اللَّفْظِ مرفوعاً في التأويل، كما قالوا: ما جاءني من أَحَدٍ)[3].

(١) في الأصل: «قرىء»، والأولى ما أثبت.
(٢) انظر ما تقدم ص ٤٦٣.
(٣) الجمل ص ٩٢.

الذي ينظُر إلى قوله: «ما جاءني مِن أَحَدٍ» من الأقسام المذكورة قبلُ: «قُرِئَ بالسُّورةِ»، لأَنَّ الأصلَ: قُرِئتِ السُّورة[1]، فَزِيْدَ حرفُ الجر، وكذلك قولُك: ما ضُرِبَ من أَحَدٍ، الأصل: ما ضُرِبَ أَحَدٌ، ثم زيد حرف الجر، وأمَّا قولُك: مُرَّ بزيد، فلا يشبه قولَك: ما جاءني من أَحَدٍ، لكن وجه أبي القاسم هنا هو أَنَّ حرفَ الجر زائداً كان أو غير زَائدٍ بمنزلة واحدة في منع ظهورِ عمل الفعل، نصباً كان أو رفعاً، فقد صارت الأقسام الأربعة المذكورة توازي قول العرب: ما جاءني من أحد.

[٢٥٩] قوله: / وكذلك قراءةُ القُرَّاءِ: ﴿ما لكم من إلَه غَيْرُهُ﴾[2].

القُرَّاءُ كلُّهم قرأوا برفع (غير) على النعت لإِلَه، لأنَّ التقديرَ: ما لكم إلَهٌ غيرُهُ ثم زيدت (من)، وقد تَقَدَّمَ الكلام في زيادة (من) وما اشترطه في ذلك سيبويه بما يُغني عن الإعادة[3].

و(من) هنا زيدت لاستغراق الجنس، فصار الاسم مخفوضاً بحرف الجر، وزال عمل الفعل لما ذكرته من أَنَّ الحروفَ لا يكون فيها تعليقٌ، وقد وُجِدَ ذلك في الأفعال، وفي الأسماء قليلاً، وقد ذكرتُ هذا كله بما يُغني عن الإعادة.

وبَقِيَ (غيرُه) مرفوعاً كما كان، لأنَّ الذي أزال الرفع من (إلَه) لم يدخل على (غير).

وقرأ الكسائي بخفض (غير)[4]، لأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فحرفُ الجر إذا دخل على المنعوت فكأنَّه داخلٌ على النعت، فلَزِم

---

(١) في الأصل: «بالسورة» بإقحام الباء.

(٢) الجمل ص ٩٢، وفيه «قراءة القرآن» وفي «ج»: «قال الله تعالى: و﴿.....﴾، وفي «س»: «وكذلك قرأتِ القُرَّاء»، والآية هي آية ٥٩ من سورة الأعراف.

(٣) انظر ما تقدم ص ٨٤١ فما بعدها.

(٤) انظر السبعة ص ٨٤، حُجَّة القراءات ص ٢٨٦، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٦٧.

لذلك خَفْضُ الاسمين بـ(مِن) وعلى هذا يجري كلُّ ما جاء من هذا النوع نحو قولك: ما جاءني مِن أَحَدٍ عاقلٍ، يجوز رفع عاقل وخفضه، فالرفع على الموضع، وإبقاءً له على حدِّ ما كان، والخفض على إجراء النعت مجرى المنعوت وعلى تقدير أَنَّ ما دخل على المنعوت داخلٌ على النعت.

قوله: (وتقول: ضُرِبَ بزيد ضَرْبٌ شديدٌ)[1].

وقد تقدَّم أنَّ إقامةَ المصدر وبناءَ الفعل له يكونُ بشروطٍ ثلاثة:

أحدهـا: أن يكون مفيداً والإفادة تكونُ[2] في المصدر على وجهين:

أحدُهما: ما يفيدُ العددَ.

الثاني: ما يفيدُ النوعَ.

فمثال ما يفيد العدد قولُك: ضربت زيداً ضربةً وضربتين، ومثال ما يفيدُ النوعَ قولك: ضَرَبْتُ زيداً ضرباً شديداً، فإن قلتَ: ضربتُ زيداً ضربةً شديدةً أفاد النوع والعدد، وعلى حَسَبِ ما تكونُ قوّة الإفادة تكون إقامة (ضربةٍ شديدةٍ) أقوى من إقامة (ضربة) خاصّة، وكذلك إقامة (ضربةٍ شديدةٍ) أقـوى من إقامة (ضَرْبٍ شديدٍ).

الثاني: أَنْ يكونَ قد نُصِبَ نصب المفعول به، وقد بَيَّنْتُ السببَ في ذلك، وهو أنَّ البناءَ إنما بُنِيَ للمفعول به، فلا يرتفعُ به غيرُهُ، ومتى وجدتَ غيرَه قد ارتفع به، فلا بُدَّ أَنْ يكون قد نُصِبَ نَصْبَ المفعول به اتساعاً.

الثالث: أَلَّا يحضُرَ المفعول به حقيقةً، لأَنَّ بناءَ الفعل للمنتصب به حقيقةً أولى من بنائه لما نُصِب على الاتساع، فإذا قلت: ضُرِبَ بزيد ضربٌ شديدٌ، فيجوزُ أَنْ تُقِيمَ المصدرَ، ويجوزُ أَنْ تُقِيمَ المجرور، إلا أَنَّ إقامةَ

---

(١) الجمل ص ٩٢.

(٢) في الأصل: «يكون» بالمثناة التحتية.

المصدر أحسنُ من إقامة المجرور، ألّا ترى أنَّ إقامةَ المصدر أَحْسَنُ من إقامة الظَّرفِ، وإقامةُ الظَّرفِ أحسنُ من إقامة المجرور، فإقامةُ المصدر أحسنُ بلا شكٍ من إقامةِ المجرور، وإذا ما أقمتَ المصدر كان المجرور في موضع نصب، وإذا أقمتَ المجرور كان في موضع رفـع. وهذا كُلُّه قـد تَبَيَّنَ مستوعباً.

وقوله: (لما خفضت زيداً)[1].

يشير إلى ما ذكرتُه، وهو أنَّ المصدر لا يُقامُ إلاَّ عندَ عدم المفعول به، على حَسَبِ ما ذكرتُه.

قوله: (ولكنَّ الرفعَ في المصدر إذا نُعِتَ أحسنُ، لأنَّه يَقْرُبُ من الاسم)[2]. يريد أنَّ الفعلَ قد وصل له بنفسه، فظهر عملُه فيه، فصار لذلك بمنزلة زيد من قولك: ضربتُ زيداً، وهو مع ذلك قد نُصِبَ نَصْبَ المفعول به على جهة الاتساع، والمجرور لم يظهر فيه عملُ الفعل، فإقامةُ ما ظهر فيه عمل الفعل ـ كما يظهر في المفعول به حقيقةً ـ أولى، ومع ذلك فقد تقدَّمَ أَنَّ إقامةَ الظَّرفِ أحسنُ من المجرور، والظَّرفُ إنَّما يسقط منه حرف الجر لِيَجْرِيَ مجرى المصدر، فيلزم عن هذا أَنْ تكونَ إقامةُ المصدر أحسنَ من إقامة المجرور.

ويمكن أَنْ يريدَ بقوله: «يقرب من الاسم» أَنَّك إذا قلتَ: ضربت فالضرب يطلُبُ محلاً يقع به، فإذا قلتَ: زيداً، تبيَّن وتَعيَّن ذلك المحلُّ، وأنت إذا قلتَ: ضربتُ، طلب ضرباً من غير تعيين لذلك الضَرْب، فإذا قلت: ضرباً شديداً تعيَّن ذلك الضرب، فصار لهذا بمنزلة (زيد) من قولك: ضربتُ زيداً.

---

(١) (٢) الجمل ص ٩٢.

قوله: (وإذا لم ينعتِ المصدرُ كان الوجهُ النصبَ وقَبُحَ الرفعُ)[1].

اختلف الناس في هذا القُبْحِ: فمنهم من قال: يجوز الرفع على ضَعْفٍ، ومنهم من قال: يقبح هنا بمعنى لا يجوز، وينبني هذا على[2] ما ذكرته قبلُ، من أنَّ السند والمسند إليه لا بُدَّ أن يفيدَ أحدهما ما لا يفيده الآخر، فمن اشترط هذا جعل (قَبُحَ) هنا بمعنى: لا يجوز، ومن لم يشترطه جعل (قَبُحَ) على ظاهره، وقد تقدَّمَ هذا مستوعَباً بما يغني عن الإعادة.

قوله: (وتقول: ضُرِبَ بعمرٍو على الحائطِ ضربتانِ)[3].

اعلم أنَّ الفعلَ معه هنا مجروران، ومصدرٌ يفيد/ العددَ، فإقامةُ [٢٦٠] المصدر أولى من إقامةِ أحد المجرورين ويكونُ المجروران في موضع نصبٍ لمجيئِهما فَضْلَتين في بناء الفعل للمصدر، ويجوز أنْ تَبْنِيَ الفعل للمجرور الأوَّلِ ويجوز أنْ تبنيَهُ للمجرور الثاني، وإذا بنيته للمجرور الأول أو للمجرور الثاني نصبتَ المصدرَ لمجيئِه فَضْلَةً في بناء الفعل لغيرِه، والذي يُبْنَى له الفعل من المجرورين في موضع رفعٍ، والذي لا يُبْنَى له في موضع نصبٍ، ومعنى قولك: ضُرِب بزيدٍ على الحائط ضربتان معنى قولك: ضُرِبَ بالسوط على الحائط، فكان زيدٌ الآلةَ التي ضُرِبَ بها.

قوله: (وقَوِيَ الرفعُ فيهما لتحديدهما)[4].

يريد أنَّ المصدرَ قد أفادَ بدخول التَّاءِ التحديدَ، لأنَّك إذا قلت: ضَرَبْتُ زيداً ضَرْباً، وقع على القليل والكثير، فإذا قلتَ: ضربةً، لم يقع إلَّا على الواحدة، وقد مضى الكلام في هذا النوع[5].

---

(١) الجمل ص ٩٢.

(٢) في الأصل: «وينبني على هذا» ولعلَّ الصواب ما أثبت.

(٣) الجمل ص ٩٢.

(٤) المصـدر نـفسـه.

(٥) انظر ما معنى ص ٩٨٣.

قوله: (وكذلك تقول: ضُرِبَ بعمروٍ على أَعْلَى الحائط ضربتانِ)[1].

هذه المسألة بمنزلة المسألة المذكورة قبلُ، لم يزد في هذه إلا (أَعْلَى) فجميع ما تقدم في قولك: ضُرِبَ بعمروٍ على الحائطِ ضربتان، يجوز لك في قولك: ضرب بعمرو على أعلى الحائط ضربتان.

وقوله: (إلَّا أنَّ أعلى في موضع خفض بعلى)[2].

يريدُ أنَّ إقامةَ (بعمروٍ) [و][3]. إقامةَ (على أعلى) سواءٌ، لأنَّهما مجروران، والمخفوض مقدَّر في (أعلى) لأنَّه مقصورٌ آخره ألفٌ، وكل ما كان كذلك فإعرابُه مقدَّرٌ: رفعُه ونصبُه وخفْضُه، ولهذا سُمِّيَ مَقْصُوراً، لأنه قصر عن الإعراب: أي حُبِسَ، قال اللَّه تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ﴾[4] أي محبوسات، ولهذا قيل: قَصِيرةٌ للمحبوسة، ويقال: قصيرة لضِدِّ الطويلة، لأنَّها حُبِسَتْ أن تطول، قال الشاعر:

وأنت التي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرةٍ إليَّ وما تَدرِي بذاك القَصَائِرُ
عَنَيْتُ قَصِيْراتِ الحِجَالِ، ولم أُرِدْ قِصَارَ الخُطَا شَرُّ النساءِ البَحَاتِرُ

البحاتر: القِصار، واحدها بُحْتُرٌ[5]. [١٧١]

قوله: (فإن قلتَ: ضرب بعمرو أعلى الحائط ضربتان)[6].

اعلم أنَّ هذه المسألة ليست بمنزلة المسائل المتقدمة، لأنَّ هذه المسألة فيها ثلاثة أسماء: مجرور، ومفعول به، ومصدر، فيجب ألَّا يُقام إلا المفعول، وهو (أعلى) لأنَّ المجرور لا يُقام بحضرة المفعول به، وكذلك

---

(١) (٢) الجمل ص ٩٢.
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٤) سورة الرحمن آية ٧٢.
(٥) في الأصل: بحتور.
(٦) الجمل ص ٩٢.

المصدر لا يُقام أيضاً بحضرة المفعول به، وقد تقدَّمَ. ذكرتُ هذا كلَّه بتعليله فأغنى عن الإعادة.

قوله: (أُعْطِيَ بالمُعْطَى دينارين ثلاثونَ ديناراً)[1].

المعنى في هذه المسألة: أُعْطِيَ ثلاثونَ ديناراً بسببِ المُعْطَى دينارَينِ، فذكر فيهـا لـ «أُعْطِيَ» مفعـولٌ ومجرور، المفعـول (ثلاثـون)، والمجرور (بالمُعْطَى)، وقد تقدَّمَ أنَّه إذا اجتمع المفعول والمجرور لم يَجُزْ أنْ يقامَ إلَّا المفعولُ، ولا يقامُ المجرورُ بحضرةِ المفعـول به، وأمـا (المُعْطَى) فله مفعولان: أحدهما الضمير العائد على الألف واللام، أو على ما دلَّ عليه الألف واللام من الذي، لأن النحويين اختلفوا في الألف واللام: فمنهم من ذهب إلى أنها اسمٌ بمنزلة الذي و(مَن) و(ما) الموصولتين، ومنهم من ذهب إلى أنَّهما حرفان دخلا للتعريف، وصارا مع ما بعدهما بمنزلة الذي مع صلتها[2]، فالضمير على هذا القول عائد على الذي، وعلى القول الآخر عائد على الألف والـلَّام والمفعول الثاني الديناراِن، وقد تقدَّم أنَّ الأحسن في (أُعْطِيَ) وما أشبهه أنْ يُقامَ الأوَّلُ، ويجوزُ أنْ يُقامَ الثاني، فتقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً، وأعطي دِرْهَمٌ زيداً، وقد تقدَّم الكلام في هذا كله مستوفىً[3]، فعلى هذا يجوز في هذه المسألة وجهان:

أحدهما: أنْ تُقيمَ الأوَّلَ، وهو الضمير، فإذا أقمتَه وجب أنْ يستترَ، لأنَّ الضميرَ المرفوع يستتر في الصفة الجارية على من هي له، فتقول: أُعْطِيَ بالمُعْطَى دينارَين ثلاثونَ ديناراً، وهذا هو الذي ذكره أبو القاسم، لأنَّ مذهبه أنَّه لا يُقامُ إلَّا الأوَّلُ، وأنَّ إقامةَ الثاني إنَّما تكونُ على جهة المجاز، وقد تقدم بيان هذا كلِّه من كلامه[4]، فإن أقمتَ الثاني وجب أنْ تَنْصبَ الضميرَ،

(١) الجمل ص ٩٣.
(٢) انظر همع الهوامع ١/٢٩١.
(٣) انظر ما تقدم ص ٩٧٠.
(٤) انظر ما مضى ص ٩٧٠.

فإذا انتصبَ وجب أَنْ يَظْهَرَ فتقول: أُعْطِيَ بالمُعْطَاهُ ديناران ثلاثون ديناراً، ويجوز لك أنْ تُقَدِّمَ الثلاثين وتؤخِّره. فتقول: أُعْطِيَ ثلاثونَ ديناراً بالمُعْطَى دينارين، ولا يجوز أنْ تقولَ: أُعْطِيَ بالمُعْطَى ثلاثونُ ديناراً دينارين، لأنَّ دينارين من صلة الألف واللاَّم، ولا يفْصَلُ بين الموصول وصلتِه بأجنبيٍ، و(ثلاثون) أجنبيٌ من المُعْطى، لأنَّه مرفوع بـ(أُعْطِيَ)، فلو جعلت في (أُعْطِيَ) ضميراً يعود إلى متقدِّم الذكر جاز لك أيضاً/ في الثلاثين وجهانِ: [٢٦١] الرفعُ والنصبُ، إن أقمتَه رفعتَه، ونصبتَ الضمير، وإن لم تُقِمْهُ نصبتَه ورفعتَ الضمير، ووجب أنْ يستترَ.

قوله: (وتقول: أُعْطِيَ المُعْطَى به ديناران ثلاثينَ ديناراً)(١).

المعنى في هذه المسألة أُعْطِيَ الرَّجُلُ الذي أُعْطِيَ بسببه دينارانِ ثلاثينَ ديناراً، فهذا عكس المسألة الأولى، لأنَّ المسألة الأولى المُعْطى دينارين أُعْطِيَ بسببه ثلاثون ديناراً فأُعْطِيَ بسببه أكثرُ مما أُعْطِيَ هو نفسه، وهذه المسألة المُعْطى بسببه دينارين أُعْطِيَ ثلاثين ديناراً، فما أُعْطِيَ هو نفسه أكثرَ مما أُعْطِيَ بسببه، ويجوز لك في هذه المسألة أيضاً وجهانِ، لأنَّ (أُعْطِيَ) ذُكِرَ له مفعولان: أحدُهما: (المُعْطَى)، والآخر (الثلاثونَ) فلك أنْ تُقِيمَ الأوَّلَ، ولك أنْ تُقِيمَ الثاني، والأوَّلُ هو المُعْطى، والثاني هو الثلاثونَ، فإن أقمْتَ المُعْطَى نصبتَ الثلاثينَ، وهو الاختيار، وهو الذي ذكره أبو القاسم، فإن أقمتَ الثلاثينَ رفعتَه، وكان المُعْطَى في موضع نَصْبٍ.

قوله: (ولو قلت: أُعْطِيَ بالمُعْطَى به ديناران ثلاثون ديناراً)(٢).

هذه المسألةُ لا يجوزُ فيها إلاَّ وجهٌ واحد، وهو الذي ذكره أبو القاسم، لأنَّ (أُعْطِيَ) له مفعول ومجرور، فتُقِيمُ المفعولَ لا غيرُ، وكذلك (المُعْطَى)

---

(١) الجمل ص ٩٣.

(٢) الجمل ص ٩٣.

له مفعول ومجرور، والمعنى: أُعْطِيَ ثلاثون ديناراً بسبب الرجل[1] المُعْطَى بسببه ديناران، فلم يُذْكَر مَنْ أَخَذَ الثلاثين، ولا من أَخَذَ الدينارين، فثلاثونَ مفعولٌ لأُعْطِيَ، و(بالمُعْطَى) مجرور متعلّق بأُعْطِيَ، فتُقيمُ الثلاثين وترفعُه، ولا يجوزُ إقامةُ المجرور، لما ذكرتُه من أنَّ المُقَيَّد لا يُقام بحضرة المُسرَّح، ويكون على هذا (بالمُعْطَى) في موضع نصب، وكذلك (المُعْطَى) له مجرورٌ ومفعولٌ، مجرورُه الضمير، وهو (به)، ومفعولُه الديناران لما ذكرتُه.

قوله: (ولو لم تشغلها بالباء[2] قلتَ: أُعْطِيَ المُعْطَى دينارين ثلاثينَ ديناراً)[3]، فقد ذكرت لأُعْطِيَ مفعولين، وذكرت للمُعْطَى مفعولين، فالمفعولان المذكوران لأُعْطِيَ: المُعْطَى والثلاثونَ، والمفعولان المذكوران للمُعْطَى: الضمير والديناران، فلك أنْ تُقِيمَ الأَوَّلَ لهما، ولك أنْ تُقِيمَ الثاني لهما، ولك أنْ تُقِيمَ الأَوَّلَ لأُعْطِي، والثاني للمُعْطَى، ولك أنْ تُقِيمَ الثاني لأُعْطِيَ، والأَوَّلَ للمُعْطَى، فهذه أربعةُ أَوْجُهٍ تجوز لك في هذه المسألة، فإن أقمتَ الأَوَّلَ لهما، قلت: أُعْطِيَ المعطى دينارين ثلاثين ديناراً، وهذا هو الاختيار، وهو الوجه الذي ذكره أبو القاسم، فإن أقمتَ الثاني لهما قلت: أُعْطِي المُعْطَاه ديناران ثلاثون ديناراً، فإن أقمت الأول لأُعْطِيَ، والثاني للمُعْطَى: قُلتَ: أُعْطِيَ المعطاه ديناران ثلاثين ديناراً فإن أقمتَ الثاني لأُعْطِيَ، والأَوَّلُ للمُعْطَى، قلت: أعطى المعطى دينارين ثلاثون ديناراً فاضبط هذه المسائل، وقِسْ عليها.

قوله: (وتقول: زِيدَ في رِزْق عمروٍ عشرون ديناراً)[4].

اعلم أنَّ (زاد) تستعمل على ثلاثة أوجهٍ[5]:

---

(١) في الأصل: (بسببه للرجل).

(٢) في الأصل «بالياء» بالمثناة التحتية، والتصحيح من الجمل.

(٣) الجمل ص ٩٣، وفي نسخه الثلاث «لنصبت الجميع فقلت: أعطى. . .».

(٤) الجمل ص ٩٣.

(٥) انظر الأوجه الثلاثة في شرح الجمل لابن الفخار ص ١٢٩ على نحو يقرب كثيراً مما هنا.

أحدها: ألَّا تتعدَّى: فيقال: زاد الشيءُ، وزادَتِ الدَّرَاهِمُ، فهذه إذا جاء بعدها منصوب فيكون مصدراً، فإذا قلتَ: زَادَتِ الدراهمُ عشرينَ، فعشرين اسمٌ وُضِعَ موضع المصدر، والتقديرُ: زادتِ الدَّرَاهِم هذه الزيادة.

الثاني: أنْ يكونَ متعدِّياً إلى واحد، فتقول: زاد المَلِكُ في عطاء[1] فلانٍ عشرين ديناراً، فعشرين مفعول بزاد.

الثالث: أنْ يكونَ متعدِّياً إلى مفعولينِ، فتقولَ: زاد المَلِكُ عَمْراً عشرين ديناراً، كما تقول: أَعْطَاهُ عشرين ديناراً زائداً على عطائه[2]، قال اللَّه تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً﴾[3]، فإذا تبيَّن لك (زاد) وما يجري عليه في كلام العرب فترجع إلى المسألة وهي قوله: «زِيدَ في رِزْقِ عمرو عشرون ديناراً»، زيد هنا مغيَّرة من زاد الشيء التي تتعدى إلى واحد، فلها مفعولٌ ومجرور، المفعول (عشرون)، والمجرور (في رِزْقِ عَمْرٍو)، وإذا اجتمع المفعول والمجرور فَتُقِيمُ المفعول، ولا تُقِيْمُ المجرور، فتقولُ: زِيْدَ في رِزْقِ عمروٍ عشرونَ ديناراً، بالرفع، لا يجوز غيره على حَسَبِ ما ذكر أبو القاسم[4].

قوله: (عمْروٌ زِيدَ في رِزْقِه عشرونَ ديناراً)[5].

هذه المسألة يجوز لك ألَّا تجعلَ في (زِيْدَ) ضميراً وأنْ تجعلَ، فإن لم تجعلْ في (زِيْدَ) ضميراً، فيكونَ مثلَ المسألة المذكورة قبلُ، وتكونُ مغيَّرةً من (زاد) التي تتعدى إلى واحد، ويكون زِيْدَ) له مفعولٌ ومجرورٌ، فيجب أنْ يُقامَ المفعولُ، ولا يقامُ المجرورُ/. [٢٦٢]

---

(١) في الأصل: «في العطاء فلان».
(٢) في الأصول: «إعطائه».
(٣) سورة البقرة آية ١٠.
(٤) الجمل ص ٩٣.
(٥) المصدر نفسه.

فإن جعلتَ في (زِيْدَ) ضميراً، فيكونُ من (زاد) التي بمعنى أَعْطَى، وتكونُ متعديَّةً إلى مفعولينِ: أحدُهما: الضمير، والآخر (عشرونَ)، فيجوز أنْ يُقامَ الضمير وهو المفعول الأوَّل، وهو الاختيار، وإذا أقمتَه وجب للضمير أنْ يستترَ لأنَّه مفردٌ غائبٌ، فتقولُ: عمرو زِيْدَ في رِزْقِه عشرينَ ديناراً، وتنصِبَ العشرينَ، لأنَّك جئتَ به فَضْلةً، ويظهرُ هذا الضمير في التثنية والجمع، فتقولُ في التثنية: العَمْرانِ زِيْدَا في أرزاقِهما عشرين ديناراً، وفي الجمع: العَمْرونَ زِيْدُوا في أرزاقِهم عشرين ديناراً.

ولو جعلتَ هنداً على هذا المَأْخَذِ مكانَ عَمْروٍ لقلتَ: هندٌ زِيْدَت في رِزْقِها عشرين ديناراً، وتلحقُ علامةُ التأنيثِ الفعلَ، لأنَّ الضميرَ مؤنَّثٌ، ولا يجوز إسقاطُ هذه العلامة إلا على مَن قال:

* ولا أَرْضَ أَبْقَـلَ إبقالَها * [٢٨]

وسيأتي هذا مكمَّلاً في باب التذكير والتأنيث، وقد مضى في باب الفاعل[١]، ويجوزُ أنْ يُقامَ المفعولُ الثاني، فإذا أقمتَ المفعول الثاني وهو (عشرون ديناراً) وجب أنْ ترفعَ العشرينَ، وتنصِبَ الضمير، فتقول: عمروٌ زِيْدَ في رزقه عشرونَ ديناراً، وإذا ثنيت قلت: زيدَهـما، وتقول في الجمع: زِيدَهم، وإقامةُ الأول في هذه المسائل كلِّها هو فصيح كلام العرب، وعليه أخذ أبو القاسم هذه المسائل، وقد تقدَّم الكلام في هذا بما يُغني عن الإعادة.

قوله: (ورِزْقِهم إنْ شِئْتَ)[٢].

(الرِزْقُ) تنطلق عند العرب على المرزوق، ويكون بمنزلة الطِحْن: يقع على المَطْحُون، وبمنزلة الذِبْحِ: يقع على المَذْبُوح، ومن هذا قوله سبحانه:

---

(١) انظر ما مضى ص ٢٦٥.

(٢) الجمل ص ٩٤.

﴿ فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ﴾[1]، وتنطلق أيضاً على الفعل فتقول: رَزَقَهُ اللَّهُ رِزْقاً، وعليه أخذ أبو علي قوله تعالى: ﴿ما لا يَمْلِكُ لهم رِزْقاً مِنَ السَّمَاواتِ والأَرْضِ شَيْئاً ﴾[2]، والتقدير عنده: (أن يَرْزُقَ من السماوات والأرض شيئاً)[3].

ولا أعلم خلافاً بين النحويين أَنَّ الرِزْقَ ينطلق على هذين الوجهين إلاَّ ابن الطراوة فإنَّه ذهب إلى أنَّ الرِّزقَ بكسر الرَّاء لا ينطلق إلاَّ على المرزوق، والمصدر يقال فيه: رَزْقٌ بفتح الرَّاء، وجعله بمنزلة الطَّحْنِ والطِّحْنِ، الطَّحْنُ بفتح الطاء: المصدر، والطِّحْنُ بكسر الطاء: المطحون، وكذلك: الذَّبْحُ والذِّبْحُ[4]، وهذا الذي ذهب إليه لا أدري ما حمله عليه. قد جاء: ظننتُ ظَنّاً وظِنّاً، فإذا كان المصدر هنا يأتي على فَعْلٍ وفِعْلٍ بفتح العين وكسرها، فكذلك يأتي: الرَّزْقُ والرِّزْقُ بفتح الراء وكسرها على معنى واحدٍ، والكسر أجود، وهو الذي ذكره الناس، وقد ذكره ابن القوطية في الأفعال[5] فلا وجه لإنكاره إلاَّ وضع اللغة بالوهم، وردّها بالوهم. فإذا تَقَرَّرَ أَنَّ الرِّزْق على وجهين هو بمنزلة الحَلب يقع على المصدر، ويقع على اللَّبن، فإذا كان اسماً ثُني وجمع، فإن كان مصدراً لم يثنَّ ولم يجمع، لأنَ المصدر يقع على القليل والكثير على حَسَب ما تقرَّرَ[6]، وإذا نُقِل المصدر على جهة الاتساع وجُعِل واقعاً على المفعول أو على الفاعل، كان فيه وجهان بمنزلة عَدْلٍ ورضىً،

---

(١) سورة الملك آية ١٥.

(٢) سورة النحل آية ٧٣.

(٣) الإيضاح ١/١٥٦.

(٤) انظر الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ل ١٤، ونقله عن أبي جعفر النحاس، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٢١٨.

(٥) الأفعال لابن القوطية ص ٢٦٤.

(٦) انظر ما تقدم ص٤٧٢.

والأكثر ألَّا يُثَنَّى ولا يُجْمع فهذا معنى قوله.

قوله: (وتقول: كُسِيَ المكسوُّ جُبَّةً قميصاً)[1].

هذه المسألة بمنزلة: أُعْطِي المُعْطَى دينارين ثلاثين ديناراً، لأَنَّ كُسِيَ ذُكِرَ له مفعولان:

أحدهما ـ وهو الأول ـ (المكسوُّ) الثاني ـ وهو المفعول الثاني ـ (قميصٌ)، و(المكسو) ذكر له أيضاً مفعولان: أحدهما: الضمير المستتر فيه وهو المفعول الثاني، فالاختيار أن تقيم الأول لهما فتقول: كسى المكسو جبة قميصاً، وهو الذي ذكر أبو القاسم.

ولك أَنْ تُقِيمَ الثاني لهما، فتقول: كُسِيَ المكسوَّ جُبَّةٌ قميصٌ، بنصب المكسوِّ. ولك أَنْ تُقيمَ الأول لـ (كُسيَ)، والثاني لـ (المكسوِّ)، فتقول: كسي المكسو جبّة قميصاً، ولك أن تقيم الثاني لـ (كسي)، والأول لـ (المكسو) فتقول: كسِي المكسو جبّة قميص. هذه أربعة أوجه، على حسبِ ما تقدم في: أعطى المُعْطَى دِينارين ثلاثين ديناراً.

قوله: (وأخذ من المكسوِّ جُبَّةٌ قميصٌ)[2].

هذه المسألة بمنزلة: أُعْطِي بالمُعْطَى دينارين ثلاثونَ ديناراً، فيجوز لك فيها وجهان:

أحدُهما: أَنْ تُقِيمَ (مفعولَ)[3] لـ (المكسوِّ الأوَّلَ، وهو الضمير وتنصِب الجُبَّةَ.

الثاني: أَنْ تُقِيمَ الجُبَّةَ، وهي المفعول الثاني، وتنصِبَ الضمير، فتقول: أُخِذَ مِنَ المكسوِّ جُبَّةٌ قميصٌ، وأمَّا (أُخِذَ) فليس له إلَّا مفعولٌ

(١) الجمل ص ٩٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

[٢٦٣] ومجرورٌ، فلا بُدَّ من إقامة المفعول الذي وصل إليه الفعل مسرَّحاً/ كما كان ذلك في: أُعْطِيَ بالمُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً.

قوله: (أُدْخِلَ زَيْدٌ الدارَ)[1].

(أدخل) هنا معه مفعولانِ: أحدُهما: أصلهُ بحرف الجرّ، والثاني ليس أصله بحرف الجرّ، فالذي أصله بحرف الجر (الدَّارُ)، والذي ليس أصلُه بحرف الجرّ (زَيدٌ)، لأنَّ الأصل: أدخلت زيداً في الدار، ثم أُسْقِطَ حرف الجر فانتصب الاسم، وكان قبل الهمزة: دخل زيدٌ في الدار، ثم أُسْقِطَ حرف الجر، فقيل: دخل زيدٌ الدَّارَ، فيجب على هذا أَنْ تُقِيمَ زيداً، ولا تُقِيمَ الدَّارَ، على حَسَبِ ما تقدَّمَ في: أمرتُ زيداً الخيرَ، فتقول: أُدْخِلَ زيدٌ الدارَ، كما تقول: أُمِرَ زيدٌ الخير[2]، ولا تقول: أُدْخِلَ الدارُ زيداً، كما لا تقول: أُمِرَ الخيرُ زيداً إلاَّ على القلب، على حَسَبِ ما تقدَّم في: أدخلتُ القُلُنْسُوَةَ في رأسي، وقد مضى الكلام في هذا مكمَّلاً[3]، وهذا كلُّه على مذهب سيبويه وأبي علي وجمهور النحويين.

وأمَّا على مذهب الجرمي، وهو أَنَّ: (دخل زيدٌ الدارَ) ليس أصله (دخل زيدٌ في الدار) بل هما أصلان بمنزلة (جئتُك) و(جئتُ إليك)[4]، فيكون من باب أَعْطَى، فيجوز أَنْ تُقِيمَ الأوَّلَ، وأَنْ تُقِيمَ الثاني، وإقامةُ الأوَّلِ أحسنُ، ويمكن عندي أَنْ يُفَرِّقَ الجرميُّ، ويجعلَ أدخلتُ زيداً الدارَ ـ وإن كان ليس الأصل عنده حرف الجرّ ـ أضعف من: كسوتُ زيداً الثوبَ من جهة أَنَّ الدَّارَ يوجد بحرف الجر، وليس الثوب كذلك، فلا يقام عنده إلاَّ الأوَّلُ. فقد تحصَّلَ مما ذكرته أَنَّك تقول: أُدْخِلَ زيدٌ الدارَ، ولا يجوز: أُدْخِلَ الدارُ

(١) الجمل ص ٩٤.
(٢) في الأصل «بالخير».
(٣) انظر ما تقدم ص٩٦٩.
(٤) انظر ما تقدم ص٤٦١ فما بعدها.

زيداً إلاَّ على القلب، على حَسَبِ ما تقدَّم.

قوله: (ودُخِلَ بزيد الدارُ)[1].

دُخِلَ له مسرَّح ومقيَّدٌ، فلا يُبْنَى الفعل للمقيَّدِ بحضرةِ المسرَّح. ويجوز: دُخِلَ ودُخِلَتْ لأنَّه بُنِيَ للدار، والدارُ تأنيثها غير حقيقي، والباء هنا بمعنى الهمزة، تقول: أدخلت زيداً الدارَ، ودخلت بزيد الدارَ على معنى أدخلتُه، وهذا بمنزلة: أذهبتُه وذهبتُ به، ولا أَعْلَمُ خلافاً بين البصريين والكوفيين في أنَّ الهمزة تأتي على معنى الباء، إلاَّ المبرِّد، فإنَّه قال: لا تكون الباء بمعنى الهمزة، وقد مضت الحُجَّةُ عليه بقول العرب: تكلم فلان فما سقط بحرف، وما أسقط حرفاً، وبغير ذلك مما ذكرته[2]، فإذا صَحَّ أنَّ الهمزةَ تكون بمعنى الباء، فلا يمكن الجمع بينهما، لأنَّهما يعطيان معنىً واحداً، فلذلك قال أبو القاسم: (لأنَّهما يتعاقبانِ)[3].

---

(١) الجمل ص ٩٤.

(٢) انظر ما تقدم ص٤١٧.

(٣) الجمل ص ٩٤.



باب اسم الفاعل

اسمُ الفاعل: الصفةُ الجارية على الفعل المبنيّ للفاعل في حركاتِه وسكناته. واسم المفعول: الصفةُ الجارية على الفعل المبنيّ للمفعول، في حركاته وسكناته، ولا تجد هذا ينكسر إلّا في اسم المفعول من الفعل الثلاثي، وهو مفعول، فإنَّه ليس بجارٍ على الفعل، لكنَّه استُغْنِيَ به عن الجاري، ولَزِم لزوم الجاري، وكان الأصل أنْ يُوْضَعَ اسم المفعول من الثلاثي جارياً على الفعل المبني للمفعول كما بُني اسم الفاعل، وكما بُني اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف نحو يُكْرَمُ، ويُسْتَخْرَجُ، وما أشبه ذلك لكنَّ العرب استغنت عنه بمفعولٍ، فصار لها مفعولُ بمنزلة الجاري. والدليلُ على ذلك أنَّ العربَ أعملته كما أعملتِ اسمَ الفاعل، واسمَ المفعول من غير الثلاثي.

وإنَّما وضعتِ العربُ هاتين الصفتين جاريتين على أفعالهما على حَسَبِ ما ذكرتُه، لأنَّ العربَ قصدت فيهما أنْ يكونا كأفعالهما، فأوقعتهما على الماضي، وعلى الحاضر، وعلى المستقبل، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ. حكي عن العرب: هذا مارٌّ بزيدٍ أمس[1]، وحكى سيبويه: مررت برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غدًا[2]، فجرى هذا مجرى: يصيدُ به غداً، وجرى: هذا مارٌّ

(١) ذكر ابن عصفور الجمل ١/٥٥٠ أنَّ الكسائي حكاه عن العرب.

(٢) الكتاب ٢/٤٩.

بزيدٍ أمسِ، مَجْرَى: هذا مَرَّ بزيدٍ أمسِ وتقول: هذا ضاربُ زيدٍ الآن، كما تقول: هذا يضربُ الآن، وتقول: إنَّ زيداً لضارِبٌ، فيتمحَّضُ للحال، كما تقول: إنَّ زيداً ليضرِبُ فيتمحَّضُ للحال، وكذلك تقول هذا مُكْرِمٌ أمسِ، وهذا مُكْرَمٌ غداً، ولا تجد هذا في صفة من الصفات سوى هاتين الصفتين على حَسَبِ ما ذكرتُه، لا تقول: هذا حَسَنٌ أمسِ، كما تقول: هذا حَسُنَ أمسِ، ولا تقول: هذا حَسَنٌ/ غداً كما تقول: يَحْسُنُ غداً، وكذلك لا [٢٦٤] تقول: هذا ظريفٌ أمسِ، ولا: هذا ظريفٌ غداً، قال سيبويه - في طويل -: «ولو أردت اسم الفاعل لقلت: هذا طائلٌ»[1]. ولا يقال: هذا ظَريفٌ، ولا حَسَنٌ ولا صفة من الصفات إلَّا وأنت تريد الحال إلَّا اسم الفاعل واسم المفعول على حَسَبِ ما ذكرتُه.

وإنما احتجت إلى إطالة الكلام في هذا، وإن كان النحويون المتقدمون لم ينقلْ عنهم في ذلك خلافٌ، لأنَّ ابنَ الطَّراوة خالفهم في اسم الفاعل واسم المفعول، وقال فيهما: لا يستعملان إلَّا للحال كما تستعمل الصفات كلُّها فلا يقال: هذا ضاربُ زيدٍ غداً، ولا: هذا مكرِمُ عمروٍ أمسِ[2].

وما حكي من قول العرب: هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ، ومررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، حُجَّةٌ عليه، وإجماع النحويين على إخراج اسم الفاعل واسم المفعول من الصفات كلِّها بتخصيصهما باسم لا ينطلق على غيرهما من الصفات دليلٌ على ما ذكرتُه.

فإذا تَقَرَّرَ ما ذكرته في اسم الفاعل واسم المفعول فاعلم أنَّ اسمَ الفاعل واسمَ المفعول يوجدان على ثلاثةِ أقسام:

---

(١) لم أجد هذا في كتاب سيبويه المطبوع.

(٢) الإفصاح لابن الطراوة ل ١٣.

أحدُها: بالألف واللاَّمِ.

الثاني: بالإضـــافة.

الثالث: أنْ يكونا عاريين منهما. فكلامُ أبي القاسم في هذا الباب أوَّلاً في العاري عن الألف واللاَّم والإضافةِ. فأَبْتَدِىءُ أنا بذكره ثم أذكر المعرَّفَ بالألف واللاَّمِ والمضاف بَعْدُ.

اعلم أنَّ اسمَ الفاعل واسمَ المفعول إذا كانا بغير ألف ولام ولا إضافة لا يعملان إلاَّ بشروط أربعة[1]:

أحدها: ألاَّ يكونا ماضيين، وأنْ يكونا بمعنى الحال والاستقبال، ولا أَعلمُ في هذا خلافاً بين البصريين والكوفيين إلاَّ الكسائِي، فإنَّه خالف في هذا وقال: إنَّهما يعملان، وإنْ كانا بمعنى الماضي، وجعل عملهما بالمعنى، ولم يجعل عملهما بالشَبَه. وسأتكلم معه في ذلك بَعْدُ.

الثاني: أنْ يكونا معتمدين، والاعتماد أنْ يكونا صفتين لموصوف، أو يكونا خبرين لمبتدأ، أو يكونا حالين، أو يتقدَّمَ عليهما أداةٌ من أدوات الاستفهام أو (ما) النافية، نحو قولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً، وهذا ضاربٌ أبوه عمراً، ومررت بعمر وضارباً[2] أخاك، ومثال الاستفهام والنفي: أقائمٌ أخواك؟ و: ما قائمٌ أخواك.

ولا أعلم أَحَداً من النحويين: البصريين والكوفيين خالف في هذا، إلاَّ أبا الحسن الأخفش، فإنَّه ادَّعى أنَّ اسم الفاعل واسم المفعول يعملان وإن لم يعتمدا[3]،وحمله على ذلك مجيئه في الشِّعر، وليس الشِّعر بدليل قويٍّ، لأنَّ الشاعر قد يُضْطَرُّ فيقولُ فيه ما لا يقولُه في كلامه، والذي صَحَّ أنَّهما عَمِلا في الكلام بشرط الاعتماد فإن أراد أنَّ عَمَلَ ما لم يعتمد منها بالقياس

---

(١) ذكر هذه الشروط الأربعة باختصار ابنُ الفخار في شرح الجمل ص ١٣١.

(٢) في الأصل: «ضارب» وهو خطأ، لأنَّ هذا مثالٌ للحال.

(٣) انظر ما مضى ص ٥٨٥.

على ما اعتمد، فليس بقياسٍ قَوِيٍّ، لأنَّ اسمَ الفاعل إذا اعتمد قَوِيَ فيه جانبُ الفعل من حيثُ سِيق لغيره، كما سيق الفعل لغيره، وأدواتُ الاستفهام طالبةٌ بالفعل، ولذلك لا يجوز أنْ تقول: هل زيدٌ قام؟، ولا: هل زيدٌ ضربتَه؟ بالرفع، ولا يقال بالنصب إلاَّ في ضرورةِ الشِّعر، وكذلك: أزيداً ضربتَه؟ النصبُ فيه أحسن، وهذا كلُّه إنما كان لطلب هذه الحروف بالفعل[1]، فإذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول، قَوِيَ جانبُ الفعل، وإذا لم يَعْتمِدا ولا دخل عليهما ما يطلب بالفعل فكيف يقاسُ ما لم يَقْوَ فيه جانبُ الفعل على ما قَوِيَ؟! هذا لا يَصِحُّ من جهة النظر، ولا ينبغي أنْ يقاس الشيءُ على غيره[2] حتى لا يكونَ بينهما فارق مُؤَثِّرٌ أو ممكنٌ أنْ يكونَ مؤَثِّراً، وسواء كان ذلك الفارق في الأصل أو في الفرع.

الثالث: ألاَّ يكونا موصوفين، فإن وصفت اسم الفاعل لم يصحَّ عمله، لأنَّ الوصف يُقَوِّي فيه جانبَ الاسم، والعملُ لا يكون إلاَّ بملاحظة معنى الفعل، مع شَبَهِ اللَّفظ وذلك نحو: مررتُ بضاربٍ عاقلٍ زيداً، تريد: مررت بضارب زيداً عاقلٍ، فإن أعملتَه ثم وَصَفْتَه جاز، وإنما الذي لا يجوز أنْ تصفَه ثم تعمِلَهُ، ويظهر من كلام سيبويه في الصفة المشبهة باسم الفاعل أنه يجوز على ضعف[3].

الرابع: ألاَّ يُصَغَّر، لأنَّ التصغير تنزل في الاسم منزلة وصفِ الشيء بالصِّغَرِ ألاَ تَرَى أنَّك إذا قلتَ: رُجَيلٌ فهو بمنزلة رجل حَقِير، وكذلك إذا قلت: ضُوَيْرِبٌ فهو بمنزلة ضاربٌ ضرباً قليلاً، لأنَّ تصغير الصفات لتقليل الوصف، فإذا قلتَ: مررت برجل أُسَيْوِدَ، فمعناه: فيه سوادٌ يسير، وكذلك

---

(١) انظر ما مضى ص: ٦٣١ - ٦٣٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩.

إذا قلت: / أُحَيْمِرُ فمعناه فيه حُمْرَةٌ يسيرةٌ. فتفطَّن لهذا فإنَّه صحيح، وذكر [٢٦٥] هذا أبو علي في باب التصغير(١).

القسم الثاني: أنْ يكونَ بالألف واللاَّم، فإذا كان اسمُ الفاعل بالألف واللام عَمِلَ مطلقاً، كان بمعنى الماضي أو بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال، ولا يُشْتَرَطُ فيه إلاَّ ألاَّ يصغر، وذلك نحو: هذا الضويربُ زيداً، هذا يَقْبُحُ لأنَّ التصغير يُقَرِّب من الاسم، والعمل إنَّما يكون بملاحظة الفعل.

فإن قلتَ: ولِمَ عَمِلَ اسمُ الفاعل إذا كان بالألف واللاَّم وإن وُصِفَ، ولم يعمل إذا صُغِّرَ وأنتم قلتم: إنَّما مَنَعَ عَملَ اسمَ الفاعل إذا صُغِّرَ أنَّ التصغيرَ فيه بمنزلة الوصف، فيجب حيثُ يعملُ مع الوصفِ يعمل مع التصغير.

قلتُ: قد ذكرتُ أنَّه يعملُ اسمُ الفاعل ثم يوصفُ، وإنَّما لا يجوز أنْ يوصفَ ثم يعملَ، ولا يكونُ الوصف لاسم الفاعل إذا كان بالألف واللاَّم إلاَّ بعدَ العمل، والتصغير يكون في اسم الفاعل قبلَ العمل، وإنَّما لم يجز أنْ يُوصَفَ اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام إلاَّ بعد العمل، لأنَّك إذا قلتَ: هذا الضاربُ زيداً، فزيدٌ من صلة الألف واللاَّم، والموصول لا يوصفُ، إلاَّ أنْ يَتِمَّ بصلته، ألاَ ترى أنَّك تقولُ: جاءني الذي ضرب زيداً العاقلُ، ولا يجوز: جاءني الذي ضرب العاقلُ زيداً، لأنَّ الاسمَ الموصولَ لا يوصف، ولا يؤكَّد، ولا يُبْدَل منه، ولا يعطف عليه، ولا يخبر عنه إلاَّ بعد كمال صلته، وسيتبيَّن هذا في باب الصلة، ثم تنظر فإن كان مفرداً أو مجموعاً جمعَ تكسير أو جمعَ مؤنَّث سالماً(٢) فيجوزُ فيه مع النصب الإضافةُ، إذا كان الثاني

---

(١) التكملة ل ٥٦، وفي همع الهوامع ٨١/٥: «وقال الكوفيون إلاَّ الفراء، ووافقهم النحاس: يعمل مصغراً بناءاً على مذهبهم أن المعتبر شبه للفعل في المعنى لا الصورة».

(٢) في الأصل: «سالم» وحقه النصب، لأنه صفة لجمع، وليس صفة لمؤنث.

معرَّفاً بالألف واللّام أو مضافاً إلى ما عُرِّفَ بالألف واللّام، فإنْ لم يكنْ كما ذكرتُه فلا بُدَّ من النصب، ولا يجوز الخفضُ، فتقول: مررتُ بالرجل الضاربِ الغلامَ، والضاربِ الغلامِ، لأنَّ الغلامَ معرَّفٌ بالألف واللّام، وكذلك تقول: مررتُ بالقومِ الضُّرَّابِ الغلامَ بالنصب والخفض، وكذلك تقول: مررتُ بالهندات الضارباتِ غلامَ الرجلِ بالنصب والخفض لأنَّ الثانيَ مضافٌ إلى ما عُرِّف بالألف واللّام. وكذلك تقول: مررتُ بالرجل الضاربِ أخي الصاحبِ، لأنَّ الثانيَ مضافٌ إلى ما عُرِّف بالألف واللّام، وتقول: مررتُ بالرجلِ الضاربِ زيداً، بالنصب لا غير. هذا مذهب البصريين[1]. والكوفيون أجازوا الخفض في هذه المسألة وفي نظائرها قياساً على ما اتُّفق عليه من قولهم: مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ[2]، فعلى هذا ـ مذهب الكوفيين ـ اسم الفاعل يجوزُ فيما بعده النصب والخفض مطلقاً كائناً ما كان، ولا ينظر إلى ما بعده والصحيح ما ذهب إليه البصريون، وذلك أنَّ الإضافة في كلام العرب إنما جاءت على ثلاثة أَوْجهٍ: أحدُها: التعريفُ. الثاني: التخفيف. الثالث: التشبيه.

فإذا قلت: مررت بالرجلِ الضاربِ الغلامِ، بالإضافة والخفض فتكون الإضافة على التشبيه بالحَسَنِ الوجه، ولا تكون للتعريف، لأنَّ الضاربَ قد تعرَّف بالألف واللّام، ولا تكون للتخفيف، لأنَّ النصبَ أخَفُّ من الخفض، وكذلك إذا قلتَ: مررت بالرجل الضاربِ أخي الغلامِ، فالإضافة هنا تكون على التشبيه بمثل قولك: مررتُ بالرجل بالحَسَنِ وَجْهِ الأخِ، وكذلك إذا قلتَ: مررتُ بالهنداتِ الضاربات الغلامِ بالخفض والإضافة فهو مشبَّهٌ بقولك: مررت بالنساء الحسنات الوجوهِ، وكذلك قولك: مررتُ بالرجال الضُّرَّابِ

(١) انظر الكتاب ٢١/١، ١٨١، المقتضب ٣٨٣/١، ١٦١/٤، الأصول ١٥٢/١.

(٢) عزاه أبو حيان في منهج السالك ص ٣٣، وارتشاف الضرب ص ١١٦٢ إلى الفراء وحده. ولم أجد من عزاه إلى جمهور الكوفيين كما ذكر المؤلف.

الغلامِ مشبَّهٌ بقولك: مررتُ بالنساء الحِسان الوجوهِ، ولا تكونُ الإضافة في مثل هذه المُثُلِ ونظائرها كلِّها إلَّا على التَّشبيه، ولا تكون على جهة التعريف لأنَّها معارف بالألف واللَّام، ولا تكون للتخفيف، لما ذكرتُه من أنَّ النصبَ أخَفُّ من الخفض، فإذا قلتَ: مررتُ بالرجل الضاربِ زيدٍ، فالإضافة هنا لا وَجْهَ لها، ليست للتعريف، لأنَّ التعريفَ بالألف واللَّام، ولا تكون للتخفيف، لأنَّ النصبَ أخَفُّ من الخفض، ولا تكون للتشبيه، لأنَّك لا تقول: مررتُ بالرجل الحسنِ وَجْهٍ، ولا يُعْدَل عن الأصل إلى غير الأصل لغير معنى، والدليل على أنَّ العرب تقول: مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ ما أنشده سيبويه[1]/. [٢٦٦]

* أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ * [٣٩]

فإن قلتَ: فبهذا البيت أيضاً يستدلُّ الكوفيون على ما ادَّعوه من إجازة: مررت بالرجلِ الضاربِ زيدٍ، ألَا ترى أنَّ بشراً بدلٌ من البكري، والبدل في تقديره تكرار العامل، فكأنَّك قلتَ: أنا ابن التاركِ بشرٍ.

قلتُ: بهذا استدلَّ البصريون على صحة عطف البيان، وأنَّ الجامد أجري عندهم مُجْرَى المشتق، كما أجري المشتق مُجْرَى الجامد في ولاية العوامل، فكما قالوا جاءني العاقِلُ، وأقاموا العاقل مُقامَ الرجل، لأنَّ الأصل: جاءني الرجل العاقل قالوا:

* أنا ابن التارك البكري بشر * [٣٩]

فبشر جارٍ على البكريِّ جريان النعت، ليس على تقدير تكرار العامل، وليس عندهم خلاف في أنَّ النعت ليس على تقدير تكرار العامل.

مسألة: اختلف النحويون في: مررتُ بالرجل الضاربِ الغلامِ وزيدٍ، فذهب المبرِّد إلى أنَّ هذا لا يجوز، لأنَّ المعطوفَ يتنزلُ منزلةَ المعطوف

---

(١) الكتاب ١/١٨٢.

عليه، وأنت لا تقول: مررت بالرجل الضارب زيدٍ، فلا يجوز أنْ تقول: مررتُ بالرجل الضاربِ الغلامِ وزيدٍ[1].

ومن النحويين مَنْ ذهب إلى جوازه، وجعله مما يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه[2]، وأجراه مُجْرَى: كلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم، و:رُبَّ رجل وأخيه، و:

* أيّ فتى هيـجاء أنت وجارها * [٤٢]

و: لا رجلَ وأخاه، و: هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعان[3]، على من رفع الراتعين، واستدلَّ بقول الشاعر:

٢٤١ - * الواهب المائَةَ الهجانِ وعَبْدِها *[4]

ولم يَرَ أبو العباس هذا البيت دليلاً، لأنَّ الهاء عائدة على المائة فقوله (وعبدها) بمنزلة: عبد المائة الهجان، فكما يجوز: الواهب المائة الهجان وعبد المائة الهجان يجوز: الواهب المائة الهجان وعبدها[5]، ونزل هذا منزلة: مررتُ بالرجل الحَسَنِ الأخِ ووجْهِه. وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس صحيح.

وأمّا قولُه: يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، فشيءٌ

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٦، منهج السالك ص ٣٣٩.

(٢) ذكر أبو حيان أن أبا علي الشلوبين وقبله صاحب رؤوس المسائل حكياه عن سيبويه/ انظر منهج السالك ص ٣٣٩، وسيأتي نص كلام سيبويه بعد.

(٣) مضت المثل الأربعة فيما تقدم ص ١٦٥ - ١٦٦.

(٤) تمامه:

* عوذاً تُزَجِّي خلفَها أطفالَها *

وهو للأعشى/ ديوانه ص ٢٩، الكتاب ١/١٨٣، المقتضب ٤/١٦٣، الأصول ١/١٥٩، الإفصاح للفارقي ص ٢٩١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٦، المقرب ١/١٢٦، منهج السالك ص ٣٣٩، خزانة الأدب ١/٥٥٦.

(٥) المقتضب ٤/١٦٤.

يُقْصَرُ على السماع، الأصل ألَّا يجوز في المعطوف إلَّا ما يجوز في المعطوف عليه، وتلك الأبواب أبواب تُقْصَرُ على السماع، ولا يقاس عليها.

وفي الكتاب روايتان: إحداهما تقتضي جواز هذه المسألة[1]، والأخرى لا تقتضي ذلك إلَّا أنَّ أبا العباس ردَّ هذا الموضع على سيبويه، فيظهر من هذا أنَّ رايته لا تقتضي جواز هذه المسألة[2].

فإن كان اسمُ الفاعل مثنًّى أو مجموعاً بالواو والنون، فإنَّه يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدُها: إثباتُ النون والنصب.

الثاني: إسقاط النون والخفض.

الثالث: إسقاط النون والنصب.

---

(١) قال المؤلف في الكافي ١/ص ٣١٢-٣١٣: «واختلف الرواة للكتاب فمنهم مَنْ أتى بهذا البيت على صحة النصب فرواه:

* الواهب المائة الهجانِ وعبدَها *

ومنهم مَنْ رواه بالخفض، فلم يتفقوا على الرواية فيثبت الخفض في قولك: مررت بالرجل الضارب الغلام وزيدٍ مذهباً لسيبويه».

(٢) لكنها تقتضي أنَّ المبرِّد يرى أنَّ سيبويه يجيز ذلك. ويحسن هنا أنْ أذكر نص سيبويه لتتضح المسألة. قال سيبويه في الكتاب ١٨٢/١: «ومثل ذلك في الإجزاء على ما قبله: هو الضاربُ زيداً والرَّجُلَ، لا يكون فيه إلَّا النصب لأنَّه عمل فيهما عمل المنَوَّن، ولا يكون: هو الضاربُ عمرٍو كما لا يكون هو الحسنُ وَجْهٍ. ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قال هو الضاربُ الرجلِ وعبدِالله».

قال أبو حيان في منهج السالك ص ٣٣٩ «وكلام سيبويه محتمل لم يصرح بجواز هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ بل قال: ثم ساق طرفاً من كلام سيبويه السابق، ثم قال: فكأنَّه يدل ظاهر كلامه أنَّه رأى أن حكم التابع بخلاف حكم المتبوع، وأنَّ الاسم بعينه يجوز فيه تابعاً ما لا يجوز فيه لو لم يكن تابعاً، وعليه أنشد:

* أنا ابن التارك البكري بشرٍ *

وفرَّ مما يلزم فيه على أنْ يكونَ بدلاً إلى أنَّه عطف بيان».

وسواء كان الثاني بالألف واللاَّم أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام أم عارياً عنهما، فتقول: مررت بالضاربينَ الغلامَ، قال اللَّه تعالى: ﴿ والمُقِيمينَ الصَّلاةَ. والمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾[1] وتقول: مررتُ بالضاربي الغلامِ، قال اللَّه تعالى: ﴿ والمُقِيمِي الصَّلاَةِ ﴾[2] وأمَّا حذف النون والنصب فلم يأت في القرآن، وأكثر ما جاء في الشعر، قال:

٢٤٢ ـ * الحافِظو عَـوْرَةَ العَشيرةِ لا *[3]

وإنَّما جاز هنا إسقاطُ النون والخفض، وإن كان الثاني بغير ألف ولامٍ، ولا مضافاً إلى ما فيه الألفُ واللاَّمُ، لأنَّ في الإضافة تخفيفاً بإسقاط النون بخلاف المفرد، وما جرى مجراه ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ: هذان الضاربانِ زيداً ثم أسقطت النون فقلت: هذان الضاربا زيـدٍ، كان أخَفَّ لزوال النون، وإذا كانوا يقولون في (هذا ضاربٌ زيداً): هذا ضاربُ زيدٍ وهم يريدون معنى التنوين لِيَخِفَّ اللفظ فهذا أولى أنْ يقال هنا، لأنَّ هنا إسقاطَ حرفٍ متحركٍ وفي هذا ضاربُ زيد، إسقاطَ حرفٍ ساكنٍ.

---

(١) النساء آية ١٦٢.

(٢) الحج آية ٣٥.

(٣) تمامه:

* يأتيهم من ورائنا وَكَفُ *

والبيت لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي (جاهلي، وهو جَدُّ الصحابي الجليل عبدالله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ كما ذكر البغدادي في خزانة الأدب ١٩١/٢) من قصيدة في جمهرة أشعار العرب ص ٦٦١ يخاطب فيها مالك بن العجلان الخزرجي في قصة طويلة ذكرها الأصفهاني في الأغاني ١٨/٣، والبغدادي في خزانة الأدب ١٩١/٢. وينسب البيت إلى قيس ابن الخطيم الأوسي، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢، وذكر البغدادي أنه يُنْسَبُ إلى شريح بن عمرو، وإلى مالك بن العجلان. والراجح نسبته إلى عمرو بن امرىء القيس/ وانظر البيت في الكتاب ١٨٦/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٥/١، فرحة الأديب ص ١٦٧، المقتضب ١٤٥/٤، والجمل ص ١٠١، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٨، الحلل ص ١٢٢، الفصول والجمل ص ١١٣، المنصف ٦٧/١، المحتسب ٨٠/٢، الإفصاح للفارقي ص ٢٩٩، همع الهوامع ١٦٨/١.

وإذا قلتَ: هذا الضاربُ زيداً، فقد سقط التنوين للألف واللاَّم، فتكون الإضافة لا معنى لها، وقد مضى الكلام في هذه النون لِمَ سقطت مع الإضافة ولم تسقط مع الألف واللام[1]؟.

فإن قلتَ: ولِمَ جاز إسقاطُ النون والنصبُ من قوله:

* الحافِظو عـورةَ العشيرة * [٢٤٢]

وهذه النون لا تسقط [إلاَّ][2] للإضافة.

قلت: لأنَّ (الحافظو عورة العشيرة) في معنى: الذين/ حَفِظوا عـورةَ [٢٦٧] العشيرة، وكذلك: الضاربان زيداً في معنى: اللذان ضربا زيداً، والعرب تحذف من اللّذَيْنِ واللّذِينَ النون، لطول الكلام أنشد سيبويه[3]:

أبـني كـليـب إنَّ عـمـيَّ الـلَّذا قتلا الملاوك وفكَّكا الأغلالا [٢٦]

وأنشـد أيضاً:

٢٤٣ - إنَّ الذي حانت[4] بفلج دماؤُهم[5]

---

(١) انظر ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) الكتاب ١/١٨٦.

(٤) في الأصل «كانت» تحريف.

(٥) تمامه:

* هم القوم كل القوم يا أمَّ خالدِ *

والبيت للأشهب بن رُميلة التميمي - ورميلة أُمّه واسم أبيه ثور بن أبي حارثة شاعر مخضرم أدرك الإسلام ولم تعرف له صحبة ولا اجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم، أدركه الفرزدق وهاجاه فغلبه/ ترجمة في ألقاب الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات ٣٠٥/٧)، الأغاني ٢٦٩/٩، خزانة الأدب ٥٠٩/٢ - انظر الكتاب ١٨٧/١، المقتضب ١٤٦/٤، المحتسب ١٨٥/١، ٨٠/٢، المنصف ٦٧/١، الإفصاح للفارقي ص ٣٠١، أمالي ابن الشجري ٣٠٧/٢، إصلاح الخلل ص ٢٠٥، شرح المفصل ١٥٥/٣، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/١، مغني اللبيب ص ٢٥٦ - ٧١٧، خزانة الأدب ٥٠٧/٢.

فلما حذفوا من اللَّذَيْنِ واللَّذِينَ النون لطول الاسم بالصلة، فعلوا ذلك في الضارِبَيْنِ والضارِبينَ فأسقطوا النون بغير الإضافة.

القسم الثالث: اسم الفاعل إذا كان مضافاً. اعلم أنَّ اسم الفاعل المضاف اختلف النحويون في إعماله فيما يطلبه بعد الإضافة على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّه يعمل مطلقاً، وأنَّه يجري مَجْراه معرّفاً بالألف واللام، فتقول: هذا معطي زيدٍ أمسِ درهماً، فيكون (درهماً) منصوب بمعطي. وهو مذهب السيرافي[1]، لأنَّ (معط زيداً) بمنزلة: الذي أعطى زيداً، فكما أنَّك تقول: الذي أعطى زيداً أمس درهماً، تقول هذا. وقوله: معطي زيدٍ بمنزلة: المعطي زيداً.

فهذا موافق للكسائي، لأنَّ الكسائي يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقاً، والسيرافي يعمله إذا كان بالألف واللّام أو بالإضافة، وأبو علي يعمله إذا كان بالألف واللّام خاصةً[2]، هذا كله في إعماله بمعنى الماضي.

الثاني: أنَّ اسمَ الفاعل إذا كان مضافاً وكان بمعنى الماضي فتنظرُ، فإن كان من باب: ظننتُ، عَمِلَ، فتقول: هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً أمسِ، فشاخصٌ ينتصبُ بظانٍ، لا يجوزُ غير ذلك لأنَّك إن نصبتَ بإضمار فعل أدى إلى اقتصار ظننت على مفعول واحد، وظننتُ لا يكون ذلك فيها، فلا بُدَّ من نصب شاخصٌ بظان، فإن كان من باب أعطى أو أُمَرَ، فلا يكون فيه ذلك فإن جاء: هذا معطي زيدٍ أمس درهماً، فيكون درهم منصوباً بإضمار فعل تقديره: أعطاه درهماً، وكذلك إذا قلتَ: هذا آمِرُ زيدٍ الخيرَ، فيكونَ الخيرُ منصوباً

---

(١) ذكر المؤلف مذهب السيرافي في الكافي ٢/٣٠٨، وذُكِر في حواشيه أنَّ ابن الباذش حكاه عن السيرافي وقال ابن الفخّار في شرح الجمل ص ١٣٢: «وإلى هذا كان يذهب بعض أشياخنا وهو الأستاذ أبو عبدالله بن عبد المنعم عليه رحمة الله».

(٢) الإيضاح ١/١٤٤، وانظر غاية الأمل لابن بزيزة ١/١٧٩.

بإضمار فعل تقديره أمره الخيرَ، لأنَّ أعطى وأَمَرَ، وما جرى مجراهما يجوز فيه الاقتصار[1].

الثالث: أنَّ اسم الفاعل المضاف لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وإن كان من باب ظننت، وإنَّما يعمل بالشروط التي يعمل بها اسم الفاعل العاري عن الألف واللام وعن الإضافة، وهي أربعة: الاعتماد، وألاَّ يكونَ بمعنى الماضي، وألاَّ يصغَّرَ وألاَّ يضاف، وهذا المذهب الثالث هو عندي الصحيح، وأمَّا قولهم: هذا ظانُّ زيدٍ أمس شاخصاً، فلم يثبت عن العرب[2]، وإنما تقول العرب: هذا الظانُّ زيداً شاخصاً، ولا معنى لمن فرَّق، لأنَّه لم يُنْقَل عن العرب ما ذكره، وفرَّق من أجله ولو نُقِلَ عن العرب: هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً أمسِ، لكانت التفرقة صحيحة.

فإن قلتَ: ظننتُ فعلٌ متصرف[3] فيجب أنْ يؤخذَ منه اسم الفاعل.

قلتُ: هذا صحيحٌ، وإنما الخلافُ في اسم الفاعل كيف يُسْتعمل هنا، وإنما كان يكون هذا الاعتراض صحيحاً لو قلتَ: إنَّ استعمالَ اسم الفاعل لا يستعمل بوَجْهٍ، وهذا المذهب الثالث هو الذي يظهر من كلام أبي علي[4]، وذكر ابن جنيّ في كتاب القَدِّ[5] أنَّه سأل أبا علي عن قول العرب هذا معطي زيدٍ أمسِ درهماً، فقال: درهم منصوب بإضمار فعلٍ. قلت[6]: فما تقول

---

(١) عزاه المؤلف في الكافي ٢/٣٠ إلى شيخه أبي علي الشلوبين.

(٢) في غاية الأمل ١/١٧٩: وزعم ابن الطراوة أن هذه المسألة التي احتجَّ بها الكسائي ـ هذا ظانُّ زيدٍ أمس منطلقاً ـ ليست من كلام العرب، وانظر منهج السالك ص ٣٣٠.

(٣) في الأصل: «فعلاً متصرفاً» وهو خطأ.

(٤) انظر الإيضاح ١/١٤٣ ـ ١٤٤.

(٥) قال البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٢/١١٩ «قال ابن جني في كتاب «القد» وهو كتاب جمعه من كلام شيخه أبي علي وذكره في الخزانة ٢/١٢٩ باسم «ذا القد» ومنه نقول في الممتع ٢/٤٦٠، ضرائر الشعر ص ١١٠، منهج السالك لأبي حيان ص ٢٧٠.

(٦) في الأصل: «كما» والوجه ما أثبت ففي الكافي ٢/ص ٣٠٨ «فقلت له: فإن قلتَ هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً، ما الناصب لشاخص؟».

في قولك هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصاً؟ فسكت[1]، فيظهر من هذا أنَّه عنده منقولٌ عن العرب وإلَّا فلا معنى لسكوته، إذ لـه أنْ يقولَ: أثبِتْ هذا عن العرب، فإنْ ثبت أنَّه منقولٌ عن العرب فيكونُ الوجه المذهب الثاني، وما رأيت أحداً نقل هذا عن العرب فلا معنى لإثبات اللغة بالوهم.

قوله: (اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ كان مضافاً إلى ما بعده)[2].

هذا اللفظ ليس بمحرَّر، وإنما ينبغي أنْ يقالَ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ لا ينصبُ ما بعده، فلا يجوز أنْ تقولَ: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، لأنَّك تقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ بالإضافة، إذا أردتَ معنى التعريف، فإن لم ترد التعريف قلتَ: هذا ضاربٌ لزيدٍ أمس، وتدخل حرف الجر، ويكون بمنزلة ما حكي من قول العرب: هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ[3]، لأنَّ الظورفَ والمجرورات يعمل فيها الوَهْم، فكيف ما فيه معنى الفعل، وإنَّما الكلام في النصب والرفع فلا يقال: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، وكذلك لا يقال: مررتُ برجل ضاربٍ أبوه أمس، وذهب بعض المتأخرين إلى أنَّ الخلاف إنما وقع في النصب، وأمَّا الرفع/ فيجوز باتفاق فتقول: مررتُ [٢٦٨] برجل ضاربٍ أبوه أمسِ، بخفض ضاربٍ على الصفةِ، ورفعِ الأب. وليس الأمر عندي على ما ذكره. اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يرفعُ ولا ينصِبُ، وأمَّا احتجاجه لصحة[4] الرفع بأن قال: لا خلافَ في أنَّ اسمَ الفاعل بمعنى الماضي إذا جرى على مَنْ هو له يرفَعُ المضمر، فإذا رفع المضمر يرفع الظاهر إذا جرى على غير مَن هو له فلا يصحُّ، لأنَّ الصفاتِ كلَّها ترفع المضمر، بل الأسماء التي يلحظ فيها[5] الصفةُ ترفع المضمر، قالوا: مررت

---

(١) أورد المؤلف في الكافي ٢/٣٠٨ ما ذكره هنا نقلاً عن كتاب ابن جني «القد».

(٢) الجمل ص ٩٥.

(٣) انظر ما مضى ص٩٩٧.

(٤) في الأصل: «بصحة» تحريف.

(٥) في الأصل «يلخص» بالضاد تحريف.

بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه، ومررت بقوم عَرَب أجمعونَ[١]، فلولا أنَّ في (عرب) ضميراً لم يجز أنْ يرتفع أجمعون، ولا يجوز أن يقالَ في الأفصح مررتُ برجل عَرَبٍ قومُه، ولا تقول: مررت ببلدٍ عَرْفَجٍ أرضُه فليس رفع المضمر كرفع الظاهر، يشترطُ في رفع الظاهر ما لا يشترط في رفع المضمر، لأنَّ المضمرَ إنَّما هو في النِّيـةِ، بل إذا حُقِّق فهو محذوف، وتسميتهم له مضمراً لكون الصفة لا تخلو عن الضمير، وسيأتي الكلام عن هذا في باب الصفة المشبَّهـة باسم الفـاعل[٢].

قـوله: (وجرى مجرى سائر [الأسماء في] الإضافة)[٣].

يريد إذا أُضيفَ إلى معرفةٍ تعرَّف، وإن أُضيف إلى نكرة بَقِيَ نكرةً على حِياله، وسيأتي بيان هذا[٤].

قوله: (ولو قلت: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين إلاَّ الكسائي، فإنه كان يُجيزُه)[٥].

قد تقدَّم أنَّ اسم الفاعل لا يعمل إلاَّ بشروط أربعة، أحدها: ألاَّ يكونَ بمعنى الماضي، ولا أعلم في ذلك خلافاً إلاَّ الكسائي فإنَّه قال: يعمل بمعنى الحال والاستقبال، لأنَّ عمله بما فيه في معنى الفعل، فإذا قلت: هذا ضاربٌ زيداً الآنَ عَمِل لأنَّه في معنى: هذا يضرب زيداً الآنَ. قال:

٢٤٤ ـ * مجاورةً غسّانَ والحيَّ يعمرا *[٦]

---

(١) مضى تخريج المثاليـن ص ٥٥١.

(٢) انظر ما سيأتي ص ١٠٤٠.

(٣) الجمل ص ٩٥، وما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وأثبته عن الجمل بنسخه الثلاث.

(٤) انظر ما سيأتي ص ١٠٤٠.

(٥) الجمل ص ٩٥، وما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وأثبته عن الجمل بنسخه الثلاث وفي «ج»: «إلاَّ الكسائي وحده».

(٦) صدره:

* كنانيَّةٌ بانت وفي الصَّدرِ وُدُّها *

والبيت لامرىء القيس كما في ديوانه ص ٥٦.

فأعمل (مجاورة) لأنها في معنى: تجاور غسّان، فكذلك يقال: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ لأنّه في معنى هذا ضَرَبَ زيداً أمس[1].

وهذا الذي ذكره غير مسلّم، لأنَّ العرب لم تُعْمِلْ: هذا ضاربٌ زيداً الآن، ولا هذا ضاربٌ زيداً غداً بكونه فيه معنى الفعل، وإنَّما عَمِل بأمرين: أحدُهما: المعنى، والآخر الشَبَه من جهة اللفظ، لأنَّه جارٍ على الفعل في الحركاتِ والسَّكنات، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: هذا ضاربٌ زيداً غداً أو مُكْرِمٌ عَمْراً غداً، فمُكْرِمٌ بمنزلة يُكْرِمُ في المعنى، وهو مثله في اللفظ لا فرقَ بينهما في الحركات والسَّكنات والزيادة، إلَّا أنَّ الأوَّلَ من الفعل أَحَدُ حروف المضارعة، والأوَّلُ من اسم الفاعل الميمُ، وكذلك قولهم: هذا ضَارِبُ زيدٍ غداً، هو بمنزلة: هذا يَضْرِبُ زيداً غداً في المعنى، وهو مثلُه في الحركات والسكنات، وعدد الحروف فقد صحَّ أنَّ عملَه إنما هو بأمرين، على حَسَب ما ذكرتُه، فاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل، لأنَّك إذا قلتَ: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، هو في معنى: ضرب زيداً أمسِ، وليس مثله في اللَّفظ، لا في الحركات ولا في السكنات، ولا عدد الحروف.

فإن قلتَ: هو بمنزلة يَضْرِبُ.

قلتُ: ليس هو في معناه، ولم يعمل إلَّا بالأمرين.

فإن قلتَ: العرب تضع (يضربُ) في موضع (ضَرَبَ)، فتقول: يضرب عمروٌ زيداً تريد ضَرَبَ عمرو زيداً قال:

لعمري لقوم قد ترى أمسِ فيهم   مرابط للأمهار والعَكَر الدَّثِرْ [٢٣]

فيجب عن هذا أن يقالَ: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، ويكونُ بمنزلةِ: هذا يضرِبُ زيداً أمسِ وهو بمنزلته في الحركات والسكنات.

---

(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٩١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١، التصريح ٦٦/٢، همع الهوامع ٨١/٥.

قلتُ: هذا أقوى حجة يحتجُّ بها الكسائي، إلاَّ أنَّها معتَرَضَةٌ بأنَّ الشيء إذا وضع موضع الشيء فهو خروج عن الأصل، واتساع من كلام العرب، فلا يُدَّعى ذلك حتى يُنْطقَ به، وإذا قلتَ: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، فالذي يسبِقُ إلى الخاطر أنَّه في معنى: هذا ضرب زيداً أمسِ، ولا يسبق الخاطر إلى (يضرِبُ) الموضوع موضع ضَرَبَ، فإن هذا إنما يقع بحكم الاتساع ووضعِ الشيء في غير موضعه، على أنَّه جاء مثل: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ في كلام العرب، فيكون ما ذكرتُه وجهه.

فإن قلتَ: قال البصريون في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيدِ﴾[1] إنَّه على الحكاية، ولم يأخذوه على هذا.

قلتُ: حكايةُ الحال في كلام العرب أكثر من هذا، قال اللَّه تعالى: ﴿فَوَجَدَ فيها رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِنْ شِيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾[2] فقال تعالى: ﴿هذا﴾، والإشارةُ لا تكون إلاَّ لحاضر، فلا بدّ أنَّ يكون (هذا) على حكاية الحال وتقدير وجوده، وإذا تتبعت حكاية الحال في كلام العرب/ وجدتَها [٢٦٩] كثيرةً متَّسِعةً، فالحمل عليها أولى من الحمل على ما ذكرتَه.

فإن قلتَ: يضطرُّ إلى القول بما ذكرته ـ إذ [يمنع][3] تقديرَ حكاية الحال مجيءُ أمس، ألَا ترى أنه لا يمكن في قول امرىء القيس:

لعمري لقوم قد ترى أمس فيهم [٢٣]

حكاية حال لمكان (أمس)، ولولا (أمسِ) لكان الوجه أنْ يقال في قوله: حكاية حال، لأنَّ حكاية الحال متَّسِعةٌ في كلام العرب فلا يعدلُ عنها إلى ما ليس كذلك.

---

(١) سورة الكهف آية ١٨.

(٢) سورة القصص آية ١٥.

(٣) تكملة بنحوها يلتئم الكلام.

فإن قلتَ: فكيف جاء قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[1] وسوف تُخَلِّص للاستقبال، و(إذ) إنَّما هي ظرف زمان لما مضى.

قلتُ: المستقبل إذا كان مقطوعاً به فهو بذلك شبيه بالماضي، فوقعت بعده (إذْ) كما تقع بعد الماضي.

فإن قلتَ: فما الدليل على أنَّ العرب إنَّما أعملتِ اسمَ الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال للأمرين جميعاً، ولعلّ العربَ إنَّما أعملتهُ، لأنَّه في معنى الفعل.

قلت: إذا صحَّ أنَّ العرب لم تعمل اسمَ الفاعل إلَّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وهو إذا كان كذلك فيه أمران كلٌّ واحدٍ منهما قد وجدنا العربَ قد راعتْهُ في غير هذا الموضع: أحدهما: المعنى، الآخر: اللفظ، إلَّا أنَّ المراعاة ليست على اللزوم فليس الشيء إذا أشبه الشيء يُعطى أحكامَه، قد يكون ذلك، وقد لا يكون، وكذلك الشيء إذا كان في معنى الشيء فلا يعطى أحكامه ولا يقوى قوته، ألَا ترى أنَّ المضارعَ في معنى اسم الفاعل، فإذا قلت: هذا يضرِبُ زيداً غداً، فهو في معنى: هذا ضاربٌ زيداً غداً، ولم تدخل عليه الألف واللام الداخلتان على اسم الفاعل، ولا يُوصفَ كما يُوصَفُ اسمُ الفاعل، فعَلَّ[2] العرب حين أعملت اسم الفاعل إنَّما لحظتِ الأمرين جميعاً، وهما: المعنى، وشَبَه اللفظ، إذ كلّ واحد منهما على انفراده قد يُراعى وقد لا يراعى، فإذا أسقطنا أحدهما وأعملنا اسم الفاعل بأَحَدَ الوصفين وطردنا الحكم مع الوصف [الآخر][3] كُنَّا قد أَثْبَتْنا اللغةَ بالوَهْم، وتقوَّلنا على العربِ ما لعلَّها لم تُرِدْهُ، وإنَّما أرادت غيرَه، وهو العملُ

---

(١) سورة غافر آية ٧٠ ـ ٧١.

(٢) هكذا في الأصل بحذف اللام الأولى من (لعل)، وهو لغة فيها.

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام.

بالوصفين جميعاً، وكذلك إذا ثبت في هذه الصيغة أَمْرٌ فلا يُطردُ إلى غيرِ المسموع إلاَّ بوجود الأوصاف كلِّها التي يُمْكِنُ أَنْ تُرَاعى، ولا يُسْقط من الأوصاف وصفٌ مناسبٌ إذ لعلَّ العربَ راعتْهُ مع ما راعتْهُ من الأوصاف، وتكون العِلَّةُ مجموع الأوصاف، فإن أسقطناه كنا قد أثبتنا اللغة بالوَهْم.

قوله: (وليس بين اسم الفاعل والفعل الماضي مضارعةٌ، فلذلك لم يعرب الماضي ولا عمل اسم الفاعل عمله)[1].

يريد أنَّ الفعل الماضي لم يستحقَّ بكَوْنِ اسم الفاعل في معناه أن يعرب، فكذلك اسم الفاعل لا يستحقُّ بذلك أنْ يعملَ، لأَنَّ العمل للاسم بالحمل على الفعل والأصل في العمل للفعل، والإعراب للفعل بالحمل على الاسم، والأصل في الإعراب للاسم فنسبة الإعراب للاسم والفعل بنسبة العمل للفعل والاسم، فيجب أَنْ يستوجبَ الاسم العملَ بما استوجب به الفعلُ الإعرابَ، فكما أنَّ الفعلَ لم يستوجب الإعراب بكونه في معنى اسم الفاعل ينبغي أنْ يكونَ اسم الفاعل استوجب العملَ بالأمرين المتقدمين المعنى والشَبَه، فقد تحصَّلَ مما تقدَّمَ أنَّ الكسائيَ يُعْتَرضَ قوله بأمرين: أحدهما ما ذكرته أوَّلاً، والثاني: ما ذكره أبو القاسم.

قوله: (وإذا ثَنَّيتَ وجمعتَ حذفتَ النون وخفضتَ)[2].

لا بدّ أنْ يقيِّد هذا بما قيد به المفرد، وهو أنَّك تفعل هذا إذا أردتَ التعريفَ، فإن لم ترد التعريفَ فلا بُدَّ من حرف الجر. فتقول: هذانِ ضاربانِ لزيدٍ أمسِ وهذانِ مكرمانِ لعمرو أمسِ، وقد تقدَّم إسقاط نون التثنية عند الإضافة، وإثباتها مع الألف واللاَّم فيما تقدَّم[3].

---

(١) الجمل ص ٩٥، وسقطت «اسم» من «اسم الفاعل» الأولى، وهي ثابتة في «ج» و«س».
(٢) المصدر نفسه ص ٩٥.
(٣) انظر ما تقدم ص ٢٥٧.

قوله: (ولا يجوز غيره)[1].

يريد عند جمهور النحويين، وأمَّا الكسائي فأجازه في التثنية والجمع، كما أجازه في المفرد، أو يريد لا يجوز عند النظر والتحقيق.

قوله: (فإن عطفتَ على الاسم المخفوض باسم الفاعل جاز لك في المعطوف الخفضُ والنصب)[2].

قوله: (فإن عطفت على الاسم المخفوض جاز لك النصب)[3].

كلامٌ مُعْتَرَضٌ، لأنَّ المعطوفَ على المخفوض لفظاً ومَوْضعاً لا يكون فيه إلَّا الخفض وأنت إذا قلتَ: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، فزيدٌ مخفوض في اللَّفظ، ومخفوض في الموضع، فلا يجوز فيما عطف عليه/ إلَّا الخفض. [١

وهذا بيِّنٌ، والعذر له في هذا أنْ يقالَ: أراد بقوله «إذا عطفتَ على الاسم المخفوض» إذا جئتَ بما يصحُّ أنْ يكون معطوفاً على الاسم المخفوض، جاز لك وجهان: النصب والخفض، فالنصب على الإضمار، والخفض على التشريك، ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً، فعمروٌ منصوب بإضمار فعل تقديره: وضَرَبَ عمراً، والمعنى بلا شكٍ كالمعنى إذا خفضتَ، وهذا نظير قوله في باب النعت: «وإذا تقدَّم نعت النكرة عليها»[4] أي: إذا تقدَّم ما يجوز أنْ يكون نعتاً للنكرة، وإلَّا فلا يصحُّ تقديم النعت على المنعوت، وكذلك قوله في باب الاشتغال: «وإذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء»[5] يريد إذا اشتغل الفعل عن الاسم الذي يصحُّ أنْ يكون مفعولاً، وإلَّا فلا يصحّ الاشتغال حتى يكونَ

---

(١) (٢) الجمل ص ٩٦.

(٣) في الجمل المطبوع ص ٩٦: «جاز في المخفوض الخفض والنصب»، وفي الخطّيتين «جاز في المعطوف الخفض والنصب» وهو الصواب. وفي الأصل: «إنما جاز» بإقحام «إنما».

(٤) الجمل ص ٢٧.

(٥) المصدر نفسه ص٥١.

الرفع بالابتداء، وكذلك قوله في باب الشَّرط: «وإذ دخل على الاسم الذي يجازى به»[1] لا يصحُّ أَنْ يدخل على الاسم المجازى به عاملٌ وإنما المعنى: «وإذا دخل على الاسم الذي يجوز أَنْ يجازى به، ومثل هذا الاتساع في الكلام للعلم به يوجد في كلام سيبويه وكبار النحويين، فلا يُنْكَر.

قوله: (وتقديرُه: ويَضْرِبُ عمراً أَوْ ضَرَبَ عمراً)[2].

رَدَّ هذا ابن السِّيد فقال: كلامه في الماضي، فيجب أَنْ يكونَ التقدير في مثـل قولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً: ضرب عمراً، لا غير، ولا يكون التقدير: ويضرب عمراً إلاَّ إذا كان اسم الفـاعل يـراد به الحـال والاستقبال، وهو لم يذكره[3].

الجواب: أَنَّ اسم الفاعل إذا صَحَّ أَنْ يكونَ بمعنى الماضي، صَحَّ أَنْ يكونَ بمعنى الاستقبال، وأَمَّا أن يكون بمعنى الحال، فلا إشكال فيه، لأنَّ الصفاتِ كلَّها إنَّمـا هي للحال، ولا تُوجد لغيره إلاَّ اسمُ الفاعل، على حَسَبِ ما ذكرتُه فإذا صَحَّ هذا علمتَ أَنَّه كما يجوز: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً يجوز: هذا ضاربُ زيدٍ الآن وعمراً[4] على تقدير: ويضرب عمراً، وكذلك يتبيَّنُ لك أَنَّه يجوز: هذا ضاربُ زيدٍ[5] غداً وعمراً، على تقدير: ويضرب عمراً، من غير نظر إلى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال.

وأمرٌ آخر أَنَّه قد تقدَّم في ضمن كلامه أَنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال

---

(١) الجمل: ص ٢٢١، وفي الأصل: «الذي يجوز أَنْ يجازى» بإقحام «يجوز أن».

(٢) الجمل ص ٩٦، وفيه «أَوْ وضرب» وكذلك في «ج»، وجاء في «س»، وإصلاح الخلل لابن السيد ص ٢٠٣ بإسقاط الواو التي بعد (أو) كما هنا.

(٣) انظر إصلاح الخلل ص ٢٠٤.

(٤) في الأصل «وعمروا».

(٥) في الأصل: «زيداً» وهو خطأ، لأنَّ الكلام في الاسم المعطوف على الاسم المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه.

والاستقبال يعمل لقوله: «إنما يعمل اسم الفاعل عمل الفعل الذي ضارعه»[1] فإذا كان ضاربُ الذي بمعنى الماضي وهو لا يعمل ـ على حَسَب ما تقدَّم ـ يفسِّر عاملاً في الاسم، فالأحرى والأولى أنْ يفسِّر ما يعمل، فلذلك قَدَّر يَضْرِب. وذكر سيبويه أنَّ تفسير اسم الفاعل بمعنى الحال أقوى من تفسير اسم الفاعل بمعنى الماضي لكون[2] الذي بمعنى الحال والاستقبال يعمل[3]، وهو صحيح، وذكر أنَّ النصب أحسن إذا فصلت، فإذا قلتَ: هذا معطي زيدٍ درهماً وعَمْراً. النصب أحسن لمكان الفصل، ويجوز الخفض. وإذا لم يفصل فالخفض أحسن[4]، لأنَّ الحمل على اللفظ أولى من الحمل على الموضع، قال اللّه تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً والشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً﴾[5]، ولم يقرأ أَحَدٌ بالخفض، واختلف الناس في (جاعل) في هذه الآية: فمنهم من ذهب إلى أنَّه بمعنى الحال، لأنَّ جَعْلَ اللّه سبحانه اللَّيْلَ [سكناً][6] مستمرٌ[7]. وظاهر كلام سيبويه أنَّ جاعلاً في هذه الآية بمعنى الماضي[8]، وهو الذي يظهر لي، لأنَّ الكوفيين[9] قرأوا: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً﴾ وينبغي أنْ يفسر القرآن إذا احتمل وجوهاً بالقرآن، وإذا كانت الآية تُقْرأ بقراءتين إحداهما محتَمِلَةٌ، والأخرى ليس فيها احتمال، فيرجع في المحتمل إلى ما نصّ عليه في غير المحتمل، والمعنى: جعله مقدِّراً أنْ

---

(١) الجمل ص ٩٥، وفي نسخه الثلاث: «لأنَّ اسم الفاعل إنما يعمل».
(٢) في الأصل: «ليكون» بمثناه تحتية بعد اللاَّم، تحريف.
(٣) الكتاب ١/١٧١.
(٤) المصدر نفسه ١/١٧٤ ـ ١٧٥.
(٥) سورة الأنعام آية ٩٦، وقراءة عاصم وحمزة والكسائي ﴿وجَعَلَ﴾، وقرأ سائر السبعة ﴿وجاعل﴾ كما سيأتي.
(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٧) في الأصل: «مستمراً».
(٨) انظر الكتاب ١/١٧٤.
(٩) عاصم وحمزة والكسائي، وقرأ سائر السبعة (وجاعل)/ انظر السبعة ص ٢٦٣، حجة القراءات ص ٢٦٢، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٤١.

يكونَ سَكَناً، ويكون بمنزلة ما حكى سيبويه: مررت برَجُلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً[1]، أي: مقدِّراً الصيد به غداً، ويكون قوله سبحانه: ﴿والشَّمْسَ والقَمَرَ﴾ منصوبين بإضمار فعل تقديره: جَعَل، يدلُّ عليه (جاعل) المتقدم فهذا بمنزلة: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعُمْراً، التقدير: وضرب عَمْراً، فإن فصلتَ بين حرف العطف والاسم لم يكن إلاّ النصبُ، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وأوَّلَ من أمسِ عَمْراً، ولا يجوز الخفض، لأنَّه لا يفصل بين حرف العطف والمعطوف بفاصل، وإن كان الاسم منصوباً أو مرفوعاً إلا في الشِّعر، أنشد أبو علي[2]:

يوماً تراها كَمِثْلِ أَرْدِيَةِ العَصْبِ ويوماً أديمَها نَغِلاً [٦٢]

فجعل (أديمَها) معطوفاً على الهاء التي في (تراها) بالواو التي قبل يوم وفصل بين الواو وأديمها بالظرف[3]، ولولا الشِّعر لكان القياس أَنْ يقولَ: وأديمها يوماً نغِلاً/ ويمكن عندي أَنْ يكون على إضمار فعل، دلّ عليه (ترى) [٢٧١] المتقدِّمة[4]، ويكون بمنزلة: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً، التقدير وضربَ عمراً.

وكان الأستاذ أبو علي يحتجّ للفارسي ويقول: ليس البيت بمنزلة: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً، لأنَّ ضارباً إذا كان بمعنى الماضي لا يصحُّ له عَمَلٌ في الاسم، والفعل يصحُّ له العمل في الاسم إذا عطف. فهذا بمنزلة ضربتُ زيداً وعمراً، فكما لا يصح لأحدٍ أن يقول: إنَّ هذا على إضمار

(١) الكتاب ٢/٤٩.
(٢) الإيضاح ١/١٤٨.
(٣) في الأصل: «بحرف العطف» وهو سهو، وبمثل ما أثبته يستقيم الكلام.
(٤) إلى هذا ذهب ابن الطراوة في الإفصاح ل ١٣، وقال المؤلف في الكافي ١/ ص ٣١ «وكذلك الفعل الذي جاء به ان أخذته على إضمار فعل يَدَلُّ عليه ما تقدم كان حسناً، وإن أخذته على العطف كان قبيحاً».

فعل، تقديره: وضرب عمراً، لا يصح أن يقال هنا: إن (أديمَها) محمولٌ على فعل مقدَّر، لأن الأَوَّلَ [مع وجود][1] حرف العطف مهيَّأ للعمل في الأديم فينبغي أَنْ يقال: إنه عامل فيه، وكان القياس أَنْ يَلِيَ حرفَ العطف الاسم لكن فُصل بينهما بالظرف للضرورة. وهذا القدر حَسَنٌ، وتوجيهه قَوِيٌّ، والآخر ممكنٌ.

ومن الناس من قال: ليس في هذا فصل بين حرف العطف والمعطوف، وينبغي أَنْ يقال: إنَّ حرف العطف عطف يوماً على يوم المتقدِّم، وأديمها على الهاء، ونغِلاً على (كشَبه أردية العَصْب)، لأن قوله: كشبه أردية العصب، في موضع الحال، وهو يتعلَّق بمحذوف تقديره: كائنةً كشبه أَرْدِيَة العَصْب، فكأنَّه قال: يوماً تراها شبيهة بأردية العصب، ويوماً أَدِيمَها نغِلاً، وهذا بمنزلة قوله تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا إلى الطَّيْرِ فَوْقَهم صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[2] التأويل: قابضاتٍ. وقال النابغة:

٢٤٥ ـ فألغيتُه يوماً يُبيرُ عدوَّه وبَحْرَ عطاءٍ يَسْتَخِفُّ المَعابِرا[3]

فقوله: وبحر عطاءٍ معطوف على (يُبير)، لأنَّ (يُبير) في موضع الحال وهو في تقدير: مُبيراً عدوَّه، ويكون هذا في العطف بمنزلة: كان زيدٌ قائماً وعمروٌ شاخصاً، فعمرو معطوف على زيد وشاخصٌ معطوف على قائم، وكذلك: ظننتُ زيداً قائماً وعمراً ضاحكاً، وأعلمتُ عمراً محمداً شاخصاً وبكراً عبد اللَّه خارجاً، فبكرٌ معطوف على عمروٍ، وعبدُ اللَّهِ معطوف على محمدٍ، وخارجٌ معطوف على شاخص، وإنما الذي لا يجوز أَنْ يعطف شيئان

(١) تكملة يتم بها الكلام مكانها مطموس من أثر الرطوبة.

(٢) سورة الملك آية ١٩.

(٣) ديوان ص ٧١. وشرح ابن عقيل ٢٤٤/٣، المقاصد النحوية ١٧٦/٤، وروايتهما: «ومجر عطاءٍ» وهذا الرواية هي التي يتطلبها السياق الذي أورد المصنف الشاهد، لكن «بحر عطاء» جاءت واضحة تماماً في الأصل وهي رواية الديوان.

على شيئين قد شُرِّكا معهما في عاملين، وقد مضى الكلام في العطف على عاملين في باب العطف[1].

الجواب: إنَّ هذا لا يصحُّ إلَّا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي كان وأخواتها، وظن وأخواتها، ولا يجوز ذلك في غيرهما. إذا قلتَ: ضربت زيداً اليوم وعمراً أمسِ، لم يجز أَنْ يقالَ: إنَّ أمس معطوفٌ على اليوم، لأنَّ حقَّ المعطوف أَنْ يَتَنَزَّلَ منزلةَ المعطوف عليه، وأنت إذا قلتَ: ضربتُ زيداً اليومَ فاليوم بيانٌ للزمان الذي وقع فيه ضَرْبُ زيدٍ، فيجب في المعطوف عليه أن يكون كذلك، وأنت إذا قلتَ: وأمسِ عَمْراً، فليس (أمس) بياناً لزمان ضَرْبِ زيدٍ فقد اختلفا، فلا يصحُّ العطف.

فإن قلتَ: فكيف جاء: ضربت زيداً الآنَ وعمراً أمسِ، وهذا ثابت من كلام العرب.

قلتُ: إنَّما جِيءَ بحرف العطف لتشريك عمرو مع زيد في الضَرْب، ولما وصل الضرب إلى الثاني كما وصل إلى الأَوَّلِ طلب زماناً، لأنَّ الفعلَ لا بُدَّ أَنْ يقعَ في الزمان، فاليوم بيانٌ لزمان ضَرْبِ زيدٍ، وأمس بيانٌ لزمان[2] ضَرْبِ عمروٍ بعدما وصل إليه بحرف العطف، وكذلك يجب أَنْ يُقالَ في مثل قولك: ضَرَبَ زيدٌ عمراً ومحمدٌ خالداً، أنَّك عطفت محمداً على زيدٍ فلما عطفته صار الضَرْبُ واقعاً بين شخصين من زيد ومحمد، فطلب كلٌّ واحدٍ منهما مَحَلاً، فجئتَ بخالدٍ لذلك، وليس خالدٌ معطوفاً على عَمْرو، إذ لو كان كذلك للَزِمَ أَنْ يكونَ مضروباً لزيد ما كان عمرو. وأمَّا إذا قلتَ: كان زيدٌ قائماً ومحمدٌ[3] شاخِصاً فليس من هذا، لأنَّ كان طالبةٌ بالمسند والمسند إليه، فكان أنْ تأتيَ بزيد وقائم مرفوعين على الابتداء والخبر، لكنَّ العرَب شَبَّهت

---

(١) انظر ما تقدم ص٣٥٣.

(٢) في الأصل: «بيان لضرب عمرو».

(٣) في الأصل «محمداً».

كان بالفعل المتعدِّي، فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر[1] على حَسَبِ ما تقدَّم في كان[2]، ثم جاءت الجملةُ الثانيةُ معطوفةً على الجملة الأولى ليقعَ التشريك في كان، فوجب أنْ تعملَ كان في الجملة الثانية عملَها في الجملة الأولى لوصولها إليها بحرف العطف، فقد تنزَّلَتِ الجملةُ الثانية والجملةُ الأولى في كان وأخواتها منزلة الاسمين في: ضرب زيدٌ وعمرو.

وكذلك الكلام في إنَّ وأخواتها إذا قلتَ: إنَّ زيداً قائمٌ، ومحمداً[3] شاخِصٌ وقع التشريك بين الجملتين في (إنَّ) فقد تنزَّلتَا منزلةَ المفردين، فصار عمل (إنَّ) في الاسمين حين قلتَ: إنَّ زيداً قائمٌ، كعمل ضَرَبَ [في][4] زيدٍ؛ لأنَّ مطلوبَ (إنَّ) الجملةُ، لأنَّها جِيءَ بها لتوكيدها، ومطلوبَ (ضرب) الفاعل، فقد تنزَّلَتِ الجملةُ كلُّها منزلةَ زيدٍ، فكما يصحُّ أنْ يشرَّكَ/ [٢٧٢] مع زيدٍ غيره في الفعل، يَصحُّ أنْ يشَرَّكَ جملةٌ ثانيةٌ مع هذه الجملة في (إنَّ).

وكذلك: ظننتُ زيداً قائماً ومحمداً شاخصاً إنَّما وقع التشريك بين الجملتين لأنَّ مطلوبَ [ظننت] الجملةُ، على حَسَبِ ما تَقَدَّم في باب ظننت[5]، فإذا صحَّ ما ذكرته فنرجع إلى قوله:

* يوماً تراها كشبه أردية العصب. . . * [٦٢]

فترى طالبةٌ للمفعول وهو الضمير، والظرفُ وقولُه: «كشِبْه أرديَة العَصْبِ» إنما جِيءَ بها لبيان زمان المرئي وحاله، ثم لما عُطِفَ الأديمُ على المفعول طلب زماناً آخر وحالةً أخرى فجيء بهما، فعلى هذا الواو في قوله:

---

(١) في الأصل: «فنصبت المبتدأ والخبر»، وهو سهو- فقد سبق قوله في باب كان: «فرفعت أحدهما تشبيهاً بالفاعل، ونصبت الآخر تشبيهاً بالمفعول وأشار هنا إلى ذلك

(٢) انظر ما تقدم ص ٦٦٢.

(٣) في الأصل: «محمدٌ».

(٤) تكملة يتم بها الكلام.

(٥) انظر ما تقدم ص ٤٤٠.

«ويوماً أديمها نَغِلاً» إنَّما جيء بها لتعطِفَ المفعول على المفعول، والظرف إنما جِيءَ به بعد صحة العطف وكماله، وكذلك الحال إنَّما جِيء به بعد صحة العطف، فقوله ـ على هذا ـ «ويوماً أديمَها نغِلاً» قد فصل فيه بين حرف العطف والمعطوف.

فإن قلتَ: فما تصنع بقول امرىء القيس:

إنِّي بحبلكِ واصلٌ حَبْلي ... وبريشِ نَبْلِك رائشٌ نَبْلِي [٦٣]

فقوله: (رائشٌ) معطوف على (واصلٌ) بالواو، وقد فصل بينهما بقوله «بريش نبلك». وهذا النوع كثير.

قلتُ: ليس هذان الموضعان سواءً، لأَنَّ (بريش) متعلِّق برائش فهو من تمامه، فكأَنَّهما شيء واحد، وليس كذلك إذا قلتَ: ضربتُ زيداً اليومَ وأمسِ عَمْراً، لأنَّ (أمسِ) ليس بمعمول لعمرو كما كان (بريش) معمولاً لرائش.

والبيتُ بمنزلة: ضربت زيداً أمسِ والآنَ عَمْراً، لأنَّ يوماً ليس متعلِّق بأديم.

قوله:

(إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان فيه وجهان)(١). لم يذكر الاعتماد، ولا ذكر الصِّفة، ولا التصغير، وقد تقدَّمَ أَنَّ سيبويه يشترط في عمل اسم الفاعل أربعة شروط(٢):

---

(١) الجمل ص ٩٦، وفيه «فإذا..... كان لك فيه..» وفي الخطتين: «وإذا» مع ثبوت «لك» فيها.

(٢) هكذا في الأصل: «تقدَّم أن سيبويه يشترط» والذي تقدم قوله ص ٩٩٩: «اعلم أَنَّ اسم الفاعل والمفعول إذا كانا بغير ألف ولام ولا إضافةٍ لا يعملان إلاَّ بشروط أربعة» ولم يذكر أنَّ سيبويه يشترط هذه الشروط الأربعة مجتمعة بل سيأتي قوله ص ١٠٢٥ «وأما الوصف فظهر من كلام سيبويه في باب الصفات أنَّ من العرب مَن يعمل وإن وصف» كما تقدَّم ص ١٠٠١ قوله في الشرط الرابع: «وذكر هذا أبو علي في باب التصغير».

أحدها: ألَّا يكون بمعنى الماضي.

الثاني: أن يعتمد.

الثالث: ألَّا يوصَفَ، وقد ذكرتُ أنَّ المراد بهذا ألَّا يوصف قبل العمل. وأمَّا أن يعمل ثم يوصف فجائز على حَسَبِ ما ذكرتُ.

الرابع: ألَّا يصغَّر، وهذه الشروط إنما هي في الأكثر. وقد بيَّن أبو القاسم في باب الابتداء أنَّ مذهب سيبويه أنَّ اسم الفاعل لا يعمل إذا لم يعتمد وأنَّ غيره خالفه في ذلك فأعمله غير معتمد، وهو الأخفش، حين[1] ذكر أبو القاسم: قائمٌ زيدٌ، فقال: «قائمٌ خبر مقدَّم، وزيد مبتدأ لا يجيز سيبويه غير ذلك»[2] ثمَّ قال: «وقد أجاز غيره وجهاً آخر».

فأنا أتكلَّم على اسم الفاعل إذا لم يعتمد، فأقول: إنَّما صحَّ عمل اسم الفاعل مع الاعتماد، ومع تَقَدُّم همزة الاستفهام، ويجري مَجْرى همزة الاستفهام (ما) النافيةُ، ولم يصحَّ عمله بغير اعتماد، فمن أعمله فإنما أعمله بالقياس، أو بما جاء في الشِّعر، والذي يأتي في الشِّعر، والذي يأتي في الشِّعر لا يُبْنَى عليه قانونٌ، ولا يُعْتَدُّ به، لأنَّ الشِّعر موضع ضرورة، وأمَّا القياس فلا يصحُّ حتى لا يكون بين الفرع والأصل فرق مناسب يمكن أنْ يكون مرعياً في الحكم. واسم الفاعل إذا اعتمد قَوِيَ فيه جانب الفعل لأنَّ الفعلَ إنَّما سِيق لِيُسْنَدَ إلى الفاعل، ولذلك اشْتُقَّ من الحدث، واسم الفاعل إذا جرى على غيره صار بذلك شبيهاً بالفعل، وكذلك إذا تقدَّمت عليه أداةُ الاستفهام، لأنَّ الاستفهامَ طالبٌ بالفعل، ألَا ترى أنَّه لا يجوز أنْ تقولَ: هل زيدٌ ضربتَه؟ ولا هل زيداً ضربته؟ على إضمار الفعل، لأنَّ (هل) من حروف

---

(١) قوله: «حين» يرتبط بقوله السابق: «وقد بين».

(٢) عبارة الزجاجي في الجمل ص ٤٩ ـ ٥٠: «فإذا قلتَ: قائم زيدٌ قلتَ في التثنية: قائمان الزيدان، وفي الجمع: قائمون الزيدون. ثنيت قائماً وجمعته، لأنه خبر مقدم، ولا يجيز سيبويه غير ذلك، وقد أجاز. . . وانظر ما تقدم ص٥٧٨، ٦٠٠.

الاستفهام، والاستفهام طالب بالفعل، فلا بُدَّ أَنْ تقول: هل ضربتَ زيداً؟، وتأتي بعدها بالفعل، فإن اضطرَّ شاعر قال: هل زيداً ضربتَه؟ بالنصب لا غير، لأنَّ الاستفهامَ طالبٌ بالفعل، فإذا لم يمكن ولايته الفعل ظاهرةً كانت مقدرةً فنصبوا زيداً بإضمار فعلٍ، وقد تقدَّم الكلام في هذا مستوعباً في باب الاشتغال[1].

فإذا تبيَّن أَنَّ اسم الفاعل المعتمِد أقوى في شَبَه الفعل من اسم الفاعل غير المعتمِد بطل القياس، إذ لعلَّ العربَ راعت تلك القُوَّة في العمل، فإذا أسقطناها كنَّا قد تعدَّينا على العرب، وأثبتنا أَنَّ ذلك من لغتها بالوَهْم.

وكذلك لا يصحُّ أَنْ يقاس ما لم يتقدَّم عليه أداة الاستفهام على ما تقدَّم لأنَّ الاستفهامَ يُقَوِّي جانب الفعل، فلعلَّ العربَ راعت في عمل اسم الفاعل تلك القُوَّة، فإن نحن أعملناه عند إزالة الاعتماد كُنَّا قد أعملنا اسم الفاعل بالوَهْم.

وكذلك لا يصحُّ/ إعمالُ اسم الفاعل ولم تتقدَّم عليه (ما) النافيةُ [٢٧٣] بالقياس على ما تقدمت عليه (ما) النافيةُ، لأنَّ النفيَ أيْضاً يَقْوَى معه جانبُ الفعل، وكذلك (لا) وقد تقدَّم بيان ذلك في باب الاشتغال[2]، فلعلَّ العربَ راعتْهُ، فاضبط هذا فإنه صحيح ومرعيٌّ في الصنعة.

ويظهر من إطلاق أبي القاسم أَنَّ مذهبَه[3] مذهب أبي الحسن.

وأَمَّا الوصف فظهر من كلام سيبويه في باب الصفات أَنَّ مِنَ العرب مَنْ يُعْمِلُ وإنْ وَصَفَ[4]، وإذا كان ذلك في الوصف يكون بلا شَكٍّ مع التصغير، لأنَّ التصغيرَ في الاسم كالوصف فيه، وقد وُجِدَ التصغيرُ في فعل التعجب.

(١) انظر ما تقدم ص ٦٣٢.

(٢) انظر ما تقدم ص٦٣٤ ـ ٦٣٥.

(٣) في الأصل «مذهب مذهب» بسقوط الهاء من أولهما.

(٤) في الكتاب ٢/٢٩: «ألا ترى أنَّك لو قلتَ: مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيداً، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحاً، لأنَّه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء. . .».

قوله: (أحدهما وهو الأَجْوَدُ أَنْ تُنَوِّنه ويُنْصَبَ [به] ما بعده)[١].

يظهر منه في باب «ثاني اثنين وثالث ثلاثة» أَنَّ الاختيارَ الخفضُ[٢]، وهذا الذي ذكره هنا هو الصحيح، لأنَّ الإِضافة لا يراد بها هنا إِلَّا التخفيفُ، ولم يُؤتَ بها للتعريف، فالإِضافة في هذا خروجٌ عن الأصل، وثانية عن النصب، والأولى أنْ يُؤتى بالشيء على أصله ما أمكن، وأَمَّا إذا قُصِد بالإِضافة التعريف فلا خلافَ أنَّه لا يكون إِلَّا الإِضافة والخفض، لأنَّه لا سبيل إلى النصب مع قصد التعريف. وسيتبيَّن هذا في آخر الباب مكمَّلاً[٣].

قوله: (لأنَّه ضارع الفعل المستقبل)[٤].

يريد في الحركات والسكنات على حَسَبِ ما تقدَّم[٥].

ثم أتى بقول زهير:

بدا لي أَنِّي لَسْتُ مُدركَ ما مضى ولا سابِقاً إذا كان جَائِياً[٦] [٥١]

في هذا البيت شاهدا.

أحدهما: (ولا سابِقاً شيئاً).

الثاني: (مدركَ ما مضى)، فقوله: (مدركَ ما مضى) شاهدٌ على جواز الإِضافةِ لأنَّ الأصلَ: (مدركاً ما مضى) ثم أُضيفَ طلباً للتخفيف بزوال التنوين.

فقوله: (سابِقاً شيئاً) شاهدٌ على التنوين والنصب. وروى سيبويه (ولا سابقٍ) بالخفض[٧]، وكان هذا على توهم: لستُ بمدركٍ ما مضى لأنَّهم

---

(١) الجمل ص ٩٦.
(٢) المصدر نفسه ص ١٤٤.
(٣) انظر ما سيأتي ص١٠٣٩.
(٤) الجمل ص ٩٦.
(٥) انظر ما تقدم ص٩٩٧.
(٦) الجمل ص ٩٦.
(٧) الكتاب ٣/ ٢٩.

يزيدون الباء هنا كثيراً للتوكيد، فجرى آخر الكلام على توهُم ذلك موجوداً أوّلاً، ولو كان ذلك موجوداً لكان الخفض في سابقٍ، وإن كان هذا متوهماً مع أنّ حرف الجر زائدٌ فأنْ يُتَوَهَّمَ مع ما هو أصلٌ أولى، وسيعود الكلام في هذا في هذا الباب.

وقوله: (ولا سابقاً شيئاً): أي لا يفوتُ ما قُدِّر أنْ يَأْتِيَني، كما لا أَقْدِر على رَدِّ ما مضى.

وقوله: (إذا كان جائيا) معناه: إذا كان مقدَّراً، أي: لا أفوتُه إذا قُدِّر مجيئُهُ، ولا أَقْدِرُ على دفعه، وتتعلق (إذا) بجوابها، وهو هنا محذوف دلَّ عليه سابقٌ، ويجري هذا مَجْرى قولك: أُكْرِمُ زيداً إنْ جاءني، فأكرمُ زيداً دليلٌ على جواب (إن جاءني). وسيأتي الكلام في هـذا فـي باب الشرط، وما فيه من الخلاف.

ومن الناس من جعل (إذا) تتعلَّق بمـا قبلها وبما بعدها وغَلَّب عليها حكم الظرف فعلى هذا تتعلَّق (إذا) هنا بقوله (سابق)، ولا يحتاج إلى حذف، ومذهب أبي علي وابن جني أنَّ (إذا) غَلَّبَ عليها حكمُ الشرط، فلا يتقدَّم عليها شيء، وإليه كان الأستاذ أبو علي يذهب. وهو عندي أحسن ما أمكن.

ثم أتى بقول امرىء القيس:

إني بحبلك واصـلٌ حـبلي وبريش نبلك رائش نبلي[1] [٦٣]

هنا شاهدان:

أحدهما: (واصلٌ حبلي).

والثاني: (رائشٌ نَبْلي)، لأنَّ (نَبْلي) لا يصحُّ أنْ يكونَ في موضع خفض لمكان التنوين، فيكون في موضع نصب، فيصير على هذا بمنزلة:

(١) الجمل ص ٩٨.

(ولا سابقٍ شيئاً)، وقد مضى الكلام في تعلُّق (بريش) بقوله: (رائش نبلي)[1]، وأنَّه[2] كان مما يُحَسِّن الفصل بين حرف العطف والمعطوف، وإن كان الاختيار أَلَّا يُفْصَلَ.

ثم أتى بقول [ابن أبي][3] ربيعة:

٢٤٦ ـ وكم مالىء عينيه من شيء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدُّمى[4]

الشاهد في قوله: (وكم مالىءٍ عينيه)، لأَنَّ عينيه منصوبةٌ وليست مخفوضةً، لمكان التنوين، على حَسَبِ ما تقدَّم في (واصلٌ حَبْلي) و(رائشٌ نَبْلي)، وقوله (كالدُّمى) في موضع الحال من البيض، التقدير: كائناتٍ كالدُّمى، وخبر (كم) محذوف، التقدير: وكم مالىء عينيه من شيء غيره بمِنىً، فحُذِفَ ذلك، ويكون (إذا راح) متعلِّق بمحذوف كما تُقَدِّر في (إذا كان جائيا)، وهذا على مذهب أبي علي وابن جني ومن تبعهما.

ومن أجاز أَنْ يتعلق (إذا) بما قبلها وغلَّب عليها حكم الظرف، فتكون (إذا) هنا متعلِّقةً بمالىءٍ، ويكون التقدير: / كثير من الرجال المالئينَ أعينَهُم في هذا الزمان من شيء غيرهم[5] بمنى. ويجوز عندي على مذهب من يُعْمِلُ في (إذا) ما قبلها أَنْ تكونَ (إذا) خبرَ (كم)، وتكون بمنزلة. [٢٧٤]

* أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونَه * [١٤٤]

لأَنَّ المقصودَ هنا الاخبارُ بظرف الزمان عن الحدث، والتقدير: مَلءُ العيون من النساء كائن في هذا الوقت من خلق كثير، ويكون بمنزلة: أكلَّ

---

(١) انظر ما تقدم ص ٣٦٠.

(٢) في الأصل: «إن».

(٣) تكملة تصح بها النسبة، مأخوذة من الجمل ص ٩٧.

(٤) الجمل ص ٩٧، والبيت في ديوان عمر ص ٤٥١، الكتاب ١/١٦٥، شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٨، الحلل ص ١١٤، الفصول والجمل ص ١٠٩، وقبله:

وكم من قتيل لا يُبَاءُ به دَمٌ ومن غِلق رهناً إذا ضَمَّه مِني

(٥) في الأصل: «غيره».

يومٍ رجلٌ مقتول لك. وقد مضى الكلام في هذا في باب الابتداء[1].

قوله: (والوجْهُ الآخرُ أَنْ تَحذِفَ التنوين وتخفضَ وأنت تريد الحال أو الاستقبال)[2].

قوله: (وأنت تريد الحال أو الاستقبال) توكيد، لأنَّ كلامَه في اسم الفاعل إذا أُرِيدَ به الحال والاستقبال.

وقوله: (لمعاقبة التنوين الإضافة)[3] يريد أنَّ التنوين لا يجتمعُ مع الإضافة، وقد تقدمتِ العلَّة في امتناع الجمع بين التنوين والإضافة، وأنَّ ذلك لأجل أنَّ المضاف والمضافَ إليه كالشيء الواحد، والتنوين لا يكون في الأوساط إنما يكون في الأواخر.

قوله: (ولا يجوز النصب مع حذف التنوين إلَّا في المعطوف بإضمار فعل)[4].

إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ الآن وعَمْراً، فالنحويون قد اختلفوا في نصب عمرو، على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن النصب هنا بإضمار فعل، كما قال أبو القاسم، وكذلك قال سيبويه في هذه المسألة: إنَّ النصب بإضمار فعل، والتقدير: هذا ضاربٌ زيدٍ ويضرب عمراً[5]، فحذف الفعل لدلالة ضارب عليه، كما كان ذلك في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وإلى هذا ذهب ابن أبي العافية، وقال: إنَّ العطف على الموضع لا يجوز هنا، وإنما يجوز العطفُ على الموضع بشرطين:

---

(١) انظر ما تقدم ص٦٠١ فما بعدها.
(٢) الجمل ص ٩٩، وفيه «الاستقبال» وكذا في (ج) وفي (س): «أو» كما هنا.
(٣) (٤) الجمل ص ٩٩.
(٥) انظر الكتاب ١٦٩/١ - ١٧٤.

أحدهما: أنْ يكونَ الطالب بالموضع ظاهراً.

الثاني: أنْ يكونَ الموضع مما يجوز فيه أنْ يَظْهَرَ، وذلك قولك: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً، لأنَّ (ليس) طالبةٌ بالنصب، والباء ليست بلازمةٍ، لك أنْ تُسْقِطَها فتقول: ليس زيدٌ قائماً، وكذلك ما زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، يجوز العطف هنا على الموضع لوجود الشرطين، ألا ترى أنَّ (ما) تطلب بنصب الخبر عند أهل الحجاز وليست الباء لازمة، لأنَّ الأصل أنْ تقولَ: ما زيدٌ جباناً، وإنما دخلت الباء توكيداً للخبر، والتوكيد في الكلام ليس بلازم، ومتى وُجِد حرفٌ زائد للتوكيد ولَزِمَ فذلك خروجٌ عن القياس، وكذلك إذا قلتَ ـ على لغة بني تميم ـ[1] ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ، ورفعت بالعطف جاز، لأنَّ الشرطينِ موجودان، لأنَّ المبتدأ هو العامل في الخبر، وزيدٌ مبتدأ، ولك أنْ تُسْقِطَ الباء، لأنها دخلت للتوكيد، فكأنَّكَ قلتَ: ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً، وسأتكلَّم معه بعد في هذين الشرطين[2]. وقد مضى الكلام معه في باب (إنَّ) في هذا[3] وأعيدُه.

المذهب الثاني: أنَّك إذا قلتَ: هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ وعمراً[4]، وأضفت، وليستِ الإضافةُ للتعريف، وإنَّما هي للتخفيف، والأصل: هذا ضاربٌ زيداً الآن. ثم قلت: وعَمْراً، فعمرو معطوف على الموضع، وعلى تَوَهُّم النصب، وإذا كانوا يقولون:

* إن الحوادث أودى بها * [٤٩]

لأنَّ الحوادثَ والحدثانَ يترادفان على الموضع الواحد، وليس أَحَدُهما

(١) (ما) عند التميميين لا تعمل، وتعمل عند الحجازيين عمل (ليس)/ انظر الكتاب ٥٧/١، رصف المباني ص ٣١٠-٣١٣...، وانظر النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ٢٦ فما بعدها.

(٢) انظر ما سيأتي ص١٠٣٢ فما بعدها.

(٣) انظر ما تقدم ص٧٩٣.

(٤) في الأصل: «الآن أو غداً». وهو تحريف.

أصلاً لصاحبه فكيف لا يُتَوَهَّم الأصل والكلام يقتضيه؟!.

وقد تقدَّم أنَّ سيبويه روى بيت زهير (ولا سابقٍ) بخفض سابق على تَوَهُّم بمدركٍ، وحكى سيبويه: اجتمعتْ أهْلُ اليَمَامَةِ[1] وهذا لو نُطِقَ به لم يكن أصلاً، ولكان الكلام يجري على الاتساع، فإذا كانوا يَتَوَهَّمُون ما ليس بأصل، ويحملون عليه فأَنْ يَتَوَهَّمُوا ما هو أصل أحرى وأولى، وهذا بيِّن.

وأمر آخر أنَّك إذا قلتَ: هذا ضاربٌ زيداً، فضارب ينصب زيداً، لأنه بمنزلة يضربُ، وإنما أضافوا وخفضوا ليخِفَّ اللَّفْظُ، والمعنى على النصب، وضاربٌ هنا ـ وإن كان مضافاً ـ بمنزلة يَضْرِبُ، فالذي به عَمِل ـ وهو المعنى، والجريانُ على الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف ـ كان فيه بَعْدَ الإضافةِ كما كان قَبْلَ الإضافة، لكنَّ العربَ خفضت بحذف التنوين طلباً للتخفيف، فصار هذا بمنزلة مررتُ بزيدٍ، الفعل طالبٌ زيداً بالنصب، لأنه يطلبُه على أنَّه فَضْلَةٌ، ويُسْتَغْنَى عنه لكنْ منع من ظهور العمل حرفُ الجرِّ المضيفُ.

وكذلك إذا قلتَ: ليس زيدٌ بقائمٍ، (ليس) طالبةٌ قائماً بالنصب/ لأنَّه [٢٧٥] خَبَرٌ لها، لكن منع من ظهورِ النصب دخولُ حرفِ الجَرِّ الذي أصلُه أنْ يكونَ مضيفاً، فكما يجوز أنْ تعطِفَ على تَوَهُّم إسقاط الباء، ويقع التشريك في (ليس)، يجوز أنْ يُعْطَفَ على تَوَهُمِ إزالةِ الإضافةِ، فقد صار ـ على هذا ـ قولُك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، بمنزلة: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً، وبمنزلة قولك: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً. وقد تقدَّم الكلام في هذا[2].

المذهب الثالث: أنَّ الوجهين جائزانِ، فإذا قلتَ هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعَمْراً، جاز لك أنْ تَنْصِبَ عَمْراً بإضمار فعل تقديرُه: ويضرِبُ عَمْراً، كما

---

(١) الكتاب ١/٥٣.

(٢) انظر ما تقدم ص٨٠٠.

جاز لك ذلك في اسم الفاعل بمعنى الماضي، بل النصبُ هنا بإضمار فعلٍ أحسنُ من النصب بإضمار فعل في اسم الفاعل بمعنى الماضي، لأنَّ المفسِّر هنا عاملٌ في الأصل، والمفسِّرَ هناك لا يصحُّ أنْ يعملَ، وعند الكسائي هما سواء، لأنَّ اسم الفاعل بمعنى الماضي عنده يعمل، على حَسَبِ ما تقدَّم[1]. وجاز لك أنْ تعطِفَ على الموضع وعلى تَوَهُّمِ النصب، على حَسَبِ ما تقدَّمَ.

ثم اختلف أصحاب هذا المذهب في أيِّهما أحْسَنُ؟ فمنهم مَنْ قال: النصب بإضمار فعل أحسنُ من العطف على الموضع، لأنَّ العرب ممّا يحذفون ويستغنون، ألا ترى أنَّ الألفاظ إنما احتيج إليها لتدلَّ علىٰ المعنى وتبيِّنه عند المخاطب، فإذا كان معنا ما يدلُّ على الشيء ويُبيِّنُه، فلا حاجة في اللفظ، بل يكونُ اللَّفظُ كلفظٍ تَكَرَّرَ للتوكيد.

وقال سيبويه في مثل قولك: هذا ضارب زيد غداً وعمراً: إن عَمْراً منصوب بإضمار فعل[2]، فمن الناس مَنْ أخذ هذا على أنَّه عنده لا يجوز غيره، وهو ابن أبي العافية، ومن قال بقوله.

ومنهم من قال: إنَّ مذهب سيبويه أنَّ الوجهين جائزان، ويقتضي ذلك كلامه في الكتاب، لأنَّه قال في قوله تعالى: ﴿أنَّ اللَّهَ بريءٌ من المشركين ورَسُوْلُه﴾[3] إنَّ الرفعَ يكون على الموضع[4]، ولا فرقَ بين العطف في (إنَّ) على الموضع وتَوَهُّم إسقاطها، والعطف في اسم الفاعل على الموضع وتَوَهُّم التنوين وإنَّما قال سيبويه في مثل: هذا ضاربُ زيد وعمراً: إنَّه منصوب

---

(١) انظر ما تقدم ص٩٩٩.

(٢) في الكتاب ١/١٦٩: «وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصباً، فتقول هذا ضاربٌ زيد وعمراً، كأنَّه قال: ويضربُ عَمْراً، أو ضاربٌ عمراً».

(٣) سورة التوبة آية ٣.

(٤) الكتاب ١/٢٣٨.

بإضمار فعل لأنَّ الإضمارَ مهما قُدِر عليه أحسنُ من العطف على الموضع، وتَوَهُم ما ليس موجوداً، وهذا التأويل عندي أحسن وعليه ينبغي أَنْ يُحْمَل كلامُ سيبويه.

ومن النحويين من ذهب إلى أنَّ العطفَ على الموضع أحسنُ، وأَنَّ الوجهين جائزان في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، إلَّا أَنَّ العطفَ على الموضع أحسن، والذي يظهر لي أَنَّ المذهبين جائزان، وإضمار الفعل أحسن، لأنَّ الحذف أكثر في كلام العرب من توهُّم ما ليس موجوداً، وترك ما لُفِظَ به.

وما تقدر لك في اسم الفاعل إذا كان مفرداً يجري فيه إذا كان جميعاً مكسراً، وإذا كان جميعاً مؤنثاً سالماً، فتقول: هؤلاء ضُرَّاب زيد [غداً][1] وعمراً الآن، فيكون لك في عمرو وجهان:

أحدهما: النصب بفعل تقديره: ويضربون عمراً.

الثاني: العطف على الموضع. وكذلك إذا قلتَ: هُنَّ حواجُّ بَيْتِ اللَّهِ[2] والمدينةِ يجوز لك في المدينة الخفضُ بالعطف، والنصبُ بإضمار فعل، أو بالعطف على الموضع، وتُقَدِّر إذا نصبت بإضمار فعل: يَقْصِدْنَ المدينةَ.

فإن قلتَ: والحَجُّ لا يقال إلا في قَصْد مكةَ، ولا يقال لمن يقصد المدينة حَجٌّ فكيف تكون المدينةُ معطوفةً على مكة.

قلتُ قد جاء هذا النوع من كلام العرب، قال:

٢٤٧ ـ * متقلِّداً سيفاً ورُمْحاً *[3]

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ١/١٠٩.

(٣) صدره:

والعرب لا تقول: تقلَّدتُ الرمح، وإنما يقال: اضطَبَنْتُه، أي: جعلته تحت ضِبْنِي[1]، وقال:

٢٤٨ - .... يحلين ياقوتاً وشَذْراً مُفَقَّرَا[2]
وريحَ سناً في حُقَّةٍ حميريةٍ ....

ولا يصحُّ أنْ يقال: تَحَلَّيْنَ ريحَ سَناً، وإنَّما يقال: تَضَمَّخْنَ ريح سناً.
والنحويون في هذا وفي أمثاله على وجهين:

أحدهما: أنْ يُضمروا للثاني فعلاً يناسبه، فيقدَّر هنا: يُضَمَّخن ريح سَناً[3]، ويقدَّر هناك: وحاملاً رمحاً، وحُذِفا لدَلالةِ الأوَّل عليهما، لأنَّ التضميخ في الطيب نظير التحلية في الياقوت، وما أشبهه.

ومن الناس من أخذ على هذا قولَه تعالى: ﴿وإذْ آتَيْنَا مُوْسَى الكِتَابَ

=

* يا ليت زوجَك قد غدا *

وهو لعبد الله بن الزبعري السَّهْمي (من شعراء قريش الذين وقفوا ضد دعوة الإسلام، هجا المسلمين وتشفى مما نالهم يوم أحد، ثم أسلم ومدح النبي ﷺ/ ترجمته في الأغاني ١٥/١٧٩، طبقات فحول الشعراء ١/٣٣٣ - ٣٤٤).

وانظر الشاهد في مجاز القرآن ٢/٦٨، معاني القرآن للفراء ١/١٢١، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٤، المقتضب ٢/٥٠، الزاهر لابن الأنباري ١/١٤٧، إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٣، ٢/٦٨، ٣/٣١٠، الخصائص ٢/٤٣١، أمالي ابن الشجري ٢/٣٢١، الإنصاف ١/٦١٢، شرح المفصل ٢/٥٠، والنهاية (رغب) ٢/٢٣٧ و(هدا) ٥/٢٥٤.

(١) الضِبْن: ما بين الكَشْح والإبط/ اللسان «ضبن».

(٢) في الأصل «سدراً مععراً» غير معجمة، و«حمرية» في القافية مما جعل قراءة البيت والاهتداء إلى نسبته مركباً وعراً، وقد رجعت إلى كثير من المظان علَّني أظفر بالبيت فلم أوفق حتى وجدت في فهرس اللغة في ديوان امرئ القيس ص ٥٠٢ «ريح وسناً [كذا] ص ٥٩» ولما رجعت إلى الموضع المشار إليه من الديوان وجدت أن الشاهد ملفق من عجز بيت لامرئ القيس وصدر الذي يليه، والبيتان بتمامهما كما في الديوان ص ٥٩.

غرائرُ في كِنٍّ وصَوْنٍ ونَعْمَةٍ ... يُحَلَّيْنَ ياقوتاً وشَذْراً مُفَقَّراً
وريحَ سَناً في حُقَّةٍ حميريةٍ ... تُخَصُّ بمفروك من المسك أذْفَرا

(٣) الضَّمْخ: لطخ الجسد بالطيب، والسنا نبتٌ، اللسان «ضمخ»، «سنا».

والفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[1]، لأنَّ الفرقان هو: القرآن، وإنَّما أُوتِيَ القرآنَ محمدٌ[2] ﷺ، فجعل التقدير: وإذا آتينا موسى الكتاب ومحمداً الفرقانَ، فاستغنى بموسى، لأنَّ التوراةَ لموسى نظيرةُ القرآن لمحمد ﷺ.

ومن الناس من أخذ الآية على أنَّ التوراة سُمِّيت فرقاناً، لأنَّها/ فرقت [٢٧٦] بين الحقِّ والباطل[3] فعلى هذا المذهب لا يكون في مثل قولك: هن حواجُّ بيت اللّهِ والمدينةَ، إلّا النصبُ بإضمار فعل، ولا يجوز على هذا الخفض، لأنَّ الخفض إنما يكون ثانياً عن النصب بالعطف على الموضع، وأما إذا كان منصوباً بإضمار فعلٍ فهو في تقدير عامل آخر، فلا يصح التشريك مع الأَوَّل في عامله، ألَا ترى أنَّك لو قلتَ: هذا ضاربُ زيد وضاربُ عمراً، لم يتقدَّر[4] في عمرو الخفض أبداً.

الثاني: أنْ يكونَ رُمْحٌ معطوفاً على سيفٍ، ويكون قد شُرِّكَ معه فيما تَضَمَّنَهُ (متقلِّداً)، وإن كان لا يقال: تَقَلَّدتُ الرُّمْحَ، لأنَّ التَقَلُّد داخلٌ تحت الحَمْـل، والحمل جنس يكـون بتَقَلُّد وبغير تَقَلُّد، فعـطف رمحـاً على [سيف][5] على تقدير تشريكه في حامل، وتوهُّم: حاملاً سيفاً ورمحاً، وكذلك التحلية[6] والتضميخ في الجارية يرجعان إلى التزيين والتحسين، فيكونُ العطف على تَوَهُّم ما يقع فيه الاشتراك ولهذا نظائر كثيرة، فعلى هذا يجوز الخفضُ والنصبُ على الموضع.

وهذا كلُّه إذا أخذنا الحَجَّ على العرب، فإن أخذنا الحج على أَصْل

---

(١) سورة البقرة آية ٥٣.

(٢) في الأصل «محمداً».

(٣) خَصَّ الشريف المرتضى هذه الآية بمجلس من مجالسه التي تضمَّنها كتابه غُرَر الفوائد ودُرَر القلائد - أمالي المرتضى - ٢٥٨/٢ فما بعدها فذكر هذين الوجهين وثلاثةً أُخَر.

(٤) في الأصل: «ينعدر» بالنون بعد المثناه التحتية بعدهما مهمل.

(٥) كلمة مطموسة في الأصل بقي منها ما يشبه الفاء.

(٦) تكملة يتم بها الكلام.

اللغة، كان قولك: هن حواجُّ بيتِ اللّهِ والمدينةِ، بمنزلة قولك: قواصدُ بَيْتِ اللّهِ والمدينة.

ثم أتى بقول الشاعر:

٢٤٩ ـ هل أَنْتَ باعثُ دِينارٍ لحاجتِنا   أو عبدَ ربٍ أَخَا عونِ بن مِخراقِ[1]

دِينارٌ هنا اسمُ رجل، وقوله: (أو عبدَ ربٍّ) يَحْتَمِلَ أَنْ يكونَ منصوباً بإضمار فعل ويَحْتَمِلُ أَنْ يكون معطوفاً على الموضع، على حسبِ ما تقدَّم، والخلاف هنا كما تقدَّم.

قوله: (هكذا رووه بنصب المعطوف بإضمار فعل)[2].

احتاج أَنْ يقولَ هذا، لأنَّ الخفضَ أحسنُ في هذا النوع، لأَنَّه سُمِع من العرب منصوباً وبلا شكٍّ أَنَّ نصبه لامتناع الخفض، لو خُفِض (أو عبدِ رَبِّ أخي) لم ينكسر الشِّعْرَ.

قوله: (فإذا ثَنَّيْتَ اسمَ الفاعل وهو بمعنى الحال أو الاستقبال أو جمَعتَه[3]، جاز لك فيه وجهان: إثباتُ النون وحذفُها، فإذا أثبتَّ النونَ لم يكن فيما بعدها إلاَّ النصبُ، لأَنَّها لا تجتمع مع المضاف إليه)[4].

قوله: (أو جمعتَه) يريد الجمعَ المذكر السالم، ولم يحتج إلى تقييد،

---

(١) الجمل ص ٩٩، والبيت لمجهول، وقيل: إنَّه مصنوع، وقال البغدادي في خزانة الأدب ٤٧٧/٣: «وقال ابن خلف: قيل هو لجابر بن رالان السنبسي، وسنبس أبو حي من طي، ونسبه غير خدمة سيبويه إلى جرير وإلى تأبط شر...»، وليس في ديوان جرير المطبوع.
وانظر البيت في الكتاب ١٧١/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٩٥/١، المقتضب ١٥١/٤، شرح أبيات الجمل لابن سيدة ل ١١٨، الحلل ص ١١٨، الفصول والجمل ص ١١٠، شرح ابن عقيل ١٢٠/٣، همع الهوامع ٢٩٥/٥.

(٢) الجمل ص ٩٩.

(٣) سقطت من الأصل كما يدلُّ كلامه بعد، وهي في الجمل بنسخه الثلاث.

(٤) الجمل ص ٩٩، وفيه «والاستقبال... لم يكن بعدها»، وجاءت العبارة في (س) كما أوردها المصنف.

لأنَّه قال بعد هذا: «كان لك فيه وجهان: إثبات النون وحذفها» ولا تجد جمعاً يلحقه النون من آخره وتسقط للإضافة إلَّا الجمع المذكر السالم.

قوله: «لأنَّها لا تجتمع مع المضاف إليه»: يريد أَنَّ النون اللاحقة للتثنية والجمع المذكر السالم تسقط في الإضافة، وإن كانت تَثْبُتُ مع الألف، لأنَّها غَلَبَ عليها حكمُ الحركةِ مع الألف واللام، وغَلَبَ عليها حكمُ التنوين مع الإضافة.

قوله: (ولك حذفُ النون من التثنية والجمع، فإذا حذفتَها كنتَ مخيّراً في خفض ما بعدها على الإضافة، ونصبِه على أَلَّا تُقَدِّرَ حذفَ النون لمعاقبةِ الإضافة، ولكن للتخفيفِ)[1].

اعلم أَنَّ حذفَ النون مع النصب لا يكون إلَّا في اسم الفاعل المثَنَّى والمجموع، إذا كان بالألف واللام، وأما إذا كان بغير ألف ولامٍ، فلا يكونُ فيه حذفُ النونِ والنصبُ، ولا بُدَّ إذا حذفتَ النون من الإضافة، فتقول: هذان ضاربا زيدٍ[2]، وهؤلاء ضاربو عمروٍ، ولا يجوز غيرُ ذلك. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّكُم لَذَائِقُو العَذَابِ الأَلِيْمِ ﴾[3]، قال أبو زيد: كان أبو السمَّال يقرأ حرفاً يَلْحَنُ فيه بعد أنْ كان فصيحاً[4]، وهو قوله سبحانه: ﴿ إِنَّكُم لَذَائِقُو العَذَابَ الأَلِيمِ ﴾، قال: يقرأ العذابَ بالنصب[5]، وجعله أبو زيد لحناً، وكذلك هو

---

(١) الجمل ص ١٠٠، وفيه «فإذا حذتهما» وجاء في الخطتين: «حذفتها» كما هنا، وهو الصواب وفي المطبوع أيضاً «يُقدِّر» بالمثناه التحتية. وذاك وما هنا بمعنىً.

(٢) في الأصل: ضارباً زيداً.

(٣) الصافات آية ٣٨.

(٤) في الإيضاح ١/١٥٠: «قال أبو عثمان: قال أبو زيد: .....» وأورد قوله الذي نقله المؤلف هنا.

(٥) قال أبو حيان في البحر المحيط ٣٥٨/٧: «وقرأ الجمهور ﴿لذائقو العذاب﴾ بحذف النون للإضافة، وأبو السَّمَّال وأبان عن ثعلبة عن عاصم بحذفها لالتقاء لام التعريف ونصب العذاب».

عند جميع النحويين، على أنَّه قد جاء في الضرورة إسقاط هذه النون لغير الإضافة، فعلى هذا قد يمكن أنْ يأتيَ هذان ضاربا زيداً، وهؤلاء مكرمو عمراً، بإسقاط النون والنصب، وقد تقدَّم أنَّ اسم الفاعل إذا كان بالألف واللّام وكان تثنيةً أو جمعاً بالواو والنون فلك فيه ثلاثةُ أوجهٍ: إسقاط النون والإضافة، وإثباتُ النون والنصب، وإسقاط النون والنصب، وإذا كان اسم الفاعل بالألف واللام وكان مفرداً أو جمعاً مكسراً، أو جمعاً مؤنثاً سالماً، فإن كان الذي بعده بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما عُرِّف بالألف واللام جاز لك فيه وجهان: النصب والخفض، فتقول: هذا الضاربُ زيداً.

واعترض لفظَ أبي القاسم هنا ابنُ السِّيد، وذلك أنَّه قال: «فإذا حذفتَ النون كنت مخيَّراً في خفض/ ما[1] بعدها على الإضافة ونصبه على ألَّا تقدر حذف النون لمعاقبة الإضافة»[2]. [٢٧٧]

فقال ابن السيد: إنَّما يكون هذا فيما فيه ألف ولام، من اسم الفاعل المثنى والمجموع بالواو والنون، وأمَّا إذا كان بغير ألف ولام، فليس فيه إلا إسقاط النون[3].

وهذا الذي اعترض به هذا اللفظ صحيح، والعذرُ لأبي القاسم أنَّه لما جاء بالشواهد على ما قال والمُثُل، لم يأت إلَّا بما فيه ألفٌ ولامٌ، فصار هذا مقيِّداً للفظه ومزيلاً للإطلاق عنه.

قوله: (واعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المُضِيِّ وأضفته إلى نكرة تنكر، وإن أضفته إلى معرفة تعرَّف)[4].

---

(١) تكررت (ما) في الأصل.

(٢) الجمل ص ١٠٠، وانظر الحاشية رقم (١) في ص ٢٥٧، وانظر ص ١٠٣٧.

(٣) هذا معنى كلام ابن السيد في إصلاح الخلل ص ٢٠٤.

(٤) في الجمل المطبوع ص ١٠٢ «فإذا أردت باسم الفاعل المضي فإن. وجاءت العبارة في الخطتين كما أوردها المصنف.

قد تقدَّم أنَّ اسم الفاعل بمعنى المُضِيّ لا ينصب لأنَّه لم يشبه الفعل، على حَسَبِ ما تقدَّم[1]. فإذا كان كذلك فإضافته إضافةُ جميع الأسماء والإضافة في جميع الأسماء إنما هي مُعَرِّفَةٌ إلاَّ في أبوابٍ ستةٍ فإنها لا تعرّف:

أحدها: كُلُّ شاة وسَخْلتِها بدرهم[2]، فيمن خفض (وسَخلَتِها)، التقدير: سخلةٍ لها، ولو كانت الإضافة معرِّفة لما جاز أنْ يعطف على شاة، لأنَّ شاة مخفوضة بكلٍ، وكلٌّ إنّما تخفض النكرة هنا.

الثاني: لا رجلَ وأخاه[3]، فأخوه معطوف على رجلَ و(لا) لا تعمل إلاَّ في النكرة، فلا تكون الإضافة معرِّفةً، وإنما هي في تقدير الانفصال، وكأنَّه قال: لا رجلَ وأخاً له.

الثالث:

* أيُّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارِها * [٤٢]

فجارها مضاف إلى الضمير، وليس بمعرفةٍ، لأنَّه معطوف على فتى، وأيُّ هذه لا تضاف إلاَّ إلى النكرات.

الرابع: رُبَّ رجلٍ وأخيه، لأنَّ (ربَّ) لا تخفض إلاَّ النكرات[4].

الخامس: قالوا: هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعان، فلا يصح أنه يكون (راتعان) إلا صفة للناقة والفصيل، ولا بُدَّ للفصيل أن تكون إضافته غير معرِّفة، كأنه قال: هذه ناقةٌ وفصيل لها راتعان[5].

السادس: كم رَجُلٍ وأخيه، فأخوه معطوف على رجل، وهو مفسِّر

---

(١) انظر ما تقدم ص ٩٩٧، ١٠١١.

(٢) انظر ما تقدم ص ٣١١.

(٣) انظر ما تقدم ص٣١١.

(٤) انظر ما تقدم ص٣١٢.

(٥) انظر ما تقدم ص ٣١١.

لكَمْ، فيلزم أنْ يكونَ نكرةً بمنزلة رجل، فهذه ستة أقسام، الإضافة فيها لا تكون إلاَّ غيرَ محضة، كان المضاف اسماً أو صفة وما عدا هذه الأبواب فالأسماء كلُّها إضافتها محضة، وكذلك الصفات، إلاَّ الصفات التي أذكرها بعد.

وقوله: «إن أضفته إلى معرفة تعرَّف» صحيح، وأمَّا قوله: «وإن أضفته إلى نكرة تنكَّر» فمعترض، لأنَّه لم يكن قبلَ ذلك معرفةً بل كان نكرةً، فلما أضيف إلى النكرة تخصَّص بعض تخصيص ولم يتعرَّف، وهذا بمنزلة قولك: غلامُ امرأةٍ، لَمَّا أُضِيفَ الغلامَ تخصَّص عن الغلمان، ولم يتعرَّف، إذ لم يضف إلى معرفة، فإن عرَّفت المرأة تعرَّف الغلام بإضافته إلى معرفة، فقوله: «إن أضفته إلى نكرةٍ تنكَّر» غير مخلص، إنما كان ينبغي أنْ يقول: إن أضفته إلى نكرة بقي على تنكيره، والعذر له في هذه العبارة ـ ولمن عبَّر بها أنَّك إذا قلت: ضاربٌ، فهو نكرة، فإذا قلت: ضاربُ رجلٍ صار يقع على ضُرَّاب الرجال، دون ضراب غيرهم، فتنكيره وشياعه أقل من شياعه قبل الإضافة فكأنَّه تنكَّر تنكُّراً آخر، وكذلك غلام، يقع على جميع الغلمان، فإذا قلت: غلامُ رجلٍ، صار شائعاً في غِلمان الرجال، دون غلمان غيرهم، فلذلك قال: «تنكَّر».

قوله: (وإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، كان نكرةً على كلّ حالٍ، وإن أضفته إلى معرفة لم يتعرَّف)[1].

اعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فإنَّ العربَ تضيفه إضافتين: إضافةٌ طلباً للتخفيفِ. والثانية: إضافةٌ على جهة التعريف، وتكونُ هذه الإضافة كإضافة سائر الأسماء، فإذا أضفتَه على جهة التخفيف، كان حكمُه كحكمه لو لم تضف، فيبقى نكرةً، وإذا[2] أضيف إضافة

(١) الجمل ص ١٠٢، وفي نسخه الثلاث: «والاستقبال».

(٢) في الأصل: «إذن».

الأسماء، على جهة التخصيص والتعريف، جرى مجرى الأسماء، فيجري حينئذ ضاربك، مَجْرى غلامك، وإن كان بمعنى الحال والاستقبال، فتقول: أزيداً أنت ضاربه إذا لم ترد التعريف، فإذا أردت التعريف فلا يكونُ[1] في زيد إلاَّ الرفع، ولا يجوز أنْ ينتصبَ، فتقولَ: أزيدٌ أنت ضاربَه، كما تقول: أزيدٌ أنت غلامُه، وإنَّما لم يجز لزيد أنْ ينتصبَ هنا، لأنَّ ضارباً إذا أضيف إضافة التعريف، فلا يجوز أنْ يعمل، لأنَّه قد باعد الأفعال، وما لا يعمل لا يصحُّ أنْ يُفسِّرَ.

والصفات التي تضاف إضافتين ثلاث:

إحداها: ما ذكرتُه، وهو اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال.

الثانية: أَفْعَل التي للتفضيل، نحو: أفضل الناس، فهذه[2]/ أيضاً [٢٧٨] تضاف إضافتين:

إحداهما: أنْ تضافَ إضافةَ التعريف، فيكون المعنى: أَفْضَلُ الناسِ المعلومُ بذلك.

الثانية: أنْ تضافَ إضافةَ التخفيف، ويكون الأصل: أَفْضَلُ من الناس، فأسقطوا (من) وأضافوا طلباً للتخفيف، ولا يفعلون ذلك حتى يكونَ الأوَّلُ بعض المضاف إليه، وذلك قولك: أَفْضَلُ الناسِ، وأكرم العبيد. فإن قلتَ: الياقوتُ أفضلُ من الجوهر، لم يجز أنْ تسقطَ (من)، وتضيف الأول إلى الثاني، لأنَّ الياقوتَ ليس من جنس الجوهر، فإن قلتَ: الجوهرُ أَفْضَلُ من الحجارة كلِّها، جاز أنْ تقولَ: الجوهرُ أَفْضَلُ الحجارة كلِّها، وتُسْقِطَ (من) وتضيفَ طلباً للتخفيف، وكذلك تقولُ: زيدٌ أَفْضَلُ من الإخوة، تريد التخفيف فتقول: زيدٌ أَفْضَلُ الإخوَةِ، فإن قلتَ: زيدٌ أَفْضَلُ من إخوته، لم

---

(١) في الأصل: «فلا يكن» بجزم يكون، وليس ثمت جازم، والوجه ما أثبت.

(٢) في الأصل: «فهذا».

يجز أَنْ تقولَ: زيد أَفْضَلُ إخوته، لأَنَّ الإخوة بإضافتهم إلى ضميره قد خرج أَنْ يكونَ واحداً منهم، لأَنَّ الرجل لا يكونُ أخا نفسه، ولا تصحُّ الإضافة في هذا حتى يكونَ بعضاً من المضاف إليه.

ومتى أضيف (أَفْعَلُ) إلى ما بعده على هذا المعنى لم يُثَنَّ ولم يُجْمَع. فإن أضيف إضافة التخصيص كما تقول: عُمَرُ[1] أفضلُ بني مروان أي الأفضل منهم، لا تريد أَنْ تُفَضِّلَه عليهم، إنَّما تريد: الفاضلُ فِيهم، فلا تكون الإضافة هنا إلَّا معرِّفةً، ويُثَنَّى، ويُجمع، ويؤنَّث، وعلى هذا جاء قوله ﷺ: «أَحَاسِنُكُم أَخْلَاقاً»[2].

فإن كان أَفْعَل بِمِن[3]، فلا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ولا يُؤَنَّث، ويكون على لفظ واحد للمفرد والمثنى والمجموع والمؤنث والمذكر، فتقول: زيد أَفْضَلُ من عمرو، والزيدان أَفْضَلُ من عمرو، والزيدون أَفْضَلُ من عمرو، وإنما لم يُثَنَّ (أفضلُ) إذا كانت بِمِن، لأَنَّها شبيهة بالفعل، لأنها طالبة ببنيتها (مِن) كما يطلب الفعل ببنيته مسنداً إليه

وإذا كان (أَفْعَل) بالألف واللَّام ثنيت وجمعت وأَنَّثْتَ، فتقول زيدٌ الأَفْضَلُ، والزيدان الأَفْضَلانِ، والزيدون الأَفْضَلونَ، وهندُ الفُضْلَى، والهندَان الفُضْلَيَانِ، والهندَات الفُضْلَيَاتِ.

فقد تحصلَّ مما ذكرتُه أَنَّ (أَفْعَل) تُسْتَعمل على ثلاثة أوجه:

الأول: بِمِنْ، فهذا يلزم طريقةً واحدة، ولا يُثَنَّى، ولا يُجمع، ولا يُؤَنَّث.

الثاني: بالألف واللَّام، فهذا يُثَنَّى، ويُجْمَع، ويُؤَنَّث.

---

(١) في الأصل: «عمرو» ويعني عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

(٢) انظره في صحيح مسلم بشرح النووي ١٥/٨٧ كتاب الفضائل، باب كثرة حياتة ﷺ. سنن الترمذي ٤/٣٧٠ كتاب البر والصلة.

(٣) في الأصل: «لا».

الثالث: بالإضافة، وهذا يكون على وجهين:

أحدهما: أَنْ تكون الإضافة مختصرة من (مِن)، فهذه تلزمُ طريقةً واحدة، كما لزمتها (أَفْعَل) المقيَّدَة بمِن.

الثاني: أَنْ تكونَ الإضافةُ إضافةً يراد بها التخصيص والتعريف، فهذه تُثَنَّى، وتُجْمَع وتُؤَنَّث، فعلى هذا إذا ثُنِّيَ (أَفْعَلُ) أو جُمِعَ أو أُنِّثَ، فإنّه لا يكون إلاّ على طريقتين:

إحداهما: بالألف واللام. والثانية: بالإضافة على جهة التخصيص والتعريف.

الثالثة: مِثْلُك وشِبْهك، وما جرى مجراهما، فهذه أيضاً تُضافُ إضافتين، تُضاف على جهة التعريف، فتقول: مررت برجل مثلِك، وتقول أيضاً: مررت بزيدٍ مثلِك فيكون المعنى: المعروف بمثلِك.

واختلف الناس في مثلِك وشبهِك وما جرى مجراهما:

فمنهم من قال: لُحِظَ في مثلك مماثِلُك، وكذلك لُحِظَ في شِبْهك مُشْبِهُك، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ مِثْلِك، فكأنَّك قلتَ: مررتُ برجلٍ مماثلِك، ومماثلُ اسم فاعل، ويراد به الحال، فتكون إضافتُه غير محضةٍ. فلذلك كانت إضافةُ مثلِك غيرَ محضةٍ، وكذلك الكلام في نظائرها، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه[1].

ومنهم من قال: إنما كان مثلُك نكرةً، لأنَّه بعد الإضافة يبقى فيه الاشتراك بخلاف غلامُ زيدٍ، وصاحبُ عمروٍ، ألَا ترى أنَّه من يُشْبِهُك في الخَلْق شَبَهاً كثيراً يَصِحُّ أَنْ يقالَ فيه: شِبْهُك، وكذلك من يُشْبِهُك في الصفة، وكـذلك من يُشْبِهُك في العلم والمعرفة، فلما كان مثلُك لا يزول منه

---

(١) الكتاب ١/٤٢٣.

بالإضافة الشياع، كانت إضافتُه لا تعرِّف، وجرى لذلك صفةً على النكرة، وهذه الطريقة هي الظاهر من كلام أبي علي[1].

وأمَّا قول امرىء القيس:

٢٥٠ ـ * بمُنْجَردٍ قَيْدِ الأوْابدِ هيكلِ *[2]

فاتفقوا على أنَّ قيداً هنا ـ وإن كان مضافاً إلى معرفة ـ نكرةٌ، وأنَّه بمنزلة مقيِّدٍ، فكأنَّه قال: بمنجرد مقيِّدٍ الأوابد هيكل[3].

[٢٧٩] وأمَّا: واحد أُمِّه، وعَبْدُ بطنه، فالأكثر فيهما أن يكونا/ معرفتين، فلا يجريان إلَّا على المعرفة، فتقول: مررتُ بزيدٍ واحد أُمِّه، وبعمرو عبدِ بَطْنِه، ومن العرب من يجعلهما نكرتين ويجريهما صفتين على النكرة، فيقول[4]: مررتُ برجلٍ عبدِ بطنِه، ومررت برُجلٍ واحد أُمِّه[5].

وأمَّا الصفة المشبهة باسم الفاعل فلا تُضاف إلَّا إضافةَ تخفيف، ولا يصحُّ فيها التعريف، وذلك نحو قولك: مررت برَجُلٍ حَسَنِ الوجه، لأنَّ الحسنَ في المعنى هو الوجهُ، والشيءُ لا يتعرَّفُ بنفسه، ومتى أرادوا التعريفَ لهذه الصفة أدخلوا الألف واللام فقالوا: مررتُ بالرجل الحسنِ

---

(١) انظر الإيضاح ٢٦/١.

(٢) البيت من معلقته، وصدره.

* وقد أغتدي والطير في وكناتها *

انظر ديوانه ص ١٩، شرح القصائد السبع ص ٨٢، شرح القصائد التسع ١٦٣/١.

(٣) انظر شرح المفصل ٥١/٣.

(٤) في الأصل: «فتقول» بالمثناة الفوقية.

(٥) في الإيضاح ٢٦٨/١: «وقد زعموا أنَّ بعض العرب يجعل: واحد أُمِّه، وعَبْدَ بطنِهِ نكرة. وفي الأكثر أنْ يكون معرفة» ونقل الأزهري في التهذيب ١٩٩/٥ عن الفراء وهشام أنَّ: نسيج وحدِه، وعُيَير وحدِه، وواحد أُمِّه، نكرات، بدليل دخول رب عليها، وبه أخذ ابن الطراوة في الإفصاح ل ٢٦، وابن عصفور في المقرب ٢٠٩/١، وانظر منهج السالك ص ٢٧٠، تاج العروس «وحد» ٢٧٢/٩.

الوجهِ، وسيأتي الكلام في الصفة المشبهَة باسم الفاعل[1].

قوله: (كان نكرةً على كل حال، وإن أضفتَهُ إلى معرفةٍ لم يتعرَّف بالإضافة)[2]. وهذا مطلق ولا بُدَّ من تقييده، فيقال: إذا كانت إضافته عن نَصْبٍ، وطلباً للتخفيف، قال الله تعالى: ﴿حٰمٓ. تَنزِيلُ الكتاب مِنَ اللَّهِ العَزِيزِ العَلِيم. غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾[3] فغافر صفةٌ له سبحانه، فيجب أَنْ تكونَ معرفةً بالإضافة فإن قلت: فلم لا يكون بَدَلاً؟

قلتُ: لا يبدل المشتقّ من الجامد إلاَّ قليلاً، ويكون على حذف موصوف، وإقامة الصِّفة مقامه، ولا يحمل الكتاب العزيز على القليل، ونحن قادرون على الكثير من كلام العرب.

قوله: (وكذلك مِثْلُك وشِبْهُك)[4].

قد تقدم الكلام في غير[5] وشِبْه، وما أشبههما بما يغني عن الإعادة.

قوله: (والدليل على ذلك)[6].

الأدِلَّةُ التي يُعلم بها أَنَّ هذه الأسماءَ نكراتٍ عَشْرٌ:

أحدُها: جريانها على النكرات، ونحو قوله تعالى: ﴿فلما رَأَوْهُ عارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِم﴾[7] ونحو قوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[8]، ولا

---

(1) انظر ما سيأتي ص ١٠٨٤.
(2) الجمل ص ١٠٢.
(3) سورة غافر آية ١ - ٣.
(4) الجمل ص ٢٠٢.
(5) هكذا في الأصل، والذي تقدَّم الكلام فيه ص ٣١٢ «مثلك، وشبهك، وما جرى مجراها» هكذا ولم يجر لغير ذكر.
(6) الجمل ص ١٠٢.
(7) (8) الأحقاف آية ٢٤، ونسق الآية: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالوا هذا عارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾، وفي الأصل: «رَءَاه» موضع «رَأَوْهُ».

توصف النكرة إلا بالنكرة على ما تقدم في باب النعت.

فإن قلتَ: يكون ﴿ مُمْطِرُنَا ﴾ معرفةً، وكذلك ﴿ مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِم ﴾.

قلتُ: قد تقدَّم أنَّ الصفةَ لا تكونُ بَدَلاً من الجامد، ومتى وقعت بدلاً فلا بُدَّ أنْ يكونَ ذلك على حذف موصوف، وإقامة الصفة مُقامَه[1]، وإقامة الصِّفة مقام الموصوف ضعيفٌ إلَّا في الظروف، لأنَّ الظروفَ شبهةٌ بالأحوال، والحالُ أصلُها أنْ تكون بالمشتق وإذا وُصِفَتِ الصِّفة جرت مجرى الأسماء، وقَوِيَ ذلك فيها فَوَلِيَتْ العوامل، وقد أجرت العرب صفاتٍ مختصَّةً مُجْرى الأسماء، تحفظ[2] ولا يقاس عليها.

الثاني: أنْ تُوْصَفَ هي بالنكرات، فتقول: مررتُ بِمِثلِك عاقلٍ.

الثالث: دخول (رُبَّ) عليها، ورُبَّ لا تدخل إلَّا على النكرات. قال جرير:

٢٥١ ـ * يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكُمْ *[3]

الرابع: دخول (لا) عليها، و (لا) لا تنصب إلَّا النكرات. على ما تبين في باب (لا).

الخامس: دخول (مِن)، فتقول: ما في الدنيا مثلُك، ثم تدخل (من) التي لاستغراق الجنس، فتقول: ما في الدنيا من مِثْلِك.

---

(١) انظر ص ٣٩٠.

(٢) في الأصل: «تخفض» تحريف.

(٣) تمامه:

* لاقى مباعدةً منكم وحرمانا *

والبيت في ديوان جرير ١/١٦٣، الكتاب ١/٤٢٧، شرح أبياته لابن السيرافي١/٥٤٠، معاني القرآن ٢/١٥، المقتضب ٣/٢٢٧، ٤/١٥٠، ٢٨٩، الجمل ص ١٠٣ شرح أبياته لابن سيده ل ١١٨، الحلل ص ٢٢٤، الفصول والجمل ص ١١٤، شرح المفصل ٣/٥١، التصريح ٢/٢٨، همع الهوامع ٤/٢٧١.

وفي الأصل: «حافظنا» موضع «غابطنا» تحريف.

السادس: دخول (كَمْ)، فتقول: كم مثلِك، وكم إنما تُفَسَّر بالنكرات، وتبيين هذا في باب كم.

السابع: دخول كُلّ، فتقول: كلُّ ضاربِ زيدٍ أهنه.

الثامن: دخول (أيٍّ) نحو:

* أيُّ فتى هيجاء أنت وجارِها * [٤٢]

التاسع: الإخبار بها عن النكرات، ولو كانت معارف لم يخبر عنها بالنكرات، لأَنَّ العربَ لا تخبر بالمعرفة عن النكرة إلاَّ في ضرورة الشِّعر.

العاشر: المعنى: قال الله تعالى: ﴿ إنْ كُلُّ مَنْ في السَّمَاواتِ والأَرْضِ إلاَّ آتِي الرَّحْمنِ عَبْداً ﴾[١] المعنى: آتٍ الرحمنَ عَبْداً ليس المعنى على التعريف.

قوله: (وأَمَّا شَبيهُك فمعرفةٌ وحدَهُ)[٢].

معنى شبيهُك: الذي يُشبهك من كلِّ جِهَةٍ، فقد زال بذلك الشِياعُ الذي كان في مثلِك وشِبْهك الذي استوجب أَنْ يكونَ نكرةً، وأَمَّا على طريقة سيبويه فيجب أيضاً أَنْ يكون معرفةً، لأَنَّ مثلَك وشبهَك إنما كانا نكرتين بملاحظة مماثلك ومشبهك، وهذا لا يلحظ في كل اسم، وإنما يوقف في هذا حيث وقفوا، لأَنَّه خروج عن القياس.

[مسألة][٣] اسم الفاعل إذا كان مضافاً إلى الضمير، فالنحويين اختلفوا في ذلك الضمير على ثلاثةِ مذاهب:

---

(١) سورة مريم آية ٩٣.

(٢) الجمل ص ١٠٢ وفيه «فأمَّا» وفي الخطيتين بالواو كما هنا.

(٣) في الأصل بياض بمقدار كلمة، وما أثبته مضى للمؤلف نظيره مراراً/ انظر ما تقدم ص ٣٢٣، ٣٥٣، كما أن المؤلف في الكافي ٣١٣/١ بعد انتهائه من شرح كلام الفارسي عقد مبحثاً لاتصال الضمير باسم الفاعل جعل عنوانه «مسألة».

أحدُها: أنْ يكون الضميرُ في موضع نصبٍ، وهو مذهب أبي الحسن، فتقول في مثل قولك: هذا ضارِبُك: إنَّه منصوب، وكذلك الضارِبُك، وجميع ما يأتي من هذا الجنس، وحمله على ذلك أنَّ الخفض في الظاهر إنما هو طلبٌ لإسقاط التنوين، ألَا تَرَى أنَّك إذا قلتَ: هذا ضارِبُ زيدٍ، فالأصل: ضاربٌ زيداً، وإنَّما أسقطوا التنوين وأضافوا طلباً للتخفيف/ والضمير المُتَّصِلُ [٢٨٠] يسقط مع التنوين للاتصال، فلا تكون[1] الإضافة. فلا يكون الخفض إلَّا أنْ تُضِيْفَ اسمَ الفاعل إضافةً محضةً، فتقول: هذا ضارِبُك على معنى: هذا الذي أعد لضربك[2].

ومنهم من قال: الضمير مخفوض في جميع أحواله، كان اسم الفاعل بالألف واللام أو بغيرهما، مثنى كان [أو][3] مجموعاً، فتقول في مثل: هذا الضاربك إنه مخفوض بالإضافة، وكذلك إذا قلتَ: هذان الضارباك، وهؤلاء الضاربوك، لا يكون الضمير في جميع هذه المواضع إلَّا مخفوضاً، وإلى هذا ذهب الجرمي والمازني والمبرد، وحجتهم أنَّ هذا الضمير يطلب الاتصال بما قبله، ولا يَتَّصِلُ الاسم بالاسم إلَّا على جهة الإضافة، وإذا صحَّت الإضافة صحَّ الخفص[4].

ومنهم من فرَّق ـ وهو سيبويه ـ وقال: إنَّ هذا الضمير المُتَّصل باسم الفاعل يعتبر بالظاهر الذي ليس فيه ألف ولام، ولا هو مضاف إلى

---

(١) في الأصل: «فلا يكون» بالمثناة التحتيَّة.

(٢) ذكر المؤلف رأي الأخفش في الكافي ٣١٤/١، كما ذكره الأُبَّذِي في شرح الجزولية ٢/ص ٤٨، وذكر أن ابن الباذش ذكره في جوابه سائلاً عن موقع الكاف من الإعراب وعن الناصب لأهلك في قوله تعالى ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ سورة العنكبوت آية ٣٣ ـ كما ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٧/١ ولم ينسه.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر رأيهم في الكافي للمؤلف ٣١٣/١.

[ما فيه](1) الألف واللام(2)، فإن كان ذلك الاسم مخفوضاً لا غير، فيحكم على الضمير بالخفض لا غير ومثالُ ذلك، هذا ضارِبُك، فالضمير هنا في موضع خفض، ألَا ترى أنَّك لو وضعتَ زيداً فقلت: هذا ضارِبُ زيدٍ، لم يكن إلَّا مخفوضاً، لأنَّ التنوين قد سقط، ولا يسقط التنوين في الأسماء المتصرِّفة إلَّا مع الإضافة، فإن قلتَ: هذا المُكْرِمُكَ، فالكاف في موضع نصبٍ، ألَا ترى أنَّك لو وضعت زيداً وما أشبه زيداً مما ليس فيه ألف ولام، ولا هو مضاف إلى ما فيه ألف ولام، لم يكن إلَّا منصوباً، تقول: هذا المُكْرِمُ زيداً، فإن قلت: هؤلاء المُكْرموكَ، فيجوزَ أنْ تجعلَ الكاف في موضع خفض، وفي موضع نصب لأنَّك لو وضعتَ في مكان الضمير ما ذكرتُه جاز أنْ يكونَ منصوباً، وجاز أنْ يكونَ مخفوضاً، فتقول: هؤلاء المُكرمو زيدٍ، والمكرمو زيداً على حَسَبِ مَا تقدَّم(3). ويجري [مجرى](4) هذا مكرِمُكَ هذان مكرماكَ، وهؤلاء مكرموكَ.

وهذا الذي ذهب إليه سيبويه أحسن المذاهب الثلاثة وأولاها، لأنَّك إذا قلتَ هذا المُكْرِمُكَ، فالأصل في المكرم أنْ يكونَ ناصباً، فيجب أنْ توقِعَ الضمير بعده على الأصل، وهو النصب وَيَتَّصِلَ ـ وإنْ كانَ منصوباً ـ لأنَّه لا مانع من الاتصال، ويُتَّصَلُ به كما يَتَّصِلُ بالفعل إذا قلت: هذا يكرِمُك.

وإذا قلتَ: هذا مكرِمُك، فالأصل بلا شكٍّ هذا مكرمٌ بالتنوين، لأنَّه ليس معنا ما يسقط هذا التنوين، وإذا جئتَ بالضمير بعد مكرم وجب أنْ يسقطَ للاتصال، ولا يسقط التنوين من الأسماء إلَّا للإضافة أو للألف واللام،

---

(1) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل.
(2) انظر الكتاب ١/١٨٧ ـ ١٨٨
(3) انظر ما تقدم ص١٠٠٥ ـ ١٠٠٦.
(4) تكملة يتم بها الكلام.

فلا بُدَّ من تقدير الإضافة ليصحَّ سقوطُ التنوين، فإذا صحَّتِ الإضافةُ صحَّ الخفضُ، وقد جاء في الشِّعر «هم الضاربو»[1] بإثبات النون مع الضمير المُتَّصِل، وكأنهم أجروا هذه النون مجرى النون في يضربونَك، وليست مثلها، لأنَّ النون في يضربونك عوض عن الحركة التي كان ينبغي أنْ يُرْفَعَ بها الفعل على ما تقدم في باب معرفة علامات الإعراب[2]، ولا تمنع الضمة من الاتصال، ألَا ترى أنَّك تقول: هذا يضربك، فكما لم تمنع الحركة اتصال الضمير بالفعل، لم تمنع النون اتصال الضمير بالفعل أيضاً، وإذا قلتَ: ضاربان، فالنون عوض من الحركة والتنوين، والتنوين يمنع من الاتصال، وهذه النون تجري مجراها في ذلك، وإن كانت قد أجريت مُجْرى الحركة مع الألف واللَّام لكنَّها في الشِّعر قد ثبتت مع الضمير، وأجريت في ذلك مُجْرى الحركة. وأنشد سيبويه:

٢٥٢ ـ * هم الفَاعلونُ الخيرَ والآمرونَهُ *[3]

وذهب المبرِّد إلى أنَّ هذه الهاء هاء السكت، وأنَّه أجري الوصل مُجْرى الوقف ثم حرك الهاء كما قال:

٢٥٣ ـ * يامَرْحباهُ بِحِمارِ عفْراءْ *[4]

وفي هذا شذوذ من وجهين:

---

(١) في الأصل: «الضاربوك».

(٢) انظر ما تقدم ص ٢٠٤.

(٣) الكتاب ١/١٨٨ وروايته * هم القائلون... * وتمامه:

* إذا ما خشوا من محدث الأمر معظماً *

وقال قبل إنشاده: «وقد جاء في الشعر، وزعموا أنَّه مصنوع».

وانظر الشاهد في معاني القرآن ٢/٣٨٦، مجالس ثعلب ١/١٢٣، إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٥٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٩٨، شرح المفصل ٢/١٢٥، ضرائر الشعر ص ٢٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٩، خزانة الأدب ٢/١٨٧.

(٤) بعده:

إذا أتى قَرَّبْته لما شاءْ   من الشعير والحشيش والماءْ =

أحدهما: ثبوتها في الوصل.

الثاني: في تحريكها مع ما فيه من التهيئة والقطع[1]. وبهذا كان الأستاذ أبو علي يرجح قول سيبويه، وهما عندي طريقان، يصح أن يوجه بهما هذا الشذوذ.

= الرجز نسبة ابن يعيش إلى عروة بن حزام العذري، وتبعه البغدادي ثم قال: «ولم أجد هذا الرجز في ديوان عروة، ولعلّه ثابت فيه من رواية أخرى. وانظر إصلاح المنطق ص ٩٢، المنصف ١٤٢/٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣١، شرح المفصل ٤٦/٩، ضرائر الشعر ص ٥١ ـ ٥٢.

(١) قال ابن جني في الخصائص ٣٩٥/٢ «فثبات الهاء في (مرحباه) ليس على حد الوقف، ولا على حد الوصل. أما الوقف فيؤذن بهاء ساكنة: يا مرحباهْ وأمَّا الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً: يا مرحباً بحمار....، فثباتها متحركة منزلة بين المنزلتين». وانظر ضرائر الشعر ص ٥٢، خزانة الأدب ٥٩٢/٤.



باب الأمثلة

اعلم أن الكلام في هذه الأمثلة [في ثلاث][1] مسائل:

المسألة الأولى: عددُها، وهي خمسة: فَعول، فَعَّال، مِفْعَالٌ، فهذه الثلاثةُ هي مشاهيرها، وفَعِيلٌ، قالوا: عَلِيمٌ وقَدِيرٌ، وفَعِل، قالوا: حَذِرٌ، فإذا قلت: هذا ضَروبٌ زيداً، فالأصل: / هذا ضارِبٌ زيداً كثيراً، فعدلوا عن هذا [٢٨١] إلى ضَرُوبٍ، طلباً للاختصار، وكذلك إذا قلتَ: هـذا شرَّابُ العسـلَ، الأصل: هذا شاربُ العسلَ شُرْباً كثيراً، فعدلوا عن هذا إلى شَرَّاب، طلباً للاختصار، وكذلك: «إنّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها»[2] الأصل: ناحر كثيراً، وكذلك عليم، وقدير، وحَذِر.

ونظير هذا في الأفعال فعَّل بتشديد العين، تقول: كسَّر زيدٌ، الأصل كَسَر زيدٌ هذا الشيء كَسْراً كثيراً، فعدلوا عن هذا الطول إلى كسَّر طلباً للتخفيف وقد جاءت أفْعَلُ في هذا حملاً على فعَّلَ، والأصل: فعَّل. قال:

٢٥٤ ـ * ما زِلْتُ أَفْتَحُ أبواباً وأُغْلِقُها *[3]

---

(١) بياض في الأصل بمقدار كلمة. وما أثبته يعضده قول المصنف بعد: «فإذا بينت لك هذه المسائل الثلاث فنرجع إلى كلام أبي القاسم».

(٢) انظر الكتاب ١١٢/١، شرح المفصل ٧٠/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١ همع الهوامع ٨٦/٥، والبوائك جمع بائكة: قال في التهذيب ٤٠٥/١٠: «قال النضر بن شميل: بوائك الإبل: كرامها وخيارها»، وفي الأصل: براثكها/ تحريف.

(٣) تمامه: =

أراد: أُغَلِّقُها، فلما جاء في الفعل هذا النوع، وهذا العُدول من بِنْيَةٍ إلى بِنْيَةٍ طلباً للاختصار جاء في اسم الفاعل، لأنَّ اسمَ الفاعل أُجري مُجْرى الفعل في لفظه ومعناه، على ما تقدَّم في اسم الفاعل. وقد جاء هذا العمل في المصادر، قالوا: قَتَلَ زيدٌ قَتْلاً، إذا أرادوا الكثرة قالوا: التَّقْتَالُ، وكان الأصل: قتل زيد قتلاً كثيراً، ثم عدلوا عن هذا إلى التقتال، طلباً للاختصار وجاء هذا في المصدر، لأن الفعل مأخوذ منه، فجريا مجرى واحداً، وقد جاء أيضاً هذا في الصفات، قالوا: فِسِّيق، يريدون بذلك كثرة الفسق، وليس فِسِّيق بمنزلة شَرّاب، لأنه لو كان فسيق اختصاراً من قولك: فَسَق زيد يَفْسُق فِسْقاً كثيراً لوجب أن يعمل، فلما لم يعمل علم أنه ليس بمنزلة شَرَّاب، وكأنّه مبالغة في الصفات.

واختلف الناس في القياس: فالأكثر أنه لا يقال من هذه الأمثلة إلا ما قالته العرب، فلا يقال: أَكَّال، ولا مِئْكال[1]، وإنما يقال: أكول، لأنَّه المسموع من العرب، وتقول: قَتّال، لأنه سمع أيضاً، ولا تقول: مِقْتال، لأنه لم يسمع، وتقول: منحارٌ، لأنه سمع، حكى سيبويه: إنّه لمِنْحَارٌ بوائكها[2].

ومنهم من قال: إنه قياس في فَعول، وفَعَّال، ويظهر من قول أبي القاسم أنه قياس في الجميع، لأنه قال: ضَروب، وضَرَّاب، ومِضْرَاب، وضَرِيب، وضَرِب[3].

---

* حتى أتيت أبا عمر بن عمار *

والبيت للفرزدق/ انظر ديوانه (طبعة الصاوي) ١/٣٨٢، الكتاب ٣/٥٠٦، ٤/٦٣، ٦٥، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٦١، فرحة الأديب ص ١٤٠، شرح المفصل ١/٢٧، شرح شواهد الشافية ص ٤٣.

(١) في الأصل: «مكيال» تحريف.

(٢) سبق قريباً.

(٣) انظر الجمل ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

والذي يظهر لي أنَّه لا يقال منه إلَّا ما قالته العرب، لا يكون أقوى من الفعل، وهو في الفعل مسموع، على أن من النحويين من جعل ذلك في الفعل قياساً، لكن الصحيح أن هذا كله يقصر على[1] السماع.

المسألة الثانية في عملها:

فذهب سيبويه إلى أنها كلها تعمل، فتقول: هذا ضروب زيداً، وهذا شراب العسل، وهو مِنْحَارٌ بوائكها[2].

فإن قلت: ولم عملت هذه الأمثلة؟

قلت: لأنَّها مختصرة من اسم الفاعل، فإذا قلت: هذا ضروب زيداً، فكأنك قلت: هذا ضارب زيداً ضرباً شديداً، وأنت لو قلت هذا لعمل اسم الفاعل، فعمل ما هو في معناه، وكذلك إذا قلتَ: هذا شَرَّابٌ العسلَ، فهو في تقدير، هذا شاربٌ العسلَ شُرباً كثيراً، فعمِل عملَه.

فإن قلتَ: قد تَقَدَّم أنَّ اسم الفاعل إنما عمل عَمَلَ الفعل لشَبَهِهِ به، في عدد حروفه، وحركاته، وجريانه عليه في ذلك مع ما فيه من معنى الفعل[3]، وأنت إذا قلتَ: هذا شرابٌ العسلَ، فليس بمنزلة يَشْرَبُ في الحروف، ولا في الحركات، ولا في السكنات.

قلتُ: قد تقدم أنَّ اسم الفاعل إذا جمع يَعْمل عمل المفرد[4]، فتقول: هؤلاء ضُرَّابٌ زيداً، وبلا شكٌ أنَّه إذا جمع لا يبقى ما كان فيه من عدد الحروف والحركات، وإنما عمِل الجميع بالحمل على المفرد، لأنَّك إذا قلتَ: هؤلاء ضُرَّابٌ زيداً، فكأنك قلتَ: هذا ضاربٌ زيداً، وهذا ضاربٌ

(١) في الأصل: «عن»، والوجه ما أثبته.
(٢) انظر الكتاب ١/١١٠ ـ ١١٢.
(٣) انظر ما تقدم ص ٩٩٧.
(٤) انظر ما تقدم ص١٠٠٥.

زيداً، وهذا ضاربٌ زيداً ثم عدلت إلى قولك: هؤلاء ضرابٌ زيداً، طلباً للاختصار، فوجب أن يعمل ضُرّاب عمل المفرد لأنَّه أصله، وكذلك إذا قلتَ: هذا ضَرَّابٌ زيداً، يجب أن يعمل، لأنَّه اختصار من قولك: هذا ضاربٌ زيداً ضرباً كثيراً، وإن كان الشبه اللفظي قد زال من قولك: هذا ضَرَّابٌ زيداً، كما زال الشبه اللفظي من الجمع وبقي عاملاً.

فإذا ثبت ما ذكرتُه وجب أنْ يعملَ عملَ اسم الفاعل، [فإذا كان][1] بغير ألفٍ ولام اشتُرط في عمله عند سيبويه أربعة شروط:

أحدها: ألَّا يكون بمعنى الماضي.

الثاني: أنْ يكون معتمداً.

الثالث: ألا يصغر.

الرابع: ألا يوصف.

وقد مضى خلاف الكسائي وخلاف الأخفش[2]، فيجب في هذه الأمثلة إذا كانت بغير ألف ولام أنْ يُشترطَ في عملها ما اشتُرِطَ في عملِ اسم الفاعل، ولا أعلمُ في هذا خلافاً بين المتقدمين، ورأيت لابن خروفٍ أنَّ هذه الأمثلة أقوى في العمل من اسم الفاعل، وذلك أنَّ اسمَ الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وهذه تعمل وإن كانت بمعنى الماضي، واعتلَّ لذلك بأنَّها لما كانت فيها مبالغةٌ/ تأكَّد فيها المعنى[3]؛ فلزم أنْ تكونَ في العمل أقوى، واستدلَّ بقول الشاعر: [٢٨٢]

٢٥٥ ـ * ضَرُوبٌ بِفَضْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها *[4]

(١) تكملة يلتئم بنحوها الكلام.

(٢) انظر ما تقدم ص ٩٩٩.

(٣) في شرح الجمل لابن خروف ص ٧٨: «وعملت في مفعول، لأنَّها للمبالغة من فعلٍ متعدٍّ فعملت عمل فعلها... وتعمل هذه الأمثلة بمعنى الماضي والمضارع وبعض الأبيات التي أنشد تشهد لذلك، ولأنها لم تعمل لشبه الفعل»، وانظر همع الهوامع ٥/٨٩.

(٤) تمامه: =

وهذا مدح، ولا يكون المدح إلَّا بما وقع وثبت.

والصحيح أنَّ هذه الأمثلة لا تعمل إلَّا في الموضع الذي يعمل فيه اسم الفاعل، كما أنَّ جمع اسم الفاعل لا يعمل إلَّا في الموضع الذي يعمل فيه اسم الفاعل، لأنَّ عمَل هذا كلِّه بالحَمْل على اسم الفاعل، ولا يكون الفرع أقوى من الأصل، وأمَّا استدلاله بقول الشاعر:

* ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ * [٢٥٥]

فليس فيه عندي دليل، لأنَّ هذه حالةٌ متَّصلة، وقد تقدم أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال ينصب، وكذلك قول الآخر:

٢٥٦ - * أخا الحرب لبَّاساً إليها جِلالَها *[1]

ليس فيه دليل؛ لأنَّه حالة متصلة، وسيبويه يجري هذه الأمثلة كلها

= * إذا عدموا ازاداً فإنَّك عاقر *

والبيت لأبي طالب: عبد مناف بن عبد المطلب - عم النبي ﷺ، من قصيدة يرثي بها أبا أميَّة بن المغيرة المخزومي، وكان صهره/ انظر الشاهد في الكتاب ١/١١١، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٧٠، المقتضب ٢/١١٣، الجمل ص ١٠٤، شرحه لابن عصفور ١/٥٦٠، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٩، الحلل ص ١٢٧، الفصول والجمل ص ١١٥، الإفصاح للفارقي ص ٢٥٧، أمالي ابن الشجري ٢/١٠٦، شرح المفصل ٦/٧٠، خزانة الأدب ٢/١٥٧.

(١) تمامه:

* وليس بولَّاج الخوالِف أعْقَلا *

والبيت للقلاخ بن حزن بن جناب المْنقَري السعدي التميمي/ راجز شاعر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٧١١، اللآلىء ٢/٦٤٧، تاج العروس «قلخ» ٣٢٧/٧. والقلاخ بضم القاف تليها لام مخففة وآخره خاء معجمة من قَلَخَ البعير إذا رَدَّدَ هديره في غَلْصَمَتِهِ - رأس حلقومه - قاله أبو أحمد العسكري في التصحيف والتحريف ص ٣٨٨، وفي التاج: «القُلَخُ: الضَّخْمُ الهامة، ومنه سُمِّي الرجل/ انظر الشاهد في الكتاب ١/١١١، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٦٣، المقتضب ٢/١١٢، شرح المفصل ١/٧٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٠، شرح اللمحة البدريَّة ٢/٦٦، التصريح ٢/٦٨، همع الهوامع ٥/٨٦.

مجرىً واحداً ويعملها كلها، واستدلَّ على كلٍّ واحد منها، فاستدَلَّ على فَعُول بقول الشاعر:

* ضَرُوبٌ بنصل السيفِ سُوقَ سِمانِها *

واستدل على فَعَّال بقول الآخر:

* أخا الحرب لَبّاساً إليها جلالَها *

واستدلَّ على مِفْعال بقول العرب: إنه لَمِنْحارٌ بوائكَها.

واستدلَّ على فَعِلٍ بقول الشاعر:

٢٥٧ - حَـذِرٌ أُموراً لا تضيـرُ وآمِنٌ   مـا ليسَ مُنْجِيـهِ من الأَقْـدارِ[١]

واستدل على فَعِيل بقولِ الشاعر:

٢٥٨ - حتى شآها كَلِيْلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ   باتت طِماءً وباتَ اللَّيْلَ لم يَنَمِ[٢]

ووافق المازنيُّ والمبرِّدُ [سيبويه][٣] في فعـول، وفي فَعَّال، وفي مِفْعال، وخالفاه في فَعِل وفَعِيل، فقالا: لا يعملان، وجعلا قول الشاعر:

* حذراً أموراً * [٢٥٧]

مصنوعـاً، قال المازني: أخبرني اللّاحِقيُّ[٤] أنَّ سيبويه لقِيهُ، فقال له:

---

(١) البيت لمجهول، وقيل: هو لأبان بن عبد الحميد اللاحقي، والأول هو الصواب/ انظر البيت في الكتاب ١١٣/١، شرح أبياته ٤٠٩/١، المقتضب ١١٥/٢، الجمل ص ١٠٥، شرحه لابن عصفور ٥٦٢/١، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٩، الحلل ص ١٣١، الفصول والجمل ص ١١٧، أمالي ابن الشجري ١٠٧/٢، شرح المفصل ٧١/٦، شرح اللمحة البدرية ٦٧/٢، خزانة الأدب ٤٥٦/٣. وسيعود المؤلف إلى الكلام في ما أثير حول البيت من شكوك بعد.

(٢) البيت لساعده بن جُؤية الهذلي/ انظر شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، الكتاب ١١٤/١، المنصف ٧٦/٣، شرح المفصل ٧٢/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١، المقرب ١٢٨/١، مغني اللبيب ص ٥٦٩، شآها: شاقها. مَوْهِن: أي بعد هدأة من الليل.

(٣) تكملة يتَّسِقُ بها الكلام.

(٤) قال الصولي: «أبان بن عبدِ الحميد بن لاحق بن عُفر، مولى بني رقاش من أهل البصرة، شاعر مطبوع، مقدَّم في العلم بالشعر والحفظ له، قدم بغداد فاتصل بالبرامكة، وانقطع =

هل تحفظ في إعمال فَعِل شيئاً ـ فصنعتُ له هذا البيت، وهو:

* حذِرٌ أُموراً *[1] [٢٥٧]

وعَوَّل المازنيُّ على ما أخبره اللَّاحقيُّ في ردِّ هذا البيت، ولا أدري كيف خفي هذا على المازني؟ اللَّاحقيُّ قد أقرَّ على نفسه بالكَذِب، وعدم النصيحة، فكيف يقبل قوله؟، ولعله كذب في قوله: سألني سيبويه، ولم يكن سيبويه بهذه الغفلة حتى يخترصَ[2] عليه اللَّاحقي، ولا يستدِلُّ سيبويه على قوانين العرب إلا بما يوثق [بصحته][3]، ومع هذا فقد ذكر ابن السِّيد أعمال فَعِل، وثبَّته بغير هذا البيت، واستدلَّ بقول زَيْد الخيل:

٢٥٩ ـ أتـاني أنَّهم مَزِقُـون عِرضي جحـاشُ الكِـرْمِلَيْنِ لهم فَـدِيـدُ[4]

وهذا مما لا يمكن فيه التأويل، فقد قامت الحجَّةُ على المازنيِّ والمبرِّد.

وأما فَعِيل فأنكر عملَه أيضاً المازنيُّ والمبرِّد، ولم يريا البيت الذي أتى به سيبويه حُجَّةً وهو قوله:

= إليهم، وعمل لهم كتاب كليلة ودمنة فحسُن موقعه منهم.... وله مدائح في هارون الرشيد..»كتاب الأوراق/ أخبار الشعر ص ١، وللاحقيِّ فيه ترجمة مبسوطة عَوَّل عليها كثير ممن ترجم له، وانظر خزانة الأدب ٤٥٨/٣..

(١) انظر شرح أبيات سيبويه ٤١٠/١، الحلل ص ١٣١، خزانة الأدب ٤٥٧/٣، وانظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٢٣٠ ـ ٢٣٣.

(٢) في الأصل: «يخترس» بالسين/ تحريف. وفي التاج ٥٤٩/١٧ «خرص»: ومن المجاز أيضاً (اخترص) القول، إذا افتعله، و(اختلق).

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) الحلل ص ١٣١، واستدلَّ به قبل ابن السِّيد الأعلمُ في تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب) ٧٤/١. وقائل البيت هو زيد بن مهلهل الطائي، من فرسان طيء في الجاهلية أدرك الإسلام ووفد مع قومه على النبي ﷺ وسمَّاه النبي زيد الخير، وكان يدعى زيد الخيل لكثرة خيله ـ مات في السنة التي أسلم فيها ـ السنة التاسعة للهجرة/ ترجمته في الشعر والشعراء ٢٩٢/١، الأغاني ٢٤٥/١٧، اللآلىء ٦٠/١، خزانة الأدب ٧٣/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١، المقرب ١٢٨/١، شرح اللمحة البدرية ٦٧/٢، التصريح ٦٨/٢، خزانة الأدب ٤٥٦/٣.

الكِرْمِلين: تثنية ـ كِرْمِل بكسر فسكون فكسر ماء في جبل طيء «معجم البلدان «كرمل»

فديد: صوت.

* حتى شَآها * [٢٥٨]

وقالا: إن مَوْهِناً ظَرْف، والظرف والمجرور تعمل فيهما المعاني، ويكون قد جرى على غير الاتساع، وسيبويه أخذه على الاتساع، ونصب الظرف نصب المفعول به، ويمكن أنْ يكون كليلٌ بمعنى ضعيفٌ[١]، ولا يكون من أمثلة المبالغة.

وهذا الوجه الثاني يَبْعُد من جهة قوله بعد ذلـك: عَمِل، لأنَّ البرقَ إذا بَقِيَ اللَّيْلَ يبعد أنْ يكونَ كليلاً.

وأمَّـا قولُه[٢]: إنَّ مَوْهِناً ظرف فممكن، وعلى الجملة لم يأت سيبويه بالبيت دليلاً، وإنما جاء به على إمكان أنْ يكون من هذا[٣].

والدليل على أنَّ فَعيلاً يعمل ما ذكرتُه، وهو أنَّ قولك: عليم[٤] بمنزلة

---

(١) قاله السكري في شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، وابن جني في المنصف ٧٦/٣، وهو أقرب مما ذكره سيبويه، فالمراد أنَّ البرق بدا ضعيفاً لبُعده، يدل على ذلك قول الشاعر في القصيدة ـ عن بقر الوحش التي شاقها ذلك البرق ـ (شرح أشعار الهذليين ١١٣٠/٣).

فـاسْـأَدَتْ دَلَجـاً تحيي لمـوقـعـه ... لم تنتشب بـوعـوث الأرض والـظُّلَم

حتى إذا مـا تجلَّى ليلهـا فـزعـت ... من فـارس وحليـف الغَـرْب مـلتِئِم

فقد سارت ما تبقى من ليلها، جـادة في طلب الماء، فطلع النهار ولم تصل إلى المكان الذي رأت البرق في جهته.

(٢) هكذا في الأصل: والوجه: قولهما.

(٣) في هذا الاعتذار عن سيبويه بُعْد، وجاء في مغني اللبيب ص ٥٦٩: «واعتذر عن سيبويه بأنَّ كليلاً بمعنى مُكِلّ، وكأنَّ البرق يُكِلُّ الوقت بدوامه فيه، كما يقال: أُتعبت يومَك، أو بأنَّه إنما استشهد به على أنَّ فاعلاً يعدل إلى فعيل للمبالغة، ولم يستدلَّ به على الإعمال، فإن في الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة «وعبارة سيبويه في الكتاب ١١٣/١ ـ ١١٤: «ومن هذا الباب قول رؤبة........، ومنه قول ساعدة بن جؤيَّة».

وفي شرح الجزولية للأبذي ٢/ص ٥٠ ـ ٥١: «وقال ابن درستويه: إنما أدخله سيبويه على أعمال (عَمِل) في مَوْهِن، وَعَمِلٌ متعدٍّ، تقول: عملت الثوب، وكليل غير متعد، فإنما أدخله على أعمال فعِل، وهذا فيه تعسف فإنَّ سيبويه لم يأت بشاهد على أعمال فعيل، وقد أتى بشاهد على أعمال فَعِل».

(٤) في الأصل: علم بسقوط الياء.

عالمٌ علماً كثيراً، وهذا اختصار منه، فهو بمنزلة: ضَروبٌ وضَرَّاب ومِنْحَار، وبهذا عملت هذه الثلاثة، فيجب لفعيل أنْ يعملَ بهذا أيضاً على ما ذكرتُه.

فإن قلت: بين فَعِيل وفَعَّال وفعولٌ فرقٌ، وهو أنَّ فَعِيلاً إنما كَثُر في فَعُل، تقول: كَرُم زيدٌ فهو كريم، ونَبُل فهو نبيل، وكأنهم قالوا فَعِيلٌ في المبالغة، بملاحظة أنَّه صار بمنزلة الطبائع، فإن فَعُـل لا يكون إلَّا في الطبائعِ ، فيلزم عن هذا ألَّا يكون متعدياً، لأنَّ[1] الأصلَ لا يَتَعدَّى، لأنَّ فعله إنَّما وضع غير متعدٍ.

قلتُ: يلزم عن هذا ألَّا يُعْمِلَ مِفْعَالاً، أصلُه في الآلات نحو: مِنْحَار، فكأنَّهم قالوا: مِنْحارٌ بهذه الملاحظة، ومِفْعَال في الآلات لا يَعْمَل، وهم قد قالوا: إنه لمنحارٌ بَوَائِكَها، فدل على أنَّ هذا عندهم غير مَرْعِيٍّ، وأنَّ المَرْعِيَّ عندهم في العمل أنَّهم قالوا: زيدٌ مِنْحَارٌ، فالأصل عندهم: ناحرٌ نَحْراً كثيراً، وعُدِل عنه إلى هذا إيجازاً واختصاراً، فكما يعمل ناحرٌ يعمل منحار، فيجب عن هذا أن يعملوا عليماً وقديراً[2]، لأنَّك إذا قلت: عليم[3]. قلتَ عالمٌ علماً كثيراً، على ما ذكرتُه.

فإن قلتَ: العربُ قد تُراعي قُبْحَ اللفظ، وفَعِيل الأكثر فيه أنْ يوجد غير متعدٍّ، تقول: كَرُمَ فهو كريمٌ، وظَرُفَ فهو ظريف.

قلت/ إنَّ اللَّفظ لا تلزم مراعاتُه أبداً، وإنما جاء ذلك في [شيء][4] [٢٨٣] ولم يجيءْ في آخر، ألَّا ترى أنَّهم قالوا: قُلْتُ الحقَّ، وتعدى قُلْتُ، وإن كان لفظها فَعُل بدليل ضم الفاء، لأنَّ الأصل: فَعَل، ثم نقل إلى فَعُل فصار: قَوُل، فتحركتِ الواوُ وقبلها فتحة فانقلبت[5] ألفاً، فصار قال، بدليل: قُلْت،

---

(١) في الأصل: «لا الأصل».

(٢) (٣) في الأصل عالم في الموضعين، وقادر، والوجه ما أثبت.

(٤) كلمة مطموسة في الأصل بقي طرف الحرف الأخير منها ويشبه طرف الياء.

(٥) في الأصل: انقلبت.

بضم الفاء، ألا تراهم قد صاروا من فَعَل إلى فَعُل، وبقي متعدياً، ولم يستقبحوا اللفظ، فإذا كانوا قد نقلوا فعل المفتوح العين إلى فَعُل[1] وبَقُّوه معدّى مراعاةً للأصل، ولم ينظروا ما صار إليه في اللفظ، فكذلك عالم يبقى عاملاً، وإن صار إلى لفظ ما لا يتعدّى، وهو فَعِيل ومع هذا فإن فَعِيلاً جارٍ على فعُل، فكما كان الفعل إذا نُقل إلى فعل، لا يؤثر ذلك فيه، ويبقى على عمله، فيجب لاسم الفاعل إذا نُقل إلى فَعِيل أَنْ يبقى على عمله، ولا يُنْظَر إلى اللّفظ، لأَنَّ نسبةَ فَعَل إلى فَعُل، كنسبة فاعل إلى فَعِيلٍ، فاضبط هذا فإنه صحيح.

فقد صَح بما ذكرتُه ما ذهب إليه سيبويه، وهو أَنَّ هذه الأمثلة كلَّها تتعدَّى، وهي: فَعول، وفعَّالٌ، ومفعالٌ، وفَعِلٌ، وفَعيل.

ورأيت بعض المتأخرين قد زاد فيها فِعِّيلاً[2]، فقال: أقول: هـذا شِرِّيبٌ العسلَ، لأَنَّ فِعِّيلا للمبالغة، كما أَنَّ شَرَّاباً للمبالغة، فكما عمل فعَّال يعمل فِعِّيل، لأَنَّ فَعَّالاً إنما عَمِل بما ذُكِرَ من أَنَّه معدول عن: فاعلٌ كثيراً، وأنت إذا قلتَ: هذا شِرِّيـبٌ، فالأصل: هذا شاربٌ شُرْبـاً كثيراً، ثم عُدِل إلى شِرِّيب فيجب أَنْ يعملَ كما يعملُ ما هو فرع عنه وثانٍ، وهذا الذي ذهب إليه هذا المتأخر لم أرَ أحداً من المتقدمين قاله[3]، ولا سمعت أَنَّ فِعِّيلاً يعمل، ولا يَصِحُّ أَنْ يقال: إنَّهم اكتفوا بفَعَّال، لأنَّه لو كان كذلك لم يذكروا من هذه الأمثلة إلَّا مثالاً واحداً، فكونهم قد ذكروها كلها ولم يذكروا معها فِعِّيلاً دليل على صحة ما ذكرتُه، وكأن فِعِّيلاً إنما جاء مبالغة في الصفة على حسب ما ذكرتُه.

---

(١) انظر المصنف لابن جني ١/٢٣٥.

(٢) لعله يريد ابن خروف فقد جاء في شرحه الجمل ص ٧٨ «وهذه الأمثلة نادرة، ويزاد عليها «فِعِّيل نحو: شِرِّيب».

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع ٥/٨٨: «وأعمل ابن ولَّاد، وابن خروف فِعِّيـلاً (بالكسر والتشديد) وانظر التعليق السابق».

فإن قلتَ: إنهـم يقولون شاربٌ، فإذا أرادوا المبالغة قالوا: شِرِّيبٌ.

قلتُ: ليس في هذا دليل، لأنَّ اسم الفاعلِ الأصلُ فيه أنْ يجري مَجْرى الصفات كلِّها ولا يعمل، وإنما عَمل لما أُجرِيَ مُجْرى الفعل في اللَّفظ والمعنى، فتارة يلحظون هذا، وتارة يجرونه على الأصل، وبهاتين الملاحظتين يضاف اسم الفاعل إضافتين فإذا أضيفَ إضافةَ الأسماء كانت إضافتُه معرِّفَةً، وإذا أضيفَ بعد العمل والجريان مَجْرى الفعل كانت إضافتُه إضافةَ تخفيف، فكذلك العمل في فِعِّيل، قال سيبويه وتقول: أزيداً[1] أنت ضاربَه، تنصب زيداً بإضمار فعل، تقديره: أتضرب زيداً، ويكون قولك: أنت ضاربُه، مفسراً للفعل، ثم قال: فإن جعلت ضاربه هنا بمنزلة الأسماء لم يكن إلاّ مرفوعاً بالابتداء، لأنَّ ضارباً إذا قُصِد فيه ذلك لم يعمل فلا يفسر، لأنه لا يفسر في باب الاشتغال إلاّ ما صح عملُه، فانظر إلى قوله يتبين لك أنَّ ضارباً تجريه العرب على وجهين، وعلى إجرائه مُجْرى الاسم تكون الصفـة، فـإذا صرنا إلى هذا فيمكن أنْ يقولَ المازني في عليمٍ إنَّه بمنزلةِ شـرِّيب، مبالغـةٌ من فاعل الذي يراد به الصفة، فلا يعمل، ويستدل على ذلك بأنَّه لم يُسمع عمله بما لا يحتمل التأويل، وهذا قول، وإن كان قولُ سيبويه عندي أقوى لأنَّه ذكر فَعِيلاً، ولم يذكر فعِّيلاً فيظهر أنَّه رأى العرب تفرق بينهما، ومن باشر حجة على من لم يباشر، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

المسألة الثالثة: أنَّ هذه الأمثلة التي للمبالغة اختلفت فيما أذكره بَعْدُ، وهو أنَّ فَعَّالاً يجري على المذكر بغير تاء، ويجري على المؤنث بالتَّاء، فيقال: رجلٌ شَرَّابٌ وامرأة شَرَّابَةٌ، وكذلك فعيل وفَعِل، تقول: رجل حَذِر، وامرأةٌ حَذِرةٌ. وفَعُول ومِفْعَالٌ يجريان على المذكر والمؤنث بغير تاء، تقول: رجل قَتولٌ، وامرأة قَتولٌ، وكذلـك مِفْعال، يقال للمذكر والمؤنث بغير تاء،

(١) في الأصل: إن زيداً، وما أثبت الوجه، وانظر الكتاب ١/١٠٨ ـ ١٠٩.

فهما على هذا مخالفان لاسم الفاعل، لأنَّ اسمَ الفاعل للمذكر بغير تاء، وللمؤنَّث بالتاء، فيجب أنْ يكونَ عَمَلُ فعَّال أقوى من عمـل فَعُول في القياس، وكذلك يجب أنْ يكونَ فَعِيلٌ في العمل أقوى من مِفْعَال، ومن فَعُول في القياس، لكنَّ العرب قد تكثر وتقلّل على حَسَبِ ما يجري كلامها عليه.

ويجمع فَعُول [على][1] فُعُل، قالوا: غَفُور وغُفُر، والجمع يجري مَجْرى المفرد على ما تقدَّم، فيجب لغُفُر أنْ يعمل عَمَل غفور.

ومِفْعالٌ يجمع على مفاعيل، فيجب لذلك أنْ يعمل عمل مفعال قال طَرَفَةُ:

٢٦٠ - ثم زادوا أنَّهم في قـومِهم　　غُـفُـرٌ ذَنْـبَـهُـمُ غَـيْـرُ فُـخُـر[2]

[٢٨٤] / وأما فعَّال فلا يكسَّر، ويجمع بالواو والنون، إذا كانت فيه شروط ذلك، فتقول: هؤلاء شَرَّابون، وهؤلاء شَرَّابات، فيعملَ شَرّابون كما يعمل شاربون، وتعمل شَرَّابات كما تعمل شاربات، وسيأتي بيان الصفات التي تجري على المذكر والمؤنث بغير تاء في باب الجموع، فَثَمَّ جرت العادةُ أنْ تُذْكَرَ، لأنَّ التكسير على ذلك يُبْنى.

فإذا بينت لك هذه المسائل الثلاث فنرجع إلى كلام أبي القاسم.

قوله: (وَتَصَرَّفُ ما تعمل فيه)[3]. يريد أنَّ هذه الأمثلة يتقدَّمُ معمولُها عليها، كما يتقدَّم ما يعمل فيه اسم الفاعل، فتقول: أَنَا العَسَل شَرَّابٌ، كما تقول: أنا زيداً ضاربٌ، واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب: أَمَّا العَسَلَ فأنَا شَرَّابٌ[4]، ووجه الدليل من هذا أنَّ هذه الفاء لاَ يَتَقَدَّمُ عليها لإصلاحها إلاَّ ما

---

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام، ويأتي نظيرها.

(٢) ديوانه ص ٦٤، الكتاب ١/١١٣، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٦٨، الجمل ص ٨٠، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٩، الحلل ص ١٣٣، الفصول والجمل ص ١١٧، خزانة الأدب ٣/٤٦٤. وفي الأصل: «فجر» بالجيم تصحيف.

(٣) الجمل ص ١٠٤.

(٤) الكتاب ١/١١١.

يجوز أَنْ يقعَ بعدها، والياً لها لو ظهر الشرط الذي جُعِلَتْ (أَمَّا) مكانه. وبسط هذا أَنْ تقولَ: الأصل في: أَمَّا العَسَلَ فـأَنا شرَّاب: مهما يَكُن من شيءٍ فأَنَا شرابٌ العَسَلَ، و(مهما) شَرْطٌ، والفاء جوابُ الشَّرط، وهذه الفاء التي هي جواب الشَّرْط بمنزلةِ الحرف [الذي][1] يُتَلَقَّى به القسم.

وهذه الحروفُ حروفُ صُدور، لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ثم إنَّ العرب جعلت (أمَّا) مكان (مهما يكن من شيء) لفَهْم المعنى، فصار أَمَّا فأنا شرابٌ العَسَلَ، فصار الشرط مفهوماً من (أَمَّا) وصارت الفاء التي هي جواب الشَّرط تلي الحرف الذي يفهم منه الشَّرط، ولا تلي هذه الفاء حروفَ الشَّرط أبداً، فاستُقْبِح اللفظ، فقُدِّم شيء من الجملة مما قياسه أَلَّا يتقدَّم عليها إصلاحاً لها، فقالوا: أمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ، فمن شرط هذا الذي يُقَدَّم إصلاحاً للفاء ألاَّ يكون في الجملة ما يمنع من تقديمه سواها، فيُغْتَفر التقديم عليها، لأنَّه لإصلاحها.

فإن قلتَ: أمَّا زيداً فإني ضاربٌ، لم يجز، لأنَّ (إنَّ) تمنع أَنْ يعملَ ما بعدها فيما قبلَها فتكون قد اتَّسَعْتَ في أمرين: أحدُهما: في التقديم على الفاء، والثاني: التقديم على (إنّ) إصلاحاً للَّفظ، والعرب لا تعمل ذلك إلاَّ إذا لم يكن ثَمَّ مانع يمنع من التقديم غير الفاء، أَلَّا ترى أَنَّك لو قلت: مهما يكن من شيء فزيداً إنِّي ضارِبٌ لم يجز، لأنَّ (إنَّ) تمنع من ذلك.

وأمَّا قولُهم: أمَّا بَعْدَ حمدِ اللَّهِ فإنِّي أفْعَل كذا، فيجب أَنْ يُدَّعى أنَّ الظرف متعلِّق بما في (أمَّا) من معنى الفعل، كأنَّه قال: مهما[2] أقُلْ من شيءٍ بعد حَمْدِ اللَّهِ، ولا يجوز أَنْ يقالَ: إنَّ هذا الظرف يتعلَّق بما بعد (إنَّ) لما ذكرتُه، وهو أَنَّ (إنَّ) حرفُ صَدْرٍ.

---

(١) في الأصل كلمة مطموسة، والكلام يلتئم بما أثبت.

(٢) في الأصل: «فهي».

قوله: (كما يتصرَّفُ ما يعمل فيه اسم الفاعل)[1].

يريد أنَّ الذي أوجب تصرُّفَ اسم الفاعل في معموله موجودٌ في أمثلة المبالغة، وهو أنَّها متصرِّفةٌ في نفسها، فيجب لذلك أنْ تَتَصرَّفَ في معمولها، فكذلك أمثلةُ المبالغة هي متصرِّفةٌ في نفسها، فيجب أنْ تتصرَّفَ في معمولها.

قوله: (وفي فَعِل اختلاف)[2].

رَدَّ هذا ابنُ السِّيد وقال: يجب أنْ يقول: وفي فَعِلٍ وفَعِيلٍ اختلافٌ، لأنَّ المخالفَ في فَعِل مخالفٌ في فَعِيل[3].

ويظهر لي أنَّه إنما قصد لتصحيح البيت الذي احتجَّ به سيبويه، وهو:

* حَذِرٌ أموراً * [٢٥٧]

لأنَّ المازنيَّ لم يره حُجَّةً، وقال: إنَّه مصنوع. ففي كلام أبي القاسم تنبيه على ذلك.

وأمَّا ما أتى به سيبويه في إعمال فَعِيل، فقد ذكرتُ أنَّه لا يقوى أنْ يكون حُجَّة، وذكرتُ الحجةَ التي عَوَّل عليها سيبويه بما أمكنَ[4].

قوله: (وفاعلات وفاعلة وفواعل يعمل هذا العمل)[5].

إنَّما ذكر في آخر هذا الباب جمع اسم الفاعل، وإنْ كان جَمْعاً مكسَّراً، لأنَّه الدليل على إعمال هذه الأمثلة، وإن زال منها شَبَهُ اللَّفظ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما فرعٌ عن اسم الفاعل.

---

(١) الجمل ص ١٠٤.

(٢) في الجمل المطبوع ص ١٠٥ «وفي فعيل اختلاف» وهو تحريف، وجاء الصواب في الخطيَّتَيْن، وإصلاح الخلل ص ٢٠٦.

(٣) انظر إصلاح الخلل ص ٢٠٧.

(٤) انظر ما تقدم ص ١٠٥٩.

(٥) الجمل ص ١٠٦.

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه

اعلم أنَّ الصفاتِ على أربعة أقسام:

أحدها: اسم الفاعل واسم المفعـول، وقد مضى الكـلام فيهما، ويجري مجراهما جموعُهما وتثنيتُها، وأمثلةُ المبالغة، وقد مضى الكلام في هذا كلِّه بما حضر لي.

الثاني: الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل، وهي كلُّ صفة تُثَنَّى وتُجْمع وتذكَّر وتؤنَّث، وذلك نحو: حَسَن وكريم وما أشبهها، وهذه تنقسِم ثلاثةَ أقسام:

أحدها: ما يُجْمع جمعَ سلامة وجمعَ تكسير.

الثاني: ما يُجْمع جمعَ تكسير ولا يُجْمَعَ جمع سلامة.

الثالث: ما يُجْمع جمعَ سلامة ولا يُجْمع جمعَ تكسير.

فالأول نحو: حسن وكريم، تقول: مررت برجال حسانٍ وحسنِيْنَ.

والثاني ما كان نحو: أحمرَ وأشقرَ، وما أشبههما، تقول: مررت برجالٍ حُمْرٍ، ولا تقول برجالٍ أحمرينَ، وكذلك[1]/ تقول: مررتُ برجالٍ شُقْرٍ، [٢٨٥] ولا تقول: مررت برجال أشقرينَ، ومن هذا سكرانُ وما أشبهه، وهو: كلّ ما كان على فَعْلانَ ومؤنثه فَعْلَى، فإنَّه لا يجمع بالواو والنون فلا تقولُ: مررتُ

(١) تكررت «كذلك» في الأصل.

برجالٍ سكرانينَ، وإنما يجمع سكرانُ على سُكَارى، ويجمع أيضاً فَعْلان على فِعال، وهو الأكثر فيه، قالوا عَطْشَانُ، وعِطاشٌ، ولا تجد فيه شيئاً جمع بالواو والنون.

فإن كان مؤنثُه[1] بالتاء نحو: رجلٌ سَيْفانٌ وامرأةٌ سيفانَةٌ، جُمِع المذكر بالواو والنون، والمؤنث بالألف والتاء، فقالوا: مررت برجالٍ سَيْفَانين، ونساءٍ سَيْفَاناتٍ، والسَيْفَانُ: الطويل الممشوق. وهذا وما أشبهه هو القسم الثالث.

فما جُمِعَ من هذه الصفات بالواو والنون أقوى في العمل مما جُمِع جمعَ تكسير، لأنَّ جمع التكسير لا يكون في الأفعال وإذا جُمِع بالواو والنون فله شَبَه في الفعل من جهة اللَّفظ، ألَا ترى إنك إذا قلت: حسنون، فهو بمنزلة (يضربون) في اللفظ، وإن كان الواو في الفعل مخالفة للواو في الاسم، على ما تبين في باب التثنية والجمع[2]،[فإذا][3]قلت: مررت برجل حسن أبوه، فهذا أقوى من قولك: مررت برجل أحمر وجهه، وإن كانا جائزين وكل واحد منهما عمل بالحمل على اسم الفاعل على ما يتبين.

الثالث: (أَفْعَلُ) إذا كان بِمن، نحو: مررتُ برجلٍ أَحْسَنَ بِمِنْ عمروٍ، ومررت برجلٍ أحسنَ مِنَ الزيدَيْنِ، وما أشبه ذلك فلا [يعمل][4]. وأمَّا إن كان أفعلُ بالألف واللَّام نحو: مررت بزيدٍ الأفضلِ أبوه، ومررتُ بهند الأفضل أخوها، وما أشبه ذلك [فيعمل][5]، لأنَّ (أفْعَل) إذا كان بالألف واللَّام تُثَنَّى وتُجْمع جمعَ سلامة. وجمع تكسير فيصير لذلك من قبيل الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل.

(١) في الأصل كلمةٌ مطموسة من أثر الرطوبة.
(٢) في الأصل: «يتبين» بمثناة تحتية قبل المثناة الفوقية وهو خطأ.
(٣) كلمة مطموسة في الأصل من آثار الرطوبة والكلام يلتئم بنحو ما أثبت.
(٤) تكملة بها يلتئم الكلام.
(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

وأمَّا (أفْعَلُ) إذا كان بِمنْ فلا يُثَنَّى ولا يُجْمع، ولا يُؤَنَّث ويجري على طريقة واحدة، وكان ذلك فيه لشَبَهِهِ بالفعل؛ لأنَّ الفعل طالبٌ بِبنْيته ما يُسند إليه، كما كان أفعل طالباً بِبنْيته (من) فجرى لذلك مجرى الفعل، فلم يُثَنَّ ولم يُجْمع ولم يؤنَّث؛ لأنَّ الفعلَ لا يكون فيه ذلك، وما يلحق بالفعل من تثنية وجمع وتأنيث إنَّما هو للفاعل فلما لم يثنَّ ولم يجمع، لم يجر لذلك مَجْرى اسم الفاعل فلم يرفع ما بعده، فلا يجوز أنْ تَقُولَ: مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه، بخفضِ خير ولا بُدَّ هنا من رفع خير وأفضلَ ويكون خبراً مقدَّماً. والمبتدأ الاسم المرفوع بعدهما.

ولا تجد (أفعلَ) الذي بِمن عاملاً إلاَّ في موضع واحد، وهو إذا كانت الصفة في محلٍّ تَفْضُل نفسها في جميع محالِّها، وذلك نحو قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في زيد[1]، فالكحل في عين زيد يفضُلُ نفسه في جميع العيون[2]، ومثل ذلك: ما رأيتُ شهراً أفضلَ فيه الصومُ منه في شهر رمضان[3]، فالصوم في شهر رمضان يفضُل نفسه في جميع الشهور، ومثل ذلك: ما رأيت ليلة أعظمَ فيها الصلاةُ منها في ليلة القدر، وكذلك: ما رأيت يوماً أعظم فيه الدعاءُ منه في يوم عرفةَ. ويضبط هذا ما ذكرته وهو أنْ يكون الشيء في موضع يفضلُ نفسه في جميع المواضع، فالصوم فاعل بقوله أفضل، وكذلك الكُحْل هو فاعلٌ بأحسن. ولا تجد (أفعل) الذي بِمن ترفع في موضع من المواضع.

---

(١) انظر الكتاب ٣١/٢، ولابن الصائغ رسالة سمَّاها «الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر» أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٠٥/٤ ـ ٢١٦ فارجع إليها، وانظر همع الهوامع ١٠٧/٥.

(٢) تكملة يتم بها الكلام.

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع ١٠٧/٥. بعد الكلام على «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل.....» ومثله الحديث: «ما من أيام أحبّ إلى الله فيها العمل منه في عشر ذي الحجة»..

وأورد الحديث في الجامع الصغير نقلاً عن الترمذي وابن ماجه، وذكر المناوي أنه ضعيف/ انظر فيض القدير ٤٧٤/٥.

وللنحويين هنا في رفع أَفْعَل وجهان:

أحدُهما: أنَّه واقع موقعَ المضمر، ألَا ترى أنَّ هذا الكلام مخرج عن حدِّه، فإنَّ الكحلَ لا يفْضُل نفسه، وكذلك الشيء لا يعقل أنْ يفضُل نفسه، وإنما الأصل: زيدٌ بالكُحل أحسنُ من الناس كلِّهم. فإنَّ زيداً هو الذي يفضُل بالكحل جميع الناس، وأنت لو قلتَ هذا لكان فاعل أحسن ضميراً يعود إلى زيد فلما أُزيل هذا الكلام وعُدِل به إلى ما ذكرتُه، صار هذا الظاهر في موضع هذا المضمر فارتفع لذلك، فكأن (أحسن) إنَّما رفع المضمر.

الثاني: أنَّ هذا الكلام مخرَج عن حدِّه على ما تقدَّم، والحقيقة أنَّ الكحلَ مؤثِّر في عين زيدٍ أثراً لا يوجد في عين غيره، فكأنَّه قال: ما رأيتُ رجلاً مؤثراً في عينه الكحل أثره في عين زيد، فوضع [أحسن][1] موضع مؤثِّر، ومؤثر لو ظهر لظهر عمله في الكحل، فعمل (أحسن) الذي وُضِع موضعَه.

الرابع: كلُّ صفة لا تثنى ولا تجمع وليست (أَفْعَل من)، نحو: مثلُك وشبهُك فهذه لا تعمل شيئاً، لا ترفع الظاهر، وذلك نحو قولك: مررت برجل مثلُك أبوه، لا يجوز في مثل هنا إلاَّ الرفع، و[لا][2] يجري مجرى هذا ما أجري من الأسماء الجامدة مجرى الصفات نحو خَزٌّ، ومن هذا: مررت بقوم عَرَبٍ أجمعونَ[3]، فأجمعون توكيد للضمير الذي في عَرَبٍ، لأنَّ أجمعين لا يكون إلاَّ توكيداً ولا يلي العوامل وليس معك في هذا/ الكلام اسم مرفوع [٢٨٦] يجري عليه أجمعون توكيداً إلاَّ الضمير الذي في عرب، وتحمَّلَ الضمير عربٌ لأنَّه في معنى المشتَق، وكأنه قال: مررت بقوم فصحاء وكذلك قولهم: مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه[4]، ففي عَرْفَج ضمير، لأنه جارٍ مجرى المشتَّق.

(١) (٢) تكملة يتمُّ بها الكلام.

(٣) (٤) انظر ما تقدم ص٥٥١.

وجميع ما ذكرتُه من الصفات تَتحمَّلُ الضمير، وإنما تختلف الصفات بالنظر إلى الأسماء الظاهرة، أو الضمائر المنفصلة واختلافها على حَسَبِ ما قررته.

ومن العرب من يرفع بمثلك وأشباهه، وبالأسماء الجامدة التي أجريت مجرى المشتَّقة إلَّا أنها لغةٌ قليلةٌ لا يعوَّل عليها، ولا يعمل بها، لأنَّها لغةٌ[1] قليلَة لم يجيء بها القرآن.

قوله: (العرب تقول: مررت برجل سواءٍ هو والعدمُ)[2].

فالعدم معطوف على الضمير في سواءٍ، فصار ـ على هذا ـ سواءٌ عاملاً في العدم، ولا يعمل سواء في الأعرف من اللغات إلَّا في المضمر، ولا يعمل في الظاهر[3] إلا أنْ يكون الظاهر معطوفاً على المضمر على ما تقدَّم، وهذا من قبيل جواز الشيء في المعطوف وهو لا يجوز في المعطوف عليه.

وقرأ حفص: ﴿ الذي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَواءاً العَاكِفُ فيه والبَادِي ﴾[4] بنصب سواء، والجماعة على رفعه[5]. العاكفُ مبتدأٌ والبادي معطوفٌ عليه وسواءٌ خبر مقدَّم والعرب تقول: زيدٌ وعمروٌ سَواءٌ. قال أبو علي: «سواء مما جمع ولم يثنَّ فيقال في الجمع: سواسيةٍ[6]. وهذا منه مسامحة، لأنَّ سواسية

---

(١) في الأصل «مبالغة» وهو خطأ.

(٢) ليس هذا موجوداً في الجمل بنسخه الثلاث ولا في شيء من شروح الجمل التي اطلعت عليها. انظر المثال في الكتاب ٣١/٢، ولعل في العبارة تحريفاً وسقطاً صوابه: ومثله العرب تقول:

(٣) في الأصل «الظاهرة».

(٤) سورة الحج آية ٢٥. و«البادي» هكذا في الأصل بإثبات الياء، وحفص لا يثبتها وإنما إثباتها في الوصل والوقف قراءة ابن كثير. انظر حجة القراءات ص ٤٧٥.

(٥) انظر السبعة ص ٤٣٥، حجة القراءات ص ٤٧٥، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١١٨/٢.

(٦) التكملة ل ١٢ وانظر الإفصاح لابن الطراوة ل ٣٠.

ليس بجمع لسواء على لفظه وإنما هو جمع له في المعنى وإذا حُقِّق الأمر فهو جمع لسَوْسَاةٍ بمعنى سواء[1] وإن لم ينطق به[2]، فهذا معنى قوله: جَمْع له، أي: جَمْع له في المعنى.

وأمَّا على قراءة حفص فمن الناس من قال: هذا على أنَّ سواء يرفع الظاهر، وإن لم يكن معطوفاً على مضمر، وقد حكى ذلك سيبويه. وقال: إنَّ من العرب من يقول: مررت برجُلٍ سواء زيدٌ وأخوه[3]، وإنْ كان الأكثر في سواء ألَّا يرْفع الظاهر، إلَّا أنْ يكونَ معطوفاً على المضمر، كما أعلمتُك أولاً.

ويمكن أنْ يكونَ الوقف ـ على هذه القراءة ـ على سواء[4]، التأويل: الذي جعلناه للناس مستوين فيه، ثم قال سبحانه: ﴿ العاكفُ فيه والبادي ﴾ أي العاكفُ فيه مساوياً الباديَ، لا يفضُل أحدُهما الآخَر، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُم كالَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَواءً مَحْيَاهُم ومَمَاتُهُمْ ﴾[5] قرأ حفص وحمزة والكسائي بنصب (سواءً)، وقرأ الباقون بالرفع[6]، فعلى قراءة الرفع يكونُ (سواءٌ) خبراً مقدَّماً، و(محياهم ومماتهم) مبتدأ، والتقدير: محياهم ومماتهم سواءٌ، وتكون هذه الجملة بدلاً من قوله تعالى: ﴿ كالَّذِينَ آمنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ ﴾ ويكون

---

(1) تكررت (سواء) في الأصل.

(2) في اللسان (سوا): «وقال ابن بري: سواسية جمع لواحد لم يُنطق به وهو سَوْساة».

(3) في الكتاب ٢/٢٧: «وتقول: مررتُ برجلٍ سواءٌ أبوه وأُمُّه (إذا كنتَ تريد أنَّه عَدْلٌ) وتقول: مررت برجل سواءٌ درهمُه كأنك قلت: مررتُ برجلٍ تام درهمه».

(4) قال أبو بكر الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٨٤: «ومن نصب سواء أراد «الذي جعلناه سواء» ويرتفع (العاكف) و(الباد) بمعنى (سواء) كما تقول: «رأيت زيداً قائماً أبوه» فمن هذين الوجهين لا يحسن الوقف على الناس) ويحسن على (الباد)».

(5) سورة الجاثية آية ٢١.

(6) انظر السبعة ص ٥٩٥، حجة القراءات ص ٦٦١، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٦٨.

التقدير: أَنْ نجعلَهم: سواءٌ محياهم ومماتُهم.

وأَمَّا على قراءة النصب، فمن النحويين من قال: محياهم فاعلٌ بسواء ويكون على تلك اللُّغةِ[1]، ومنهم من قال: محياهم مبتدأ ومماتهم معطوف عليه ويكون الوقف على سواء[2]، ويكون الخبر محذوفاً وعلى هذا كان الأستاذ أبو علي يأخذ هذه الآية.

ويمكن عندي أَنْ يكون: «محياهم ومماتهم» خبر مبتدأ محذوف ويكون التقدير: المتباينان محياهم ومماتهم ويجب أَنْ يُحْمَلَ القرآن على أفصح اللُّغاتِ.

فإذا تبين لك أَنَّ الصفات في كلام العرب على هذه الأقسام الأربعة، فنرجع إلى كلام أبي القاسم ففي بيانه بيان الباب.

قوله: (وإنما تعمل فيما كان من سببها)[3].

يريد بذلك أنها (أَقَلُّ من)[4] أَنْ تكونَ بمنزلة اسم الفاعل. مشَبَّهٌ بالفعل فعملُه قويٌّ فيما كان من سبب الأول وفيما لم يكن من سببه فتقول: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه وتقول: مررت برجُلٍ ضاربٍ عمروٌ في داره، ومررت برجلٍ ساكنٍ محمدٌ في داره، وتقول: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه، ولا تقول: مررت برجل حَسَنٍ زيدٌ بسببه لأَنَّها ليست مشبَّهة بالفعل وإنما هي مشبَّهة بما شُبِّه بالفعل، فهي في الدرجة الثالثة وكل ما هو في الدرجة الثالثة لا يقوى، ويُقَيَّد عمله، ألا ترى أَنَّ (ما) عند أهل الحجاز لم تعمل إلا

---

(١) هذا الكلام يعود إلى قوله الذي سبق: «هذا على أَنَّ سواءً يرفع الظاهر وإن لم يكن معطوفاً على مضمر، وقد حكى ذلك سيبويه وقال: إن من العرب من يقول: مررتُ برجل سواء زيدٌ وأخوه».

(٢) انظر القطع والائتناف ص ٦٦٠.

(٣) الجمل ص ١٠٧، وفي الأصل «وألاّ يعمل» والتصويب من الجمل بنسخه الثلاث.

(٤) في الأصل بياض بمقدار كلمة والعبارة.

بشروط ثلاثة، لأنها في الدرجة الثالثة؛ لأنَّها مشبَّهة بليس، وليس مشبهة بالفعل ولهذا نظائر كثيرة، منها ما قد مضى ومنها ما سيأتي[1].

قوله: (وذلك قولك: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه)[2].

اعلم أنَّ القياس في حَسَنٍ ألاَّ يعمل: لا يرفع ولا ينصب، لأنَّه اسم وأصل الأسماء ألاَّ ترفعَ ولا تنصبَ، ولا تجد اسماً [يرفع][3] وينصب إلاَّ بالحمل على الفعل إلاَّ المبتدأ فإنه يرفع الخبر واختلف النحويون في رفعه: فمنهم من ذهب إلى أنه رُفع بالحمل على الفعل وهو ظاهر كلام أبي/ [٢٨٧] القاسم في باب المبتدأ[4]، ومنهم من ذهب إلى أنَّ رفع[المبتدأ][5]للخبر إنما هو لنفسه وطلبه، وليس بالحمل على غيره. وقد مضى الكلام في هذا في باب المبتدأ مستوفى[6]. لكنه ( )[7] حَسَن شبيهٌ باسم الفاعل غير المتعدِّي، وذلك أنَّك إذا قلت: مررت برجلٍ حَسَن دلُّك، على أنَّ وصف رجل بحَسَنٍ في الحال، فصار ذلك بمنزلة: مررتُ برجل قائمٍ، إذا أردت بقائمٍ الحال، فاتفقا في أنَّ كل واحد منهما يوصف به الأوَّل، ويفيد فيه وصفاً في الحال، وكلٌّ واحد منهما مع ذلك يُثنَّى ويُجمع ويُؤنَّث فيقال: حسنانِ، وحسنونِ وحسنةٌ، وحسنتانِ، وحسناتُ، كما تقول: قائمانِ وقائمونَ، وقائمةٌ، وقائمتانِ، وقائماتُ فلما أشبهه[8] من هذه الوجوه كلِّها عَمِل حَسَنٌ عمل اسم الفاعل الذي يُراد به الحال غير المتعدِّي نحو: قائم وقاعد

---

(١) انظر ما تقدَّم ص ٤٩٣ .

(٢) الجمل ص ١٠٧.

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

(٤) الجمل ص ٤٨.

(٥) في الأصل كلمة مطموسة من آثار الرطوبة والكلام يلتئم بما أثبت.

(٦) انظر ما تقدَّم .

(٧) كلمة غامضة في الأصل من أثر الرطوبة، لم أتمكن من قراءتها.

(٨) في الأصل: أشبه.

فقالوا: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه كما قالوا: مررت برجل قائمٍ أبوه، وإنْ كان لا يقوى قوته، لا يُفصل بين حَسَنٍ وفاعلِه بفاصل ويُفْصَل بين قائم وفاعله، ولا يعمل حَسَنٌ إلاَّ فيما كان من سبب الأول، ويعمل اسم الفاعل في كل ما يعمل فيه الفعل: يعمل في الظاهر، وفي المضمر، وفيما كان من سبب الأوَّل، وفيما لم يكن من سببه، فتقول: مررتُ برجل يتكلَّمُ عمروٌ في داره وبرجل متكلِّم محمدٌ في داره، ولا تقول: مررت برجل حَسَنٍ عمرو في داره لأنَّ عمراً ليس من سببه. وقد بينتُ العلَّة في كون الصفة لا تعمل إلا فيما كان من سبب الأوَّل، إلاَّ أنَّ الفعل إذا رفع المضمر استتر وظهر، وقد تقدَّم بيان الموضع الذي يظهر، وبيان الموضع الذي يستتر فيه[1]. وسواء أُجْرِيَ على من هو له أم جرى على غير من هو له. وتقدَّم أنَّ اسم الفاعل بخلاف ذلك، وأنَّه إذا أجْرِيَ على من هو له استتر، وإذا جرى على غير من هو له ظهر في كل حال[2].

وهذا الذي ذكرته ـ وهو أنَّ الصفةَ لم تعمل إلاَّ بالحمل على اسم الفاعل لشَبَهِها به فيما ذكرته ـ لا أعلم بين النحويين فيه خلافاً. وردَّ ابن الطراوة على أبي القاسم هنا، وكذلك رَدَّ على أبي علي، وقال: جعلا رفع الصفةَ على التشبيه باسم الفاعل، وليس كذلك الرفع ليس بالحمل على اسم الفاعل، والذي استحقَّته الصفة بالحمل على اسم الفاعل إنما هو النعت، وأمَّا الرفع فاستحقَّه بحق الأصل، ألاَ ترى أنه يرفع المضمر، فكما يرفع المضمر يرفع الظاهر[3].

وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح عندهم؛ لأنّه لو كان كما قال لكان كل ما يرفع المضمر يرفع الظاهر، فكان[4] قولك: مررت برجلٍ مثلِك أبوه

(١) انظر ما تقدَّم ص٦٠٧.
(٢) انظر أيضاً ما تقدَّم ص٦٠٧.
(٣) انظر رد ابن الطراوة على أبي علي في الإفصاح ل ١٣، وانظر غاية الأمل ١/ص ١٨٢.
(٤) في الأصل: لكان.

ـ بخفض مثلك ـ في حُسْنٍ: مررت برَجُلٍ حسنٍ وجهُه، لأنَّ كلَّ صفة ترفع المضمر، وقد مضى الدليل على ذلك بقول العرب: مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه، وبقوم عَرَبٍ أجمعون[1]، فليس الأمرُ كما ذكر، واحتاطتِ العرب في رفع الظاهر ما لم تحتط في رفع المضمر.

فإن قلتَ: ولِمَ رفعتِ الصفةُ المضمر ولم ترفع الظاهر؟

قلتُ: أصلُ الصفة أن تجريَ على من هي له وإذا جرت على من هي له تحمَّلتِ الضمير كما يتحمَّلُه الفعل لأنَّ كلَّ واحد منهما سِيقَ لغيره. وأمَّا إجراء الصفة على غير من هي له ورفعها ما هي له حقيقةً فهو خروج عن قياس الصفات فوجب ألاَّ يكـونَ ذلك إلاَّ فيما قويَ ولحِق بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ثم أجريت هذه الصفات التي تُثَنَّى وتُجمع مجرى اسم الفاعل لما ذكرتُه من الشبه في المعنى والتثنية والجمع والتأنيث، فما لم يكن فيه ذلك لا يُتَّسَعُ فيه فلا يرفع الظاهر.

ومن العرب من أجرى الصفاتِ كلَّها مجرى اسم الفاعل ونظر إلى المعنى خاصة، ولم ينظر إلى شَبَه التثنية وما جرى مجراها وذلك لا يكاد يُعرف.

وأمَّا سواءٌ فكان فيها ما ذكرته من رفع الظاهر إذا عطفتَ على المضمر، لأنَّ قولَك: مـررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعَدَمُ بمنزلة: مررت برجلٍ مستوٍ هو والعدم.

فإذا تقرَّر ما ذكرته فاعلم أنَّه يجوز أنْ تقولَ: مررت برجل حسنٍ وجهُه، بخفض حسن ورفع الوجه به، ويجوز أنْ ترفعَ حسناً وتجعله خبراً مقدَّماً، وترفع الوجه بالابتداء، فتقول: مررت برجلٍ حسنٌ وجهُه، ويكون حسنٌ خبـراً مقدَّماً، فإذا رفعتَ ما ذكرتُه ثُنِّيَ وجُمع (حسن) كما يُثَنَّى ويُجمع إذا

---

(١) انظر ما تقدَّم ص ٥٥١.

تأخَّر فإذا خفضته وأجريته على الأول ورفعت ما بعده به لم تُثَنِّه ولم تجمعه بالواو والنون ولا بالألف والتَّاء في الأعرف، فتقول: مررت برجل حسنٍ وجهُه، ومررت برجلينِ حسنٍ أبواهما ومررت برجالٍ حسنٍ آباؤهم، ومررت برجال/ [حسنٍ][1] أمهاتهم، ومن قال: [٢٨٨]

* يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقاربُه * [٢٩]

يُثَنِّي ويَجْمَع فيقول: مررت برجلين حَسَنَيْن أبـواهما، وبـرجالٍ حَسِنِيْنَ آباؤُهم. وأمَّا جمع التكسير فيجري مَجْرى المفرد، فيجوز أَنْ تقولَ: مررتُ برجالٍ حسانٍ آباؤُهم، وأَنْ تُجرِيَ حسناً على الأول وترفعَ ما بعده به أحسنُ كما كان ذلك في اسم الفاعل فعلى هذا قوله سبحانه: ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُه ﴾[2] يجوز في (آثم) وجهان:

أحدُهما، وهو الأحسن: أَنْ يكونَ (آثِمٌ) خبراً لإنَّ، و (قَلْبُه) فاعِل به؛ لأنَّ الصِّفاتِ إذا اعتمدت ترفع، وإِنْ لم ترفع ما بعدها فيكونُ ذلك كالتَّهْيِئَة والقطع، ولا ينبغي أنْ يُحملَ على الوجه الأضعف، وإنَّما يُحْمل المُحْتَمِلُ على أقوى وجهيه، ما لم يكن معنا دليلٌ يحمل على القول الآخر[3] وهذا مأْخَذٌ حَسَنٌ.

قوله: (وفي هذا وجوه)[4].

اعلم أنْ الوجوهَ الحسنةَ في هذا خمسة:

أحدها: أنْ ترفعَ مع الضمير فتقولَ: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه.

الثاني: أَنْ تنصِب وتجعِلَ الضمير فاعلاً بحَسَنٍ، فتقول: مررتُ برجلٍ

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) البقرة آية ٢٨٣.

(٣) ذكر المؤلف أنَّ (إثم) في الآية الكريمة يجوز فيه وجهان واقتصر هنا على ذكر أحد الوجهين ـ وهو أحسنهما ـ وذكر الوجهين معاً في باب الابتداء ص ٦٩٤.

(٤) في الجمل المطبوع ص ١٠٧ «أوجه» وفي الخطِّيتَيْن «وجوه» كما هنا وهما بمعنى.

حَسَنٍ الوجهَ، وإذا فعلتَ هذا جاز أنْ تأتيَ بالوجهِ معرفةً ونكرة فتقول: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً فهذا وجهٌ ثالث.

الرابع: أن تُضيفَ الحَسَن إلى الوجه المعرَّف بالألف واللام فتقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ.

الخامس: أنْ تُضيفَ والوجهُ نكرةٌ فتقولَ: مررتُ برجلٍ حسنِ وجهٍ. فهذه خمسةُ أوجه حسانٌ.

وأما قولك: مررتُ برجل حسنٍ وجهَهُ بتنوين حَسْن ونصب الوجه مع الإضافة إلى المضمر[1] فلم يأت إلا في الشِّعر، وكذلك الخفض مع الإضافة إلى المضمر نحو: مررتُ برجُلٍ حَسَنِ وجْهِه، وهو الحادي عشر الذي ذكره أبو القاسم.

وأمَّا الرفع بالضمير[2] نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجـهُ، فأجـازه الكوفيون والزجاج، ومنعه الفارسي، وكذلك: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهُ، أبو علي يمنعه لبقاء الصفة بلا ضمير على ما أبينه بعد، ويقتضي كلام الكوفيين المنع، ويقتضي كلام الزجاج أنه جائز. وهذا كلُّه أذكره بَعدُ[3].

قوله: (والثاني: أنْ تقولَ: مررتُ برجُلٍ حسنِ الوجهِ)[4].

اعلم أنَّهم لما قالوا: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه على التشبيه بقولك: مررت بقائمٍ أبوه طال هذا الكلام؛ لأنَّ الجار والمجرور كالشيء الواحد وَحَسَنٌ صفةٌ لوجهٍ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، ووجهٌ فاعلٌ بحسن والفاعل والفعل كالشيء الواحد، فقد صارت بذلك خمسةُ أشياء كالشيء

---

(١) في الأصل: «مع المضمر» والوجه ما أثبت. وقد أتى المؤلف بنظيره بعد بضع كلمات.

(٢) هكذا في الأصل «بالضمير» وهو غير متَّجه، ولعلَّ صوابه: بلا ضمير.

(٣) انظر ما سيأتي ص ١٠٩٧.

(٤) الجمل ص ١٠٧.

الواحد فطال فأرادوا تخفيفَ هذا ولم يمكنهم حذف الضمير؛ لأنَّ الصِّفةَ إذا كانت مفردةً فلا يجوز حذفُ الضمير منها، وإنما يجوز حذف الضمير من الصِّفة إذا كانت جملةً، نحو قول الشاعر:

٢٦١ - * وما شيءُ حميتَ بِمُسْتَبَاحِ *[1]

فقوله (حَمَيْتَ) صفةٌ لشيء وقوله: (بمستباح) خبرٌ لما، والتقدير: وما شيءٌ[2] حميتَهُ بِمُسْتَبَاحٍ فحُذفَ الضميرُ وكذلك قول الشاعر:

٢٦٢ - * . . . أمْ مالٌ أَصابُوا *[3]

فقوله: (أصابوا) صفةٌ لمال والضميرُ محذوفٌ والتقدير: أم مالٌ أصابوه.

فإن قلتَ: ولم حُذِف الضمير من الصفة إذا كانت جملةً ولم يُحذف من الصِّفة إذا كانت مفردةً؟.

قلتُ: لأنَّ أصلَ حذف الضمير إنَّما هو من الصِّلَة، نحو: الذي ضربتُ زيداً، الأصل: الذي ضربتُه زيدٌ، حُذِفَ الضمير لدلاَلة الكلام عليه، ولطول الموصول بالصِّلة، وينظر إلى هذا حذف الياء من اشهيباب، لأنّه أطولُ

---

(١) صدره:

* أبحتَ حمى تهامة بعد نَجْدٍ *

والبيت لجرير/ انظر ديوانه ١/٨٩، الكتاب ١/٨٧، ١٣٠، أمالي ابن الشجري ١/٥، ٧٨، ٣٢٦، مغني اللبيب ص ٦٥٣، ٧٩٩، ٧٢٩، أبياته ٧/٨٠، التصريح ٢/١١٢.

(٢) في الأصل: «ولما» بلام مقحمة بعد الواو متّصلة بما.

(٣) البيت بتمامه:

فما أدري أغيرهم تناءٍ وطول العهد أم مال أصابوا

وهو للحارث بن كلدة الثقفي (طبيب العرب المشهور، تعلّم الطب بفارس، كان الرسول ﷺ ينصح بالتداوي عنده، وعاش إلى أيام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه/ انظر ترجمته في عيون الأنباء ١/١٠٩ - ١١٣ - الأعلام ٢/١٥٧، وانظر/ الكتاب ١/٨٨، ١٣٠، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٦٥، الأمالي ٢/١١٩، الأزهية ص ١٤٦، أمالي ابن الشجري ١/٥، ٨، ٣٢٦، ٢/٣٣٤، شرح المفصل ٦/٨٩، المقاصد النحوية ٤/٦٠.

الأسماء لا يوجد اسم على أكثر من سبعة أحرف فحذفوا فقالوا: اشهِبَابٌ فلما حذفوا الضمير من الصِّلة لما ذكرتُه حُذِفَ الضميرُ من الصِّفة، لأنَّ الصفةَ - أيضاً - والموصوف قد يكونان كالشيء الواحد، فجرت الصِّفة لذلك مجرى الصِّلة من وجهين:

أحدهما: أنَّ كلَّ واحدة منهما جملةٌ.

الثاني: أنَّ كلَّ واحدة من الجملتين مع ما قبلها كالشيء الواحد، ولذلك لم يحذف الضميرُ من الصِّفة إذا كانت مفردةً وحذف الضمير من الصِّفة إذا كانت جملةً، فلمَّا قالوا: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ وطال - على حسبِ ما ذكرتُه - ولم يمكنهم حذف الضمير نقلوه إلى الصِّفة وجعلوه فاعلاً به فاستتر لأنَّ الصِّفةَ صارت لذلك جاريةً على من هي له، وصار الحُسْن كأنَّه في الجملة [ولا][1] يُمكن للوجه أنْ يكون فاعلاً بحَسَنٍ، لأخْذِ فاعله وهو مع ذلك يطلبُه من جهة المعنى، فحدث لذلك شَبَهٌ باسم الفاعل المتعدِّي، ألاَ ترى أنَّك إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ فحسنٌ صفةٌ قد تحمَّلتِ الضمير وهي مع ذلك طالبةٌ للوجه أو لما هي له في المعنى، فأشبهت بذلك ضارباً في قولك: مررت برجلٍ ضاربٍ الغلامَ، لأنَّ ضارباً صفةٌ جاريةٌ على الأوَّل/ قد تحمَّلت ضميراً وهي مع ذلك طالبة محلاً تنصِبُه، فنصبُها الوجهَ على التشبيه بالمفعول به، ولما كان الوجه قبل نقل الضمير معرفةً فكان الاختيار أنْ يكون معرَّفاً بالألف واللام، ويجوز أنْ يكون نكرةً فقالوا: مررت برجل حَسَنٍ الوجه، ومررت برجل حَسَنٍ وجهاً، ويجوز أنْ يكونَ وجهٌ بمنزلة وجهٍ في قولك: حَسُنَ زيدٌ وجهاً، ولا يكون من هذا الباب، ولا يُتَصَوَّرُ ذلك في المعرَّف بالألف واللام لأنَّ التمييز لا يكون معرفةً، ألَا ترى أنَّك لا تقول: حَسُنَ زيدٌ الوجهَ، ولما قالوا: مررت برجل حَسَنٍ الوجه ومررت برجلٍ حَسَنٍ وجهاً على التشبيه

[٢٨٩]

---

(١) تكملة يتم بها الكلام.

بقولك: مررتُ برجلٍ ضاربِ الغلامَ وضاربٍ غلاماً وقد تقدَّم أنَّ اسم الفاعل يضاف إلى ما بعده طلباً للتخفيف[1] فيقولون: مررت برجل ضاربِ غلامٍ مع قُوَّة طلب اسم الفاعل للنصب لشبهه بالفعل في اللفظ، وأنَّ معناه كمعناه فكانت الإضافة في الصِّفة المشبَّهَة باسم الفاعل أولى، لأنَّ نصبهَا على التشبيه بما شُبِّه بالفعل، والخفض للاسم بحق الأصل، فكان الخفض لذلك أحسنُ من النصب وإن كان ثانياً عنه.

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ الأحسن من هذه المسائل: مررت برجل حسنٍ وجهُه، وهو الأصل ثم: مررتُ[2] برجلٍ حسنِ الوجهِ بإضافة حسن إلى الوجه ثم: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ بإضافة حسن إلى الوجه، وهو نكرةٌ، ثم: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ بتنوين حسنٍ ونصب الوجه معرَّفاً بالألف واللام؛ لأنَّه قد تقدَّم أنَّ الخفضَ أحسنُ، وأنَّ التعريف أحسنُ. فصار كلٌّ واحد من هذين يَفْضُلُ صاحبه بوجه، ثم: مررت برجل حسنٍ وجهاً بنصب وجه وتنكيره، على أنْ يكونَ وجهٌ منصوباً على التشبيه بالمفعول به، فإن نصبت على التمييز كان أحسن من الإضافة.

وتقدَّم أيضاً أنَّ الأصلَ الرفعُ ثم النصب ثم الخفض[3]، لأنَّ الخفض لا يصح أنْ يكونَ في هذا الباب أصلاً؛ لأنَّ الحسَنَ هو الوجه في المعنى، ولا يصحُّ أنْ يُضافُ الشيء إلى نفسه، لكن لما نُصِب على التشبيه بالمفعول به أضيف كما يضافُ اسمُ الفاعل إلى المفعول، وهذا الذي فعلوه في هذا فعلوه أيضاً في باب اسم الفاعل غير المتعدِّي فقالوا: مررت برجل قائمٍ الأَبَ، وكان الأصل: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه فلما طال ـ على ما ذكرته ـ نقلوا الضمير ليزول طول اللفظ، فلما نقلوه صار متحمِّلاً للضمير طالباً للأب، فأشبه بذلك اسم الفاعل المتعدِّي فقالوا: مررتُ برجل قائمٍ الأَبَ بنصب الأب

(١) انظر ما تقدم ص١٠٤٠.

(٢) تكررت «مررت» في الأصل.

(٣) انظر ما تقدم ص١٠٧٧.

على التشبيه بالمفعول به، وكذلك قالوا: مررت برجل قائمٍ أباً على التشبيه أيضاً، ولا يجوز أنْ يكونَ الأبُ هنا منصوباً على التمييز كما كان ذلك في قولك: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهاً؛ لأنَّه لا يجوز أنْ تقولَ: قام زيدٌ أباً فبهذا تعتبر صحة التمييز في هذا النوع. وأمَّا النصب على التشبيه بالمفعول به فجائز فيها كلِّها.

وإذا صحَّ النصب على ما ذكرته صحَّتِ الإضافة فقلتَ: مررتُ برجلٍ قائمِ الأبِ وقائمِ أبٍ على ما تقدَّم في: حَسَنِ الوجهِ وحسنِ وجهٍ، ولما جاز هذا في اسم الفاعل غير المتعدِّي على التشبيه بالمتعدِّي جاز في اسم المفعول أيضاً، فقالوا: مررت برجل معروفٍ النسبَ، الأصل: معروفٍ نسبُه ثم لما طال نقلوا الضمير، فجعلوه المفعولَ الذي لم يسمَّ فاعلُه، وصار بعد رفعِه الضميرَ طالباً للنصب فنَصَبَ على التشبيه بالمفعول به، فشُبِّهَ بقولك: مررت برجلٍ معطى الدرهمَ، فقالوا: مررت برجل معروفٍ النسبَ ومعروفٍ نسباً، ولما صحَّ النصب صحَّتِ الإضافةُ.

فالنصب على التشبيه بالمفعول به يكون في ثلاثة أشياء: في الصفات التي تُثَنَّى وتجمع وتؤنَّث وليست باسم فاعل ولا اسم مفعول ولا أمثلة المبالغة نحو: حَسَن وشديد وكريم، وفي اسم الفاعل نحو: مررت برجل قائمٍ الأبَ، وقد جاء أبو القاسم بعد هذا بقول الشاعر:

٢٦٣ ـ * لاحقُ بَطْنٍ بِقَراً سَمِينِ *[1]

ولاحق اسم فاعل وفي اسم المفعول نحو: مررتُ برجل معروفٍ النسبَ، وقد تقدَّم أنَّ أمثلة المبالغة تجري مجرى اسم الفاعل[2]، فيجوز

---

(١) البيت لحُميد الأرقط كما في الكتاب ١٩٧/١ وشرح أبياته لابن السيرافي ١٧٤/١، وانظر المقتضب ١٥٩/٤، الجمل ص ١٠٨، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٩، الحلل ص ١٣٤، الفصول والجمل ص ١١٨، الفصول الخمسون ص ٢٢٠، شرح المفصل ٣/٦، ٨٤.

(٢) انظر ما تقدم ص١٠٥٥.

على هذا أنْ يقالَ: مررت برجل طَهورِ الماءَ، الأصل: مررتُ برجُلٍ طَهورٍ ماؤُه.

واختلف النحويون في مجيء المنصوب على التشبيه بالمفعول به في الفعل: فمنهم من أجاز ذلك واستدلَّ عليه بما روى: «وهي كانت امرأة تُهَرَاقُ الدماءَ»(1) وقال: إنَّ الأصل: كانت امرأة تُهَرَاقُ دماؤُها فنُقِل الضمير إلى الفعل كما نقل في اسم الفاعل واسم المفعول. صار الضمير مرفوعاً بالفعل فصار قد أخذ مرفوعَه، وطلب بعد ذلك محلاً، فأشبه الفعل المتعدِّي فقالوا: تهراق الدماءَ، كما قالوا: يضربُ الرجلُ الابنَ/ فأشبه كلّ واحد منهما [٢٩٠] فعلاً(2) قد تحمَّل الضمير، وطلب بعد الضمير اسماً من جهة المعنى، فنصب ذلك الاسم. وقال: وهذا في الفعل أيسر لأنَّ الفعل أقوى من اسم الفاعل ومن الصِّفة فإذا كان اسم الفاعل والصِّفة ينصبان على التشبيه بالمفعول به فأنْ يكونَ ذلك في الفعل أولى. وهذه الطريقة طريقة من لا يقول بتعريف التمييز. وأمَّا الكوفيون الذين يذهبون إلى تعريف التمييز فالأمر عندهم أيسر. والصحيح أنَّ التمييز لا يكون إلَّا نكرة(3)، لأنَّ المقصود منه بيان ما انبهم من الذوات. هذا يحصل من لفظ التنكير فلا فائدة في التعريف.

وكذلك الحال يلزم أنْ تكون نكرة لأنَّ المقصود منها: بيان ما انبهم من الهيئات، وهذا حاصلٌ من لفظ التنكير. وقد مضى الكلام في الحال(4).

---

(1) انظر هذا في صحيح الإمام مسلم ـ بشرح النووي ـ ٦/٣٢٠ وجاء في الكافي ١/ص ٣٢٠: «واستدل بما جاء في الأثر: كانت امرأة على عهد رسول الله ﷺ تهراق الدماء» وانظر النهاية ٥/٢٦٠.

(2) في الأصل: «فعل».

(3) هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جواز مجيء التمييز معرفة كما ذكر المؤلف. وانظر المسألة في: المقتضب ٣/٣٢، الأصول ١/٢٦٩، منهج السالك ص ٢٢١، شرح ألفية ابن معطي للرعيني (خ برلين) ٢/ل ٧٢.

(4) انظر ما تقدم ص ٥١٣.

ومن النحويين من منع أنْ يكون النصب على التشبيه بالمفعول به في المعنى، وقال: إنَّ القياسَ هذا ليس بقياس، لا في الصفات، ولا في اسم الفاعل، ولولا السماع[1] الذي لا يحتمل التأويل ما ارتكب، فحقه ألاَّ يقال إلاَّ حيثُ ثبت عن العرب بما لا يمكن تأويله. وأمَّا ما استدلَّ به وهو: «كانت امرأة تهراق الدماء» فكان الأستاذ أبو علي يجعل ذلك على حذف حرف الجر وأنَّ الأصل: تهراق بالدماء ويكون هذا بمنزلة: تصبَّبَ زيدٌ بالعرق، وحذف حرف الجر كثير في كلام العرب وإنْ لم يبلغ أنْ يكونَ قياساً في كل موضع، فقد جاء في بعض المواضع قياساً: جاء في المفعول من أجله، وجاء في ظرف الزمان وفي ظرف المكان على ما تبين في باب ما تتعدَّى إليه الأفعال المتعديَّة وغير المتعديَّة[2]، وأمَّا المفعولُ من أجله فسيأتي الكلام فيه[3].

فقد صَحَّ مما ذكرته أنَّ النصبَ على التشبيه بالمفعول به لا يكون في الأفعال.

قوله: (لأنَّه نكرة مثلُه، وإن كان بلفظ المعرفة)[4].

يريد أنَّ إضافة هذه الصِّفةِ لا تكون أبداً للتعريف لأنَّ الأوَّلَ في المعنى هو الثاني، والشيء لا يتعرَّف بنفسه ألَا ترى أنَّك لا تقول: هذا عاقلُ زيدٍ، تريد هذا زيدٌ العاقل؛ لأنَّ العاقل هو زيد، وهو في المعنى صفةٌ، وأنت إذا قلت: مررتُ برجل حَسَنِ الوجه فالحسن في المعنى صفة للوجه، فلو جاز أنْ تُضافَ الصِّفة إلى الموصوف ولم يكن ذلك ثانياً عن النصب لجاز ما ذكرتُه وهو: هذا عاقلُ زيدٍ، ومررت بكريم عمروٍ، تريد: مررت بعمروٍ الكريم، وهذا بَيِّنٌ أنَّ العرب لا تقوله.

---

(١) في الأصل (ولولا القياس) ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) انظر ما تقدم ص٤٧٧، ٤٩٣.

(٣) باب المفعول من أجله من الأجزاء المفقودة من البسيط.

(٤) الجمل ص ١٠٧.

فقد صَحَّ بما ذكرته أَنَّ الحَسَنَ لم يُضف إلى الوجه ليتعرَّفَ به، وإنَّما أضيف بعد ما نُصِبَ على التشبيه بالمفعول به، وصار بذلك: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ بمنزلة قولك: مررت برجلٍ ضاربِ الغلامِ، وهم يضيفون ضارباً إلى الغلام طلباً للتخفيف، فأضافوا حسناً إلى الوجه وقد تقدَّم بيان هذا مستوعباً[1].

فإن قلتَ: فقد جاء: هذا قيسُ قُفَّةٍ[2]؟

قلتَ: عن هذا انفصالان:

أحدهما: أن قيساً ليس بصفة لقُفَّة فلا يشبه: (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه) قَيْسَ قُفَّة؛ وإنما يشبه: هذا عاقلُ زيدٍ؛ لأنَّ العاقلَ صفة لزيد في المعنى، والحسن صفة للوجه في المعنى فكما امتنع هذا عاقلُ زيد، يمتنع: مررت برجل حسنِ الوجهِ ولا ينظر في: قيس قُفَّة.

الثاني: أَنَّ إضافتهم قيساً إلى قُفَّة إنّما جاء على معنى: هذا قيسٌ الذي يطلق عليه هذا اللفظ. فليس من إضافة الشيء إلى نفسه وهذا الانفصال أحسن في هذا الموضع، لأنَّ الشيء لا يُضاف إلى نفسه كائناً ما كان وليستِ الإضافة في ذلك بمنزلة العطف، فإنهم يعطفون الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان، وكل ما يأتي من هذا النوع فلا بُدَّ من تأويله على ما ذكرته. وأمَّا قولُه:

٢٦٤ - * إلى الحول ثم اسمُ السَّلام عليكما *[3]

---

(١) انظر ما تقدم ص ١٠٨٠.

(٢) في الكتاب ٢/٩٧ «ونظير ذلك: هذا قيسُ قُفَّة آخَرُ منطلقٌ، وقيسُ قُفَّةٍ لقب» وفي اللسان (قفف): «والقُفَّةُ الأرنب عن كراع، وقيس قفة لقب» وانظر التاج «قفف».

(٣) تمامه:

* ومَنْ يبكِ حولاً كاملاً فقد اعتذر *

والبيت للبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه/ انظر ديوانه ص ١١٤، مجاز القرآن ١/١٦، =

فهو عندي بمنزلة: عِرْق النَّسَا[1]، من إضافة العام إلى الخاص، وليس من إضافة الشيء إلى جنسه.

والكوفيون يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ويجرونها مجرى العطف، والبصريون منعوا ذلك، فأوّلوا كل ما جاء من هذا النوع على نحو مما ذكرته[2].

فقد صَحَّ بما ذكرته أنَّ إضافة هذه الصِّفة لا تكون أبداً معرَّفة، بخلاف إضافة اسم الفاعل الذي يراد به الحال والاستقبال فإنّها تكون على وجهين على طريقة التخفيف وعلى طريقة التعريف وكذلك مثلُك وشبهُك وما جرى مجراهما يضاف إضافتين: إضافة التعريف وإضافة التخفيف، وما عدا / هذه [٢٩١] الثلاثة فلا يضاف إلا إضافة التعريف - إلّا في أبواب ستة، فإنَّ الإضافة تكون فيها لغير التعريف - في جميع الأسماء في هذه وفي غيرها.

فقد تحصَّل بما ذكرته أنَّ إضافة الصِّفة المشَبَّهة باسم الفاعل مخالفة لجميع الإضافات كلِّها، فإنَّها لا تكونُ أبداً للتعريف، وأنَّها جارية مجرى المنفصل.

قوله: (لأنَّه قد عُلِمَ أنَّه لا يعني من الوجوه إلَّا وجهَهُ)[3].

يريد أنَّ المعنى طالب أنْ يكون الوجهُ مضافاً إلى ضمير الأوّل، لكنَّه لمَّا نُقِلَ الضميرُ إلى الصِّفة بقي الوجهُ بلا ضمير وصار اللَّفظ شائعاً، وجاز ذلك، لأنَّه عُلِمَ أنَّه لا يعني من الوجوه إلا وجهَه، ونظير هذا بدلُ البعض من

= أمالي الزجاجي ص ٦٣، الخصائص ٢٩/٣، المنصف، ١٣٥/٣، نتائج الفكر ص ٤٧، شرح المفصل ١٤/٣، المقرب ٢١٣/٢، ضرائر الشعر ص ٨٢، توضيح المقاصد ٢٤٨/٢، خزانة الأدب ٢١٧/٢.

(١) انظر ما تقدم ص ١٨٧.

(٢) انظر المسألة في الإنصاف ٤٣٧/٢ - ٤٣٨، شرح الكافية ٢٨٧/١، ارتشاف الضرب ص ٨٨٧، توضيح المقاصد ٢٥٦/٢، وانظر معاني القرآن ٥٥/٢ - ٥٦، الأصول ٦/٢ - ٧، شرح المفصل ١٠/٣ فما بعدها.

(٣) الجمل ص ١٠٨.

الكلّ، تقول: أكلتُ الرغيفَ ثلثاً، وتحذف الضمير لأنَّه قد عُلِمَ أنَّه لا يَعْني إلا ثلث الأول، وكذلك بدل الاشتمال يحذف فيه الضمير؛ لأنَّه معلوم أنَّه راجع للأول. وهذه الضمائر يحسن حذفها في مواضعَ إذا عُلِمت، ويَضْعُف في مواضعَ، وإنْ علمت، فمن أجل هذا نبَّه على هذا، وقال: «قد عُلِمَ أنَّه لا يعني من الوجوه إلَّا وجهَه».

قوله: (والسادس أنْ تقول: مررتُ بالرجل الحسنِ الوجه)[1].

لما أكمل الكلام على الوجوه الخمسة الجائزة في الصِّفة المشَبَّهة باسم الفاعل، وأنَّها راجعة إلى الرفع أخذ في بيان ما يصحُّ أنْ يَتَعَرَّفَ منها، فقال: إنَّها كلَّها تَتعرَّف إلَّا وجهاً واحداً، وهو قولك: مررت برجُلٍ حسنِ وجهٍ، فهذا لا يتعرَّفُ؛ فإنَّك لو عَرَّفته فقلت: مررت بالرجل الحسن وجهٍ، لكنت قد جمعت بين الألف واللام والإضافة على ما يتبين بعد[2].

قوله: (فتنصبَ الوجه على التشبيه بالمفعول به)[3].

الكلام بعد دخول الألف واللَّام كالكلام قبل[4] دخولهما. وإذا كان قولك: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ مشبَّهاً بقولك: مررت بالرجلِ الضاربِ الغلامِ، وهم يضيفون الضارب إلى الغلام، فجائز أنْ يُضافَ الحَسَن إلى الوجه فيقال: مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ بالإضافة.

فإن قلتَ: وكيف يصحُّ هذا؟ أنتم تقولون: الإضافةُ في: الضاربِ الغلامِ لا تكون إلَّا بالتشبيه (بـ)[5] مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، فكيف يصح أنْ يقال: إنَّ الإضافة في الحسنِ الوجهِ تكون على التشبيه بالضاربِ الغلامِ، فيصير الشيء محمولاً على نفسه، وهذا مستحيلٌ.

---

(١) الجمل ص ١٠٩.

(٢) انظر ما سيأتي ص ١٠٨٩.

(٣) الجمل ص ١٠٩ وفي ثلاث النسخ «وتنصب».

(٤) في الأصل: «بعد» ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

قلتُ: قد تقدَّم أنَّ العربَ تخفض الوجه في حالة التنكير وتنصبه فتقول: مررتُ برجل حسنِ الوجهِ، بالخفض وتقول: مررت برجل حَسَنٍ الوجهَ [بالنصب][1] فإذا أردتَ تعريفَ: مررتُ برجل حسنِ الوجهِ بالخفض قلتَ: مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهِ وجمعت بين الألف واللام والإضافة لأنَّه كالمنفصل، من حيثُ كان لا يتعرَّف بالإضافة أبداً فكأنَّه غيرُ مضاف، فجاز إدخالُ الألف واللام على الحَسَن وإن كان مضافاً كما يدخلان على المنفصل. فلما استقرَّ هذا شُبِّه به قولك: مررت بالرجلِ الضاربِ الغلام، بخفض الغلام بالحمل على: الحسنِ الوَجْهِ الذي كانت الإضافة فيه قبل الألف واللام، وإذا أردتَ تعريف قولك: مررتُ برجل حَسَنٍ الوجهَ، بالنصب، قلتَ: مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهَ، كما تقول: مررتُ بالرجل الضاربِ الغلامَ ولما كانوا يضيفون الضارب إلى الغلام أضافوا الحسن إلى الوجه، فقد تحصَّل من هذا أنَّ العرب تقول: مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ بالخفض على وجهين:

أحدهما: أنْ يكون الخفضُ قبل الألف واللام. وبهذا شُبِّه: مررت بالرجل الضاربِ الغلام حين أضافوه.

الثاني: أنْ يكونَ الخفض بعد الألف واللام، وكان قبل دخول الألف واللام منصوباً، ثم دخلت الألف واللام، وبقي على نصبه ثم أضيف، فهذه الإضافة على التشبيه بالضاربِ الغلامِ، فعلى هذا قولِك: مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ أصل وفرع من جهتين. وكلام سيبويه يقتضي أنَّ الحسن الوجه خفضه يكون على وجهين[2].

(١) زيادة يتضح بها الكلام.

(٢) انظر الكتاب ٢٠٠/١ وعلى هذا فهمه أبو الحسن الدبَّاج شيخ ابن أبي الربيع. قال أبو حيان في منهج السالك ص ٣٥٣: «وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الأنصاري شهر بالدباج - شيخ ابن أبي الربيع - وكان من أجلاء مقرئي سيبويه».

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قوله: (والسابع: أَنْ تقولَ: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، فتجعلُ الحسنَ نعتاً للرجل وتضيفه إلى الوجه وإن كانت فيه الألف واللام وليس في العربية شيءٌ يُجْمَعُ فيه بين الألف واللام والإضافة إلّا هذا وما جرى مجراه)[1].

قوله: «وليس في العربية»: يريد: في الأفصح، وحكى أَنْ من العرب من يقولُ قليلاً: عندي الثلاثة الأثواب، والمائة الدرهم، إلّا أَنَّ هذا قليلٌ جداً بحيث لا يؤخذ به (   )[2]، وذلك أَنَّك لما قلت: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ/ وأضفتَ حسناً إلى الوجه، والوجه معرفةٌ لم يتعرَّف حَسَنٌ [٢٩٢] بالإضافة إليه ـ كما ذكرتُ لك في هذا الباب ـ فلما احتجت إلى تعريفه عرفته بالألف واللام؛ لأنَّه كالمنفصل من الإضافة في التقدير.

اعلم أَنَّ للنحويين في تعليل الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل تعليلين[3]:

أحدهما: ما ذكرته قبلُ، وهو: أنَّ الصفة المشبَّهة باسم الفاعل لمَّا أضيفت لم يُوْجَد فيها ما هو للإضافة بحق الأصل وهو التعريف، فصارت لذلك كأنَّها غيرُ مضافةٍ؛ إذ مُنع منها ما هو أصلٌ لها فدخلها الألف واللام، كما يدخل المنفصل وما ليس بمضاف ثم أجرى اسم الفاعل مُجْرى الصفة المشبَّهة باسم الفاعل فقيل: مررتُ بالرجل الضاربِ الغلام، ولم يُقَل: إنَّ هذا أصل في اسم الفاعل؛ لأنَّ اسم الفاعل يجوز أَنْ يتعرف بالإضافة.

والدليل على أَنَّ ما يجوز أَنَّ يتعرَّف بالإضافة وإن كان يضاف على غير التعريف لا تدخله الألف واللام أنَّ مثلَك وشبَهَك وما جرى مجراهما لا

---

(١) الجمل ص ١٠٩.

(٢) بياض في الأصل بمقدار كلمتين.

(٣) في الأصل: «تعليلان».

تدخله الألف واللام، فلا يقالُ: المثلُك والشبهُك وإن لم تضفها للتعريف، وكذلك (أفعل) تقولُ: مررتُ برجلٍ أفضلِ الناس، ولا يتعرف بالإضافة، لكنَّه قد يُقْصَد إلى التعريف، فيتعرَّفُ، ولا يجوز إدخال الألف واللام عليه فلا يقال: مررت بالرجلِ الأفضلِ الناسِ، والاستدلال بامتناع الألف واللام للتعريف فتقول: مررت بالرجلِ المِثْلَيْنِ والشِبْهَيْن، فإذا أضيفا لم يدخلهما الألف واللام، وإن كانت الإضافة غير مَحْضة وأمَّا أفضل الناس وما أشبهه فلا تدخله الألف واللام، وكذلك لو فصلته فقلت: أفضل من الناس لم تدخله الألف واللام، لأنَّ (افعل من) لا يجمع فيها بين الألف واللام و(من) وأفضل الناس مختصر من: أفضلُ من الناس.

فقد صَحَّ مما ذكرتُه أنَّ المضاف وإن كانت إضافتُه غير مَحْضَةٍ لا تدخله الألف واللام للتعريف وأنَّهم متى أرادوا التعريف، قصدوا في الإضافة طريق التعريف فتعرَّف.

فقد تحصَّل من هذا أنَّ اسم الفاعل وإن كانت إضافته غير محضة، فالقياس ألَّا تدخله الألف واللام؛ لأنَّه مما يجوز أنْ يقصد في إضافته إضافة التعريف لكنَّ العرب قالت: مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ على التشبيه بالحسنِ الوجه فقد صحَّ أنَّ الضاربِ الغلامِ بالخفض محمولٌ على الحسنِ الوجهِ الذي دخلته الألف واللام بعد صِحَّة الخفض بالإضافة وقولك: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ الذي دخلته الإضافة بعد دخول الألف واللام - وإنما دخلت الألف واللام على النصب - ثانٍ عن قولك: مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ.

الثاني: أنَّهم لمّا قالوا: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، أرادوا تعريفه، فأدخلوا الألف واللام على الرجل، فكان القياس أنْ يقصدوا إلى التعريف في حَسَن فيصحُّ بذلك جريانه على المعرفة، لكنَّ هذا وحدَه من بين المضافات لا يتعرَّف بالإضافةِ لما ذكرتُه قبل - فأدخلوا الألف واللام ليكونا

كالعوض مما منع من تعريفه الإضافة.

فهذان تعليلان جَيِّدان في الجمع بين الألف واللام والإضافة في هذا الموضع وحدَه من بين سائر المضافات.

قوله: (ولو قلت: هذا الضاربُ زيدٍ والغلامُ محمدٍ كان خطأً)[١].

هذا صحيح، وكذلك لو كان جمع تكسير، وكذلك لو كان جمع مؤنث سالماً[٢]، وذلك نحو: هم الضُرَّابُ زيدٍ، وهؤلاء الضـاربات زيدٍ[٣] هذا كلُّه لا يجوز، فلو كان[٤] تثنيةً أو جمع مذكر سالماً جاز ذلك فيه، فتقول: هؤلاء الضاربو زيدٍ، وقد تَقَدَّم ذلك بما يغنى عن الإعادة[٥].

قوله: (والثامن: أنْ تقول: مررتُ بالرجل الحسنِ وجهاً)[٦].

هذه المسألة بَيِّنَةٌ، لأنَّ الألف واللام دخلتا على قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً، فتعربُ وجهاً كما كنت تعربُه قبل دخول الألف واللام: إمَّا تمييزاً وإمَّا نَصْباً على التشبيه بالمفعول به. فلو قلتَ: مررتُ بالرجلِ القائمِ أباً لم يكن الأبُ منصوباً على التشبيه بالمفعول به: لأنَّك لا تقول: قام زيدٌ إذا قام أبوه، وقد تقدَّم الكلام في هذا بما يغني عن الإعادة[٧].

قوله: (ولو قلتَ: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ، فجمعتَ بين الإضافة والألف واللام لم يجز)[٨].

---

(١) الجمل ص ١١٠.
(٢) في الأصل: «سالم» وقد سبق نظيره.
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٤) في الأصل: «كانت».
(٥) انظر ما تقدم ص١٠٠٦.
(٦) الجمل ص ١١٠.
(٧) انظر ما تقدم ص ١٠٨٧.
(٨) الجمل ص ١١٠ وفيه «فجمعت بين الألف والإضافة» ومثله في «س» وجاءت العبارة في «ج» كما أوردها المصنف.

[٢٩٣] اعلم أنَّ المضافَ والمضاف/ إليه يوجدان في كلام العرب على أربعة أوجه:

أحدها: أنْ يكونا عاريين من الألف واللام نحو: غلامُ رجلٍ، وصاحبُ عمرو وما أشبه ذلك. فهذا جائز في جميع كلام العرب وفي جميع أبوابها.

الثاني: أنْ يكون الثاني بالألف واللام والأول بغير ألف ولام. وهذا أيضاً جائز في جميع أبواب العربية، وذلك نحو: غُلامُ الرجل، وصاحبِ الفرسِ.

الثالث: أنْ يكون الألف واللام في الأول والثاني، فهذا لا يوجد إلاَّ في ثلاثة أبواب:

أحدها: هذا الباب وهو باب الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل، فتقول: مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ، وقد وجهته بما ذكرته قبل، بما أغنى عن الإعادة[١].

الثاني: باب اسم الفاعل وذلك نحو قولك: مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ والمُكْرِمِ الأبِ. وقد تقدم أنَّه جُمع فيه بين الألف واللام وبين [الإضافة][٢] ليجري مَجْرى الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل، كما أجريت الصِّفةُ مُجْراه في العمل على ما تقدَّم[٣].

الثالث: باب العَدَد نحو: الثلاثةُ الأثوابِ، والمائةُ الدرهم، وقد تقدَّم أنَّ هذا قليل، والأكثر في تعريف العدد أنْ تدخل الألف واللام على

---

(١) انظر ما تقدم ص١٠٨٩.
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٣) انظر ما تقدم ص١٠٠٢.

الثاني، فتقول: ثلاثةُ الأثواب ومائة الدرهم، على ما يتبيَّن في باب معرفة العدد.

وإنما جمع بين الألف واللام في باب العدد على ضَعْفه، لأنَّ المقصود بالتعريف الأول، والقصد بالألف والَّلام الداخلة على الثاني تعريف الثاني، فقد صار الأول ـ على هذا ـ مخالفاً لقولك: غلامُ الرجل، وذلك أنَّ الألف واللام في: غلام الرجل، إنَّما دخلت لتعريف الرجل، وتعريف الغلام بالإضافة إلى الرجل، والألف واللام في ثلاثة الأثواب إنَّما دخلت لتعريف الأوَّل، لكنها أخِّرت للثاني؛ لأنَّه لا يوجد في كلام العرب مضاف إلى غير ألف ولام تدخله الألف واللام، ولذلك قال الفراء: يجوز عندي القياس أنْ يقالَ: الثلاثة الأثواب: وإن كان غير مسموع[1]. فلما كانت الألفُ واللامُ الداخلتان على ثلاثة الأثواب إنَّما أرادوا بهما تعريفَ الأوَّلِ لا الثاني أرادوا ألَّا يخلوا الأول منهما، وشبَّهوه بالحسنِ الوجه والضارب الغلام، وسيتبيَّن هذا كلُّه بأكمل مما ذكرتُه.

الرابع: أنْ تكونَ الألف واللام في الأوَّل دون الثاني، فهذا لا يجوز في جميع أبواب العربية إلَّا في هذا الباب وفي باب اسم الفاعل بشرط أنْ يكونا مثنيين أو مجموعين بالواو والنون، وذلك نحو قولك: هم الضاربو زيدٍ، والطيبو أخبارٍ، ويكون إسقاط النون للتخفيف، ولا يكون في غير هذا، وقد تقدَّم في باب اسم الفاعل أنَّ قولك: هما الضاربا زيدٍ، أحسن من قولك: هما الضاربا زيداً وكلاهما جائز[2]، فيجوز في هذا الباب أنْ تقول: هم الطيبو أخبارٍ، والطيبو أخباراً، والخفضُ أحسن، وقد تقدَّم أنَّ حذف النون من قولك: هم الضاربو زيد لطول الكلام بالصِّلة، وأنَّ يتنزَّل منزلة: هم الذين ضربوا

(١) انظر ما تقدم ص١٠٠٢.
(٢) انظر ما تقدم ص١٠٠٥ ـ ١٠٠٦.

زيداً، وبيَّنت ذلك بما حضرني [1] ـ فلما استقرَّ في قولك: هم الضاربو زيدٍ إسقاط النون حُمِل عليه قولُك: هم الطيِّبو أخبارٍ، لأنَّ البابين يحملُ كلٌّ واحد منهما على صاحبه.

قوله: (والتاسع: أنْ تقولَ: مررت بالرجل الحسنِ وجهُه)[2].

هذا: أيضاً بيِّنٌ لأنَّه تعريفُ قولك: مررت برجل حسنٍ وجهُهُ، وقد تقدَّم إعراب هذا، والألف واللام لا يغيران الإعراب.

قوله: (والعاشر أنْ تقولَ: مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ)[3].

اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

الأوَّل: مذهب الكوفيين وهو: أنَّ الأصل: مررت بالرجل الحسن وجهُه، ثم حذف منه الضمير، وعوضت منه الألف واللام فقيل: مررت بالرجل الحسن الوجهُ[4].

وفي هذا القول بُعْد، لأنَّ العربَ تقول: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ منه، وتظهر الضمير مع الألف واللام، ولو كانت الألف واللام عوضاً من الضمير لم يظهر مع الضمير، قال طرفة:

٢٦٥ ـ رَحِيبٌ قِطابُ الجَيْبِ منها رَقِيقَةٌ   بِجَسِّ النُّدامى بَضَّةُ المتجرَّدِ[5]

ولأنَّ الحرف لا يعوض من الاسم لأنَّه تضعيف للاسم؛ ألا ترى أنَّ الحرف لا يُعَوَّض من الفعل القوي، وإنَّما عُوِّض في مثل: يا عبدَالله في النداء،

---

(١) انظر ما تقدم ص ١٠٠٧.

(٢) الجمل ص ١١٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر الجمل ص ١١١، البحر المحيط ١١٣/١، منهج السالك ص ٣٦٣، الجني الداني ص ١٩٨ ـ ١٩٩، مغني اللبيب ص ٣٦٣.

(٥) من معلقته/ انظره في ديوانه ص ٣٠، شرح القصائد السبع ص ١٨٩، شرح القصائد التسع ٢٥٩/١.

وفـي مثل أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك.

الثاني: ما ذهب إليه الزجاج، وهو أنْ يكون الضمير محذوفاً، والتقدير: مررت بالرجل الحسن الوجهُ منه، ثم حذف الضمير للعلم به، وكما حذف الضمير من الصفة وهي جملة، يحذف وهي مفردة، وقال ذلك في قوله تعالى: ﴿ وإنَّ للمُتَّقِينَ ﴾[1] الآية، جعل مفتَّحة حالاً من الجنات[2]/ ولا بُدَّ [٢٩٤] في الحال من ضمير يعود إلى صاحب الحال؛ لأنَّ الحال صفة في المعنى فما يلزم في الصفة يلزم في الحال، وما يجوز في الحال يجوز في الصفة فقال: إن الضمير محذوفٌ، والتقدير: مفتحة لهم الأبواب منها. وهذه الآية تحتمل عندي مأخذين:

أحدهما: وهو الذي [بنى عليه][3]أبو علي قوله في الإغفال[4]، وهو أنْ يكون الضمير مستتراً في (مفتَّحة) وتكون (الأبواب) بدلاً منها بدل بعض من كل، لأنك تقول: فتحت الدار، إذا فتحت أبوابها، وفتح الجنان: إذا فتح أبوابه. قال الله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتِ السَّماءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً ﴾[5]. وبهذا يعتبر بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وقد تَقَدَّم هذا في باب البدل[6].

فإن قلتَ: فررتَ من الصِّفـة لأجل الضمـير، ووقعتَ في حذف الضمير، لأنَّ بدل البعض من الكلِّ وبدل الاشتمال لا بُدَّ فيهما من ضمير.

---

(١) سورة ص آية ٤٩ ـ ٥٠ وتمام موضع الاستشهاد من الآيتين قوله تعالى: ﴿هذا ذِكْر وإنَّ للمتقين لحُسْنَ مآب. جَنَّاتِ عَدْنٍ مفَتَّحَةً لَهُم الأبوَاب﴾.

(٢) انظر إعراب القرآن ومعانيه المجلد التاسع / جـ٤٣/ ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) في الأصل طمس من أثر الرطوبة وبمثل ما أثبت يلتئم الكلام.

(٤) الإغفال ل ١٢١ ـ ١٢٢ والإغفال كتاب لأبي علي الفارسي تعقَّب فيه إعراب القرآن للزجاج وقد ذهب أبو علي الفارسي ـ أيضاً ـ إلى هذا في كتابه الإيضاح ص١/١٥٤لكنه أطال بحث المسألة في الإغفال.

(٥) سورة النبأ آية ١٩.

(٦) انظر ما تقدم ص٤٠٢.

قلتُ: فررتُ من حذف الضمير من الصفة إلى حذف الضمير من البدل، لأنَّ حذف الضمير من الصفة لم يثبت، إلَّا أن تكونَ الصفة جملةً، وقد بينت ذلك لِمَ كان ( )[1] في الصِفة إذا كانت جملة، وأن ذلك كان فيها، لأنها إذا كانت جملةً كانت شبيهة بالصلة فحذف الضمير (من الصفة كما حذف الضمير)[2] من الصلة، ولم يثبت حذف الضمير من الصفة إذا كانت مفردةً، وأمَّا حذف الضمير من بدل البعض من الكل [وبدل الا][3] شتمال فقد صحَّ، ففررت من حذف مما لم يسمع حذفه منه، إلى ما سمع حذفه منه كثيراً وهذا حَسَنٌ؛ لأنَّ هذه الصنعة إنما است على السماع فيجب أنْ يقف فيها حيث وقفت العرب ثم يعلل ولا يقيس إلَّا على ما فهم من العرب فيه الاطراد.

الثاني: أنْ تكونَ (مفتحة) حالاً من (المتقين) والضمير العائد قوله تعالى: ﴿ لهم ﴾ فلا يكون الضمير قد حذف من الحال إلَّا أنَّ التوجيه الأول أقوى؛ لأنَّك إذا جعلت (مَفَتَّحَةً) مسندةً إلى الأبواب فالمعنى طالبٌ بالضمير وبلا شكٍ أنَّ التقدير: مفتحةً لهم أبوابها:

وهذا الوجه الذي ذهب إليه أبو علي هو الذي يظهر لي في الآية، وفي مثل قولك: مررت بالرجل الحسن الوجه، وهو أنْ يكون الوجه بدل بعض من كل، ويظهر فائدة هذا في مسألتين:

إحداهما: أنْ تقول: مررت بالرجل القائم الأب، فأبو علي لا يجيز هذه المسألة؛ لأنَّ القول هنا[4]، لأنك لا تقول: قام زيدٌ إذا قام أبوه كما تقول: حَسُنَ زيدٌ إذا حسُن وجهه، وأمَّا الزجاج فَيَجُوزُ أنَ يكونَ الأب عنده فاعلاً

(١) بياض في الأصل بمقدار كلمة، والمعنى واضح. وانظر ما تقدم ص ١٠٧٩.
(٢) هكذا في الأصل.
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٤) هكذا في الأصل.

ويكون الضمير محذوفاً لأنَّ الضمير عنده يحذف من الصفة والحال.

وأمَّا الكوفيون فيجيزون هذه المسألة أيضاً، لأنَّ الألف واللام عندهم عوض من الضمير كما كان ذلك في قولك: مررت بالرجل الحسن الوجه.

الثانية: مررت بالرجل الحسن وجهٍ، فأبو علي يجيز هذه المسألة، ويجعل وجهاً بدلاً من الضمير، وكذلك الزجاج يجيزها على حذفٍ، والكوفيون لا يجيزون هذه المسألة؛ لأنَّ الألف واللام جعلت عوضاً من الضمير، وهذه المسألة عارية عن الألف واللام وعن الضمير، فاضبط هذا كلَّه فإنك تحتاج إليه في هذا الباب.

قوله: (ومثل ذلك: عبدالله أمَّا المال فكثير وأمَّا الخلق فحسن)[1].

لا أعلم خلافاً بين النحويين في هذه المسألة إلَّا أنهم اختلفوا في التأويل:

فذهب الكسائي إلى أنَّ الألف واللام معاقبتان للضمير وعوضٌ منه[2]، وكأنَّ الأصلَ عندهم[3]: عبدالله أمَّا مالُه فكثير، وأمَّا خلقه فحسن، فحذف الضمير، وجعل الألف واللام عوضاً منه[2]. وفي هذا بعد؛ لأنَّ الألف واللَّام حرف، والضمير اسم، ولا يعوض الحرف من الاسم، وأمر آخر: أنَّك تقول: عبداللَّهِ أما الخلق منه فحَسَنٌ، ولو كانت الألف عوضاً من الضمير ما جاز اجتماعهما.

وأمَّا البصريون فيذهبون إلى حذف الضمير والتقدير عندهم: أمَّا المال له وأمَّا الخلق منه ثم حذف الضمير[4]، ولا يخالف أبو علي في هذا؛ لأنَّ

(١) الجمل ص ١١١ وفيه «وأما خلقه فحسن» ومثله في «ج» وفي «س» كما ذكر المؤلف.

(٢) في الأصل: «منهما».

(٣) هكذا في الأصل، والوجه: «عنده».

(٤) انظر الجمل ص ١١١ ونسبه إلى جمهرة الكوفيين وقد أخذ بمذهبهم ابن كيسان وابن الطراوة/ انظر معاني القرآن ٢/٤٠٨، شرح القصائد السبع الطوال ص ٧١، البحر المحيط ١/١١٣، =

الضمير عنده من الخبر يحذف، إذا لم يكن في جملة الخبر فعلٌ يطلب به نحو: زيد ضربت، فهذا يقبح فيه حذف الضمير، فإن قلت: زيدٌ إن تضرب اضرب، يقبح أيضاً حذف الضمير؛ لأنَّ الفعل طالب به، إلَّا أنَّ حذفه من قولك: زيدٌ إن تضرب اضرب، أيسر من حذفه من قولك: زيد ضربت؛ لأنَّك هنا قادر أنْ تعمل ضربت في زيد ولا تقدر على ذلك في قولك: زيد إن تضرب أضرب؛ لأنَّ الشرط / يمنع أنَّ يعمل ما بعده فيما قبله. أجاز أبو [٢٩٥] علي في قول العرب: السمن[1] ... ...[2] والجملة خبر السمن، وحُذِفَ الضميرُ، التقدير: السمنُ منوانِ منه بدرهم، فحُذِفَ... ... ...[3] كلُّه بأسْرِه يُحْذَف إذا دلَّ عليه الدليل فأنْ يحذف بعضه أقرب وهو الضمير. وبلا شك... ... ...[4] هو جملة لدلالة الكلام عليه حُذِفَ معه الضمير، وحذف الخبر إذا كان جملة؛ لأنَّ الجملة... ... ...[5] الخبر إذا كان مفرداً، فحذفوا الجملة التي هي في تقدير المفرد، وحذفوا الخبر كما حذفوا... ... ...[6] ما ذهب إليه أبو على إذا دخلت عليه كان قلت: كان السمن منوان بدرهم، ولا ينصب المنوين لأنَّ... ... ...[7] جملة، وحكى سيبويه: كان السمن

= الجني الداني ص ١٩٨ - ١٩٩، مغني اللبيب ص ٧٧، ابن كيسان النحوي ص ٢٦٢، ابن الطراوة النحوي، ص ١٢٢.

(١) أصاب هذه الصفحة - صفحة ٢٩٥ من المخطوط - تمزق في أعلاها من جهة اليسار ذهب بأبعاض تسعة أسطر.

(٢) بياض في المصورة من أثر التمزق ويمكن أن يملأ بنحو قولك: «منوان بدرهم أن يكون (منوان) مبتدأ و (بدرهم) خبره».

(٣) بياض في المصورة ويمكن أن يملأ بمثل قولك: «الضمير العائد، وإذا كان الخبر».

(٤) بياض في المصورة يمكن أن يملأ بمثل قولك: «أنَّ الخبر إذا حذف و».

(٥) بياض في المصورة يمكن أن يملأ بمثل قولك: «إذا كانت خبراً كانت في موضع المفرد، وقد حذفوا».

(٦) بياض في المصورة من أثر التمزق.

(٧) بياض في المصورة يمكن أن يملأ بمثل قولك «قوله: منوان بدرهم».

منوين[1]، فيكون على هذا قد حذف المضاف وأقام المضاف. . . . .

. . .[2] والتقدير: كان منوا السمن منوين بدرهم، وكذلك قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿إنَّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور﴾[3] التقدير: إن. . . . . .[4] فحذف الضمير من الجملة ويمكن أنْ تكون هذه الآية بمنزلة قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الإنسانُ مِن عَجَلٍ﴾[5]، ويكون. . . . .[6] وقع الربط، وحذف الضمير من الخبر. فالشرط المذكور لا أعلمُ في جوازه خلافاً إلاَّ أنَّ قياس الصفة عليه. . . . .[7] وإن كان قياساً جيداً، ألاَ ترى أنَّ الصِّفَة قد وُضِعَت موضع المفرد، وكذلك الخبر إذا كان جملةً فهو موضوع مَوْضِعَ المفرد، فكما حُذِفَ الضميرُ من الخبر يُحْذَف من الصِّفة، وهذا أراد أبو القاسم بتمثيله بقول العرب: زيدٌ[8] أمَّا المالُ فكثيرٌ وأمَّا الخُلق فحَسَنٌ.

ثم قال: (وأهل البصرة يضمرون ما ذكرتُ لك)[9].

لا يريد جمع البصريين وإنما قال هذا لأنَّ شيخه[10] قال ذلك، وذهب إلي . رالمسألةُ فيها خلاف عند البصريين على ما ذكرت لك. والأظهر عندي أنَّ هذا لا يجوز. وأنَّ مذهب أبي علي هو الصحيح.

قوله: (والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه، وهو قولك: مررت برجل

---

(١) الكتاب ٣٩٣/١، وانظر ما تقدم ص ٥٦٨.

(٢) بياض في المصورة يمكن أن يملأ بمثل قولك: «(ف مقامَه)».

(٣) سورة الشورى آية ٤٣.

(٤) بياض في المصورة ويمكن أنْ يملأ بمثل قولك: «إن المذكور من الصبر، وانظر ما تقدم ص ٥٦٨ - ٥٦٩.

(٥) سورة الأنبياء آية ٣٧.

(٦) بياض في المصورة ويمكن أن يملأ بمثل قولك: «ذلك إشارة إلى مَنْ فيه» وانظر ما تقدم ص ٥٦٩.

(٧) بياض في المصورة من أثر التمزق لم يتأتى لي ما يَسُدُّه.

(٨) الذي سبق في كلام الزجاجي: عبدالله.

(٩) الجمل ص ١١١.

(١٠) يريد أبا إسحاق الزجاج وقد تقدم مذهبه وتخريجه ص ١٠٩٥.

حسنِ وجهِه، بإضافة حسن إلى الوجه وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هذا خطأ؛ لأنَّه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا:)[1].

اعلم أنَّ أبا القاسم اعترض عليه في هذا الموضع في ثلاثة مواضع[2]:

الأول: قوله: إنَّ سيبويه أجازه، وسيبويه إنَّما قال: «وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهِهَا[3] شبهُّوه بحسنةِ الوجه[4] وذلك رديء. قال:

٢٦٦ ـ أمِنْ دِمْنِتَينِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيهما ... بحَقْلِ الرُّخَامى قد عَفَا طِللاهُما
أقامَتْ على ربيعهما جارَتا صعفاً ... كُمَيْتَ الأعَالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما[5]

الشاهد في قوله: «جونتا مصطلاهما» ففي جَوْنة ضمير، والدليل على ذلك التأنيث والتثنية، وإذا صَحَّ أنَّه قد جاء في الشعر مثل قولك: مررت برجلٍ حسنٍ وجَهه، بتنوين حسن ونصب وجهه فيصح أنْ يأتِيَ في الشعر: مررت برجل حسنِ وجهِه، بالإضافة أنْشَد ابن السِّيد:

٢٦٧ ـ أنْعَتُهـا إنِّيَ مِنْ نُعَّـاتـهـا ... كُـوْمَ الـذُّرَى وَادِقَـةً ضَـرَّاتِهـا[6]

الثاني: قوله: «وخالفه جميع الناس في ذلك».

---

(١) الجمل ص ١١١ وفي نسخه الثلاث «إضافة الوجه إلى المضمر العائد..».

(٢) انظر إصلاح الخلل ص ٢١٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٣/١.

(٣) في الأصل: «حسنة وجهاً» وهو خطأ.

(٤) في الكتاب: «وذلك رديء (لأنَّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللَّام، وهو من سبب الأول كما أنَّه من سببه بالألف واللَّام) قال الشماخ».

(٥) انظر الكتاب ١٩٩/١، والشاهد في البيت الثاني، وهو للشماخ/ انظر ديوانه ص ٣٠٨، الخصائص ٤٢٠/٢، أمالي المرتضى ٣٠/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٧/١، إصلاح الخلل ص ٢١٢-٢١٣، شرح المفصل ٨٣/٦، ٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٣/١، المقرب ١٤١/١، همع الهوامع ٩٨/٥، خزانة الأدب ١٩٨/٢.

(٦) إصلاح الخلل ص ٢١٣ والبيتان لعمر بن لجأ، وله أرجوزة في الاصمعيات فيها البيت الأول، وليس فيها الشاهد/ وانظر الشاهد في شرح المفصل ٨٨/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٥/١، المقرب ١٤٠/١، خزانة الأدب ٤٧٨/٣، ٥٨٣.

لم يخالف سيبويه فيما قال من إجازته في الشعر واستدلاله بالبيت إلا المبرِّد[٢]، فإنَّه لم يجزه، وأخذ يتأول البيت فقال: الضمير من مصطلاهما عائدٌ على الأعالي، فالمعنى كميتا الأعالي جونتا مصطلى الأعالي وفــي هذا بُعْدٌ لا يخفى لأنَّه جعل الأعالي أولاً كميتاً فهذا يقتضي أنَّ الأعالي كلها كميت بظاهره، فهذا بعيدٌ ثم قال بَعْدُ: جونتا مصطلى الأعالي. وقد صحَّ أنَّ العرب تقول: مررت برجلٍ حسنٍ وجهَه، بما ذكره ابن السيد وغيره، فإذا صحَّ النصب صحَّ الخفض، وهذا لا إشكال فيه لأنَّ الخفضَ في هذا الباب ثانٍ عن النصب، فكما جاز: مررت برجل حسنِ الوجهِ؛ لأنَّهم قد قالوا: مررت برجل حسنٍ الوجه: فيجوز: مررت برجل حسنِ وجهِه[٢]. . . . .
. . . الحسن في قولك مررت . . . . رجل الضارب الغلام صحَّت فيما شُبِّه به، وإذا جئت . . . . سن، وإنما جاء في الشِّعر: مررت برجل حسنٍ وجهَه بنصب وجهه؛ لأنك . . . . عُلِم أنه لا يعني من الوجوه إلاّ وجهَه، فهو بمنزلة قولك: حسن وجهه في المعنى. . .
. . . . . . في الوجه المعرَّف بالألف واللام، جاز في الوجه فيه إذا أضيف إلى المضمر للضرورة وإذا جاز النصب جاز الخفض ومن يقل: مررت بسرج خَزٍّ صفَّتُه يقل: مررت بسرج خَزِّ الصفَّة، ويكون فيه من الوجوه ما كان في قولك: مررت برجل حسنِ الوجهِ والتعريف كالتعريف. فاحفظه فإنَّه صحيح.

* * *

---

(١) انظر إصلاح الخلل ص ٢١٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٣.

(٢) هذا بداية موضع التمزق الذي أصاب الصفحة الأخيرة وقد سقط من جرائه الموضع الثالث من المواضع التي انتُقِدت على الزجاجي. وقد ذكره المؤلف في الشرح المختصر فقال: «الموضع الثالث: وهو قوله: (لأنَّه قد أضاف الشيء إلى نفسه). وأنت إذا قلت: مررت برجل حَسَن الوجه فقد أضفت الحَسَن إلى الوجه والحسن هو الوجه، فقد أضاف الشيء إلى نفسه، وإنما امتنعت حسنِ وجهِهِ لأنَّه لم ينقل الضمير إلى حَسَن، فيجب أنْ يرفع الوجه، لأنَّه

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة المباركة على سيد المرسلين وخاتم النبيين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين وغفر الله لكاتبه ولمن دعا له بالرحمة والمغفرة، للمسلمين أجمعين. آمين آمين آمين. وانتسخ في عام خمسة وثلاثين وسبعمائة.

* * *

= الحسن في المعنى، وإنما ينصب الوجه على التشبيه بالمفعول به بعد نقل الضمير (النصب يكون الخفض على حسبِ ما تقدَّم.

فهارس الكتاب



١ ـ فهرس المصادر والمراجع

أ ـ المخطوطات والمصورات

ـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي/ مصورة الأخ عبد الرحمن العثيمين.

ـ إثبات المحصل في شرح أبيات المفصل لابن المستوفي/ مصورة الأخ عبد الرحمن العثيمين عن نسخة آق حصار بتركيا.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٩٧ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٨٢٨ نحو).

ـ إعراب القرآن للزجاج/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٤٨٣ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٣٣٣ ق).

ـ الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح لابن الطراوة/ مصورتي عن نسخة الأسكوريال رقم (١٨٣٠).

ـ الإغفال لأبي علي الفارسي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٣٩ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٥٢ نحو.

ـ إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٤٧ نحو) عن نسخة الأسكوريال رقم ٤٥.

ـ البديع في النحو لابن الأثير / الجزء الثاني/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٥٨٣ نحو) عن نسخة جامعة برنستون (مجموعة يهودا) رقم (٢٣٤٥).

ـ تاريخ الإسلام للذهبي/ مصورة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رقم (٨١٩ ف) عن نسخة آيا صوفيا رقم (٣٠١٤).

ـ تبيين المشكل (شرح الجمل) ـ المنسوب للرُّنْدي ـ / مصورتي عن نسخة مكتبة

جامع ابن يوسف العامة بمراكش رقم «٤٩٤».
- تذكرة النحاة لأبي حيان/ مصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٢١٤ ق).
- التذييل والتكميل (شرح التسهيل) لأبي حيان/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٧٣ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٦٢ نحو، ومصورة عن الجزء الأول من نسخة الأسكوريال رقم ٥٢.
- تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع/ مصورة الأخ محمد الدعجاني عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٣١٥ ق).
- تقييد على بعض جمل الزجاجي لابن لُبّ/ مصورتي عن نسخة الأسكوريال رقم (١٠٩).
- التكملة لأبي علي الفارسي/ مصورة مركز البحث العلمي رقم (٢١٥ نحو) عن نسخة الأسكوريال رقم (٤٢).
- توجيه اللمع لابن الخبار/مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٤٢ نحو) عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (٢٣٤٨).
- الجمل للزجاجي/ مصورتي عن نسخة المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة رقم (٨٥)، ومصورة مركز البحث العلمي بمكة عن نسخة الأسكوريال رقم (٣٠).
- الشرح الأوسط - ظناً - لابن أبي الربيع/ مصورتي عن نسخة مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش رقم (١٠٠).
- شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٥٧ نحو) عن نسخة مكتبة كوبريلي بتركيا رقم (١٢٩٦).
- شرح أبيات الجمل لابن سِيده/ مصورتي عن نسخة المكتبة الأحمدية بتونس رقم ١٤٩٣.
- شرح الألفية للشاطبي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٧٠ نحو) عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (١٤٨٧).
- شرح ألفية ابن معطي للرعيني مصورتي عن نسخة برلين رقم (٦٠٥٤).
- شرح الجزولية للأبذي/ مصورة الأخ عبد الرحمن العثيمين عن نسخة الزاوية الحمزيّة رقم (٢٩).
- شرح الجزولية للشلوبين/ مصورتي عن نسخة برلين رقم (٦٤٦٢) ومصورة الأخ

حماد الثمالي عن نسخة القرويين بفاس.

- شرح الجمل لابن بابشاذ/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (١٧٨ نحو) عن نسخة فيض الله بتركيا رقم (١٩٤٨).
- شرح الجمل لابن خروف/ مصورتي عن نسخة مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش رقم (٣٠٤).
- شرح الجمل لابن الضائع/ مصورتي عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٠ نحو).
- شرح الجمل لابن العريف/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (١٥٠ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٤٦٤ نحو.
- شرح الجمل للغافقي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (١٦٥ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٢٢ ق).
- شرح الجمل لابن الفخار الخولاني/ مصورتي عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (١٦٦٤ ك).
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي مصورة مركز البحث العلمي برقم (١٩٦ - ٢٠٠ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو).
- شرح كتاب سيبويه للصفّار/ مصورة الأخ عبد الرحمن العثيمين عن نسخة كوبريلي رقم (١٤٩٢)، ومصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٣١٧).
- غاية الأمل في شرح الجمل/ لابن بزيزة/ مصورة الأخ عبد الرحمن العثيمين عن نسخة كوبريلي بتركيا رقم (١٤٨٤).
- الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل/ لابن هشام اللخمي/ مصورتي عن نسخة الزاوية الحمزيّة بالمغرب رقم ٣٧.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي/ مصورتي عن نسخة برلين رقم (٦٤٦٥).
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح/ لابن أبي الربيع/ مصورتي عن نسخة الزاوية الحمزيّة بالمغرب رقم (١٧).
- المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ٤٠٢ نحو عن نسخة القرويين بفاس رقم ٣٥٦/٨٠.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٣٨٥) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٦٦ نحو تيمور).
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم

(٣٤٧ نحو) عن نسخة مكتبة راغب باشا بتركيا رقم (١٣٧٤).
- المصباح في شرح أبيات الإيضاح/ لابن يسعون/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٤١ نحو) عن نسخة المكتبة الأحمدية بحلب رقم (١٠٥٤).
- المغني لابن فلاح/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٣٦) نحو عن نسخة المتحف البريطاني رقم ٧٦٩٥.
- المقدمة الجزولية (التقييد) للجزولي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (١٨١) نحو عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (٤١٥).
- المنتخب الأكمل في شرح كتاب الجمل للخفاف الأشبيلي/ مصورة مركز البحث العلمي رقم ٢٠٦ نحو عن نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة رقم (٣٣).
- الوافي بالوفيات للصفدي/ مخطوطة المكتبة الأحمدية بتونس رقم (١٣٣١٩).

ب - الرسائل العلمية

- ابن الطراوة النحوي/ رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة/ إعداد عياد الثبيتي.
- ابن كيسان النحوي/ رسالة ماجستير بكلية الشريعة/ إعداد محمد الدعجاني.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البقاء العكبري/ تحقيق ودراسة/ رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة/ إعداد عبد الرحمن العثيمين.
- التذييل والتكميل/ لأبي حيان/ الجزء الأول - تحقيق/ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر/ إعداد السيد تقي السيد.
- الجزء الأول من شرح كتاب المفصل الموسوم بالتخمير/ لصدر الأفاضل الخوارزمي دراسة وتحقيق/ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة إعداد/ عبد الرحمن العثيمين.
- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية/ للراعي الأندلسي/ تحقيق ودراسة/ رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالأزهر/ إعداد محمود رجب المزين.
- الكافي شرح الهادي للزنجاني/ دراسة وتحقيق/ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر/ إعداد محمود فجال يوسف.
- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين / رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة/ إعداد عبدالله الحسيني.

جـ ـ المطبوعات

ـ أبو الحسين بن الطراوة، وأثره في النحو/ للدكتور/ محمد إبراهيم البنا/ دار الاعتصام/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.

ـ أبو حيان النحوي/ للدكتورة/ خديجة الحديثي مكتبة النهضة/ بغداد / الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦ م.

ـ أبو الفضل التجاني كما يصوره ابن رشيد في رحلته/ مقالة للدكتور الشيخ/ محمد الحبيب بن الخوجة بالعدد الأول من السنة الأولى للنشرة العلمية للكلية الزيتونية بتونس.

ـ ابن كيسان النحوي: حياته آثاره/ آراؤه/ للدكتور محمد إبراهيم البنا/ دار الاعتصام/ الطبعة الأولى/ ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.

ـ الإحاطة في أخبار غرناطة/ للسان الدين بن الخطيب/ تحقيق/ محمد عبدالله عنان/ مكتبة الخانجي بالقاهرة/ الجزء الأول/ الطبعة الثانية/ والأجزاء الثاني والثالث والرابع/ الطبعة الأولى.

ـ أخبار الشعراء المسمى كتاب الأوراق/ للمرزباني/ عني بجمعه/ ج هيوارث دن.

ـ اختصار الأخبار عما كان بسبته من سني الآثار/ لمحمد بن القاسم الأنصاري السبتي/ تحقيق عبد الوهاب بن منصور/ المطبعة الملكية ـ الرباط ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.

ـ اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى/ لابن سعيد المغربي/ اختصره أبو عبدالله بن خليل/ تحقيق إبراهيم الأبياري/ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية/ القاهرة ١٩٥٩ م.

ـ أدب الكاتب لابن قتيبة/ دار صادر بيروت ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م/ مصورة عن طبعة ليدن.

ـ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب «معجم الأدباء»/ لياقوت الحموي/ نشرة مرجليوث/ دار المستشرق/ بيروت/ طبعة ثانية.

ـ أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض للمقري/ تحقيق عدد من المحققين طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

- الأزهية في علم الحروف/ تحقيق عبد المعين الملوحي/ دمشق/ ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م.
- أساس البلاغة للزمخشري/ مطبعة الشعب/ القاهرة/ ١٩٦٠.
- أسرار البلاغة/ لعبد القاهر/ الجرجاني/ مطبعة الاستقامة ١٣٦٩ هـ.
- أسرار العربية/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق/ محمد بهجة البيطار/ مطبعة الترقي بدمشق/ ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م.
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام لمحمد بن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات) تحقيق عبد السلام هارون/ مطبعة التأليف والترجمة/ ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م.
- الأشباه والنظائر في النحو/ للسيوطي/ تحقيق/ طه عبد الرؤوف/ مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.
- الأشباه والنظائر للخالديين/ تحقيق الدكتور السيد محمد يوسف/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة ١٩٥٨ م.
- الاشتقاق لابن دريد/ تحقيق/ عبد السلام هارون/ مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م.
- الإصابة في تمييز الصحابة/ لابن حجر العسقلاني/ دار صادر بيروت/ مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ.
- إصلاح المنطق لابن السكيت/ تحقيق/ أحمد شاكر وعبد السلام هارون/ دار المعارف بمصر/ الطبعة الثالثة.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي/ لابن السيد البطليوسي/ تحقيق/ الدكتور حمزة النشرتي/ نشرته دار المريخ بالرياض/ الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م. وطبعة العراق باسم/ الحلل في إصلاح الخلل/ تحقيق/ سعيد عبد الكريم سعودي دار الرشيد/ بغداد/ ١٩٨٠ م.
- الأصمعيات/ تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون/ دار المعارف بمصر/ الطبعة الثالثة.
- الأصول في النحو/ لابن السراج/ تحقيق/ الفتلي/ مطبعة النعمان/ النجف ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
- إعراب القرآن للنحاس/ تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد/ مطبعة العاني/ بغداد.
- إعراب الحديث للعكبري/ تحقيق عبد الإله النبهان/ مطبوعات مجمع اللغة

العربية بدمشق ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
- الإعلام للزركلي/ الطبعة الخامسة/ ١٩٨٠ م/ دار العلم للملايين.
- الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام/ للعباس بن إبراهيم المراكشي/ المطبعة الملكية - الرباط/ ١٩٧٤ م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني/ مصورة عن طبعة دار الكتب.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب/ للفارقي/ تحقيق سعيد الأفغاني/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- الأفعال/ لابن القوطية طبعة ليدن ٣١٨٩٤ م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي/ دار الجيل/ بيروت/ ١٩٧٣ م.
- ألقاب الشعراء ومن يعرف بأمه منهم لابن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات)/ تحقيق/ عبد السلام هارون.
- الأمالي لأبي القالي/ دار الفكر/ بيروت.
- أمالي الزجاجي/ تحقيق عبد السلام هارون/ مطبعة المدني/ الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ.
- أمالي السهيلي/ تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا/ مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- الأمالي الشجرية/ لابن الشجري/ دار المعرفة/ بيروت.
- أمالي المرتضى «غرر الفوائد ودرر القلائد»/ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ عيسى الحلبي/ الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة/ للقفطي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الكتب المصرية ١٩٧٣ م.
- أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها لابن الكلبي/ تحقيق/ أحمد وكي/ مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ الطبعة الرابعة/ ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م.
- الإيضاح العضدي/ لأبي علي الفارسي/ الجزء الأول/ الدكتور حسن شاذلي مزهود/ مطبعة دار التأليف بمصر/ الطبعة الأولى/ ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.

- الإيضاح في علل النحو/ للزجاجي/ تحقيق الدكتـور/ مازن المبـارك/ دار النفائس/ بيروت/ الطبعة الثانية.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل/ لأبي بكر الأنباري/ تحقيق محيي الدين رمضان/ دمشق/ ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م.
- البحر المحيط/ لأبي حيان/ مكتبة النهضة ـ الرياض.
- بدائع الفوائد/ لابن القيم/ دار الكتاب العربي ـ بيروت.
- برنامج ابن أبي الربيع/ جمع تلميذه ابن الشاط/ تحقيق/ د. عبد العزيز الأهواني مجلة معهد المخطوطات/ المجلد الأول ١/٩١ ـ ١٢٠. ٢/٢٥٥ ـ ٢٧١.
- بـرنامـج التجيبي (القاسم بن يـوسف التجيبي السبتي)، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب/ ليبيا/ تونس ١٩٨١ م.
- برنامج المجاري (محمد المجاري الأندلسي)/ تحقيق/ محمد أبو الأجفان/ دار الغرب الإسلامي ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ م.
- برنامـج الوادي آشي تحقيق محمـد محفوظ/ أثينـا ـ بيروت ـ الـطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- بغية الآمال في معرفة مستقبل الأفعال/ لأبي جعفر اللبلي/ تحقيق جعفر حامد/ الدار التونسية للنشر ١٩٧٢ م.
- بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس/ للضبي/ مدريد سنة ١٨٨٤ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ للسيوطي/ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ عيسى الحلبي/ الطبعة الأولى سنة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه/ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة/ تحقيق السيد أحمد صقر/ دار التراث/ القاهرة ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس/ طبعة الكويت بتحقيق/ جماعة من المحققين في تواريخ مختلفة.
- تاج المفرق في تحلية علماء المشرق/ لخالد البلوي/ تحقيق الحسن السائح/ مطبعة فضالة المحمدية/ المغرب.
- تاريخ الأدب العربي/ لبروكلمان/ الجزء الثاني/ ترجمة الدكتور عبد الحليم

النجار/ دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٤ م/ الجزء الخامس/ ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب.
- تاريخ قضاة الأندلس للنباهي «المرقبة العليا» المكتب التجاري للطباعة والتوزيع/ بيروت.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب «شرح شواهد سيبويه» للأعلم الشنتمري. / بهامش كتاب سيبويه/ مؤسسة الأعظمي/ بيروت/ الطبعة الثانية/ ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ لابن مالك/ تحقيق/ محمد كامل بركات/ دار الكاتب العربي ١٣٨٧ هـ.
- تفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن» دار القلم سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م الطبعة الثالثة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- التكملة لكتاب الصلة/ لابن الأبار القضاعي/ نشره عزت العطار الحسيني/ مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٥ م. / ط. كوديرا - مدريد ١٨٨٧ م.
- تذكرة الحفاظ /للذهبي/ الطبعة الثالثة /دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد سنة ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م.
- التصحيف والتحريف = شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف.
- التصريح لخالد الأزهري «شرح التصريح».
- التقفية في اللغة للبندنيجي/ تحقيق الدكتور/ خليل العطية/ مطبعة العاني/ بغداد ١٩٧٦ م.
- التلويح شرح الفصيح (ضمن فصيح ثعلب والشروح التي عليه) تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي / المطبعة النموذجية بالحلميّة الجديدة/ القاهرة الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م.
- تهذيب اللغة للأزهري - تحقيق جماعة من العلماء/ الهيئة العامة للتأليف والنشر.
- تنوير الحوالك بشرح موطأ الإمام مالك للسيوطي/ عيسى الحلبي.
- التوطئة لأبي علي الشلوبين/ تحقيق يوسف أحمد المطوع/ دار التراث العربي/ القاهرة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي/ تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان/ مكتبة الكليات الأزهرية/ طبعة ثانية.
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس/ لابن القاضي/ دار

المنصور للطباعة ـ الرباط ١٩٧٣ م.
ـ الجمل للزجاجي/ تحقيق ابن أبي شنب/ باريس/ الطبعة الثانية/ ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م.
ـ الجمهرة لابن دريد/ دار صادر ـ بيروت/ مصورة عن طبعة حيدر آباد/ الهند ١٣٥١ هـ.
ـ جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي/ تحقيق علي البجاوي/ نهضة مصر.
ـ جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش/ المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع/ القاهرة/ الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م.
ـ جمهرة أنساب العرب لابن حزم/ تحقيق عبد السلام هارون/ الطبعة الرابعة/ دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٧ م.
ـ الجنى الداني في حروف المعاني/ للمرادي/ تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل/ المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
ـ حاشية يس العليمي الحمصي على التصريح/ عيسى الحلبي.
ـ حجة القراءات لابن زنجلة/ تحقيق سعيد الأفغاني/. مؤسسة الرسالة/ بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
ـ الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين/ مطبعة فضالة/ المغرب/ جـ ١: ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م، جـ ٢: ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م.
ـ حضارة وادي درعة للأستاذ/ محمد المنوني/ فصله من مجلة دعوة الحق المغربية/ العددان الثاني والثالث/ السنة السادسة عشرة.
ـ الحماسة لأبي تمام/ برواية الجواليقي/ تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد صالح/ دار الرشيد للنشر ـ بغداد/ ١٩٨٠ م. /تحقيق الدكتور عبدالله عسيلان/ مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ مطابع دار الهلال للأوفست/ الرياض/ ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.
ـ الحماسة البصرية /تحقيق الدكتور/عادل سليمان جمال/ الجزء الأول/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٩٧٨ م.
ـ الحلل السندسية في الأخبار التونسية للوزير السراج/ تحقيق الدكتور/ محمد الحبيب الهيلة/ الدار التونسية للنشر.
ـ الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي/ تحقيق الدكتور/ مصطفى

إمام/ الدار المصرية للطباعة والنشر/ القاهرة/ الطبعة الأولى ١٩٧٩ م.
- خزانة الأدب/ للبغدادي/ دار صادر - بيروت.
- الخصائص/ لابن جني/ تحقيق/ محمد علي النجار/ دار صادر للطباعة بيروت/ طبعة ثانية.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف/ للدكتور/ محمد خير الحلواني/ دار الأصمعي بحلب ودار القلم بحلب.
- خلق الإنسان/ لثابت/ تحقيق عبد الستار أحمد فراج/ الكويت ١٩٦٥ م.
- درة الحجال/ لابن القاضي/ تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور/ دار التراث بالقاهرة/ المكتبة العتيقية بتونس/ الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- درة الغواص في أوهام الخواص/ للحريري/ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ مطبعة نهضة مصر/ ١٩٧٥ م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب/ لابن فرحون المالكي/ تحقيق/ محمد الأحمدي أبو النور/ دار التراث بالقاهرة.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي/ تحقيق الدكتور عبده عزام/ دار المعارف بمصر.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي/ تحقيق محمد حسن آل ياسين/ دار الكتاب الجديد/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٩٧٤ م.
- ديوان أبي دؤاد الأيادي/ (ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي «لغوستاف فون غرنباوم/ بيروت/ ١٩٥٩ م.
- ديوان أبي النجم العجلي/ صنعة علاء الدين آغا/ مطبوعات النادي الأدبي بالرياض/ ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.
- ديوان الأخطل/ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة/ دار الأصمعي بحلب ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- ديوان الأعشى الكبير/ شرح وتعليق الدكتور محمد حسين/ القاهرة/ ١٩٥٠.
- ديوان الأفوه الأودي/ تحقيق/ عبد العزيز الميمني/ ضمن «الطرائف الأدبية» دار الفكر - بيروت.
- ديوان امرىء القيس/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف بمصر/ ١٩٥٨ م.

- ديوان أوس بن حجر/ تحقيق/ الدكتور محمد يوسف نجم/ بيروت/ ١٣٨٠ = ١٩٦٠ م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب/ تحقيق/ نعمان محمد أمين طه/ دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.
- ديوان حسان بن ثابت - رضي الله عنه - /تحقيق/ سيد حنفي حسنين / الهيئة المصرية العام ١٩٧٤ م.
- ديوان الحطيئة/ تحقيق نعمان محمد أمين طه/ القاهرة/ ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م.
- ديوان الخرنق/ تحقيق/ الدكتور حسين نصار/ دار الكتب المصرية ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.
- ديوان ابن الدمينة/ تحقيق/ أحمد راتب النفاخ/ دار العروبة/ القاهرة/ ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م.
- ديوان ذي الإصبع العدواني/ تحقيق/ عبد الوهاب العدواني ومحمد نايف الدليمي/ الموصل ١٩٧٣ م.
- ديوان ذي الرمة/ بعناية مطيع ببيلي/ المكتب الإسلامي للطباعة والنشر/ الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.
- ديوان رؤبة/ نشره/ وليم بن الورد/ ليبسك/ ١٩٠٣ م.
- ديوان زهير بشرح ثعلب/ مصورة عن طبعة دار الكتب/ ١٣٦٣ هـ.
- ديوان زيد الخيل/ تحقيق نوري القيسي/ مطبعة النعمان/ النجف/ ١٩٦٨.
-- ديوان الشماخ/ تحقيق/ صلاح الدين الهادي/ دار المعارف بمصر.
- ديوان طرفة (بشرح الأعلم)/ تحقيق/ درية الخطيب ولطفي الصقال/ دمشق ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
- ديوان عبد الرحمن بن حسان/ تحقيق/ الدكتور/ سامي مكي العاني/ نشر بالعدد الثالث عشر من مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد / ١٩٧٠ م.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات/ تحقيق محمد يوسف نجم/ بيروت/ ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م.
- ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه/ تحقيق/ الدكتور/ عزة حسن/ مكتبة دار الشروق - بيروت/ ١٩٧١ م.
- ديوان عدي بن زيد/ تحقيق/ محمد جبار المعيبد/ بغداد/ ١٩٦٥ م.
- ديوان علقمة (بشرح الأعلم الشنتمري) تحقيق/لطفي الصقال ودرية الخطيب/ دار

الكتاب العربي بحلب/ الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ /١٩٦٩ م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة/ تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة بمصر/ الطبعة الأولى/ ١٣٧١ هـ.
- ديوان عنترة بشرح الأعلم/ تحقيق ودراسة/ محمد سعيد مولوي/ المكتب الإسلامي/ ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- ديوان الفرزدق/ دار صادر - بيروت، وطبعة الصاوي/ ١٣٥٤ هـ.
- ديوان القطامي/ تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب - بيروت ١٣٧٩ هـ = ١٩٦٠ م.
- ديوان قيس بن الخطيم/ تحقيق/ الدكتور/ ناصر الدين الأسد/ دار العروبة - القاهرة/ الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ = ١٩٦٢ م.
- ديوان كثير/ جمعه وحققه/ الدكتور إحسان عباس/ دار الثقافة/ بيروت/ ١٣٩١ هـ.
- ديوان لبيد بن ربيعة/ تحقيق/ الدكتور إحسان عباس/ الكويت/ ١٩٦٢ م.
- ديوان المتلمس الضبعي/ تحقيق/ حسن كامل الصيرفي/ المجلد الرابع عشر من مجلة معهد المخطوطات/ ١٣٨٨ هـ.
- ديوان مجنون ليلى/ جمع وتحقيق/ عبد الستار أحمد فراج/ دار مصر للطباعة/ القاهرة.
- ديوان معن بن أوس المزني/ صنعة الدكتور نوري القيسي وحاتم الضامن /مطبعة دار الجاحظ/ الطبعة الأولى ١٩٧٧ م.
- ديوان النابغة الذبياني/ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف بمصر.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة/ لابن عبد الملك المراكشي / القسم الأول/ تحقيق الدكتور محمد بن شريفة وبقية السفر الرابع، والسفران الخامس والسادس/ تحقيق الدكتور/ إحسان عباس/ دار الثقافة - بيروت.
- ذيل الأمالي/ لابن علي القالي/ دار الفكر - بيروت.
- رايات المبرزين وغايات المميزين /لابن سعيد الأندلسي/ تحقيق /الدكتور/ النعمان القاضي المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة. ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م.
- الرد على النحاة/ لابن مضاء/ تحقيق/ الدكتور محمد إبراهيم البنا/ دار الاعتصام/ الطبعة الأولى/ ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- رسائل أبي العلاء المعري/ أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى/ بغداد عن طبعة أكسفورد.

- رسائل ديوانية من سبتة في العهد العزفي/ إنشاء خلف القبتوري/ تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة ـ المطبعة الملكية ـ الرباط/ ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- رسائل في اللغة/ تحقيق إبراهيم السامرائي/بغداد ١٩٦٤ م.
- رسالة الملائكة / لأبي العلاء المعري/ تحقيق محمد سليم الجندي/ المكتب التجاري للطباعة والتوزيع ـ بيروت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني/ لابن عبد النور المالقي تحقيق/ أحمد محمد خراط، مطبعة زيد بن ثابت/ دمشق ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه/ للدكتور مازن المبارك/ دار الكتاب اللبناني ـ بيروت/ ١٩٧٤ م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء الأثبات للخوانساري/ تحقيق/ الدكتور أسد الله إسماعيليان/ مطبعة مهرا ستوار قُم/ ١٣٩١ هـ.
- الزاهر لابن الأنباري/ تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن/ دار الرشيد/ بغداد ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- سبته الأسيرة/ دراسة للأستاذ محمد بن تاويت نشرت بمجلة البحث العلمي على ثلاث حلقات في الأعداد ٢٥ ص ١٠٧ ـ ١٦٧، ٢٦ ص ١١١ ـ ١٤٧، ٢٧ ص ١١٩ ـ ١٨٤.
- السبعة في القراءات/ لابن مجاهد/ تحقيق/ الدكتور شوقي ضيف/ دار المعارف بمصر/ الطبعة الثالثة/ ١٩٨٠ م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني/ الجزء الأول/ تحقيق/ مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبدالله أمين/ الطبعة الأولى/ مصطفى الحلبي ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٤ م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة تخريج/ محمد ناصر الدين الألباني/ المكتب الإسلامي/ الطبعة الرابعة ١٣٩٨ هـ.
- سنن الترمذي/ تحقيق/ أحمد محمد شاكر/ مصطفى الحلبي/ الطبعة الأولى/ ١٣٥٦ هـ.
- سنن الدارقطني/ تحقيق عبدالله هاشم المدني/ دار المحاسن للطباعة/ القاهرة.
- سنن أبي داود/ مصطفى الحلبي/ الطبعة الأولى/ ١٣٧١ هـ /١٩٥٢ م.
- سنن ابن ماجه/ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي/ عيسى البابي الحلبي.
- سيرة ابن هشام/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- شرح أبيات سيبويه/ لابن السيرافي/ تحقيق محمد علي سلطاني/ مطبعة الحجاز بدمشق/ ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م.
- شرح أبيات سيبويه/ للنحاس/ تحقيق أحمد خطاب/ المكتبة العربية بحلب الطبعة الأولى/ ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي/ تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق/ دار المأمون/ دمشق.
- شرح أشعار الهذليين/ للسكري/ تحقيق عبد الستار فراج/ مطبعة المدني.
- شرح التسهيل لابن مالك/ تحقيق عبد الرحمن السيد/ مكتبة الأنجلو المصرية/ الطبعة الأولى ١٩٧٤ م.
- شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري/ عيسى الحلبي.
- شرح الجمل لابن عصفور/ الجزء الأول/ تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح/ بغداد/ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- شرح الحماسة للتبريزي /تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة حجازي/ القاهرة.
- شرح الحماسة للمرزوقي /تحقيق/ أحمد أمين وعبد السلام هارون /مطبعة لجنة التأليف والترجمة/ الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.
- شرح الشافية للرضى/ تحقيق/ محمد نور الحسن/ ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الكتب العلمية - بيروت.
- شرح شواهد الشافية /للرضى/ تحقيق/ محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الكتب العلمية - بيروت.
- شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي/ تحقيق/ أحمد ظافر كوجان/ مكتبة دار الحياة/ بيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/ لابن مالك/ تحقيق عدنان الدوري/ مطبعة العاني - بغداد/ ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الفكر الطبعة السادسة عشر.
- شرح القصائد التسع المشهورات/ لأبي جعفر النحاس/ تحقيق/ أحمد خطاب/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات/ لأبي بكر بن الأنباري/ عبد السلام

هارون/ دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.
- شرح كافية ابن الحاجب/ للرضى/ دار الكتب العلمية - بيروت/ والجزء الأول تحقيق يوسف حسن عمر/ منشورات جامعة بنغازي بليبيا.
- شرح اللمحة البدرية/ لابن هشام الأنصاري/ تحقيق الدكتور هادي نهر/ مطبعة الجامعة المستنصرية/ بغداد/ ١٣٩٧ هـ.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف/ لأبي أحمد العسكري/ تحقيق عبد العزيز أحمد/ مصطفى الحلبي/ الطبعة الأولى/ ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.
- شرح المعلقات السبع/ للزوزني/ بيروت.
- شرح المفصل/ لابن يعيش/ عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المتنبي - القاهرة.
- شرح المقامات للشريشي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ مطبعة المدني بالقاهرة.
- شرح المقدمة المحسبة/ لابن بابشاذ/ تحقيق/ خالد عبد الكريم/ الكويت/ الطبعة الأولى/ ١٩٧٦ م.
- شعر الأحوص الأنصاري/ جمعه وحققه عادل سليمان جمال/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي/ جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري/ مطبعة النعمان/ النجف/ الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.
- شعر الخوارج/ تحقيق الدكتور إحسان عباس/ دار الثقافة/ بيروت.
- شعر عبدالله بن الزبير/ جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري/ دار الحرية - بغداد ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.
- شعر العجير السلولي/ صنعة/ محمد نايف/ مجلة المورد العراقية/ المجلد الثامن/ العدد الأول ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- شعر العديل بن الفرخ العجلي/ ضمن القسم الأول من «شعراء أمويون، دراسة وتحقيق» للدكتور نوري القيسي - بغداد ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م.
- شعر المتوكل الليثي/ تحقيق يحيى الجبوري/ مكتبة الأندلس/ بغداد ١٩٧١ م.
- شعر المرار الفقعسي «الأسدي» / ضمن القسم الثاني من شعراء أمويون، دراسة وتحقيق للدكتور نوري القيسي/ بغداد/ ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م.
- شعر نصيب بن رباح/ جمع وتحقيق الدكتور داود سلوم/ مطبعة الإرشاد بغداد/ ١٩٦٨ م.

- شعر النعمان بن بشير الأنصاري/ تحقيق/ الدكتور عبدالله الجبوري مطبعة المعارف - بغداد/ الطبعة ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م.
- شعر النمر بن تولب العكلي / صنعة الدكتور نوري القيسي / مطبعة المعارف - بغداد.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة/ تحقيق أحمد محمد شاكر/ الطبعة الثالثة/ ١٩٧٧ م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ لابن مالك/ تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي/ القاهرة/ ١٩٥٧ م.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه/ خالد عبد الكريم جمعة/ مكتبة دار العروبة بالكويت/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- صلة الصلة لابن الزبير/ القسم الأخير/ تحقيق/ أ. ليفي بروفنسال/ مكتبة خياط - بيروت.
- ضرائر الشعر لابن عصفور/ تحقيق/ السيد ابراهيم محمد/ دار الأندلس/ الطبعة الأولى ١٩٨٠ م.
- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد/ للأدفوي/ تحقيق/ سعد محمد حسن/ الدار المصرية للتأليف والترجمة/ ١٩٦٦ م.
- عصر المرابطين والموحدين/ القسم الثاني/ عصر الموحدين وانهيار الأندلس الكبرى/ محمد عبدالله عنان/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة/ الطبعة الأولى/ ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م.
- العقد الفريد/ لابن عبد ربه/ تحقيق/ أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة/ الطبعة الثانية.
- عنوان الدراية فيمن حل من العلماء في المئة السابعة ببجاية/ للغريني/ تحقيق/ رابح بن أحمد بونار/ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع/ الجزائر.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري/ عني بنشره/ ج. برجستراسر/ الطبعة الثانية/ دار الكتب العلمية - بيروت.
- الغنية «فهرست شيوخ القاضي عياض» تحقيق/ الدكتور/ محمد بن عبد الكريم/ الدار العربية للكتاب/ ليبيا - تونس/ ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م.
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه للأسود الغندجاني/ تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني/ دمشق/ ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال/ لأبي عبيد البكري/ تحقيق الدكتورين/

إحسان عباس وعبد الحميد عابدين/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ.

- الفصول الخمسون/ لابن معطي/ تحقيق ودراسة/ محمود الطناحي/ عيسى الحلبي.
- فهرس ابن غازي «التعلل برسوم الإسناد»/ تحقيق/ محمد الزاهي/ دار المغرب/ الدار البيضاء/ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- فهرسة الرصاع/ تحقيق/ محمد العناني/ المكتبة العتيقة ـ تونس.
- فهرس الفهارس والاثبات/ محمد الكتاني/ المطبعة الجديدة بالطالعة بفاس/ ١٣٤٦ هـ.
- فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم.. أبو بكر بن خير الإشبيلي/ المكتب التجاري ـ بيروت/ مكتبة المثنى/ بغداد، مؤسسة الخانجي ـ القاهرة/ الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.
- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة/ لابن هشام اللخمي/ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار/ دار مكتبة الحياة ـ بيروت/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي/ للمناوي/ دار المعرفة ـ بيروت/ الطبعة الثالثة ١٣٩١ هـ = ١٩٧٢ م.
- القطع والإئتناف/ لأبي جعفر النحاس/ تحقيق الدكتور/ أحمد خطاب العمر/ مطبعة العاني ـ بغداد/ الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
- القوافي/ للأخفش/ تحقيق الدكتور عزت حسن/ دمشق/ ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠.
- القوافي للقاضي أبي يعلى التنوخي/ تحقيق الدكتور عوني عبد الرؤوف/ مكتبة الخانجي/ ١٩٧٥ م.
- الفاخر/ للمفضل بن سلمة/ تحقيق عبد العليم الطحاوي/ عيسى الحلبي/ الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ = ١٩٦٠ م.
- الكامل للمبرد/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة/ القاهرة.
- الكافي في العروض والقوافي للتبريزي/ تحقيق/ الحساني حسن عبدالله/ مجلة معهد المخطوطات/ المجلد الثاني عشر/ الجزء الأول.
- كتاب سيبويه/ تحقيق/ عبد السلام هارون/ الجزء الأول/ دار القلم/ ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م. والجزء الثاني/ دار الكاتب العربي بالقاهرة/ ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م. والجزءان الثالث والرابع والفهارس/ الهيئة المصرية العامة.

- الكشاف عن حقائق التنزيل/ للزمخشري/ دار المعرفة - بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع/ لمكي بن أبي طالب/ تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان/ دمشق/ ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ للحاج خليفة/ مكتبة المثنى/ بغداد.
- لسان العرب/ لابن منظور/ الدار المصرية للتأليف والترجمة/ مصورة عن طبعة بولاق.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني/ الجزء الأول/ تحقيق الشيخ عامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة/ ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
- اللآلىء في شرح أمالي القالي/ لأبي عبيد البكري/ تحقيق/ عبد العزيز الميمني/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م.
- لمع الأدلة/ لأبي البركات الأنباري (مع رسالة الأغراب في جدل الإعراب)، تحقيق سعيد الأفغاني/ مطبعة الجامعة السورية / ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه/ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار/ دار العلم للملايين - بيروت/ الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة/ للقزاز القيرواني/ تحقيق/ المنجي الكعبي/ الدار التونسية للنشر/ ١٩٧١ م.
- مجاز القرآن/ لأبي عبيدة/ تحقيق/ فؤاد سزكين/ مكتبة الخانجي بمصر.
- مجالس ثعلب/ تحقيق/ عبد السلام هارون/ دار المعارف بمصر/ الطبعة الثانية ١٩٦٩ م.
- مجالس العلماء/ للزجاجي/ تحقيق عبد السلام هارون/ الكويت ١٩٦٢ م.
- مجمع الأمثال/ للميداني/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ.
- المحاجاة بالمسائل النحوية/ للزمخشري/ تحقيق الدكتورة بهيجة الحسيني/ بغداد ١٩٧٣ م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني/ تحقيق/ علي النجدي، والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦ هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ لابن عطية/ تحقيق أحمد صادح

الملاح/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ الجزء الأول١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م والجزء الثاني ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م. / والطبعة المغربية/ تحقيق المجلس العلمي بفاس.
- مختارات ابن الشجري/ تحقيق/ علي محمد البجاوي/ نهضة مصر/ ١٩٧٥ م.
- المدارس النحوية/ للدكتور شوقي ضيف/ دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري/ تحقيق الدكتور طارق الجنابي/ مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٨ م.
- المذكر والمؤنث للفراء/ تحقيق/ الدكتور رمضان عبد التواب/ القاهرة/ ١٩٦٩ م.
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب/ تحقيق علي حيدر/ دمشق/ ١٣٩٢ هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ للسيوطي/ تحقيق/ محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم/ عيسى الحلبي.
- المساعد على تسهيل الفوائد/ لابن عقيل/ الجزء الأول/ تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات/ مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة.
- المستقصى في أمثال العرب/ للزمخشري/ دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
- مسند الإمام أحمد/ بهامشه منتخب كنز العمال/ الميمنية بمصر/ ١٣١٣ هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي/ تحقيق/ ياسين السواس/ دار المأمون للتراث/ الطبعة الثانية.
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن/ عبدالله محمد الحبشي/ دار العودة/ بيروت.
- المصباح المنير/ للفيومي/ عيسى الحلبي بمصر.
- معاني الحروف - المنسوب للرماني - / تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو/ دار نهضة مصر.
- معاني القرآن/ للأخفش/ تحقيق الدكتور/ فائز فارس/ المطبعة العصرية/ الكويت/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٠ هـ = ١٩٧٩ م.
- معاني القرآن/ للفراء/ الجزء الأول تحقيق/ أحمد نجاتي ومحمد علي النجار/ والجزء الثاني تحقيق/ محمد علي النجار، والجزء الثالث تحقيق الدكتور عبد

الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف ـ القاهرة.
ـ المعجب في تلخيص أخبار المغرب/ عبد الواحد المراكشي/ تحقيق/ محمد سعد العريان ومحمد العربي العلمي/ دار الكتاب/ الدار البيضاء ـ المغرب.
ـ معجم البلدان/ لياقوت الحموي/ دار صادر بيروت ـ ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
ـ معجم الشعراء/ للمرزباني/ تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج/ عيسى الحلبي.
ـ معجم شواهد العربية/ عبد السلام هارون/ مكتبة الخانجي بمصر/ الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.
ـ معجم المؤلفين/ عمر كحالة/ نشرة/ دار المثنى ـ بغداد ودار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
ـ المعرب للجواليقي/ تحقيق/ أحمد محمد شاكر/ دار الكتب/ الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.
ـ المعمرون والوصايا/ لأبي حاتم السجستاني/ تحقيق عبد المنعم عامر/ عيسى الحلبي/ القاهرة ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م.
ـ المغرب في حلى المغرب/ لابن سعيد الأندلسي/ تحقيق الدكتور شوقي ضيف دار المعارف بمصر/ الطبعة الثانية ١٩٦٤ م.
ـ المفصل في علم العربية/ للزمخشري/ دار الجيل ـ بيروت.
ـ المقاصد النحوية/ للعيني/ بهامش خزانة الأدب/ دار صادر بيروت.
ـ مقاييس اللغة/ لابن فارسي/ تحقيق عبد السلام هارون/ دار الفكر/ بيروت.
ـ المقتضب للمبرد/ تحقيق/ عبد الخالق عضيمة/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الجزءان الأول والثاني من الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ. والثالث والرابع من الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ.
ـ الملاحق/ لابن دريد/ تحقيق/ إبراهيم طفيش الجزائري/ المطبعة السلفية بمصر ١٣٤٧ هـ.
ـ ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة/ لابن رشيد السبتي/ تحقيق الدكتور الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة/ الشركة التونسية للتوزيع ١٩٨٢ م.
ـ المنصف شرح كتاب التعريف للمازني/ لابن جني/ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين/ مصطفى الحلبي/ الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ.
ـ المنقوص والممدود/ للفراء/ تحقيق عبد العزيز الميسني/ دار المعارف بمصر/.

- من نسب إلى أمه من الشعراء لابن حبيب (نوادر المخطوطات)/ تحقيق/ عبد السلام هارون.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية/ عبد الأمير الورد/ منشورات مؤسسة الأعلمي - بيروت - دار التربية - بغداد/ الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/ لابن حيان/ تحقيق/ سدني جليزر/ نيوهافن بأمريكا/ ١٩٤٧ هـ.
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم / للآمدي/ تحقيق كرنكور/ مكتبة القدس ١٣٥٤ هـ.
- الموشح للمرزباني/ تحقيق/ محمد علي البجاوي/ دار نهضة مصر/ ١٩٦٥.
- النبات للأصمعي/ تحقيق/ عبدالله يوسف الغنيم/ مطبعة المدني/ الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.
- النبوغ المغربي في الأدب العربي/ عبدالله كنون/ دار الكتاب اللبناني - بيروت - الطبعة الثالثة.
- نتائج الفكر للسهيلي/ تحقيق/ الدكتور محمد إبراهيم البنا/ منشورات جامعة قاريونس بليبيا.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ نهضة مصر/ القاهرة.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة/ محمد الطنطاوي/ دار المعارف بمصر/ الطبعة الخامسة ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
- النشر في القراءات العشر/ لابن الجزري/ تصحيح/ علي محمد الضباع/ المكتبة التجارية بمصر.
- نفح الطيب للمقري/ تحقيق الدكتور إحسان عباس دار صادر بيروت.
- النقائض/ لأبي عبيفة/ طبعة ليدن.
- نقد الشعر لقدامة بن جعفر/ تحقيق/ كمال مصطفى/ مكتبة الخانجي/ بالقاهرة ١٩٧٩ م.
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير/ تحقيق محمود الطناحي/ عيسى الحلبي/ القاهرة/ ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م.
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري/ تحقيق/ سعيد الخوري/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ لبنان.

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج بهامش الديباج المذهب/ دار الكتب العلميـة/ بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي/ تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم/ دار البحوث العلمية ـ الكويت.
- الوافي بالوفيات/ للصفدي/ جـ ٢، ٣، ٥ باعتناس س دريد رينع/ جمعية المستشرقين الألمانية/ دار النشر/ فرانز شتاينر بفيسبادن.
- الوحشيات/ لأبي تمام/ تحقيق/ عبد العزيز الميمني/ دار المعارف بمصر/ ١٩٦٣ م.
- وفيات الأعيان/ لابن خلكان/ تحقيق الدكتور إحسان عباس/ دار الفكر بيروت.
- يزيد بن الحكم الثقفي/ حياته وشعره/ للدكتور/ نوري القيسي/ مجلة المجمع العلمي العراقي/ المجلد الحادي والثلاثون/ العدد الأول.

٢ ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	﴿الحمدِ[1] لله﴾	٢	٩٤٢
الفاتحة	﴿اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمتَ عليهم﴾	٦ ـ ٧	٣٩٦
البقرة	﴿لا ريبَ فيه﴾	٢	١٧٤
البقرة	﴿سواء عليهم أنذرتهم[2] أم لم تنذرهم ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غِشاوة﴾	٧	٦٤٦
البقرة	﴿في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم﴾	١٠	٦٤٨ ـ ٩٩٠
البقرة	﴿إنّما نحن مستهزؤون. الله يستهزىء بهم﴾	١٤ـ١٥	٧٢٧
البقرة	﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾	٢٠	٤١٧ ـ ٨٥٦
البقرة	﴿إنّ الله لا يستحي أنْ يضربَ مثلاً ما بعوضة﴾	٢٦	٤٣٤
البقرة	﴿ولا يقبل منها شفاعة﴾	٤٨	٣٥٢
البقرة	﴿وإذ آتينا موسى الكتاب والفرقان لعلكم تهتدون﴾	٥٣	١٠٣٤ ـ ١٠٣٥

(١) بكسر الدال / قراءة.

(٢) بإسقاط همزة الاستفهام / قراءة.

(١) بألف قبل التاء / قراءة.

(١) بنون قبل الألف قراءة.

(١) بخفض (شركائهم) قراءة.

(١) بالتاء / قراءة.

(١) بإثبات الياء / قراءة.

(١) بفتح الفاء / قراءة.

(١) بغير ألف بين اللام والقاف قراءة.

٣ ـ فهرس الحديث والأثر

٤ ـ فهرس الأمثال

٥ ـ فهرس أقوال العرب

الصفحة

الصفحة

٦ ـ النماذج النحوية

٧ - فهرس الأعلام

٨ ـ فهرس القبائل والمدارس النحويّة

٩ ـ فهرس الكتب المذكورة في المتن

١٠ ـ فهرس القوافي (الشعر والرجز)[١]

١١ ـ الفهرس التفصيلي للمسائل النحويّة

الكلام وما يتألف منه

المعرّب والمبني

المبني من الأفعال:

المعرفة والنكرة

الضمير

العلم

اسم الإشارة

الاسم الموصول

الابتداء

كان وأخواتها

أفعال الرجاء، والمقاربة، والشروع

إنّ وأخواتها ٧٦٢

لا النافية للجنس

ظن وأخواتها

أعلم وأرى

الفاعل

نائب الفاعل

الاشتغال

التنازع

المفعول به

التعدي واللزوم

المفعول المطلق

المفعول لأجله

المفعول فيه (الظرف)

ظرف المكان:

المفعول معه

الاستثناء

الحال

التمييز

حروف الجر

باب القسم

الإضافة

اسم الفاعل

صيغ المبالغة

اسم المفعول

الصفة المشبهة باسم الفاعل

٤ ـ إضافة الصفة المشبهة (حسن) إلى الظاهر معرفاً بالألف واللام، نحو: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ

٥ ـ إضافتها إلى الظاهر نكرة، نحو: مررت برجلٍ حَسَنِ وجهٍ

٦ ـ تنوين (حسن) ونصب الظاهر مضافاً إلى المضمر، نحو: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهَه، وهذا لم يأتِ إلاّ في الشعر.

٧ ـ خفض (حَسَن) وخفض الظاهر مضافاً إلى المضمر، نحو: مررت برجلٍ حَسَنِ وجهِه، وهذا ـ أيضاً ـ لم يأتِ إلاّ في الشعر.

٨ ـ رفع الظاهر معرفة من غير ضمير، نحو: مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجه، وهذا الوجه أجازه الكوفيون والزجاج، ومنعه الفارسي

٩ ـ رفع الظاهر نكرةً من غير ضمير، نحو: مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٨٠، ١٠٨١

يجوز في (حسن) في الوجوه الأربعة الأول التعريف، أمَّا في الوجه الخامس فلا يتعرف؛ لأَنَّه مضاف ولا يجمع بين التعريف والإضافة ١٠٨٧

عِلَّة الجمع بين الألف واللام والإضافة في نحو: مررت بالرجل الحَسَنِ الوجهِ ١٠٨٩، ١٠٩٠

الإضافة في الصفة المشبهة محمولة على اسم الفاعل فيما كان منصوباً قبل دخول الألف واللام، وخفض بعد دخولها، فإن كان الخفض قبل دخولها فاسم الفاعل هو المحمول على الصفة المشبهة ١٠٨٨

(وجهاً) في نحو: مررتُ بالرجل الحسن وجهاً منصوب إمّا على التمييز، وإما على التشبيه بالمفعول به. ١٠٩١

يجوز في نحو: مررت برجل حسن وجهه، وجهان:

١ ـ خفض (حسن) ورفع (وجهه) به، فلا يثنى (حسن) ولا يجمع جمع سلامة إلاّ على لغة (أكلوني البراغيث)، ويجمع جمع تكسير.

التعجب

أفعل التفضيل

النعت

التوكيد

العطف

عطف البيان

البدل

النداء

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الترخيم

أسماء الأفعال

الممنوع من الصرف

إعراب الفعل المضارع

الفهرس الإجمالي



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

لصاحبها: الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود

تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

الرقم 1986/11/2000/93

التنفيذ: كومبيوتايب للصف الطباعي الالكتروني

الطباعة:  مؤسسة جواد للطباعة والتصوير بيروت - لبنان


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)




Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

